في المحاسبة المالية

المشاكل المحاسبية لشركات الأشخاص وشركات الأموال

دكتور
عبد الحى مرعى
كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

دكتور
أحمد بسيونى شحاتة
كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

مؤسسة شباب الجامعة
للطباعة والنشر والتوزيع
تليفون ٣٩٤٧٢ الإسكندرية

فى المحاسبة المالية

المشاكل المحاسبية لشركات الأشخاص وشركات الأموال

دكتور
عبد الحى مرعى
كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

دكتور
احمد بسيونى شحاتة
كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

مؤسسة شباب الجامعة
للطباعة والنشر والتوزيع
تليفون ٣٩٤٧٢ الإسكندرية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

يهدف هذا الكتاب الى تقديم دراسة وافية للمشاكل المحاسبية لشركات القطاع الخاص ، سواء منها مايتخذ شكل شركات التضامن والتوصية البسيطة والمحاصة أو مايتخذ منها شكل الشركات المساهمة والتوصية بالأسهم ، فضلا عن المشاكل المحاسبية الخاصة بالشركات القابضة والشركات التابعة لها . ولقد قسمنا الكتاب الى ثلاثة أبواب ، خصصنا أولها للمشاكل المحاسبية لشركات الأشخاص ، وخصصنا ثانيها للمشاكل المحاسبية لشركات الأموال ، أما ثالثهم فلقد خصصناه للمشاكل المحاسبية الخاصة باعداد الحسابات والقوائم المجمعة للشركات القابضة والشركات التابعة لها .

هذا ولاتقتصر معالجة المشاكل المحاسبية للأشكال التنظيمية المختلفة لشركات القطاع الخاص على مجرد شرح الاجراءات المحاسبية شرحا وافيا ، وانما يشتمل الكتاب فى أجزائه المختلفة على دراسة المفاهيم والأسس التى تستند اليها المعالجة المحاسبية لتلك المشاكل ، وعرض أوجه الجدل أو الخلاف بين المحاسبين حولها كلما كان مثل هذا الجدل أو الخلاف قائما ، وذلك فى محاولة لتمكين القارئ من الالمام بالجوانب المختلفة للموضوعات محل الدراسة .

(كتب الدكتور احمد بسيونى شحاته الفصول من الأول حتى السادس وكتب الدكتور عبد الحى مرعى الفصول من السابع حتى الرابع عشر).

واننا نأمل أن نكون قد أضفنا بهذا الكتاب جديدا الى المكتبة العربية . والله نسأل التوفيق والسداد .

المؤلفان .

محتويـات الكتـــاب

الباب الاول
فــى
المشاكل المحاسبية لشـيـــــركات الأشخــــاص

صفحة

الباب الثانى
فــى
المشاكل المحاســبية لشــركات الأمــــوال

الباب الثالث
فــى
مشاكل المحاسبة للشركات القابضة والشركات التابعة

الباب الأول

فى

المشاكل المحاسبية

لشركات الاشخاص

مقدمة

تنقسم شركات الأشخاص الى ثلاثة أنواع : شركات التضامن ، وشركات التوصية البسيطة ، وشركات المحاصة . وتتشابه المشاكل المحاسبية فى شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة الى حد كبير ، مما حدا بنا الى معالجة المشاكل الخاصة بهما معا فى مجموعة من الفصول (من الفصل الأول حتى الفصل الرابع) . وتختلف الاجراءات المحاسبية فى شركات المحاصة عنها فى غيرها من شركات الأشخاص ، ولذا فلقد أفردنا لها فصلا مستقلا (الفصل الخامس) . وتجدر الاشارة هنا الى أننا لن نتناول جميع الاجراءات المحاسبية لشركات الأشخاص ، وانما ستتركز دراستنا على المشاكل المحاسبية ذات الطبيعة الخاصة التى تتميز بها تلك الشركات عن غيرها من أشكال المشروعات .

ويختص الفصل الأول بدراسة المشاكل الخاصة بتكوين شركات التضامن والتوصية البسيطة . فيتناول هذا الفصل تعريف وخصائص شركات التضامن والتوصية البسيطة ، واجراءات التكوين من حيث مكونات عقد الشركة وكيفية اشهاره والقيد بالسجل التجارى . كما يتناول هذا الفصل حسابات الشركاء ، والاجراءات المحاسبية المتعلقة بالتكوين ورأس المال ، والاجراءات المحاسبية الخاصة بتصفية المنشآت الفردية فى حالة تحويلها الى شركة تضامن أو توصية بسيطة .

ويختص الفصل الثانى بدراسة مشاكل قياس وتوزيع الأرباح فى شركات التضامن والتوصية البسيطة . فيتناول هذا الفصل بعض المشاكل المتصلة بقياس الربح فى تلك الشركات والتى تتمثل فى الجدل حول اعتبار فائدة المسحوبات عنصرا من عناصر تحديد الربح ، والجدل حول كون التكاليف الضمنية أو المحسوبة

عناصر تكلفة حقيقية أو توزيعا للربح . كما يتناول هذا الفصل الأسس المختلفة لتوزيع الأرباح ، والاجراءات المحاسبية الخاصة بتصحيح الأخطاء المتعلقة بقياس وتوزيع الأرباح .

ويختص الفصل الثالث بدراسة المشاكل المحاسبية المتعلقة بتعديل عقد شركة التضامن أو التوصية البسيطة . فيتناول هذا الفصل المشاكل المتعلقة بتعديل أسس توزيع الأرباح والخسائر ، والمعالجة المحاسبية للحالات المختلفة لانضمام شريك جديد سواء بالشراء من الشركاء القدامى أو بالمساهمة بحصة جديدة فى رأس المال ، كما يتناول الفصل مشكلة توزيع الأرباح أو الخسائر المحققة خلال السنة المالية التى يتم فيها الانضمام . ويتناول هذا الفصل أيضا المعالجة المحاسبية لانفصال أو وفاء شريك مع استمرار الشركة بين الشركاء الباقين .

ويختص الفصل الرابع بدراسة المشاكل المتعلقة بالتصفية والاندماج . فيتناول هذا الفصل أسباب انقضاء شركات التضامن والتصفية البسيطة ، ومعنى التصفية ، واجراءات التصفية وتعيين وعزل ومهام المصفى ، والأولويات القانونية لتوزيع النقدية . كما يتناول هذا الفصل كيفية تحديد حقوق الشركاء وشرح لقائمة التصفية وحسابات التصفية . ويتناول هذا الفصل أيضا الحالات المختلفة للتصفية السريعة أو الفورية فى ظل افتراضات مختلفة بالنسبة لتحقيق أرباح أو خسائر تصفية ، وبالنسبة ليسار أو اعسار الشركة ، وبالنسبة ليسار أو اعسار الشركاء . كما يتناول هذا الفصل المشاكل الخاصة بالتصفية التدريجية والطرق التى يمكن اتباعها لتوزيع النقدية أولا بأول وقبل انتهاء مرحلة التصفية

وتحديد الأرباح أو الخسائر على وجه اليقين مع ضمان عدم الاضرار بمصالح أى من الشركاء • ويتناول هذا الفصل أخيرا الاجراءات المحاسبية المتعلقة باندماج الشركة فى شركة أخرى •

أما الفصل الخامس والأخير من هذا الباب فيختص بدراسة المشاكل المحاسبية الخاصة بشركات المحاصة •

الفصل الأول

تكوين شركات التضامن والتوصية البسيطة

نتناول فى هذا الفصل ماهيه شركات التضامن والتوصية البسيطة واجراءات تكوينها وحسابات الشركاء التى يجب الاحتفاظ بها والمعالجة المحاسبية لتكوين الشركة ورأس المال ٠

١ ــ ماهيــة شركات التضامن والتوصية البسيطة :

يعرف القانون التجارى شركة التضامن بأنها عقد بين اثنين أو أكثر بقصد الاتجار على وجه الشركة بينهم بعنوان مخصوص يكون اسما لها ٠ ويكــون جميع الشركاء فيها شركاء متضامنين فى جميع تعهدات الشركة ولو لم يحصل التوقيع الا من أحدهم ٠ فشركة التضامن تتكون بناء على تعاقد بين شخصين أو أكثر يتفقون فيما بينهم على مزاولة النشاط الاقتصادى باسم الشركة وبهدف تحقيق الربح ٠ ويكون كل شريك مسئول مسئولية تضامنية مع الشركاء الآخرين عن جميع التصرفــات التى يقوم بها أحد الشركاء ، طالما كانت هذه التصرفات تقع فى نطاق نشــاط الشركة وتمت باسمها ٠ وليس من الضرورى أن يكون الشريك شخصا طبيعيا وانما قد يكون أحد الأشخاص الاعتباريين ٠ أما شركة التوصية البسيطة فهى عقد بــين شريك متضامن واحد أو أكثر وبين شريك واحد أو أكثر يكونون أصحاب أموال فــى الشركة ويطلق عليهم الشركاء الموصون ٠ ولا يحق للشريك الموصى القيام بأعمال الادارة وتقتصر مسئوليته قبل الغير بمقدار حصته فى رأس المال ٠

وتتميز شركات التضامن بالمزايا الآتيـــة :

١ ـ سهولة التكوين : يمكن تكوين شركة التضامن عن طريق اتفاق شفهى ودون عقد مكتوب مالم تقضى القوانين فى الدولة موطن الشركة بخلاف ذلك • الا أنه حتى فى الحالات التى يتطلب فيها القانون فى موطن الشركة أن يكون العقد مكتوبا فان اجراءات التكوين تكون عادة أكثر بساطة وأقل تكلفة بالمقارنـــة مـع اجراءات تكوين الشركات المساهمة •

٢ ـ تجميع الموارد المالية : يمكن عن طريق تكوين شركة التضامن تجميع موارد مالية كافية لمزاولة أنشطة اقتصادية لم يكن فى استطاعة أى مـن الشركـاء تمويلها بمفرده • الا أن تجميع الموارد المالية ليس دائما هو الدافـع الوحيد لتكوين شركات التضامن ، وانما قد يكون الدافع الحقيقى هو تجميـع الخـبرات المتكاملة للشركاء (مثل المحامين المتخصصين فى فروع مختلفة من القانـون) أو تنظيم العمل بطريقة أكثر ملائمة أو بطريقة أفضل من الناحية الاقتصادية •

٣ ـ تحقيق مزايا ضريبية : يختلف عبء الضريبة التى يتحمل بها الممول عن مزاولة النشاط الاقتصادى بالنسبة للضرائب المختلفة تبعا لما اذا كان الممول شريكا متضامنا فى شركة أشخاص أو مساهما فى شركة أموال ، كما يختلـف الأمر بالنسبة لكليهما من دولة لأخرى تبعا لاختلاف قوانين الضرائب • ووفقا لأحكام القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ فى مصر نجد أن ضريبة الأرباح التجاريـة والصناعية لا تربط على أرباح شركة التضامن ولكن تربط الضريبة بالنسبة لكل شريك متضامن على حده على نصيبه فى أرباح الشركة وكذلك مايحصل عليه من أجـور وفوائـد على رأسماله أو حسابه الجارى أو غير ذلك من ايرادات • ويتمتـع الشـريك المتضامن بالاعفاء المقرر طبقا لحالته الاجتماعية ، كما يستفيد من تدرج السعر

الضريبة (يبدأ سعر الضريبة من ٢٠٪ ويتدرج حتى يصل الى ٣٢٪) . أما بالنسبة لشركات الأموال فان صافى أرباح الشركة يخضع لضريبة مستقلة يطلق عليها "الضريبة على أرباح شركات الأموال" وذلك على أساس السعر النسبى للضريبة والذى يبلغ ٣٢٪ (فيما عدا شركات البحث عن البترول وانتاجه — طالم تكن هيئة عامة أو شخصية اعتبارية عامة — والتى يبلغ سعر الضريبة التى تفرض على أرباحها ٤٠,٥٥٪) . الا أن الشركات المساهمة المقيدة أوراقها المالية فى سوق الأوراق المالية تتمتع باعفاء من الضريبة على أرباح شركات الأموال عن مبلغ يعادل نسبة من رأس المال المدفوع وبما لايزيد عن الفائدة التى يقررها البنك المركزى المصرى على الودائع لدى البنوك . كما أن القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ يقضى من ناحية أخرى بأن نتاج الأسهم والسندات الذى توزعه الشركات المساهمة (سواء كانت شركات قطاع عام أو قطاع خاص) على الأشخاص الطبيعيين يحدد عند ادراجه فى وعاء الضريبة العامة على الدخل على أساس ٥٠٪ مما تم توزيعه .

ومن الواضح أنه يجب أن تتم المفاضلة بين المزايا الضريبية التى يمكن للشخص أن يحققها بناء على دراسة وافية قبل أن يتخذ قراره باستثمار أمواله فى شركة تضامن أو فى شركة مساهمة .

هذا ولشركات التضامن خصائص مميزة تتمثل فيما يلى :

١ — الوكالة التبادلية : يعتبر كل شريك وكيل عن الشركة وعن كل من الشركاء الآخرين ، ومن ثم فانه يستطيع أن يبرم تعاقدات ملزمة للشركة وبالتالى لباقى الشركاء طالما أنه يتصرف فى حدود نطاق النشاط العادى للشركة . وعليه فان أى طرف خارجى يتعامل مع أحد الشركاء له أن يفترض أن هذا الشريك

يتمتع بسلطة الزام الشركاء الآخرين بهذه المعاملات طالما كان التعامل في حدود نطاق النشاط العادى للشركة • ولعل هذا هو مرد المسئولية غير المحدودة للشريك المتضامن عن التزامات الشركة • الا أنه يجب أن يكون واضحا أن أى تصرف يخرج عن حدود نطاق عمليات الشركة مثل اقتراض الأموال من الغير يحتاج لتفويض خاص حتى يصبح التصرف ملزما للشركة وللشركاء الآخرين •

٢ ـ المسئولية غير المحدودة للشريك المتضامن : من أهم خصائص شركات التضامن أن جميع الشركاء المتضامنين مسئولين مسئولية تضامنية عن الوفاء بالتزامات الشركة قبل الغير ، كما أن كل شريك متضامن مسئول مسئولية شخصية عن الوفاء بتلك الالتزامات • وعليه فاذا لم تكفى أموال الشركة فى حالة التصفية للوفاء بالتزامات دائنى الشركة ، فان لهؤلاء الدائنين حق اقتضاء باقى ديونهم من الأموال الخاصة للشركاء الموسرين •

٣ ـ الأجل المحدود للشركة : تنقضى شركة التضامن عادة بوفاة أو افلاس أو انسحاب أحد الشركاء • كما أن انضمام شريك جديد للشركة يترتب عليه انقضاء الشركة القائمة وتكوين شركة جديدة •

٤ ـ الملكية المشاعة للأصول والمشاركة فى الأرباح : تعتبر أصول الشركة مملوكة لجميع الشركاء على المشاع ، وليس لأى شريك حق عينى على أصل معين حتى ولو كان هذا الأصل المعين قد سبق للشريك أن قدمه سدادا لجزء من حصته فى رأس المال • ولكل شريك الحق فى الحصول على نصيب من أرباح الشركة ويجب أن يتحمل بنصيب فيما قد تحققه الشركة من خسائر ، وذلك وفقا للأسس المتفق عليها بين الشركاء •

أما بالنسبة لشركات التوصية البسيطة فنجد أن لها خصيصتين هامتين تميزها عن شركات التضامن وهى :

١ — تتحدد مسئولية الشريك الموصى بمقدار حصته فى رأس المال ، ومن ثم فلا يجوز لدائنى الشركة اقتضاء باقى ديونهم قبل الشركة من الأموال الخاصة للشريك أو الشركاء الموصون فى حالة تصفية الشركة وعدم كفاية أموالها والأموال الخاصة للشركاء المتضامنين للوفاء بتلك الديون • وتجدر الاشارة هنا الى ما سبق ايضاحه من أن تكوين شركة التوصية البسيطة يقتضى أن يكون واحدا من الشركاء على الأقل شريكا متضامنا ، ويكون هذا الشريك المتضامن أو هؤلاء الشركاء المتضامنين وحدهم المسئولين مسئولية شخصية وفى أموالهم الخاصة عن ديون الشركة •

٢ — لايحق للشريك الموصى المشاركة فى ادارة الشركة نظرا لمسئوليته المحدودة • ومع ذلك فاذا تدخل الشريك الموصى فى الادارة فان أحكام القانون التجارى (مادة ٣٠) يجيز الزام الشريك الموصى على وجه التضامن بجميع تعهدات الشركة أو بعضها بحسب جسامة أعماله وعلى حسب ائتمان الغير له بسبب تلك الأعمال • هذا ولا يجوز أن يظهر اسم الشريك الموصى ضمن اسم الشركة حتى لا يوهم ذلك الغير بأنه شريك متضامن •

٢ — اجراءات تكوين شركة التضامن :

كما سبق وأوضحنا فان تكوين شركة التضامن لا يتطلب — مالم تقض القوانين فى موطن الشركة بخلاف ذلك — أن يكون الاتفاق بين الشركاء مكتوبا ، وانما يكفى الاتفاق الشفهى لتكوين الشركة • ومع ذلك فان من مصلحة الشركاء أن يكون

الاتفاق فى جميع الأحوال مكتوبا ــ أى حتى لو لم يكن ذلك ضرورى من الناحية القانونية • ويجب أن تكون بنود العقد المكتوب واضحة لا لبس فيها وأن تتضمن كل ماقد يكون محل خلاف أو نزاع بين الشركاء فى المستقبل • ولهذا السبب فمن الأفضل أن يستعين الشركاء بالخبرات القانونية والمحاسبية عند كتابة العقد وذلك لمساعدتهم فى تحديد ومحاولة التغلب على ماقد ينشأ فى المستقبل من أسباب الخلاف أو النزاع •

وتجدر الاشارة الى أن التشريع المصرى يستلزم أن يكون عقد الشركة متكوبا والا كان باطلا •

ومن أهم البنود التى يجب أن يتضمنها عقد الشركة مايلى :

١ ــ تاريخ تكوين الشركة واسمها وطبيعة نشاطها ومدة سريان عقد الشركة •

٢ ــ أسماء الشركاء مع تحديد أسماء الشركاء الموصين فى حالة شركات التوصية البسيطة •

٣ ــ رأس مال الشركة وحصة كل شريك فيه والأصول التى يجب أن يقدمها كل شريك سدادا لحصته فى رأس المال ، واجراءات تعويم الأصول غير النقدية المقدمة من الشريك وموعد تقديم حصص الشركاء ، والشروط الجزائية التى توقع على الشريك فى حالة عدم وفائه بتعهداته فى هذا الصدد •

٤ ــ حقوق كل شريك وواجباته وسلطة كل شريك فى ادارة الشركة •

٥ ــ تحديد الفترة المحاسبية ومجموعة السجلات المحاسبية التى يجب امساكها والقوائم المالية التى يجب اعدادها وكيفية مراجعة الحسابات •

٦ ــ طريقة اقتسام الأرباح أو الخسائر التى تحققها الشركة •

٧ — تحديد مرتبات الشركاء أو مكافآتهم نظير القيام بأعمال الادارة .

٨ — تحديد المسحوبات المسموح بها لكل شريك ، وشروط احتساب الفوائد على المسحوبات وطريقة احتسابها .

٩ — تحديد ما اذا كان يتم احتساب فائدة على رأس المال ، وطريقة احتساب الفائدة .

١٠ — التأمين على حياة الشركاء .

١١ — تحديد أسباب حل الشركة واجراءات التصفية .

١٢ — تحديد طرق تقويم الأصول وكيفية تحديد حقوق الشريك وسدادها فى حالة الانفصال أو الوفاة . وتحديد طرق تقويم الأصول فى حالة انضمام شريك جديد وخاصة بالنسبة لشهرة المحل .

ومن مزايا وضوح عقد الشركة أن الاتفاق على المسائل التى قد تكون محل نزاع فى المستقبل سوف يؤدى الى وجود تفاهم أفضل بين الشركاء وتفادى مشاكل كان يمكن أن تنشأ لو لم يكن قد تم حسمها عند التعاقد .

هذا ويستلزم التشريع المصرى أن يتم اشهار ملخص لعقد الشركة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ توقيع العقد . ويتم الاشهار بايداع ملخص العقد قلم الكتاب فى المحكمة الابتدائية التى يقع فى دائرتها مركز الشركة أو فرع من فروعها ليسجل فى السجل المعد لذلك ، كما يعلن الملخص بلصقه مدة ثلاثة أشهر فى اللوحة المعدة فى المحكمة للاعلانات القضائية . كما يجب نشر ملخص العقد فى احدى الصحف التى تصدر فى المدينة الكائن فيها مركز الشركة على أن تكون الصحيفة معدة لنشر الاعلانات القضائية أو فى صحيفتين تطبعان فى مدينة أخرى . وفضلا عن ذلك فانه يجب على كل شركة تجارية أن تقوم بالقيد فى السجل

التجارى خلال شهر من تاريخ تكوين الشركة ٠

وتجدر الاشارة هنا الى أن اجراءات تكوين شركة التوصية البسيطة تتشابه مع ماسبق ذكره بالنسبة لشركات التضامن فيما عدا أن عقد الشركة الذى يجب اشهاره لايتضمن أسماء الشركاء الموصين وانما يكتفى بذكر أسماء الشركاء المتضامنين والمبالغ التى تمثل حصص الشركاء الموصين ٠

٣ ــ حسابات الشركة :

من الضرورى الاحتفاظ بحسابات منفصلة لاظهار العلاقة بين كل شريك على حده وبين الشركة ٠ بل انه من الضرورى الاحتفاظ بحساب خاص لاظهار قيمة ماأسهم به الشريك فى رأس مال الشركة منفصلا عن الحساب الذى يظهر حقوق الشريك قبل الشركة من الفوائد والمرتبات والأرباح ٠ ولذلك عادة مايكون لكل شريك حساب لرأس المال يجعل دائنا بالمبالغ التى يعد بها الشريك للاحتفاظ بها فى الشركة بصفة دائمة ٠ ومع ذلك فانه يجوز زيادة رأس المال أو تخفيضه بالاتفاق بين الشركاء ، وسوف نتناول المعالجة المحاسبية لمثل هذه التغييرات فى حينها ٠ ومن ناحية أخرى يتم الاحتفاظ بحساب آخر لكل شريك يطلق عليه الحساب الجارى ، ويجعل دائنا بالمبالغ التى تستحق للشريك قبل الشركة ، ويجعل مدينا بالمبالغ التى تستحق على الشريك للشركة ٠ ففى نهاية كل فترة محاسبية يتم اقتسام الأرباح أو توزيع الخسائر بين الشركاء وفقا لما يقضى به عقد الشركة ، وذلك اما فى مرحلة ثانية لحساب الأرباح والخسائر أو فى حساب خاص يطلق عليه حساب توزيع الأرباح والخسائر ، ويتم تعلية نصيب كل شريك فى الأرباح (فى صورة فائدة على رأس المال أو مرتبات ــ لم تسحب ــ أو أرباح)

الى الحساب الجارى للشريك · ومن ناحية ثالثة فان الشريك قد يسحب خلال السنة مبالغ نقدية أو بضائع · ومن الممكن بالطبع جعل الحساب الجارى مدينا مباشرة بمثل هذه المسحوبات ، الا أن العرف جرى على تخصيص حساب خاص لمسحوبات الشريك — خاصة اذا كانت المسحوبات ذات صفة متكررة — يجعل مدينا بالمبالغ التى يسحبها أو بقيمة البضائع التى يحصل عليها خلال الفترة · ويتم فى نهاية الفترة المحاسبية اقفال حساب مسحوبات الشريك فى حسابه الجارى · ومن مزايا الاحتفاظ بحساب خاص لمسحوبات الشريك عدم تضخيم الحساب الجارى بالقيود المتكررة للمسحوبات ، فضلا عن سهولة حصرها وخاصة فى حالة تحميل الشريك بفوائد عنها ·

وتجدر الاشارة هنا الى أن العرف جرى على الاحتفاظ بحساب واحد لرأس مال الشركاء مقسم الى خانات تحليلية حسب أسماء الشركاء بدل الاحتفاظ بحسابات رأس مال منفصلة لكل شريك على حده ، وكذلك جرى العرف على الاحتفاظ بحساب جارى واحد للشركاء وحساب واحد لمسحوبات الشركاء كل منهما مقسم لخانات تحليلية حسب أسماء الشركاء ·

وعلى هذا فان حسابات الشركاء تنقسم الى :

١ — حساب رأس مال الشركاء — مقسم لخانات تحليلية تبين كل منها حصة شريك معين فى رأس المال ·

٢ — حساب مسحوبات الشركاء — مقسم لخانات تحليلية تبين كل منها المسحوبات الشخصية لشريك معين ·

٣ — حساب جارى الشركاء — مقسم لخانات تحليلية تبين كل منها مديونية أو دائنية شريك معين قبل الشركة ·

وفيما يلى نموذجا لهذه الحسابات:

ح/ رأس مال الشركاء

مجموع	على	ابراهيم	بيان	تاريخ	مجموع	على	ابراهيم	بيان	تاريخ
٧٥٠٠٠	١٥٠٠٠	٦٠٠٠٠	رصيد	١٢/٣١	٧٥٠٠٠	١٥٠٠٠	٦٠٠٠٠	من مذكورين	١/١
٧٥٠٠٠	١٥٠٠٠	٦٠٠٠٠			٧٥٠٠٠	١٥٠٠٠	٦٠٠٠٠		

ح/ مسحوبات الشركاء

مجموع	على	ابراهيم	بيان	تاريخ	مجموع	على	ابراهيم	بيان	تاريخ
٥٠	٥٠	٤٠	الى ح/ البنك	٤/٣	١٧٧٠	٨٢٠	٩٥٠	من ح/ جارى الشركاء	١٢/٣١
١٢٠	٢٠	١١٠	الى ح/ المشتريات	٤/١٢					
...	...	...	...						
...	...	...	...						
١٧٧٠	٨٢٠	٩٥٠			١٧٧٠	٨٢٠	٩٥٠		

حـ/ جـارى الشـركاء

مجموع	علـى	ابراهيم	بيـــان	تاريخ	مجموع	علـى	ابراهيم	بيـــان	تاريخ
١٧٧٠	٨٢٠	٩٥٠	الى حـ/ مسحوبات الشركاء		٧٥٠٠	١٥٠٠	٦٠٠٠	من حـ/ فائـدة رأس المـال	
١٤٢٣٠	٤٦٨٠	٩٥٥٠	رصيـــد		٥٠٠	٠٠٠	٥٠٠	من حـ/ مرتب الشـريك	
					٨٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	من حـ/ التوزيــع	
١٦٠٠٠	٥٥٠٠	١٠٥٠٠			١٦٠٠٠	٥٥٠٠	١٠٥٠٠		

٤ ـ المعالجة المحاسبية لتكوين الشركة ورأس المال :

بعد استكمال الاجراءات الخاصة بتكوين شركة التضامن أو التوصية البسيطة من حيث تحرير عقد الشركة واشهار ملخص العقد والقيد بالسجل التجارى يقوم كل شريك بالوفاء بتعهداته من حيث تقديم حصته المتفق عليها فى رأس المال • وقد تكون الحصة التى يقدمها الشريك نقدية أو عينية أو عمل • وقد يقوم الشريك بدفع حصته فى رأس المال فور تكوين الشركة أو يقوم بالسداد فى تاريخ أو تواريخ لاحقة •

ولقد جرى العرف المحاسبى ـ كما سبق وأوضحنا ـ عند اثبات سداد الشركاء لحصصهم فى رأس المال على تخصيص حساب واحد لرأس مال الشركاء مقسم الى خانات تحليلية لتحديد حصة كل شريك • هذا ويمكن اثبات ما يقدمه الشركاء كحصص فى رأس المال بأحد طريقتين :

١ ـ توسيط حساب حصص الشركاء مقسم لخانات تحليلية لتحديد حصة كل شريك • ويتم فى هذه الحالة جعل حساب حصص الشركاء مدينا وحساب رأس مال الشركاء دائنا بقيمة ما تعهد كل شريك بالمساهمة به فى رأس مال الشركة • وعند وفاء الشريك بتعهده يجعل حساب الأصل أو الأصول المقدمة مدينا ويجعل حساب حصص الشركاء دائنا •

٢ ـ عدم توسيط حساب حصص الشركاء وانما يتم اثبات ما يساهم به الشريك فى رأس مال الشركة بجعل حساب الأصل أو الأصول المقدمة مدينا وجعل حساب رأس مال الشركة دائنا •

واننا نرى أنه من الأوفق الأخذ بالرأى الثانى اذا ما كان الشركاء

سيقومون بسداد تعهداتهم بالكامل عقب تكوين الشركة • فبالرغم من أن أنصار الرأى الأول يحتجون بأن هناك فترة زمنية تمر بين ابرام عقد الشركة وبين وفاء الشركاء بتعهداتهم فاننا نرى أن عقد الشركة لا يمثل الا تعهدات قانونية من جانب الشركاء بتقديم حصص فى رأس المال لا يجب اثباتها محاسبيا ، فضلا عن أن الشركاء قد يختلفون فيما بينهم بعد ابرام العقد ويقررون فض الشركة • ومع ذلك فانه قد يكون من المفضل اتباع الطريقة الأولى بتوسيط حساب حصص الشركاء فى حالة ما اذا كان عقد الشركة ينص على أن يقوم الشركاء بسداد حصصهم فى رأس المال على دفعات متتالية أو فى تواريخ مختلفة وذلك حتى يتسنى اظهار القيمة الاسمية لرأس مال الشركة والمنصوص عليها فى العقد وقيمة ما لم يسدد بعد من حصة كل شريك فى رأس المال • ولتحقيق هذا الغرض يفضل أن يظهر رصيد حساب حصة الشريك مطروحا فى الميزانية العمومية من رصيد حساب رأسماله •

وكما سبق أن أشرنا فان الشريك قد يقدم حصته فى رأس المال نقداً أو عينا أو عمل • وسنتناول طريقة اثبات سداد الشركاء لحصصهم فى رأس المال بالنسبة لكل نوع من أنواع الحصص •

٤ ـ ١ الحصة النقدية :

قد ينص عقد الشركة على أن يقوم الشركاء بتقديم حصصهم فى رأس المال نقدا ، وقد يتفق الشركاء على أن يتم سداد هذه الحصص فور تكوين الشركة دفعة واحدة أو أن يؤجل سداد جزء من هذه الحصص الى تاريخ أو تواريخ لاحقة • ويوضح المثالين التاليين طريقة الاثبات فى كل حالة •

مثال (١) : اتفق عادل وشريف فى أول يناير ١٩٧٩ على تكوين شركة

تضامن برأس مال قدره ٦٠٠٠ جنيه مقسم بينهما بنسبة ١ : ٢ علــى التوالى ٠
ولقد سدد عادل حصته نقدا وأودع شريف حصته فى بنك الشركة ٠
ويتم اثبات رأس المال فى هذه الحالة على النحو التالــى :

من مذكوريــن
٢٠٠٠ حـ/ الصــندوق
٤٠٠٠ حـ/ البنــك
٦٠٠٠ الى حـ/ رأس مال الشركاء
٢٠٠٠ عــادل
٤٠٠٠ شريــف

حـ/ رأس مال الشركاء

مجموع	عادل	شريف	بيان	تاريخ	مجموع	عادل	شريف	بيان	تاريخ
					٦٠٠٠	٢٠٠٠	٤٠٠٠	من مذكورين	٧٩/١/١

مثال (٢) : اتفق هشام وأشرف وتامر فى ١/ ٤/ ١٩٧٩ على تكوين شركة توصية بسيطة برأس مال قدره ١٢٠٠٠ جنيه على أن يكون تامر شريكا موصيا وأن يقدم كل منهم ثلث رأس المال . واتفق الشركاء على أن يقوموا بسداد حصصهم على النحو التالى :

١ ـ يودع هشام حصته فى بنك الشركة فى ١/ ٤ .

٢ ـ يسدد أشرف حصته نقدا على دفعتين متساويتين فى ١/ ٤ و ١/ ٦ .

٣ ـ يسدد تامر $\frac{1}{4}$ حصته نقدا فى ١/ ٤ والباقى فى ١/ ٨ .

واتفق الشركاء على أن تدفع فوائد تأخير ٦٪ اذا تأخر أحد الشركاء فى سداد حصته فى المواعيد المتفق عليها . ولقد سدد جميع الشركاء حصصهم حسب الاتفاق فيما عدا الشريك الموصى الذى سدد الدفعة الثانية من حصته فى ١/ ١١ .

والمطلوب : (١) اجراء قيود اليومية .

(٢) تصوير حسابى حصص الشركاء ورأس مال الشركاء فى ١/ ٤

(٣) تصوير الميزانية الافتتاحية للشركة .

الحل :

١٢٠٠٠ من حـ/ حصص الشركاء فى رأس المال

٤٠٠٠ هشام

٤٠٠٠ أشرف

٤٠٠٠ تامر

١٢٠٠٠ الى حـ/ رأس مال الشركة

٤٠٠٠ هشام

٤٠٠٠ أشرف

٤٠٠٠ تامر

اثبات استحقاق حصص الشركاء فى رأس المال بتاريخ ١/ ٤

من مذكوريـــن

٣٠٠٠ حـ/ الصندوق

٤٠٠٠ حـ/ البنـــك

٧٠٠٠ الى حـ/ حصص الشركاء في رأس المال

٤٠٠٠ هشـام

٢٠٠٠ أشـــرف

١٠٠٠ تـــامـــر

اثبات ايداع الشريك هشام لحصته فى بنك الشركة وسداد الشريك أشرف لنصف حصته والشريك تامر لربع حصته نقدا بتاريخ ١/ ٤

٢٠٠٠ من حـ/ الصـــندوق

٢٠٠٠ الى حـ/ حصص الشركاء في رأس المال

٢٠٠٠ أشـــرف

اثبـــات ســـداد أشرف لباقـــى حصتـــه نقـــدا فـــى ١/ ٦

٣٠٤٥ من حـ/ الصنـــدوق

الى مذكـــوريـــــن

٣٠٠٠ حـ/ حصص الشركاء في رأس المـــال

٣٠٠٠ تامـــر

٤٥ حـ/ فوائـــد تأخـــير

اثبات سداد الشريك الموصى تامر لباقى حصته نقـــدا فى ١/ ١١

وفوائد تأخير بمعدل ٦٪ عن المدة مـــن ١/ ٨ الـــــى ١/ ١١

ح/ حصص الشركاء فى رأس المال

مجموع	هشام	أشرف	تامر	بيان	تاريخ	مجموع	هشام	أشرف	تامر	بيان	تاريخ
١٢٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	الى ح/ رأس مال الشركاء	٤/١	٧٠٠٠	٤٠٠٠	٢٠٠٠	١٠٠٠	من مذكورين	٤/١
						٥٠٠٠	—	٢٠٠٠	٣٠٠٠	رصيد	٤/١
١٢٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠			١٢٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠		

ح/ رأس مال الشركاء

مجموع	هشام	أشرف	تامر	بيان	تاريخ	مجموع	هشام	أشرف	تامر	بيان	تاريخ
١٢٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	رصيد	٤/١	١٢٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	من ح/ حصص الشركاء فى رأس المال	٤/١
١٢٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠			١٢٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠		

الميزانيـــة العموميـــة
في ١/ ٤/ ١٩٧٩

٤٠٠٠	البنــك			رأس مال الشركاء :
٣٠٠٠	الصندوق	٤٠٠٠		رأس مال هشام
			٤٠٠٠	رأس مال أشرف
			٢٠٠٠	حصة أشرف
		٢٠٠٠		
			٤٠٠٠	رأس مال تامـــر (موصـــى)
		١٠٠٠	٣٠٠٠	حصـة تامـر
٧٠٠٠		٧٠٠٠		

٤ ـ ب : **حصـة العمـل :**

قد لا يقدم أحد الشركاء مبالغ نقدية أو أصول عينية وانما يقدم عمله كحصة له مقابل أن يقتسم مع الشركاء الآخرين ماتحققه الشركة من أرباح أو خسائر واذا لم يقدم الشريك مع حصة العمل أى حصص أخرى فان الأمر لا يتطلب اجراء قيود بالدفاتر وانما يتم تسجيل اسم الشريك وصفته بصورة بيانية فى دفتر اليومية العامة مثل (الشريك ــ مقيد شريك بعمله فى الشركة) ٠

٤ ـ جـ : **الحصـة العينيـة :**

قد يقدم الشريك عند تكوين شركة تضامن أو توصية بسيطة حصتـه فى رأس المال فى شكل مجموعة من الأصول العينيـة ٠ وقد يتم تكوين الشـركة عن طريـق قيام صاحب منشأة فردية بتحويل منشأته الى شركة تضامن أو توصية بسـيطة بضم

شريك أو أكثر • وفى هذه الحالة فان صاحب المنشأة الفردية يقدم حصته فى رأس مال الشركة فى شكل مجموعة من الأصول والالتزامات ويقدم الشركاء الآخرون حصصا نقدية أو أصول عينية أو حصة عمل • ويتم عادة تقدير قيمة الأصول والالتزامات التى يقدمها شريك على أساس قيمتها الحقيقية (السوقية) والتى قد تماثل أو تختلف عن قيمتها الدفترية حسب آخر ميزانية عمومية للمنشأة الفردية •

وعند اثبات الحصة العينية فى دفاتر شركة التضامن أو التوصية البسيطة يجب اتباع الأسس التالية :

١ — الأصول الثابتة :

اذا اختلفت القيمة المقدرة للأصل الثابت عن قيمته الدفترية يتم اثباته على أساس القيمة المقدرة • أما اذا اعتبرت القيمة الدفترية للأصل الثابت تمثل قيمته الحقيقية فيتم اثبات قيمة الأصل المقدم على أساس صافى القيمة الدفترية (أى بعد استبعاد الاهلاك الخاص به) •

٢ — الأصول المتداولة :

تقيد الأصول المتداولة فى الدفاتر بصفقطاعة بالقيمة المقدرة سواء كانت مماثلة للقيمة الدفترية أو تختلف عنها • واستثناء من هذه القاعدة يقيد المدينون فى دفاتر شركة التضامن أو التوصية البسيطة بالقيمة الاسمية (فيما عدا الديون التى يتم الاتفاق على اعدامها قبل انتقال ملكية المدينون الى الشركة) على أن يكون فى مقابل ذلك مخصص للديون المشكوك فى تحصيلها طبقا للقيمة المقدرة للمدينون (أو القيمة المقدرة للديون المشكوك فىتحصيلها) • وتجدر الاشارة هنا الى أن المادة ٥٠٣ من القانون المدنى تقضى بأن مسئولية الشريك الذى

يقدم حصته فى رأس المال ديونا له فى ذمة الغير لا ينقضى التزامه تجاه الشركة الا اذا تم استيفاء هذه الديون • واذا لم توفى الديون يكون الشريك مسئولا عن تعويض الضرر • وعليه فاذا لم يسدد المدينون الذين قدمهم الشريك (ضمن حصته فى رأس المال) ديونهم وتقرر اعدام هذه الديون فان الشريك يتحمل شخصيا بقيمة الديون المعدومة اذا زادت عن مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها وفى حدود تلك الزيادة •

واستثناء من قاعدة تقييد الأصول المتداولة بالقيمة المقدرة يتم تسجيل أوراق القبض التى يقدمها الشريك ضمن حصته فى رأس المال على أساس قيمتها الاسمية سواء تم الاتفاق على تقدير قيمتها بالقيمة الاسمية أو بالقيمة الحالية • فاذا كان الاتفاق على تقدير قيمة أوراق القبض بالقيمة الحالية يكون بالفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحالية مخصص خصم أوراق قبض •

٣ — تقدير صافى الأصول بقيمة اجمالية :

قد يتفق الشركاء على تحديد قيمة اجمالية للأصول والالتزامات التى يقدمها أحد الشركاء كحصة له فى رأس المال بدلا من تقدير قيمة كل مفردة على حده • وقد تكون القيمة الاجمالية المقدرة لصافى الأصول المقدمة أقل أو أكبر من القيمة الدفترية لصافى الأصول • فاذا كانت القيمة الدفترية لصافى الأصول التى قدمها الشريك أقل من حصته فى رأس المال فان الفرق يمثل قيمة شهرة المحل للمنشأة الفردية التى كان يملكها الشريك وتحولت الى شركة تضامن أو توصية مالم يكن الاتفاق على أن يسدد الشريك نقدا مايعادل هذا الفرق • أما اذا كانت القيمة الدفترية لصافى الأصول التى قدمها الشريك أكبر من حصته فى رأس المال فان الفرق يمثل انخفاض القيمة الحقيقية لبعض الأصول (دون ما

تحديد لتلك الأصول على وجه التخصيص تفاديا لمشكلة تقدير القيمة الحقيقية لكل أصل من الأصول المقدمة على حده) عن قيمتها الدفترية ولذا يتم تكوين احتياطى تقويم أصول بالفرق ٠

ونوضح الحالات المختلفة لتقديم الحصة العينية بالأمثلة الآتية :

٤ — جـ — ١ تقديم مجموعة من الأصول :

اتفق مراد وعبد الوهاب على تكوين شركة بضامن برأس مال قدره ٤٠٠٠٠ر٤٠ جنيه على أن يودع مراد حصته فى رأس المال وقدرها ١٥٠٠٠ جنيه فى بنك الشركة وأن يسدد عبد الوهاب حصته بتقديم مجموعة من الأصول تقدر قيمتها على الوجه التالى :

١٧٠٠٠ جنيه مبانى — ٥٠٠٠ جنيه سيارة

٣٥٠٠ جنيه مدينون (وتقدر الديون المشكوك فى تحصيلها بمبلغ ٥٠٠ جنيه) ولقد بلغت قيمة الديون التى لم تحصل وتقرر اعدامها من الديون التى قدمها الشريك عبد الوهاب كحصة فى رأس المال ٧٠٠ جنيه ٠

والمطلوب : (١) اثبات قيود اليومية الخاصة بتكوين شركة التضامن ٠

(٢) اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات الديون المعدومة ٠

الحل :

١٥٠٠٠ من حـ/ البنك

الى حـ/ رأس مال الشركاء
(الشريك مراد)

اثبات سداد الشريك مراد لحصته فى رأس المال

من مذكوريـــن

١٧٠٠٠ حـ/ مبانـــى

٥٠٠٠ حـ/ ســيارة

٣٥٠٠ حـ/ مدينـــون

الــى مذكوريـــــن

٢٥٠٠٠ حـ/ رأس مال الشـــركاء

(الشريك عبد الوهاب)

٥٠٠ حـ/ مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها

اثبات سداد الشريك عبد الوهاب لحصتــه فــى رأس المـــال

---

٧٠٠ من حـ/ ديون معدومـة

٧٠٠ الى حـ/ مدينـــون

اثبات اعــدام الديــون التى لم تحصــل من الديــون المقدمــة من الشريك عبد الوهاب كحصة فى رأس المــال

من مذكوريـــــن

٥٠٠ حـ/ مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها

٢٠٠ حـ/ جارى الشريك عبد الوهاب

٧٠٠ الى حـ/ ديـــون معدومـة

اثبات اقفـــال الديون المعدومــة فى حساب المخصص وتحميل الشريك عبد الوهاب بالزيـــادة فى الديـــون المعدومــة

يلاحظ فى الحل السابق أنه نظرا لزيادة الديون التى تقرر اعدامها من الديون التى قدمها الشريك عبد الوهاب عن مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها والخاص بتلك الديون فقد تم تحميل الشريك بالزيادة تطبيقا لما نصت عليه المادة ٥٠٣ من القانون المدنى والسابق الاشارة اليها ٠ ويلاحظ هنا أنــــه عـــادة

مايخصص حساب شخصى لكل شريك يطلق عليه حساب جارى الشريك (أو حساب جارى واحد للشركاء مقسم لخانات تحليلية بأسماء الشركاء على نمط حساب رأس مال الشركاء) لاثبات مديونية أو دائنية الشريك تجاه الشركة · ويجعل هذا الحساب مدينا بما يستحق على الشريك للشركة ويجعل دائنا بما يستحق للشريك على الشركة ·

٤ ـ ج ـ ٢ تقديم مجموعة من الأصول والالتزامات مع تقدير قيمة كل أصل :

اتفق نجيب وأمجد وعادل على تكوين شركة توصية بسيطة برأس مال قدره ١١٠٫٠٠٠ جنيه على أن يكون عادل شريكا موصيا وأن يودع كل من أمجد وعادل فى بنك الشركة حصته فى رأس المال وقدرها ٣٠٫٠٠٠ جنيه ، ١٠٫٠٠٠ جنيه على التوالى ، وأن يقدم نجيب أصول وخصوم محله سدادا لجزء من حصته وأن يودع فى بنك الشركة المبالغ اللازمة لسداد باقى الحصة · وفيما يلى آخر ميزانية عمومية لمحل نجيب :

	٣٠٠٠٠	مبانى	٥٢٠٠٠	رأس المال
	٥٠٠٠	ـ مخصص اهلاك	٣٦٠٠	صافى الربح
٢٥٠٠٠			٢٠٠٠٠	دائنون
	١٤٠٠٠	سيارات		
	٢٠٠٠	ـ مخصص اهلاك		
١٢٠٠٠				
١٥٠٠٠		مخزون سلعى		
	٧٠٠٠	مدينون		
	٤٠٠	ـ مخصص ديون مشكوك فى		
٦٦٠٠		تحصيلها		
٥٠٠٠		أوراق قبض		
	١٠٠٠٠	أوراق مالية		
	٢٠٠٠	مخصص هبوط		
٨٠٠٠		أسعار		
٣٠٠٠		بنك		
١٠٠٠		حملة اعلانية		
٧٥٦٠٠			٧٥٦٠٠	

ولقد قدرت قيم الأصول على أساس القيمة الدفترية فيما عدا مايلى :

جنيه		جنيه	
٤٠٠٠٠ر٠	مبانى	١١٠٠٠	سيارات
٦٥٠٠	مدينون	٧٠٠٠	أوراق مالية
٤٨٠٠	القيمة الحالية لأوراق القبض	٢٠٠٠	شهرة المحل

والمطلوب :

والمطلوب : (١) اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات تكوين شركة التوصية البسيطة (نجيب وشركاه) ٠

(٢) تصوير الميزانية الافتتاحية للشركة ٠

الحل :

٤٠ر٠٠٠ من حـ/ البنك

٤٠ر٠٠٠ الى حـ/ رأس مال الشركاء

٣٠ر٠٠٠ أمجد

١٠ر٠٠٠ عادل

اثبات سداد كل من الشريك أمجد والشريك عادل لحصته فى رأس المال

من مذكورين

٢٠٠٠ حد شهرة محل

٤٠ر٠٠٠ حـ/ مبانى

١١ر٠٠٠ حـ/ سيارات

١٥ر٠٠٠ حـ/ مخزون سلعى

٧٠٠٠ حـ/ مدينون

٥٠٠٠ حـ/ أوراق قبض

٧٠٠٠ حـ/ أوراق مالية

٣٧٠٠ حـ/ بنك

الى مذكوريـــن

٢٠ر٠٠٠ حـ/ دائنــون

٥٠٠ حـ/ مخصص ديون مشكوك فى تحصيلها

٢٠٠ حـ/ مخصص خصم أوراق القبض

٧٠ر٠٠٠ حـ/ رأس مـال الشـركاء الشريك نجيب

الميزانية العمومية الافتتاحيـة
لشركة نجيـب وشـركاه

٢٠٠٠		شهرة محـل			رأس مال الشركاء :
٤٠ر٠٠٠		مبانـى		٧٠ر٠٠٠	الشريك نجيب
١١ر٠٠٠		سيارات		٣٠ر٠٠٠	الشريك أمجد
١٥ر٠٠٠		مخزون سلعـى		١٠ر٠٠٠	الشريك عادل (موصى)
	٧٠٠٠	دائنـون	١١٠٠٠		
	٥٠٠	ـ مخصص ديون مشكوك فى تحصيلهـا	٢٠ر٠٠٠		دائنــون
٦٥٠٠					
	٥٠٠٠	أوراق قبـض			
	٢٠٠	ـ مخصص خصم أ . ق			
٤٨٠٠					
٧٠٠٠		أوراق ماليـة			
٤٢٧٠٠		بنـك			
١٣٠٠٠٠			١٣٠٠٠٠		

ويلاحظ على الحل السابق مايلى :

١ ـ رغم أن الاتفاق ينص على انتقال جميع الأصول والخصوم لمحل نجيب نلاحظ أن بعض مفردات الأصول والخصوم لا تنتقل بطبيعتها والتى تمثل فى الأصول الوهمية (أو الاسمية) وحقوق الملكية ٠

٢ ـ أن مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها تم تكوينه فى دفاتر شركة التوصية البسيطة بالفرق بين القيمة الاسمية للمدينون والقيمة المقدرة للديون الجيدة وذلك بغض النظر عن قيمة مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها فىدفاتر المنشأة الفردية (الميزانية العمومية لمحل نجيب) ٠

٣ ـ تم اثبات الأوراق المالية فى دفاتر شركة التوصية البسيطة طبقا للقيمة المقدرة وبغض النظر عن قيمتها الدفترية أو مخصص هبوط الأسعار فى دفاتر محل نجيب ٠

٤ ـ اذا تم تقدير ترم الأصول كل على حده (سواء بالقيمة الدفترية أو بقيمة أخرى) فانه لابد أن يتم تقدير قيمة شهرة المحل ٠ وفى هده الحالة اذا اختلفت قيمة صافى الأصول المنتقلة (طبقا للقيم المقدرة) عن حصة الشريك فى رأس مال شركة التوصية (أو التضامن) فان الشريك يدفع (أو يسحب) الفرق ٠ ولهذا السبب فان الشريك نجيب قام بدفع مبلغ ٧٠٠ جنيه بالاضافة لصافى الأصول المقدمة (الأصول بما فيها البنك ناقصا الالتزامات) والمقدرة بمبلغ ٦٩٣٠٠ جنيه حتى يسدد حصته فى رأس المال وقدره ٧٠٠٠٠ر٧٠ جنيه ٠

٤ ـ جـ ـ ٣ تقديم مجموعة من الأصول والالتزامات مقومة بقيمة اجمالية :

لنفترض أنه فى المثال السابق تم الاتفاق على أن يكون رأس مال شركة

التوصية البسيطة ٩٠٠٠٠ر٩٠ جنيه وأن يودع كل من الشريك المتضامن أمجد والشريك الموصى عادل فى بنك الشركة حصته فى رأس المال وقدرها ٣٠٠٠٠ر٣٠ جنيه ، ١٠٠٠٠ر١٠ جنيه على التوالى وأن يقدم نجيب أصول وخصوم محله طبقا لآخر ميزانية نظير حصته فى رأس المال .

والمطلوب : (١) اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات تكوين شركة التوصية البسيطة .

(٢) تصوير الميزانية الافتتاحية للشركة .

الحل :

٤٠٠٠٠ر٤٠ من حـ/ البنك

٤٠٠٠٠ر٤٠ الى حـ/ رأس مال الشركاء

٣٠٠٠٠ر٣٠ أمجد

١٠٠٠٠ر١٠ عادل

من مذكورين

٢٥٠٠٠ حـ/ مبانى

١٢٠٠٠ حـ/ سيارات

١٥٠٠٠ حـ/ مخزون سلعى

٧٠٠٠ حـ/ مدينون

٥٠٠٠ حـ/ أوراق قبض

٨٠٠٠ حـ/ أوراق مالية

٣٠٠٠ حـ/ بنك

الى مذكورين

٢٠٠٠٠ر٢٠ حـ/ دائنون

٤٠٠ حـ/ مخصص ديون مشكوك فى تحصيلها

٥٠٠٠٠ر٥٠ حـ/ رأس مال الشركاء

الشريك نجيب

٤٦٠٠ حـ/ احتياطى تقويم أصول

اثبات سداد الشريك نجيب لحصته فى رأس المال وتكوين احتياطى تقويم أصول بالفرق بين قيمة صافى الأصول وحصة الشريك فى رأس المال .

الميزانيــة العموميــة الافتتاحيــة
لشركة نجيب وشــركاه

٢٥٠٠٠		مبانـــى			رأس مال الشركاء :
١٢٠٠٠		سيارات		٥٠٠٠٠	الشريك نجيب
١٥٠٠٠		مخزون سلعى		٣٠٠٠٠	الشريك أمجد
	٧٠٠٠	مدينـون		١٠٠٠٠	الشريك عادل (موصى)
			٩٠٠٠٠		
	٤٠٠	ـ مخصص ديـون			
٦٦٠٠		مشكوك فى تحصيلها	٤٦٠٠		احتياطى تقويم أصول
٥٠٠٠		أوراق قبض	٢٠٠٠٠		دائنـــون
٨٠٠٠		أوراق ماليـة			
٤٣٠٠٠		بنـك			
١١٤٦٠٠			١١٤٦٠٠		

ويلاحـظ على الحـل السـابق :

١ ـ قيدت الأصول الثابتة بصافى القيمة الدفترية أى بعد استنزال قيمة مخصصات الاهلاك الخاصة بها .

٢ ـ قيد المدينون بالقيمة الاسمية (٧٠٠٠ جنيه) مع تكـوين مخصص للديون المشكوك فى تحصيلها بنفس القيمة المسجلة فى دفاتر نجيب (٤٠٠ جنيه) ذلك أن تقويم المدينون بالقيمة الدفترية يعنى تقدير الديـون المشـكوك فـى تحصيلها بنفس القيمة المسجلة فى دفاتر المنشأة الفرديـة .

٣ ـ قيدت الأوراق المالية بصافى القيمة الدفترية أى بعد اسـتبعـاد قيمة مخصص هبوط الأسعار باعتبار أن صافى القيمة الدفترية يمثل القيمة المتفـق عليها مقابل شراء الأوراق الماليـة .

٤ ـ بلغت القيمة الاجمالية المتفق عليها كمقابل لصافى الأصول التى قدمها الشريك نجيب ٠٠٠ر٥٠ جنيه اذ أن نجيب قدم صافى أصول محله نظير حصته فى رأس مال شركة التوصية . ومن الواضح أن القيمة الاجمالية المقدرة لصافى الأصول تقل عن القيمة الدفترية لصافى الأصول (٥٤٦٠٠ جنيه) بمبلغ ٤٦٠٠ جنيه . ومالم يتضمن الاتفاق نصا على أن يقوم الشريك بسحب الفرق نقدا فان مبلغ الـ ٤٦٠٠ جنيه يعبر عن أن القيمة الدفترية لبعض الأصول تزيد عن قيمتها الحقيقية ولذا فلابد من تكوين احتياطى تقويم أصول بهذا الفرق . وتجدر الاشارة هنا الى أنه اذا كانت القيمة الاجمالية لصافى الأصول (أى حصة الشريك فى رأس المال) أكبر من القيمة الدفترية لصافى الأصول ولم يتضمن الاتفاق نصا على أن يدفع الشريك نقدا الفرق بين القيمتين فان هذا الفرق يمثل قيمة أصل غير ملموس لم يظهر فى دفاتر المنشأة الفردية (والمحولة الى شركة تضامن أو توصية) وهو شهرة المحل .

٥ ـ تصفية المنشأة الفردية بتحويلها الى شركة تضامن أو توصية بسيطة :

سبق وأشرنا الى أن تكوين شركة التضامن أو التوصية البسيطة قد يتم عن طريق تحويل منشأة فردية الى شركة تضامن أو توصية بضم شريك أو أكثر ، ويعنى تكوين شركة التضامن أو التوصية انقضاء المنشأة الفردية من الناحية القانونية وانتهاء وجودها كوحدة محاسبية وتكوين وحدة محاسبية جديدة . ويترتب على هذا من وجهة النظر المحاسبية ضرورة اقفال دفاتر المنشأة الفردية وتسجيل واقعة تصفيتها .

ويقتضى الأمر تحديد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن تصفية المنشأة الفردية وذلك باعداد حساب أرباح وخسائر لعملية التصفية يطلق عليه عادة

حساب التصفية • ويجعل هذا الحساب مدينا بالقيم الدفترية للأصول المنتقلة لشركة التضامن أو التوصية كما يجعل الحساب دائنا بالقيم الدفترية للخصوم (الالتزامات) التى التزمت شركة التضامن أو التوصية بسدادها وكذلك بالقيمة المتفق عليها كمقابل لصافى الأصول المنتقلة • ويمثل رصيد حساب التصفية ربح أو خسارة التصفية والذى يعتبر حق لصاحب المنشأة الفردية أو عبء يتحمل به ومن ثم يقفل فى حساب رأس المال • وتجدر الاشارة الى أنه اذا تم تقدير قيمة كل مفردة من الأصول (بما فى ذلك شهرة المحل) والخصوم المنتقلة فان القيمة المتفق عليها كمقابل لصافى الأصول المنتقلة تعادل القيمة المقدرة لصافى الأصول المنتقلة (أى مجموع القيم المقدرة للأصول المنتقلة بما فى ذلك الشهرة ناقصا مجموع قيم الالتزامات المنتقلة) • وقد تختلف حصة الشريك فى رأس مال شركة التضامن أو التوصية عن القيمة المقدرة لصافى الأصول المنتقلة وذلك فى حالة ما اذا كان الشريك سيدفع مبالغ نقدية بالاضافة لصافى الأصول لسداد حصته فى رأس المال • ومن ناحية أخرى اذا تم تقدير قيمة اجمالية لصافى الأصول المنتقلة فان القيمة المتفق عليها كمقابل لصافى الأصول تعادل حصة الشريك فى رأس مال شركة التضامن أو التوصية الا اذا نص الاتفاق على أن يدفع الشريك نقدا الفرق بين القيمة الدفترية لصافى الأصول وحصته فى رأس المال •

أما بالنسبة للحسابات الخاصة بالأصول والخصوم غير المنتقلة (سواء تم الاتفاق على أن يحتفظ بها أو يتعهد بسدادها صاحب المنشأة الفردية أو كانت لاتنتقل بطبيعتها) فانها تقفل فى حساب رأس المال بجعلها مدينة أو دائنة (حسب طبيعتها) مقابل جعل حساب رأس المال دائنا أو مدينا •

ولا يتبقى فى هذه المرحلـة غير حسابين بالدفاتـر همـا حساب رأس المال وحساب شركة التضامـن أو التوصيه (والذى جعل مدينا بالقيمـة المتفـق عليها كمقابل لصافـى الأصول المنقلـة عند اعداد حساب التصفية) ٠ ويمثـل رصيـد حساب رأس المـال فى هذه المرحلـة صافى حقـوق صاحب المنشـأة الفردية والتى سيتم سدادها بحصولـة على القيمـة المتفق عليها كمقابل لصافى الأصول المنتقلـة (حصته فى رأس مال شركة التضامـن أو التوصيـة) ولذا يتم اقفال الدفاتر باقفـال حساب شـركة التضامن أو التوصية وحساب رأس المال كل فى الآخر وذلك بجعل الحساب الأول دائنا والحساب الثانى مدينا ٠

ويوضح المثالين التاليين اجراءات اقفال دفاتر المنشأة الفرديـة عنـد تحويلها الى شركة تضامن أو توصيـة بسـيطة ٠

مثـال (١) : اتفـق سرايا ورشـيد على تكوين شـركة تضامـن بـرأس مال قـدره ٢٠٠٠٠٠ر٢٠٠ جنيه على أن يودع سرايا فى بنك الشركة حصته فـى رأس المال وقدرها ٠٠٠ر٥٠ جنيه وأن يسدد رشيد حصته فى رأس المـال بتقديـم أصول وخصوم محلـه فيما عدا أوراق القبض وأوراق الدفـع ٠ والأتى آخر ميزانية عموميـة لمنشأة رشيد للتجـارة ٠

	٨٠٠٠٠	مبانـى		١١٠٠٠٠	رأس المال
	١٠٠٠٠	ـ مخصص اهلاك		٨٠٠٠	أرباح محتجزة
٧٠٠٠٠			١١٨٠٠٠		
٤٠٠٠٠		مخزون سلعى	١٣٦٠٠		دائنـون
	١٥٠٠٠	مدينون	٩٠٠		أوراق دفع
	١٠٠٠	ـ مخصص ديـون مشكوك فى تحصيلها			
١٤٠٠٠					
٣٠٠٠		أوراق قبض			
٥٠٠٠		بنك			
٥٠٠		مصاريف تأسيس			
١٣٢٥٠٠			١٣٢٥٠٠		

ولقد تم الاتفاق على تقدير الأصول والخصوم المنتقلة لشركة التضامن على أساس القيم الدفترية فيما عدا المباني حيث قدرت بمبلغ ٩٠٠٠٠ جنيـــه ، والمدينون وقدرت بمبلغ ١٣٠٠٠ جنيه ، كما قدرت قيمة شهرة المحل لمنشـــأة رشيد بمبلغ ١٥٦٠٠ جنيـــه .

والمطلوب : تصوير الحسابات اللازمة لاقفال دفاتـر منشـأة رشـــيد للتجـــارة .

الحـــل :

ح/ التصفيـــة

٨٠ر٠٠٠	الى ح/ مبانـــى	١٠ر٠٠٠	من ح/ مخصص اهلاك مبانـــى
٤٠ر٠٠٠	الى ح/ مخزون سلعى	١٠٠٠	من ح/ مخصص ديون مشكوك فى تحصيلهـا
١٥ر٠٠٠	الى ح/ مدينون	١٣٦٠٠	من ح/ دائنون
٥٠٠٠	الى ح/ بنك	١٥٠ر٠٠٠	من ح/ شركة التضامن
٣٤٦٠٠	الى ح/ رأس المـــال (ربح التصفيـــة)		
١٧٤ر٦٠٠		١٧٤ر٦٠٠	

ح/ شركة التضامن

١٥٠٫٠٠٠	الى ح/ التصفية	١٥٠٫٠٠٠	من ح/ رأس المال
١٥٠٫٠٠٠		١٥٠٫٠٠٠	

ح/ رأس المال

٥٠٠	الى ح/ مصاريف تأسيس	١١٠٫٠٠٠	رصيد
٣٠٠٠	الى ح/ أوراق القبض	٨٠٠٠	من ح/ أرباح محتجزة
١٥٠٫٠٠٠	الى ح/ شركة التضامن	٩٠٠	من ح/ أوراق دفع
		٣٤٦٠٠	من ح/ التصفية (ربح التصفية)
١٥٣٫٥٠٠		١٥٣٫٥٠٠	

مثال (٢) : افترض أنه في المثال السابق تم الاتفاق على أن يكون رأس مال شركة التضامن ١٧٠٫٠٠٠ جنيه وأن يودع سرايا في بنك الشركة حصته في رأس المال وقدرها ٥٠٫٠٠٠ جنيه وأن يسدد رشيد حصته في رأل المال بايداع مبلغ ١٥٫٠٠٠ جنيه في بنك الشركة وتقديم جميع أصول وخصوم محله طبقا لآخر ميزانية عمومية ٠

والمطلوب : تصوير الحسابات اللازمة لاقفال دفاتر منشأة رشيد للتجارة ٠

الحل :

ح/ شركة التضامن

١٠٥٫٠٠٠	الى ح/ التصفية	١٠٥٫٠٠٠	من ح/ رأس المال
١٠٥٫٠٠٠		١٠٥٫٠٠٠	

ح/ التصفيـــة

٨٠,٠٠٠	الى ح/ مبانـــى	١٠,٠٠٠	من ح/ مخصص اهلاك مبانـــى
٤٠,٠٠٠	الى ح/ مخزون سلعى	١٠٠٠	من ح/ م٠د ٠م٠فيها
١٥٠٠٠	الى ح/ مدينون	٩٠٠	من ح/ أ٠د ٠
٣٠٠٠	الى ح/ أوراق قبض	١٣٦٠٠	من ح/ دائـــون
٥٠٠٠	الى ح/ بنك	١٠٥,٠٠٠	من ح/ شركة التضامن
		١٢,٥٠٠	من ح/ رأس المال (خسارة تصفيـــة)
١٤٣,٠٠٠		١٤٣,٠٠٠	

ح/ رأس المـــال

٥٠٠	الى ح/ مصاريف تأسيس	١١٠,٠٠٠	رصيـــــد
١٢٥٠٠	الى ح/ التصفيـــة (خسارة تصفيـــة)	٨٠٠٠	من ح/ أرباح محتجزة
١٠٥,٠٠٠	الى ح/ شركة التضامن		
١١٨,٠٠٠		١١٨,٠٠٠	

ويلاحظ أن القيمة الاجمالية المتفق عليها كمقابل لصافى الأصول المنتقلة لشركة التضامن (١٠٥,٠٠٠ جنيه) تعادل حصة رشيد فى رأس مـــال شـــركـــة التضامن (١٧٠,٠٠٠ جنيه ـ حصة سرايا وقدرها ٥٠,٠٠٠ جنيه = ١٢٠,٠٠٠ جنيه) ناقصا المبلـــغ الذى قام بايداعه ببنك الشركة (١٥٠٠٠ جنيه) ٠

تمارين الفصل الأول

(التمرين الأول)

في أول يناير سنة ١٩٧٩ تم الاتفاق بين أيمن وهشام على تكوين شركة تضامن برأس مال اجمالي قدره ١٥٠٠٠ جنيه على أن تكون حصة أيمن في رأس المال ضعف حصة هشام .

وقد قام أيمن بسداد حصته في رأس المال نقدا في بنك الشركة في نفس التاريخ .

أما الشريك هشام فقد نص العقد على أن يسدد حصته على قسطين متساويين أحدهما في تاريخ التكوين نقدا في بنك الشركة والقسط الثاني في أول مارس ١٩٧٩ نقدا .

والمطلوب :

١ — اجراء قيود اليومية اللازمة لتكوين الشركة في أول يناير ١٩٧٩ .

٢ — تصوير حـ/ رأس المال .

(التمرين الثاني)

اتفق عادل وجمال في أول أكتوبر ١٩٧٩ مع سمير على تكوين شركة توصية بسيطة على أن يكون سمير شريكا موصيا ويتولى ادارة الشركة .

ونص الاتفاق على أن يكون رأسمال الشركة الاجمالي ٢٠٠٠٠ جنيه مقسما بين عادل وجمال وسمير بنسبة ٤ : ٤ : ٢ على التوالي ، وقد تضمن العقد أن لكل شريك الحق في سحب الزيادة أو ايداع النقص عن حصته نقدا في بنك الشركة . وقد سدد الشركاء الثلاثة حصصهم على الوجه التالي : سدد

الشريك عادل نصف حصته نقدا وحرر بالباقى كمبيالة تستحق السداد بعد شهرين من تاريخ التكوين ٠

وجمال سدد حصته على قسطين متساويين الأول فى تاريخ التكوين والقسط الثانى فى أول نوفمبر سنة ١٩٧٩ ٠

أما الشريك سمير فقدم بعض الأصول التى يمتلكها وتتمثل فى :

١٢٠٠ جنيه بضاعة بسعر التكلفة (سعرها السوقى ١٣٥٠ جنيه)

١٥٠٠ جنيه عملاء (أرصدتهم الدفترية ١٧٠٠ جنيه)

١٠٠٠ جنيه أسهم وسندات (سعرها فى البورصة ٨٥٠ جنيه)

المطلوب :

١ — اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات ماتقدم فى دفاتر الشركة الجديدة

٢ — تصوير ح / رأس المال

٣ — تصوير الميزانية الافتتاحية للشركة بعد التكوين مباشرة ٠

(التمرين الثالث)

فى أول مارس ١٩٧٩ تكونت شركة تضامن بين كمال وبدرى وجاء فى عقد الشركة أن حصة كمال فى رأس المال ٤٠٪ يسددها بتقديم مبنى كان يمتلكه قدر بمبلغ ٦٥٠٠ جنيه ويدفع مبلغ ١٥٠٠ جنيه نقدا وذلك سدادا لحصته ٠

أما الشريك بدرى فقد قدم أصول وخصوم المنشأة التى كان يمتلكها بمفرده والتى تظهرها الميزانية التالية فى أول مارس ١٩٧٩ : —

مبانى	٥٠٠٠		رأس المال	١٥٠٠٠	
— مجمع اهلاك	٢٢٠٠		+ صافى الربح	١٠٠٠	
		٢٨٠٠			١٦٠٠٠
آلات	٤٥٠٠		— المسحوبات الشخصية		٣٨٠٠
— مجمع اهلاك	٢٠٠٠				
		٢٥٠٠			١٢٢٠٠
بضاعة		٦٥٠٠	دائنون	٥٣٠٠	
عملاء	٤٨٠٠		أوراق دفع	١٥٠٠	
— م. د. م فيها	٢٠٠		مصاريف مستحقة	١٠٠٠	
		٤٦٠٠			
أوراق قبض		٥٠٠			
أوراق مالية		٢٠٠٠			
بنك		١١٠٠			
		٢٠٠٠٠			٢٠٠٠٠

وقد اتفق الشريكان على انتقال جميع أصول وخصوم منشأة قدرى سدادا لحصته ، مع احتفاظه بالنقدية فى البنك وتعهده بسداد المصاريف المستحقة .

وقد جاء فى تقرير اللجنة المكلفة باعادة تقدير أصول منشأة قدرى مايلى :

أ — تقدير المبانى بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه .

ب — يجب زيادة قيمة الآلات بمعدل ٢٠٪ من قيمتها الصافية لأنها ما زالت بحالة جيدة .

جـ — اتضح عند جرد المخزن أن هناك بضاعة تالفة لاتصلح للاستعمال قدرت قيمتها بمبلغ ٥٠٠ جنيه .

د ـ بفحص أرصدة العملاء اتضح أن هناك عميل أفلس ويستحق عليه مبلغ ٣٠٠ جنيه ، وتوصى اللجنة بأن يكون م ٠د ٠م ٠ فيها بواقع ١٠٪ من أرصدة العملاء ٠

هـ ـ تبلغ القيمة الحالية لأوراق القبض ٩٠٪ وسعر الأوراق المالية فى البورصة ٢٣٠٠ جنيه ٠

و ـ الأخذ فى الاعتبار كمبيالة تستحق على منشأة قدرى لأحد الموردين بمبلغ ٢٠٠ جنيه لم تكن مقيدة فى الدفاتر ٠

وقد وافق الشريكان على كل ماجاء فى تقرير اللجنة من ملاحظات على أساس انتقال الأصول والخصوم بعد اعادة التقدير والتى جاءت فى ملاحظات اللجنة الى الشركة الجديدة نظير حصة قدرى فى رأس المال ٠

والمطلوب :

١ ـ اجراء قيود اليومية اللازمة للتكوين فى دفاتر الشركة الجديدة ٠

٢ ـ تصوير حـ/ رأس مال الشركاء ٠

٣ ـ اعداد الميزانية الافتتاحية بعد التكوين مباشرة ٠

٤ ـ اقفال دفاتر منشأة قدرى ٠

(التمرين الرابع)

اتفق وليد وناجى على تكوين شركة تضامن بضم المنشأة الفردية التى كان يمتلكها كلا منهما والتى تظهرها الميزانيتين الآتيتين فى أول مارس ١٩٧٩ ٠

منشأة وليد	منشأة ناجى	بيـــان	منشأة وليد	منشأة ناجى	بيـــان
٥٠٠٠	٦٠٠٠	مبانى	٨٠٠٠	٩٥٠٠	رأس المال
٢٥٠٠	ــــ	آلات	٣٠٠٠	١٥٠٠	احتياطيات
٣٥٠٠	٤٢٠٠	بضاعة	٣١٨٠	٣٤٥٠	دائنون
١٢٠٠	٨٠٠	مدينون	١٢٠	٥٠	م . د . م . فيها
٨٠٠	٦٥٠	أوراق قبض			
١٣٠٠	٣٥٠	نقدية فى البنوك			
ــــ	٢٥٠٠	شهرة المحل			
١٤٣٠٠	١٤٥٠٠		١٤٣٠٠	١٤٥٠٠	

وقد جاء فـي الاتفـاق مايلـى : —

أ — انتقال جميع أصول وخصوم منشأة وليد مقابل ١٠٠٠٠ جنيه تمثل نصف رأس المال فى الشركة الجديدة ٠

ب — انتقال أصول وخصوم ناجى بعد اعادة تقديرها كما يلى :

٧٥٠٠ جنيه مبانى ٠

٢٩٠٠ جنيه بضاعة ٠

٧٠٠ جنيه مدينون ٠

٦٠٠ جنيه القيمه الحالية لاوراق القبض ٠

تقدير شهرة المحل بمبلغ ١١٠٠ جنيه ٠

فاذا علمت ان أحد عملاء منشأة وليد أفلس وكان مدينا بمبلغ ٣٠٠ جنيـه وبلغت نسبة السداد فى روكية التفليسة الخاصه بهذا العميل ٥٠٪ ٠ أما عملاء منشأة ناجى فقد سددوا ماعليهم عدا احد العملاء وكان مدينا بمبلغ ٦٠ جنيـه أعتبرت بمثابة ديون معدومه ٠

المطلوب :

١ — اجراء قيود اليوميه اللازمة لاثبات الاتفاق السابقة فى دفاتر الشركة الجديدة ٠

٢ — تصوير حـ/ رأس مال الشركاء واعداد الميزانيه الافتتاحية للشركـة الجديدة ٠

٣ — أقفال دفاتر منشأتى وليد وناجى ٠

٤ — اجراء القيود اللازمة لتسوية الديون المعدومه فى دفاتر الشركـة

الفصل الثانى
قياس وتوزيع الأرباح والخسائر

١ ــ مقــــدمه :

يلتزم الشركاء بمقتضى عقد الشركه بأن يسهم منهم بحصه من مال أو عمـــل مقابل أقتسام ماتحققه الشركه من أرباح أو خسائر ٠ ولقــد تناولنـا فى الفصل الاول أثبات تكوين الشركه وسداد الشركاء لحصصهم فى رأس المال ونتنـاول فى هذا الفصل مشكله أقتسام الأرباح والخسائر بين الشركاء ٠ وتنطـــوى مشكلـــه أقتسام الارباح والخسائر فى الواقع على مشكلتين رئيسيتين همـا مشكلـه تحـديد وعاء الربح (أو الخساره) الخاضع للتوزيع واجراءات تسجيله فى الدفاتـر ٠ وسنتناول هاتين المشكلتين فى هذا الفصل كل فى بند مستقل ٠

٢ ــ مشكلة قياس الأرباح أو الخسائر :

لاتختلف الاجراءات المحاسبيه الخاصه باعداد الحسابات الختاميـة فـى شركات التضامن أو التوصيه البسيطه عنها فى غيرها من المنشآت أو الشـركات٠ فيتم قياس الربح (أو الخساره) عن طريق مقابلة الايرادات المحققـــه بالتكاليف اللازمه للحصول على تلك الايرادات من خلال قائمه الدخل ٠ الا أن قيــــاس الربح فى شركات التضامن والتوصيه البسيطه يثير بصفه خاصه بعـــض المشاكل الجدليه الخاصه بمعالجه الفائده على مسحوبات الشركاء والتكاليف الضمنيــــه (مرتبات الشركاء والفائده على رأس المال)٠ وسنتناول فيما يلـــى هاتـــين المشكلتين ومعالجه الفائده على قروض الشركاء ٠

٢ـ أ ـ الفائده على مسحوبات الشركاء :

قد ينص عقد الشركه على حق الشريك فى سحب مبالغ خلال السنه الماليه فى صورة نقديه أو فى شكل بضائع.ويخصص عادة حساب لمسحوبات الشركاء (مقسم لخانات تحليليه على نمط حساب رأس مال الشركاء) يجعل مدينا بما يقوم الشركاء بسحبه مقابل جعل حساب الصندوق أو حساب البنك (فى حالة سحب مبالغ نقديه) أو حساب المشتريات (فى حالة سحب بضاعة واتفاق الشركاء على تقويمها بسعر التكلفه) أو حساب المبيعات(فى حالة سحب البضاعه واتفاق الشركاء على تقويمها بسعر التكلفه مضافا اليه نسبه مئويه كربح) دائنا. وفى نهاية السنة المالية يحمل الشركاء بقيمة مسحوباتهم عن طريق أقفال حـ/ مسحوبات الشركاء فى حـ/ جارى الشركاء بجعل الحساب الاول دائنا والحساب الثانى مدينا .

ولما كانت مسحوبات الشركاء تختلف من حيث قيمتها وتواريخ سحبها فضلا عن أنها تعنى سحب أموال أو بضائع كان يمكن للشركه أن تحقق عنها أرباح باستثمارها أو بيعها فان عقد الشركه قد ينص على أحتساب فوائد على كل مسحوبات الشريك أو على مايزيد منها عن الحد الاقصى المسموح للشريك بسحبه .

ويتجه غالبيه المحاسبين الى عدم اعتبار الفائده على المسحوبات عنصرا من عناصر تحديد الربح ومعالجتها على أساس أنها ترتبط بتوزيع الأرباح بين الشركاء ولذلك يتم اقفال الفائده على مسحوبات الشركاء فى الجانب الدائن من الحساب الخاص بتوزيع الأرباح والخسائر وهو حساب توزيع الأرباح والخسائر .

الا أننا نعتقد أن مسحوبات الشريك تعتبر بمثابه قرض قصير الاجل تمنحه له الشركه على أن يقوم بسداده فى نهاية السنة المالية خصما من حسابه الجارى . وعليه فاننا نعتقد ان الفائده على المسحوبات لاتختلف عن الفائده على القرض الذى يحصل عليه من حيث أنها عنصر من عناصر تحديد الربح ومن ثم فمن الأوفق اقفالها فى الجانب الدائن من حساب الأرباح والخسائر مع عناصر الايرادات الأخرى .

ويتم احتساب الفائده على مسحوبات الشريك اما على أساس احتساب الفائده عن كل مبلغ من تاريخ السحب حتى نهايه السنه الماليه أو على أساس متوسط مدة السحب لكل المبالغ التى قام بسحبها خلال السنه . وقد يتفق الشركاء لتسهيل حساب الفوائد على أساس متوسط مدة السحب على اعتبار المسحوبات التى تمت خلال شهر معين كأنها تمت فى أول هذا الشهر أو اعتبار المسحوبات التى تمت خلال النصف الاول من شهر معين كأنها تمت فى أول الشهر والمسحوبات التى تمت خلال النصف الثانى من شهر معين كأنها تمت فى نهايه الشهر .

مثال : ينص عقد الشركه على أن من حق كل من الشريكين المتضامنين حسين ومحمود سحب مبالغ خلال السنه فى حدود ٥٠٠٠ جنيه على ان تحتسب فوائد على المسحوبات بمعدل ٦٪ سنويا . كما ينص العقد على اعتبار المسحوبات التى تتم خلال شهر معين كأنها تمت فى أول الشهر التالى .

وفيما يلى صورة من حساب مسحوبات الشركاء :

ح/ مسحوبات الشريكين

مجموع	حسين	محمود	بيان	تاريخ	مجموع	حسين	محمود	بيان	تاريخ
١٠٠٠	١٠٠٠		الى ح/ البنك	٢/٢٦	٨٠٠٠	٥٠٠٠	٣٠٠٠	رصيد	
٢٥٠٠	٢٠٠٠	٥٠٠	الى ح/ البنك	٥/١٦					
١٠٠٠		١٠٠٠	الى ح/ المشتريات	٨/٢٩					
٣٥٠٠	٢٠٠٠	١٥٠٠	الى البنك	٩/٢٥					
٨٠٠٠	٥٠٠٠	٣٠٠٠			٨٠٠٠	٥٠٠٠	٣٠٠٠		

والمطلوب :

١ـ احتساب الفائدة على مسحوبات كل شريك .

٢ـ اجراء قيود اليوميه الخاصه بمعالجه المسحوبات والفائده علـــــى المسحوبات .

الحل :

١ـ تحتسب الفائده على المسحوبات على النحو التالى :

حسين					محمود				
المبلغ		الأشهر		المبالغ مرجحه زمنيا	المبلغ		الاشهر		مرجحة زمنيا
١٠٠٠	x	١٠	=	١٠ر٠٠٠	٥٠٠	x	٧	=	٣٥٠٠
٢٠٠٠	x	٧	=	١٤ر٠٠٠	١٠٠٠	x	٤	=	٤٠٠٠
٢٠٠٠	x	٣	=	٦ر٠٠٠	١٥٠٠	x	٣	=	٤٥٠٠
٥٠٠٠				٣٠ر٠٠٠	٣٠٠٠				١٢٠٠٠

الفائدة على مسحوبات حسين :

متوسط مدة السحب = ٣٠٠٠٠ ÷ ٥٠٠٠ = ٦ أشهـر

فائدة المسحوبات = ٥٠٠٠ × $\frac{٦}{١٠٠}$ × $\frac{٦}{١٢}$ = ١٥٠ جنيه

الفائدة على مسحوبات محمود :

متوسط مدة السحب = ١٢٠٠٠ ÷ ٣٠٠٠ = ٤ أشهر

فائدة المسحوبات = ٣٠٠٠ × $\frac{٦}{١٠٠}$ × $\frac{٤}{١٢}$ = ٦٠ جنيه

٢ ـ معالجه المسحوبات والفائده على المسحوبات :

٢١٠ من حـ/ جاري الشركاء

١٥٠ حسين

٦٠ محمود

٢١٠ الى حـ/ الفائده على المسحوبات

أثبات تحميل كل من الشريكين بالفائده على مسحوباته

٨٠٠٠ من حـ/ جاري الشركاء

٥٠٠٠ حسين

٣٠٠٠ محمود

٨٠٠٠ الى حـ/ مسحوبات الشركاء

أثبات تحميل كل من الشريكين بالمبالغ التى سحبها خلال السنه

٢١٠ من حـ/ الفائدة على المسحوبات

٢١٠ الى حـ/ الارباح والخسائر

٢ـ ب التكاليف الضمنيه أو التكاليف المحسوبة :
Implicit costs or Imputed costs

يعتبر نشاط المنظم Enterpreneur طبقـا للنظريـــة الاقتصادية عملا منتجا ، ويتمثل دوره الرئيسى فى مزج عوامل الانتاج الأخرى (الأرض ورأس المال والعمل) وتنظيمها بطريقه تسمح باستخدام الموارد المتاحه أفضـل استخدام ممكن بهدف تعظيم أرباحه • ويتحمل المنظم مخاطر عدم التأكـــد الناتجه عن القرارات التنظيميه التى يقع عليه وحده عبئ اتخاذهـــا • اى أن وظيفه المنظم هى اتخاذ القرارات التنظيميه المتعلقه بتحديد أحجام الانتـاج وأسعار تصريفه ويحصل المنظم على نتائج تلك القرارات ربحا كانت أو خسـارة •

وعليه فانه يجب التمييز بين الربح كعائد للتنظيم وبين عوائد عوامل الانتاج الاخرى التى يمتلكها المنظم اذ أن المنظم يحصل على تلك العوائد بصفتـــه مالكا لعوامل الانتاج وليس بصفته منظما • وعوائد عوامل الانتاج الاخـرى التى يطلق عليها فى الفكر الاقتصادى عناصر التكاليف الضمنيه (أو المحسوبه) و أن لم تكن تمثل التزامات قانونيه (أو تعاقديه) فانها تعتبر عناصر تكلفـــه يجـــب تغطيتها فى الفترة الطويله ومن ثم فهى بمثابة عناصر تكلفه حقيقيه يجب تحميلها للايرادات قبل التوصل الى رقم الربح • وخلاصه القول ان تحديد الربـح فـى المفهوم الاقتصادى يتطلب تحميل الايرادات بكل التكاليـــف التعـــاقديـــه (المدفوعة) وعناصر التكلفه الضمنيه او المحسوبه • وقد تشمل عناصـر التكلفـه الضمنيه أو المحسوبة الفائدة على رأس مال المشروع أو أجور ومرتبات أصحـاب المشروع أو ايجارات العقارات المملوكة (١) •

(1) Stonier, A.W. and Hague, A Textbook of Economic Theory, London, Longman Group Limited, 1972, Ch.15, and Due, J.F., Intermediate Economic Analysis, Richard D. Irwin, 1956, pp. 436-440.

وتحتسب الفائدة على رأس المال على أساس فائدة المثل ، أى الفائدة التى كان يمكن أن يحصل عليها صاحب المشروع لو أنه استثمر أمواله فى أستثمارات مأمونه (سندات من الدرجه الأولى) • ذلك أن صاحب المشروع كان بأمكانه أستثمار أمواله فى تلك الاستثمارات والحصول على العائد الذى ضحى به باستثمار أمواله فى المشروع • وتحتسب الأجور الضمنيه (أو المحسوبه) على أساس المبلغ الذى كان يمكن لصاحب المشروع أن يحصل عليه فيما لو قام بنفس العمل كأجير لدى المشروعات الأخرى • أما الايجارات الضمنيه فيتم احتسابها على أساس المبلغ الذى كان يمكن لصاحب المشروع الحصول عليه من تأجير العقارات المملوكة بدلا من شغلها فى عمليات المشروع • الا أن تحميل الايجار الضمنى للايرادات يثير مشكله خاصة تتمثل فى أن تلك العقارات قد احتسبت لها أهلاك كما ان قيمة العقارات متضمنه فى رأس المال المحسوب عليه فائدة على رأس المال • ويتم التغلب على هذه المشكله باحتساب الايجار الضمنى أو المحسوب على أساس الفرق بين القيمه الايجاريه للعقارات وبين الاهلاك الخاص بها وأحتساب الفائده الضمنيه (أو المحسوبه) على رأس المال على أساس رأس المال بعد أستبعاد قيمه العقارات المملوكه •

وتعتبر الفائده على رأس المال فى الواقع عنصرا من عناصر تكاليف الانتاج الحقيقيه ، ويعتبر تحميلها امرا ضروريا لاجراء المقارنات على أساس سليم • وفضلا عن ذلك فطالما ان الفائدة على الاموال المقترضه (بما فى ذلك قروض الشريك) يتم تحميلها للايرادات فان الفائدة على رأس المال المملوك يجب تحميلها للايرادات أيضا ، حيث ان كل من الأموال المقترضه ورأس المال

المملوك هى مصادر لتمويل العمليات ولابد لتحديد أرباح تلك العمليات من تحميل الايرادات بتكلفه أستخدام الاموال دون ماتفرقه بينهما على أساس مصادرها .

ويعتبر تحميل مرتب الشريك للايرادات أيضا أمر ضرورى . ذلك أن المرتب هو مقابل عمل فعلى يؤديه الشريك للشركة . ولو لم يقم هو بأداء هذا العمل لكان من الضرورى استخدام مدير أجير مقابل أجر لا خلاف على ضرورة تحميله للايرادات . وليس من المنطقى ان تختلف معالجة تكلفة العمل فى حالة الشريك عنها فى حالة المدير الأجير لمجرد أن الأول قد ساهم فى رأس مال الشركة .

الا أن العرف المحاسبى جرى على عدم اعتبار عناصر التكلفه الضمنية أو المحسوبه عناصر تكلفه حقيقيه وانما على اعتبارها توزيعا للربح . ولعل مرد ذلك ان المحاسبين يخشون من أن تحميل فائدة رأس المال فى حالة عدم تحقيق أرباح كافيه لتغطيتها سوف ينطوى على توزيع لرأس المال . كما يبرر المحاسبون معالجتهم للفائدة على رأس المال بأن أتفاق الشركاء على احتساب تلك الفائدة أنما هو فقط طريقه لتوزيع الارباح بينهم على أساس عادل . الا أن هذه المبررات غير مقبوله لان الفائده على رأس المال كما سبق وأوضحنا تكلفة حقيقيه، كما ان الخسائر المحققه نتيجه عدم كفايه الايرادات لتغطيه الفائدة على رأس المال سيتم تحميل الشركاء بها ومن ثم ستقاص الفوائد الموزعة على الشركاء مع الخسائر المحمله لهم . ومن ناحيه آخرى فان المحاسبين لا يفضلون تحميل مرتب أو مكافأه الشريك للايرادات على أساس أن أحتسابها ماهو الا طريقة لتوزيع الأرباح على أساس عادل حيث تتباين الخدمات التى يقدمها كل

شريك للشركه • ويرى المحاسبون ايضا أن أحتساب مكافأه للشريك مقابل عمله على أساس نسبه من صافى الربح أنما يعنى أن استحقاق المكافأة يرتبط بتحقيق الربح • الا أن هذا القول مردود عليه بأن ربط مكافأة الشريك بالربح المحقق أو بجملة المبيعات أو غير ذلك انما هولتوفير حافز لبذل الجهد وليس له علاقه بكون المكافأة عبئ واجب التحميل •

ومع أننا نرى أن التكاليف الضمنيه أو المحسوبه هى تكاليف حقيقيه واجبه التحميل ، وأن التطبيق المحاسبى لا يستند لمبررات منطقيه فى طريقه معالجة تلك التكاليف ، فأننا سوف نعالجها فيما بعد على أساس اعتبارها توزيعا للربح ، وذلك تطبيقا لما جرى عليه العرف المحاسبى •

٢ـ جـ ـ الفائدة على قروض الشركاء :

قد تلجأ الشركه لتمويل عملياتها الى الاقتراض أما من الغير أو من الشركاء. ويحصل الشريك الذى يقدم قرضا للشركه على فوائد بمعدل معين وفى تواريخ معينه وفقا لشروط القرض • ويتم اثبات الحصول على قرض من أحد الشركاء فى الدفاتر بجعل حساب البنك (أو الصندوق) مدينا مقابل جعل حساب قرض الشريك دائنا • وقد يتم الاتفاق على دفع الفوائد للشريك او تعليتها على حساب القرض •

واذا كان أتفاق القرض يتضمن دفع الفوائد للشريك فى تواريخ معينه فان طريقه اثبات الفوائد تختلف حسب ما أذا تم فعلا دفع الفائدة الشريك فى تاريخ الاستحقاق أو اذا لم يتم الدفع فى ذلك التاريخ • ويتم أثبات الفائده فى الحالة الأولى بجعل حساب فائدة قرض الشريك (المدينه) مدينا وجعل حساب

البنك أو الصندوق دائنا . أما فى حالة عدم دفع الفوائد فعلا للشريك فى تاريخ الاستحقاق فيتم تعليه الفوائد المستحقه بالحساب الجارى للشريك وذلك بجعله دائنا مقابل جعل حساب فائدة قرض الشريك (المدينه) مدينا .

أما فى حالة الاتفاق على تعليه الفوائد على حساب القرض فيراعى أن الفائده تحتسب على رصيد حساب قرض الشريك (أى أن الفائدة تحتسب على قيمه القرض مضافا اليه الفوائد التى تم تعليتها فى تواريخ الاستحقاق السابقه على حساب القرض) . ويتم أثبات الفائدة فى هذه الحالة بجعل حساب فائدة قرض الشريك (المدينة) مدينا وجعل حساب قرض الشريك دائنا .

وتعتبر فائدة قرض الشريك (المدينة) من عناصر المصروفات التى يجب تحميلها للايرادات فى حساب الأرباح والخسائر لتحديد أرباح (أو خسارة) الفترة . ويراعى أن الفائده التى تحمل لحساب الارباح والخسائر فى نهاية السنه الماليه هى الفائدة الخاصه بالسنة المالية والتى يتم احتسابها على اساس الفترة من تاريخ الحصول على القرض (أو بدايه السنه الماليه فى حالة الحصول على القرض فى سنة مالية سابقه) حتى تاريخ انتهاء السنة الماليه ، وذلك بغض النظر عن مواعيد استحقاق الفائده وما أذا كان قد تم دفعها للشريك أو لم تدفع بعد . ويترتب على اختلاف السنه الماليه للشركة عن سنة القرض ظهور فائدة قرض مدينه مستحقه فى جانب الخصوم من الميزانيه العموميه .

ومن ناحيه أخرى فان الشريك قد يحصل على قرض من الشركه . ويعتبر القرض فى هذه الحالة أصل من أصول الشركة ويتم أثباته بجعل حساب قرض للشريك مدينا وجعل حساب البنك أو الصندوق دائنا . وتحصل الشركة من

الشريك على فائدة دائنه تعتبر عنصرا من عناصر الايرادات التى تدخل فى تحديد الربح • وتنطبق نفس المعالجات السابق ذكرها بالنسبه للقرض الذى تحصل عليه الشركه من الشريك على هذه الحالة أيضا مع اختلاف أن الفائدة دائنه (وليست مدينه) وتقفل فى الجانب الدائن (وليس المدين) من حساب الارباح والخسائر •

مثال : اقترضت شركه التضامن بين على وحسين فى ١/ ٤ من الشريك على مبلغ ١٠٫٠٠٠ جنيه بفائدة سنوية قدرها ٥٪ تدفع كل سته أشهر •

وينص عقد الشركه على حق كل شريك فى سحب مبالغ خلال السنه فى حدود ٦٠٠٠ جنيه على أن تحتسب فائدة ٦٪ على المسحوبات • ولقد بلغت مسحوبات كل من على وحسين ٦٠٠٠ جنيه ، ٥٠٠٠ جنيه ومتوسط مدة السحب شهور ، ٤شهور ، على التوالى والمطلوب :

١ـ اجراء قيود اليوميه اللازمه لاثبات وتسويه كل من فائدة القرض والفائدة على المسحوبات ، علما بأن السنه الماليه للشركه تنتهى فى ٣١/ ١٢ •

٢ـ تسويه رصيد الارباح والخسائر علما بأن صافى الربح قبل احتساب فائدة المسحوبات وفائدة القرض بلغ ٢٠٠٩٥ جنيه •

أولا اثبات وتسويه فائدة القرض :

٢٥٠ من حـ/ فائدة قرض الشريك (المدينة)

٢٥٠ الى حـ/ جارى الشركاء (على) ١/ ١٠

تعليه فائدة القرض المستحقه عن الفترة من ١/ ٤

الى ١/ ١٠ بالحساب الجارى للشريك

٣٧٥ مـن حـ/ الأرباح والخسائر

٣٧٥ الى حـ/ فائدة قرض الشريك (المدينة) ٣١/ ١٢

تحميل حساب الأرباح والخسائر بفائدة القرض

عن الفترة من ١/ ٤ الى ٣١/ ١٢

ويلاحظ أنه سوف يظهر فى جانب الخصوم من الميزانيه العموميه فائدة قرض الشريك مستحقه قدرها ١٢٥ جنيه ٠

ثانيـا : أثبات فائدة المسحوبات :

فائدة مسحوبات (على) = ٦٠٠٠ × $\frac{٦}{١٠٠}$ × $\frac{٦}{١٢}$ = ١٨٠ جنيه

فائدة مسحوبات (حسين) = ٥٠٠٠ × $\frac{٦}{١٠٠}$ × $\frac{٤}{١٢}$ = ١٠٠ جنيه

٢٨٠ من حـ/ جارى الشركاء

١٨٠ على

١٠٠ حسين ٣١/ ١٢

الى حـ/ فائدة المسحوبات

تحميل الحسابات الجاريه للشركاء بالفائدة على مسحوباتهم

٢٨٠ من حـ/ فائدة المسحوبات

٢٨٠ الى حـ/ الأرباح والخسائر ٣١/ ١٢

ثالثا : تسويه صافى الربح :

ح/ الأرباح والخسائـــر
عن الســـنة المنتهيـــة مى ١٢/٣١

٣٧٥	الى ح/ فائدة قرض الشريك	٢٠٠٩٥	رصيد
٢٠٫٠٠٠	الى ح/ توزيع الارباح والخسائر	٢٨٠	من ح/ فائـدة المسحوبات
٢٠٣٧٥		٢٠٣٧٥	

٣ـ توزيع الأرباح بين الشركاء :

بعد ان يتم تحديد نتيجه أعمال شركة التضامن أو التوصيه البسيطه عـن سنة ماليه معينه يتم ترحيل رصيد حساب الأرباح والخسائر الى حســاب خـاص يطلق عليه حساب توزيع الارباح والخسائر تمهيدا لتوزيع ما حققته الشركة من ربح أو خسارة على الشركاء • ويجب أن ينص عقد الشركة على أسس توزيع الارباح او الخسائر فيما بين الشركاء وفقا لما يرتضونه • الا أنه لا يجوز قانونا الاتفاق علـى اعفاء احد الشركاء من تحمل نصيب فى الخسائر الا اذا كانت مساهمه الشريـك تقتصر على عمله ، وبشرط الا يحصل على أجر مقابل عمله ، ولا يجوز الاتفاق على عدم اشتراك أحد الشركاء فى الأرباح ، ويقع عقد الشركة باطلا اذا تضمن ذلك.

ويقضى القانون فى حالة سكوت عقد الشركه عن تحديد نصيب كل شريك فى الربح أو الخسارة بأن يتم توزيع بالأرباح والخسائر بنسبه حصه كل شريك فى رأس المال • واذا نص عقد الشركة على تحديد انصبه الشركاء فى الارباح ولم يبيـن طريقه توزيع الخسائر فتعتبر نسب توزيع الارباح هى نسب توزيع الخسائر والعكس صحيح • أما بالنسبه للشريك الذى يساهم بعمله فقط فان نصيبه فى الاربـاح أو الخسائر يكون مساويا لنصيب الشريك الذى ســاهم بأقل حصه فى رأس المال

ويلتزم المحاسب بما ينص عليه عقد الشركة من طريقة توزيع الأرباح والخسائر أو بتطبيق القواعد القانونيه السابقة في حالة سكوت العقد •

هذا وقد ينص عقد الشركة على توزيع الارباح بين الشركاء بنسب تختلف عن نصيب توزيع الخسائر أو على توزيع الأرباح أو الخسائر بين الشركاء بالتساوي أو بنسب رؤوس الأموال أو بنسب معينة بعد احتساب فائدة على رأس المال بمعدل معين و/ أو بعد خصم مرتب أو مكافأة لشريك أو أكثر و/ أو بعد خصم قسط التأمين على حياة الشركاء و/ أو بعد احتجاز نسبه معينه من الارباح لتكوين احتياطي لغرض معين • ورغم اختلاف طرق توزيع الارباح أو الخسارة فانه يمكن القول بأن هناك قنوات معينه للتوزيع تنحصر فيها طرق التوزيع المختلفه وهي :

١ـ الفائدة على رأس المال •

٢ـ مرتبات ومكافآت الشركاء •

٣ـ قسط التأمين على حياة الشركاء •

٤ـ الاحتياطيات •

٥ـ توزيع المتبقي من الارباح بعد (أو الخسائر الناتجه عن) خصم أحد أو بعض أو كل البنود السابقه في حالة النص على احتسابها ، أو توزيع صافي الربح أو الخسارة (في حالة عدم النص على احتساب أي منها) بنسب معينه وفقا لما يقضي به عقد الشركة أو تطبيقا للقواعد القانونيه السابق الاشارة اليها •

٣ـ أ ـ الفائدة على رأس المال :

قد يتفق الشركاء على احتساب فائدة على رأس المال وخاصة اذا ماكانت نسب توزيع الارباح والخسائر تختلف عن نسب رؤوس الأموال وذلك تحقيقا للعدالة بينهم . ويجب أن ينص عقد الشركة في هذه الحالة على سعر الفائدة ، والمقصود برأس المال الذى تحتسب عليه ، وهل هو رأس المال في أول السنة المالية أو رأس المال في نهاية السنة المالية أو متوسط رأس المال خلال السنة . كما يجب أن ينص عقد الشركة على ما اذا كانت الفائدة على رأس المال تحتسب في حالة تحقيق أرباح كافية لتغطيتها أو حتى في حالة تحقيق خسائر . واننا نرى أنه يجب احتساب الفائدة على رأس المال بغض النظر عن مدى كفاية الارباح المحققه لتغطيتها أو تحقيق خسائر مالم ينص عقد الشركه على خلاف ذلك استنادا الى أن احتساب الفائدة على رأس المال يعتبر أمرا ضروريا من وجهة النظر الاقتصاديه .

ولتوضيح طريقه احتساب واثبات الفائدة على رأس المال فاننا سنفترض أن حساب رأس المال الشركاء في دفاتر شركة التضامن بين سمير وفاروق قد ظهر في نهايه السنة الماليه على النحو التالى :

حـ/ رأس مال الشركاء

سمير	فاروق	بيان	تاريخ	سمير	فاروق	بيان	تاريخ
٨٠٠٠		الى حـ/ البنك	١٠/١٢	٥٠٫٠٠٠	٤٠٫٠٠٠	رصيد	١/١
	٣٠٠٠	الى حـ/ البنك	١١/١٧	١٢٠٠٠	١٠٠٠٠	من حـ/ البنك	٤/١
٥٤٠٠٠	٤٧٠٠٠	رصيد	١٢/٣١				
٦٢٠٠٠	٥٠٠٠٠			٦٢٠٠٠	٥٠٠٠٠		

فاذا كان عقد الشركة ينص على احتساب فائدة بواقع ٥٪ سنويا على رؤوس أموال الشركاء فى بدايه السنة الماليه ، فان الفائدة على رأس المال تحتسب على النحو التالى :

الفائدة على رأس مال سمير = ٥٠٫٠٠٠ × $\frac{٥}{١٠٠}$ = ٢٥٠٠ جنيه

الفائدة على رأس مال فاروق = ٤٠٫٠٠٠ × $\frac{٥}{١٠٠}$ = ٢٠٠٠ جنيه

أما اذا كان عقد الشركة ينص على احتساب الفائدة على أساس رؤوس أموال الشركاء فى نهايه السنه الماليه ، فان الفائدة على رأس المال تحتسب على النحو التالى :

الفائدة على رأس مال سمير = ٥٤٠٠٠ × $\frac{٥}{١٠٠}$ = ٢٧٠٠ جنيه

الفائدة على رأس مال فاروق = ٤٧٠٠٠ × $\frac{٥}{١٠٠}$ = ٢٣٥٠ جنيه

أما اذا كان عقد الشركة ينص على احتساب الفائدة على أساس متوسط رؤوس الأموال خلال السنه ، وبافتراض ان العقد ينص أيضا على أن الاضافات لرأس المال وتخفيضات رأس المال التى تتم خلال شهر معين تعتبر أنها تمت فى أول الشهر الذى تمت خلاله الاضافة أو التخفيض ، فان الفائدة على رأس المال تحتسب على النحو التالى :

الشريك	التاريخ	مدين	دائن	رصيد دائن	عدد أشهر استمرار الرصيد	الرصيد مرجح زمنيا (شهريا)
سمير	١/١			٥٠٫٠٠٠	٣	١٥٠٫٠٠٠
	٤/١		١٢٠٠٠	٦٢٫٠٠٠	٦	٣٧٢٫٠٠٠
	١٠/١٢	٨٠٠٠		٥٤٫٠٠٠	٣	١٦٢٫٠٠٠
					١٢	٦٨٤٫٠٠٠
فاروق						
	١/١			٤٠٫٠٠٠	٣	١٢٠٫٠٠٠
	٤/١		١٠٠٠٠	٥٠٫٠٠٠	٧	٣٥٠٫٠٠٠
	١١/١٧	٣٠٠٠		٤٧٫٠٠٠	٢	٩٤٫٠٠٠
					١٢	٥٦٤٫٠٠٠

وعلى هذا الاساس فان متوسط رأس المال المرجح سنويا لكل من الشريكين يكون كما يلى :

متوسط رأس مال سمير = ٦٨٤٠٠٠ ÷ ١٢ = ٥٧٠٠٠ جنيه

متوسط رأس مال فاروق = ٥٦٤٠٠٠ ÷ ١٢ = ٤٧٠٠٠ جنيه

ومن ثم فان الفائدة على رأس المال تحسب كما يلى :

الفائدة على رأس مال سمير = ٥٧٠٠٠ × ٥/١٠٠ = ٢٨٥٠ جنيه

الفائدة على رأس مال فاروق = ٤٧٠٠٠ × ٥/١٠٠ = ٢٣٥٠ جنيه

هذا ويتم اثبات الفائدة على رأس المال فى كل من الحالات السابقه على النحو التالى :

xx من حـ/ توزيع الأرباح والخسائر

xx الى حـ/ الفائدة على رأس مال الشركاء

xx سمير

xx فاروق

اثبات استقطاع الفائده على رأس مال الشركاء من الارباح بواقع ٥٪

xx من حـ/ الفائده على رأس مال الشركاء

xx سمير

xx فاروق

xx الى حـ/ جارى الشركاء

xx سمير

xx فاروق

اثبات تحويل الفائدة على رأس المال المستحق للشركاء الى حساباتهم الجارية

ومن الجدير بالملاحظه أنه اذا كانت الارباح المحققه مثلا ١٠٫٠٠٠ جنيه وبافتراض ان الفائدة على رأس المال تحتسب على أساس متوسط رأس المال خلال السنه وبافتراض ان عقد الشركه لا ينص على خصم أى بنود أخرى ، فان الربح المتبقى بعد خصم الفائدة وقدره ٤٨٠٠ جنيه يتم توزيعه طبقا لنسب توزيع الارباح والخسائر ٠

ويلاحظ أيضا أنه اذا كانت الارباح المحققه مثلا ٢٠٠٠ جنيه، وبافتراض أن عقد الشركه ينص على احتساب الفائدة على رأس المال سواء فى حالة كفاية الأرباح المحققه أو تحقيق خسائر ، فان أحتساب الفائدة على رأس المال يترتب عليه أن يصبح رصيد حساب توزيع الأرباح والخسائر مدينا (أى تحقيق خسائر) بمبلغ ٣٢٠٠ جنيه ، يتم توزيعها على الشركاء طبقا لنسب توزيع الخسائر٠ واذا كانت نتيجه أعمال الشركة تحقيق خسائر مدرها ١٢٠٠ جنيه مثلا فان احتساب الفائدة على رأس المال يؤدى لزيادة الخسائر الى ٦٤٠٠ جنيه والتى يتم توزيعها على الشركاء طبقا لنسب توزيع الخسائر ٠

ويلاحظ ايضا أنه اذا كان عقد الشركة ينص على عدم أحتساب فائدة على رأس المال الا فى حالة تحقيق أرباح وفى حدود الارباح المحققه ، وبافتراض أن صافى أرباح السنه بلغ ٢٦٠٠ جنيه فان نصيب سمير من الفائدة على رأس المال يصبح ١٤٢٥ جنيه (٢٦٠٠ × $\frac{٥٧٠٠٠}{١٠٤٠٠٠}$) ونصيب فارون من الفائدة على رأس المال يصبح ١١٧٥ جنيه (٢٦٠٠ × $\frac{٤٧٠٠٠}{١٠٤٠٠٠}$) ٠

وغنى عن القول أنه لن تكون هناك أرباح أو خسائر بعد احساب الفائدة

على رأس المال يقتسمها سمير وفاروق فيما بينهما ٠

٣ـ ب ـ مرتبات ومكافآت الشركاء :

قد يتفق الشركاء على أن يتقاضى شريك أو أكثر مرتب أو مكافأة طبقا لاحد الاسس الآتيـــه :

١ـ مرتب سنوى أو شهرى ثابت ٠

٢ـ مكافأة على أساس نسبه مئويه من صافى الربح القابل للتوزيـع٠

٣ـ مكافأة على اساس نسبه مئويه من صافى الربح بعد احتساب المكافأة٠

٣ـ ب ـ ١ ـ أحتساب مرتب شهرى أوسنوى ثابت للشريك :

يتم قيد مايدفع للشريك من مرتبات خلال السنه بجعل حسـاب مرتـب الشريك مدينا وجعل حساب البنك أو الصندوق دائنا ٠ وفى نهايه السنـة المالية يتم تحميل حساب توزيع الأرباح بالمرتب السنوى للشريك ، بجعل حساب توزيع الارباح والخسائر مدينا وجعل حساب مرتب الشريك دائنا ، وذلك بغض النظر عما اذا كان قد تم دفع المرتب بالكامل أو جزء منه أو لم يدفع منـه شئ للشريك ٠ واذا لم يكن الشريك قد تقاضى مرتبه أو جزءا منه حتى نهايه السنة الماليه فيتم ترحيل رصيد حساب مرتب الشريك الى حسابه الجـارى بجعـل الحساب الاول مدينا وجعل الحساب الثانى دائنا ٠

وتجدر الاشارة هنا الى ضرورة تحميل مرتب الشريك لحساب توزيع الأرباح والخسائر فى جميع الاحوال وحتى لو كان الربح القابل للتوزيع أقل من قيمـة مرتبات الشركاء أو حتى لو حققت الشركة خسائر ، وذلك لأن المرتب يدفـع

للشريك مقابل الخدمات التى يؤديها للشركة ويعتبر حقا له سواء حققت الشركة أرباح أو خسائر٠

٣ ــ ب ــ ٢ ــ احتساب مكافأة على أساس نسبه مئويه من صافى الربح القابل للتوزيع :

قد ينص عقد الشركة على منح شريك أو اكثر مكافأة تحتسب على أساس نسبة مئوية معينة من صافى الربح قبل احتساب المكافأة ٠ ومن الواضح أن قيمة المكافأة فى هذه الحالة تتمثل فى حاصل ضرب صافى الربح فى النسبة المئوية المحدده ٠ ويتم تحميل حساب توزيع الأرباح والخسائر بمكافأة الشريك بجعله مدينا مقابل جعل حساب مكافأة الشريك دائنا ٠ ويتم ترحيل قيمه المكافأة الى الحساب الجارى للشريك بجعله دائنا مقابل جعل حساب مكافأة الشريك مدينا

٣ ــ ب ــ ٣ ــ احتساب مكافأة على اساس نسبة مئوية من صافى الربح بعد احتساب المكافأة :

قد ينص عقد الشركة على منح شريك أو أكثر مكافأة تحتسب على أساس نسبه مئويه معينة من صافى الربح بعد احتساب المكافأة ٠ ولتوضيح طريقة أحتساب المكافأة فى هذه الحالة دعنا نفترض أن عقد الشركة ينص على احتساب مكافأة لاحد الشركاء بواقع ١٠٪ من صافى الربح بعد المكافأة وأن صافى أرباح الشركة قبل احتساب المكافأة بلغ ٥٥٠٠ جنيه٠ ويتم احتساب المكافأة على النحو التالى :

بفرض أن صافى الربح بعد أحتساب المكافأة يبلغ ١٠٠ جنيه

فان المكافأة تكون ١٠ جنيه (١٠٠ × $\frac{١٠}{١٠٠}$) ومن ثم فان صافى الربح قبل احتساب المكافأة يكون ١١٠ جنيه (١٠٠ + ١٠) ٠

فاذا كان صافى الربح قبل احتساب المكافأة ١١٠ جنيه تكون المكافأة ١٠ جنيه وحيث ان صافى الربح قبل احتساب المكافأة ٥٥٠٠ جنيه تكون المكافأة س

∴ المكافأة (س) = ٥٥٠٠ × $\frac{١٠}{١١٠}$ = ٥٠٠ جنيه

ويتم القيد فى الدفاتر فى هذه الحالة على النحو السابق بيانه فى الحالة السابقه (بند ٣ ـ ب ـ ٢) ٠ وتجدر الاشارة الى ان استحقاق الشريك للمكافأة يرتبط بتحقيق الأرباح ومن ثم فان الشريك لا يتقاضى أى مكافأت اذا ما حققت الشركه خسائر ٠

٣ ـ ج ـ قسط التأمين على حياة الشركاء :

قد ينص عقد الشركة على أن يتم التأمين على حياة الشركاء وذلك لتوفير أموال سائلة للشركاء الباقين على قيد الحياة يتمكنون عن طريقها من دفع حقوق الشريك المتوفى لورثته ودون أن تتعرض الشركة لاعسار مالى ٠ ويكون التأمين على حياة الشركاء أما لصالح الشركاء الباقين على قيد الحياه اولصالح كل من الشركاء الباقين على قيد الحياة وورثة الشريك المتوفى ٠ ومن البديهى يقترن هذا النص باتفاق الشركاء على أستمرار الشركة فى حالة وفاة أحدهم ٠

وتتم معالجة التأمين على الحياة الشركاء من الناحية المحاسبيه بأحد طرق ثلاثة :

١ـ عدم اظهار قيمة لبوليصة التأمين فى الدفاتر •

٢ـ اظهار بوليصة التأمين فى الدفاتر بالقيمة الاسمية •

٣ ـ اظهار بوليصة التأمين فى الدفاتر بالقيمه الحالية •

٣ ـ ج ١ ـ عدم اظهار قيمة لبوليصة التأمين فى الدفاتر :

اذا اتفق الشركاء على عدم اظهار قيمة لبوليصة التأمين فى الدفاتر فيتم استقطاع قيمة بوليصة التأمين من الارباح المقابلة للتوزيع • فعند سداد القسط يجعل حساب قسط التأمين على حياة الشركاء مدينا ويجعل حساب البنك أو الصندوق دائنا • وفى نهاية السنة المالية يتم استقطاع قيمة القسط من الارباح وذلك بجعل حساب توزيع الارباح والخسائر مدينا مقابل جعل حساب قسط التأمين على حياة الشركاء دائنا •

وفى حالة وفاة احد الشركاء وتحصيل قيمة بوليصه التأمين يجعل حساب البنك او الصندوق مدينا ويجعل حساب لوليصة التأمين دائنا •ويقتسم الشركاء الباقين على قيد الحياة أو جميع الشركاء بما فيهم ورثة الشريك المتوفى (حسب عقد بوليصة التأمين) قيمة التعويض المحصل من شركة التأمين ، وذلك طبقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر بينهم • ويتم قيد توزيع قيمه البوليصة بين المستفدين بجعل حساب بوليصة التأمين مدينا وجعل الحسابات الجارية للشركاء الباقين على قيد الحياة (وحساب ورثه الشريك فى حالة كونهم مستفدين) دائنا •

٣ ـ ج ـ ٢ ـ اظهار بوليصة التأمين فى الدفاتر بالقيمة الاسمية :

اذا اتفق الشركاء على اظهار القيمة الاسمية لبوليصة التأمين فى الدفاتر فيتم اثبات سداد قسط التأمين على حياة الشركاء بجعل حساب بوليصة التأمين مدينا وجعل حساب البنك او الصندوق دائنا . ومن مؤدى ذلك أن تظهر بوليصة التأمين فى الميزانية العمومية للشركة ضمن الأصول المتداولة بقيمتها الاسمية ، أى باجمالى قيمة الاقساط المدفوعة حتى تاريخ اعداد الميزانية العموميه .

وفى حالة وفاة احد الشركاء فان المبلغ المحصل من شركة التأمين يقيد فى الدفاتر بجعل حساب البنك او الصندوق مدينا وجعل حساب بوليصة التأمين دائنا . ويتم توزيع رصيد حساب بوليصة التأمين (ويتمثل فى الفرق بين القيمه الاسمية للبوليصة والمبلغ المحصل من شركة التأمين) بين الشركاء الباقين على قيد الحياة (وورثة الشريك المتوفى اذا كانوا ضمن المستفدين) طبقا لنسب توزييع الأرباح والخسائر بينهم .

وللتوضيح دعنا نفترض أن رصيد حساب بوليصة التأمين فى أول السنة (القيمة الاسمية) يبلغ ٢٥٠٠ جنيه وان قسط التأمين وقدره ٥٠٠ جنيه يدفع فى اول مايو ، وأن نسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء محمود وجميل وعادل ١ : ٣ : ٤ على التوالى ، وأن عقد التأمين قد أبرم لصالح الشركاء الباقين على قيد الحياة وورثة الشريك المتوفى . فاذا افترضنا أيضا ان الشريك محمود توفى فى ١٨ يوليو وأن قيمة البوليصة وقدرها ٧٠٠٠ جنيه قد تم تحصيلها فى ٣ أغسطس ، فان حساب بوليصة التأمين يظهر على النحو التالى

ح/ بوليصـــة التأمـــين

٢٥٠٠ رصيد ١/١	٧٠٠٠ من ح/ البنك ٨/٣
٥٠٠ الى / البنك ٥/١	
٤٠٠٠ الى مذكورين	
٣٥٠٠ ح/ جارى الشركاء	
١٥٠٠ جميل	
٢٠٠٠ عادل	
٥٠٠ ح/ ورثة الشريك المتوفى	
٧٠٠٠	٧٠٠٠

٣ـجـ ـ ٣ ـ اظهار بوليصة التأمين فى الدفاتر بالقيمة الحالية :

اذا اتفق الشركاء على اظهار القيمة الحالية لبوليصة التأمين فى الدفاتر فيتم اثبات سداد قسط التأمين على حياة الشركاء بجعل حساب بوليصة التأمـين على حياة الشركاء بجعل حساب بوليصه التأمين مدينا وجعل حساب البنـك او الصندوق دائنا • ويتطلب الامر تسوية حساب بوليصة التأمين بالفـــرق بـين القيمة الاسميه والقيمة الحالية للبوليصة وتحميله على النحـــو المبين فى المثال • ومن البديهى ان بوليصة التأمين تظهر فى الميزانيـــة العموميه للشركة بقيمتها الحالية ضمن الاصول المتداولة • وفى حالة وفاة أحـد الشركاء يتم قيد المبلغ المحصل من شركة التأمين بجعل حساب البنـــك أو

الصندوق مدينا وجعل حساب بوليصة التأمين دائنا ٠ ويوزع رصيد حساب بوليصة التأمين (الفرق بين المبلغ المحصل من شركة التأمين والقيمة الحاليـة للبوليصة) بين المستفيدين طبقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر بينهم ٠

وللتوضيح دعنا نفترض أن حسن وخليل وعمر شركاء فـي شـركة تضامـن ويقتسمون الأرباح والخسائر بينهم بنسبة ٢ : ٢ : ١ على التوالى ٠ ولنفترض أنهم قاموا بالتأمين على حياتهم لصالح الشركاء الباقين على قيد الحياه وورثة الشريك المتوفى وأن قسط التأمين ٣٠٠ جنيه سنويا يدفع اعتبارا من أول فبراير ١٩٧٥ ٠ ولنفترض أيضا أن القيمة الحالية لبوليصة التأمين فى نهاية أعوام ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ بلغت صفر ، ١٩٠ جنيه ، ٤٠٠ جنيه على التوالى ٠ فاذا افترضنا أن الشريك حسن قد توفى فى ٣ مارس ١٩٧٨ وأن قيمة البوليصة وقدرها ٤٠٠٠ جنيه قـد حصلت فى ٢٧/ ٣ فان حساب بوليصة التأمين يظهر على النحو التالى :

ح/ بوليصـــة التأمين

٣٠٠	الى ح/ البنـك	٧٥/٢/١	٣٠٠	من ح/ توزيع أ٠خ	٧٢/١٢/٣١
٣٠٠			٣٠٠		
٣٠٠	الى ح/ البنـك	٧٦/٢/١	١١٠	من ح/ توزيع أ٠خ	٧٦/١٢/٣١
			١٩٠	رصيـــد	٧٦/١٢/٣١
٣٠٠			٣٠٠		
١٩٠	رصيـــد	٧٧/١/١	٩٠	من ح/ توزيع أ٠خ	٧٧/١٢/٣١
٣٠٠	الى ح/ البنك	٧٧/٢/١	٤٠٠	رصيـــد	٧٧/١٢/٣١
٤٩٠			٤٩٠		
٤٠٠	رصيـــد	٧٨/١/١	٤٠٠٠	من ح/ البنـك	٧٨/٣/٢٧
٣٠٠	الى ح/ البنـك				
٣٣٠٠	الى مذكوريـــن				
	١٩٨٠ ح/ جارى الشركاء				
	١٣٢٠ خليل				
	٦٦٠ عمـــر				
	١٣٢٠ ح/ ورثة الشريك حسن				
٤٠٠٠			٤٠٠٠		

٣ ـ د ـ الاحتياطيات :

قد يتفق الشركاء على تكوين احتياطى لغرض معين مثل تدعيم المركز المالى للشركة وذلك عن طريق احتجاز نسبة معينة من صافى الربح القابل للتوزيع (رصيد حساب الأرباح والخسائر) أو نسبة معينة من صافى الربح بعد احتساب مرتب للشريك و/أو إحتساب فائدة على رؤوس أموال أحد أو بعض الشركاء و / أو بعد تحميل قسط التأمين على حياة الشركاء . فلو أن الشركاء اتفقوا مثلا على تكوين احتياطى عام بنسبة ١٠٪ من صافى الربح بعد احتساب مرتب للشريك وقدره ٤٠٠ جنيه سنويا وفائدة ٥٪ على رؤوس أموال الشركاء أ ، ب ، ج ، وقدرها ٣٠٠٠ جنيه ، ٧٠٠٠ جنيه ، ٨٠٠٠ جنيه على التوالى . وبافتراض أرباح العام بلغت ٦٠٠٠ جنيه ، فيتم توزيع الأرباح على النحو التالى

		جنيه	جنيه
صافى الربح			٦٠٠٠
فائدة على رأس المال :			
أ =	٣٠٠٠ × ٥/١٠٠ = ١٥٠		
ب =	٧٠٠٠ × ٥/١٠٠ = ٣٥٠		
ج =	٨٠٠٠ × ٥/١٠٠ = ٤٠٠	٩٠٠	
مرتب الشريك أ		٤٠٠	
			١٣٠٠
			٤٧٠٠
ـ المبلغ المحتجز لتكوين احتياطى عام بنسبة ١٠٪			٤٧٠
الباقى ويوزع بين الشركاء طبقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر			٤٢٣٠

ويتم اثبات تكوين الاحتياطى بجعل حساب توزيع الارباح والخسائر مدينا وحساب الاحتياطى العام دائنا بمبلغ ٤٧٠ جنيها ٠

٣- هـ - توزيع المتبقى من (أو) صافى الربح القابل للتوزيع بين الشركاء :

يلتزم المحاسب كما سبق وأوضحنا بتطبيق ما ينص عليه عقد الشركة فيما يتعلق بطريقة توزيع الارباح والخسائر بين الشركاء أو بتطبيق القواعد القانونيه السابق الاشاره اليها فى حالة سكوت العقد عن بيان طريقة التوزيع٠ فاذا كان عقد الشركة ينص على احتساب فوائد على رأس المال و/ أومرتبات ومكافآت للشركاء و/أو تكون احتياطى فيتم تحميل حساب توزيع الأرباح والخسائر بتلك البنود واجراء القيود اللازمه وفقا لما سبق بيانه لكل منها ٠ ويتم توزيع رصيد حساب توزيع الأرباح والخسائر والذى يتمثل فى المتبقى من الارباح بعد توزيع البنود السابقة (أو الخسائر الناشئة عن تحميل الفائدة على رأس المال ومرتبات الشركاء) او يتمثل فى صافى الربح أو صافى الخسارة المرحل من حساب الارباح والخسائر (فى حالة عدم النص على احتساب أى من البنود السابقه) بين الشركاء طبقا لنسب توزيع الارباح والخسائر ٠ هذا ويقتسم الشركاء الأرباح والخسائر أما طبقا لنسب رؤوس الاموال او طبقا لنسب تختلف عن نسب رؤوس الاموال او بالتساوى ٠

٣- هـ - ١ - توزيع الأرباح أو الخسائر بين الشركاء بنسب رؤوس الاموال :

قد ينص عقد الشركة على توزيع الأرباح أو الخسائر بين الشركاء طبقا لنسب رؤوس الاموال وخاصة فى الحالات التى يمثل فيها رأس المال العنصر

الاساسى لنجاح أعمال الشركة • ويلجأ المحاسب الى توزيع الارباح أو الخسائر طبقا لنسب رؤوس اموال الشركة اذا سكت عقد الشركة عن بيان طريقة توزيع الأرباح والخسائر.وذلك تطبيقا للقاعدة القانونيه السابق الاشارة اليها • واذا نص عقد الشركة صراحة على توزيع الأرباح والخسائر طبقا لنسب رؤوس الاموال فانه يجب النص أيضا على المقصود برأس المال ، وهل هو رأس المال فى بداية السنة المالية أو فى نهاية السنة المالية أو المتوسط المرجح زمنيا لرأس المال خلال السنة • هذا ويتم أحتساب متوسط رأس المال المرجح زمنيا بنفس الطريقة السابق بيانها عند معالجة الفائدة على رأس المال •

فاذا كان عقد الشركة مثلا ينص على توزيع الأرباح والخسائر طبقا لنسب رؤوس الاموال فى بداية السنة المالية وكان صافى الربح المرحل من حساب الارباح والخسائر بعد احتساب ماينص عليه العقد من فائدة على رأس المال و/ أو مرتبات ومكافآت للشركاء و/ أو احتياطيات) ٤٨٠٠٠ جنيه ، وكانت رؤوس أموال الشركاء حسين وعباس ١٠٫٠٠٠ جنيه ، ٢٠٫٠٠٠ جنيه على التوالى ، فيتم تحديد نصيب كل من الشريكين فى الأرباح على النحو التالى :

نصيب حسين فى الارباح = ٤٨٠٠٠ × $\frac{١٠٫٠٠٠}{٣٠٫٠٠٠}$ = ١٦٠٠٠ جنيه

نصيب عباس فى الارباح = ٤٨٠٠٠ × $\frac{٢٠٫٠٠٠}{٣٠٫٠٠٠}$ = ٣٢٠٠٠ جنيه

أما اذا كان عقد الشركة ينص على توزيع الأرباح والخسائر طبقا لنسب رؤوس الأموال فى نهاية السنه المالية ، وكانت رؤوس أموال حسين وعباس فى نهاية السنة ٩٠٠٠ جنيه ، ٢٣٠٠٠ جنيه على التوالى ، فان نصيب حسين

فى الأرباح يكون ١٣٥٠٠ جنيه ، ونصيب عباس فى الارباح يكون ٣٤٥٠٠جنيه

أما اذا كان عقد الشركة ينص على توزيع الأرباح والخسائر بنسبه متوسطات رؤوس أموال الشركاء المرجحة زمنيا ، وبأفتراض ان حسين قام بسحب مبلغ ٤٠٠ جنيه ومبلغ ٦٠٠ جنيه من رأس ماله فى ١/٤ ، ١/٨ على التوالى ، وان عباس أضاف مبلغ ٣٠٠٠ جنيه لرأس ماله فى ١/٨ ، فيتم تحديد نصيب كل من الشريكين فى الأرباح على النحو التالى :

الشريك	التاريخ	مدين	دائن	رصيد (دائن)	عدد أشهر استمرار الرصيد	الرصيد مرجح زمنيا (شهريا)
حسين	١/١			١٠ر٠٠٠	٣	٣٠ر٠٠٠
—	١/٤	٤٠٠		٩٦٠٠	٤	٣٨ر٤٠٠
	١/٨	٦٠٠		٩٠٠٠	٥	٤٥ر٠٠٠
					١٢	١١٣ر٤٠٠
عباس	١/١			٢٠ر٠٠٠	٧	١٤٠ر٠٠٠
—	١/٨		٣٠٠٠	٢٣٠٠٠	٥	١١٥ر٠٠٠
					١٢	٢٥٥ر٠٠٠

متوسط رأس مال حسين المرجح زمنيا = ١١٣ر٤٠٠ ÷ ١٢ = ٩٤٥٠ جنيه

متوسط رأس مال عباس المرجح زمنيا = ٢٥٥ر٠٠٠ + ١٢ = ٢١٢٥٠ جنيه

ومن ثم فان نصيب كل من الشريكين فى الأرباح يكون كما يلى :

نصيب حسين فى الارباح = ٤٨٠٠٠ × (٩٤٥٠ / ٣٠٧٠٠) = ١٤ر٧٧٥ جنيه تقريبا

نصيب عباس فى الارباح = ٤٨٠٠٠ × $\frac{٢١٢٥٠}{٣٠٧٠٠}$ = ٣٣٫٢٢٥ جنيه تقريبا

٣ـ هـ ـ ٢ ـ توزيع الأرباح أو الخسائر بين الشركاء بنسب تختلف عن نسب رؤوس الأموال :

قد ينص عقد الشركة على توزيع الارباح أو الخسائر بين الشركاء بنسب معينة تختلف عن نسب رؤوس الاموال وخاصة اذا كان العامل الشخصي أو الخدمات التى يؤديها كل شريك وليس رأس المال هو العنصر الاساسى لنجاح أعمال الشركة. ويراعى فى هذه الحالة عند تحديد النسبة الذى يحصل عليها كل شريك من الأرباح (أو يتحمل بها من الخسائر) مدى مساهمه كل شريك فى تحقيق الارباح، وفى هذه الحالة يتم توزيع الارباح أو الخسائر على الشركاء طبقا للنسب المنصوص عليها فى عقد الشركة وبغض النظر عن نسب رؤوس الاموال.

وللتوضيح دعنا نفترض ان رشيد وسرايا وفتحى شركاء فى شركة تضامن وأن رؤوس أموالهم ١٥٫٠٠٠ جنيه ، ٢٢٠٠٠ جنيه ، ٢٣٠٠٠ جنيه على التوالى وسنفترض أيضا أن عقد الشركة ينص على ان يقتسم الشركاء الارباح أو الخسائر بنسبة ٣: ٢: ٢ على التوالى وذلك بعد احتساب مرتب للشريك رشيد قدرة ١٤٠٠ جنيه وتوزيع فائدة على رؤوس أموال الشركاء بمعدل ٦٪ سنويا. فاذا كانت ارباح العام قد بلغت ٢٢٠٠ جنيه مثلا ، فيتم التوزيع على النحو التالى :

ح/ توزيع الارباح والخسائر

عن السنة المنتهية فى ...

٣٦٠٠ الى ح/ فائدة رأس المال	٢٢٠٠ من ح/ الارباح والخسائر
٩٠٠ رشيد	٢٨٠٠ من ح/ جارى الشركاء
١٣٢٠ سرايا	١٢٠٠ رشيد
١٣٨٠ فتحى	٨٠٠ سرايا
١٤٠٠ الى ح/ مرتب الشريك رشيد	٨٠٠ فتحى
٥٠٠٠	٥٠٠٠

ح / جارى الشركاء

رشيد	سرايا	فتحى	بيان	رشيد	سرايا	فتحى	بيان
١٢٠٠	٨٠٠	٨٠٠	الى ح/ توزيع أ . خ	٩٠٠	١٣٢٠	١٣٨٠	من ح/ فائدة رأس المال
١١٠٠	٥٢٠	٥٨٠	رصيد	١٤٠٠			من ح/ مرتب رشيد
٢٣٠٠	١٣٢٠	١٣٨٠		٢٣٠٠	١٣٢٠	١٣٨٠	

من الواضح أن توزيع فائدة على رأس المال ومرتب للشريك رشيد قد ترتب عليه تحقيق خسائر (بعد استنفاذ الارباح المحققه) قدرها ٢٨٠٠ جنيها والتى تم توزيعها بين الشركاء بنسبة توزيع الارباح والخسائر وهى ٣: ٢: ٢ . ويلاحظ أن مرتب الشريك رشيد قد حل بالكامل الى حسابه الجارى وذلك بافتراض ان رشيد لم يحصل على اى مبالغ من مرتبه خلال السنه .

٣ـ هـ ـ ٣ ـ توزيع الأرباح أو الخسائر بالتساوى أو بنسب مختلفة :

قد ينص عقد الشركة على توزيع الارباح أو الخسائر بين الشركاء بالتساوى حتى ولو كانت رؤوس أموال الشركاء غير متساوية . وفى هذه الحالة يتم توزيع صافى الربح أو الخسارة المرحل من حساب الأرباح والخسائر الى حساب توزيع الأرباح والخسائر (فى حالة عدم النص على أحتساب اى عناصر أخرى مثل المرتب أو الفائدة على رأس المال ... الخ) أو توزيع الرصيد المدين أو الدائن لحساب توزيع الارباح والخسائر بعد احتساب ماينص عليه عقد الشركة من فائدة على رأس المال او المرتبات أو المكافآت أو الاحتياطيات (فى حالة النص على ذلك) على الشركاء بالتساوى . ويحصل الشركاء فى هذه الحالة على أنصبه متساويه من الارباح بغض النظر عن نسب رؤوس الاموالهم . فاذا بلغ صافى الربح القابل للتوزيع (أو الرصيد الدائن لحساب توزيع الارباح والخسائر بعد تحميله بما ينص عقد الشركة على احتسابه من عناصر أخرى) ٦٠٠٠ جنيه، وكان عقد الشركة ينص على توزيع الارباح والخسائر بين الشركاء أ، ب، جـ بالتساوى فان كان شريك يحصل على مبلغ ٢٠٠٠ جنيه .

وقد ينص عقد الشركة على توزيع الارباح والخسائر طبقا لشرائح معينه مع اختلاف نسب التوزيع بالنسبه لكل شريحه ، مثل توزيع الـ ٣٠٠٠ جنيه الاولى بنسب معينه وتوزيع الـ ٤٠٠٠ التالية بنسب معينة اخرى وتوزيع الـ ٥٠٠٠ جنيه التالية بنسب معينة مختلفة ... وهكذا . فاذا افترضنا مثلا ان فتحى ومراد وحسين شركاء فى شركة تضامن وأن عقد الشركة ينص على توزيع الأرباح أو

الخسائر بينهم فى حدود ١٨٠٠٠ جنيه بنسبة ١: ٢: ٣ على التوالى ، وأن يتم توزيع ماذاد على ذلك بين الشركاء بالتساوى ، واذا افترضنا ان الشركة حققت خسائر قدرها ٢٤٦٠٠ جنيه، فان نصيب كل شريك فى الخسائر يكون على النحو التالى :

	فتحى	مراد	حسين
١٨٠٠٠ جنيه الاولى	٣٠٠٠	٦٠٠٠	٩٠٠٠
الباقى(٦٦٠٠ جنيه)	٢٢٠٠	٢٢٠٠	٢٢٠٠
نصيب كل شريك من الخسائر	٥٢٠٠	٨٢٠٠	١١٢٠٠

وفى كل الحالات السابقه يتم قيد انصبة الشركاء فى الارباح او الخسائر طبقا لاحد القيدين الاتيين :

xx من حـ/ توزيع الارباح والخسائر

xx الى حـ/ جارى الشركاء

أثبات انصبة الشركاء فى الارباح

xx من حـ/ جارى الشركاء

xx الى حـ/ توزيع الارباح والخسائر

اثبات أنصبة الشركاء فى الخسائر

وتجدر الاشارة الى ان الحساب الجارى للشريك يجعل مدينا بالمسحوبات التى سحبها الشريك خلال السنة وبالفائدة على هذه المسحوبات

وبالفائدة على القرض الذى حصل عليه من الشركة وبنصيبه من الخسائر المحققه.
ويجعل الحساب الجارى للشريك دائنا بما يستحق له من فائدة على رأس المال و فائدة القرض الذى أقرضه الشريك للشركة ومرتب الشريك (اذا لم يكن قد تقاضاه فعلا خلال السنة) والمكافأة ونصيبه فى الارباح .
وتمثل ارصدة الحسابات الجارية للشركاء مديونيه او دائنيه الشركاء قبل الشركة وعلى الشريك ان يسدد رصيد حسابه الجارى المدين ، وله ان يسحب رصيد حسابه الجارى الدائن . وغنى عن القول انه اذا لم يسدد الشريك الرصيد المدين أو يسحب الرصيد الدائن لحسابه الجارى فان حساب جارى الشريك يظهر فى الميزانية العموميه .

٤ـ تصحيح أخطاء القياس والتوزيع عن سنوات سابقه :

يلتزم المحاسب فى قياسه للربح بتطبيق القواعد المحاسبيه المتعارف عليها ويلتزم عند توزيعه للربح بين الشركاء بما ينص عليه عقد الشركة أو القواعد القانونيه السابق الاشارة اليها فى حالة سكوت العقد . الا ان المحاسب قد يرتكب أخطاء اثناء قياسه للأرباح أو الخسائر أو أثناء توزيعه للارباح أوالخسائر أو كليهما .

وقد يتم اكتشاف خطأ القياس فى نفس السنه المالية التى أرتكب فيها الخطأ ، ولاتختلف طريقة تصحيح الخطأ فى هذه الحالة عن طريقة التصحيح فى المشروعات الاخرى حيث يتم تصحيح بنود الايرادات او التكاليف ومن ثم تصحيح ارباح الفتره . الا أن الخطأ فى القياس قد لايتم اكتشافها الا فى سنة تالية

مثل اكتشاف خطأ فى تقويم المخزون السلعى فى نهاية الفترة السابقة او فى احتساب الاهلاك لاحد او بعض الاصول الثابته او تحميل المصروفات للحساب الختامى بالزيادة او النقص بالنسبة لسنة سابقه وغير ذلك من أخطاء. ويتطلب الامر فى حالة أكتشاف خطأ يتعلق بقياس أرباح سنة سابقة ان يتم تصحيح الخطأ وتعديل رقم الربح المحقق عن السنة التى ارتكب فيها الخطأ . ولما كانت أرباح تلك السنة قد تم توزيعها على الشركاء فلا سبيل الى تعديلها الا عن طريق تحميل الشركاء او اثبات استحقاقهم (حسب الحالة) للفرق بين الربح الذى تم توزيعه والربح المحدد تحديدا صحيحا، وذلك من خلال الحسابات الجاريه للشركاء . فلو اكتشف مثلا خلال عام ١٩٧٨ أن هناك خطأ فى تقويم المخزون السلعى فى نهاية عام ١٩٧٧ بمبلغ ٥٠٠ جنيه بالزيادة فان هذا يعنى ان هناك مغالاة فى أرباح عام ١٩٧٧ بمقدار المغالاة فى تقويم المخزون. ويقتضى تصحيح هذا الخطأ تحميل الشركاء بمقدار ماوزع عليهم من أرباح عن عام ١٩٧٧ بدون وجه حق وذلك بجعل حساباتهم الجاريه مدينه (وذلك طبقا لنسب توزيع الارباح والخسائر بينهم) وتخفيض قيمه المخزون السلعى فى أول المدة لعام ١٩٧٨ بجعلة دائنا بنفس القيمة . أما لو اكتشف مثلا خلال عام ١٩٧٨ أن هناك مصروف رأسمالى قدرة ٣٠٠٠ جنيه أنفق فى ١ / ٧ / ١٩٧٦ وتمت معالجته فى ذلك الوقت على اعتبار انه مصروف ايرادى ، وكان هذا المصروف مرتبط بأصل يخضع لمعدل اهلاك قدرة ١٠٪ ، فان ذلك يعنى أن ارباح عام ١٩٧٦ قد تم تخفيضها خطأ بمبلغ ٢٨٥٠ جنيه (أى بمقدار الفرق بين قيمة المصروف الرأسمالى ومقدار الاهلاك الواجب التحمل عن هذا

المصروف) وأن هناك مغالاه فى أرباح عام ١٩٧٧ بمقدار الاهلاك الواجبة التحميل لهذه السنة (٣٠٠٠ × $\frac{١٠}{١٠٠}$) ٠

ويتم تصحيح هذا الخطأ باجراء القيد التالى :

٣٠٠٠ من حـ/ الاصل

الى مذكورين

٤٥٠ حـ/ مخصص اهلاك الأصل

٢٥٥٠ حـ/ جارى الشركاء

ومن ناحية اخرى فان الخطأ الذى يتم اكتشافة قد يكون خطأ متعلق بتوزيع الربح فقط ، بمعنى أن ارباح السنة أو السنوات السابقة قد تم قياسها صحيحا الا ان المحاسب عند توزيعه لارباح تلك السنوات قد أغفل تطبيق بعض ماينص عليه عقد الشركة نتيجه السهو او عدم اطلاعه على العقد ٠ ولنفترض مثلا ان ارباح شركة التضامن بين السيد وعبد الجليل وصبرى عن السنوات الثلاث السابقة بلغت ١٠٫٠٠٠ جنيه ، ٨٠٠٠ جنيه ، ١٢٠٠٠ جنيه على التوالى ، وانه قد تم توزيعها بين الشركاء الثلاثة بالتساوى ٠

ولنفترض انه اكتشف أن المحاسب اغفل تطبيق ماينص عليه عقد الشركة من احتساب فائدة على رأس المال بمعدل ٥٪ واحتساب مرتب ٢٧٥ جنيه لكل من الشريكين السيد وعبد الجليل ٠ فاذا كانت رؤوس أموال السيد وعبد الجليل وصبرى تبلغ ١٥٠٠٠ جنيه ، ١٧٠٠٠ جنيه ، ٢٠٫٠٠٠ جنيه على التوالى ، فان تصحيح الخطأ يتطلب تسويه مراكز الشركاء فيما بينهم وذلك على النحو التالى

التوزيع الصحيح للأرباح :

	السيد	عبد الجليل	صبرى	اجمالــى
مرتبات الشركاء (٣ سنوات)	١١٢٥	١١٢٥	——	٢٢٥٠
فائدة على رأس المال (٣سنوات)	٢٢٥٠	٢٥٥٠	٣٠٠٠	٧٨٠٠
باقى الأرباح	٦٦٥٠	٦٦٥٠	٦٦٥٠	١٩٩٥٠
	١٠٠٢٥	١٠٣٢٥	٩٦٥٠	٣٠,٠٠٠
التوزيع الخطأ للارباح	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠
الفروق	٢٥ +	٣٢٥ +	٣٥٠ —	—

من الواضح أن الشريك صبرى يجب أن يدفع مبلغ ٣٥٠ جنيه التى حصل عليها بدون وجة حق وأن كل من الشريك السيد والشريك عبد الجليل لابد ان يحصل على باقي حقه فى الارباح وتبلغ ٢٥ جنيه ، ٣٢٥ جنيه على التوالى ٠ ويتم تصحيح الخطأ فى هذه الحالة بأجراء القيد التالى :

٣٥٠ من حـ/ جارى الشركاء (صبرى)

٣٥٠ الى حـ/ جارى الشركاء

٢٥ السيد

٣٢٥ عبد الجليل

ومن ناحية ثالثه فان حدوث خطأ فى قياس أرباح سنة سابقة قد يقترن

بحدوث خطأ فى توزيع أرباح تلك السنة أيضا . وللتوضيح دعنا نفترض أنه قد تم تحميل عبئ الايجار فى العام السابق للحساب الختامى على أساس رصيد حساب الايجار والذى يمثل الايجار المدفوع فعلا خلال السنة فى حين أن ايجار شهر ديسمبر تم دفعه مع ايجار شهر يناير من العام الحالى وان الايجار الشهرى يبلغ ٣٠٠ جنيه . ومن ناحية اخرى فأن صافى أرباح العام السابق تم توزيعه بين الشريكين نعيم ويسرى بالتساوى بينما ينص عقد الشركة على احتساب مرتب لنعيم ٥٠٠ جنيه سنويا .

ويتطلب تصحيح خطأ القياس تخفيض رصيد حساب الايجار بقيمة الايجار المدفوع فى العام الحالى والخاص بشهر ديسمبر من العام الماضى وتحميل الشركاء بهذا العبئ حيث أنه وزع عليهم كأرباح فى العام السابق .

ومن ناحية أخرى، فان خطأ التوزيع يتمثل فى أن جزء من صافى أرباح العام الماضى وقدره ٥٠٠ جنيه (بغض النظر عن قيمة باقى الارباح) قد وزع بين الشريكين بالتساوى فى حين ان هذا المبلغ كان يجب أن يحصل عليه نعيم وحده كمرتب له . ويمكن تسويه مراكز الشركاء بالنسبة لتلك الاخطاء من واقع مذكرة التسويه التالية .

خطأ التوزيـــــع :

	نعيم	يسرى
التوزيع الصحيح (مرتب للشريك نعيم)	٥٠٠	—
توزيع المرتب خطأ بين الشركاء	٢٥٠	٢٥٠
الفروق	٢٥٠+	٢٥٠ —
تحميل الشركاء بخطأ القياس (الايجار)	١٥٠—	١٥٠ —
اجمالى الفروق	١٠٠+	٤٠٠—

ويتم تصحيح كل من خطأ القياس وخطأ التوزيع باجراء القيد التالى :

٤٠٠ من حـ/ جارى الشركاء (يسرى)

الى مذكورين

٣٠٠ حـ/ الايجار

١٠٠ حـ/ جارى الشركاء(نعيم)

تمارين الفصل الثانى

(التمرين الاول)

أ ، ب ، جـ شركاء متضامنون يقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة ٥ : ٣ : ٢ على التوالى ، وذلك بعد احتساب :

١ـ تحتسب فائدة على رأس المال بمعدل ٤٪ سنويا .

٢ـ مرتبات للشريك أ بواقع ١٠٠ جنيه شهريا ، وللشريك ب بواقع ٣٠ جنيه اسبوعيا .

٣ـ مكافأة للشريك جـ بواقع ١٠٪ من صافى الربح بعد خصم فائدة رأس المال والمرتبات .

فاذا علمت ان :

أولا : حركة رؤوس الاموال للشركاء سنة ١٩٧٨ كانت على النحو التالى :

بيان	أ	ب	جـ
أرصدة رأس المال فى اول يناير	٤٠٫٠٠٠	٤٠٫٠٠٠	٣٠٫٠٠٠
استمارات اضافيةفىاول أبريل	١٠٫٠٠٠	٥٫٠٠٠	٥٫٠٠٠
استمارات اضافيه فى اول يوليو	٢٠٫٠٠٠	١٥٫٠٠٠	٥٫٠٠٠
مسحوبات فى اول سبتمبر	ــــ	(٥٠٠٠)	(٢٠٠٠)
الرصيد فىآخر ديسمبر ١٩٧٨	٧٠٠٠٠	٥٥٠٠٠	٣٨٠٠٠

ثانيا : أرباح الشركة عن سنة ١٩٧٨ وذلك قبل خصم فائدة فرض الشريك أ للشركة والذى حصلت عليه فى أول مارس ١٩٧٨ وقدرة ١٠٠٠٠ جنيه

بمعدل فائدة ٦٪ سنويا ، بلغت ١٨٩٦٦ جنيه .

فالمطلوب :

١ــ اجراء قيود اليوميه اللازمه لتسجيل توزيع أرباح سنة ١٩٧٨ .

٢ــ تصوير حـ/ توزيع الارباح والخسائر عن السنه المنتهيه فى ٣١/ ١٢/ ٧٨ .

٣ــ بيان أثر ماسبق على حـ/ جارى الشركاء .

(التمرين الثانى)

أيمن وهشام وناجى شركاء فى شركة تضامن ، وفيما يلى بعض نصوص العقد فيما بينهم :

١ــ يقسم رأس المال بين الشركاء بنسبة ٣: ٣: ٤ على التوالى .

٢ــ توزع الارباح والخسائر بين الشركاء الثلاثة بالتساوى .

٣ــ تحتسب فائدة على رأس المال بمعدل ٥٪ سنويا .

٤ــ تحتسب فائدة على مسحوبات الشركاء بمعدل ٤٪ سنويا .

٥ــ يتولى ايمن ادارة الشركة نظير مرتب سنوى قدره ٦٠٠ جنيه سنويا .

وفيما يلى بعض ارصدة الحسابات المستخرجه من دفاتر الشركة فى ٣١/ ١٢/ ١٩٧٩ :

أرصدة مدينه	أرصده دائنه	بيـــــان
	١٤٫٠٠٠	رأس مال الشركاء .
		الحسابات الجاريه للشركاء :
٥٠٠		أيمـــن

أرصدة مدينة	أرصدة دائنه	بيـــان
٣٠٠		هشـــام
٢٠٠		ناجـى
	١٠٠٠	قرض الشريك ناجى ٦٪ سنويـــا تم فـى ١/٧/ ٧٩
٢٠		فائدة قرض الشريك ناجـى ٠
٣٠٠		مسحوبات ايمن فى ١/ ٤/ ٧٩
٢٠٠		مسحوبات هشام فى ١/ ٧/ ٧٩
٥٠٠		مسحوبات ناجـى فى ١/ ١٠/ ٧٩
٤٠٠		بوليصة تأمين على حياة الشركاء ٠
٤٠٠		مرتب أمين ٠

فاذا علمت أن :

١ـ قامت الشركة بزيادة رأس مالها فى منتصف العام بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه وقد تم سداد الزيادة فى ذلك التاريخ .

٢ـ القيمه الحالية لبوليصه التأمين على حياة الشركاء ٣٠٠ جنيه فـى ٣١/ ١٢/ ٧٩ ٠

٣ـ بلغ رصيد حـ/ أ ٠خ قبل احتساب فائدة القرض وفائدة المسحوبـات ٣٥١٢ جنيه رصيدا دائنا ٠

فالمطلوب :

أولا : تحديد صافى الربح القابل للتوزيـــع ٠

(التمرين الرابع)

ياسر وعماد ووليد شركاء يقتسمون الارباح والخسائر بنسبة ٤: ٣: ٣ على التوالى ويقوم ياسر بادارة الشركة مقابل مرتب شهرى ١٠٠ جنيه ٠ وفى ١٥ مارس ١٩٧٩ اكتشف الشركاء ان محاسب الشركة عند توزيعه أرباح سنتى ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ لم ينفذ ماجاء فى عقد الشركة من احتساب مرتب الاداره وفائدة رأس المال ٥٪ سنويا فاذا علمت :

١ــ كان رأسمال الشركة فى خلال سنة ١٩٧٧ ١٢٠٠٠ جنيه زاد فى ١/٧/٧٨ الى ١٥٠٠٠ جنيه ومقسما بالتساوى بين الشركاء الثلاثه ٠

٢ــ كانت نسبة رأس المال هى أساس توزيع الارباح والخسائر فى سنة ١٩٧٧ واصبحت ٤: ٣: ٣ ابتداء من السنة الماليه ١٩٧٨ ٠

والمطلوب :

اجراء قيود اليوميه اللازمة لتسوية حقوق الشركاء طبقا لعقد الشركة

(التمرين الخامس)

تكونت شركة تضامن فى اول ابريل ١٩٧٧ بين ايمن وعمرو وشريف بالشروط التاليــة :

١ــ رأس مال الشركة ٣٠,٠٠٠ جنيه مقسما بالتساوى بين الشركاء الثلاثه وبفائدة ٥٪ سنويا ٠

٢ــ يتولى ايمن ادارة الشركة نظير مرتب سنوى قدره ١٢٠٠ جنيه ٠

٣ــ تقسم الأرباح والخسائر بنسبة ٣: ٤: ٣ على التوالى ٠

وفى اول يناير ١٩٧٩ ظهرت أرصدة الحسابات الشخصيه للشركاء كما يلى :

أيمن ٤٠٠ جنيه دائـــن

عمرو ٣٠٠ جنيه دائـــن

شريف ١٥٠ جنيه مديـــن

وقد جاء في عقد الشركة انه لاتحتسب فائده على المسحوبات الشخصيـه للشركاء طالما انها في حدود أرصدة الحسابات الجاريه الدائنه ، وتحتسـب فائدة على الزيادة فقط بمعدل ٨٪ سنويا . وبالنسبة للارصده المـديـه للحسابات الجارية فتعامل معاملة المسحوبات .

وفيما يلي بيان بمسحوبات الشركاء الثلاثه التي تمت خلال سنة ١٩٧٩ :

أ- بالنسبه للشريك ايمن : سحب مبلغ ٥٠ جنيه في نهايه كل شهر بصفـه منتظمة وبخلاف ذلك سحب نصف مرتبه في شهر اكتوبر

ب- بالنسبة للشريك عمرو : سحب مبلغ ١٠٠ جنيه في نهاية كل شهرين بصفـه منتظمة وقد كانت الدفعه الاخيرة من مسحوباته في نهاية ديسمبر ١٩٧٩ في شكل بضاعة بسعر التكلفه .

جـ- بالنسبة للشريك شريف: سحب مبلغ ١٥٠ جنيه في نهاية كل ٣ شهور بصفه منتظمة خلال السنه . ماعدا الدفعه الاخيره فـي نهاية شهر ديسمبر ١٩٧٩ فقد بلغت ٢٥٠ جنيه منها ١٠٠ جنيه عبارة عن بضاعة بسعر التكلفة .

المطلوب :

١- احتساب فائدة مسحوبات الشركاء لغرض تحديد الربح القابـل للتوزيع علما بأن صافي الربح قبل احتساب هذه الفائدة بلغ ٥٦٦٤ جنيه .

٢ـ تصوير حـ/ التوزيع وحـ/ جارى الشركاء عن السنة ١٩٧٩ ٠

(التمرين السادس)

وجدى وحسين ورجب شركاء متضامنون يقتسمون الارباح والخسائر بالتساوى ولقد أمنوا على حياتهم ببوليصة تأمين مشترك بمبلغ ٠٠٠ر١٠ جنيه نظير قسط سنوى قدرة ٧٠٠ جنيه يدفع فى أول يناير كل عام ولمدة عشرة سنوات ٠

وقد تم سداد القسط الاول فى أول يناير سنة ١٩٧١ ٠

وقامت الشركة بسداد الاقساط فى مواعيدها بانتظام وفى ١٥ مارس ٧٤ توفى الشريك رجب وتم تحصيل مبلغ التأمين ٠

فاذا علمت ان القيمه الحالية للبوليصة فى نهاية سنوات التأمين المختلفه كانت على النحو التالى :

القيمة الحالية للبوليصة فى	١٩٧١/١٢/٣١	صفر جنيه
القيمة الحالية للبوليصة فى	١٩٧٢/١٢/٣١	٤٠٠ جنيه
القيمة الحالية للبوليصة فى	١٩٧٣/١٢/٣١	٩٠٠ جنيه
القيمة الحالية للبوليصة فى	١٩٧٤/١٢/٣١	١٤٠٠ جنيه
القيمة الحالية للبوليصة فى	١٩٧٥/١٢/٣١	٢٠٠٠ جنيه

المطلوب :

تصوير الحسابات اللازمة لمعالجة البوليصة فى ظل أستخدام كل من الطرق التالية على حده :

١ـ تحميل القسط لحساب التوزيع ٠

٢ـ اظهار البوليصة فى الدفاتر بالقيمة الاسميه ٠

٣ـ اظهار البوليصة فى الدفاتر بالقيمه الحالية ٠

وذلك بالنسبة للسنوات ١٩٧١ ، ١٩٧٢ ، ١٩٧٤

(التمرين السابع)

حسام وعادل وجلال شركاء متضامنون يقتسمون الارباح والخسائر بنسبة ٥: ٣: ٢ وذلك بعد احتساب فائدة رؤوس أموالهم البالغة ٥٠٠٠٠ر٥٠ ٣٠٠٠٠ر٣٠ ، ٢٠٠٠٠ر٢٠ على التوالى بمعدل ٥٪ ومرتبات لكل من حسام وجلال بواقع ٢٠٠٠، ١٥٠٠ جنيه سنويا على التوالى ، فاذا علمت أنه فى عام ٧٨ :

١ـ ان محاسب الشركة قد أتم توزيع الأرباح دون احتساب مرتب الشريك حسام وفائدة رأس المال ٠

٢ـ أن المحاسب قد حمل حـ/ التوزيع بمبلغ ٨٠٠ جنيه تمثل قسط بوليصة تأمين على حياة عادل لمصلحة زوجته ٠

٣ـ أن هناك بضاعة بالطريق لم تدرج ضمن قوائم الجرد تكلفتها ٢٦٠٠ جنيه وقيمتة السوقيه ٢٩٠٠ جنيه ٠

٤ـ أن الشركة كانت قد اشترت فى ١/ ٧/ ٧٨ آلات بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه وبلغت مصاريف نقلها وتركيبها ١٠٠٠ جنيه وبدأ استخدامها فى الانتاج فى ١/ ١٠/ ١٩٧٨ ولم تحسب عنها اهلاك بمعدل ٢٠٪ سنويا ٠

المطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لتسوية الاخطاء السابقة ٠

٢ـ تعديل أسس توزيع الارباح والخسائر :

عندما يتفق الشركاء على تعديل اسس توزيع الأرباح والخسائر فانهم عادة مايحددون تاريخ بدأ العمل بالتعديل أى ماإذا كان هذا التعديل يسرى أعتبارا من السنة التى تم فيها الاتفاق أو ان يسرى التعديل بأثر رجعى على عدد من السنوات السابقة • وسنتناول فيما يلى كل من هاتين الحالتين •

٢ـ أ ـ تعديل التوزيع أعتبارا من سنة الاتفاق :

يترتب على تعديل أسس توزيع الارباح والخسائر اعتبارا من سنة الاتفاق ضرورة تعديل مراكز الشركاء وتسوية اوضاعهم بالنسبة للارباح الرأسماليه الغير محققة والارباح المحتجزة والخسائر المرحلة • ذلك ان الارباح الرأسمالية غير المحققة قد تولدت فى فترات سابقة على الاتفاق ومن ثم فهى ـ عند تحقيقها ـ من حق الشركاء طبقا لنسب توزيع الارباح والخسائر التى نشأت تلك الارباح فى ظلها •

وكذلك الامر بالنسبة للارباح المحتجزة والخسائر المرحلة حيث يجب ان يقتسمها الشركاء ـ عند توزيعها ـ طبقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر التى تحققت فى ظلها • ولما كان تغيير نسب الارباح والخسائر سوف يترتب عليه توزيع الارباح الرأسماليه غير المحققة والأرباح المحتجزة أو الخسائر المرحلة فى المستقبل طبقا لأسس التوزيع الجديدة ، فان بعض الشركاء سوف يلحق بهم الضرر بينما يحصل البعض الآخر على أكثر من حقة ، مما يستلزم تسوية أوضاع هؤلاء الشركاء بحيث لايضار احد ولا يستفيد أحد على حساب الاخر •

ويرتبط تعديل مراكز الشركاء بمناسبة تغيير نسب توزيع الأرباح والخسائر بكل من الفروق بين القيم الدفترية والقيم السوقيه للأصول (فروق أعادة التقدير) ، وقيم الاصول غير الظاهرة بالدفاتر مثل شهرة المحل ، والاحتياطيات والخسائر المرحلة . وتتوقف الاجراءات المحاسبية الخاصة بتعديل مراكز الشركاء على رغبة الشركاء من حيث تعديل قيم الاصول الملموسة لكى تتمشى مع قيمها السوقية أو الاستمرار فى قيدها بالدفاتر طبقا لتكلفتها التاريخيه، ومن حيث اظهار شهرة المحل بالدفاتر او الاستمرار فى عدم اظهارها ، ومن حيث توزيع الاحتياطيات أو الخسائر المرحلة أو ابقائها غير موزعة . وتجدر الاشارة الى ان الشركاء قد يتفقون على تصرفات مختلفة بالنسبة لكل من البنود السابقة مثل الاتفاق على الاستمرار فى تقويم الاصول بالتكلفة التاريخية وأظهار شهرة المحل ، او تقويم الاصول بالقيمة السوقيه والاستمرار فى عدم أظهار الشهرة .. وهكذا . ولذا فاننا سنتناول كل من تلك البنود على حده .

٢ـ أ ـ ١ـ الاصول الملموسة :

اذا اتفق الشركاء على تقويم الاصول الملموسة فى الدفاتر على اساس قيمها السوقية فيتم تعديل قيم الاصول بالزيادة أو النقص عن طريق حساب أعادة التقدير . فيجعل حساب الاصل مدينا ويجعل حساب أعادة التقدير دائنا فى حالة تعديل قيمة الاصل بالزيادة (ربح أعادة تقدير) ، ويجعل حساب اعادة التقدير مدينا ويجعل حساب الاصل دائنا فى حالة تعديل قيمة الاصل بالنقص (خسارة أعادة تقدير) . ولما كان رصيد حساب اعادة التقدير يمثل أرباح

(أو خسائر) رأسماليه غير محققه فيجب تحليتها (أو خصمها) لحساب رأس المال وأن تقسم بين الشركاء طبقا لنسب توزيع الارباح والخسائر التى كانت سائدة فى السنوات السابقة • ويتم ذلك بجعل حساب أعادة التقدير مدينا وحساب رأس مال الشركاء دائنا اذا كان رصيد حساب اعدة التقدير دائنا والعكس اذا كان رصيد حساب أعادة التقدير مدينا •

أما اذا اتفق الشركاء على الاستمرار فى تقويم الاصول بقيمتها الدفترية فان العدالة تقتضى تسوية مراكز الشركاء بالنسبة للزيادة (أو النقص) فى قيم الاصول نظرا لان هذه الزيادة (أو النقص) عند تحققها بالاستخدام أو البيع سوف توزع على الشركاء طبقا لنسب التوزيع الجديدة فى حين أن الزيادة (أو النقص) قد حدثت فى ظل نسب التوزيع القديمة • ولتوضيح كيفية تعديل مراكز الشركاء فى هذه الحالة فاننا سنفترض أن أعادة تقدير الاصول بمناسبة تغيير نسب توزيع الارباح والخسائر قد أسفرت عن زيادة قيمة المبانى بمبلغ ٢١٠٠٠ جنيه والاثاث بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه والسيارات بمبلغ ١١٠٠٠ جنيه • وأن الشركاء مراد وحسين ومحمد قد اتفقوا على عدم تعديل قيم الاصول فى الدفاتر وتغيير نسب توزيع الارباح والخسائر لتصبح بالتساوى بدل أن كانت ٢: ٣: ٤ على التوالى • ويتطلب تعديل مراكز الشركاء أجراء مذكرة تسوية على النحو التالى :

	مراد	حسين	محمد
توزيع ارباح أعادة التقدير طبقا لنسب التوزيع القديمة	٨٠٠٠	١٢٠٠٠	١٦٠٠٠
توزيع ارباح أعادة التقدير طبقا لنسب التوزيع الجديدة	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠
الفروق	ـ ٤٠٠٠	صفر	٤٠٠٠ +

ويمكن تعديل مراكز الشركاء عن طريق تعديل رؤوس الاموال بجعل حساب رأس مال مراد مدينا مقابل جعل حساب رأس مال محمد دائنا بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه ، حيث ان مراد سوف يحصل فى المستقبل على هذا المبلغ بدون وجه حق فى حين أن محمد سيضار بنفس المبلغ • كما يمكن تعديل مراكز الشركاء عن طريق الحسابات الجارية وذلك بجعل حساب جارى الشريك مراد مدينا مقابل حساب جارى الشريك محمد دائنا بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه • ويقوم مراد فى الحالة الأخيره بسداد المبلغ المستحق عليه للشركة ويسحب محمد ما استحق له •

٢ـ أ ـ ٢ـ شهرة المحل :

لاتختلف معالجه شهرة المحل عن ماسبق بيانه بالنسبة للأصول الملموسه • فاذا تقرر قيد (أظهار) الشهرة فى الدفاتر بمناسبة تعديل نسبة توزيع الارباح والخسائر ، فيتم جعل حساب شهرة المحل مدينا مقابل جعل حساب رأس مال الشركاء دائنا (حسب نسبة توزيع الارباح والخسائر قبل التعديل) بقيمة الشهرة غير الظاهرة • ولنفترض مثلا ان أ ، ب شريكين فى شركة تضامن ويقتسمان

الارباح والخسائر بنسبة ١ : ٢ على التوالى ، وأن الشريكين اتفقا على تعديل نسبة توزيع الارباح والخسائر بينهما لتصبح بالتساوى ، كما اتفق على قيد الشهرة غير الظاهرة فى الدفاتر بمناسبة هذا التعديل . فاذا افترضنا قيمة شهرة المحل وفقا لآخر ميزانيه كانت ٦٠٠٠ جنيه ، وأن القيمه المقدرة للشهرة فى تاريخ التعديل بلغت ٢١٠٠٠ جنيه ، فان هذا يعنى قيمة الشهرة غير الظاهرة تبلغ ١٥٠٠٠ جنيه . ويتم قيد الشهرة غير الظاهرة باجراء القيد التالى :

١٥٠٠٠ من حـ/ شهرة المحل

الى حـ/ رأس مال الشركاء

٥٠٠٠ أ

١٠٠٠٠ ب

ويلاحظ ان شهرة المحل سوف تظهر فى الدفاتر بعد التعديل بمبلغ ٢١٠٠٠ جنيه .

أما اذا تقرر الاستمرار فى عدم أظهار الشهرة غير الظاهرة فى الدفاتر فيتم تعديل مراكز الشركاء على أساس مذكرة تسوية مماثله لمذكرة التسويه المبينه فى البند السابق بالنسبه لأرباح أعادة التقدير فى حالة عدم تعديل الاصول الملموسة فى الدفاتر .

٢ ــ أ ــ ٣ ــ الاحتياطيات والخسائر المرحلة :

قد يتفق الشركاء على توزيع الاحتياطيات أو الخسائر المرحلة أو الابقاء

عليها فى الدفاتر بدون توزيع . فاذا تم توزيع تلك البنود فيجعل حساب الاحتياطى مدينا مقابل جعل حساب رأس مال الشركاء دائنا (حسب نسب التوزيع القديمة) ويجعل حساب رأس مال الشركاء مدينا مقابل جعل حساب الخسائر المرحلة دائنا (حسب نسب التوزيع القديمة أيضا) . أما اذا اتفق الشركاء على الابقاء على الاحتياطيات (وهو الاحتمال الغالب) أو الخسائر المرحلة ، فيتم تعديل مراكز الشركاء بالنسبة لهذه البنود باجراء مذكرة تسوية وتعديل حسابات رؤوس الاموال أو الحسابات الجارية للشركاء طبقا لهذه المذكرة . وللتوضيح دعنا نفترض أن أ ، ب شريكين متضامنين يقتسمان الارباح والخسائر بالتساوى ، وأن الشريكين اتفقا على تعديل نسبة توزيع الارباح والخسائر لتصبح ٥ : ٣ على التوالى . ولنفترض أيضا ان قيمة الاحتياطى بالدفاتر ٨٠٠٠ جنيه ، وأن الشريكين اتفقا على عدم توزيع الاحتياطى . فيتم فى هذه الحالة اجراء مذكرة التسوية التالية لتعديل مراكز الشركاء .

	أ	ب
توزيع الاحتياطى طبقا لنسب التوزيع القديمه	٤٠٠٠	٤٠٠٠
توزيع الاحتياطى طبقا لنسب التوزيع الجديده	٥٠٠٠	٣٠٠٠
الفروق	١٠٠٠ —	١٠٠٠ +

ويتم تعديل مراكز الشركاء باجراء القيد التالى :

١٠٠٠ من حـ / رأس مال الشركاء (أ)

١٠٠٠ الى حـ / رأس مال الشركاء (ب)

وأذا افترضنا أن وجود خسائر مرحلة قيمتها ٨٠٠٠ جنيه فى المثال السابق بدل الاحتياطى ، فان مذكرة التسوية تظهر بصورة مشابهة ولكن تعديل مراكز الشركاء يتم باجراء قيد مختلف . فتظهر مذكرة التسويه على النحو التالى :

	أ	ب
توزيع الخسائر المرحلة طبقا لنسبة التوزيع القديمه	(٤٠٠٠)	(٤٠٠٠)
توزيع الخسائر المرحلة طبقا لنسبة التوزيع الجديده	(٥٠٠٠)	(٣٠٠٠)
الفروق	١٠٠٠ +	١٠٠٠ -

وطبقا لمذكرة التسوية فان الشريك أ يجب أن يتحمل بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه من الخسائر المرحلة ، ولكنه سوف يضار نتيجة تغيير نسبة توزيع الارباح والخسائر حيث سيتحمل مبلغ ٥٠٠٠ جنيه ، ولذلك يجب تعويضه بزيادة رأسماله بالفرق . أما الشريك ب فسوف يستفيد بدون وجه حق بمبلغ ١٠٠٠ جنيه نتيجة تعديل نسبة التوزيع . لذلك فان تعديل مراكز الشركاء يتم بأجراء القيد التالى (لاحظ ان القيد عكس للقيد الذى اجرى فى حالة الاحتياطى):

١٠٠٠ من حـ/ رأس مال الشركاء (ب)

١٠٠٠ الى حـ/ رأس مال الشركاء (أ)

٢- ب- تعديل أسس توزيع الارباح والخسائر بأثر رجعى :

اذا اتفق الشركاء على أن يسرى التعديل فى أسس توزيع الارباح

والخسائر بأثر رجعى على عدد من السنوات السابقة ، فان هذا يعنى أن ارباح أو خسائر تلك السنوات قد تم توزيعها بطريقة خاطئه ومن ثم فلا بد من تصحيح هذا الخطأ فى توزيع الأرباح او الخسائر . وللتوضيح سنفترض أن عبد الوهاب ورشيد وعباس شركاء فى شركة تضامن ويقتسمون الارباح والخسائر بنسبة ١ : ٢ : ٣ على التوالى . وسنفترض أن الشركاء اتفقوا على تعديل أسس التوزيع بحيث يحتسب لعبد الوهاب مرتب سنوى ٦٠٠ جنيه وتوزيع المتبقى من الارباح بنسبة ١ : ٢ : ٢ على التوالى ، وأن يمتد تطبيق هذا التعديل الى السنوات الثلاث السابقة . فاذا كانت ارباح وخسائر السنوات الثلاث السابقة ٦٠٠٠ جنيه ، ٢٠٠٠ جنيه (خسارة) ، ٨٠٠٠ جنيه ، فيتم تنفيذ الاتفاق على النحو التالى :

	عبد الوهاب	رشيد	عباس
التوزيع طبقا للاسس الجديدة:			
مرتب عبد الوهاب (٣ سنوات)	١٨٠٠		
أرباح وخسائر السنوات الثلاث بعد خصم المرتب	٢٠٤٠	٤٠٨٠	٤٠٨٠
	٣٨٤٠	٤٠٨٠	٤٠٨٠
التوزيع طبقا للاسس القديمة:	٢٠٠٠	٤٠٠٠	٦٠٠٠
الفروق	+ ١٨٤٠	+ ٨٠	— ١٩٢٠

ويتم تعديل مراكز الشركاء باجراء القيد التالى :

١٩٢٠ من حـ/ جارى الشركاء (عباس)

١٩٢٠ الى حـ/ جارى الشركاء

١٨٤٠ عبد الوهاب

٨٠ رشـيد

وبالاضافة الى التعديل السابق فان الامر يتطلب هنا ايضا تسوية حقوق الشركاء بالنسبة لأرباح أو خسائر اعادة تقدير الاصول الملموسة وبالنسبةلشهرة المحل غير الظاهرة وبالنسبة للاحتياطيات والخسائر المرحلة وذلك على النحو السابق بيانه فى حالة بند (٢ ـ أ) ٠

٣ـ تعديل رأس المال :

قد يرغب الشركاء فى زيادة رأس مال الشركة لتوفير موارد مالية دائمة لمواجهه التوسعات المزمعة أو زيادة رأس المال العامل ٠ وقد يرى الشركاء من ناحية أخرى ان الموارد المالية للشركة تزيد عن أحتياجاتها ومن ثم يقررون استرداد جزء من رأس المال ليقوموا باستثماره بمعرفتهم فضلا عن أظهار المعدل الحقيقى للعائد على رأس المال المستثمر فى الشركة ٠ كما ان الشركاء قد يقررون تخفيض رأس المال نظرا لان الشركة قد حققت خسائر لعدة سنوات ويعجزون عن سدادها ، ومن ثم فان من الافضل اظهار رأس المال فى الدفاتر بقيمتة الحقيقية عن طريق تخفيضه باجمالى الخسائر المحققه ٠

وفى حالة [illegible]

يقوم الشركاء بسداد الزيادة بدفع مبالغ نقدية أو تقديم أصول عينيه . ولا تختلف طريقة تقييد الزيادة فى رأس المال فى هذه الحالة عن ماسبق بيانه عند معالجة تكوين شركات التضامن والتوصية البسيطه فى الفصل الاول .

ومن ناحية اخرى فقد تتم زيادة رأس المال عن طريق تحويل الحسابات الجارية الدائنة للشركاء الى حسابات رؤوس أموال الشركاء او ضم الاحتياطيات الى رؤوس الاموال أو تحويل قرض الشريك الى حصة فى رأس مال الشركة أو عن طريق اعادة تقدير الاصول .

مثال : هشام وأحمد وعادل شركاء فى شركة تضامن ويقتسمون الارباح والخسائر بنسبة ٢ : ٣ : ١ على التوالى . وفيما يلى الميزانية العموميه للشركة فى ٣١/ ١٢/ ٧٨ .

٧٧٠٠	مبانى		رأس مال الشركاء
٣٤٠٠	سيارات		٥٠٠٠ هشام
١٨٠٠	مخزون سلعى		٦٠٠٠ أحمد
٤٢٠٠	مدينون	١٤٠٠٠	٣٠٠٠ عادل
٢٦٠٠	بنك	٢٥٠٠	احتياطى عام
٣٠٠	جارى الشريك أحمد	٧٠٠	قرض الشريك هشام
		٨٠٠	جارى الشريك عادل
		٢٠٠٠	دائنون
٢٠,٠٠٠		٢٠,٠٠٠	

واتفق الشركاء فى ١/ ١/ ٧٩ على زيادة رأس مال الشركة الى ٢٨٠٠٠ جنيه وأن يتم التعديل طبقا للاتى :

١ـ الاحتفاظ بنفس النسبة بين حصص الشركاء فى رأس المال ٠

٢ـ تسدد الارصدة المدينة للحسابات الجارية للشركاء ٠

٣ـ تعلية الحسابات الجارية الدائنه للشركاء والاحتياطى العام وقروض الشركاء لرؤوس الاموال ٠

٤ـ اعادة تقدير الاصول واستخدام نتيجه اعادة التقدير لتعديل رأس مال الشركة ٠ ولقد اسفرت عمليه اعادة التقدير عن تقدير قيمة المبانى بمبلغ ٠٠٠ر١٠ جنيه وتقدير قيمة السيارات بمبلغ ٤٦٠٠ جنيه ٠

٥ـ يسدد أو يسحب كل شريك المبالغ اللازمة لتعديل حصته فى رأس المال طبقا للاتفاق ٠

المطلوب :

اجراء قيود اليوميه اللازمة لاثبات تعديل رأس مال الشركة وتصوير الميزانية الافتتاحية بعد اجراء التعديلات مباشرة ٠

أولا : قيود اليومية :

٣٠٠		من حـ/ البنك
	٣٠٠	الى حـ/ جارى الشركاء (أحمد)
		اثبات تسديد الشريك أحمد للرصيد المدين لحسابه الجارى ٠

من مذكورين		
حـ/ جارى الشركاء (عادل)		٨٠٠
حـ/ قرض الشريك هشام		٧٠٠
الى حـ / رأس مال الشركاء	١٥٠٠	
٨٠٠ عادل		
٧٠٠ هشام		
اثبات تحويل ارصدة الحساب الجارى للشريك عادل وقرض الشريك هشام الى رؤوس أموالهم		
من حـ/ احتياطى عام		٢٥٠٠
الى حـ/ رأس مال الشركاء	٢٥٠٠	
١٠٠٠ هشام		
١٠٠٠ أحمد		
٥٠٠ عادل		
اثبات تحويل الاحتياطى العام لرأس المال		
من مذكورين		
حـ/ المبانى		٢٣٠٠
حـ/ السيارات		١٢٠٠
الى حـ/ اعادة التقدير	٣٥٠٠	
اثبات ارباح اعادة التقدير وتعديل قيم المبانى والسيارات		

٣٥٠٠		من حـ/ اعادة التقدير
	٣٥٠٠	الى حـ/ رأس مال الشركاء
		١٤٠٠ هشام
		١٤٠٠ أحمد
		٧٠٠ عادل
		تعديل رؤوس اموال الشركاء بأرباح اعادة التقدير
٦٥٠٠		من حـ/ البنك
		الى حـ/ رأس مال الشركاء
		١٩٠٠ هشام
		٣٦٠٠ أحمد
		١٠٠٠ عادل
		سداد الشركاء لباقى حصصهم فى رأس المال

ثانيا : الميزانية الافتتاحية بعد اجراء التعديلات :

١٠ر٠٠٠	مبانى		رأس مال الشركاء
٤ر٦٠٠	سيارات		١٠ر٠٠٠ هشام
١ر٨٠٠	مخزون سلعى		١٢٠٠٠ أحمد
٤٢٠٠	مدينون		٦٠٠٠ عادل
٩٤٠٠	بنك	٢٨٠٠٠	
		٢٠٠٠	دائنون
٣٠ر٠٠٠		٣٠ر٠٠٠	

وقد يتفق الشركاء من ناحية أخرى على تخفيض رأس مال الشركة وذلك عن طريق استرداد الشركاء لجزء من رؤوس أموالهم فى صورة مبالغ نقدية ، أو عن طريق اعادة تقدير الاصول وتخفيض رؤوس الاموال بخسائر اعادة التقدير، أو عن طريق اقفال الحسابات الجارية المدينة فى حساب رأس مال الشركاء ، أو عن طريق تخفيض رأس المال بمقدار الخسائر المرحلة من سنوات سابقة ٠وفى الحالة الاولى يتم اثبات استرداد جزء من رأس المال بجعل حساب رأس مال الشركاء مدينا مقابل جعل حساب البنك دائنا ٠ وفى الحالة الثانية يتم جعل حساب اعادة التقدير مدينا وحسابات الاصول دائنة بالنقص فى قيم الاصول (والعكس بالنسبة للأصول التى تزيد قيمتها السوقيه عن قيمتها الدفترية) واقفال رصيد حساب اعادة التقدير بجعله دائنا مقابل جعل حساب رأس مال الشركاء مدينا (طبقا لنسب توزيع الخسائر بين الشركاء) ٠ وفى الحالة الثالثة يتم تخفيض رأس المال بجعل حساب رأس مال الشركاء مدينا مقابل جعل الحسابات الجارية للشركاء دائنة٠ وفى الحالة الاخيرة يتم تخفيض رأس المال بجعل حساب رأس مال الشركاء مدينا (طبقا لنسب توزيع الخسائر بين الشركاء)مقابل جعل حساب الخسائر المرحلة دائنا ٠

٤ـ انضمام شريك جديد :

قد يجد الشركاء أن من صالح الشركة ضم شريك جديد للقضاء على المنافسة بينه وبين الشركة أو للاستفادة من خبرته الفنية أو الادارية أو زيادة موارد الشركة المالية ٠ ومن مؤدى انضمام شريك جديد او أكثر الى شركة تضامن أو توصية

بسيطة قائمة أن تصبح هذه الشركة فى حكم المنقضية ، وتتكون شركة جديدة مكونه من الشركاء القدامى والشريك أو الشركاء الجدد . ولاشك ان مثل هذا الاجراء لايتم الا بموافقة جميع الشركاء القدامى . ويتطلب الامر فى هذه الحالة تحرير عقد جديد للشركة يوضح شروط الشركة والعلاقات بين الشركاء .

ويتم انضمام الشريك الجديد اما عن طريق شراء حصة أو جزء من حصة أحد الشركاء القدامى (أو تنازل أحد الشركاء القدامى عن حصته أو جزء من حصته فى رأس المال للشريك الجديد على سبيل الهبة) أى دون أضافة موارد مالية جديدة للشركة ، أو عن طريق أضافة حصة جديدة لرأس مال الشركة دون الانتقاص من حصص الشركاء القدامى . ويثير انضمام الشريك الجديد بعض المشاكل المحاسبيه والتى تتعلق بتوزيع الارباح والخسائر المحققه خلال السنة التى تم فيها الانضمام ، وحقوق الشركاء القدامى فى الارباح (أو الخسائر) الرأسمالية الغير المحققة (الفروق بين القيم الدفتريه والقيم الحقيقيه للاصول الملموسة والغير الملموسة) والتى تولدت قبل انضمام الشريك الجديد ، وحقوق الشركاء القدامى فى الاحتياطيات أو الخسائر المرحلة والتى احتجزت أو تحققت قبل انضمام الشريك .

وسنتناول فيما يلى معالجة المشاكل المحاسبية المتعلقة بتسجيل واقعة انضمام شريك جديد وتوزيع الارباح او الخسائر المحققة خلال السنة التى تم فيها الانضمام .

٤ــ أ ـ انضمام شريك جديد دون اضافة حصة جديدة لرأس مال الشركة :

يتطلب الامر فى حالة شراء الشريك الجديد لحصة أو جزء من حصة احد أو بعض الشركاء القائمين ضرورة موافقة جميع الشركاء الآخرين . ولا يترتب على انضمام الشريك الجديد فى هذه الحالة تغيير فى رأس مال الشركة وانما ينصب التغيير على حصص الشركاء فى رأس المال . ويتم أثبات هذا التغيير بجعل حسابات رؤوس اموال الشركاء القدامى مدينة (كل حسب الحصة التى تنازل عنها بالبيع) مقابل جعل حساب رأس مال الشريك المنضم دائنا .

ويقوم الشريك المنضم بدفع حصته فى رأس المال الى الشركاء القدامى مباشرة ، ومن ثم فلا تؤثر واقعة السداد على موارد الشركة ولاتثبت فى دفاترها .

وتجدر الاشارة هنا الى أن المبلغ الذى سيقوم الشريك المنضم بسداده مباشرة الى الشركاء القدامى وطريقة اقتسامه بينهم تتوقف على ما اذا كانت القيم الدفتريه للاصول (الملموسة وغير الملموسة) مماثلة أو مختلفة عن قيمها الحقيقية واتفاق الشركاء على تعديل قيم هذه الاصول فى الدفاتر (فى حالة الاختلاف) أو الاستمرار فى اظهارها بالقيم الدفترية ، وما اذا كانت هناك احتياطيات أو خسائر مرحلة واتفاق الشركاء على توزيعها أو الابقاء عليها بدون توزيع ، وما اذا كانت نسب توزيع الارباح والخسائر بين الشركاء القدامى قبل انضمام الشريك الجديد تختلف عنها بعد انضمامه .

ويمكن التفرقة بالنسبة لانضمام شريك جديد عن طريق شراء حصة أو جزء

من حصة احد أو بعض الشركاء بين حالتين : الحالة الاولى: تماثل القيم الدفتريه والحقيقية للاصول الملموسة ولا توجد شهرة المحل غير ظاهرة (أى عدم وجود شهرة محل على الاطلاق او تماثل القيمة الحقيقيه للشهرة مع قيمتها المثبتة فى الدفاتر) ولا توجد احتياطيات أو خسائر مرحلة . أما الحالة الثانية فتتمثل فى اختلاف القيم الدفترية عن القيم الحقيقيه للأصول الملموسة مع / أو وجود شهرة محل غير ظاهرة مع / أو وجود احتياطيات أو خسائر مرحلة .

ويتم اثبات واقعة انضمام الشريك الجديد فى الحالة الاولى بجعل حسابات رؤوس أموال الشركاء القدامى مدينة (كل بقيمة ماتنازل عنه من حصته فى رأس المال) مقابل جعل حساب رأس مال الشريك المنضم دائنا .فلو افترضنا مثلا أن سعيد وعوض شركاء فى شركة تضامن وتبلغ رؤوس أموالهم ١٠٫٠٠٠ جنيه، ١٢٠٠٠ جنيه على التوالى ، وأن العربى انضم للشركة بشراء ربع حصة سعيد وثلث حصة عوض ، فان اثبات انضمام العربى للشركة يتم باجراء القيد التالى :

من حـ/ رأس مال الشركاء

٤٠٠٠ عوض

٢٥٠٠ سعيد

الى حـ/ رأس مال الشركاء

٦٥٠٠ الشريك المنضم (العربى)

ومن الجدير بالملاحظة أن العربى سيقوم بسداد حصته وقدرها ٦٥٠٠

جنيه للشركاء القدامى مباشرة (خارج الشركة) ويحصل سعيد على ٢٥٠٠ جنيه من المبلغ بينما يحصل عوض على ٤٠٠٠ جنيه (أى يحصل كل منهما على قيمة ماتنازل عنه من حصته فى رأس مال الشركة)

أما الحالة الثانية فانها تنقسم الى حالتين فرعيتين : الحالة الفرعية الاولى حيث يتفق الشركاء القدامى بمناسبة انضمام الشريك الجديد على تعديل قيم الاصول الملموسة لاظهارها فى الدفاتر بقيمتها الحقيقية واثبات شهرة المحل غير الظاهرة فى الدفاتر وتوزيع الاحتياطيات أو الخسائر غير الموزعة . ولا تختلف المعالجة الخاصة بتعديل قيم الاصول الملموسة عن معالجة زيادة أو تخفيض رأس المال عن طريق اعادة تقدير الاصول حيث يتم تعديل قيم الاصول عن طريق تصوير حساب اعادة التقدير وجعله مدينا بالانخفاض فى قيم الاصول مقابل جعل الحسابات الخاصة بهذه الاصول دائنه ، وجعل حساب أعادة التقدير دائنا بالزيادة فى قيم الأصول مقابل جعل حسابات هذه الأصول مدينة . ويتم اقفال رصيد حساب اعادة التقدير فى حساب رأس مال الشركاء القدامى (طبقا لنصيب كل منهم فى الارباح والخسائر قبل الانضمام) وذلك بجعل الحساب الاول مدينا والحساب الثانى دائنا فى حالة ماذا اسفرت عملية اعادة التقدير عن وجود ارباح اعادة تقدير . كما لاتختلف المعالجة الخاصة باثبات الشهرة غير الظاهرة فى هذه الحالة عن مثيلتها فى حالة زيادة رأس المال حيث يجعل حساب شهرة المحل مدينا (بالقيمة المقدرة للشهرة فى الد[illegible] وتصوير [illegible] شهرة محل اصلا فى الدفاتر او بالفرق بين القيمة المقدرة

للشهرة والقيمة الظاهرة لها بالدفاتر) مقابل جعل حساب رأس مال الشركاء القدامى دائنا (كل حسب نصيبة فى الارباح والخسائر قبل الانضمام) . وبالمثل فى حالة توزيع الاحتياطيات والخسائر المرحلة فان حساب الاحتياطى يجعل مدينا مقابل جعل حساب رأس مال الشركاء دائنا أما حساب الخسائر المرحلة فيجعل دائنا مقابل جعل حساب رأس مال الشركاء مدينا (طبقا لنسب توزيع الارباح والخسائر قبل الأنضمام) .

وعلى سبيل المثال فاننا سنفترض ان رجب ومحمد شركاء فى شركة تضامن ويقتسمان الأرباح والخسائر بنسبة ٢ : ١ وأن رأس مال كل منهما يبلغ ١٠ر٠٠٠ جنيه . وسنفترض أيضا أنه بمناسبة أنضمام حسين للشركة تم الاتفاق على تعديل قيم الاصول الملموسة لاظهارها بقيمها الحقيقية واظهار شهرة المحل غير الظاهرة . ولقد اسفرت عملية اعادة التقدير عن تعديل قيم الاصول الملموسة عن ظهور رصيد دائن لحساب اعادة التقدير قدره ٣٠٠٠ جنيه ، كما قدرت شهرة المحل بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه (وتبلغ الشهرة الظاهرة فى الدفاتر ١٣٠٠ جنيه) فاذا كان حسين قد انضم للشركة بشراء ربع حصة كل من رجب ومحمد بعد التعديل ، فان اثبات انضمامة للشركة يتطلب اجراء القيود التالية :

٣٠٠٠		من حـ/ اعادة تقدير
	٣٠٠٠	الى حـ/ رأس مال الشركاء
		٢٠٠٠ رجب
		١٠٠٠ محمد

٢٧٠٠		من حـ/ شهرة محـــل
	٢٧٠٠	الى حـ/ رأس مال الشركاء
		١٨٠٠ رجب
		٩٠٠ محمـد
٦٤٢٥		من حـ/ رأس مال الشـــركاء
		٣٤٥٠ رجب
		٢٩٧٥ محمد
	٦٤٢٥	الى حـ/ رأس مال الشركاء
		الشريك المنضم حســين

ومن الواضح ان حسين سوف يدفع للشريكين رجب ومحمد مبلـــغ ٦٤٢٥ جنيه ، ويحصل منها رجب على مبلغ ٣٤٥٠ جنيه بينما يحصل محمد على مبلـغ ٢٩٧٥ جنيه ٠

أما الحالة الفرعية الثانية فهي حالة ما اذا تم الاتفاق على الاستمرار فـــى اظهار الأصول الملموسة بقيمها الدفترية (رغم اختلاف هذه القيم عن القيـــم الحقيقيه) و/ أو الاستمرار في عدم اظهار شهرة المحل غير الظاهرة و/ أو الابقاء على الاحتياطيات أو الخسـائر المرحلة بدون توزيع ٠ ولا تختلف طريقة اثبـات انضمام الشريك الجديد عن الحالتين السابقتين ، حيث يجعل حسابات رؤوس

أموال الشركاء القدامى مدينة (كل بقيمة ماتنازل عنه من حصته فى رأس المال) مقابل جعل حساب رأس مال الشريك المنضم دائنا (بقيمة حصته فى رأس المال) الا ان المبلغ الذى يدفعه الشريك المنضم مباشرة للشركاء القدامى (خارج الشركة) لاتكون مسويا لحصته فى رأس مال الشركة ، وأنما يدفع لهم مبلغا أكبر من حصتة فى رأس المال . ويتكون المبلغ الذى يدفعه الشريك المنضم للشركاء القدامى من جزئين : الجزء الاول ويعادل حصته فى رأس المال ويقتسمه الشركاء القدامى طبقا لما تنازل عنه كل من هؤلاء الشركاء من حصصهم فى رأس المال للشريك الجديد . أما الجزء الثانى فيعادل نصيب المنضم فى ارباح أعادة التقدير و/ أو شهرة المحل غير الظاهرة و/ أو الاحتياطيات والخسائر المرحلة . ذلك ان ارباح أعادة التقدير وشهرة المحل غير الظاهرة والاحتياطيات والخسائر المرحلة تكونت أو احتجزت أو تحققت قبل انضمام الشريك الجديد ومن ثم فهى حق (أو عبئ يتحمل به) الشركاء القدامى وحدهم . الا ان تحقق أرباح أعادة التقدير (بالاستخدام أو البيع) أوتوزيع الاحتياطيات أو الخسائر أو اظهار الشهرة غير الظاهرة فى المستقبل سيترتب عليه استفادة (أو تحمل) الشريك المنضم بدون وجه حق لنصيب منها يعادل نصيبة فى الأرباح والخسائر . لذلك لابد ان يدفع الشريك الجديد للشركاء القدامى عند انضمامه مبلغا من المال يعادل نصيبه فى تلك الأرباح والشهرة والاحتياطيات تعويضا لهم عن الضرر الذى سيلحق بهم فى المستقبل . ويتم توزيع المبلغ الاضافى الذى يدفعه الشريك المنضم (الجزء الثانى) بين الشركاء القدامى طبقا لنسب توزيع الأرباح أو الخسائر بينهم قبل الانضمام اذا لم تكن

نسب التوزيع فيما بين الشركاء القدامى بعد انضمام الشريك الجديد قد اختلفت عن نسب التوزيع بينهم قبل الانضمام ٠ ولنفترض ان نجيب وعادل شركاء فى شركة تضامن ويقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوى وتبلغ رؤوس أموالهم ١٠٫٠٠٠ جنيه ، ١٢٠٠٠ جنيه على التوالى ٠ ولنفترض ان هشام انضم للشركة عن طريق شراء ربع حصة نجيب ونصف حصة عادل فى رأس المال على ان يكون له ربع الأرباح والخسائر ويقتسم نجيب وعادل الباقى بالتساوى ٠ وسنفترض أيضا ان اعادة تقدير الاصول بمناسبة انضمام هشام قد اسفرت عن وجود أرباح اعادة تقدير للأصول الملموسة قدرها ٢٥٠٠ جنيه وشهرة محل غير ظاهرة قدرها ١٥٠٠ جنيه ، وأن الاتفاق تم على عدم تعديل قيم الاصول الملموسة وعدم اظهار الشهرة غير الظاهرة فضلا عن عدم توزيع احتياطيات قدرها ١٠٠٠ جنيه ظاهره بالميزانية العمومية للشركة قبل انضمام هشام ٠ ويتم اثبات انضمام هشام للشركة بالقيد التالى :

٨٥٠٠ من حـ/ رأس مال الشركاء

٢٥٠٠ نجيب

٦٠٠٠ عادل

٨٥٠٠ الى حـ/ رأس مال الشركاء (هشام)

ويدفع هشام للشريكين نجيب وعادل بالاضافة لحصته فى رأس المال (٨٥٠٠ جنيه) مايعادل نصيبه فى أرباح أعادة التقدير والشهرة والاحتياطيات أى ١٢٥٠ جنيه (٥٠٠٠ × $\frac{١}{٤}$) ٠ ويتم توزيع

المبلغ الاجمالى الذى يدفعه هشام بين نجيب وعادل على النحو التالى :

	نجيب	عادل	مجموع
حصة هشام فى رأس المال	٢٥٠٠	٦٠٠٠	٨٥٠٠
المبلغ الاضافى	٦٢٥	٦٢٥	١٢٥٠
	٣١٢٥	٦٦٢٥	٩٧٥٠

أما اذا اختلفت نسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء القدامى بعد انضمام الشريك الجديد عنها قبل انضمامه ، فان الامر يتطلب اعداد مذكرة تسوية لتوزيع المبلغ الاضافى بين الشركاء القدامى نظرا لان تغيير نسب توزيع الأرباح والخسائر بينهم ستؤثر على حقوقهم النسبية فى أرباح اعادة التقدير والشهرة والاحتياطيات . فلو افترضنا مثلا ان نسب توزيع الأرباح والخسائر بين نجيب وعادل وهشام (المنضم) فى المثال السابق ستصبح ٦: ٩: ٥ على التوالى ، فيتم توزيع المبلغ الاضافى طبقا لمذكرة التسوية التالية :

	نجيب	عادل	هشام
أرباح اعادة التقدير والشهرة والاحتياطيات موزعة :			
بين الشركاء القدامى بنسب التوزيع القديمه	٢٥٠٠	٢٥٠٠	ــــ
بين جميع الشركاء بنسب التوزيع الجديده	١٥٠٠	٢٢٥٠	١٢٥٠
	+ ١٠٠٠	+ ٢٥٠	ــ ١٢٥٠

ومن الواضح أن المبلغ الاضافى الذى سيدفعة هشام لم يتغير عن المثال السابق وانما اختلفت طريقة توزيعة بين الشركاء القدامى . ويتم توزيع المبلـــغ الاجمالى بين نجيب وعادل على النحو التالى :

	نجيب	عادل	مجمـوع
حصة هشــام فى رأس المال	٢٥٠٠	٦٠٠٠	٨٥٠٠
المبلغ الاضافى (طبقا لمذكرة التسوية	١٠٠٠	٢٥٠	١٢٥٠
	٣٥٠٠	٦٢٥٠	٩٧٥٠

وتجدر الاشارة هنا الى أنه لو أسفرت عملية اعادة تقدير الاصول الملموسة عن خسائر أعادة تقدير مع عدم وجود شهرة غير ظاهرة أو احتياطيات (أو اذا كانت قيمة الشهرة غير الظاهرة والاحتياطيات اقل من قيمة خسائر اعادة التقدير) ولم يتم أجراء أى تعديلات لقيم الاصول (والشهرة والاحتياطيات) فان الشريك المنضم يدفع للشركاء القدامى مباشرة مبلغا أقل من حصته فى رأس المال بمـــا يعادل نصيبه فى خسائر اعادة التقدير (أو الفرق بين تلك الخسائر وبين قيمة الاحتياطيات والشهرة غير الظاهرة))

هذا ويتحمل الشركاء القدامى بالفرق بين حصة الشريك المنضم فى رأس المـــال وبين المبلغ الذى سيدفعه لهم بنفس الطريقة التى اتبعت فى حالة توزيع المبلغ الاضافى عليهم والسابق بيانها .

٤ـ ب ـ انضمام شريك جديد عن طريق اضافة حصة جديدة لرأس مال الشركة:

يترتب على انضمام شريك جديد لشركة قائمة فى هذه الحالة اضافة مــوارد

مالية جديدة للشركة تتمثل فيما يدفعة الشريك المنضم من مبالغ نقدية أو ما يقدمه من أصول عينية سدادا لحصته في رأس المال . ويلاحظ ان رؤوس أموال الشركاء القدامى لا تنقص نتيجة انضمام الشريك الجديد في هذة الحالة .

ويجب التفرقة هنا ايضا بين حالتين أساسيتين . فاذا كانت الاصول الملموسة مقومة بقيمها الحقيقية ولم تكن هناك شهرة محل غير ظاهرة أو احتياطيات أو خسائر مرحلة ، فان كل مايدفعة الشريك الجديد من نقدية أو قيمة مايقدمة من أصول عينية يعلى لحساب رأسماله . ويتم اثبات أنضمام الشريك بجعل حساب البنك او حسابات الاصول (المقدمة) مدينا مقابل جعل حساب رأس مال الشريك المنضم دائنا .

اما اذا كانت القيم الحقيقيه للأصول الملموسة تختلف عن قيمتها الدفترية أو اذا كانت هناك شهرة محل غير ظاهرة أو اذا كانت هناك احتياطياته فان المعالجة المحاسبية تختلف تبعا لاتفاق الشركاء بالنسبة لكل من هذه البنود .

١- الأصول الملموسة :

اذا اتفق الشركاء على تعديل قيم الاصول الملموسة لاظهارها بالقيم الحقيقية بمناسبة انضمام الشريك الجديد ، فيتم التعديل عن طريق حساب اعادة التقدير على النحو السابق ايضاحة من قبل . وبعد ان يتم تعديل رؤوس أموال الشركاء القدامى بأرباح أو خسائر أعادة التقدير ، فان المبلغ الذى يدفعه أو قيمة الاصول التى يقدمها الشريك الجديد تعلى بالكامل لرأسماله .
ولنفترض مثلا أن سمير وفاروق شريكين متضامنين يقتسمون الأرباح والخسائر

بينهم بالتساوى ، وتبلغ رؤوس أموالهم ٦٠٠٠ جنيه ، ٧٠٠٠ جنيـــه علـى التوالى • وسنفترض أن مختار قد انضم للشركة بحصة تعادل ثلث رأس مــال الشركة بعد انضمامه وعلى أن يسدد هذه الحصة بشيك • وسنفترض أيضا أنـه باعادة تقدير أصول الشركة بمناسبة انضمام مختار اتضح أن القيم الحقيقيـــة للمبانى والاثاث تزيد عن القيم الدفترية بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه ، ١٠٠٠ جنيه على التوالى • فاذا تم الاتفاق على تعديل قيم الاصول الملموسة لاظهارها بالقيـم الحقيقية ، فيتم اثبات التعديل وانضمام مختار على النحو التالى :

		من مذكوريـــن
٣٠٠٠		ح/ مبانى
١٠٠٠		ح/ أثاث
	٤٠٠٠	الى ح/ اعادة تقديـــر
٤٠٠٠		من ح/ اعادة تقديـــر
	٤٠٠٠	الى ح/ رأس مال الشركاء
		٢٠٠٠ سمير
		٢٠٠٠ فاروق
٨٥٠٠		من ح/ البنك
	٨٥٠٠	الى ح/ رأس مال الشركاء (مختار)

أما اذا اتفق الشركاء على الاستمرار فى اظهار الاصول الملموسة فـــى الدفاتر بقيمها الدفترية ، فان الامر يقتضى أن يدفع الشريك الجديد مبلغـــا من المال بالاضافة لحصته فى رأس المال يعادل نصيبه فى أرباح أعادة التقديـر التى تكونت قبل انضمامة ، وان يوزع هذا المبلغ بين الشركاء القدامى بطريقـــة تحافظ على حقوقهم النسبية فى تلك الارباح · ولنفترض مثلا أن نعيم وصبحـــى شريكين متضامنين يقتسمان الأرباح والخسائر بالتساوى وتبلغ رؤوس أموالهمـــا ١٠ر٠٠٠ جنيه ، ١٥٠٠٠ جنيه على التوالى · ولنفترض أن يونس انضـــم للشركة مقابل دفع مبلغ ٢٣٠٠٠ جنيه على أن توزع الأرباح والخسائر بين نعـيم وصبحى ويونس بنسبة ١: ٢: ٣٠ ولنفترض أيضا أنه باعادة تقدير قيـــم الاصـــول الملموسة اتضح وجود أرباح اعادة تقدير قدرها ٦٠٠٠ جنيه ، الا ان الشركاء اتفقوا على الاستمرار فى أظهار الاصول بقيمها الدفترية · ويقتضى أنضمام يونس للشركة اجراء المذكرة التالية :

	نعيم	صبحى	يونس
أرباح اعادة التقدير موزعة :			
بين الشركاء القدامى بنسب التوزيع القديمة	٣٠٠٠	٣٠٠٠	ـــ
بين جميع الشركاء بنسب التوزيع الجديدة :	١٠٠٠	٢٠٠٠	٣٠٠٠
	+ ٢٠٠٠	+ ١٠٠٠	ـ ٣٠٠٠

من الواضح أن المبلغ الذى دفعه يونس وقدرة ٢٣٠٠٠ جنيه يتكون مـــن

جزئين : مبلغ يمثل حصته فى رأس المال وقدرها ٢٠٫٠٠٠ جنيه (٢٣٠٠٠ — ٣٠٠٠) ومبلغ اضافى للشركاء القدامى قدره ٣٠٠٠ جنيه لتعويضهم عن الضرر الذى سيلحق بهم فى المستقبل نتيجة لانضمامه للشركة . ويلاحظ ان مبلغ الـ ٣٠٠٠ جنيه لم يوزع بالتساوى بين الشركاء نعيم وصبحى (نسبة التوزيع قبل الانضمام) نظرا لان نسب توزيع الأرباح والخسائر فيما بينهما بعد انضمام يونس قد اختلفت عما كانت قبل انضمامه . ومن الجدير بالملاحظة أنه لو ظل نعيم وصبحى يقتسمون الباقى من الأرباح (بعد استبعاد نصيب يونس) بالتساوى أى لو أن نسبة توزيع الارباح والخسائر بين نعيم وصبحى ويونس بعد الانضمام أصبحت ٣ : ٣ : ٢ لتم توزيع مبلغ الـ ٣٠٠٠ جنيه بين نعيم وصبحى بالتساوى ويتم اثبات أنضمام يونس للشركة بالقيد التالى :

٢٣٠٠٠ من حـ/ البنك

الى حـ/ رأس مال الشركاء

٢٠٠٠ نعيم

١٠٠٠ صبحى

٢٠٫٠٠٠ يونس (المنضم)

واذا رغب الشركاء القدامى فى سحب المبلغ الاضافى بدلا من تعليته الى رؤوس أموالهم فان القيد السابق يستبدل بالقيد التالى :

٢٣٠٠٠ من حـ/ البنك

الى مذكورين

٢٠٫٠٠٠ حـ/ رأس مال الشركاء (يونس)

٣٠٠٠ حـ/ جارى الشركاء

٢٠٠٠ نعيم

١٠٠٠ صبحى

٢ـ شهرة المحل :

عادة مايتم تقدير شهرة المحل عند انضمام شريك جديد ، واذا وجد ان هناك شهرة محل غير ظاهرة فأنها تكون من حق الشركاء القدامى الذين أسهموا فى تكوينها . وقد يتم الاتفاق على اظهار شهرة المحل بتسجيلها فى الدفاتر بمناسبة انضمام الشريك الجديد أو الاتفاق على الاستمرار فى عدم اظهار الشهرة غير الظاهرة اتباعا لما يميل اليه غالبية المحاسبين .

فاذا تم الاتفاق على تسجيل الشهرة غير الظاهرة فان قيمتها تعلى لحسابات رؤوس أموال الشركاء القدامى وموزعة بينهم طبقا لنسب توزيع الارباح والخسائر قبل أنضمام الشريك الجديد ، وذلك بجعل حساب شهرة المحل مدينا مقابل جعل حساب رأس مال الشركاء دائنا . ويتم تعلية المبلغ الذى يدفعة الشريك الجديد أو قيمة الاصول العينية التى يعدمها بالكامل الى حساب رأس ماله .

أما اذا تم الاتفاق على الاستمرار فى عدم اظهار شهرة المحل غير الظاهرة فان الشريك الجديد لابد ان يدفع بالاضافة فى حصته فى رأس المال مبلغا اضافيا للشركاء القدامى تعويضا لهم عما سيلحق بهم من ضرر .

ويعادل هذا المبلغ الاضافى نصيب الشريك الجديد فى شهرة المحل غير الظاهرة (والذى يماثل نصيبه فى الأرباح والخسائر) التى تكونت قبل أنضمامه. ويوزع المبلغ الاضافى بين الشركاء القدامى (بتعليته لرؤس أموالهم أو لحسابتهم الجارية) طبقا لنسب توزيع الارباح والخسائر بينهم قبل انضمام الشريك الجديد اذا لم تكن قد تغيرت بعد الانضمام . أما اذا تغيرت نسب توزيع الارباح والخسائر فيما بين الشركاء القدامى بعد انضمام الشريك عن ماكانت عليه قبل الانضمام ، فان الامر يقتضى أعداد مذكرة تسوية (بنفس النمط السابق بيانه فى حالة الأصول الملموسة) لتحديد نصيب كل شريك من الشركاء القدامى فى المبلغ الاضافى الذى دفعه الشريك الجديد مقابل نصيبه فى الشهرة غير الظاهرة .

ولنفترض أن رشيد وسرايا شريكين فى شركة تضامن ويقتسمون الارباح والخسائر فيما بينهم بالتساوى ، وأن حسين انضم الى الشركة مقابل تقديم حصة فى رأس المال قدرها ٥٠٠٠ جنيه ودفع نصيبة فى شهرة المحل غير الظاهرة والتى أتفق على الاستمرار فى عدم اظهارها . وسنفترض أيضا أن شهرة المحل غير الظاهرة قدرت بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه وأن نسبة توزيع الارباح والخسائر بين رشيد وسرايا وحسين اصبحت ٣: ٣: ٢ على التوالى . فيتم اثبات أنضمام حسين الى الشركة على النحو التالى :

٦٠٠٠ من حـ/ البنك
الى حـ/ رأس مال الشركاء
٥٠٠ رشيد
٥٠٠ سرايا
٥٠٠٠ حسين (المنضم)

ومن الواضح أن حسين قد دفع مبلغ ١٠٠٠ جنيه بالاضافة لحصته في رأس المال كنصيب له في شهرة المحل غير الظاهرة ، وأن هذا المبلغ تم توزيعه بين رشيد وسرايا (بتعليته لرؤوس أموالهم) بالتساوى ٠ وغنى عن القول أنه اذا اتفق الشركاء على أن يسحب رشيد وسرايا مبلغ الـ ١٠٠٠ جنيه فيتم تعليته لحساباتهم الجارية بدلا من حسابات رؤوس الأموال ٠

واذا افترضنا في المثال السابق أن نسب توزيع الأرباح والخسائر بين رشيد وسرايا وحسين أصبحت ١ : ٢ : ١ على التوالى ، فان المبلغ الاضافى الذى يدفعه حسين كنصيب له في الشهرة غير الظاهرة يوزع على الشركاء القدامى طبقا لمذكرة التسوية التالية :

	رشيد	سرايا	حسين
حقوق الشركاء القدامى في الشهرة غير الظاهرة	٢٠٠٠	٢٠٠٠	ــــ
توزيع الشهرة غير الظاهرة على جميع الشركاء	١٠٠٠	٢٠٠٠	١٠٠٠
	١٠٠٠ +	صفر	١٠٠٠ ــ

ويتم اثبات انضمام الشريك حسين بالقيد التالى :

٦٠٠٠ من حـ/ البنك

الى حـ/ رأس مال الشركاء

١٠٠٠ رشيد

٥٠٠٠ حسين

٣ـ الاحتياطيات :

قد يتفق الشركاء عند انضمام شريك جديد على تعلية الاحتياطيات الى رؤوس أموالهم . ولاتختلف هذه الحالة عن ماسبق ايضاحة فى حالة زيادة رأس المال عن طريق تعلية الاحتياطى لرؤوس أموال الشركاء . ويعتبر كل مايقدمه الشريك المنضم من أصول عينية أو كل مايدفعه من مبالغ نقدية حصه له فى رأس المال .

أما اذا اتفق الشركاء على عدم توزيع الاحتياطيات بضمها لرؤوس الاموال فان الشريك المنضم لابد أن يدفع بالاضافة لحصته فى رأس المال مبلغاأضافيا للشركاء القدامى يعادل نصيبه فى الاحتياطيات (ويماثل نصيبه فى الأرباح والخسائر). ويوزع المبلغ الاضافى على الشركاء القدامى (بتعليته لرؤوس أموالهم أو لحساباتهم الجارية) أما طبقا لنسب توزيع الارباح والخسائر قبل الانضمام أو طبقا لمذكرة تسوية تعد لهذا الغرض وذلك تبعا لما اذا كانت نسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء القدامى بعد الانضمام مماثلة أو مختلفة عن نسب التوزيع قبل الانضمام .

مثال عام :

سمير وعلى شريكين فى شركة تضامن ويقتسمون الأرباح والخسائر بينهم بالتساوى . وفيما يلى الميزانية العمومية للشركة فى ١/ ١/ ٧٩:

	١٠٠٠	شهرة محل			رأس مال الشركاء :
٢١٠٠٠		أراضى ومبانى		١٠ر٠٠٠	سمير
٢٠٠٠		ـ مخصص اهلاك		١٠ر٠٠٠	على
	١٩٠٠٠		٢٠ر٠٠٠		
	٨٠٠٠	أثاث	٦٠٠٠		احتياطى عام
	٣٣٠٠	مخزون سلعى	٨٠٠٠		دائنون
	٢٢٠٠	مدينون			
	٥٠٠	بنك			
	٣٤٠٠٠		٣٤٠٠٠		

ولقد اتفق الشركاء بمناسبة انضمام كمال للشركة فى ١/١/ ٧٩ على مايلى :

١ـ أعادة تقدير الأصول والخصوم ٠ ولقد اسفرت عملية أعادة التقدير عن تقويم الأصول والخصوم بقيمها الدفترية فيما عدا مايلى :

٣٠٠٠ جنيه شهرة محل ١٠ر٠٠٠ جنيه أثاث

٢٢٠٠٠ جنيه أراضى ومبانى ٣١٠٠ جنيه مخزون سلعى

وأتفق الشركاء على تعديل قيم الاصول الملموسة لاظهارها بقيمها الحقيقية والاستمرار فى أظهار شهرة المحل بقيمتها الدفترية ٠

٢ـ ضم الاحتياطى العام لرأس المال ٠

٣ـ يدفع الشريك المنضم بشيك حصة فى رأس المال تعادل $\frac{1}{ه}$ رأس

مال الشركة بعد الانضمام ومبلغا اضافيا كنصيب له فى الشهرة ويكون من حـــق الشركاء القدامى سحب هذا المبلغ ٠

٤ـ تصبح نسب توزيع الارباح والخسائر بين سمير وعلى وكمال ١ : ٢ : ٢ على التوالى ٠

المطلوب : اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات الاتفاق السابق ٠

الحـــل :

		من مذكورين
٣٠٠٠		حـ/ أراضى ومبانى
٢٠٠٠		حـ/ أثاث
	٥٠٠٠	الى حـ/ اعادة التقدير
٢٠٠		من حـ/ اعادة تقدير
	٢٠٠	الى حـ/ مخزون سلعى
٤٨٠٠		من حـ/ أعادة تقدير
	٤٨٠٠	الى حـ/ رأس مال الشركاء
		٢٤٠٠ سمير
		٢٤٠٠ على
٦٠٠٠		من حـ/ احتياطى عام
	٦٠٠٠	الى حـ/ رأس مال الشركاء
		٣٠٠٠ سمير
		٣٠٠٠ على

١٦٢٠٠		من حـ/ البنك
		الى مذكورين
	١٥٤٠٠	حـ/ رأس مال الشركاء (كمال)
	٨٠٠	حـ/ جارى الشركاء
		٦٠٠ سمير
		٢٠٠ على

ويلاحظ أن حصة الشريك المنضم فى رأس المال قد احتسبت على أساس ثلث رأس مال الشركة بعد الانضمام أى بعد تعديل رؤوس أموال الشركاء القدامى بأرباح أعادة التقدير والاحتياطى العام . أما المبلغ الاضافى الذى قام كمال بدفعة كنصيب له فى الشهرة غير الظاهرة (٢٠٠٠ × $\frac{٢}{٥}$ = ٨٠٠ جنيه) فقد تم توزيعه على الشركاء القدامى بتعليته لحساباتهم الجارية وذلك بمقتضى مذكرة التسوية التالية :

	سمير	على	كمال
حقوق الشركاء القدامى فى الشهرة غير الظاهرة	١٠٠٠	١٠٠٠	ــــ
توزيع الشهرة غير الظاهرة على جميع الشركاء	٤٠٠	٨٠٠	٨٠٠
	+٦٠٠	+٢٠٠	ـ ٨٠٠

٤ ـ جـ ـ توزيع الأرباح أو الخسائر المحققة خلال سنة الانضمام :

اذا تم انضمام شريك جديد الى شركة قائمة فى بداية السنة المالية للشركة فلن يواجه الشركاء أى مشكلة بصدد تحديد حقوق كل من الشركاء القدامى والشريك المنضم فى أرباح أو خسائر السنة التى تم فيها الانضمام حيث

يتم توزيع هذه الارباح أو الخسائر على جميع الشركاء طبقا لأسس التوزيع المتفق عليها ٠٠

أما اذا انضم الشريك الجديد للشركة خلال سنة مالية معينة فلا خلاف على أن الأرباح (أو الخسائر) التى تحققت قبل أنضمام الشريك الجديد هى من حق (أو عبء يتحمل به) الشركاء القدامى وحدهم ، وأن الأرباح (أو الخسائر) التى تحققت بعد أنضمام الشريك الجديد فهى من حق (أو عبء يتحمل به) كل الشركاء بما فيهم الشريك المنضم ٠ ومع ذلك فقد يتفق الشركاء على تحديد حقوق الشريك المنضم فى أرباح السنه التى تم فيها الانضمام على أساس تقديرى تفاديا لمشكلة قياس أرباح كل من الفترتين قبل وبعد أنضمام الشريك الجديد ٠ فقد يتفق الشركاء على احتساب نصيب الشريك المنضم فى أرباح الفترة بعد أنضمامة على أساس نسبة معينة من رأسماله ٠

وللتوضيح فاننا سنفترض أن أيمن ومراد شريكين فى شركة تضامن ويقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة ١ : ٢ وأن أسامة انضم الى الشركة فى منتصف السنه المالية ٠ ولقد اتفق الشركاء على أحتساب نصيب أسامة فى أرباح الفترة بعد أنضمامة على أساس نسبة ٢٠٪ سنويا من رأسماله والذى يبلغ ١٠ر٠٠٠ جنيه فاذا أفترضنا ان أرباح السنة التى تم فيها الانضمام بلغت ٧٠٠٠ جنيه فانها توزع على النحو التالى :

	جنيه
صافى الربح القابل للتوزيع	٧٠٠٠
نصيب أسامة فى الأرباح	
$١٠٫٠٠٠ \times \frac{٢٠}{١٠٠} \times \frac{١}{٢}$	١٠٠٠
الباقى ويوزع بين الشركاء القدامى على النحو التالى :	٦٠٠٠
نصيب أيمن	٢٠٠٠
نصيب مراد	٤٠٠٠
	٦٠٠٠

وقد يتفق الشركاء غالبا للقياس الفعلى على تحديد أرباح كل من الفترتين قبل أنضمام الشريك وبعده بتقسيم أرباح السنة التى تم خلالها الانضمام بين الفترتين على أساس تحكمى مثل استخدام المدة الزمنية كأساس للتقسيم . فمثلا لو أنضم الشريك الجديد الى الشركة فى ١/ ٤ وكانت السنه المالية تبدأ فى أول يناير فان صافى أرباح السنة يقسم بين الفترتين قبل وبعد الانضمام بنسبة ١ : ٣ . وغنى عن القول ان أرباح الفترة حتى ١/ ٤ تقسم بين الشركاء القدامى طبقا لأسس التوزيع التى كانت قائمة بينهم أما أرباح الفترة من ١/ ٤ الى نهاية السنة المالية فتوزع بين جميع الشركاء بما فيهم الشريك المنضم طبقا لأسس التوزيع الجديدة .

ومالم يتفق الشركاء على العكس فلا مفر من قياس أرباح كل من الفترتين قبل وبعد أنضمام الشريك الجديد اما باجراء جرد فعلى واعداد حسابات

ختامية فى تاريخ الانضمام ثم أعداد حسابات ختامية آخرى عن الفترة من تاريخ الانضمام وحتى نهاية السنة المالية ، وأما باحتساب ارباح كل من الفترتين عن طريق تقسيم مجمل الأرباح بنسبة المبيعات التى تمت قبل انضمام الشريك الى المبيعات التى تمت بعد الانضمام . ويتم تحديد صافى أرباح كل من الفترتين فى الحالة الاخيرة عن طريق تقسيم مصروفات السنة بين الفترتين طبقا لطبيعة المصروف . فالاعباء الثابتة التى يتم أنفاقها على أساس زمنى مثل الايجار والمرتبات يتم تقسيمها بنسبة المدة أما المصروفات المتغيرة فيتم تقسيمها بنسبة المبيعات .

ولنفترض مثلا أن محمود ومختار شريكين متضامنين فى شركة تضامن ويقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوى بعد أحتساب مرتب لمحمود قدره ٤٠٠ جنيه سنويا . ولنفترض أن عبد النعيم انضم للشركة فى ١/١٠/٧٨ على أن يكون له ⅓ الارباح والخسائر بعد احتساب مرتب لكل من محمود وعبد النعيم قدره ٦٠٠ جنيه سنويا وأن تظل نسب توزيع الأرباح والخسائر بين محمود ومختار على كانت علية قبل انضمام عبد النعيم .
ولنفترض أيضا أن مجمل أرباح السنة بلغ ١٢٠٠٠ جنيه وأن مبيعات الفترتين قبل وبعد الانضمام بلغت ٥٠٫٠٠٠ جنيه ، ٢٥٠٠٠ جنيه على التوالى ، وأن المصروفات الخاصة بالسنه كانت كما يلى :

١٦٠ جنيه ايجار	٨٠ جنيه مهايا	٣٦٠ جنيه اهلاك
٤٢٠ جنيه اعلان	٢٤٠ جنيه مصروفات متنوعة متغيرة	

٦٠ جنيه فائدة قرض الشريك مختار (أبرم عقد القرض فى ١/٧/٧٨) .

ويتم قياس أرباح كل من الفترتين قبل وبعد انضمام عبد النعيم عن طريق أعداد حساب أرباح وخسائر مجزأ على النحو التالى :

حساب الأرباح والخسائر

عن السنة المنتهية فى ٣١/ ١٢/ ٧٨

قبل الانضمام	بعد الانضمام		قبل الانضمام	بعد الانضمام	
١٢٠	٤٠	الى حـ/ ايجار	٨٠٠٠	٤٠٠٠	مجمل الربح
٦٠	٢٠	الى حـ/ المهايا			
٢٧٠	٩٠	الى حـ/ اهلاك			
٣٠	٣٠	الى حـ/ فائدة قرض الشريك			
٢٨٠	١٤٠	الى حـ/ اعلان			
١٦٠	٨٠	الى حـ/ مصروفات متنوعة			
٧٠٨٠	٣٦٠٠	الى حـ/ توزيع أ ٠خ			
٨٠٠٠	٤٠٠٠		٨٠٠٠	٤٠٠٠	

ويتم توزيع أرباح الفترتين على النحو التالى :

حساب توزيع الأربـــاح والخســائر

عن السنــــة المنتهيه فــى ٣١/ ١٢/ ٧٨

قبل الانضمام	بعد الانضمام		قبل الانضمام	بعد الانضمام	
		الى ح/ مرتبات الشركا	٧٠٨٠	٣٦٠٠	من ح/ توزيع أ ٠ خ
٣٠٠	١٥٠	محمود			
——	١٥٠	عبد النعيم			
		الى ح/ جارى الشركاء			
٣٣٩٠	١٢٣٧	محمود			
٣٣٩٠	١٢٣٨	مختار			
——	٨٢٥	عبد النعيم			
٧٠٨٠	٣٦٠٠		٧٠٨٠	٣٦٠٠	

٥ــ أنفصال أو وفاة أحد الشركاء :

يؤدى انفصال أو وفاة أحد الشركاء الى انقضاء الشركة مالم يتفق الشركاء الباقين على استمرار الشركة فيما بينهم ٠ وغنى عن القول أن انفصال أو وفـــاة أحد الشركاء فى حالة الشركة المكونة من شخصين فقط يؤدى حتما لتصفيةالشركة.

ويتطلب الأمر فى حالة أنفصال أحد الشركاء أو وفاته تحديد حقوق الشريك المنفصل أو المتوفى وسدادها اليه او لورثته ٠ وتتمثل هذه الحقوق فيما يلى :

١ــ مرتب الشريك والفائدة على رأسماله (فى حالة نص العقد على أحتســاب

هذه البنود) عن الفترة حتى تاريخ الانفصال أو الوفاة .

٢ـ نصيب الشريك فى الأرباح والخسائر المحققة خلال الفترة حتى تاريخ الانفصال أو الوفاة .

٣ـ نصيب الشريك فى القيمة الدفترية لصافى الاصول (رأس ماله)

٤ـ نصيب الشريك فى الأرباح أو الخسائر الرأسمالية غير المحققه من الأصول الملموسة (الفرق بين القيم الدفترية والقيم الحقيقية للأصول الملموسة) .

٥ـ نصيب الشريك فى شهرة المحل غير الظاهرة .

٦ـ نصيب الشريك فى الاحتياطيات أو الخسائر المرحلة .

٧ـ نصيب ورثة الشريك المتوفى فى بوليصة التأمين اذا كانوا ضمن المستفيدين طبقا لعقد البوليصة .

٨ـ قرض الشريك (المنفصل أو المتوفى) وفائدة القرض .

٩ـ رصيد الحساب الجارى للشريك .

وسنتناول فيما يلى المشاكل المحاسبية المتعلقة بتحديد حقوق الشريك المنفصل أو المتوفى وطريقة سداد هذه الحقوق .

٥ـ أ ـ تحديد حقوق الشريك المنفصل أو المتوفى :

يتم عادة استخدام حساب خاص لحصر حقوق الشريك المنفصل أو المتوفى يطلق عليه حساب الشريك المنفصل أو حساب ورثة الشريك المتوفى (حسب الحالة) . ويجعل هذا الحساب دائنا بكل مايستحق للشريك ويجعل مدينا

بكل مايستحق عليه ٠

٥ـ أ ـ ١ـ مرتب الشريك المنفصل أو المتوفى والفائدة على رأس ماله :

يتم احتساب مرتب الشريك المنفصل أو المتوفى وفائدة على رأس ماله (فى الحالات التى ينص عقد الشركة فيها على أحتساب تلك البنود) على أساس المدة من بداية السنة وحتى تاريخ الانفصال أو الوفاة ٠ ويتم اثبات نصيب الشريك المنفصل أو المتوفى فى الفائدة على رأس المال بجعل حساب الفائدة على رأس المال مدينا وجعل حساب الشريك المنفصل أو ورثة الشريك المتوفى دائنا ٠ كما يتم تعلية المرتب المستحق للشريك المنفصل أو المتوفى والذى يصرف له قبل الانفصال أو الوفاة بجعل حساب مرتب الشريك المنفصل (أو المتوفى) مدينا وجعل حساب الشريك المنفصل (أو ورثة الشريك المتوفى دائنا ٠ وغنى عن القول فى نهاية السنة المالية يتم اقفال كل من حساب الفائدة على رأس المال وحساب مرتب الشريك المنفصل (أو المتوفى) فى الجانب المدين من حساب توزيع الارباح والخسائر ٠

٥ـ أ ـ ٢ـ نصيب الشريك فى الأرباح أو الخسائر المحققه قبل الانفصال أو الوفاة :

يتم تحديد صافى أرباح أو خسائر الفترة حتى تاريخ الانفصال أو الوفاة ومن ثم حقوق الشريك المنفصل أو المتوفى فيها طبقا لاحد الأسس السابق بيانها فى حالة أنضمام شريك جديد ٠ فقد يتم تحديد نصيب الشريك المنفصل أو المتوفى فى تلك الأرباح على أساس تقديرى مثل أحتسابة على أساس نسبةمؤية معينة من رأسماله أو على أساس نصيبه فى أرباح السنة السابقة على الوفاة أو

الانفصال أو على أساس متوسط أرباح عدد من السنوات السابقة على الانفصــال أو الوفاة • ويتم أثبات نصيب الشريك المنفصل أو المتوفى فى الارباح والمحدد على أساس تقديرى على النحو التالى :

من حـ/ نصيب الشريك المنفصل (أو المتوفى) فى الأرباح

الى حـ/ الشريك المنفصل (أو ورثة الشريك)

وفى نهاية السنة المالية يتم أستقطاع نصيب الشريك المنفصل أو المتوفـــى فى الأرباح من أرباح السنة وذلك بجعل حساب توزيع الأرباح والخسائر مدينــا وجعل حساب نصيب الشريك المنفصل (أو المتوفى) فى الأرباح دائنا • وغنى عن القول أن المتبقى من أرباح السنة بعد خصم نصيب الشريك المنفصـــل أ و المتوفى يتم توزيعها بين الشركاء الباقين طبقا لأسس التوزيع المتفق عليهــــا بينهم •

وقد يتم تحديد أرباح أو خسائر الفترتين قبل وبعد الانفصال أو الوفـــاة عن طريق تقسـيم أرباح السنة بنسبة معينة بين الفترتين أو على أساس زمــــنى أو بقياس أرباح كل من الفترتين بأتباع نفس الأسس السابق بيانها فـــى حالـة أنضمام شريك جديد • ويتم توزيع أرباح أو خسائر الفترة قبل الانفصال أوالوفاة على جميع الشركاء بما فيهم الشريك المنفصل أو ورثة الشريك المتوفى طبقا لأسس توزيع الارباح والخسائر المطبقة قبل الأنفصال أو الوفاة • ويتم أثبات نصيـــب الشريك المتوفى أو المنفصل فى الأرباح بجعل حساب توزيع الأرباح والخسائر مدينا وجعل حساب الشريك المنفصل أو ورثة الشريك المتوفى دائنا (ويجـــرى قيد عكسى فى حالة الخسارة) • وغنى عن القول بأن أرباح أو خسائر الفترة

بعد الانفصال أو الوفاة توزع بين الشركاء الباقين فقط طبقا لأسس التوزيع الجديدة المتفق عليها بينهم .

٥ـ أ ـ ٣ـ حقوق الشريك فى القيمة الدفترية لصافى الاصول :

وتتمثل حقوق الشريك المنفصل أو المتوفى فى القيمة الدفترية لصافى الأصول فى حصته فى رأس المال . ويتم تعلية هذه الحقوق للحساب الخاص بحصر حقوق الشريك بالقيد التالى :

من حـ/ رأس مال الشركاء

الشريك المنفصل أو المتوفى

الى حـ/ الشريك المنفصل (ورثة الشريك المتوفى)

٥ـ أ ـ ٤ـ حقوق الشريك فى أرباح أو خسائر اعادة تقدير الأصول الملموسة :

عادة مايتم تقدير القيم الحقيقية للأصول الملموسة فى حالة وفاة أوانفصال أحد الشركاء . وفى حالة اختلاف القيم الحقيقية للأصول الملموسة عن قيمها الدفترية فأن الشركاء الباقين قد يتفقون على تعديل قيم تلك الاصول أو يتفقون على الاستمرار فى تقويم الاصول الملموسة طبقا لقيمها الدفترية . ويتم تعديل قيم الأصول الملموسة لاظهارها بالقيم الحقيقية عن طريق حساب أعادة التقدير والذى يجعل مدينا بالنقص فى قيم الأصول (وحسابات الأصول دائنة) ويجعل دائنا بالزيادة فى قيم الأصول (وحسابات الأصول مدينة) . ويتم

توزيع أرباح أو خسائر اعادة التقدير على جميع الشركاء بما فيهم الشريك المنفصل أو المتوفى طبقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر قبل الانفصال أو الوفاة . فيجعل حساب أعادة التقدير مدينا وكل من حساب رأس مال الشركاء (الباقين)

وحساب الشريك المنفصل أو ورثة الشريك المتوفى دائنا فى حالة الربح . أما فى حالة خسائر أعادة التقدير فيجعل كل من حساب رأس مال الشركاء (الباقين) وحساب الشريك المنفصل أو ورثة الشريك المتوفى مدينا مقابل جعل حساب أعادة التقدير دائنا .

أما فى حالة أتفاق الشركاء الباقين على الاستمرار فى تقويم الاصول الملموسة على أساس قيمها الدفترية فيتم تحديد نصيب الشريك المنفصل أو المتوفى فى أرباح (أو خسائر) اعادة التقدير وتعليتها (أو تحميلها) لحسابه مقابل تحميل (أو تعلية) نفس القيمة لحسابات رؤوس أموال الشركاء الباقين (كل طبقا لنسب توزيع الارباح والخسائر قبل الانفصال أو الوفاة أو طبقا لمذكرة تسوية تعد لهذا الغرض تبعا لما اذا كانت نسب التوزيع بعد الانفصال اوالوفاة مماثلة أو مختلفة عن نسب التوزيع قبل الانفصال أو الوفاة) . ولنفترض مثلا أن حسن ومحمود ومرسى شركاء فى شركة تضامن ويقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة ١ : ٢ : ٣ على التوالى .

وسنفترض أن أعادة تقدير قيم الأصول الملموسة بمناسبة أنفصال موسى قد أسفرت عن وجود أرباح اعادة تقدير قدرها ١٢٠٠٠ جنيه وأن الشريكين حسن ومحمود اتفقا على الاستمرار فى تقويم الأصول بالقيم الدفترية والاستمرار فى أقتسام الارباح والخسائر بينهم بنسبة ١ : ٢ . ويتم أثبات نصيب الشريك المنفصل فى أرباح أعادة التقدير فى هذه الحالة على النحو التالى :

٦٠٠٠ من حـ/ رأس مال الشركاء
٢٠٠٠ حسن
٤٠٠٠ محمود
٦٠٠٠ الى حـ/ الشريك المنفصل (موسى)

أما اذا أفترضنا أن نسبة توزيع الأرباح والخسائر بين الشريكين حسن ومحمود في المثال السابق قد عدلت بعد الانفصال لتصبح ٢: ٣، فان الأمر يتطلب اعداد مذكرة التسوية التالية :

	حسن	محمود	موسى المنفصل
حقوق الشركاء فى أرباح اعادة التقدير	٢٠٠٠	٤٠٠٠	٦٠٠٠
افتراض توزيع أرباح اعادة التقدير بعد الانفصال	٤٨٠٠	٧٢٠٠	—
	٢٨٠٠—	٣٢٠٠—	٦٠٠٠+

وطبقا لمذكرة التسوية فان حساب رأس مال الشركاء يجعل مدينا (على أساس تحميل حسن بمبلغ ٢٨٠٠ جنيه وتحميل محمود بمبلغ ٣٢٠٠ جنيه) وجعل حساب الشريك المنفصل دائنا ٠

هذا ويجوز تحميل الشركاء الباقين بنصيب الشريك المنفصل فى أرباح اعادة التقدير عن طريق الحسابات الجارية للشركاء الباقين بدلا من حسابات رؤوس أموالهم ٠

٥ــ أ ــ ٥ــ نصيب الشريك فى شهرة المحل غير الظاهرة :

عادة مايتم تقدير قيمة شهرة المحل فى حالة انفصال أو وفاة أحد الشركاء لتحديد نصيب الشريك المنفصل أو المتوفى فى الشهرة غير الظاهرة.وقد يتفق الشركاء الباقون على اثبات الشهرة غير الظاهرة فى الدفاتر أو الاكتفاء باثبات نصيب الشريك المنفصل أو المتوفى فى الشهرة غير الظاهرة أو الاستمرار فى عدم اظهار الشهرة غير الظاهرة ٠

ولنفترض مثلا أن أسامة وخليل وحسنين شركاء فى شركة تضامن ويقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة ١: ١: ٢ على التوالى ، وأن شهرة المحل غير الظاهرة قدرت بمناسبة وفاة الشريك حسنين بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه.فلو افترضنا أن أسامة وخليل أتفقا على أثبات الشهرة غير الظاهرة بالدفاتر فيتم الاثبات على النحو التالى :

٤٠٠٠ من حـ/ شهرة المحل

الى مذكورين

٢٠٠٠ حـ/ رأس مال الشركاء

١٠٠٠ أسامة

١٠٠٠ خليل

٢٠٠٠ حـ/ ورثة الشريك حسنين

الا أن الشريكين أسامة وخليل قد يتفقان على الاكتفاء باثبات نصيب الشريك المتوفى فى الشهرة غير الظاهرة على أساس ان المحاسبين لا يميلون لاظهار شهرة المحل الا فى حالة شرائها • ويتم أثبات نصيب حسنين فى الشهرة غير الظاهرة فى هذه الحالة وعلى أساس أن أسامة وخليل يستمران فى أقتسام الأرباح والخسائر بينهما بالتساوى بالقيد التالى :

٢٠٠٠ من حـ/ شهرة المحل

٢٠٠٠ الى حـ/ ورثة الشريك حسنين

وتجدر الاشارة هنا الى أنه لو قرر الشركاء الباقين تغيير نسب توزيع الأرباح والخسائر بينهم عما كانت عليه قبل الانفصال أو الوفاة فان الامر يقتضى تعديل مراكز هؤلاء الشركاء بالنسبة للشهرة التى ستظل غير ظاهرة •

فاذا أفترضنا أن نسبة الأرباح والخسائر بين أسامة وخليل بعد وفاة حسنين أصبحت ٢: ٣ (مع ملاحظة أننا مازلنا نفترض الاتفاق على أثبات نصيب حسنين فى الشهرة غير الظاهرة فى الدفاتر) فيتم تسوية مراكز الشركاء الباقين بالنسبة للشهرة التى ستظل غير ظاهرة (٢٠٠٠ جنيه) على النحو التالى:

	أسامة	خليل
حقوق الشركاء الباقين فى الشهرة غير الظاهرة	١٠٠٠	١٠٠٠
توزيع الشهرة غير الظاهرة بالنسبة الجديدة	٨٠٠	١٢٠٠
	٢٠٠ +	٢٠٠ —

ويتم تعديل مراكز الشركاء عن طريق تعديل رؤس أموالهم (بجعل حساب رأس مال خليل مدينا وحساب رأس مال أسامة دائنا بمبلغ ٢٠٠ جنيه) أو عن طريق حساباتهم الجارية (بجعل الحساب الجارى لخليل مدينا وجعل الحساب الجارى لأسامة دائنا بمبلغ ٢٠٠ جنيه)٠

ومن ناحية اخرى فان الشركاء الباقين قد يتفقون على الاستمرار فى عدم اظهار أى قيمة لشهرة المحل على اعتبار أن المحاسبين وأن كانوا يميلون الى عدم اظهار الشهرة الا فى حالة شرائها فانهم يميلون الى استهلاك هذه الشهرة بأسرع مايمكن على أساس أن شهرة المحل تعتبر أصل غير مضمون وقد لايتسنى تحويلة الى نقدية فى المستقبل ٠ فلو أفترضنا أن أسامة وخليل فى المثال المتقدم قرراعدم اظهار أى قيمة للشهرة فى الدفاتر ، فأنهما لابد أن يتحملا شخصيا بنصيب حسنين فى الشهرة غير الظاهرة عن طريق حسابات رؤوس أموالهم أو عن طريق حساباتهم الجارية ٠ فاذا أفترضنا أن أسامة وخليل سوف

يستمران فى أقتسام الأرباح والخسائر بالتساوى فيتم أثبات نصيب حسنين فى الشهرة غير الظاهرة على النحو التالى :

٢٠٠٠ من حـ/ رأس مال الشركاء (أو جارى الشركاء)

١٠٠٠ أسامة

١٠٠٠ خليل

٢٠٠٠ الى حـ/ ورثة الشريك حسنين

أما اذا تغيرت نسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء الباقين بعد الانفصال أو الوفاة عما كانت عليه قبل الانفصال أو الوفاة فان الامر يقتضى اعداد مذكرة تسوية لتعديل مراكز الشركاء الباقين وتحديد مايتحمل به كل منهم من نصيب الشريك المنفصل أو المتوفى فى الشهرة غير الظاهرة . فلو أفترضنا أن نسبة توزيع الارباح والخسائر بين أسامة وخليل فى المثال السابق ٢ : ٣ (مع ملاحظة أننا مازلنا نفترض الاتفاق على عدم اظهار أى قيمة للشهرة غير الظاهرة فى الدفاتر) فيتم أثبات نصيب الشريك حسنين فى الشهرة على النحو التالى :

	أسامة	خليل	حسنين
الشهرة غير الظاهرة موزعة بين :			
جميع الشركاء	١٠٠٠	١٠٠٠	٢٠٠٠
الشركاء الباقين على قيد الحياة	١٦٠٠	٢٤٠٠	ــــ
	٦٠٠ ــ	١٤٠٠ ــ	٢٠٠٠ +

٢٠٠٠ من حـ/ رأس مال الشركاء (أو جارى الشركاء)

٦٠٠ أسامة

١٤٠٠ خليل

٢٠٠٠ الى حـ/ ورثة الشريك حسنين

٥ـ أ ـ ٦ـ نصيب الشريك فى الاحتياطيات أو الخسائر المرحلة :

فى حالة انفصال أو وفاة أحد الشركاء يتم توزيع الخسائر المرحلة على جميع الشركاء بجعل كل من الحسابات الجارية (أو حسابات رؤوس الأموال) للشركاء الباقين وحساب الشريك المنفصل أو ورثة الشريك المتوفى مدينة مقابل جعل حساب الخسائر المرحلة دائنا .

أما بالنسبة للاحتياطيات فان الشركاء الباقين قد يقررون تعلية الاحتياطيات لحسابات رؤوس أموالهم وحساب الشريك المنفصل أو ورثة الشريك المتوفى أو تخفيض الاحتياطيات بنصيب الشريك المنفصل او المتوفى فيها فقط أو تحمل نصيب الشريك المتوفى أو المنفصل فى تلك الاحتياطيات .

ويتم توزيع الاحتياطيات فى الحالة الاولى بين جميع الشركاء طبقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر قبل الانفصال أو الوفاة وذلك بجعل حساب الاحتياطى مدينا مقابل جعل كل من حساب رأس مال الشركاء (الباقين) وحساب الشريك المنفصل أو ورثة الشريك المتوفى دائنا .

أما اذا اتفق الشركاء الباقين على تخفيض قيمة الاحتياطى بنصيب الشريك المنفصل أو المتوفى فقط فيجعل حساب الاحتياطى مدينا وحساب الشريك المنفصل أو ورثة الشريك المتوفى دائنا بما يعادل نصيبه من الأرباح والخسائر .

ويراعى فى هذه الحالة أنه اذا تغيرت نسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء الباقين بعد الانفصال أو الوفاة عما كانت قبله ، فان الامر يقتضى اعداد مذكرة تسوية وتعديل مراكز الشركاء الباقين بنفس الطريقة السابق بيانها فى حالة الشهرة غير الظاهرة .

أما اذا أراد الشركاء الاحتفاظ بالاحتياطى كما هو فانهم يقومون بسداد نصيب الشريك المنفصل أو المتوفى فى الاحتياطى عن طريق حساباتهم الجارية ، حيث يجعل حساب جارى الشركاء مدينا مقابل جعل حساب الشريك المنفصل أو ورثة الشريك المتوفى دائنا . ويتطلب الامر هنا أيضا اعداد مذكرة تسوية وتعديل مراكز الشركاء اذا ماتغيرت نسب توزيع الارباح والخسائر بين الشركاء الباقين بعد الانفصال أو الوفاة عما كانت قبله .

٥ ـ أ ـ ٧ ـ حقوق ورثة الشريك المتوفى فى قيمة بوليصة التأمين :

اذا كان قد تم التأمين على حياة الشركاء لصالح الشركاء الباقين على قيد الحياة وورثة الشريك المتوفى ، فيجب تحديد حق هؤلاء الورثة فى التعويض المحصل من شركة التأمين . وكما سبق أن أوضحنا فى الفصل السابق فان قيمة البوليصة (اذا كانت الاقساط تحمل لحساب توزيع الأرباح والخسائر) أو رصيد حساب بوليصة التأمين بعد تحصيل قيمة التعويض (اذا كانت البوليصة تظهر فى الدفاتر بالقيمة الاسمية أو بالقيمة الحالية) يوزع بين الشركاء الباقين على قيد الحياة وورثة الشريك المتوفى طبقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر قبل الوفاة. وفى هذة الحالة تجعل الحسابات الجارية للشركاء (الباقين على قيد الحياة) وحساب ورثة الشريك المتوفى دائنه مقابل جعل حساب بوليصة التأمين مدينا .

هـ أ ـ ٨ ـ قرض الشريك وفائدة القرض :

عادة مايتم ضم القرض المستحق للشريك المنفصل أو المتوفى وكذلك فائدة القرض عن الفترة حتى تاريخ الانفصال أو الوفاة لباقى حقوق الشريك المنفصل أو المتوفى الواجبة السداد • ويتم اقفال حساب قرض الشريك بجعلة مدينا مقابل جعل حساب الشريك المنفصل أو ورثة الشريك المتوفى دائنا • ويتم احتساب فائدة القرض عن الفترة من آخر تاريخ لاحتسابها وحتى تاريخ الانفصال أو الوفاة وتعليتها لحساب الشريك بجعل حساب فائدة القرض مدينا وجعل حساب الشريك المنفصل أو ورثة الشريك المتوفى دائنا •

هـ أ ـ ٩ ـ الحساب الجارى والمسحوبات وفائدة المسحوبات :

يتم تحميل الشريك المنفصل أو ورثة الشريك المتوفى بمسحوبات الشريك وفائدة المسحوبات حتى تاريخ الانفصال أو الوفاة وكذلك بالرصيد المدين لحسابة الجارى • ويتم ذلك بجعل حساب الشريك المنفصل مدينا وجعل كل من حساب المسحوبات وحساب فائدة المسحوبات والحساب الجارى للشريك دائنا •

أما اذا كان رصيد الحساب الجارى للشريك دائنا فانه يضم لباقى حقوقه ، فيجعل الحساب الجارى للشريك مدينا مقابل جعل حساب الشريك المنفصل أو ورثة الشريك المتوفى دائنا •

هـ ب ـ سداد حقوق الشريك المنفصل أو ورثة الشريك المتوفى :

يمثل رصيد حساب الشريك المنفصل أو حساب ورثة الشريك المتوفى صافى حقوق الشريك أو ورثته والتى يتعين سدادها • وقد يتم سداد المستحق

للشريك المنفصل أو ورثة الشريك المتوفى دفعة واحدة أو يتم تقسيط المبلغ على دفعات مع استحقاق الشريك المنفصل أو ورثة الشريك المتوفى فوائد على الرصيد طبقا لمعدل معين يتم الاتفاق عليه ٠

فاذا أفترضنا مثلا أن رصيد حساب ورثة الشريك المتوفى بلغ ٩٧٠٠ جنيه وأنه قد تم سداد هذا المبلغ دفعة واحدة ، فيتم أثبات واقعة السداد بجعل حساب ورثة الشريك المتوفى مدينا وجعل حساب البنك دائنا ٠ وتجدر الاشارة هنا الى أن الشركاء الباقين على قيد الحياة قد يقررون زيادة رؤوس أموالهم بايداع مبالغ نقدية فى بنك الشركة لتوفير أموال كافية لسداد حقوق ورثة الشريك المتوفى أو رغبة منهم فى المحافظة على رأس مال الشركة كما كان قبل الوفاة ٠

أما اذا تم الاتفاق على سداد المستحق للشريك المنفصل أو ورثة الشريك المتوفى على أقساط فان المبلغ المؤجل سداده يعتبر بمثابة قرض ٠ فمثلا لو تم الاتفاق على سداد حقوق ورثة الشريك المتوفى والتى تبلغ ٩٧٠٠ جنيه على أساس دفع مبلغ ٣٧٠٠ جنيه فورا وسداد الباقى على ثلاثة أقساط سنوية بمعدل ٤٪ على الرصيد ، فيتم أثبات هذا الاتفاق على النحو التالى :

٩٧٠٠ من حـ/ ورثة الشريك المتوفى

الى مذكورين

٣٧٠٠ حـ/ البنك

٦٠٠٠ حـ/ قرض ورثة الشريك المتوفى

ويتم اثبات سداد اقساط القرض فى تواريخ الاستحقاق بجعل حساب القرض مدينا وجعل حساب البنك دائنا ٠ أما فائدة القرض فيتم سدادها بجعل

حساب فائدة القرض مدينا وحساب البنك دائنا ثم تحميل الفائدة لحساب الأرباح والخسائر ٠

ومن الجدير بالذكر أن الشركاء الباقين قد يقررون شراء حقوق الشريك المنفصل أو ورثة الشريك المتوفى ، أى سداد تلك الحقوق من أموالهم الخاصة بهدف المحافظة على رأس مال الشركة ٠ فاذا قام الشركاء الباقين بسداد المستحق للشريك المنفصل أو ورثة الشريك المتوفى مباشرة ، فلا تثبت واقعة السداد فى دفاتر الشركة ، وانما يتم تعلية حقوق الشريك المنفصل أو ورثة الشريك المتوفى الى رؤس أموال الشركاء الباقين (كل حسب المبلغ الذى يقوم بدفعة) ٠

فاذا بلغت حقوق الشريك المنفصل ٦٥٠٠ جنيه مثلا ، وقام الشريكين الباقيين بدفعها مباشرة اليه حيث دفع له الشريك محمد مبلغ ٣٥٠٠ جنيه بينما دفع الشريك على الباقى ، فيتم اثبات سداد حقوق الشريك المنفصل على النحو التالى :

٦٥٠٠ من حـ/ الشريك المنفصل

الى حـ/ رأس مال الشركاء

٣٥٠٠ محمد

٣٠٠٠ على

تماريـــن الفصل الثالث

التمريـــن الأول :

خالد وسامح شركاء فى شركة تضامن يقتسمون الأرباح والخسائر بنسبـــــه ٣ : ٢ وذلك بعد احتساب فائدة على رأس المال بمعدل ٥٪ ومرتب للشريـــــك خالد بواقع ١٠٠٠ جنيه سنويا ٠

وفى مايو سنـــه ١٩٧٩ أتفق الشركاء على تعديل أسس التوزيع لتصـــح بالتساوى وان يكون معدل فائدة رأس المال ٦٪ ويحتسب مرتب للشريك خالـــد ١٥٠٠ جنيه والشريك سامح ١٠٠٠ جنيه ٠

فاذا علمت أن رأس مال الشركاء خالد وسامح هو ٢٥٠٠٠ جنيـــه ، ٢٠٠٠٠ جنيـــه على التوالى ٠

وأن الشركاء قرروا أن يمتد التغيير بأثر رجعى اعتبارا من ١/١/٧٨٠

المطلوب : اجراء قيود اليومية اللازمة لتسوية استحقاق الشركاء علما بأن رصيـــد حـ/ الأرباح والخسائر عن سنة ١٩٧٨ بلغ ٨٠٠٠ جنيه ٠

التمريـــن الثانى :

الآتى الميزانية العمومية لشـــركة التضامـــن المعروفة باسم شـــركـــة النهضة التجارية فى أول يناير ١٩٧٩ ٠

	١٦٠٠٠ مبانى		رأس مال الشركاء
	١٨٠٠ ـ مخصص اهلاك	١٢٠٠٠	٥٠٠٠ أ
١٤٢٠٠			٤٠٠٠ ب
	٢٥٠٠ أثاث		٣٠٠٠ ج
	٤٠٠ ـ مخصص اهلاك		
٢١٠٠		٦٠٠٠	احتياطى عام
٣٧٠٠	بضاعة	١٥٠٠	ح/ جارى أ
	٤٢٠٠ مدينون	٥٠٠	ح/ جارى ج
	٣٠٠ ـ م٠د٠مشكوك فيها	٥٢٠٠	دائنون
٣٩٠٠		٣٣٠٠	أ ٠ د
	١٢٠٠ أ ٠ ق		
	٨٠ ـ م٠ قطع أ٠ ق		
١١٢٠			
١١٨٠	نقدية فى البنك		
٤٠٠	ح/ جارى ب		
١٩٠٠	شهرة محل		
٢٨٥٠٠		٢٨٥٠٠	

وقد قرر الشركاء فى هذا التاريخ زيادة رأس مال الشركة الى مبلغ ٢١ر٠٠٠ جنيه على أن يكون بالتساوى فيما بينهم وبغرض زيادة رأس المال

فقد أتخذ الشركاء الاجراءات التالية :

أولا : أن تستخدم الحسابات الجارية فى عملية الزيادة

ثانيا : تعلية الاحتياطى العام على رأس مال الشركاء مع العلم بأن نسبة أ ، ب ، ح ٤ : ٣ : ٣ وعلما بأن رصيد الاحتياطى العام فى ١/ ١/ ٧٧ كان ٣٩٥٢ وفت أن كانت نسبة التوزيع بالتساوى .

ثالثا : أعيد تقدير الاصول الملموسة على النحو التالى :

١ـ تقدر المبانى بمبلغ ١٥٫٠٠ جنيه .

٢ـ اتضح أن مخصص أهلاك الأثاث أقل من اللازم بمبلغ ١٠٠ جنيه .

٣ـ هناك بضاعة مشتراة ملك الشركة ومازالت بالطريق ولم تقيد بالدفاتر . وقيمتها بسعر السوق ٣٠٠ جنيه وبالتكلفة ٢٨٠ جنيه .

٤ـ قدر رصيد العملاء بمبلغ ٣٥٠٠ جنيه وبلغت القيمة الحالية لأوراق القبض ٩٥٪ .

رابعا : اعادة تقدير الشهرة بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه .

خامسا : الأخذ فى الاعتبار مصاريف مستحقة لم تكن مقيدة فى الدفاتر بمبلغ ٢٢٠ جنيه .

سادسا : للشركاء الحق فى سحب أو ايداع أو زيادة أو نقص رأس المال نقدا فى بنك الشركة :

المطلوب :

١ـ تصوير حساب أعادة التقدير ٢ـ تصوير حساب / رأس المال

٣ـ تصوير حساب البنك ٠

٤ـ اعداد م ٠ ع للشركة بعد زيادة رأس المال مباشرة ٠

التمرين الثالث :

الآتى الميزانية العمومية لشركة محسن ومتعال الذين يقتسمون الارباح والخسائر بالتساوى ٠

٨٠٠٠	مبانى			رأس مال الشركاء :
٧٠٠٠	آلات		٢٥٠٠٠	محسن
٥٠٠٠	أثاث		١٥٠٠٠	متعال
٦٠٠٠	بضاعة	٤٠,٠٠٠		
١٠٠٠	أ ٠ ق	٨٠٠٠		دائنون
٣٠٠٠	مدينون			
٣٠٠٠	جارى محسن			
٣٠٠٠	جارى متعال			
٣٠٠٠	"خسائر مرحلة"			
٩٠٠٠	بنك			
٤٨٠٠٠		٤٨٠٠٠		

وفى ذلك التاريخ أتفق الشركاء على تخفيض رأس مال الشركة الاجمالى ليصبح ٢٥٠٠٠ مقسم بينهما بنسبة ٣ : ٢ على التوالى على أن تستخدم المصادر التالية :

١ـ الأرصدة المدينة للحسابات الجارية ٠

٢ـ يعاد تقدير أصول الشركة كالأتى :

مبانى ٦٥٠٠ آلات ٦٨٠٠ أثاث ٤٧٠٠ بضاعة ٧٠٠٠ مخصص د ٠ مشكوك فيها ٣٠٠ ، القيمة الحالية لأوراق القبض ٩٠٠ جنيه ٠

٣ـ يسحب أو يدفع كل شريك الزيادة أو النقص نقدا ببنك الشركة ٠

المطلوب :

فيود اليومية والحسابات اللازمة لتسجيل تخفيض رأس المال ٠

التمرين الرابع :

الاتى الميزانية الافتتاحية لشركة التضامن صبحى ورشيد وذلك فى ٣١/١٢/١٩٧٨ ٠

	٧٥٠٠٠ أراضى ومبانى		رأس مال الشركاء :
	(١٥٠٠٠) ـ مخصص اهلاك		٨٠ر٠٠٠ صبحى
٦٠٠٠٠			٨٠ر٠٠٠ رشيد
	٥٠ر٠٠٠ آلات	١٦٠ر٠٠٠	
	(١٠ر٠٠٠) ـ مخصص اهلاك	٤٠ر٠٠٠	احتياطى عام
٤٠٠٠٠		٢٥٠٠٠	أرباح العام
	٣٠٠٠٠ سيارات	١٠٠٠٠	دائنون
	(٥٠٠٠) ـ مخصص اهلاك	٥٠٠٠	أ ٠ د
٢٥٠٠٠			
٦٥٠٠٠	بضاعة		
	٣٠٠٠٠ مدينون		
	٥٠٠٠ م ٠ د م فيها		
٢٩٥٠٠			
١٠٠٠	أ ٠ ف		
١٩٥٠٠	بنك		
٢٤٠٠٠٠		٢٤٠٠٠٠	

فاذا علمت أن :

أولا : ينص عقد الشركة على توزيع الأرباح والخسائر بالتساوى ٠

ثانيا : أنه فى ذلك التاريخ تقرر انضمام الشامى الى الشركة بالشروط الاتيه:

١ـ احتساب فائدة رأس المال بواقع ٥٪ ومرتب للشريك صبحى بواقع ٢٠٠ جنيه شهريا ٠

٢ـ تقدر شهرة المحل بمبلغ ١٨٫٠٠٠ جنيه ٠

٣ـ يعاد تقدير الاصول الملموسة كالآتى :

أراضى ومبانى ٦٩٫٠٠٠ جنيه آلات ٣٦٠٠٠ جنيه سيارات ٢٧٠٠٠ جنيه بضاعة ٧١٠٠٠ جنيه ٠

كما تقرر اعتبار ٨٠٠ جنيه بمثابة ديون معدومة وقدرت الديون الجيدة ، بمبلغ ٢٨٥٠٠ جنيه ٠

٤ـ يكون للشامى $\frac{١}{٣}$ رأس المال والأرباح بحيث تتعادل رؤوس الاموال مع نسبة توزيع الأرباح والخسائر ٠

٥ـ يقدم الشريك الشامى سدادا لحصته الأصول الآتية :

آلات ٢٠٫٠٠٠

أثاث ٥٠٠٠

بضاعة ١٠٫٠٠٠

والباقى نقدا ببنك الشركة ٠

فاذا علمت أن :

(١) الشركاء اتفقوا على أظهار الشهرة بالكامل فى الدفاتر بمناسبة انضمام الشريك الشامى •

(٢) توزيع رصيد الاحتياطى العام •

المطلوب الاول :

(١) اجراء قيود اليومية لتنفيذ الاتفاق السابق •

(٢) اعداد الميزانية الافتتاحية للشركة بعد الانضمام مباشرة •

المطلوب الثانى :

افترض فى التمرين السابق أن الشركاء اتفقوا على عدم أظهار الشهرة بالدفاتر وبقاء الاصول كلها بقيمها الاصلية وعدم توزيع رصيد الاحتياطى العام

(١) تحديد رأس مال الشريك الشامى ومقدار مايدفعه للشركة •

(٢) اجراء قيود الانضمام ، تصوير الميزانية الافتتاحية بعد الانضمام•

التمرين الخامس :

فيما يلى الميزانية العمومية لشركة التضامن أ ، ب الذين يقتسمان الأرباح والخسائر بنسبة ٣: ٢ وذلك كما تظهر فى ١/ ١/ ٧٧

٥٠٠٠		شهرة			رأس مال الشركاء :
٢٥٠٠٠		مباني		٥٠ر٠٠٠	أ
١٥٠٠٠		آلات		٣٠ر٠٠٠	ب
٨٠٠٠		أثاث	٨٠ر٠٠٠		
٣٧٠٠٠		بضاعة	٩٠٠٠		أحتياطي عام
	٦٠٠٠	مدينون	٦٠٠٠		دائنون
	(٤٠٠)	م٠د٠م فيها	٣٥٠٠		أ ٠ د
٥٦٠٠			٥٠٠		مصاريف مستحقه
	١٥٠٠	أ ٠ ق	١٠٠٠		جاري ب
	(١٠٠)	ـ مخصص قطع			
١٤٠٠					
٣٠٠٠		أ ٠ مالية			
١٠٠٠		مصاريف مقدمة			
٧٠٠٠		بنك			
٢٠٠٠		جاري أ			
١٠٠ر٠٠٠			١٠٠ر٠٠٠		

وفى ذلك التاريخ تقرر انضمام (ج) للشركة بالشروط الآتية :

(١) توزيع الأرباح والخسائر بالتساوى ٠

(٢) تعتبر نسبة رأس مال الشركاء متساوية مع نسبة الأرباح والخسائر ٠

(٣) يعاد تقدير شهرة المحل بمبلغ ٢٠ر٠٠٠ جنيه مع بقائها فى الدفاتر

بقيمها الأصلية ٠

(٤) يبقى رصيد الاحتياطى العام فى الدفاتر برصيد الميزانية ٠

(٥) يعاد تقدير الاصول الملموسة كالآتى :

آلات ١٨٠٠٠ جنيه أثاث ١٠٠٠٠ جنيه

بضاعة ٣٠٠٠٠ جنيه مدينون ٥٥٠٠ جنيه

أ ٠ مالية ٢٨٠٠ جنيه ٠

(٦) يقدم (ج) سداد لحصته الأصول التالية :

مبانى ٢٠٫٠٠٠

بضاعة ٥٠٠٠

والباقى نقدا ببنك الشركة

(٧) يقوم الشريكين أ ، ب بتسوية مستحقاتهم نقدا خارج الشركة

والمطلوب :

(١) اجراء قيود اليومية اللازمة لتسجيل الاتفاق السابق ٠

(٢) اعداد الميزانية الافتتاحية للشركة بعد الانضمام مباشرة ٠

التمريـــن السادس :

فى ١/ ١/ ٧٠ تكونت شركة التضامن بين وليد وناجى بالشروط الآتية :

(١) رأس المال الاجمالى للشركة ٨٠٫٠٠٠ مقسم الى حصص بين الشريكين بنسبة ٥ : ٣

(٢) يتم توزيع الارباح والخسائر كالاتى :

ـ تحسب فائدة على رأس المال بواقع ٦٪ سنويا ٠

— يمنح الشريك ناجى مرتبا سنويا قدرة ١٨٠٠ جنيه ٠

— يتم توزيع الارباح الباقية بالتساوى ٠

فاذا علمت أن :

(١) أن الشركة قد حصلت على قرض من سلام فى ١/ ١/ ٧٦ بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه بمعدل ٨٪ سنويا ٠

(٢) أنه نظرا لحاجة الشركة لمصادر تمويل وعدم قدرتها على سداد القرض فقد اتفق الشركاء فى ١٥ أبريل سنة ١٩٧٩ على انضمام سلام كشريك بالشروط الآتية :

(—) تحويل قرض سلام الى رأس مال ٠

(—) تحسب فائدة على رأس المال بواقع ٤٪ ٠

(—) تمنح مرتبات لكل من وليد وناجى وسلام بواقع ١٢٠٠ ، ١٦٠٠ ، ٣٠٠٠ على التوالى ٠

(—) يتم توزيع الارباح والخسائر بعد ذلك بنسبة ٥: ٣: ٢ ٠

(٣) أن الشركاء اتفقوا على اعتبار انضمام سلام نافذ المفعول اعتبارا من ١/ ١/ ٧٧ ٠

(٤) أن أرباح سنة ١٩٧٧ ، سنة ١٩٧٨ كانت كالآتى :

١٩٧٧ ١٥٠٠٠ جنيه ، ١٩٧٨ ١٨٠٠٠ جنيه

والمطلوب :

اجراء قيود اليومية لاثبات الاتفاق السابق ٠

التمريـــن السابع :

حازم وصادق شريكين متضامنين يقتسمان الأرباح والخسائر بنسبة ٢ : ١ وفيما يلى م ٠ ع لشركتهم فى ٣١/١٢/٧٨ ٠

٦٠٠٠٠	آلات		رأس مال الشركاء
١٠٠٠٠	أثاث	١٥٠٫٠٠٠	١٠٠٠٠٠ حازم
٨٠٠٠٠	بضاعة		٥٠٠٠٠ صادق
٣٠٠٠٠	مدينون	٣٠٠٠٠	احتياطى عام
١٠٠٠٠	أ ٠ ق	١٠٠٠٠	جارى حازم
٥٠٠٠	جارى صادق	٢٠٠٠٠	دائنون
١٥٠٠٠	بنك		
٢١٠٫٠٠٠		٢١٠٫٠٠٠	

وفى ذلك التاريخ وافق الشريكان على انضمام عاصم الى الشركة بالشــروط الآتية :

(١) تقدر شهرة المحل بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه ٠

(٢) يعاد تقدير الأصول الملموسة كالآتى :

آلات ٧٥٠٠٠ أثاث ٧٠٠٠ بضاعة ٨٥٠٠٠ الديون الجيدة ٢٨٠٠٠ ٠

(٣) يشترى عاصم نصف رأس مال كل من الشريكين ويكون له نصف الأرباح ٠

والمطلوب :

أولا : اثبات انضمام الشريك عاصم وتحديد المبلغ الذى يسدده للشركاء القدامى وذلك بغرض أن الشركاء اتفقوا على عدم أثبات الشهرة ، وبقاء الاصول بالدفاتر بقيمتها الاصلية وكذا رصيد الاحتياطى العام .

ثانيا : بغرض أن الشركاء اتفقوا على أن تصبح نسبة توزيع الارباح والخسائر ٢ : ٢ : ٤ حدد المبلغ الذى يجب أن يحصل عليه كل من الشريكين القدامى مع اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات انضمام الشريك عاصم .

ثالثا : افترض ان الشركاء اتفقوا على تصبح نسبة التوزيع فيما بينهم جميعا بالتساوى وحدد مايجب أن يحصل عليه كل من الشركاء القدامى وكذا المبلغ الذى يدفعة الشريك عاصم .

رابعا : اثبات انضمام الشريك عاصم بغرض أن الشركاء أتفقوا على أثبات الشهرة بالدفاتر وكذا تعديل الأصول الملموسة وتوزيع رصيد الاحتياطى وتحديد المبلغ الذى يحصل عليه كل شريك .

التمرين الثامن :

عادل وجمال شركاء متضامنون يقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوى بعد احتساب فائدة على رأس المال بواقع ٥٪ سنويا ومرتب للشريك ب بواقع ٦٠٠ جنيه سنويا .

وفى ١/ ١٠ سنة ١٩٧٨ انضم لهم الشريك عصام .

وتم تعديل أسس توزيع أ . ح لتصبح كالآتى :

(١) فائدة رأس المال ٦٪ ٠

(٢) مرتبات عادل ١٢٠٠ جنيه ، جمال ٣٦٠٠ جنيه سنويا ٠

(٣) الباقى يوزع بالتساوى ٠

فاذا علمت أن أرباح سنة ١٩٧٨ بلغت ١٢٠٠٠ جنيه ٠

وأن مبيعات الفترة قبل الانضمام تساوى مبيعات الفترة بعد الانضمـــام

وكانت رؤوس أموال الشركاء عادل ٣٠٫٠٠٠ جنيه

جمال ٢٠٫٠٠٠ جنيه

عصام ١٠٫٠٠٠ جنيه

المطلوب :

تصوير حـ/ التوزيع المجزأ لتحديد نصيب كل شريك فى أرباح العام

وتصوير حـ/ جارى الشركاء ٠

التمـــرين التاسع :

الآتى ميزانية شركة جابر ، حامد ، فؤاد الذين يقتســـمون الاربـــاح والخسائر بالتساوى بعد احتساب فائدة على رأس المال بواقع ٦٪ ومرتـــــب للشريك جابر بواقع ٥٠ جنيه شهريا ٠

م . ع لشركة جابر وحامد وفؤاد

فى ٣١/ ١٢/ ١٩٧٨

٤٠ر٠٠٠	شهرة			رأس مال الشركاء
٢٥٠٠٠	آلات		٤٠ر٠٠٠	جابر
٨٠٠٠	أثاث		٣٠ر٠٠٠	حامد
٢٧٠٠٠	مخزون سلعى		٢٠ر٠٠٠	فؤاد
١٥٠٠٠	مدينون	٩٠ر٠٠٠		
١٦٠٠	جارى الشريك فؤاد	١٣ر٥٠٠		احتياطى عام
٨٠٠٠	بنك			جارى الشركاء
٤٠٠	مرتب جابر	٣٠٠٠		جابر
		١٥٠٠		حامد
		١٢٠٠٠		صافى أرباح العام
		٥٠٠٠		دائنون
١٢٥ر٠٠٠		١٢٥ر٠٠٠		

فاذا علمت أن الشريك فؤاد توفى بتاريخ ١/ ١٠/ ١٩٧٨ وبمناسبة الوفاة تم الاتى :

(أ) اعيد تقدير أصول الشركة كالآتى :

آلات ٢٤٠٠٠ مخزون ٣٠ر٠٠٠ أثاث ١٠٠٠٠

مدينون ١٤٦٠٠ شهرة محل ٥٥٠٠٠ .

(ب) اتفق الشريكين جابر وحامد على مايلى :

١ـ تخفيض قيمة الاحتياطى العام بنصيب الشريك المتوفى فقط ٠

٢ـ عدم تعديل قيمة الشـهرة فى الدفاتر ٠

٣ـ تعديل نسبة الارباح والخسائر بين الشريكين جابر وحامد لتصبح ٢ : ١ على التوالى ٠

٤ـ أن يتم تعديل مراكز الشركاء الباقين على قيد الحياة عن طريق حساباتهم الجاريه ٠

٥ـ أن يتم تعديل قيم الأصول الملموسة لاظهـارها بقيمها الحقيقية ٠

المطلوب :

(١) تصوير الحسابات اللازمة لاثبات وفاة الشريك علما بأن الشركاء قـد قبلت كمبيالة لأمر الورثة بالمبلغ المستحق لهم ٠

(٢) اثبات وفاة الشريك بفرض أن الشركاء الباقين قاموا بشراء حقـوق ورثة الشريك المتوفى بالتساوى

الفصل الرابع

التصفية والإندماج

١ — مقدمة :

أشرنا فى الفصل الأول الى خاصية الأجل المحدود لشركات التضامن والتوصية البسيطة ، حيث ذكرنا أن الشركة تنقضى فى حالة وفاة أو افلاس أو انسحاب أحد الشركاء • الا أن انقضاء الشركة فى مثل هذه الحالات لا يؤدى بالضرورة الى حلها وتصفية أعمالها ، حيث يمكن للشركاء الباقين الاتفاق على استمرار الشركة فيما بينهم • ولقد استندت معالجتنا فى الفصل السابق الى افتراض انعقاد ارادة الشركاء الى استمرار أعمال الشركة رغم توفر سبب من أسباب انقضائها • ولذا فاننا سنخصص هذا الفصل لمعالجة حالة تصفية الشركة اذا ماتوافر سبب من أسباب انقضائها •

ويتم انقضاء شركة التضامن أو التوصية البسيطة وتصفيتها لأسباب عديدة تتمثل فيما يلى : (١) انقضاء أجل الشركة المنصوص عليه فى العقد ، أو تحقيق الغرض الذى قامت من أجله ، (٢) اتفاق الشركاء على حل الشركة قبل انقضاء أجلها أو تحقيق الغرض منها ، (٣) هلاك مال الشركة جميعه أو جزء كبير منه بحيث يستحيل استمرارها ، (٤) اجتماع حصص رأس المال فى يد شخص واحد ، (٥) صدور حكم قضائى بحل الشركة وتصفيتها ، (٦) انسحاب أحد الشركاء أو وفاته أو افلاسه أو اعساره أو الحجر عليه مالم يكن هناك اتفاق بين الشركاء الباقين على استمرار الشركة فيما بينهم ، (٧) اندماج الشركة فى شركة أخرى •

وتعنى تصفية الشركة انهاء نشاطها وبيع أصولها وسداد التزاماتها نحو الغير وتوزيع مايتبقى من نقدية على الشركاء . وقد يتم بيع الشركة كوحدة واحدة بحيث يحصل المشترى على الأصول ويتعهد بسداد الالتزامات ، أو قد يتم بيع الأصول وحدها من خلال صفقة واحدة أو بيع الأصول كل على حده أو على عدة صفقات ، ثم يتم سداد التزامات الشركة قبل الغير من النقدية المحصلة . ومن ناحية أخرى فان الأرباح والخسائر المترتبةعلى تصفية الشركة أو بيع أصولها يتم توزيعها أو تحميلها للشركاء وفقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر بينهم .ويتم بعد ذلك توزيع المتبقى من النقدية بين الشركاء وفقا لحقوق كل شريك فى الشركة . ويطلق على الفترة التى يتم خلالها بيع الأصول وسداد الالتزامات مرحلة التصفية . وقد تستغرق مرحلة التصفية فترة قصيرة من الزمن أو تستغرق عدة سنوات . ولذلك قد يقرر المصفى أن ينتظر حتى يتم بيع جميع الأصول وسداد جميع الالتزامات تجاه الغير قبل أن يقوم بتوزيع أى مبالغ نقدية على الشركاء ، أو قد يقرر المصفى بعد سداد الالتزامات تجاه الغير ولكن قبل أن يتم بيع جميع الأصول وتحديد أرباح أو خسائر التصفية بصفة نهائية أن يقوم بتوزيع مبالغ نقدية على الشركاء سدادا لحقوقهم كلما توفرت بعض النقدية من عمليات بيع الأصول . ويطلق على الحالة الأولى التصفية السريعة أو الفورية بينما يطلق على الحالة الثانية التصفية التدريجية .

وسنتناول فى هذا الفصل اجراءات التصفية ، وتعيين وعزل ومهام المصفى ، وتحديد حقوق الشركاء وأولويات توزيع النقدية ، وقائمة وحسابات التصفية ، والمعالجة المحاسبية للحالات المختلفة للتصفية السريعة أو الفورية ، والمعالجة المحاسبية للتصفية التدريجية ، واندماج شركة التضامن فى شركة أخرى .

٢ ـ اجـراءات التصفيـة :

عند ما يتخذ قرار بتصفية شركة تضامن أو توصية بسيطة لأى سـبب مـن الأسباب ، فلابد من بيع أصول الشركة وتحصيل حقوقها قبل الغـير وتحـديد نتائج أعمالها عن الفترة قبل تاريخ التصفية وسداد التزامات الشركة قبـل الغير وتوزيع أو تحميل الشركاء بأرباح أو خسائر التصفية وأرباح أو خسائر أعمالها عـن الفترة قبل بدء التصفية بهدف تحديد حقوق كل شريك • وتنتهى عملية التصفيـة بسداد حقوق الشركاء واقفال السجلات المحاسبية للشركة • ويجب مـن الناحية القانونية شهر انقضاء الشركة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الانقضاء •

ولا يترتب على انقضاء الشركة انقضاء شخصيتها المعنوية حيث تبقى للشركة شخصيتها المعنوية خلال مرحلة التصفية وبالقدر اللازم لاتمام عملية التصفيـة • فيمكن للشركة المنقضية خلال مرحلة التصفية الاستمرار فى عملياتها بالقدر اللازم لانهاء معاملاتها التى بدأت قبل اتخاذ قرار التصفية فقط ولا يجوز لها البدء فى أعمال جديدة • ويكون للشركة المنقضية خلال مرحلة التصفية حق التقاضى ويكـون للغير حق مقاضاتها ويجوز أيضا شهر افلاسها • هذا وتنتهى الشخصية المعنوية للشركة بانتهاء مرحلة التصفية وسداد حقوق الشـركاء •

٣ ـ تعيـين وعـزل ومهام المصفـى :

يتولى شخص أو أكثر القيام بأعمال التصفية وادارة شئون الشـركة خـلال مرحلة التصفية يطلق عليه المصفى • وقد ينص عقد الشركة على تحديد شـخصيـة المصفى بأن يكون مدير الشركة نفسه أو أحد الشركاء أو من غيرهم • وفـى حالـة عدم وجود نص فى العقد فلغالبية الشركاء الحق فى تعيين المصفى ، واذا لـم يتفق غالبية الشركاء قامت المحكمة بتعيين المصفى •

ويتولى المصفى منذ تعيينه ادارة أعمال الشركة حيث يقوم باتمام الأعمال التى بدأت قبل اتخاذ قرار التصفية دون البدء فى أعمال جديدة مالم تكن لازمة لاتمام أعمال سابقة لقرار التصفية . ويتولى المصفى مهمة بيع أصول الشركة الثابتة والمنقولة وتحصيل حقوقها قبل الغير والوفاء بديون الشركة تجاه الغير ، كما يقوم بتحديد نتائج التصفية من ربح أو خسارة وتوزيعه أو تحميله للشركاء ، وتحديد حقوق الشركاء وتوزيع مايتبقى من النقدية بينهم . ويقوم المصفى بتمثيل الشركة أمام القضاء سواء كانت مدعية أو مدعى عليها وذلك باعتباره وكيلا عن الشركة . ويجب على المصفى أن يراعى فى قيامه بمهامه صالح الشركة دائما واتمام عملية التصفية بأقل خسائر ممكنة . ويتقاضى المصفى أتعابا عن قيامه بمهام التصفية يتم تحديدها بالاتفاق أو بحكم المحكمة . وتعد أتعاب المصفى وكذلك كل ما ينفقه فى أعمال التصفية ممتازة على غيرها من التزامات الشركة ويتم استيفاؤها قبل سائر الديون . ويجوز لغالبية الشركاء عزل المصفى اذا أساء التصرف عند قيامه بمهامه اذا كان تعيينه قد تم بناء على اتفاقهم ، كما يجوز للمحكمة فى جميع الأحوال عزل المصفى .

٤ — أولويات توزيع أموال الشركة :

كما سبق وأوضحنا فان المصفى يقوم ببيع أصول الشركة وتحصيل حقوقها لدى الغير واستخدام هذه المتحصلات النقدية بالاضافة لرصيد النقدية فى الصندوق والبنوك لسداد التزامات الشركة قبل الغير ثم حقوق الشركاء . و يجب أن يلتزم المصفى بترتيب السداد وفقا للأولويات التى يحددها القانون . وفيما يلى أولويات السداد حسب ترتيبها وفقا للقواعد القانونية المعمول بها فى مصر:

أ ــ أتعاب المصفى ومصاريف التصفية ، حيث تمتاز عن سائر التزامات الشركة .

ب ــ الديون الممتازة : وتتمثل فى المصروفات القضائيـة والضـرائب والمبالـغ المستحقة للخدم والكتبة والعمال من أجورهم ورواتبهم عن السـتة أشـهـر الأخيرة وثمن البذور والسماد وغيره من مواد التخصيب وايجـار المبانـى وايجار الأراضى الزراعية عن سنتين أو لمدة الايجار أيهما أقـل وكل حـق آخر للمؤجر بمقتضى عقد الايجار والديون المضمونة برهن أو اختصـاص أو امتيـاز عقارى مرتبة بحسب الأسـبقية من شهر التأمين العينى الخاص بكل منها .

جـ ــ الديون العادية المستحقة لدائنى الشركة بما فى ذلك الديـون المثبتـة بأوراق تجاريـة (أوراق الدفع) ، وتعامل جميع هذه الديـون على قـدم المساواة . وتجدر الاشارة هنا الى أنه اذا لم تكفى أموال الشـركة للوفاء بهذه الديون فان للدائنين الحق فى استيفاء ماتبقى لهم مـن الأمـوال الخاصة للشريك أو الشركاء المتضامنـين .

د ــ قرض الشريك : ويلى فى الأولوية الديون العادية ولكنـه يتقدم على باقى حقوق الشركاء ، الا أنه ــ استثناء من هذه القاعدة ــ يجوز من الناحية العمليـة عدم سداد جزء من أو كل قرض الشريك المتضامن وذلك استيفاء لمديونيـة الشريك قبل الشركة اذا ما أسفرت عملية التصفية عن خسائر تستوعب وتزيـد عن كافة حقوق الشريك بحيث يصبح رصيد حساب رأسماله مدينا . وسـوف نتناول هذه الحالـة فيما بعد .

هـ ــ حقوق الشركاء : يتم سداد حقوق الشركاء بعد سـداد جميـع البنـود السابقة وذلك طبقا لحقوق كل شريك فى الشركة (محددة على النحو المشار

اليه فى البند التالى) • وقد يتم الوفاء بحقوق الشركاء نقدا أو عن طريق توزيع بعض الأصول العينيـة على الشركاء •

٥ ـ تحديد حقوق الشـركاء :

تتمثل حقوق الشريك التى يجب الوفاء بها ـ اذا ما تبقت أموال بعد سداد جميع التزامات الشركة بما فى ذلك قرض الشريك ـ فى رصيد حساب رأسـمالـه ، ونصيبه فى الأرباح المحجوزة أو الخسائر المرحلة وفقا لنسب توزيـع الأربـاح والخسائر ، ونصيبه فى الأرباح والخسائر المحققة من أعمال الشركة عن الفترة من بداية السنة المالية التى تمت خلالها التصفية وحتى تاريخ التصفية وذلك أيضـا وفقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر ، ورصيد حسابه الجارى ، ورصيد مسحوباته، ونصيبه فى الأرباح والخسائر الناتجة عن تصفية الشركة والمحققة نتيجـة بيـع الأصول وتحصيل الحقوق وسداد الالتزامات وذلك وفقا لنسب توزيـع الأربـاح والخسائر •

وكقاعـدة أساسية فانـه لابد من تحديد وتوزيع الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التصفية على الشركاء قبل توزيع أى نقدية أو أصول عينية عليهـم • فحـق الشريك قبل الشركة لايمكن تحديده بصفة نهائية الا بعد تحديد نصيبـه من أرباح أو خسائر التصفية وتعليتها أو تحميلها لحساب رأسمالة • ان عدم الالتزام بهذه القاعدة قد يؤدى الى توزيع أموال لأحد الشركاء بأكثر مما يستحق، وإذا حدث وكان هذا الشريك غير قادر على رد ما حصل عليه بالزيادة وبدون وجه حق، فان ذلك سيعود بالضرر على باقى الشركاء ، ومن ثم فقد يصبح الشخص الـذى قرر التوزيع الخاطىء مسئولا مسئولية شخصية عن ما لحق بالشركاء الآخريـن مـن الضـرر •

٦ — قائمة وحسابات التصفية :

سبق أن أشرنا الى أن عملية التصفية تتضمن بيع أصول الشركة وتحصيل حقوقها وسداد التزاماتها . وتعتبر الخطوة الأولى هى تحديد أرباح أو خسائر التصفية والناتجة أساسا من عملية أو عمليات بيع الأصول (حيث قد يتم بيع الأصول صفقة واحدة أو على صفقات متعددة) . ولتحديد أرباح أو خسائر التصفية يستخدم حساب يطلق عليه حساب التصفية . ويمكن التفرقة فى هذا الصدد بين حالتين : أولاهما هى حالة بيع الأصول صفقة واحدة ، وثانيتهما هى حالة بيع الأصول كل على حدة من خلال صفقات متعددة .

وفى الحالة الأولى يتم جعل حساب التصفية مدينا بالقيم الدفترية للأصول مقابل جعل حسابات الأصول المختلفة دائنة ، كما يتم جعل حساب التصفية دائنا مقابل جعل حسابات المخصصات المرتبطة بالأصول مدينة . كما يجعل حساب التصفية دائنا بالمبلغ النقدى المتحصل عليه من بيع الأصول مقابل جعل حساب البنك مدينا . كما يجعل حساب التصفية مدينا مقابل جعل حسابات مصاريف التصفية وأتعاب التصفية دائنة . ويمثل رصيد حساب التصفية أرباح أو خسائر التصفية والتى يتم تعليتها أو تحميلها للشركاء حسب نسب توزيع الأرباح والخسائر بينهم ، وذلك بجعل حساب التصفية مدينا أو دائنا مقابل جعل حساب رأس مال الشركاء دائنا أو مدينا حسب الحالة . ويظهر حساب التصفية تبعا لما تقدم على الصورة التالية :

ح / التصفيـــة

xx	الى ح/ الأصـــل	xx	من ح/ مخصص اهلاك الأصل
xx	الى ح/ الأصـــل	xx	من ح/ مخصص ديون مشكوك فيهـا
«	« « (باقى الأصول)		
x	الى ح/ مصاريف التصفية	xxx	من ح/ البنك
x	الى ح/ أتعاب المصفى		
x	الى ح/ رأس مال الشركاء (أرباح التصفية)	أو x	من ح/ رأس مال الشركاء (خسائر التصفية)
xx		xx	

أما فى حالة بيع كل أصل على حدة فيمكن اتبـاع أحـد طريقتـين ٠

وتتماثل قيود اليومية فى ظل الطريقة الأولى مع قيود اليومية السابق بيانهـا فى حالة بيع الأصول صفقة واحدة ، مع اختلاف وحيد هو تعدد قيود اليومية المتعلقة بتحصيل أثمان بيع الأصول ، حيث يجعل حساب البنك مدينا ويجعـل حساب التصفية دائنا بثمن بيـع الأصل (أو المبلغ المحصل استيفاء للحق) فى كل مرة على حدة ، بدلا من جعل حساب البنك مدينا وجعل حساب التصفيـة دائنـا مرة واحدة بالقيمة الاجمالية المحصلة ٠ وعليه فان حساب التصفية يظهر بنفـس الصورة السابقة مع اختلاف واحد هو تعدد القيود المرحلة للجانـب الدائـن والخاصة بتحصيل المبالغ النقديـة ٠

ويمكن اتباع طريقة أخرى فى حالة بيع كل أصل على حدة ، حيث يـتم تحديد ربح أو خسارة بيع الأصل أولا ، ثم يتم اقفال الربح أو الخسارة المحققة فى حساب التصفية ٠ فكلما تم بيع أحد الأصول الثابتة يـتم اقفال مخصص اهلاك

الأصل فى حساب الأصل بجعل الحساب الأول مدينا وجعل الحساب الثانى دائنا ، ويتم جعل حساب البنك مدينا وجعل حساب الأصل دائنا • ويمثل الرصيد المدين لحساب الأصل الخسارة الناتجة عن بيع الأصل ويتم اقفالها فى حساب التصفية وذلك بجعل حساب الأصل دائنا وجعل حساب التصفية مدينا • أما اذا أسفرت عملية البيع عن تحقيق ربح (أى أن رصيد حساب الأصل يكون دائنا) فيجعل حساب الأصل مدينا ويجعل حساب التصفية دائنا • وعند بيع المخزون السلعى يجعل حساب البنك مدينا ويجعل حساب المخزون السلعى دائنا ، ويقفل الربح (أو الخسارة) الناتجة فى حساب التصفية وذلك بجعل حساب المخزون السلعى مدينا (أو دائنا) مقابل جعل حساب التصفية دائنا (أو مدينا) • ويتم اثبات بيع الأوراق المالية ومعالجة الربح أو الخسارة الناتجة بنفس الطريقة المتبعة فى حالة المخزون السلعى ، مع اقفال حساب مخصص هبوط الأسعار (ان وجد) فى حساب التصفية بجعل الحساب الأول مدينا وجعل الحساب الثانى دائنا • أما بالنسبة للمدينون وأوراق القبض فيتم اثبات التحصيل بالطريقة المعروفة • واذا كان المبلغ المحصل من المدينون أقل من قيمة الديون المستحقة فان الفرق يقفل فى حساب التصفية وذلك بجعل حساب المدينون دائنا وجعل حساب التصفية مدينا ، كما يتم اقفال رصيد حساب مخصص الديون المشكوك فيها بجعله مدينا مقابل جعل حساب التصفية دائنا • ومن الجدير بالذكر أنه اذا أسفرت عملية سداد الدائنون عن الحصول على خصم نقدى فان قيمة هذا الخصم يتم اقفالها فى حساب التصفية باعتبارها ربحا وذلك بجعل حساب الدائنون مدينا وجعل حساب التصفية دائنا • وكما هو الحال دائما يتم جعل حساب التصفية مدينا وحساب مصاريف التصفية وأتعاب المصفى دائنة ،

ثم يتم اقفال رصيد حساب التصفية ربحا كان أو خسارة (موزعا طبقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر) فى حساب رأس مال الشركاء • ويتخذ حساب التصفية فى هذه الحالة الصورة التالية :

ح/ التصفيـــة

x	الى ح/ الأصل الثابت (خسارة)	x	من ح/ الأصل الثابت (ربح)
«	« « (باقى الأصول الثابتة)	«	« « (باقى الاصول الثابتة)
x	الى ح/ المخزون (خسارة)	x	من ح/ المخزون (ربح)
x	الى ح/ أوراق مالية (خسارة)	x	من ح/ أوراق مالية (ربح)
		x	من ح/ مخصص هبوط أسعار أوراق مالية
x	الى ح/ مدينون (مبلغ غير محصل)	x	من ح/ م • د • م • فيها
x	الى ح/ مصاريف التصفية	x	من ح/ دائنون (خصم نقدى)
x	الى ح/ أتعاب المصفى		
x	الى ح/ رأس مال الشركاء (ربح تصفية) أو	x	من ح/ رأس مال الشركاء (خسارة تصفية)
xx		xx	

وبتحديد أرباح أو خسائر التصفية وتوزيعها أو تحميلها للشركاء (طبقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر بينهم) واقفالها فى حساب رأس مال الشركاء تنتهى الخطوة الأولى فى عملية التصفية • ويقوم المصفى فى هذه الحالة ـ وقبل القيام بالخطوة الثانية وهى توزيع النقدية ـ بتحديد حقوق الشركاء ، وذلك عن طريق اقفال الحسابات التى تمثل حقوق الشركاء قبل الشركة فى الجانب الدائن من حساب رأس مال الشركاء ، واقفال الحسابات التى تمثل التزامات

الشركاء تجاه الشركة فى الجانب المدين من حساب رأس مال الشركاء • وفيمـــا يلـــى صـــورة افتراضيـــة لحساب رأس مال الشـــركاء •

ح/ رأس مال الشركاء

أ	ب	ج	بيـــان	أ	ب	ج	بيـــان
×	×	×	الى ح/ مسحوبات الشركاء	×	×	×	رصيـــــــد
			الى ح/ فائدة المسحوبات	×	×	×	من ح/ احتياطـــى
		×	الى ح/ جارى الشركاء	×			من ح/ مرتب الشريك أ
×			الى ح/ التصفية (سيارة)	×	×	×	من ح/ فائدة رأس المال
×	×	×	الى ح/ التصفية (خسائر)	×	×	×	من ح/ توزيع أرباح وخسائر
×	×		رصيـــــــد	×	×		من ح/ جارى الشركاء
						×	رصيـــــــد
××	××	××		××	××	××	

ويلاحظ عند تصوير حساب رأس مال الشركاء لتحديد حقوق الشركاء ما يلي :

١ - أن أرصدة حسابات مسحوبات الشركاء وفائدة المسحوبات والأرصدة المدينة للحسابات الجاريةوخسائر التصفية (موزعة طبقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء) يتم اقفالها في الجانب المدين من حساب رأس مال الشركاء .

٢ - اذا احتفظ أحد الشركاء لنفسة بأحد أو بعض الأصول (مثل السيارة والأثاث) فان حساب رأس مال الشريك يجعل مدينا بالقيمة المتفق عليها كثمن لتلك الأصول مقابل جعل حساب التصفية دائنا . وغني عن القول أن حساب التصفية يجعل مدينا بالقيم الدفترية لتلك الأصول مقابل جعل حسابات الأصول التي حصل عليها الشريك دائنة .

٣ - يتم توزيع الاحتياطيات والأرباح المحجوزة على الشركاء طبقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر بينهم ، وذلك بجعل حسابات الاحتياطيات والأرباح المحجوزة مدينة وجعل حساب رأس مال الشركاء دائنا . وفي حالة وجود خسائر مرحلة يجعل حساب رأس مال الشركاء مدينا (طبقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر) مقابل جعل حساب الخسائر المرحلة دائنا .

٤ - يتم اقفال حساب مرتب الشريك في الجانب الدائن من حساب رأسماله وذلك عن الفترة من بداية السنة المالية التي تمت خلالها التصفية وحتى تاريخ التصفية ، اذا لم يكن الشريك قد سحب قيمة هذا المرتب حتى الآن .

٥ - يتم اقفال فائدة رأس المال في الجانب الدائن من حساب رأس مال الشركاء وذلك أيضا عن الفترة من بداية السنة المالية وحتى تاريخ التصفية .

٦ـ يتم توزيع الأرباح المحققة من عمليات الشركة عن الفترة حتى تاريخ التصفية (أو المتبقى منها بعد تحميل المرتبات وفائدة رأس المال اذا كان عقد الشركة ينص على أحتسابها) طبقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر ، وذلك بجعل حساب توزيع الأرباح والخسائر مدينا مقابل جعل حساب رأس مال الشركاء دائنا • أما اذا اسفرت عمليات الشركة عن الفترة حتى تاريخ التصفية عن تحقيق خسائر فيتم تحميلها للشركاء طبقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر وذلك بجعل حساب رأس مال الشركاء مدينا مقابل جعل حساب توزيع الأرباح والخسائر دائنا •

٧ـ اذا اسفر تحديد حقوق الشركاء عن وجود رصيد مدين لحساب رأس مال احد الشركاء، فان هذا الشريك يقوم بسداد الرصيد المدين للشركة أما الارصدة الدائنة لحسابات رؤوس أموال الشركاء فلا يتم سدادها الا بعد سداد جميع التزامات الشركة وفقا للأولويات السابق بيانها •

٨ـ بالنسبة لقرض الشريك فلقد سبق ورأينا أن له أولوية السداد على باقى حقوق الشركاء ، ولهذا السبب لا يتم أقفال رصيد حساب القرض فى حساب رأس المال • ومع ذلك فان أسفرت عملية تحديد حقوق الشريك عن وجود رصيد مدين لحساب رأسماله فعادة مايتم اقفال جزء من أو كل رصيد حساب قرض الشريك (طبقا لمقتضى الحالة) فى حساب رأسمله • ويظل للشريك الاولوية فى الحصول على ماتبقى من رصيد حساب القرض قبل سداد الارصدة الدائنة لحسابات رؤوس أموال باقى الشركاء •

وبعد أن يتم تحديد حقوق الشركاء تبدأ الخطوة الثانية والهامة فى عملية

التصفية وهى استخدام الأموال المتاحة فى سداد التزامات الشركة تجاه الغير وحقوق الشركاء طبقا للأولويات السابق الاشارة اليها • وتجدر الاشارة الى أن المصفى عادة مايودع النقدية الموجودة فى خزينة الشركة فى البنك وكذلك مايتم تحصيلة مقابل بيع الأصول أو استيفاء حقوق الشركة قبل الغير • ويتم توزيع النقدية طبقا لأولويات السداد ايضا عن طريق الحساب الجارى بالبنك • وعادة مايعد المصفى قائمة يوضح فيها حركة النقدية خلال عملية التصفية يطلق عليها قائمة التصفية • ومن الجدير بالذكر أن هذه القائمة هى تسجيل بيانى لحركة النقدية لايغنى عن تصوير حساب البنك • وفيما يلى صورة لقائمة التصفيه •

قائمة التصفية

	نقدية	أصول أخرى	ديون ممتازة	ديون عادية	قرض الشريك	رأس مال الشركاء ونسب التوزيع أ ٢٠٪	ب ٣٠٪	ج ٥٠٪
١ ـ الأرصدة قبل التصفية	x	x	x	x	x	x	x	x
٢ ـ بيع الأصول بربح	x	(x)				x	x	x
الرصيد	x		x	x	x	x	x	x
٣ ـ تحميل الشركاء بمصاريف التصفية			x			(x)	(x)	(x)
الرصيد	x		x	x	x	x	x	x
٤ ـ سداد مصاريف التصفية والديون الممتازة	(x)		(x)					
الرصيد	x			x	x	x	x	x
٥ ـ سداد الديون العادية	(x)			(x)				
الرصيد	x				x	x	x	x
٦ ـ سداد قرض الشريك	(x)				(x)			
الرصيد	x					x	x	x
٧ ـ سداد حقوق الشركاء	(x)					x	(x)	(x)

ويلاحظ على اعداد قائمة التصفية مايلى :

أ — يتم فى الخطوة رقم (١) اظهار أرصدة الأصول قبل عملية التصفية فى خانتين ، احداها لرصيد النقدية والأخرى لمجموع أرصدة الأصول الأخرى بخلاف النقدية.كما يتم اظهار أرصدة الخصوم قبل التصفية فى عدة خانات ، يخصص احداها للديون الممتازة ، وتخصص خانة أخرى للديون العادية ، وتخصص خانة ثالثة لقرض الشريك ، وتخصص عدة خانات لأرصدة حساب رأس مال الشركاء • ومن الجدير بالذكر أن أرصدة حساب رأس مال الشركاء تمثل الارصدة بعد اقفال جميع الحسابات الخاصة بتحديد حقوق الشركاء ولكن قبل تعلية (أو تحميل) أرباح (أو خسائر) التصفية •

ب — يتم فى الخطوة رقم (٢) اظهار نتيجة بيع الأصول المختلفة وتحصيل حقوق الشركة قبل الغير وذلك عن طريق تسجيل قيمة المتحصلات النقدية فى خانة النقدية ، ومجموع القيم الدفترية للأصول المباعة والديون فى خانة الأصول الأخرى • ولقد افترضنا فى القائمة السابقة أن هذه العملية قد أسفرت عن تحقيق أرباح (المتحصلات النقدية أكبر من القيم الدفترية) ولذا تم توزيع الأرباح على الشركاء (كل فى خانته) طبقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر • وغنى عن القول أنه لو أسفرت هذه العملية عن تحقيق خسائر فيتم أيضا تحميلها للشركاء كل فى خانته ، حيث تؤدى لانتقاص أرصدة رؤوس أموال الشركاء •

جـ — يتم فى الخطوة رقم (٣) تحميل الشركاء بقيمة مصاريف التصفية واتعاب المصفى وذلك طبقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر بينهم • ولقد أدرجت

مصاريف واتعاب التصفية ضمن الديون الممتازة رغم أولوية سدادها على تلك الديون ، ولا حاجة للقول بأنه اذا لم تكفى الأموال المتاحة فيجب أن تسدد أولا مصاريف وأتعاب التصفية ويوزع ما تبقى على أصحاب الديون الممتازة . كما تجدر الاشارة الى أن الخطوتين (٢) ، (٣) تمثلان نتيجة التصفية (رصيد حساب التصفية) .

د — يتم فى الخطوات من (٤) الى (٧) سداد الالتزمات وحقوق الشركاء وفقا للأولويات السابق الاشارة اليها .

ونتناول فيما يلى المعالجة المحاسبية للحالات المختلفة للتصفية السريعة أو الفورية ، على أن نتناول فيما بعد المعالجة المحاسبية للتصفية التدريجيه ، والمعالجة المحاسبية لاندماج شركة التضامن فى شركة آخرى .

٧— الحالات المختلفة للتصفية السريعة أو الفورية :

قد تسفر عملية التصفية كما سبق وأشرنا عن تحقيق أرباح أو خسائر تصفية ويمكن تحديد الحالات المختلفة التى قد تواجة المصفى على النحو التالى :

أ— أن تسفر عملية التصفية عن تحقيق أرباح تصفية .

ب — أن تسفر عملية التصفية عن تحقيق خسائر تصفية مع كفاية ارصدة رؤوس الأموال لاستيعاب تلك الخسائر .

جـ — أن تسفر عملية التصفية عن تحقيق خسائر تصفية ولا تكفى أرصدة رؤوس أموال أحد أو بعض الشركاء لاستيعاب انصبتهم من الخسائر ، مع أفتراض أن جميع الشركاء موسرين أى قادرين على سداد الارصدة المدينه لحسابات رؤوس أموالهم .

د — أن تسفر عملية التصفية عن تحقيق خسائر تصفية مع عدم كفاية أرصدة رؤوس أموال أحد أو بعض الشركاء لاستيعاب أنصبتهم من الخسائر ، مع افتراض أعسار شريك أو أكثر أى عدم قدرتهم على سداد الأرصدة المدينه لحسابات رؤوس أموالهم .

هـ — أن تسفر عملية التصفية عن تحقيق خسائر تصفية مع افتراض أن الشركة معسرة (أى لا تكفى أموالها لسداد حقوق دائنيها) ولكن مع أفتراض أن أحد أو بعض أو كل الشركاء المتضامنين موسرين .

و — أن تسفر عملية التصفية عن تحقيق خسائر تصفية مع أفتراض أن الشركة معسرة وأن الشركاء معسرون .

وسنتناول بالتوضيح كل من الحالات السابقة ، مع تخصيص بند مستقل لتوضيح المعالجة المحاسبية فيما يتعلق بالشريك الموصى فى شركات التوصية البسيطة .

٧ — أ — التصفية مع تحقيق أرباح تصفية :

يترتب على بيع الأصول (فى مجموعها) بأكثر من صافى قيمتها الدفترية تحقق أرباح تصفية . وتوزع الأرباح الناتجة فى هذه الحالة على الشركاء بنسبة توزيع الأرباح والخسائر فيما بينهم أو طبقا لشروط العقد أذا نص على خلاف ذلك فى حدود القانون .

ولنفترض أنه تقرر فى ٥/ ٦/ ٧٨ تصفية شركة التضامن محمود وحسن زيسين الاخير مصفيا مقابل أتعاب قدرها ٦٠٠ جنيه .

وبعد أتمام عمليات الجرد وتسوية الحسابات وافعالها وتصوير الحسابات الختامية والميزانية العمومية فى ذلك التاريخ ظهرت الميزانية العمومية للشركة على النحو التالى :

٧٠٠٠٠	مبانى	١٥٢٠٠٠	رأس مال الشركاء
٥٠٠٠٠	آلات		٨٠٠٠٠ر٠ محمود
١٢٠٠٠	أثاث		٧٢٠٠٠ حسن
٢٨٠٠٠	مخزون سلعى	٥٠٠٠	قرض الشريك محمود
	٤٢٠٠٠ مدينون	٣٠٠٠	جارى الشريك حسن
٤٠٠٠٠	٢٠٠٠ ــ م٠د٠م فيها	٧٨٠٠٠	دائنون
٤٤٠٠٠	بنك	١٢٠٠٠	مصروفات مستحقة
٦٠٠٠	صندوق		
٢٥٠٠٠٠ر٠		٢٥٠٠٠٠ر٠	

هذا وقد كان الشركاء يقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوى ٠

وقد تم بيع الأصول الثابتة والمخزون صفقة واحدة بمبلغ ٥٠٠ر١٩١ جنيه (ويتضمن مقابل لشهرة المحل ٩٠٠٠ جنيه) ٠ أما المدينون فقد تحصل منهم مبلغ ٣٩٥٠٠ جنيه وثبت أن الباقى لايمكن تحصيلة وبلغت مصاريف التصفية ١٢٠٠ جنيه ٠

ويتم تصوير الحسابات اللازمة لتصفية الشركة على النحو التالى :

حـ / التصفيـــة

٧٠ر٠٠٠	الى حـ/ مبانى	٢٠٠٠	من حـ/ مخصص د يون مشكوك فى تحصيلها
٥٠ر٠٠٠	الى حـ/ آلات		
١٢ر٠٠٠	الى حـ/ أثاث	١٩١٥٠٠	من حـ/ البنك
٢٨٠٠٠	الى حـ/ مخزون سلعى	٣٩٥٠٠	من حـ/ البنك
٤٢٠٠٠	الى حـ/ مد ينون		
١٢٠٠	الى حـ/ مصاريف التصفية		
٦٠٠	الى حـ/ أتعاب المصفى		
٢٩٢٠٠	الى حـ/ رأس مال الشركاء ١٤٦٠٠ محمود ١٤٦٠٠ حسن		
٢٣٣٠٠٠		٢٣٣٠٠٠	

ويلاحظ أنه من الممكن اقفال رصيد مخصص الد يون المشكوك فى تحصيلها فى حساب المدينون بجعل الحساب الأول مد ينا والثانى د ائنا ثم اقفال رصيد حساب المدينون (٤٠ر٠٠٠ جنيه) فى حساب التصفية • وبالنسبة للأصول الثابتة فاما أن يجعل حساب التصفية مد ينا بالقيمة الد فترية للأصل ويجعل حساب الأصل د ائنا واقفال رصيد حساب مخصص الاهلاك الخاص بالأصل فى الجانب الد ائن من حساب التصفية أو أن يتم اقفال رصيد حساب مخصص الاهلاك فى حساب الأصل أولا (بجعل حساب مخصص الاهلاك مد ينا وحساب

الأصل دائنا) ثم أقفال صافى قيمة الأصل الدفترية بعد ذلك فـــى حســـاب التصفية ٠

ح/ البنـك

٤٤٠٠٠	الرصيد	١٢٠٠	من ح/ مصاريف التصفية
٦٠٠٠	الى ح/ الصندوق	٦٠٠	من ح/ أتعاب المصفى
١٩١٥٠٠	الى ح/ التصفية	١٢٠٠٠	من ح/ مصروفات مستحقة
٣٩٥٠٠	الى ح/ التصفية	٧٨٠٠٠	من ح/ دائنون
		٥٠٠٠	من ح/ قرض الشريك محمود
		١٨٤٢٠٠	من ح/ رأس مال الشركاء
			٩٤٦٠٠ محمود
			٨٩٦٠٠ حسن
٢٨١٠٠٠		٢٨١٠٠٠	

ح/ رأس مال الشركاء

مجمـوع	محمود	حسن	بيان	مجموع	محمود	حسن	بيان
١٨٤٢٠٠	٩٤٦٠٠	٨٩٦٠٠	الى ح/ البنك	١٥٢٠٠٠	٨٠٠٠٠	٧٢٠٠٠	الرصيد
				٣٠٠٠		٣٠٠٠	من ح/ جارى حسن
				٢٩٢٠٠	١٤٦٠٠	١٤٦٠٠	من ح/ التصفية
١٨٤٢٠٠	٩٤٦٠٠	٨٩٦٠٠		١٨٤٢٠٠	٩٤٦٠٠	٨٩٦٠٠	

ويلاحظ أننا التزمنا فى ترتيب عمليات السداد فى حساب البنك بالأولويات السابـــق

الأشارة اليها حيث تم سداد مصاريف التصفية وأتعاب المصفى ثم المصروفات المستحقة على أساس أنها تتضمن أجور ومرتبات العمال وضرائب (أى أنهـا ديون ممتازة) ثم الديون العادية ثم قرض الشريك وأخيرا حقوق الشركاء • كما يلاحظ أن رصيد حساب البنك بعد سداد جميع الالتزامات لابد وأن يتساوى مع رصيد حساب رأس مال الشركاء (بعد تعديلة بجميع حقوق الشركاء وأرباح أو خسائر التصفيـة)

ويستطيع القارئ أجراء قيود اليومية اللازمة لعمليات التصفيـة مـن واقع الحسابات السابقة •

هذا ويمكن للمصفى اعداد قائمة التصفية وذلك على النحو التالى :

قائمـــة التصفيـــة

	نقديـــة	أصـول أخـرى	ديـون ممتـازة	ديـون عاديـة	قـرض محمـود	رأس مـال الشركاء ونسب التوزيع: محمـود ٥٠٪	رأس مـال الشركاء ونسب التوزيع: حسـن ٥٠٪
الأرصدة قبل التصفيـة	٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠	٧٨٠٠٠	٥٠٠٠	٨٠٠٠٠	٧٥٠٠٠
بيع الأصـول (بربح)	٢٣١٠٠٠	(٢٠٠٠٠٠)				١٥٥٠٠	١٥٥٠٠
الرصيـد	٢٨١٠٠٠		١٢٠٠٠	٧٨٠٠٠	٥٠٠٠	٩٥٥٠٠	٩٠٥٠٠
تحميل الشركاء بمصاريف وأتعاب التصفيـة			١٨٠٠			(٩٠٠)	(٩٠٠)
الرصيـد	٢٨١٠٠٠		١٣٨٠٠	٧٨٠٠٠	٥٠٠٠	٩٤٦٠٠	٨٩٦٠٠
سداد مصاريف وأتعاب التصفيـة	(١٣٨٠٠)		(١٣٨٠٠)				
الرصيـد	٢٦٧٢٠٠			٧٨٠٠٠	٥٠٠٠	٩٤٦٠٠	٨٩٦٠٠
سداد الديون العادية	(٧٨٠٠٠)			(٧٨٠٠٠)			
الرصيـد	١٨٩٢٠٠				٥٠٠٠	٩٤٦٠٠	٨٩٦٠٠
سداد قرض الشريك	(٥٠٠٠)				(٥٠٠٠)		
الرصيـد	١٨٤٢٠٠					٩٤٦٠٠	٨٩٦٠٠
سداد حقوق الشركاء	(١٨٤٢٠٠)					(٩٤٦٠٠)	(٨٩٦٠٠)

٧ ــ ب ــ التصفية بخسائر وكفاية حقوق كل شريك لاستيعاب نصيبه منها :

يترتب على بيع صافى الاصول بأقل من قيمتها الدفترية (كما فى هذه الحالة والحالات التالية) تحقيق خسائر تصفية . وتوزع الخسائر الناتجة عن التصفية على الشركاء طبقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر .

ولنفترض أنه تقرر تصفية شركة مصطفى وسعيد وتعيين محمد على مصفيا مقابل أتعاب قدرها ٧٠٠ جنيه . وفيما يلى الميزانية العمومية للشركة فى تاريخ التصفية

رأسمال الشركاء			أراضى ومبانى	٥٦٠٠٠	
مصطفى	٣٦٠٠٠		ــ مخصص اهلاك	١٦٠٠٠	
سعيد	٤٤٠٠٠				٤٠٠٠٠
		٨٠٠٠٠			
أحتياطى عام		١٥٠٠٠	سيارات	٢٤٠٠٠	
قرض مصطفى		١١٠٠٠	ــ مخصص اهلاك	٤٨٠٠	
قرض سعيد		٤٠٠٠			١٩٢٠٠
دائنون		٥٩٣٠٠	مخزون سلعى		٤٤٨٠٠
			مدينون	٢٨٠٠٠	
مصروفات مستحقة		٢٦٧٠٠	ــ م.د.م. فيها	١٦٠٠	
(لها أمتياز قانونى)					٢٦٤٠٠
			بنك		٦٥٦٠٠
		١٩٦٠٠٠			١٩٦٠٠٠

ولقد كان الشركاء مصطفى وسعيد يقتسمان الأرباح والخسائر بنسبة ٣ : ٢ على التوالى . وقام المصفى محمد على ببيع الأصول بالمبالغ الآتية :

أراضى ومبانى ٤٤٠٠٠ جنيه ، سيارات ١٠٤٠٠ جنيه ، مخزون سلعى ٣٧٦٠٠ جنيه ٠ ولقد تم تحصيل مبلغ ٢٥٤٠٠ جنيه من المدينون سداد لديونهم ، وبلغت مصاريف التصفية ١٧٠٠ جنيه ٠

ويتم فى هذه الحالة تصوير الحسابات اللازمة لتصفية الشركة على النحو التالى

ح/ التصفيــــه

٨٨٠٠	الى ح/ سيارات	١٦٠٠	من ح/ م٠د٠م فيها
٧٢٠٠	الى ح/ مخزون سلعى	٤٠٠٠	من ح/ أراضى ومبانى
٢٦٠٠	الى ح/ مدينون		من ح/ رأس مال الشركاء
١٧٠٠	الى ح/ مصاريف تصفية	١٥٤٠٠	٩٢٤٠ مصطفى
٧٠٠	الى ح/ أتعاب المصفى		٦١٦٠ سعيد
٢١٠٠٠		٢١٠٠٠	

ح/ البنــــك

٦٥٦٠٠	الرصيد	١٧٠٠	من ح/ مصاريف تصفية
١٠٤٠٠	الى ح/ أراضى ومبانى	٧٠٠	من ح/ أتعاب المصفى
٤٤٠٠٠	الى ح/ سيارات	٢٦٧٠٠	من ح/ مصروفات مستحقة
٣٧٦٠٠	الى ح/ مخزون سلعى	٥٩٣٠٠	من ح/ دائنون
٢٥٤٠٠	الى ح/ مدينون	١١٠٠٠	من ح/ قرض مصطفى
		٤٠٠٠	من ح/ قرض سعيد
		٧٩٦٠٠	من ح/ رأس مال الشركاء
			٣٥٧٦٠ مصطفى
			٤٣٨٤٠ سعيد
١٨٣٠٠٠		١٨٣٠٠٠	

ح/ رأس مال الشركاء

مجموع	مصطفى	سعيد	بيان	مجموع	مصطفى	سعيد	بيان
١٥٤٠٠	٩٢٤٠	٦١٦٠	الى ح/ التصفيه	٨٠٠٠٠	٣٦٠٠٠	٤٤٠٠٠	الرصيد
٧٩٦٠٠	٣٥٧٦٠	٤٣٨٤٠	الى ح/ البنك	١٥٠٠٠	٩٠٠٠	٦٠٠٠	من ح/ احتياطا عام
٩٥٠٠٠	٤٥٠٠٠	٥٠٠٠٠		٩٥٠٠٠	٤٥٠٠٠	٥٠٠٠٠	

ويلاحظ أنه قد تم أحتساب الربح أو الخسارة الناتجة عن بيع كل أصل اولا وتم بعد ذلك ترحيل الربح أو الخسارة الى حساب التصفيه . فمثلا بالنسبة للأراضى والمبانى تم أقفال ح/ مخصص الاهلاك فى ح/ أراضى ومبانى مما ترتب عليه أن أصبح رصيد الحساب الأخير ٤٠٠٠٠ جنيه .

وباثبات تحصيل ثمن البيع بجعل حساب البنك مدينا وجعل حساب الأراضى والمبانى دائنا بمبلغ ٤٤٠٠٠ جنيه فان ح/ أراضى ومبانى يظهر ربحا قدرة ٤٠٠٠ جنيه والذى تم ترحيلة لحساب التصفيه بجعله دائنا مقابل جعل ح/ أراضى ومبانى مدينا .

ومن الجدير بالملاحظة أنه كان يمكن اقفال صافى القيمة الدفترية لكل أصل (أى رصيد حساب الأصل بعد اقفال حساب المخصص المقابل فى حساب الأصل) فى الجانب المدين من حساب التصفيه أو اقفال رصيد حساب الأصل فى الجانب المدين من حساب التصفية ورصيد حساب المخصص المقابل فى الجانب الدائن من حساب التصفية . ويتم بعد ذلك اثبات تحصيل ثمن البيع الخاص بالأصل بجعل حساب البنك مدينا وحساب التصفية دائنا . ولو أننا قمنا باتباع الأجراء الأول

(اقفال صافى القيمة الدفترية للأصل فى حساب التصفية) لظهر حساب التصفية السابق على النحو التالى :

ح/ التصفيـــه

٤٠٠٠٠	الى ح/ اراضى ومبانى	١٦٠٠	من ح/ م٠د ٠م ٠فيها
١٩٢٠٠	الى ح/ سيارات	٤٤٠٠٠	من ح/ البنك
٤٤٨٠٠	الى ح/ مخزون سلعى	١٠٤٠٠	من ح/ البنك
٢٨٠٠٠	الى ح/ مدينون	٣٧٦٠٠	من ح/ البنك
١٧٠٠	الى ح/ مصاريف تصفيه	٢٥٤٠٠	من ح/ البنك
٧٠٠	الى ح/ اتعاب المصفى	١٥٤٠٠	من ح/ رأس مال الشركاء
			٩٢٤٠ مصطفى
			٦١٦٠ سعيد
١٣٤٤٠٠		١٣٤٤٠٠	

وغنى عن القول أن قيود اليومية ستختلف باختلاف الطريقة المتبعة ٠ ويمكن للقارئ فى كل الاحوال اجراء قيود اليومية اللازمة تبعا للطريقة المتبعه من واقع الحسابات ٠ وكذا يمكن للقارئ بسهولة أن يقوم باعداد نتائج التصفية على نفس النمط الذى أتبع فى الحالة السابقة ٠

٧ـ جـ ـ التصفيه بخسائر وعدم كفاية حقوق أحد أو بعض الشركاء لاستيعاب نصيبه فيها ، مع افتراض يسار جميع الشركاء :

اذا اسفرت عملية التصفية عن تحقيق خسائر ولم يكن رصيد رأس مال أحـد

(أو بعض) الشركاء كافيا لاستيعاب نصيبه (أو أنصبتهم) من خسائر التصفيـــه، فان الشريك يجب أن يدفع للشركة الرصيد المدين لحساب رأسماله ، فاذا كان للشريك الذى أصبح رصيد رأسماله مدينا قرض يكفى لاستيعاب هذا الرصيـــد ، فان جزءا من حساب قرض الشريك يستخدم لتغطية الرصيد المدين لحســـاب رأس المال . أما اذا لم يكن للشريك قرض وكان الشريك موسرا ، فانه يقـــوم بسداد الرصيد المدين لحساب رأسماله . وسنوضح فيما يلى كل من الحالتين السابقتين بمثـال :

مثال (١) :

تقرر تصفية شركة التضامن بين عوض وسعيد وزكى الذين يقتسمون الأربـاح والخسائر بينهم بالتساوى . والآتى الميزانية العمومية للشركة فى تاريخ التصفية

٣٠٠٠	شهرة محل				رأس مال الشركاء
١٥٠٠٠	أثاث			١٥٠٠٠	عوض
٣١٠٠٠	سيارات			٤٢٠٠٠	سعيد
٢٩٢٠٠	مخزون سلعى			٢٦٠٠٠	زكى
	مدينون	٢٢٠٠٠	٨٣٠٠٠		
	— م.د.م فيها	١٠٠٠	٥٠٠٠		قرض الشريك عوض
٢١٠٠٠			٢٥٠٠٠		دائنون
	أوراق مالية	٤٠٠٠	١٢٠٠٠		أوراق دفـــع
	— مخصص هبوط أسعـار	٧٠٠	٤٠٠٠		مصروفات مستحقة
٣٣٠٠					
٥٠٠	جارى الشريك زكى				
٧٠٠٠	بنــك				
١٠٠٠	صندوق				
١٨٠٠٠	خسائر مرحلة				
١٢٩٠٠٠			١٢٩٠٠٠		

ولقد أشترى الشريك سعيد الأثاث مقابل فيمة اتفق الشركاء على تقديرهـا بمبلغ ١٢٠٠٠ جنيه ، وقام المصفى بتحصيل مبلغ ٢١٥٠٠ جنيه من المدينون سدادا لجميع ديونهم ، كما قام ببيع الأوراق الماليه مقابل مبلغ ٢٠٠٠ جنيـــه وبيع باقى الأصول فيما عدا الصندوق والبنك صفقة واحدة بمبلغ ٣١٧٥٠ جنيه ٠ كما قام المصفى بسداد الدائنون بعد الحصول على خصم نقدى ٣٪ ، وسداد أوراق الدفع والمصروفات المستحقة والتى تمثل أجور عمال وايجارات مستحقه عـن الشهور الثلاثة الأخيرة ٠ ولقد بلغت مصاريف واتعاب التصفية ١٥٠٠ جنيـــه

وتظهر حسابات التصفية فى هذه الحالة على النحو التالى :

ح/ التصفيـــه

٣٠٠٠	الى ح/ شهرة محل	١٠٠٠	من ح/ م٠د٠م٠ فيها
١٥٠٠٠	الى ح/ أثاث	٧٠٠	من ح/ مخصص هبوط أسعـــار
٣١٠٠٠	الى ح/ سيارات	١٢٠٠٠	من ح/ رأس مال الشركاء (سعيـد)
٢٩٢٠٠	الى ح/ مخزون سلعى	٢١٥٠٠	من ح/ البنك
٢٢٠٠٠	الى ح/ مدينون	٢٠٠٠	من ح/ البنك
٤٠٠٠	الى ح/ أوراق مالية	٣١٧٥٠	من ح/ البنك
١٥٠٠	الى ح/ مصاريف وأتعاب التصفيـــه	٧٥٠	من ح/ دائنون
		٣٦٠٠٠	من ح/ رأس مال الشركاء
			١٢٠٠٠ عوض
			١٢٠٠٠ سعيد
			١٢٠٠٠ زكى
١٠٥٧٠٠		١٠٥٧٠٠	

ويلاحظ أن حساب التصفية جعل دائنا مقابل جعل الدائنون مدينا بقيمة الخصم النقدى والذى بلغ ٧٥٠ جنيه ، كما أن حساب التصفية جعل دائنا مقابل جعل حساب رأس مال الشريك سعيد مدينا بالقيمة المقدرة للأثاث الذى قام بشرائه ، كما أنه تم اقفال القيمة الدفترية للأثاث فى الجانب المدين من حساب التصفية ٠

ح/ رأس مال الشركاء

عوض	سعيد	زكى	بيان	عوض	سعيد	زكى	بيان
		٥٠٠	الى ح/ جارى الشركاء	١٥٠٠٠	٤٢٠٠٠	٢٦٠٠٠	الرصيد
٦٠٠٠	٦٠٠٠	٦٠٠٠	الى ح/ خسائر مرحلة	٣٠٠٠			من ح/ قرض عوض
	١٢٠٠٠		الى ح/ التصفية (أثاث)				
١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	الى ح/ التصفية (خسائر)				
	١٢٠٠٠	٧٥٠٠	الى ح/ البنك				
١٨٠٠٠	٤٢٠٠٠	٢٦٠٠٠		١٨٠٠٠	٤٢٠٠٠	٢٦٠٠٠	

ح/ البنك

٧٠٠٠	الرصيد	١٥٠٠	من ح/ مصاريف وأتعاب التصفية
١٠٠٠	الى ح/ الصندوق	٤٠٠٠	من ح/ مصروفات مستحقة
٢١٥٠٠	الى ح/ التصفية	٢٤٢٥٠	من ح/ دائنون
٢٠٠٠	الى ح/ التصفية	١٢٠٠٠	من ح/ أوراق دفع
٣١٧٥٠	الى ح/ التصفية	١٢٠٠٠	من ح/ قرض عوض
		١٩٥٠٠	من ح/ رأس مال الشركاء ١٢٠٠٠ سعيد ٧٥٠٠ زكى
٦٣٢٥٠		٦٣٢٥٠	

ويلاحظ أن قرض الشريك عوض له أولوية السداد على حقوق الشركاء ٠ ولكن نظرا لان نصيب عوض من الخسائر المرحلة ومن خسائر التصفيه (٦٠٠٠+ ١٢٠٠٠ قد زادت عن رأسماله (١٥٠٠٠) بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه ، فان المصفـــنى قـــام باستخدام جزء من قرض الشريك عوض لسداد الرصيد المدين لحساب رأسمالـــه ٠ كما يلاحظ أن المتبقى من القرض (٢٠٠٠ جنيه) تظل له أولوية الســـداد علـى حقوق باقى الشركاء ، ولذا تم سداده فى حساب البنك قبل سداد الارصــــده الدائنة لحسابات رؤوس أموال الشريكين سعيد وزكى ٠

هذا وتظهر قائمة التصفية فى هذه الحالة على النحو التالى :

قائمة التصفية

	نقدية	أصول أخرى	ديون ممتازة	ديون عادية	قرض عوض	رأس مال الشركاء: عوض	رأس مال الشركاء: سعيد	رأس مال الشركاء: زكي
الأرصدة قبل التصفية	٨٠٠٠	١٠٢٥٠٠	٤٠٠٠	٣٧٠٠٠	٥٠٠٠	٩٠٠٠	٣٦٠٠٠	١٩٥٠٠
بيع الأثاث للشريك سعيد		١٥٠٠٠					(١٢٠٠٠)	
وخسائر بيع الأثاث						(١٠٠٠)	(١٠٠٠)	(١٠٠٠)
الرصيد	٨٠٠٠	٨٧٥٠٠	٤٠٠٠	٣٧٠٠٠	٥٠٠٠	٨٠٠٠	٢٣٠٠٠	١٨٥٠٠
بيع الأصول بخسارة	٥٥٢٥٠	(٨٧٥٠٠)				(١٠٧٥٠)	(١٠٧٥٠)	(١٠٧٥٠)
الرصيد	٦٣٢٥٠		٤٠٠٠	٣٧٠٠٠	٥٠٠٠	(٢٧٥٠)	١٢٢٥٠	٧٧٥٠
تحميل الشركاء بمصاريف وأتعاب التصفية			١٥٠٠			(٥٠٠)	(٥٠٠)	(٥٠٠)
الرصيد	٦٣٢٥٠		٥٥٠٠	٣٧٠٠٠	٥٠٠٠	(٣٢٥٠)	١١٧٥٠	٧٢٥٠
سداد مصاريف التصفية والديون الممتازة	(٥٥٠٠)		(٥٥٠٠)					

الرصيد	٥٧٧٥٠			٢٧٠٠٠	٥٠٠٠	(٣٢٥٠)	١١٧٥٠	٧٢٥٠
سداد الديون العادية بخصم	(٣٦٢٥٠)			(٢٧٠٠٠)		٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠
الرصيد	٢١٥٠٠				٥٠٠٠	(٣٠٠٠)	١٢٠٠٠	٧٥٠٠
المقاصة بين ترصور أسمال عوص					(٣٠٠٠)	٣٠٠٠		
الرصيد	٢١٥٠٠				٢٠٠٠		١٢٠٠٠	٧٥٠٠
[illegible]	(٢٠٠٠)				(٢٠٠٠)			
الرصيد	١٩٥٠٠						١٢٠٠٠	٧٥٠٠
سداد [illegible]	(١٩٥٠٠)						(١٢٠٠٠)	(٧٥٠٠)

ويلاحظ على القائمة السابقة أن شراء الشريك سعيد للاثاث يتطلب تخفيض رأسماله بالقيمه المتفق عليها كمقابل للأثاث (١٢٠٠٠) ، كما أن الخسائر المترتبة على هذا . وقدرها ٣٠٠٠ جنيه تم تحميلها للشركاء الثلاثة طبقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر . ويلاحظ أيضا أن الربح الذى تحقق نتيجة الحصول على خصم نقدى عند سداد الدائنين تم توزيعه على الشركاء طبقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر . ويلاحظ أخيرا أن جزء من قرض الشريك سعيد قد استخدم لسداد الرصيد المدين لحساب رأسماله ، الا أن أولوية السداد قد أعطيت بالنسبة لباقى رصيد القرض فى مواجهة حقوق الشركاء سعيد وزكى .

مثال (٢) :

سنفترض أن بيانات المثال السابق كما هى مع تعديل الآتى :

رأس مال عوض ٢٠٠٠٠ جنيه وليس له قرض قبل الشركة وأن نسب توزيع الارباح والخسائر بين عوض وسعيد وزكى ٢ : ١ : ١ على التوالى .

وعلى هذا الأساس فان حساب التصفية لن يتغير فيما عدا أن خسارة التصفيه وقدرها ٣٦٠٠٠ جنيه سيتم تحميلها للشركاء بنسبة ٢ : ١ : ١ .

وسنكتفى لذلك باعادة تصوير حسابات البنك ورأس مال الشركاء طبقا لتعديلات المثال الحالى .

ح/ رأس مال الشركاء

عوض	سعيد	زكى	بيان	عوض	سعيد	زكى	بيان
		٥٠٠	الى ح/ جارى زكى	٢٠٠٠٠	٤٢٠٠٠	٢٦٠٠٠	الرصيد
٦٠٠٠	٦٠٠٠	٦٠٠٠	الى ح/ خسائر مرحلة	٤٠٠٠			من ح/ البنك
	١٢٠٠٠		الى ح/ التصفية (أثاث)				
١٨٠٠٠	٩٠٠٠	٩٠٠٠	الى ح/ التصفية (خسائر)				
	١٥٠٠٠	١٠٥٠٠	الى ح/ البنك				
٢٤٠٠٠	٤٢٠٠٠	٢٦٠٠٠		٢٤٠٠٠	٤٢٠٠٠	٢٦٠٠٠	

ح/ البنك

٧٠٠٠	الرصيد	١٥٠٠	من ح/ مصاريف وأتعاب التصفيه
١٠٠٠	الى ح/ الصندوق	٤٠٠٠	من ح/ مصروفات مستحقه
٢١٥٠٠	الى ح/ التصفيه	٢٤٢٥٠	من ح/ دائنون
٢٠٠٠	الى ح/ التصفيه	١٢٠٠٠	من ح/ أوراق دفع
٣١٧٥٠	الى ح/ التصفيه	٢٥٥٠٠	من ح/ رأس مال الشركاء
٤٠٠٠	الى ح/ رأس مال الشركاء (عوض)		١٥٠٠٠ سعيد
			١٠٥٠٠ زكى
٦٧٢٥٠		٦٧٢٥٠	

ويلاحظ أن نصيب الشريك عوض من الخسائر المرحلة ومن خسائر التصفيه (٢٤٠٠٠ جنيه) تزيد عن رأسماله بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه .

ونظرا لأن الشريك عوض موسر فلقد قام بدفع هذا المبلغ للشركة .

كما يلاحظ أن المبلغ الذى دفعه الشريك عوض مضافا اليه النقدية المتبقية بالبنك بعد سداد الألتزامات يعادل المبالغ المستحقة للشريكين سعيد وزكى والتى قام المصفى بسدادها اليهم . هذا ويمكن للقارئ بسهولة اعادة تصوير قائمة التصفيه وفقا للتعديلات الخاصة بالمثال الحالى . وسوف تظهر المرحلة الأخيرة من القائمة (بعد سداد الالتزامات على النحو التالى :

	نقدية	عوض	سعيد	زكى
الرصيد	٢١٥٠٠	(٤٠٠٠)	١٥٠٠٠	١٠٥٠٠
تحصيل الرصيد المدين لعوض	٤٠٠٠	٤٠٠٠		
الرصيد	٢٥٥٠٠	—	١٥٠٠٠	١٠٥٠٠
سداد حقوق الشركاء	(٢٥٥٠٠)		(١٥٠٠٠)	(١٠٥٠٠)

٧ — د — التصفية بخسائر وعدم كفاية حقوق شريك أو أكثر لاستيعاب نصيبه منها ، مع أفتراض أعسار شريك أو أكثر :

قد يترتب على التصفية تحقيق خسائر يؤدى تحميلها للشركاء وفقا لنسب توزيع الارباح والخسائر ، الى أن يصبح رصيد حساب رأس مال أحد الشركاء مدينا . فاذا لم يكن لهذا الشريك قرض يمكن أستخدامه لسداد الرصيد المدين لحساب رأسماله ، أو كان رصيد حساب قرض الشريك أقل من الرصيد المدين لحساب رأسماله ، فان على الشريك أن يسدد للشركة رصيد حساب رأسماله. فاذا كان هذا الشريك معسرا (أى ليس لديه أموال خاصة لسداد الرصيد المدين لحساب رأسماله) ، فان الشركاء الأخرين يتحملون بالرصيد المدين لحساب رأس مال الشريك المعسر كل طبقا لنصيبه فى الأرباح والخسائر . ويتم

فى هذه الحالة اقفال رصيد حساب رأس مال الشريك المعسر فى حساب رأس مال الشركاء الأخرين ٠

وللتوضيح دعنا نفترض أنه قد تقرر تصفيه شركة التضامن بين رجب وحسن وسعد وعلى الذين يقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة ٣: ١: ٢: ١ على التوالى وفيما يلى الميزانية العمومية فى تاريخ التصفية :

٤٥٠٠٠	أراضى ومبانى				رأس مال الشركاء :
٢٨٠٠٠	سيارات			١٢٠٠٠	رجب
٢٢٠٠٠	مخزون سلعى			٣٢٠٠٠	حسن
١٩٠٠٠	مدينون			٢٠٠٠٠	سعد
٧٠٠٠	أوراق مالية			٤١٠٠٠	على
١٦٠٠٠	بنك		١٠٥٠٠٠		
			٢٠٠٠		قرض السريك رجب
			٢٨٠٠٠		دائنون
			٢٠٠٠		مصروفات مستحقة (لها أمتيار قانونى)
١٣٧٠٠٠			١٣٧٠٠٠		

وسنفترض أن المصفى قام بتحصيل مبلغ ١٨٢٠٠ جنيه من المدينون سدادا لديونهم ، وأنه قام ببيع باقى الأصول فيما عدا النقدية بالبنك صفقة واحدة مقابل مبلغ ٦٣٠٠٠ جنيه ، وأن مصاريف التصفيه وأتعاب المصفى بلغت ٢٢٠٠ جنيه ٠

وتظهر حسابات التصفية على النحو التالى :

ح/ التصفيـــه

٤٥٠٠٠	الى ح/ أراضى ومبانى	١٨٢٠٠	من ح/ البنك
٢٨٠٠٠	الى ح/ سيارات	٦٣٠٠٠	من ح/ البنك
٢٢٠٠٠	الى ح/ مخزون سلعى	٤٢٠٠٠	من ح/ رأسمال الشركاء
١٩٠٠٠	الى ح/ مدينون		١٨٠٠٠ رجب
٧٠٠٠	الى ح/ أوراق مالية		٦٠٠٠ حسن
٢٢٠٠	الى ح/ مصاريف وأتعاب التصفية		١٢٠٠٠ سعد
			٦٠٠٠ على
١٢٣٢٠٠		١٢٣٢٠٠	

ح/ رأس مـال الشـــركاء

رجب	حسن	سعد	على	بيان	رجب	حسن	سعد	على	بيان
١٨٠٠٠	٦٠٠٠	١٢٠٠٠	٦٠٠٠	الى ح/ التصفية	١٢٠٠٠	٣٢٠٠٠	٢٠٠٠٠	٤١٠٠٠	الرصيـــد
	١٠٠٠	٢٠٠٠	١٠٠٠	الى ح/ رأس مال الشركاء (رجب)	٢٠٠٠				من ح/ قرض الشريك
					٤٠٠٠				من ح/ رأس مـال الشـــركاء (حسن، سـعد، علـــى)
	٢٥٠٠٠	٦٠٠٠	٣٤٠٠٠	الى ح/ البنك					
١٨٠٠٠	٣٢٠٠٠	٢٠٠٠٠	٤١٠٠٠		١٨٠٠٠	٣٢٠٠٠	٢٠٠٠٠	٤١٠٠٠	

حـ/ البنك

١٦٠٠٠	الرصيد	٢٢٠٠	من حـ/ مصاريف وأتعاب التصفيه
١٨٢٠٠	الى حـ/ التصفيه	٢٠٠٠	من حـ/ مصاريف مستحقه
٦٣٠٠٠	الى حـ/ التصفيه	٢٨٠٠٠	من حـ/ دائنون
		٦٥٠٠٠	من حـ/ رأس مال الشركاء
			٢٥٠٠٠ حسن
			٦٠٠٠ سعد
			٣٤٠٠٠ على
٩٧٢٠٠		٩٧٢٠٠	

ونلاحظ أن نصيب الشريك رجب من خسائر التصفيه بلغ ١٨٠٠٠ جنيه في حين أن رصيد حساب رأسماله ١٢٠٠٠ جنيه ، ولذا قام المصفى باستخدام قرض الشريك رجب (٢٠٠٠ جنيه) لتغطية جزء من الرصيد المدين . ونلاحظ أنه بعد اقفال حساب قرض الشريك رجب فى حساب رأسماله ، فان الرصيد المدين لحساب رأسمال رجب أصبح ٤٠٠٠ جنيه . ونظرا لان الشريك رجب معسر فلقد تم تحميل الشركاء الآخرين بالرصيد المدين لرأس مال الشريك رجب موزعا عليهم طبقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر .

هذا ويمكن اعداد قائمة التصفية وذلك على النحو التالى :

قائمة التصفية

	نقدية	أصول أخرى	ديون ممتازة	ديون عادية	قرض الشريك	رأس مال الشركاء ونسب التوزيع: رجب ٣	حسن ١	سعد ٢	علي ١
الأرصدة قبل التصفية	١٦٠٠٠	١٢١٠٠٠	٢٠٠٠	٢٨٠٠٠	٢٠٠٠	١٢٠٠٠	٣٢٠٠٠	٢٠٠٠٠	٤١٠٠٠
بيع الأصول (بخسارة)	٨١٢٠٠	(١٢١٠٠٠)				(١٧٠٥٧)	(٥٦٨٦)	(١١٣٧١)	(٥٦٨٦)
الرصيد	٩٧٢٠٠		٢٠٠٠	٢٨٠٠٠	٢٠٠٠	(٥٠٥٧)	٢٦٣١٤	٨٦٢٩	٣٥٣١٤
مصاريف وأتعاب التصفية			٢٢٠٠			(٩٤٣)	(٣١٤)	(٦٢٩)	(٣١٤)
الرصيد	٩٧٢٠٠		٤٢٠٠	٢٨٠٠٠	٢٠٠٠	(٦٠٠٠)	٢٦٠٠٠	٨٠٠٠	٣٥٠٠٠
سداد مصاريف وأتعاب التصفية والديون الممتازة	(٤٢٠٠)		(٤٢٠٠)						

الرصيد	٩٣٠٠٠			٢٨٠٠٠	٢٠٠٠	(٦٠٠٠)	٢٦٠٠٠	٨٠٠٠	٣٥٠٠٠
سداد الديون العادية	(٢٨٠٠٠)			(٢٨٠٠٠)					
الرصيد	٦٥٠٠٠				٢٠٠٠	(٦٠٠٠)	٢٦٠٠٠	٨٠٠٠	٣٥٠٠٠
المقاصة بين القرض ورأس المال					(٢٠٠٠)	٢٠٠٠			
الرصيد	٦٥٠٠٠					(٤٠٠٠)	٢٦٠٠٠	٨٠٠٠	٣٥٠٠٠
تحميل الرصيد المدين للشركاء الآخرين						(٤٠٠٠)	(١٠٠٠)	(٢٠٠٠)	(١٠٠٠)
الرصيد	٦٥٠٠٠						٢٥٠٠٠	٦٠٠٠	٣٤٠٠٠
سداد حقوق الشركاء	(٦٥٠٠٠)						(٢٥٠٠٠)	(٦٠٠٠)	(٣٤٠٠٠)

ونلاحظ فى المثال السابق أنه رغم أعسار الشريك رجب فان أرصدة رؤوس أموال الشركاء الآخرين كانت كافية لاستيعاب الخسارة الناشئه عن أعسار رجب (الرصيد المدين لحساب رأسماله) ٠ الا أنه فى بعض الحالات قد يترتب على تحميل الشركاء الاخرين بالرصيد المدين للشريك المعسر أن يصبح رصيد حساب رأس مال شريك أخر مدينا ، فاذا كان هذا الشريك أيضا معسرا فان الرصيد المدين لحساب رأسماله يعاد توزيعه على الشركاء الآخرين طبقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر ٠ وللتوضيح سنقوم بتعديل بيانات المثال السابق على أساس أن المصفى قام ببيع باقى الأصول فيما عدا البنك بمبلغ ٤٥٥٠٠ جنيه فقط ٠ فاذا أعدنا تصوير حساب التصفيه سنجد أن خسائر التصفيه تبلغ ٥٩٥٠٠ جنيه يتم توزيعها على الشركاء رجب وحسن وسعد وعلى بنسبة ٣ : ١ : ٢ : ١ وهى نسبة توزيع الأرباح والخسائر بينهم ٠ وسنكتفى باعادة تصوير حساب رأس مال الشركاء على أساس البيانات المعدلة ٠

ح/ رأس مال الشركاء

رجب	حسن	سعد	على	بيان	رجب	حسن	سعد	على	بيان
٢٥٥٠٠	٨٥٠٠	١٧٠٠٠	٨٥٠٠	الى ح/ التصفية	١٢٠٠٠	٣٢٠٠٠	٢٠٠٠٠	٤١٠٠٠	الرصيد
	٢٨٧٥	٥٧٥٠	٢٨٧٥	الى ح/ رأس مال الشركاء (رجب)	٢٠٠٠				من ح/ قرض رجب
	١٣٧٥		١٣٧٥	الى ح/ رأس مال الشركاء (سعد)	١١٥٠٠				من ح/ رأس مال الشركاء (حسن، سعد، على)
	١٩٢٥٠		٢٨٢٥٠	الى ح/ البنك			٢٧٥٠		من ح/ رأس مال الشركاء (حسن وعلى)
٢٥٥٠٠	٣٢٠٠٠	٢٢٧٥٠	٤١٠٠٠		٢٥٥٠٠	٣٢٠٠٠	٢٢٧٥٠	٤١٠٠٠	

من الملاحظ أن نصيب الشريك رجب من خسائر التصفيه ٢٥٥٠٠ جنيــه يزيد عن رأسماله والقرض (١٢٠٠٠ + ٢٠٠٠) بمبلغ ١١٥٠٠ جنيه ٠ ولمــا كان الشريك رجب معسرا فان الرصيد المدين لحساب رأسماله تم تحميلة للشركاء حسن وسعد وعلى بنسبة ١ : ٢ : ١ على التوالى ٠ ولقد نتج عن هذا أن نصيب الشريك سعد من خسائر التصفيه (١٧٠٠٠ جنيه) وماتحمل به من نتيجة أعسار الشريك رجب (٥٧٥٠ جنيه) يزيد عن حساب رأسماله البالغ ٢٠٠٠٠ جنيـه، مما ترتب عليه أن اصبح رصيد حساب رأسماله مدينا بمبلغ ٢٧٥٠ جنيه ٠ ونظـرا لأن الشريك سعد أيضا معسر فلقد قام المصفى بتحميل الشريكين الآخرين حسن وعلى بالرصيد المدين لحساب رأس مال الشريك المعسر سعد وذلك بالتســاوى أى طبقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر ٠ وغنى عن القول أن النقدية المتوفرة من بيع الأصول وتحصيل الديون (١٦٠٠٠ جنيه رصيد البنك ، ١٨٢٠٠ جنيــه المحصل من المدينون ، ٤٥٥٠٠ جنيه ثمن بيع باقى الأصول) سوف يستخــدم فى سداد الالتزامات (٢٢٠٠ جنيه مصاريف وأتعاب التصفيه ، ٢٠٠٠ جنيــه مصروفات مستحقه ، ٢٨٠٠٠ جنيه دائنون) ومايتبقى وقدره ٤٧٥٠٠ جنيه يكون كافيا لسداد الارصدة الدائنه لحساب رأس مال الشريكين حسن وعلى (بعــد تحميلهما بالارصدة المدينه للشريكين المعسرين) ٠

هذا ويمكن للقارئ بسهولة أن يعد قائمة التصفيه بنفس النمط فى المثــال السابق ٠ وسوف نكتفى هنا بتصوير الجزء الأخير من القائمة (بعد سداد جميع التزامات الشركة) والذى يظهر على النحو التالى :

	نقدية	قرض الشريك	رأس مال الشركاء ونسب التوزيع: رجب ٣	حسن ١	سعد ٢	علي ١
الأرصدة (بعد سداد كافة الالتزامات)	٤٧٥٠٠	٢٠٠٠	(١٣٥٠٠)	٢٣٥٠٠	٣٠٠٠	٣٢٥٠٠
المقاصة بين القرض ورأس المال		(٢٠٠٠)	٢٠٠٠			
الرصيد	٤٧٥٠٠		(١١٥٠٠)	٢٣٥٠٠	٣٠٠٠	٣٢٥٠٠
تحميل الرصيد المدين للشركاء الآخرين			١١٥٠٠	(٢٨٧٥)	(٥٧٥٠)	(٢٨٧٥)
الرصيد	٤٧٥٠٠			٢٠٦٢٥	(٢٧٥٠)	٢٩٦٢٥
تحميل الرصيد المدين للشركاء الآخرين				(١٣٧٥)	٢٧٥٠	(١٣٧٥)
الرصيد	٤٧٥٠٠			١٩٢٥٠		٢٨٢٥٠
سداد حقوق الشركاء	(٤٧٥٠٠)			(١٩٢٥٠)		(٢٨٢٥٠)

٧ـ هـ ـ أعسار الشركة مع أفتراض أن أحد أوبعض أو كل الشركاء موسرين :

اذا لم يكن رصيد النقدية وثمن بيع الاصول وماتم تحصيله من حقوق الشركة لدى الغير كافيا لسداد التزامات الشركة قبل الغير فان الشركة تعتبر معسره . واذا كانت الشركة معسرة فان رصيد حساب رأس مال الشركاء بالنسبة لشريك واحد على الاقل (وربما بالنسبة لكل الشركاء) لابد أن يكون مدينا . ولابد أيضا من أن يكون الرصيد المدين للشريك أو مجموع الأرصدة المدينة لبعض الشركاء (حسب الحالة) أكبر من المبلغ المستحق لدائنى الشركة والذى لم يسدد بعد .

وبناء عليه ، فاذا قام الشريك أو الشركاء بسداد الارصدة المدينة أمكن للشركة سداد ديونها كاملة . وعلى أى حال فان لدائنى السركة فى حالة اعسارها الحق فى الرجوع على أى من الشركاء لاقتضاء باقى ديونهم ، سواء من ذلك من لهم أرصدة مدينه أو من لهم أرصدة دائنة . ولذلك فان دائنى الشركة يستوفون باقى ديونهم طالما أن هناك شريك واحد على الأقل موسر .

ولنفترض أنه قد تقرر تصفية شركة التضامن بين محمد وعيد والسيد الذين يقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوى . ولنفترض أن أصول الشركة تتمثل فى ٢٠٠٠٠ نقدية بالبنك ، ١٧٠٠٠٠ جنيه أصول أخرى ، وأن الخصوم تتمثل فى ١١٥٠٠٠ جنيه دائنون ، ٤٢٠٠٠ جنيه رأس مال محمد ، ١٩٠٠٠ جنيه رأس مال عيد ، ١٤٠٠٠ جنيه رأس مال السيد . ولنفترض أيضا أن الأصول بخلاف النقدية بالبنك قد تم بيعها صفقة واحدة بمبلغ ٧٥٠٠٠ جنيه ، وأن مصاريف وأتعاب التصفيه بلغت ١٠٠٠ جنيه .

فاذا قمنا بتصوير حساب التصفيه سنجد أن خسائر التصفيه تبلغ ٩٦٠٠٠ جنيه (١٧٠٠٠٠ جنيه القيمة الدفترية للأصول + ١٠٠٠ جنيه مصاريف وأتعاب التصفيه ــ ٧٥٠٠٠ جنيه ثمن بيع الأصول) ٠ ويتم توزيع خسائر التصفيه على الشركاء الثلاثه بنسبة توزيع الأرباح والخسائر ٠ وفيما يلى حسابى رأس مال الشركاء والبنك ٠

ح/ رأس مال الشركاء

محمد	عيد	السيد	بيان	محمد	عيد	السيد	بيان
٣٢٠٠٠	٣٢٠٠٠	٣٢٠٠٠	الى ح/ التصفيه	٤٢٠٠٠	١٩٠٠٠	١٤٠٠٠	الرصيد
١٠٠٠٠			الى ح/ البنك		١٣٠٠٠	١٨٠٠٠	من ح/ البنك
٤٢٠٠٠	٣٢٠٠٠	٣٢٠٠٠		٤٢٠٠٠	٣٢٠٠٠	٣٢٠٠٠	

ح/ البنك

٢٠٠٠٠	الرصيد	١٠٠٠	من ح/ مصاريف واتعاب التصفيه
٧٥٠٠٠	الى ح/ التصفيه	١١٥٠٠٠	من ح/ دائنون
٣١٠٠٠	الى ح/ راس مال الشركاء ١٣٠٠٠ عيد ١٨٠٠٠ السيد	١٠٠٠٠	من ح/ رأسمال الشركاء (محمد)
١٢٦٠٠٠		١٢٦٠٠٠	

من الواضح أن النقدية بالبنك والمحصل من بيع الأصول يبلغ ٩٥٠٠٠ جنيه ، ومن ثم فان المتبقى بعد سداد مصاريف واتعاب التصفيه لن يكفى لسداد الدائنين . وفى نفس الوقت فان رصيد حساب رأس مال الشركاء مدين بالنسبه للشريك عيد بمبلغ ١٣٠٠٠ جنيه وبالنسبة للشريك السيد بمبلغ ١٨٠٠٠ جنيه . ولقد أفترضنا أن كلا الشريكين موسر ، ولذلك فان المبلغ الذى دفعه الشريكين وقدره ٣١٠٠٠ جنيه أستخدم فى سداد المتبقى من الدائنين ثم لسداد الرصيد الدائن للشريك محمد .

هــذا ويمكن اعــداد قائمة التصفيــة فى هذه الحالــة على النحــو التالــى :

	نقديــة	أصول أخرى	مصاريف وأتعاب التصفية	ديون عادية	رأس مال الشركاء محمد	رأس مال الشركاء عيد	رأس مال الشركاء السيد
الأرصدة قبل التصفية	٢٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠	—	١١٥٠٠٠	٤٢٠٠٠	١٩٠٠٠	١٤٠٠٠
بيع الأصول بخسارة	٧٥٠٠٠	(١٧٠٠٠٠)			(٣١٦٦٦)	(٣١٦٦٧)	(٣١٦٦٧)
الرصيد	٩٥٠٠٠			١١٥٠٠٠	١٠٣٣٤	(١٢٦٦٧)	(١٧٦٦٧)
مصاريف وأتعاب التصفية			١٠٠٠		(٣٣٤)	(٣٣٣)	(٣٣٣)
الرصيد	٩٥٠٠٠		١٠٠٠	١١٥٠٠٠	١٠٠٠٠	(١٣٠٠٠)	(١٨٠٠٠)
سداد مصاريف وأتعاب التصفية	(١٠٠٠)		(١٠٠٠)				
الرصيد	٩٤٠٠٠			١١٥٠٠٠	١٠٠٠٠	(١٣٠٠٠)	(١٨٠٠٠)
تحصيل الأرصدة المدينة	٣١٠٠٠					١٣٠٠٠	١٨٠٠٠
الرصيد	١٢٥٠٠٠			١١٥٠٠٠	١٠٠٠٠		
سداد الديون العادية	(١١٥٠٠٠)			(١١٥٠٠٠)			
الرصيد	١٠٠٠٠				١٠٠٠٠		
سداد حقوق الشريك محمد	(١٠٠٠٠)				(١٠٠٠٠)		

والآن دعنا نفترض أن الشريك السيد في المثال السابق كان معسرا ، ولكننا سنستمر في افتراض أن الشريك عيد موسر . وفي هذه الحالة فان الرصيد المدين لرأس مال السيد يحمل للشريكين الآخرين بنسبة توزيع الأرباح والخسائر وللتوضيح سنعيد تصوير حسابى رأس مال الشركاء والبنك .

حـ/ رأس مال الشركاء

محمد	عيد	السيد	بيان	محمد	عيد	السيد	بيان
٣٢٠٠٠	٣٢٠٠٠	٣٢٠٠٠	الى حـ/ التصفية	٤٢٠٠٠	١٩٠٠٠	١٤٠٠٠	الرصيد
٩٠٠٠	٩٠٠٠		الى حـ/ رأس مال الشركاء (السيد)			١٨٠٠٠	من حـ/ رأس مال الشركاء (محمد ، عيد)
١٠٠٠			الى حـ/ البنك				
					٢٢٠٠٠		من حـ/ البنك
٤٢٠٠٠	٤١٠٠٠	٣٢٠٠٠		٤٢٠٠٠	٤١٠٠٠	٣٢٠٠٠	

حـ/ البنك

٢٠٠٠٠	الرصيد	١٠٠٠	من حـ/ مصاريف وأتعاب التصفيه
٧٥٠٠٠	الى حـ/ التصفيه	١١٥٠٠٠	من حـ/ دائنون
٢٢٠٠٠	الى حـ/ رأس مال الشركاء (عيد)	١٠٠٠	من حـ/ رأس مال الشركاء (محمد)
١١٧٠٠٠		١١٧٠٠٠	

ومن الواضح أنه نتيجة تحمل الرصيد المدين لحساب رأس مال الشريك السيد للشريكين الآخرين أن الرصيد المدين لحساب رأس مال الشريك عيد قد زاد وأصبح ٢٢٠٠٠ جنيه . ونظرا لأن الشريك عيد موسر فان المبلغ الذى دفعه كان كافيا لسداد باقى الدائنين وسداد الرصيد الدائن للشريك محمد

(يمكن للقارئ بسهوله اعداد قائمة التصفيه فى هذه الحالة) ٠

ولنفترض الآن أن الشريك عيد ايضا معسر بينما الشريك محمد موسر ونلاحظ أن النقدية المتاحة (بعد سداد مصاريف وأتعاب التصفيه) تبلغ ٩٤٠٠٠ جنيه ، ومن ثم فهى لاتكفى لسداد رصيد الدائنين (١١٥٠٠٠)، حيث يتبقى لهم مبلغ ٢١٠٠٠ جنيه عجزت الشركة عن سداده ٠

وسنكتفى هنا باعادة تصوير حساب رأس مال الشركاء ٠

ح/ رأس مال الشركاء

بيان	السيد	عيد	محمد
الى ح/ التصفية	٣٢٠٠٠	٣٢٠٠٠	٣٢٠٠٠
الى ح/ رأس مال الشركاء (السيد)		٩٠٠٠	٩٠٠٠
الى ح/ رأسمال الشركاء (عيد)			٢٢٠٠٠
	٣٢٠٠٠	٤١٠٠٠	٦٣٠٠٠

بيان	السيد	عيد	محمد
الرصيد	١٤٠٠٠	١٩٠٠٠	٤٢٠٠٠
من ح/ رأس مال الشركاء (محمد ، عيد)	١٨٠٠٠		
من ح/ رأسمال الشركاء (محمد)		٢٢٠٠٠	
من ح/ البنك			٢١٠٠٠
	٣٢٠٠٠	٤١٠٠٠	٦٣٠٠٠

من الواضح أنه نتيجة تحميل حساب رأس مال الشريك محمد بقيمة الرصيد المدين لحساب رأس مال عيد أن أصبح رصيد الحساب الأول مدينا بمبلغ ٢١٠٠٠ جنيه (ويساوى المبلغ المتبقى للدائنين) • ونظرا لان الشريك محمد هو الشريك الوحيد الموسر فلقد قام بدفع الرصيد المدين لحساب رأسماله وهو المبلغ الذى استخدم لسداد باقى حقوق الدائنين •

(ويمكن للقارئ اعداد قائمة التصفية بسهولة ايضا) •

٧ــ و ــ اعسار الشركة مع افتراض اعسار جميع الشركاء :

لقد افترضنا فى البند السابق أنه رغم اعسار الشركة فان هناك على الأقل شريكا واحدا موسرا • ولقد ترتب على ذلك أن الدائنين قد حصلوا على ديونهم كاملة عن طريق استيفاء باقى ديونهم من الأموال الخاصة للشريك الموسر الوحيد الا أنه اذا كان جميع الشركاء معسرون فانه لاسبيل للدائنين الى استفاء ديونهم كاملة ، ولامناص فى هذه الحالة من أن يقتسموا النقدية المتبقية فيما بينهم بحيث يحصل كل دائن على مبلغ يعادل نسبة دينه الى مجموع الديون • وتجدر الاشارة هنا الى أن المصفى يجب أن يلتزم بأولويات السداد السابق الاشارة اليها ، ولذا يجب أن يتم توزيع النقدية المتاحة (رصيد النقدية + ثمن بيع الأصول + المحصل من حقوق الشركة لدى الغير) على النحو التالى :

١ــ يتم أولا تسديد مصاريف وأتعاب التصفيه •

٢ــ يتم استخدام ماتبقى من نقدية فى سداد الديون الممتازة بالكامل •

واذا لم تكن النقدية المتاحة بعد سداد مصاريف واتعاب التصفيه كافيه لسداد كل الديون الممتازة ، فان المبلغ المتبقى يوزع بين أصحاب تلك الديون كل بنسبة دينه الى مجموع الديون الممتازة ٠ وعلى سبيل المثال فاذا كانت النقدية المتبقية بعد سداد مصاريف وأتعاب التصفيه ١٢٠٠٠ جنيه وكان مجموع الديون الممتازة ١٦٠٠٠ جنيه ، فان كل شخص من أصحاب الديون الممتازة يحصل على ٧٥ قرشا عن كل جنيه من قيمة دينه ٠

٣ــ يتم استخدام ما تبقى من نقدية بعد سداد مصاريف وأتعاب التصفيه والديون الممتازة فى سداد الديون العادية بحيث يحصل كل دائن من الدائنون العاديون على جزء من دينه يعادل نسبة دينه الى مجموع الديون العادية ٠ هذا ويحق للدائنون العاديون الرجوع على الشركاء فيما بعد اذا ماتوفرت للشركاء أموال خاصة وذلك استيفاء لباقى ديونهم ، مالم يسقط حق الدائنين فى المطالبة بالتقادم القانونى ٠

٤ــ لا يعتبر قرض الشريك المتضامن من الديون العادية ، ولذا لا يحصل الشريك على شئ من القرض فى حالة اعسار الشركة اعسار الشركاء ٠ أما اذا كان القرض لشريك موصى فانه يعتبر ضمن الديون العادية و من ثم يدخل فى قسمة النقديه المتبقية مع سائر الدائنون العاديون ٠

وتجدر الاشارة الى أنه اذا كانت هناك ديون مضمونه برهن أصل معين ، فيتم استخدام ثمن بيع هذا الاصل المعين فى سداد الدين المضمون بالكامل ، واذا ماتبقى شئ من ثمن البيع بعد سداد ذلك الدين فيضاف الى النقديه المتاحة للتوزيع (رصيد النقديه وثمن بيع باقى الأصول والمحصل من حقوق الشركة لدى الغير) وتستخدم فى سداد التزامات الشركة قبل الغير وفقا للأولويات القانونية أى وفقا للترتيب المذكور عاليه . أما اذا لم يكفى ثمن بيع الأصل المرهون لسداد الدين المضمون برهن هذا الاصل ، فان ماينبغى لصاحب الدين المضمون فى ذمة الشركة يضاف الى الديون العادية ويعامل معاملتها .

ولتوضيح المعالجة المحاسبيه لحالة اعسار الشركة واعسار جميع الشركاء سنفترض أن الشريك محمد فى المثال السابق أيضا معسر. وتظهر حسابات رأس مال الشركاء والبنك والدائنون على النحو التالى:

ح/ رأس مال الشركاء

محمد	عيد	السيد	بيان	محمد	عيد	السيد	بيان
٣٢٠٠٠	٣٢٠٠٠	٣٢٠٠٠	الى ح/ التصفية	٤٢٠٠٠	١٩٠٠٠	١٤٠٠٠	الرصيد
٥٥٠٠	٥٥٠٠		الى ح/ رأسمال الشركاء (السيد)	٧٠٠٠	٧٠٠٠	٧٠٠٠	من ح/ الدائنون
١١٥٠٠			الى ح/ رأسمال الشركاء (عيد)			١١٠٠٠	من ح/ رأس مال الشركاء (محمد ، عيد)
					١١٥٠٠		من ح/ رأس مال الشركاء (محمد)
٤٩٠٠٠	٣٧٥٠٠	٣٢٠٠٠		٤٩٠٠٠	٣٧٥٠٠	٣٢٠٠٠	

ح/ الدائنون

٩٤٠٠٠	الى ح/ البنك	١١٥٠٠٠	الرصيد
٢١٠٠٠	الى ح/ رأس مال الشركاء		
١١٥٠٠٠		١١٥٠٠٠	

ح/ البنك

٢٠٠٠٠	الرصيد	١٠٠٠	من ح/ مصاريف وأتعاب التصفيه
٧٥٠٠٠	الى ح/ التصفيه	٩٤٠٠٠	من ح/ الدائنون
٩٥٠٠٠		٩٥٠٠٠	

ويلاحظ أن المتبقى من النقديه بعد مصاريف وأتعاب التصفيه يبلغ ٩٤٠٠٠ جنيه وهو غير كاف لسداد الديون العادية ٠ ولذلك فان الدائنون العاديون يقتسمون المتبقى من النقديه فيما بينهم ولكل حسب قيمة دينه لجملة الديون العادية ٠ أى أن كل شخص من الدائنون يحصل على ٨٢ قرش تقريبا (٩٤٠٠٠ ÷ ١١٥٠٠٠) عن كل جنيه من دينه ٠

ويلاحظ أيضا أننا قمنا باقفال رصيد حساب الدائنين بعد دفع المتبقى من النقديه لهم فى حساب رأس مال الشركاء موزعا بين الشركاء طبقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر (بالتساوى فى المثال الحالى) ٠

ولقد ترتب على هذا الاجراء أن أصبح رصيد حساب رأس مال الشركاء بالنسبة لكل من الشريك عيد والشريك السيد مدينا ٠ ونظرا لان كلا الشريكين معسر فاننا نقوم بتحميل الرصيد المدين لأحدهما لحسابات رؤوس أموال الشريكين الآخرين ٠ ولقد قمنا باقفال الرصيد المدين لحساب رأس مال الشريك السيد

فى حساب رأس مال الشريكين محمد وعيد موزعا عليهما بنسبة توزيع الأرباح والخسائر (بالتساوى) • ولقد ترتب على ذلك أن أصبح رصيد حساب رأس مال الشريك عيد مدينا بمبلغ ١١٥٠٠ جنيه ، ورصيد حساب رأس مال الشريك محمد دائنا بنفس المبلغ • ويتم فى هذه الحالة اقفال حساب رأس مال كل شريك فى حساب رأس مال الشريك الآخر • وتعنى أجراءات التحميل السابقة أن الشريك السيد أصبح مدينا شخصيا لكل من الشريك محمد والشريك عيد بمبلغ ٥٥٠٠ جنيه ، كما تعنى أن الشريك عيد أصبح مدينا شخصيا للشريك محمد بمبلغ ١١٥٠٠ جنيه • كما أن جميع الشركاء متضامنين أصبحوا مدينين شخصيا

وبالتضامن عن المبلغ المتبقى للدائنين وقدره ٢١٠٠٠ جنيه • واذا ماتوافر لأحد الشركاء فيما بعد أى أموال خاصة فان الدائنين يستوفون باقى حقوقهم من هذا الشريك ، ويكون للشريك الذى قام بسداد باقى الديون العادية حق مطالبة باقى الشركاء بأنصبتهم فى تحمل رصيد الدائنون وذلك اذا ماتوافرت لهؤلاء الشركاء أموال خاصة فيما بعد •

واذا قمنا باعداد قائمة التصفيه فى هذه الحالة سنجد أن الجزء الأول منها وحتى مرحلة ايجاد الرصيد بعد سداد مصاريف وأتعاب التصفيه يماثل نظيره فى قائمة التصفيه التى سبق لنا اعدادها في البند (٧ــ هـ) • ولهذا فاننا سنكتفى هنا باعداد باقى قائمة التصفيه وفقا لافتراض المثال الحالى •

الجزء الأخير من قائمة التصفية

	نقدية	ديون عادية	رأس مال الشركاء: محمد	رأس مال الشركاء: عيد	رأس مال الشركاء: السيد
الرصيد بعد سداد مصاريف وأتعاب التصفية	٩٤٠٠٠	١١٥٠٠٠	١٠٠٠٠	(١٣٠٠٠)	(١٨٠٠٠)
توزيع النقدية على الدائنون العاديون	١٩٤٠٠٠	٩٤٠٠٠			
الرصيد		٢١٠٠٠	١٠٠٠٠	(١٣٠٠٠)	(١٨٠٠٠)
توزيع الدائنين على رأس مال الشركاء		(٢١٠٠٠)	٧٠٠٠	٧٠٠٠	٧٠٠٠
الرصيد			١٧٠٠٠	(٦٠٠٠)	(١١٠٠٠)
تحميل الرصيد المدين للشريك السيد للشركاء الآخرين			(٥٥٠٠)	(٥٥٠٠)	١١٠٠٠
الرصيد			١١٥٠٠	(١١٥٠٠)	
اقفال أرصدة رأس مال الشركاء			(١١٥٠٠)	١١٥٠٠	

ونوضح فيما يلى بمثال حالة الديون المضمونه برهن أصل معين · ولنفترض أن هناك قرض برهن المبانى بفائدة ١٠٪ سنويا تدفع مرة واحدة فى أول كل سنه ماليه·

ولنفترض أيضا أن رصيد حساب القرض برهن المبانى فى بداية السنه بلغ ٤٠٠٠٠ جنيه ، وأن تصفيه الشركه تمت بعد ثلاثة شهور من بداية السنه الماليه ، علما بأن هناك فائدة قرض مستحقة ظهرت فى الميزانية العمومية فى نهاية السنه السابقة قدرها ٢٠٠٠ جنيه · ولنفترض أيضا أن رصيد حساب الدائنين فى تاريخ التصفيه بلغ ٥٠٠٠٠ جنيه ، وأن النقدية المتبقية بعد سداد مصاريف وأتعاب التصفيه والديون الممتازه بلغت ٢٢٠٠٠ جنيه · فاذا تم بيع المبانى بمبلغ ٤٥٠٠٠ جنيه ، فان الحسابات تظهر بالصورة التالية :

ح/ قرض برهن المبانى

		٤٠٠٠٠	الرصيد
٤٣٠٠٠	الى ح/ البنك	٢٠٠٠	من ح/ فائدة مستحقة
		١٠٠٠	من ح/ فائدة القرض $٤٠٠٠٠ \times \frac{١٠}{١٠٠} \times \frac{٣}{١٢}$
٤٣٠٠٠		٤٣٠٠٠	

ح/ البنك

٢٢٠٠٠	الرصيد (بعد سداد مصاريف التصفيه والديون الممتازة)	٤٣٠٠٠	من ح/ قرض برهن المبانى
٤٥٠٠٠	الى ح/ المبانى	٢٤٠٠٠	من ح/ الدائنون
٦٧٠٠٠		٦٧٠٠٠	

ح/ الدائنون

٢٤٠٠٠	الى ح/ البنك	٥٠٠٠٠	الرصيد
٢٦٠٠٠	الى ح/ رأس مال الشركاء		
٥٠٠٠٠		٥٠٠٠٠	

ويلاحظ أننا قد اضفنا رصيد حساب الفائدة المستحقة وكذلك فائدة القرض عن السنه المالية التى تمت خلالها التصفيه (محتسبة حتى تاريخ التصفيه) الى رصيد القرض لتحديد حق صاحب القرض برهن • ولما كان المبلغ المحصل ثمنا لبيع الأصل المرهون (٤٥٠٠٠ جنيه) يزيد على رصيد حساب القرض (٤٣٠٠٠ جنيه) فان الفرق اضيف للنقدية المتبقية بعد سداد مصاريف وأتعاب التصفيه ليصبح اجمالى النقدية المتاحة ٢٤٠٠٠ جنيه ثم سدادها للدائنون العاديون كل حسب دينه ، حيث يحصل كل دائن على ٤٨ قرشا عن كل جنيه من قيمة الدين •

ولو أفترضنا أن ثمن بيع المبانى كان ٣٩٠٠٠ جنيه مثلا ، فان هذا المبلغ لا يكفى لسداد القرض برهن المبانى • وتظهر الحسابات السابعه فى هذه الحالة على الصورة التالية :

ح/ قرض برهن المبانى

٣٩٠٠٠	الى ح/ البنك	٤٠٠٠٠	الرصيد
		٢٠٠٠	من ح/ فائدة مستحقه
٤٠٠٠	الى ح/ الدائنون	١٠٠٠	من ح/ فائدة قرض
٤٣٠٠٠		٤٣٠٠٠	

ح/ البنك

٢٢٠٠٠	الرصيد	٣٩٠٠٠	من ح/ قرض برهن المبانى
٣٩٠٠٠	الى ح/ مبانى	٢٢٠٠٠	من ح/ الدائنون
٦١٠٠٠		٦١٠٠٠	

ح/ الدائنون

٢٢٠٠٠	الى ح/ البنك	٥٠٠٠٠	الرصيد
٣٢٠٠٠	الى ح/ رأس مال الشركاء	٤٠٠٠	من ح/ قرض برهن المبانى
٥٤٠٠٠		٥٤٠٠٠	

ومن الواضح أن صاحب القرض برهن شارك الدائنون العاديون فى قسمة المتبقى من النقدية وذلك بالنسبة لباقى دينه • وفى هذه الحالة يحصل كل من الدائنون (بما فى ذلك صاحب القرض برهن المبانى عن مبلغ ٤٠٠٠ جنيه) على ٤١ قرش تقريبا (٢٢٠٠٠ ÷ ٥٤٠٠٠) عن كل جنيه من دينه •

٧ـ ز ـ تصفيه شركات التوصية البسيطة :

لاتختلف المعالجه المحاسبية لتصفيه شركات التوصيه البسيطه عنهـا فـى حالة تصفيه شركات التضامن والتى تناولناها فى البنود السابقة ، الا من حيث وضع الشريك الموصى • فاذا اسفرت عملية التصفيه عن تحقيق أرباح ، فان الشريك الموصى يشترك مع الشركاء المتضامنين فى اقتسام أرباح التصفيه وفقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر ، ومن ثم فلا تختلف هذه الحالة عن مثيلتها فى حالة شركات التضامن • أما اذا أسفرت عملية التصفيه عن تحقيق خسائر ، فان الشريـــــك

الموصى لايتحمل من هذه الخسائر الا بقدر حصته فى رأس المال . فاذا كان نصيب الشريك الموصى من خسائر التصفيه أقل من حصته فى رأس المال ، تحمل بنصيبه من الخسائر كاملا . أما اذا كان نصيب الشريك الموصى فى خسائر التصفيه (طبقا لنصيبه فى توزيع الارباح والخسائر) أكبر من حصته فى رأس المال ، فيتم تحميل الشريك الموصى بقدر من الخسائر يعادل حصته فى رأس المال فقط ، ويتم تحميل الشركاء المتضامنين بباقى خسائر التصفيه (موزعة عليهم طبقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر بينهم) . الا أنه أذا كان الشريك الموصى لم يسدد حصته فى رأس المال بالكامل ، فان المصفى يقوم باستيفائها منه ، ويجوز لدائنى الشركه ولباقى الشركاء الرجوع عليه بمقدار الجزء غير المسدد من حصته فى رأس المال وبما يكفى لتغطية نصيبه فى خسائر التصفيه .

وأذا كان للشريك الموصى حسابا جاريا وكان رصيد الحساب دائنا ، فيجب سداد رصيد هذا الحساب للشريك . أما اذا كان رصيد الحساب الجارى للشريك الموصى مدينا فيجب مراعاة مايلى :

أ— اذا كان الرصيد المدين للحساب الجارى يمثل مسحوبات الشريك والفائدة على هذه المسحوبات ، واذا كانت خسائر التصفيه قد استنفذت حصته فى رأس المال ، وجب على الشريك الموصى سداد الرصيد المدين لحسابه الجارى .

ب— اذا كان الرصيد المدين للحساب الجارى يمثل نصيب الشريك الموصى فى خسائر السنه التى تمت خلالها التصفيه أو نصيبه فى الخسائر المحققه خلال سنوات سابقة ، فلا يجوز تحميل الشريك الموصى بنصيب فى خسائر التصفيه

يزيد عن الفرق بين حصته فى رأس المال وبين رصيد حسابه الجارى المدين .

هذا ويعامل قرض الشريك الموصى معاملة الديون العادية ، واذا كان قرض الشريك الموصى مضمونا برهن أصل معين فانه يعامل معاملة الديون المضمونه برهن ، وذلك على النحو السابق الاشارة عليه فى حالة شركات التضامن .

ولنفترض أن عادل ونجيب وأمجد شركاء فى شركة توصيه بسيطه ويقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوى ، وأن أمجد الشريك الموصى والشريكين الآخرين شريكين متضامنين .

ولقد تقرر تصفيه الشركة وبلغت القيمة الدفترية للأصول بخلاف النقديه فى تاريخ التصفيه ٨٥٠٠٠ جنيه ورصيد النقديه بالبنك ١٥٠٠٠ جنيه ، وبلغ الرصيد المدين للحساب الجارى للشريك الموصى أمجد ١٢٠٠ جنيه ، وتمثلت الخصوم فى تاريخ التصفيه فيما يلى : دائنون ٥٠٢٠٠ جنيه ، رأس مال عادل ٣٥٠٠٠ جنيه ، رأس مال نجيب ١٤٠٠٠ جنيه ، رأس مال أمجد ٨٠٠٠ جنيه ولنفترض أيضا أن خسائر السنه التى تمت خلالها التصفيه بلغت ٦٠٠٠ جنيه، وأن الرصيد المدين للحساب الجارى لأمجد يتمثل فى ٤٠٠ جنيه مسحوبات السنه الحاليه ، ٨٠٠ جنيه نصيبه فى خسائر السنه السابقه . ولقد قام المصفى ببيع الأصول بخلاف النقديه صفقه واحده بمبلغ ٥٣٠٠٠ جنيه ، وبلغت مصاريف وأتعاب التصفيه ١٠٠٠ جنيه .

واذا قمنا بتصوير حساب التصفيه فسنجد أن خسائر التصفيه تبلغ ٣٣٠٠٠ جنيه (٨٥٠٠٠ جنيه أصول مختلفه + ١٠٠٠ جنيه مصاريف وأتعاب التصفيه - ٥٣٠٠٠ جنيه ثمن بيع الأصول) . وعليه فان حساب رأس مال الشركاء وحساب

البنك سيتخذ ان الصور التاليه :

ح/ رأس مال الشركاء

عادل	نجيب	أمجد	بيان	عادل	نجيب	أمجد	بيان
		١٢٠٠	الى ح/ جاري أمجد	٣٥٠٠٠	١٤٠٠٠	٨٠٠٠	الرصيد
٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	الى ح/ توزيع أ ٠ خ		١٩٠٠	٤٠٠	من ح/ البنك
١١٩٠٠	١١٩٠٠	٥٢٠٠	الى ح/ التصفية				
١٩١٠٠			الى ح/ البنك				
٣٥٠٠٠	١٥٩٠٠	٨٤٠٠		٣٥٠٠٠	١٥٩٠٠	٨٤٠٠	

ح/ البنك

١٥٠٠٠	الرصيد	١٠٠٠	من ح/ مصاريف واتعاب التصفيه
٥٣٠٠٠	الى ح/ التصفيه	٥٠٢٠٠	من ح/ دائنون
٢٣٠٠	الى ح/ رأس مال الشركاء	١٩١٠٠	من ح/ رأس مال الشركاء
٧٠٣٠٠		٧٠٣٠٠	

ويلاحظ أنه عند توزيع خسائر التصفيه على الشركاء فان الشريك الموصـ ـى أمجد لم يتحمل الا بمبلغ ٥٢٠٠ جنيه ، وذلك لأنه سبق أن تحمل بخسائر عن العام الماضى قدرها ٨٠٠ جنيه ، وتحمل بنصيب من خسائر العام الحالـــى وقدرها ٢٠٠٠ جنيه ، ومن ثم فلا يمكن تحميله بخسائر تصفيه الا فى حدود ما تبقى من حصته فى رأس المال (٨٠٠٠ ــ ٢٨٠٠) ٠ أما باقى خسائر التصفيه وقدرها ٢٧٨٠٠ جنيه فلقد تم تحميلها للشركاء المتضامنين طبعا لنسب توزيـــع الأرباح والخسائر (بالتساوى فى المثال الحالى) ٠ كما يلاحظ أن الشـريـــك

الموصى أمجد قام بسداد جزء من الرصيد لحسابه الجارى (٤٠٠ جنيه) والتى تمثل قيمة مسحوباته خلال العام ٠

ويلاحظ أنه قد ترتب على تحميل الشركاء بخسائر التصفيه أن أصبح رصيد حساب رأسمال الشريك نجيب مدينا بمبلغ ١٩٠٠ جنيه ، وقام الشريك بسداده للشركة ، وذلك بافتراض أنه شريك موسر ٠ أما اذا كان الشريك نجيب معسرا فيتم أقفال الرصيد المدين لحساب رأسماله فى حساب رأس مال الشريك عادل ٠

وتجدر الاشاره الى أنه لو انتهت عملية التصفيه بتحقيق خسائر تستنفذ وتزيد على رؤوس واموال الشركاء جميعا ، وكان جميع الشركاء المتضامنين معسرين ، فانه لايجوز لدائنى الشركة الرجوع على الشريك الموصى لاستيفاء باقى ديونهم حتى ولو كان هذا الشريك الموصى موسرا ٠

وغنى عن القول أنه يمكن للقارئ بسهوله أعداد قائمة التصفيه بالنسبه للمثال السابق على نفس النمط الذى أعددنا على أساسه قوائم التصفيه فى البنود السابقة ٠

٨ـ التصفية التدريجية :

استندت معالجتنا للتصفية السريعة أو الفورية الى قاعدة أساسية وهى أن لا يتم توزيع أى نقدية على الشركاء الا بعد تحديد أرباح أو خسائر التصفية بصورة نهائية (أى بعد بيع جميع الاصول وتحصيل حقوق الشركة لدى الغير)وتحميلها لحساب رأس مال الشركاء ، وبعد أن يتم سداد جميع ألتزامات الشركة قبل الغير . الا أن عملية بيع الأصول وتحصيل الحقوق قد تستغرق فترة زمنية طويلة نسبيا قد تمتد الى عدة شهور وربما عدة سنوات ، وذلك لأن المصفى يحاول أتمام التصفية بأقل خسائر ممكنه ومن ثم فقد يفضل التريث فى بيع الأصول للحصول على أثمان بيع أفضل مما لو حاول الانتهاء من عمليات البيع بسرعة وبأى ثمن . وعندما تمتد عملية التصفية لفترة طويلة نسبيا ، فان الشركاء عادة ما يطلبون من المصفى أن يقوم بتوزيع النقدية المتاحة عليهم أولا بأول بعد كل عملية بيع لأحد أو بعض الأصول ودون ما انتظار للانتهاء من بيع جميع الاصول وتحديد أرباح أو خسائر التصفية بصورة نهائية . ولاشك أن توزيع النقدية على الشركاء أولا بأول يعتبر تصرفا ملائما ويحقق مصالح الشركاء فى استثمار تلك الأموال بمعرفتهم ، ولكن بشرط أن يستند التوزيع الى أساس مأمون يضمن أن يتم أولا سداد جميع التزامات الشركة قبل الغير ، ويضمن أن لا يحصل أحد الشركاء على أموال تزيد عن حقوقه عندما تتحدد بصورة نهائية بعد بيع جميع الاصول وتحديد أرباح أو خسائر التصفية .

وتنطوى التصفية التدريجية على بيع بعض الأصول وسداد ألتزامات الشركة قبل الغير ، ثم أستخدام مايتبقى من النقدية لسداد مبالغ للشركاء ، ثم بيع أصول أخرى وسداد دفعة أخرى للشركاء ، ثم بيع مجموعة جديدة من الأصول

وسداد دفعة أخرى للشركاء ، ٠٠٠ وهكذا الى أن تتم التصفية النهائية للشركة ٠

ان المشكلة الاساسية فى عملية التصفية التدريجية هى قيام المصفى بدفع مبالغ نقدية للشركاء قبل تحديد خسائر التصفية ٠ فاذا تم دفع مبالغ نقدية لأحد الشركاء ثم أتضح بعد ذلك أن نصيب هذا الشريك من خسائر التصفية يستنفذ رصيد حساب رأسماله ويزيد عليه (أى أصبح الرصيد مدينا) فان المصفى يطلب من الشريك رد ماحصل عليه بدون وجه حق ٠ فاذا كان هذا الشريك غير قادر على رد تلك المبالغ ، فان المصفى يكون مسئولا عن هذه المبالغ بصفة شخصية فى مواجهة الشركاء الآخرين ٠ ولذا فان المصفى يجب أن يكون حذرا وأن يتبع سياسة رشيدة عند تحديد طريقة توزيع النقدية قبل انتهاء التصفية ٠

ويجب على المصفى بصفة عامة عدم توزيع أى مبالغ نقدية على الشركاء الا بعد سداد جميع التزامات الشركة قبل الغير بالكامل ٠ ويعتبر قرض الشريك الموصى فى هذا الصدد من الالتزامات الواجبة السداد قبل دفع أى مبالغ للشركاء ٠ أما قرض الشريك المتضامن فيضاف لرأسمال الشريك دون ما تفرقة بينهما وذلك عند تحديد المبالغ التى يتم توزيعها على الشركاء ٠

وسنتناول فيما يلى طريقتين يمكن للمصفى أتباع أحداها فى حالة التصفية التدريجية ٠ وتقوم الطريقة الأولى على أساس افتراض أسوأ الاحتمالات وهى عدم بيع الأصول وأن الشريك الذى يصبح رأسماله مدينا سيكون شريكا معسرا ٠ أما الطريقة الثانية فتقوم على أساس اعداد خطه لتوزيع المتحصلات النقدية فى المستقبل ٠

٨ـ أ ـ التصفية التدريجية بافتراض أسوأ الاحتمالات :

تقوم هذه الطريقة على أساس حماية مصالح الشركاء وحماية المصفى من احتمالات التوزيع الخاطئ للنقدية وذلك بافتراض أسوأ الاحتمالات بالنسبة للمستقبل • فبعد أن يتم سداد التزامات الشركة قبل الغير (بما فى ذلك قرض الشريك الموصى) وعند البدء فى توزيع مبالغ نقدية على الشركاء يتبع المصفى الأسس التالية :

١ـ افتراض أقصى خسائر يمكن أن تتحقق من بيع الاصول الباقية مستقبلا • ولذا يفترض أن الأصول الباقية ليس لها قيمة بيعية ولن يمكن الحصول فى مقابلها على أى نقدية ، ومن ثم تعتبر القيمة الدفترية لتلك الأصول خسائر افتراضية محتملة • ويتم توزيع الخسائر الافتراضية المحتملة (أى القيمة الدفترية للأصول الباقية) على الشركاء وفقا لنسب توزيع الارباح والخسائر •

٢ـ اذا اصبح رصيد حساب رأسمال أى شريك مدينا بعد تحميله بنصيب الشريك فى الخسائر الافتراضية المحتمله ، فيفترض أن هذا الشريك لن يستطيع سداد الرصيد المدين (المحتمل) لحساب رأسماله ، أى يفترض أنه سيكون شريكا معسرا • ويراعى فى هذا الصدد ماسبق الاشاره اليه من أن قرض الشريك المتضامن يضاف الى رأسماله • ولا يحصل الشريك الذى أصبح رصيد حساب رأسماله رصيدا مدينا (محتملا) على أى مبالغ نقدية •

وبناء على افتراض أعسار الشريك ، يتم توزيع الرصيد المدين (المحتمل) لحساب رأسماله على الشركاء الاخرين (وفقا لنسب توزيع الارباح والخسائر بينهم) ، ومن ثم يتم تخفيض رؤوس أموال الشركاء الاخرين بأنصبتهم من

الرصيد المدين لرأس مال ذلك الشريك المحتمل اعساره ٠

٣ — لا يتم توزيع أى نقدية على أى شريك الا اذا كان رصيد حساب رأسماله دائنا بعد أن يتم تحميله بنصيبه من الخسائر الافتراضية المحتملة (القيمة الدفترية للأصول الباقية) ونصيبه من الرصيد المدين لحساب رأسمال الشريك المحتمل اعساره (واضافة قرض الشريك ان وجد)،ويتم توزيع النقدية على الشركاء الذين لهم أرصدة دائنة فقط وفى حدود تلك الأرصدة ٠ هذا وسنوضح فيما يلى الحالات المحتملة فى ظل هذه الطريقة بأمثلة رقمية ٠

مثال (١) :

تقرر تصفية شركة التضامن بين سمير وابراهيم وفتحى والذين يقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة ٣: ٢: ١ على التوالى ٠ وفيما يلى ملخص الميزانية العمومية للشركة فى تاريخ التصفية :

أصول : ٢٢٠٠٠ جنيه نقدية ، ١٨٨٠٠٠ جنيه اصول اخرى ٠

خصوم : ٦٢٠٠٠ جنيه رأس مال سمير ، ٥٥٠٠٠ جنيه رأس مال ابراهيم ٣٢٠٠٠ جنيه رأس مال فتحى ، ٨٠٠٠ جنيه قرض سمير ، ٥٣٠٠٠ جنيه التزامات مختلفة ٠

ولقد أسفرت عمليات بيع الأصول بخلاف النقدية عن مايلى :

رقم عملية البيع	القيمة الدفترية	ثمن البيع	مصاريف واتعاب التصفية
(١)	٨٨٠٠٠ جنيه	٥٨٠٠٠ جنيه	٩٠٠ جنيه
(٢)	٦٢٠٠٠	٤١٠٠٠ جنيه	٦٠٠ جنيه
(٣)	٣٨٠٠٠ جنيه	٣٢٠٠٠ جنيه	٣٠٠ جنيه

المطلوب : اعداد قائمة التصفية التدريجية ٠

قائمة التصفية التدريجية

	نقديه	أصول أخرى	التزامات	رأس مال الشركاء وقرض الشريك: سمير ٣	ابراهيم ٢	فتحى ١
الارصدة قبل التصفية	٢٢٠٠٠	١٨٨٠٠٠	٥٣٠٠٠	٧٠٠٠٠	٥٥٠٠٠	٣٢٠٠٠
بيع الاصول بخسارة ــ رقم ١	٥٨٠٠٠	(٨٨٠٠٠)		(١٥٠٠٠)	(١٠٠٠٠)	(٥٠٠٠)
الأرصدة	٨٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٥٣٠٠٠	٥٥٠٠٠	٤٥٠٠٠	٢٧٠٠٠
مصاريف وأتعاب التصفية	(٩٠٠)			(٤٥٠)	(٣٠٠)	(١٥٠)
الأرصدة	٧٩١٠٠	١٠٠٠٠٠	٥٣٠٠٠	٥٤٥٥٠	٤٤٧٠٠	٢٦٨٥٠
سداد الالتزامات	(٥٣٠٠٠)		(٥٣٠٠٠)			
الأرصدة	٢٦١٠٠	١٠٠٠٠٠		٥٤٥٥٠	٤٤٧٠٠	٢٦٨٥٠
توزيعات للشركاء (جدول أ)	(٢٦١٠٠)			(٤٥٥٠)	(١١٣٦٧)	(١٠١٨٣)

الأرصدة		١٠٠٠٠٠		٥٠٠٠٠	٢٣٣٣٣	١٦٦٦٧
بيع أصول بخسارة — رقم ٢	٤١٠٠٠	(٦٢٠٠٠)		(١٠٥٠٠)	(٧٠٠٠)	(٣٥٠٠)
الأرصدة	٤١٠٠٠	٣٨٠٠٠		٣٩٥٠٠	٢٦٣٣٣	١٣١٦٧
مصاريف وأتعاب التصفية	(٦٠٠)			(٣٠٠)	(٢٠٠)	(١٠٠)
الأرصدة	٤٠٤٠٠	٣٨٠٠٠		٣٩٢٠٠	٢٦١٣٣	١٣٠٦٧
توزيعات للشركا* (جدول ب)	(٤٠٤٠٠)			(٢٠٢٠٠)	(١٣٤٦٦)	(٦٧٣٤)
الارصدة		٣٨٠٠٠		١٩٠٠٠	١٢٦٦٧	٦٣٣٣
بيع أصول بخسارة — رقم ٣	٣٢٠٠٠	(٣٨٠٠٠)		(٣٠٠٠)	(٢٠٠٠)	(١٠٠٠)
الأرصدة	٣٢٠٠٠			١٦٠٠٠	١٠٦٦٧	٥٣٣٣
مصاريف وأتعاب التصفية	(٣٠٠)			(١٥٠)	١٠٠	(٥٠)
الأرصدة	٣١٧٠٠			١٥٨٥٠	١٠٥٦٧	٥٢٨٣
توزيعات للشركا*	(٣١٧٠٠)			(١٥٨٥٠)	(١٠٥٦٧)	(٥٢٨٣)

جـــدول (أ)

توزيع الدفعة النقدية الأولى على الشـــركاء

	رصيد رأس المال والقرض قبل التوزيع مباشرة		
	سمير ٣	ابراهيم ٢	فتحى ١
رأس مال الشركاء والقرض	٥٤٥٥٠	٤٤٧٠٠	٢٦٨٥٠
خسائرافتراضية محتملة (القيمةالدفترية للاصول الباقية= ١٠٠٠٠٠ جنيه)	(٥٠٠٠٠)	(٣٣٣٣٣)	(١٦٦٦٧)
توزيع الدفعةالنقدية الاولى	٤٥٥٠	١١٣٦٧	١٠١٨٣

جـــدول (ب)

توزيع الدفعة الثانية على الشـــركاء

	رصيد رأس المال والقرض قبل التوزيع مباشرة		
	سمير ٣	ابراهيم ٢	فتحى ١
رأس مال الشركاء والقرض	٣٩٢٠٠	٢٦١٣٣	١٣٠٦٧
خسائرافتراضية محتملة (٣٨٠٠٠)	(١٩٠٠٠)	(١٢٦٦٧)	(٦٣٣٣)
توزيع الدفعة النقدية الثانية	٢٠٢٠٠	١٣٤٦٦	٦٧٣٤

ويلاحظ مايلى على ماتقدم :

١ــ أضيف رصيد قرض الشريك سمير الى رصيد حساب رأسماله .

٢ــ أن مصاريف واتعاب التصفية تخصم من النقدية ثم تحمل للشركاء وفقا للنســب

توزيع الارباح والخسائر ·[1] وتجدر الاشارة الى أنه كان من الممكن أضافة خانه للديون الممتازة تحمل لها مصاريف وأتعاب التصفية (وذلك عند تحميلها للشركاء) ثم تخصم المصاريف بعد ذلك من كل من خانة النقدية وخانة الديون الممتازة فى خطوة ثانية (لاحظ أن هذا ماسبق لنا اتباعة عند اعداد قائمة التصفية السريعة أو الفورية) ·

٣ـ يتم أعداد جدول لتوزيع النقدية فى كل مرة يتم فيها توزيع نقدية على الشركاء وذلك لتحديد نصيب كل شريك فى النقدية الموزعة · وعند اعداد الجدول يؤخذ فى الاعتبار ارصدة رؤوس أموال الشركاء كما تظهر فى قائمة التصفية التدريجية قبل اجراء التوزيع مباشرة ·

ويتم بعد ذلك تحميل الشركاء بالقيمة الدفترية للأصول الباقية (أى لم تباع بعد) موزعة عليهم وفقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر ، وذلك باعتبارها خسائر افتراضية محتملة ·

٤ـ ليس هناك حاجة لاعداد جدول توزيع نقدية بعد بيع المجموعة الأخيرة من الأصول ، وذلك لأن خسائر التصفية تكون قد تحددت بصورة نهائية ويكون رصيد النقدية عند هذه النقطة مساويا لحقوق الشركاء ·

---

(١) تجدر الاشارة الى أن كثير من المحاسبين يرى ضرورة تقدير مصاريف وأتعاب التصفية وتجنيب نقدية كافية لمقابلتها وذلك باضافة القيمة المقدرة للمصاريف والأتعاب الى الخسائر الافتراضية المحتملة · الا أن هذا الاجراء لايكون ضروريا الا فى حالة اعتقاد المصفى بأن عمليات بيع الاصول لن تسفر فعلا عن تحقيق أى متحصلات نقدية ·

٥ ـ عندما يقوم المصفى بعد انتهاء تصفية الشركة باعداد حسابات التصفيـــة سوف يجد أن كل شريك قد حصل على حقوقه كاملة ودون ماتقص أو زيادة ٠ وللتحقق من ذلك ستقوم بتصوير كل من حساب التصفية وحساب رأس مال الشركاء ، كما يظهران في نهاية عملية التصفيـة ٠

ح / التصفيـــة

١٨٨٠٠٠	الى حسابات الاصول	٥٨٠٠٠	من ح/ البنك
١٨٠٠	الى ح/ مصاريف واتعاب التصفية	٤١٠٠٠	من ح/ البنك
		٣٢٠٠٠	من ح/ البنك
		٥٨٨٠٠	من ح/ رأسمال الشركاء
			٢٩٤٠٠ سمير
			١٩٦٠٠ ابراهيم
			٩٨٠٠ فتحى
١٨٩٨٠٠		١٨٩٨٠٠	

ح/ رأس مـــال الشـــركاء

بيـــان	فتحى	ابراهيم	سمير	بيـــان	فتحى	أبراهيم	سمير
الرصيد	٣٢٠٠٠	٥٥٠٠٠	٦٢٠٠٠	الى ح/ التصفية	٩٨٠٠	١٩٦٠٠	٢٩٤٠٠
من ح/ فرض الشريك			٨٠٠٠	الى ح/ البنك	١٠١٨٣	١١٣٦٧	٤٥٥٠
				الى ح/ البنك	٦٧٣٤	٠٤٦٦	٢٠٢٠٠
				الى ح/ البنك	٥٢٨٣	١٠٥٦٧	١٥٨٥٠
	٣٢٠٠٠	٥٥٠٠٠	٧٠٠٠٠		٣٢٠٠٠	٥٥٠٠٠	٧٠٠٠٠

مثال (٢) :

سنقوم بتعديل بيانات المثال السابق بحيث تصبح نسبة توزيع الأربـــاح والخسائر بين الشركاء سمير وابراهيم وفتحى ١ : ٢ : ٢ على التوالى .

وفيما يلى أعادة تصوير قائمة التصفية التدريجية وجداول توزيع النقدية .

قائمة التصفية التدريجيـــه

	نقديــة	أصول أخرى	التزامات	رأس مال الشركاء والقرض: سمير ١	ابراهيم ٢	فتحى ٢
الارصدة قبل التصفية	٢٢٠٠٠	١٨٨٠٠٠	٧٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	٥٥٠٠٠	٣٢٠٠٠
بيع أصول بخسارة (رقم ١)	٥٨٠٠٠	(٨٨٠٠٠)		(٦٠٠٠)	(١٢٠٠٠)	(١٢٠٠٠)
الأرصدة	٨٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٥٣٠٠٠	٦٤٠٠٠	٤٣٠٠٠	٢٠٠٠٠
مصاريف وأتعاب التصفية	(٩٠٠)			(١٨٠)	(٣٦٠)	(٣٦٠)
الأرصدة	٧٩١٠٠	١٠٠٠٠٠	٥٣٠٠٠	٦٣٨٢٠	٤٢٦٤٠	١٩٦٤٠
سداد الالتزامات	(٥٣٠٠٠)		(٥٣٠٠٠)			
الأرصدة	٢٦١٠٠	١٠٠٠٠٠		٦٣٨٢٠	٤٢٦٤٠	١٩٦٤٠
توزيعات الشركاء (جدول أ)	(٢٦١٠٠)			(٢٦١٠٠)		

الأرصدة		١٠٠٠٠٠	٣٧٧٢٠	٤٢٦٤٠	١٩٦٤٠
بيع أصول بخسارة (رقم ٢)	٤١٠٠٠	(٦٢٠٠٠)	(٤٢٠٠)	(٨٤٠٠)	(٨٤٠٠)
الأرصدة	٤١٠٠٠	٣٨٠٠٠	٣٣٥٢٠	٣٤٢٤٠	١١٢٤٠
مصاريف واتعاب التصفية	(٦٠٠)		(١٢٠)	(٢٤٠)	(٢٤٠)
الأرصدة	٤٠٤٠٠	٣٨٠٠٠	٣٣٤٠٠	٣٤٠٠٠	١١٠٠٠
توزيعات للشركاء (جدول ب)	(٤٠٤٠٠)		(٢٤٤٠٠)	(١٦٠٠٠)	
الارصدة		٣٨٠٠٠	٩٠٠٠	١٨٠٠٠	١١٠٠٠
بيع أصول بخسارة (رقم٣)	٣٢٠٠٠	(٣٨٠٠٠)	(١٢٠٠)	(٢٤٠٠)	(٢٤٠٠)
الأرصدة	٣٢٠٠٠		٧٨٠٠	١٥٦٠٠	٨٦٠٠
مصاريف وأتعاب التصفية	(٣٠٠)		(٦٠)	(١٢٠)	(١٢٠)
الأرصدة	٣١٧٠٠		٧٧٤٠	١٥٤٨٠	٨٤٨٠
توزيعات للشركاء	(٣١٧٠٠)		(٧٧٤٠)	(١٥٤٨٠)	(٨٤٨٠)

جدول (أ)

توزيـــع الدفعـــة النقديـــة الاولى على الشركاء

	رصيد رأس المال والقرض قبل التوزيع مباشرة		
	سمير ١	ابراهيم ٢	فتحى ٢
رأس مال الشركاء والقرض	٣٨٢٠	٤٢٦٤٠	١٩٦٤٠
خسائر افتراضية محتملة (١٠٠ ٠٠٠)	(٢٠ ٠٠٠)	(٤٠ ٠٠٠)	(٤٠ ٠٠٠)
الأرصدة	٤٣٨٢٠	٢٦٤٠	(٢٠٣٦٠)
توزيع الرصيد المدين لرأسمال فتحى	(٦٧٨٧)	(١٣٥٧٣)	٢٠٣٦٠
الأرصدة	٣٧٠٣٣	(١٠٩٣٣)	
تحميل سمير بالرصيد المدين لابراهيم	(١٠٩٣٣)	١٠٩٣٣	
توزيع الدفعة النقدية الاولى	٢٦١٠٠	ـــــ	ـــــ

جدول (ب)

توزيع الدفعة النقدية الثانية على الشركاء

	رصيد رأس المال والقرض قبل التوزيع مباشرة		
	سمير ١	أبراهيم ٢	فتحى ٢
رأس مال الشركاء والقرض	٣٣٤٠٠	٣٤٠٠٠	١١٠٠٠
خسائرافتراضية محتملة (٣٨٠٠٠)	(٧٦٠٠)	(١٥٢٠٠)	(١٥٢٠٠)
الأرصدة	٢٥٨٠٠	١٨٨٠٠	(٤٢٠٠)
توزيع الرصيد المدين لرأسمال فتحى	(١٤٠٠)	(٢٨٠٠)	٤٢٠٠
توزيع الدفعة النقدية الثانية	٢٤٤٠٠	١٦٠٠٠	ــــــ

ويلاحظ فى الجدول (أ) أنه قد ترتب على توزيع القيمة الدفترية للأصول الباقية على الشركاء (طبقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر) باعتبارها أقصى خسارة يمكن أن تتحقق فى المستقبل ، أن أصبح رصيد حساب رأس مال الشريك فتحى مدينا بمبلغ ٢٠٣٦٠ جنيه • وحيث أننا نعترض أسوأ الاحتمالات ، فلقد أفترضنا أن الشريك فتحى سيكون معسرا ، ولذا تم تحميل هذا الرصيد المدين للشريكين سمير وابراهيم ، موزعا بينهما بنسبة توزيع الأرباح والخسائر وهى ١ : ٢ على التوالى • ولقد ترتب على تحميل الشريك ابراهيم

بنصيبة من الرصيد المدين لرأسمال فتحى أن أصبح رصيد حساب رأسمال الشريك أبراهيم نفسه مدينا بمبلغ ١٠٩٣٣ جنيه ٠ ومرة أخرى أفترضنا أسوأ الاحتمالات وهو أن الشريك أبراهيم سيكون معسرا ، ولذا تم أقفال الرصيد المدين لحساب رأس مال الشريك أبراهيم فى حساب رأس مال الشريك سمير، ولقد ترتب على الاجراءات السابقة أن أصبح من حق الشريك سمير وحده الحصول على كل النقدية المتبقية بعد سداد الالتزامات وقدرها ٢٦١٠٠ جنيه ٠

ويلاحظ أيضا أنه فى الجدول (ب) قد ترتب على تحميل الشركاء بالقيمة الدفترية للأصول الباقية باعتبارها خسائر افتراضية محتملة أن أصبح رصيد حساب رأس مال الشريك فتحى مدينا بمبلغ ٤٢٠٠ جنيه ، وأعيد توزيع هذا الرصيد المدين على الشريكين سمير وابراهيم بافتراض أن فتحى سيكون معسرا ٠ ولقد ترتب على هذه الاجراءات أن أصبح من حق الشريكين سمير وابراهيم أن يتقاسما رصيد النقدية بينهما بحيث يحصل سمير على ٢٤٤٠٠ جنيه ، ويحصل ابراهيم على ١٦٠٠٠ جنيه ٠

كما يلاحظ أنه بعد عملية بيع الأصول رقم (٣) حصل الشريك فتحى على حقوقة كاملة ، كما حصل الشريكين ابراهيم وسمير على باقى حقوقهما ٠ويستطيع القارئ أن يتحقق من أن أى من الشركاء لم يحصل على أكثر أو أقل من حقوقه بعد تمام التصفية واحتساب خسائر التصفية على وجه اليقين ، وذلك بتصوير حسابات التصفيه ٠

مثال (٣):

فوزى وسعد وفرج شركاء فى شركة توصية بسيطة ويقتسمون الأرباح والخسائر

بالتساوى ، حيث فرج شريك موصى والشريكين الاخرين متضامنين.ولقد تقـــرر تصفية الشركة ، وفيما يلى ملخص الميزانيه العمومية للشركه فى تاريخ التصفيه :

أصول : ١٧٠٠٠ جنيه نقدية ، ٧٥٠٠٠ جنيه اصول أخرى

خصوم : ٣٢٠٠٠ جنيه رأس مال فوزى ، ٢٤٠٠٠ جنيه رأس مال سعد ، ٨٠٠٠ جنيه رأس مال فرج (موصى) ، ٣٠٠٠ جنيه قرض الشريك فـــرج ، ٢٥٠٠٠ جنيه التزامات مختلفة ٠

ولقد تم بيع الأصول على دفعتين كما يلى :

رقم عملية البيع	القيمة الدفترية	ثمن البيع	مصاريف وأتعاب التصفيه
(أ)	٤٢٠٠٠جنيه	٢٤٠٠٠	——
(٢)	٣٣٠٠٠ جنيه	٢٥٥٠٠	٥٠٠ جنيه

المطلوب : اعداد قائمة التصفية التدريجية ٠

قائمة التصفية التدريجية

	نقدية	أصول أخرى	التزامات وقرض فرج	رأس مال الشركاء: فوزي ١	سعد ١	فرج ١
الأرصدة قبل التصفيه	١٧٠٠٠	٧٥٠٠٠	٢٨٠٠٠	٣٢٠٠٠	٢٤٠٠٠	٨٠٠٠
بيع أصول بخسارة (رقم ١)	٢٤٠٠٠	(٤٢٠٠٠)		(٦٠٠٠)	(٦٠٠٠)	(٦٠٠٠)
الأرصدة	٤١٠٠٠	٣٣٠٠٠	٢٨٠٠٠	٢٦٠٠٠	١٨٠٠٠	٢٠٠٠
سداد الالتزامات وقرض فرج	٢٨٠٠٠		(٢٨٠٠٠)			
الأرصدة	١٣٠٠٠	٣٣٠٠٠		٢٦٠٠٠	١٨٠٠٠	٢٠٠٠
توزيعات للشركاء (جدول أ)	(١٣٠٠٠)			(١٠٥٠٠)	(٢٥٠	
الأرصدة		٣٣٠٠٠		١٥٥٠٠	١٥٥٠٠	٢٠٠٠
بيع أصول بخسارة (رقم ٢)	٢٥٥٠٠	(٣٣٠٠٠)		(٢٧٥٠)	(٢٧٥٠)	(٢٠٠٠)
الأرصدة	٢٥٥٠٠			١٢٧٥٠	١٢٧٥٠	
مصاريف وأتعاب التصفية	(٥٠٠)			(٢٥٠)	(٢٥٠)	
الأرصدة	٢٥٠٠٠			١٢٥٠٠	١٢٥٠٠	
توزيعات للشركاء	(٢٥٠٠٠)			(١٢٥٠٠)	(١٢٥٠٠)	

جـــدول (أ)

توزيع الدفعه النقدية الأولى على الشركاء

	أرصدة رأس المال قبل التوزيع مباشرة		
	فوزى	سعد	فرج (موصى)
رأس مال الشركاء	٢٦٠٠٠	١٨٠٠٠	٢٠٠٠
خسائر أفتراضية محتملة (٣٣٠٠٠)	(١٥٥٠٠)	(١٥٥٠٠)	(٢٠٠٠)
توزيع الدفعة النقدية الأولى	١٠٥٠٠	٢٥٠٠	—

ويلاحظ مايلى :

١ــ أنه قد تمت أضافة قرض الشريك الموصى الى الالتزامات على أساس أنـــــه يعامل معاملة الديون العادية ، وذلك على عكس الحال فى المثالين (١) ، (٢) حيث أضيف قرض الشريك المتضامن الى رأس ماله .

٢ــ اسفرت عملية بيع المجموعة الأولى من الأصول عن تحقيق خسائر قدرها ١٨٠٠٠ جنيه وتم تحميل الشركاء بها . ولقد ترتب على ذلك أن استنفذ نصيـــــب الشريك الموصى فرج من تلك الخسائر جزء من رأسماله الذى أصبح رصيده دائنا بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه . ومن المعـــروف أنه لا يجـــوز تحميل الشريك فــرج بخسائر أضافية بعد ذلك الا فى حدود هذا الرصيد الدائن .

٣ــ عند اعداد الجدول (أ) تم تحميل الشركاء بالقيمة الدفترية للأصول الباقية باعتبارها خسائر أفتراضية محتملة . ونظرا لعدم أمكانية تحميل الشريـــك فرج بأكثر من ٢٠٠٠ جنيه (باعتباره شريكا موصيا) فلقد تم تحميـــل باقـــى

الخسائر الافتراضية المحتملة للشريكين فوزى وسعد طبقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر (بالتساوى) . وبناء عليه اقتسم فوزى وسعد النقدية المتاحة للتوزيع فحصل الأول على ١٠٥٠٠ جنيه ، وحصل الثانى على ٢٥٠٠ جنيه

٤ــ عند ما تم بيع المجموعة الثانية من الأصول وأصبح مقدار الخسائر المحققة معروفة على وجه اليقين ، تم تحميل الشركاء بتلك الخسائر فى قائمة التصفيه مع مراعاة عدم تحميل الشريك الموصى الا فى حدود الرصيد الدائن لحساب رأس ماله .وحيث أنه قد تم استنفاذ رأس مال الشريك الموصى فرج ، فلقد تم تحميل مصاريف واتعاب التصفية للشريكين فوزى وسعد وحدهما .

٥ــ اقتسم فوزى وسعد النقدية الموزعة فى نهاية التصفية وفقا لحقوق كل منهما. ومن الملاحظ أن الشريك الموصى فرج لم يحصل من حصته فى رأس المال على أى مبالغ حيث استنفذت الخسائر الحقيقية المحققة من عمليات بيع الاصول رصيد رأسماله . ورغم ذلك نلاحظ أن الشريك الموصى قد حصل على قيمة القرض (٣٠٠٠ جنيه) عند سداد التزامات الشركة وقبل توزيع أى نقدية على أى من الشركاء .

هذا ويمكن للقارئ أن يتحقق من أن أى من الشركاء لم يحصل على أكثر أو أقل من حقوقه وفقا للنتائج النهائية للتصفية عن طريق تصوير الحسابات اللازمة لذلك .

٨ــ ب ــ خطة توزيع النقدية على الشركاء .

تقوم هذه الطريقة على أساس اعداد خطة أو جدول يوضح أولوية وكيفية توزيع أى مبالغ نقدية يتم توافرها من عمليات بيع الاصول بعد سداد التزامات الشركة قبل الغير .ويهدف الاجراء المستخدم الى تعديل رؤوس أموال الشركاء

من خلال الدفعات النقدية لهؤلاء الشركاء حتى تصبح نسب رؤوس الأموال مماثلة لنسب توزيع الأرباح والخسائر ، ثم يتم توزيع اى نقدية تتوافر بعد ذلك على الشركاء وفقا لنسب توزيع الارباح والخسائر •

وللتوضيح دعنا نفترض أن أسامة وصلاح وعادل شركاء فى شركة تضامن يقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة ٢ : ٣ : ٥ على التوالى • ولنفترض أيضا أنه قد تقرر تصفية الشركة وأن ملخص ميزانيتها العمومية فى تاريخ التصفية كان مايلى :

أصول : ١٢٠٠٠ جنيه نقدية ، ١٦٠٠٠٠ جنيه أصول أخرى

خصوم : ٢١٠٠٠ جنيه رأس مال اسامة ، ٣٩٠٠٠ جنيه رأس مال صلاح ، ٤٨٠٠٠ جنيه رأس مال عادل ، ١٢٠٠٠ جنيه قرض الشريك عادل ، ٥٢٠٠٠ جنيه التزامات مختلفة •

وفيما يلى خطوات اعداد خطة توزيع النقدية :

(١) تحديد حقوق كل شريك وذلك باقفال الحسابات التى تمثل حقوق للشريك قبل الشركة (بما فى ذلك قرض الشريك) والحسابات التى تمثل التزامات على الشريك تجاه الشركة ، فى حساب رأسماله • وعليه فان حقوق الشركاء تكون : ٢١٠٠٠ جنيه أسامة ، ٣٩٠٠٠ جنيه صلاح ، ٦٠٠٠٠ جنيه عادل •

(٢) تحديد مقدار خسائر التصفية التى يترتب عليها استنفاذ رصيد حساب رأس مال كل شريك ، وترتيب الشركاء وفقا لقدرة كل شريك على استيعاب خسائر الشركة • ويتم تطبيق هذه الخطوة عن طريق قسمة رصيد حساب رأس مال كل شريك على نصيبة النسبى فى الأرباح والخسائر ، وذلك على النحو التالى

الشريك	رأس المال		النصيب النسبى في الربح والخسارة		الخسائر التى تستنفد رأس المال	الترتيب
صلاح	٣٩٠٠٠	÷	٣٠٪	=	١٣٠ ٠٠٠	١
عادل	٦٠ ٠٠٠	÷	٥٠٪	=	١٢٠ ٠٠٠	٢
أسامة	٢١٠٠٠	÷	٢٠٪	=	١٠٥٠٠٠	٣

(٣) تحديد المبلغ النقدى الذى يوزع على كل شريك من النقدية التى سيتم تحصيلها نتيجة عمليات بيع الأصول ، أى كلما كانت هناك نقدية متاحة للتوزيع على الشركاء (بعد سداد التزامات الشركة قبل الغير).

وتهدف هذه الخطوة الى تحديد المبلغ النقدى الذى يجب دفعه لكل شريك لكى تصبح نسب أرصدة رؤوس الأموال مماثلة لنسب توزيع الأرباح والخسائر. ويتم تطبيق هذه الخطوة على النحو التالى :

أولا : تحديد المبلغ الذى يجب دفعة للشريك رقم (١) فى الترتيب (صلاح) لتصبح النسبة بين رصيد حساب رأسماله وبين حساب رأس مال الشريك التالى له فى الترتيب (عادل) مماثلة لنسبة توزيع الارباح والخسائر بينهما (٣: ٥). ويتم ذلك بايجاد الفرق بين الخسائر اللازمة لاستنفاذ رصيد رأس مال الشريك صلاح وبين الخسائر اللازمة لاستنفاذ رصيد رأس مال الشريك عادل ، ثم ضرب الفرق فى النصيب النسبى للشريك صلاح (الأول فى الترتيب) فى الارباح والخسائر. ويتم تطبيق ذلك على النحو التالى :

الفرق بين الخسائر اللازمة لاستنفاذ رؤوس الأموال = ١٣٠ ٠٠٠ — ١٢٠ ٠٠٠

= ١٠ ٠٠٠ جنيه

المبلغ اللازم دفعة أولا للشريك صلاح = ١٠٠٠٠ × ٣٠٪ = ٣٠٠٠ جنيه

ويعنى هذا أنه يجب دفع مبلغ ٣٠٠٠ جنيه من النقدية المتاحة للتوزيع الى الشريك صلاح قبل أى من الشركاء الآخرين • ويؤدى هذا الى أن تصبح نسبة رؤوس أموال صلاح وعادل ٣٦٠٠٠ : ٦٠٠٠٠ أى ٣ : ٥ على التوالى والتى تماثل نسبة توزيع الأرباح والخسائر بينهما •

ثانيا: تحديد المبالغ التى يجب دفعها للشريكين الأول والثانى فى الترتيب لتصبح النسبة بين رؤوس أموال الشركاء الثلاثة مماثلة لنسب توزيع الأرباح والخسائر بينهم • ويتم ذلك بايجاد الفرق بين الخسائر اللازمة لاستنفاذ رأس مال كل من الشريك الثانى والشريك الثالث فى الترتيب • وبضرب الفرق فى النصيب النسبى للشريك الأول من الارباح والخسائر يتحدد المبلغ اللازم دفعة له • ويطبق نفس الاجراء لتحديد المبلغ اللازم دفعة للشريك الثانى • ويتم تطبيق ذلك على النحو التالى :

الفرق بين الخسائر اللازمة لاستنفاذ رأس مال = ١٢٠٠٠٠ — ١٠٥٠٠٠
= ١٥٠٠٠ جنيه

المبلغ اللازم دفعة للشريك الأول (صلاح) = ١٥٠٠٠ × ٣٠٪ = ٤٥٠٠ جنيه

المبلغ اللازم دفعة للشريك الثانى (عادل) = ١٥٠٠٠ × ٥٠٪ = ٧٥٠٠ جنيه

ويعنى هذا أنه بعد سداد الـ ٣٠٠٠ جنيه الأولى للشريك صلاح (كما ذكر فى أولا) يتم سداد الـ ١٢٠٠٠ جنيه (٤٥٠٠ + ٧٥٠٠) التالية للشريكين صلاح وعادل بنسبة ٣ : ٥ على التوالى • وبعد سداد تلك المبالغ تصبح رؤوس أموال الشركاء صلاح وعادل وأسامة ٣١٥٠٠ : ٥٢٥٠٠ .

٢١٠٠٠ أى ٣: ٥: ٢ ، على التوالى ، والتى تماثل نسبة توزيع الأرباح والخسائر بينهم .

(٤) اعداد خطة توزيع النقدية بناء على ماتقدم ، وذلك على النحو التالى :

الدفعة النقدية	التزامات	صلاح	عادل	أسامة
٥٢٠٠٠ جنيه الأولى	٥٢٠٠٠			
٣٠٠٠ جنيه التاليه		٣٠٠٠		
١٢٠٠٠ جنيه التاليه		٣٠٪	٥٠٪	
مازاد على ذلك		٣٠٪	٥٠٪	٢٠٪

وتعنى هذه الخطة أن يسدد المصفى أولا مبلغ ٥٢٠٠٠ جنيه الى دائنى الشركة ، ثم يسدد من النقدية المتبقية (أو من متحصلات بيع الأصول بعد ذلك) مبلغ ٣٠٠٠ جنيه للشريك صلاح ، ثم يسدد للشريكين صلاح وعادل مبالغ فى حدود ١٢٠٠٠ جنيه موزعا بينهما بنسبة ٣: ٥ على التوالى ، ثم يسدد لجميع الشركاء أى مبالغ نقدية متاحة بعد ذلك بنسبة توزيع الأرباح والخسائر .

ولنفترض أنه قد تم بيع الأصول على أربعة صفات حيث كانت المتحصلات النقدية للصفقات الاربعة ٤٢,٠٠٠ جنيه ، ٩٠٠٠ جنيه ، ٢٥٠٠٠ جنيه ، ٤٠٠٠٠ جنيه ، على التوالى . يمكن حينئذ اعداد جدول توزيع النقدية ، أى الطريقة التى اتبعها المصفى فى توزيع النقدية مسترشدا بخطة توزيع النقدية .

جدول توزيع النقدية

توزيعات النقدية	الالتزامات	صلاح	عادل	أسامة
التوزيع الأول (٥٤٠٠٠):				
(١) ٥٢٠٠٠ جنيه	٥٢٠٠٠			
(٢) ٢٠٠٠ جنيه		٢٠٠٠		
التوزيع الثاني (٩٠٠٠):				
(١) ١٠٠٠ جنيه		١٠٠٠		
(باقي الـ ١٣٠٠٠ الاولى)				
(٢) ٨٠٠٠ جنيه		٣٠٠٠	٥٠٠٠	
التوزيع الثالث (٢٥٠٠٠):				
(١) ٤٠٠٠ جنيه		١٥٠٠	٢٥٠٠	
(باقي الـ ١٢٠٠٠ التالية)				
(٢) ٢١٠٠٠ جنيه		٦٣٠٠	١٠٥٠٠	٤٢٠٠
التوزيع الرابع (٤٠٠٠٠):				
٤٠٠٠٠ جنيه		١٢٠٠٠	٢٠٠٠٠	٨٠٠٠
اجمالي	٥٢٠٠٠	٢٥٨٠٠	٣٨٠٠٠	١٢٢٠٠

ويؤدى اتباع هذه الطريقة (كما هو الحال فى الطريقة السابقة) الى حصول كل شريك على حقه كاملا ودون مانقص أو زيادة . فعند اعداد حساب التصفية سنجد أن خسائر التصفية بلغت ٤٤٠٠٠ جنيه .

فبالنسبة للشريك صلاح حقوقه ٢٥٨٠٠ جنيه (٣٩٠٠٠ رأس المال – ١٣٢٠٠ نصيبه فى خسائر التصفية ، وبالنسبة للشريك عادل تبلغ حقوقه ٣٨٠٠٠ جنيه

(٤٨٠٠٠ رأس المال + ١٢٠٠٠ القرض — ٢٢٠٠٠ نصيبه فى خسائر التصفية)

، وبالنسبة للشريك أسامة تبلغ حقوقه ١٢٢٠٠ جنيه (٢١٠٠٠ رأس المال — ٨٨٠٠ نصيبه فى خسائر التصفيه) .

وبمراجعة جداول توزيع النقدية سنجد أن أجمال المبالغ النقدية التى حصل عليها كل شريك تساوى حقوقة بعد الانتهاء من التصفية .

٩ـ الاندماج :

سبق أن أشرنا الى أن اندماج شركة التضامن فى شركة أخرى يعتبر سببا لانقضائها . وقد تندمج شركة التضامن مع شركة تضامن أو شركة توصيه بسيطه أخرى ، أو قد تندمج شركة التضامن فى شركة مساهمه . ويترتب على الاندماج حل الشركه المندمجه وتصفيتها وأنتقال جميع أو بعض أصولها (طبقا للاتفاق) الى الشركة الجديدة (الناتجه عن اندماج الشركتين) أوالى الشركه المساهمه المندمج فيها ، كما تتعهد الشركة الجديدة أو الشركة المندمج فيها بسداد جميع أو بعض التزامات الشركة المندمجة (أيضا طبقا للاتفاق). ويتم تقويم الاصول المنتقلة اما على أساس قيمها الدفترية أو على أساس قيمها السوقيه ، وذلك تبعا للاتفاق .

ويتطلب الأمر تحديد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن تصفية الشركه المندمجه وتوزيعها على الشركاء فيها وتحديد حقوق هؤلاء الشركاء واقفال دفاتر الشركه.وتتم الاجراءات المحاسبية لتصفية الشركة المندمجة وفقا للأسس التاليه :

١ ـ تحديد أرباح أو خسائر التصفية عن طريق اعداد حساب التصفية . فيجعل حساب التصفية مدينا بالقيم الدفترية للأصول المنتقلة وغير المنتقلة مقابل جعل حسابات تلك الأصول دائنة، كما يجعل حساب التصفية دائنا مقابل جعل حسابات المخصصات المرتبطة بالاصول مدينه . ويتم اقفال حسابات الالتزامات المنتقله الى الشركه الجديدة أو المندمج فيها وذلك بجعل تلك الحسابات مدينه مقابل جعل حساب التصفيه دائنا .

ولتحديد أرباح أو خسائر التصفيه يجعل حساب التصفيه دائنا بالقيمة المتفق

عليها كمقابل لصافي الاصول المنتقله ويجعل حساب الشركه الجديده أوالشركه المساهمه (حسب الحالة) مدينا . أما بالنسبة للأصول غير المنتقلة فيتم التمييز بين حالتين : حالة شراء أحد أو بعض الشركاء فى الشركه المندمجه لتلك الاصول ، وحالة بيع الأصول غير المنتقله للغير . وفى الحالة الأولى يجعل حساب رأس مال الشريك (الذى حصل على الأصل) مدينا بالقيمه المتفق عليها كثمن للأصل مقابل جعل حساب التصفية دائنا . أما فى حالة بيع الأصل للغير وتحصيل ثمنه يجعل حساب البنك مدينا مقابل جعل حساب التصفيه دائنا . ويمثل رصيد حساب التصفية حينئذ ربح أو خسارة التصفيه والتى يتم توزيعها على الشركاء وفقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر ، وذلك بجعل حساب التصفيه مدينا أو دائنا (حسب الحالة) مقابل جعل حساب رأس مال الشركاء دائنا أو مدينا . وفيما يلى صورة لحساب التصفيه فى ظل الاحتمالات المختلفه :

ح/ التصفيـة

x	الى ح/ الأصل (منتقل)	x	من ح/ مخصص اهلاك الأصل
x	الى ح/ الأصل (غير منتقل)	x	من ح/ م.د.م. فيها
x	الى ح/ الأصل	x	من ح/ مخصص هبوط أسعار
x	الى ح/ الأصل	x	من ح/ التزام (منتقل)
		x	من ح/ التزام (منتقل)
		x	من ح/ الشركه الجديده (أو الشركه المساهمه)
		x	من ح/ رأس مال الشركاء
		x	(أصول حصل عليها الشركاء)
		x	من ح/ البنك (ثمن بيع أصل للغير)
x	الى ح/ رأس مال الشركاء (ربح تصفيه)	x	من ح/ رأس مال الشركاء (خسائر تصفيه)
xx		xx	

٢ـ تحديد حقوق الشركاء فى الشركه المندمجه : ويتم ذلك باقفال الحسابات المختلفة التى تمثل حقوقا للشركاء أو التزامات عليهم قبل الشركه فى حساب رأس مال الشركاء . وتتمثل تلك الحسابات فى الحسابات الجاريه وقروض الشركاء والمسحوبات وفائدة المسحوبات ورصيد حساب الارباح والخسائر عند الفترة حتى تاريخ الاندماج (موزعا بين الشركاء وفقا لأسس توزيع الأرباح والخسائر بينهم) والأرباح المحجوزة أو الخسائر المرحلة (موزعة وفقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر) . ويتم اقفال الحسابات السابقة بجعلهما مدينه أو دائنه (حسب الحالة) مقابل جعل حساب رأس مال الشركاء دائنا أو مدينا. وفضلا عن ذلك يتم تحميل الشريك بالثمن المتفق عليه للأصول التى حصل عليها ، حيث يجعل حساب رأس مال الشريك مدينا مقابل جعل حساب التصفيه دائنا .

واذا قام أحد أو بعض الشركاء بسداد أى من التزامات الشركه غير المنتقله من أموالهم الخاصة ، يجعل حساب الالتزام مدينا مقابل جعل حساب رأس مال الشركاء دائنا (كل بقيمة ماتحمل به) . كما يتم توزيع أرباح أو خسائر التصفيه على الشركاء وفقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر ، وذلك بجعل حساب التصفيه مدينا أو دائنا (حسب الحالة) مقابل جعل حساب رأس مال الشركاء دائنا أو مدينا . وتمثل أرصدة حساب رأس مال الشركاء حقوق الشركاء واجبهالسداد بأنصبتهم فى الشركه الجديده أو الشركة المساهمة المندمج فيها .

٣ـ تتمثل الحسابات المفتوحة فى الدفاتر فى هذه المرحلة فى حساب رأس مال الشركاء وحساب الشركة الجديدة (أو الشركه المساهمة) وحساب البنك (إن كان له رصيد) . ونفرق فى المعالجة المحاسبية هنا بين حالتين: حالة اندماج شركة التضامن مع شركه أشخاص أخرى ، وحالة اندماج شركة

التضامن فى شركة المساهمه ٠

ففى الحالة الأولى يجعل حساب رأس مال الشركاء مدينا (كل وفقا لحصته فى رأس مال الشركة الجديدة) مقابل جعل حساب الشركة الجديدة دائنا ٠ وقد يترتب على ذلك أن تصبح أرصدة رؤوس أموال أحد أو بعض الشركاء مدينه وأرصدة رؤوس أموال أحد أو بعض (أو كل) الشركاء دائنه٠ ويقوم الشريك أو الشركاء بسداد الارصدة المدينه لحسابات رؤوس أموالهم ، ثم يتم استخدام النقدية المتاحة حينئذ لسداد الأرصدة الدائنه لرؤوس أموال الشركاء ٠

أما فى حالة الاندماج فى شركة مساهمة ، فان الشركه المساهمهالمندمج فيها قد تسدد القيمه المتفق عليها فى شكل أسهم فى رأسمالها أو فى شكل أسهم ومبلغ نقدى ٠ ويجعل حساب البنك و/أو حساب الأسهم مدينا مقابل جعل حساب الشركه المساهمه دائنا ٠

ثم يجعل حساب الأسهم دائنا مقابل جعل حساب رأس مال الشركاء مدينا (كل وفق قيمه الأسهم التى حصل عليها حسب الاتفاق بين الشركاء)٠ وغنى عن القول أن اى شريك يصبح رصيد حساب رأسماله مدينا يقوم بسداد قيمه هذا الرصيد للشركة ، كما يتم سداد الأرصدة الدائنه لرؤوس أموال الشركاء ٠

ونوضح فيما يلى بأمثلة المعالجة المحاسبية لكل من حالة اندماج شركة التضامن مع شركة أشخاص أخرى ، وحالة اندماج شركة التضامن فى شركة مساهمة ٠

٩ـ أ ـ اندماج شركة تضامن مع شركة أشخاص أخرى :

لنفترض أن هشام وعادل شريكين فى شركة تضامن ويقتسمان الأرباح والخسائر بنسبة ٣: ٢ على التوالى ٠ ولنفترض أيضا أن أيمن وأسامة ونجيب

شركاء فى شركة توصية بسيطة وفيها نجيب الشريك الموصى ، ويقتسم الشركاء الارباح والخسائر بينهم بالتساوى . ولقد تقرر اندماج الشركتين فى شركة توصية بسيطة يظل فيها نجيب شريكا موصيا ويظل باقى الشركاء شركاء متضامنين وفيما يلى البيانات الخاصة بكل من الشركتين وشروط الاندماج .

أولا : شركة هشام وعادل :

فيما يلى الميزانية العمومية للشركة فى تاريخ الاندماج :

	٢٥٠٠٠	أراضى ومبانى			رأسمال الشركاء
	٤٠٠٠	ـ مخصص اهلاك		٢٣٠٠٠	هشام
٢١٠٠٠				١٢٠٠٠	عادل
	٨٠٠٠	أثاث	٣٥٠٠٠		
	٥٠٠٠	ـ مخصص اهلاك	٥٠٠٠		احتياطى عام
٣٠٠٠			٦٠٠٠		دائنون
١٢٠٠٠		مخزون سلعى	٢٠٠٠		أوراق دفع
	١١٠٠٠	مدينون	١٥٠		مصروفات مستحقة
	٢٠٠٠	ـ م.د.م. فيها			
٩٠٠٠					
١٤٠٠		جارى الشريك عادل			
٣٦٠٠		بنك			
٥٠٠٠٠			٥٠٠٠٠		

ولقد كانت شروط الاندماج كما يلى :

١ ـ تنتقل جميع الاصول والخصوم فيما عدا الأثاث والبنك والمصروفات المستحقة وتقوم الأصول بقيمها الدفترية فيما عدا مايلى : ٨٥٠٠ جنيه مدينون ،

٢٦٠٠٠ جنيه أراضي ومبانـــي .

٢ ـ تكون حصة كل من هشام وعادل في رأس مال الشركة الجديدة ١٩٠٠٠ جنيه

٣ ـ يقوم الشريك هشام بسداد المصروفات المستحقة من ماله الخاص .

٤ ـ يحصل الشريك عادل على الأثاث والذى قدرت قيمته بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه .

٥ ـ يدفع أو يسحب الشريكان مايلزم لتسوية حصتهما في رأس مـال الشـــركة الجديـدة .

ثانيـا : شركة أيمـن وأسامـة وشريكهمـا :

فيما يلي الميزانية العمومية للشركة في تاريخ الاندماج

٢٢٠٠٠	سـيارات		رأس مال الشركاء :
٦٠٠٠	أثـاث	١٦٠٠٠	أيمـن
١٦٠٠٠	مخزون سلعي	١٦٠٠٠	أسـامة
١٤٠٠٠	مدينـون	١٢٠٠٠	نجيب (موصى)
٥٣٠٠	أوراق قبـض	٩٠٠٠	احتياطي عـام
٤٢٠٠	بنـك	١٤٥٠٠	دائنـــون
٦٧٥٠٠		٦٧٥٠٠	

ولقد كانت شروط الاندماج تقضي بأن تنتقل جميع أصـــول الشـــركة والتزاماتها للشركة الجديدة مقابل حصة في رأس مال الشركة الجديدة قدرهـا ٥٢٠٠٠ جنيه ، بحيث تكون حصة كل من الشريكين أيمن وأسامة ٢٠٠٠٠ جنيـه وحصة الشريك الموصى نجيب ١٢٠٠٠ جنيه . ويسحب الشركاء أو يدفعـــون المبالغ اللازمة لتسوية حصتهم في الشركة الجديـدة .

المطلـــوب :

١ ـ تصوير حسابات التصفية فى دفاتر كل من الشركتين المندمجتين •

٢ ـ اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات تكوين الشركة الجديدة •

الحـــــل :

أولا : حسابات التصفية فى دفاتر شركة هشام وعادل :

ح/ التصفيـــــــة

٢٥٠٠٠	الى ح/ أراضى ومبانى	٤٠٠٠	من ح/ مخصص اهـــلاك مبانـــــى
٨٠٠٠	الى ح/ أثاث		
١٢٠٠٠	الى ح/ مخزون سلعى	٥٠٠٠	من ح/ مخصص اهلاك مبانـــــى
١١٠٠٠	الى ح/ مدينـــون	٢٠٠٠	من ح/ م• د •م • فيها
٤٠٠٠	الى ح/ رأس مال الشركاء	٦٥٠٠	من ح/ دائنون
	٢٤٠٠ هشام	٢٠٠٠	من ح/ أوراق دفـــع
	١٦٠٠ عادل	٢٥٠٠	من ح/ رأس مال الشركاء (عـــــادل)
		٣٨٠٠٠	من ح/ الشركة الجديدة
٦٠٠٠٠		٦٠٠٠٠	

ح/ الشركة الجديدة

٣٨٠٠٠	الى ح/ التصفيـــــة	٣٨٠٠٠	من ح/ رأسمال الشركاء
٣٨٠٠٠		٣٨٠٠٠	

ح/ رأس مال الشركاء

هشام	عادل	بيان	هشام	عادل	بيان
	٢٥٠٠	الى ح/ التصفية (أثاث)	٢٣٠٠٠	١٢٠٠٠	رصيد
١٩٠٠٠	١٩٠٠٠	الى ح/ الشركة الجديدة	٣٠٠٠	٢٠٠٠	من ح/ احتياطى عام
	١٤٠٠	الى ح/ جارى عادل	١٥٠٠		من ح/ مصروفات مستحقة
			٢٤٠٠	١٦٠٠	من ح/ التصفية
١٠٩٠٠		الى ح/ البنك		٧٣٠٠	من ح/ البنك
٢٩٩٠٠	٢٢٩٠٠		٢٩٩٠٠	٢٢٩٠٠	

ويلاحظ أننا قمنا بتعلية الاحتياطى العام للجانب الدائن من حساب رأس مال الشركاء (موزعا بنسبة توزيع الأرباح والخسائر) ، وقمنا بتعلية المصروفات المستحقة التى تعهد هشام بسدادها الى الجانب الدائن من حساب رأسماله ، وقمنا بتعلية أرباح التصفية الى الجانب الدائن من حساب رأس مال الشركاء (موزعا بنسبة توزيع الارباح والخسائر) . وقمنا من ناحية أخرى بتحميل الشريك عادل بالقيمة المقدرة للأثاث الذى حصل عليه والرصيد المدين لحسابه الجارى . وأخيرا فاننا أقفلنا فى الجانب المدين من حساب رأس مال الشركاء حصة كل من عادل وهشام فى الشركة الجديدة . ولقد ترتب على هذه الاجراءات أن أصبح رصيد حساب رأسمال عادل مدينا بمبلغ ٧٣٠٠ جنيه ، والذى قام بسداده للشركة . وفى نفس الوقت أصبح رصيد رأس مال هشام دائنا بمبلغ ١٠٩٠٠ جنيه تم سدادها اليه عن طريق رصيد النقدية (٣٦٠٠ جنيه) والمبلغ الذى سدده عادل للشركة (٧٣٠٠ جنيه) .

ثانيا : اقفال دفاتر شركة أيمن وأسامة ونجيب :

ح/ التصفيـــة

٢٢٠٠٠	الى ح/ سيارات	١٤٥٠٠	من ح/ دائنـون
٦٠٠٠	الى ح/ أثــاث	٥٢٠٠٠	من ح/ الشركة الجديدة
١٦٠٠٠	الى ح/ مخزون سلعى		
١٤٠٠٠	الى ح/ مدينون		
٥٣٠٠	الى ح/ أوراق قبض		
٣٢٠٠	الى ح/ البنك		
٦٦٥٠٠		٦٦٥٠٠	

ح/ الشركة الجديدة

٥٢٠٠٠	الى ح/ التصفية	٥٢٠٠٠	من ح/ رأس مال الشركاء
٥٢٠٠٠		٥٢٠٠٠	

ح/ رأس مال الشركاء.

أيمن	أسامة	نجيب	بيان	أيمن	أسامة	نجيب	بيان
٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٢٠٠٠	الى ح/ الشركة الجديدة	١٦٠٠٠	١٦٠٠٠	١٢٠٠٠	رصيد
				٣٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠	من ح/ احتياطي عام
		٣٠٠٠	الى ح/ البنك				
			البنك	١٠٠٠	١٠٠٠		من ح/ البنك
٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠		٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠	

ثالثا : قيود التكوين في دفاتر الشركة الجديدة :

		من مذكورين
٢٦٠٠٠		حـ/ أراضي ومباني
١٢٠٠٠		حـ/ مخزون سلعي
١١٠٠٠		حـ/ مدينون
		الى مذكورين
	٦٥٠٠	حـ/ دائنون
	٢٠٠٠	حـ/ أوراق دفع
	٢٥٠٠	حـ/ م . د . م . فيها
	٣٨٠٠٠	حـ/ رأس مال الشركاء
		١٩٠٠٠ هشام
		١٩٠٠٠ عادل

		من مذكورين
٢٢٠٠٠		حـ/ سيارات
٦٠٠٠		حـ/ أثاث
١٦٠٠٠		حـ/ مخزون سلعي
١٤٠٠٠		حـ/ مدينون
٥٣٠٠		حـ/ أوراق قبض
٣٢٠٠		حـ/ بنك
		الى مذكورين
	١٤٥٠٠	حـ/ دائنون
	٥٢٠٠٠	حـ/ رأس مال الشركاء
		٢٠٠٠٠ أيمن
		٢٠٠٠٠ أسامة
		١٢٠٠٠ نجيب (موصى)

مثال ٢ : حازم وتامر وعمر شركاء في شركة تضامن ويقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوى • ولقد تم الاتفاق على أن تندمج الشركه فى شركه الدلتا المساهمه ، وفيما يلى الميزانيه العموميه لشركه التضامن فى تاريخ الاندماج •

أصول : أصول غير نقدية ٧٢٠٠٠ جنيه ، بنك ٧٠٠٠ جنيه •

خصوم : رأس مال حازم ٢٢٠٠٠ جنيه ، رأس مال تامر ١٨٠٠٠ جنيه ، رأس مال عمر ١٥٠٠٠ جنيه ، دائنون ٢٤٠٠٠ جنيه •

وكانت شروط الاتفاق تقضى بأن تنتقل جميع أصول والتزامات شركة التضامن فيما عدا البنك الى الشركه المساهمة مقابل مبلغ ٥٢٠٠٠ جنيه ، يتم سدادها بأسهم تبلغ قيمتها الاسمية ٤٠٠٠٠ جنيه ، أما الباقى فيتم سداده نقدا •

ولقد اتفق الشركاء على أن يحصل كل من حازم وتامر على أسهم قيمتها الأسمية ١٥٠٠٠ جنيه ويحصل عمر على باقى الاسهم •

المطلوب : تصوير الحسابات اللازمة لتصفية شركة التضامن •

الحـــل :

حـ/ التصفيــه

٧٢٠٠٠	الى حـ/ أصول غير نقديه	٢٤٠٠٠	من حـ/ دائنون
٤٠٠٠	الى حـ/ رأس مال الشركاء	٥٢٠٠٠	من حـ/ شركة الدلتا المساهمه
	١٣٣٤ حازم		
	١٣٣٣ تامر		
	١٣٣٣ عمر		
٧٦٠٠٠		٧٦٠٠٠	

حـ/ شركه الدلتا المساهمة

٥٢٠٠٠	الى حـ/ التصفيه	٤٠٠٠٠	من حـ/ الاسهم
		١٢٠٠٠	من حـ/ البنك
٥٢٠٠٠		٥٢٠٠٠	

ح/ رأس مال الشركاء

حازم	تامر	عمر	بيـــان	حازم	تامر	عمر	بيـــان
١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	١٠٠٠٠	الى ح/ الاسهم	٢٢٠٠٠	١٨٠٠٠	١٥٠٠٠	رصيد
٨٣٣٤	٤٣٣٣	٦٣٣٣	الى ح/ البنك	١٣٣٤	١٣٣٣	١٣٣٣	من ح/ التصفيه
٢٣٣٣٤	١٩٣٣٣	١٦٣٣٣		٢٣٣٣٤	١٩٣٣٣	١٦٣٣٣	

من الملاحظ أن الاسهم قد تم توزيعها على الشركاء وفقا لاتفاقهم . ولقد تم استخدام النقديه بالبنك والنقديه المحصله من الشركه المساهمة لسداد الأرصدة الدائنه لرؤوس أموال الشركاء .

تمارين الفصل الرابع

التمرين الأول :

فيما يلى الميزانيه العمومية لشركة التضامن حسام وفخرى ومراد وذلك فى ٣١/ ١٢/ ١٩٧٨

١٥٠٠٠٠	أصول متداوله		رأس المال
٥٠٠٠	جارى مراد	٥٠٠٠٠	حسام
٥٠٠٠	بنك	٤٠٠٠٠	فخرى
		٣٠٠٠٠	مراد
			حسابات جاريه
		٣٠٠٠	حسام
		٢٠٠٠	فخرى
		١٢٠٠٠	قرض الشريك حسام
		٢٣٠٠٠	دائنون
١٦٠٠٠٠		١٦٠٠٠٠	

وفى ذلك التاريخ قرر الشركاء تصفية الشركة ٠

والمطلوب :

تصوير الحسابات اللازمة لاتمام التصفيه واعداد قائمه التصفيه فى ظل كل من الافتراضات الخمس الآتية على حدة (علما بأن الشركاء الثلاثة يقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوى)٠

الافتراض الأول : أن الأصول قد بيعت بمبلغ ١٨٠٫٠٠٠ جنيه وبلغت مصروفات التصفية ٣٠٠٠ جنيه ٠

الافتراض الثانى : أن الأصول قد بيعت بمبلغ ٩١٫٠٠٠ جنيه وكانت مصروفات

التصفية ٤٠٠٠ جنيه ٠

افتراض الثالث : بفرض أن الأصول قد بيعت بمبلغ ٦٢٫٠٠٠ جنيـــه وأن مصاريف التصفيه بلغت ٥٠٠٠ جنيه وكل الشركاء موسرون ٠

افتراض الرابع : نفس الافتراض الثالث ولكن الشريك مراد معسر ٠

افتراض الخامس : يفترض الأصول قد بيعت بمبلغ ١٥٫٠٠٠ جنيه وكل الشركاء معسرون ٠

التمرين الثانى :

الآتى الميزانية العمومية لاحدى شركات التضامن فى أول مارس ١٩٧٩:

١٨٠		شهرة محل	١٥٠٠٠		رأسمال الشركاء
	٥٠٠٠	مبانى		٦٠٠٠	على
	٢٠٠٠	ـ مخصص أهلاك		٥٠٠٠	ناصر
٣٠٠				٤٠٠٠	جمال
	٤٠٠٠	أثاث	٥٠٠		ح/ جارى ناصر
	١٥٠٠	ـ مخصص أهلاك	٣٥٠٠		دائنون
٢٥٠٠			١٠٠٠		أوراق دفع
٦٥٠٠		مخزون سلعى			
	٢٦٠٠	عملاء			
٢٣٠٠	٣٠٠	ـ م.د.م. فيها			
٧٠٠		أ . ق			
٣٢٠٠		نقدية فى البنك			
٢٠٠٠٠			٢٠٠٠٠		

وقد قرر الشركاء فى ذلك التاريخ تصفية الشركه وتعيين مصفى لهـــا وكانت نتائج بيع الأصول على النحو التالى :

١ ـ بيعت الأصول الثابته الملموسة بمبلغ ٨٩٠٠ جنيه والمخزون بمبلغ ٦٨٠٠ جنيه ولم يتمكن المصفى من تحصيل العملاء وأوراق القبض بالكامل وبلـــغ ماحصل منهم مبلغ ٣٢٠٠ جنيه والباقى أعتبر بمثابة ديون معدومه ٠ ولـم يتمكن المصفى من تحصيل أى مبالغ مقابل شهرة المحل ٠

٢ ـ يتضمن رصيد الدائنون مبـلغ ٥٠٠ جنيه عبارة عن مرتبات مستحقهلموظفى الشركه عن الخمسة أشهر الأخيرة ٠ وسدد الباقى بخصم ١٠٪ ٠

٣ ـ بلغت مصاريف التصفيه وأتعاب المصفى ٣٠٠ جنيه ٠

فاذا علمت أن نسبة توزيع الأرباح والخسائر كانت بالتساوى ٠

فالمطلـــوب :

١ ـ الحسابات اللازمة لاتمام عمليه التصفية ٠

٢ ـ اعداد قائمة التصفية ٠

التمرين الثالث :

ظهرت م٠ع لشركة توصية بسيطة فى أول يوليو ٧٩ على النحو التالى :

١٢٠٠٠	أصول ثابته	١٢٠٠٠		رأسمال الشركاء
٦٠٠٠	مخزون		٦٠٠٠	حامد
٢٥٠٠	مدينون		٤٠٠٠	رجب
١٥٠٠	نقدية في البنك		٢٠٠٠	قطب (الموصى)
٢٠٠	ح/ جاري الشريك قطب	٦٦٠٠		دائنون
٨٠٠	ح/ جاري الشريك رجب	٢٥٠٠		قرض الشريك حامد
		١٤٠٠		مصاريف مستحقة ٠
		٥٠٠		ح/ جاري الشريك حامد
٢٣٠٠٠		٢٣٠٠٠		

وفي ذلك التاريخ وبسبب سوء الأحوال التي تمر بها الشركة قرر الشركاء تصفيتها وتولى الشريك حامد عملية التصفية نظير مبلغ ١٠٠ جنيه وكانت نتائج عملية التصفية على الوجه التالي ٠

١ـ بيعت الأصول الثابته بمبلغ ٥٥٠٠ جنيه ٠ ٠ وحصل من المدينون مبلغ ٢٣٠٠ جنيه فقط ٠

٢ـ حول المخزون الى الشريك حامد نظير مبلغ ٢٧٠٠ جنيه لحاجته اليه ٠

٣ـ سدد الدائنون بخصم ١٠٠ جنيه ٠

٤ـ تتضمن المصاريف المستحقة مبلغ ٨٠٠ جنيه ديون ممتازة والباقي ديون عادية ٠

٥ـ يتضمن رصيد ح/ جاري الشريك الموصى مبلغ ٥٠ جنيه خسارة من سنوات سابقة ٠

٦ـ تقسم الأرباح والخسائر بين الشركاء الثلاثة بالتساوى ٠

المطلوب :

١ـ تصوير حسابات التصفية اللازمة ٠

٢ـ اعداد قائمة التصفيه

التمرين الرابع :

أتفق الشركاء المتضامنون أ ، ب، ج الذين يقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة ٥: ٣: ٢ على التوالى ٠ على تصفية شركتهم تصفية اختيارية وكانت أرصدة بعض الحسابات فى تاريخ التصفية كما يلى :

	رأس المال		الحسابات الجاريه	
أ	٨٠٠٠	دائن	٢٠٠٠	دائن
ب	٦٠٠٠	دائن	١٥٠٠	مدين
ج	٦٠٠٠	دائن	١٠٠٠	مدين

كما بلغت ألتزامات الشركة فى ذلك التاريخ ٦٠٠٠ جنيه منها ٢٠٠٠ جنيه ديون ممتازه ٠ وبلغ المنصرف على عملية التصفية مبلغ ١٠٠٠ جنيه ٠ وبلغت النقدية فى البنك ١٥٠٠ جنيه ٠

فاذا علمت أن نصيب الشريك أ من خسائر التصفية ٥٠٠٠ جنيه ٠

فالمطلوب :

تصوير حسابات التصفية اللازمة وتحديد ثمن بيع أصول الشركة ٠

التمرين الخامس :

فى أول أكتوبر ٧٩ اتفق الشركاء المتضامنون علاء ومراد وخالد الذين

يقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة ٤: ٣: ٣ على تصفية شركتهم وكانت أرصـــده رؤوس أموالهم فى تاريخ التصفية كما يلى :

علاء ٤٠٠٠٠ جنيه ، مراد ٣٤٠٠٠ جنيه ، خالد ١٨٠٠٠ جنيه كما بلغت الديون المستحقة على الشركة فى ذلك التاريخ ٢٥٠٠٠ جنيه · وبلغت مصاريف التصفية ٣٠٠٠ جنيه ·

والمطلوب :

تحديد المبلغ الذى تحقق من بيع الأصول اذا علمت أن الشريك عـــلاء حصل على مبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه كنصيبه من عملية التصفية · وتصوير حســابـــات التصفية اللازمة ·

التمرين السادس :

عباس وفؤاد شريكان فى شركة تضامن ، وقد تقرر تصفية الشركة فى ٣٠ / ٦ / ٧٥ وبلغ رصيد حقوق عباس بخلاف القرض ٩٠٠٠ جنيه كما بلغت حقـــوق فؤاد بخلاف القرض ٧٠٠٠ جنيه فاذا كانت قروض عباس وفؤاد الدائنه تبلـــغ ١٨٠٠ جنيه ، ١٦٠٠ على التوالى ·

واذا كان الشركاء يقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة ٣: ٢ لكل من عباس وفؤاد على التوالى وكانت حصيلة التصفية لكافة الأصول ١٥٠٠٠ جنيه وكـــان أجمالى التزامات الشركة بما فيها القروض ١٤٤٠٠ جنيه ·

وكان رصيد النقدية قبل التصفية ٣٠٠ جنيه ·

المطلوب :

تصوير الحسابات اللازمة لاتمام التصفية ·

التمرين السابع :

ظهرت الميزانية العمومية الآتية لاحدى شركات التضامن فى ٣١ / ١٢ / ٧٩ وهو تاريخ التصفية :

٥٠٠٠	شهرة المحل		رأس مال الشركاء	
٧٥٠٠	آلات		٢٠٫٠٠٠ هشام	
١٢٥٠٠	مخزون		١٤٠٠٠ أيمن	
٦٠٠٠	مدينون	٣٤٠٠٠		
٢٠٠٠	أ ٠ ق	٤٠٠٠	دائنون	
١٠٠٠	تأمينات لدى الغير	٢٠٠٠	مصاريف مستحقة	
٤٠٠٠	بنك		(لها امتياز قانونى)	
٢٠٠٠	خسائر مرحلة			
٤٠٫٠٠٠		٤٠٫٠٠٠		

وقد أغلق الشركاء في هذا التاريخ على تصفية الشركة بالشروط الآتيـــة:

١ــ يستولى الشريك هشام على الآلات وعلى ٨٠٪ من المخزون ويتولى تحصيل العملاء وأوراق القبض وذلك نظير مبلغ اجمالى قدره ١٨٠٠٠ جنيه حيث أنه سيقوم بفتح منشأة فردية خاصة به ٠

٢ــ يتعهد الشريك هشام بسداد الدائنون ٠

٣ــ لم يتمكن الشركاء من تحصيل أى مبلغ نظير شهرة المحل وبيـــع باقى المخزون بمبلغ ٣٠٠٠جنيه ولم يتمكن الشركاء من تحصيل الا ٥٠٪ مـــن التأمينات لدى الغير ٠

٤ــ بلغت مصاريف التصفية ٥٠٠ جنيه تحملها الشريك هشام ٠

المطلوب :

تصوير حسابات التصفية علما بأن الشركاء كانوا يوزعون الأرباح والخسائر بينهم بالتساوى ٠

التمرين الثامن :

فيما يلى ملخص للميزانية العمومية لاحدى شركات التضامن فى ٣١/ ١٢ / ١٩٨٠ :

٢٧٠٠٠	أصول غير نقدية			رأس مال الشركاء
١٥٠٠	أصول نقدية		٨٤٠٠	أيمن
	الحسابات الشخصيه للشركاء		٦٦٠٠	باسم
			٦٥٠٠	ياسر
٤٠٠	أيمن	٢١٥٠٠		
٥٠٠	باسم	٨٥٠٠		التزامات
٦٠٠	ياسر			
٣٠٠٠٠		٣٠٠٠٠		

وفى ذلك التاريخ اتخذ الشركاء قرارا ببدء تصفية الشركة تصفيه اختياريه وتم تعيين مصفى لها تولى عملية التصفية حيث قام ببيع الأصول على فترات انتهت فى مايو سنة ١٩٨١ ٠

فالمطلوب :

١ ــ اعداد خطة توزيع النقدية علما بان الشركاء أيمن وباسم وياسر يقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة ٤: ٢: ٤ على التوالى ٠

٢ ــ بافتراض أنه تم بيع الأصول على ثلاثة صفقات على النحو التالى :

	القيمه الدفتريه للأصول المباعة	المتحصلات	مصاريف التصفيه
يناير سنة ٨١ الصفقة الاولى	١٠٠٠٠	٧٢٠٠	٢٠٠
مارس سنة ٨١ الصفقه الثانيه	١٣٠٠٠	٦٦٠٠	١٠٠
مايو سنة ٨١ الصفقه الثالثة	٤٠٠٠	٣٣٠٠	٣٠٠

فالمطلوب : اعداد جدول توزيع النقدية المحصلة من بيع الأصول ٠

التمرين التاسع :

رجب وشوقى وسمير شركاء فى شركة تضامن للمنتجات الزراعية ويقتسمون الأرباح و الخسائر بنسبة ٣ ، ٢ : ٢ على التوالى ٠

ونظرا لاعتزال الشريك رجب النشاط اتفق الشركاء فى ١/ ٧/ ٨٠ على تصفية الشركة ، ويتولى الشريك سمير عملية التصفية التى أسفرت عن النتائج التالية :

التاريخ	الاصول المباعة	المتحصلات من بيع الأصول	المنصرف على التصفية
		جنيه	جنيه
يوليو ٨٠	المبانى	٦٥٠٠	٧٠٠
أغسطس ٨٠	حصل المدينون وأ ٠ ق	٥٣٠٠	٣٥٠
سبتمبر ٨٠	المخزون	٩٥٠٠	٧٠٠
نوفمبر ٨٠	الأثاث والسيارات	١٢٥٠٠	٧٠٠

فالمطلوب : اعداد قائمة التصفية التى تظهر طريقة التصرف فى المتحصلات علما بأن الميزانية العمومية الأخيرة فى تاريخ التصفية كانت على النحو التالى:

٤٥٠٠	مبانى (بعد خصم الاهلاك)		٨٠٠٠	رأسمال رجب
٢٠٥٠٠	اثاث وسيارات (بعد خصم الاهلاك)		٧٠٠٠	رأسمال شوقى
١٢٥٠٠	مخزون		٦٠٠٠	رأسمال سمير
		٢١٠٠٠		
٤٠٠٠	مدينون			
٣٥٠٠	أ٠ ق	٧٠٠٠		احتياطى عام
٦٠٠٠	نقدية	٣٥٠٠		قرض الشريك شوقى
١٠٠٠	جارى رجب	٤٠٠٠		قرض الشريك سمير
		١٥٠٠		جارى الشريك شوقى
		٢٠٠٠		جارى الشريك سمير
		٣٠٠٠		ديون ممتازة
		١٠٠٠٠		ديون عادية
٥٢٠٠٠		٥٢٠٠٠		

التمرين العاشر :

ظهرت الميزانية العمومية التاليه لاحدى شركات التوصية البسيطة فى أول يناير سنة ١٩٨١ :

١٠٠٠	شهرة محل .	١٤٠٠٠	رأسمال الشركاء
١٤٠٠٠	مبانى (بعد خصم الاهلاك)		٥٠٠٠ هشام
			٤٥٠٠ وليد (موصى)
٥٠٠	أثاث (بعد خصم الاهلاك)		٤٥٠٠ ناجى
		١٠٠٠	قرض الشريك وليد
٣٠٠٠	مخزون	٥٠٠	جارى هشام
٢٥٠٠	مدينون	٥٤٠٠	قرض برهن المبانى
١٠٠٠	أوراق قبض	٢٨٠٠	مصاريف مستحقة
٢٠٠٠	أوراق مالية	٣٨٠٠	دائنون
٥٠٠	جارى وليد (خسائر سابقة)		
٢٠٠٠	جارى ناجى		
١٠٠٠	نقدية		
٢٧٥٠٠		٢٧٥٠٠	

وفى ذلك التاريخ قرر الشركاء تصفية الشركة وتعيين مصفى لها ولقد كانت المبالغ المحصلة من عملية التصفية والمنصرف على التصفية وأتعاب المصفى خلال فترة التصفية على النحو التالى :

التاريخ	القيمه الدفترية للأصول المباعة	اجمالى المحصل من التصفية	المنصرف على التصفية
يناير سنة ٨١	٤٠٠٠	٢٦٠٠	٦٠٠
فبراير سنة ٨١	٨٠٠٠	٢٤٠٠	٥٠٠
أبريل سنة ٨١	٧٠٠٠	٣٥٠٠	٥٠٠
يوليو نهاية التصفيه	باقى الأصول	١٥٠٠	٤٠٠

فاذا علمت أن :

١ـ نسبة أ ٠ خ بين الشركاء هشام ووليد وناجى ٢: ١: ٢ على التوالى ٠

٢ـ المصاريف المستحقة تمثل ٨٠٠ جنيه منها ضرائب مستحقة على الشركه والباقى يمثل أجور ومرتبات مستحقة لمصفى الشركة بمعدل ٢٠٠ جنيه شهريا ٠

فالمطلوب :

اعداد قائمة التصفية التدريجية التى تبين طريقة توزيع المحصلات من أموال التصفية ٠

<u>التمرين الحادى عشر :</u>

ظهرت الميزانيتين لشركتى أ ب ، حـ د فى ٣١/ ١٢/ ٨٠ على النحو التالى :

شركة أ ب	شركة حـ د	بيـــان	شركة أ ب	شركة حـ د	بيـــان
٢٠٠٠	٥٠٠٠	شهرة محل	١٢٠٠٠	ــــ	رأسمال أ
٨٠٠٠	١٠٠٠٠	مبانى	٨٠٠٠	ــــ	رأسمال ب
٣٠٠٠	٥٠٠٠	أثاث	ــــ	١٠٠٠٠	رأسمال حـ
٧٠٠٠	١٢٠٠٠	مخزون	ــــ	١٥٠٠٠	رأسمال د
٤٠٠٠	٦٥٠٠	مدينون	٥٠٠	ــــ	حـ/ جارى أ
٢٥٠٠	١٥٠٠	أ ٠ ق			
			ــــ	١٥٠٠	حـ/ جارى حـ
١٥٠٠	٣٥٠٠	أوراق مالية	ــــ	١٠٠٠	حـ/ جارى د
٣٥٠٠	٥٥٠٠	نقدية	٢٥٠٠	٣٥٠٠	مخصص اهلاك مبانى
٥٠٠	ــــ	حـ/ جارى ب	١٥٠٠	٢٠٠٠	مخصص اهلاك أثاث
			٥٠٠	١٠٠٠	مخصص ديون مشكوك فيها
			٧٠٠٠	١٠٠٠٠	دائنون وأ ٠ د
٣٢٠٠٠	٤٩٠٠٠		٣٢٠٠٠	٤٩٠٠٠	

وفى ذلك التاريخ اتفقت الشركتان على الاندماج وتكوين شركة جديـده باسم شركة أ ب حـ د بالشروط التالية :

<u>أولا : بالنسبة لشركة أ ب :</u>

١ ـ حـق الشريكان فى الشركة الجديدة ٣٠٠٠٠ جنيه مناصفة ٠

٢ ـ تنتقل أصول وخصوم "أ ب" بعد اعادة تقديرها كما يلى :

٩٥٠٠ مبانى — ٢٠٠٠ أ٠ ق

٢٠٠٠ أثاث — ٢٥٠٠ أ٠ ماليـة

١٢٠٠٠ مخزون

٣٠٠٠ المدينون

على أن يدفع أو يسحب الشريكان النقص أو الزيادة عن حصتهما نقدا فى بنـك الشركه ٠

ثانيـــا : بالنسبة لشركة جـ د :

١ـ يعاد تقدير بعض أصول الشركة كما يلى :

٧٠٠٠ مبانى

٢٥٠٠ أثاث

١٤٠٠٠ مخزون

٥٠٠٠ مدينون

٢ـ يصبح رأسمال حـ ، د فى الشركة الجديدة ٤٠٠٠٠ مناصفة بينهما ٠

٣ـ يسحب أو يدفع أى شريك مايزيد أو ماينقص عن الحصة المطلوبه نقدا فـى بنك الشركة ٠

ثالثا : يقتسم جميع الشركاء الارباح والخسائر فى الشركة الجديدة بالتساوى

المطلوب:

١ ـ اقفــال دفاتر شركة أ ب ٠

٢ ـ اجراء قيود اليومية اللازمـة لاثبات تكوين الشركة الجديدة ٠

٣ ـ اعداد الميزانية العموميـة الافتتاحية للشركة الجديدة بعد الاندماج ٠

التمرين الثاني عشر :

فيما يلي م . ع لشركة التضامن قطب ورجب في ٣١ / ١٢ / ١٩٨٠

١٠٠٠٠		شهرة محل			**رأس المال**
	٥٠٠٠٠	أراضي ومباني		٤٠٠٠٠	قطب
٤٠٠٠٠	(١٠٠٠٠)	— مجمع اهلاك	٧٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	رجب
	٣٠٠٠٠	آلات ومعدات	٢٦٠٠٠		احتياطي عام
١٥٠٠٠	(١٥٠٠٠)	— مجمع اهلاك	٤٠٠٠		جاري قطب
٢٥٠٠٠		مخزون سلعي	٣٠٠٠		قرض قطب
	٧٥٠٠	مدينون	٧٠٠٠		دائنون مختلفون
٧٠٠٠	(٥٠٠)	— م. د. م. فيها			
٣٠٠٠		أ . ق			
٩٠٠٠		نقدية بالبنك			
١٠٠٠		مصاريف تأسيس			
١١٠٠٠٠			١١٠٠٠٠		

وفي ذلك التاريخ ونظرا للمزايا التي يتمتع بها الاستثمار في شركات المساهمة فقد تم الاتفاق على أندماج شركة التضامن في "شركة النصر المساهمة" بالشروط التالية

١ — انتقال أصول وخصوم شركة التضامن الى الشركة المساهمة فيما عدا النقدية بالبنك والدائنون المختلفون .

٢ـ يحصل الشريكين قطب ورجب كمقابل لذلك على :

أـ ١٤٠٠٠ سهم بسعر اسمى للسهم ٥ جنيه تقسم بينهما بنسبة رأس المال الأصلى ·

ب ـ ١٤٠ سند بسعر اسمى ١٠٠ جنيه للسند تقسم بينهما بنسبة رأس المال الاصلى ·

حـ ـ تدفع الشركة المساهمة باقى ثمن الاندماج نقدا وقدره ٦٠٠٠ جنيه

فاذا علمت أن الشريكين قطب ورجب كانوا يقتسمون أ ، خ بالتساوى

المطلوب :

اعداد الحسابات اللازمة فى دفاتر شركة التضامن لاثبات عملية الاندماج ·

الفصل الخامس

شركات المحاصة

تختلف شركات المحاصة عن غيرها من شركات الأشخاص من حيث ان شركه المحاصة يتم تكوينها باتفاق شخصين أو أكثر للقيام بعمل محدد أو تحقيق غرض معين تنقضي بعده الشركه • وعادة مايتم تكوين شركه المحاصة بين شركاء يزاولون أنشطتهم التجارية الخاصة كل لحسابه الخاص ، ولكن هؤلاء الشركاء يتفقون على تكوين شركه المحاصة — مع الاستمرار فى مزاولة نشاطهم التجارى الخاص — لتحقيق غرض معين (بهدف تحقيق الربح) مثل بيع شحنه كبيرة من البضائع أو تشييد مبنى ضخم •

ومن الناحية التاريخية فان شركات المحاصة كان يتم تكوينها لتمويل بيع كميه من البضائع أو نقل شحنه من البضائع الى بلد أجنبى ، نظرا لأن الأموال المطلوبه فى هذه الحالة أكبر من قدرة أى من الشركاء على تدبيرها فضلا عن ارتفاع درجة المخاطرة الى حد لايستطيع أىّ من الشركاء تحملها وحده • وعادة ماكان ينتظر الشركاء الى أن يتم تحقيق الغرض من تكوين الشركه لتحديد أرباح المشاركه وتوزيعها بينهم ، وذلك بسبب قصر حياة الشركه من ناحية وبسبب ارتفاع درجةالخطر من ناحية أخرى • وبالرغم من أن شركات المحاصة أصبحت أقل شيوعا فى العصر الحاضر ، فمازلنا نجد أن هذا النوع من الشركات يتم تكوينه من آن لآخر للقيام بعمل معين مثل شراء وتمهيد وتقسيم قطعة ارض واعادة بيعها ، أو بيع محصولات زراعيه ، أو استكشاف البترول والغاز الطبيعى ، أو تشييد كبرى ضخم أو بناء سد وماالى ذلك •

ونتناول فيما يلى تعريف وخصائص شركات المحاصة والمعالجة المحاسبية لعمليات هذا النوع من الشركات : —

١ — تعريف وخصائص شركة المحاصة :

شركة المحاصة هى شركة مستترة ليس لها شخصية معنوية ، يتم تكوينها باتفاق شخصين أو اكثر على القيام بعمل تجارى واحد أو أكثر واقتسام ماينتج عنه من أرباح أو خسائر. فشركة المحاصة ليس لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الشركاء فيها ، وليس لها وجود ظاهر أمام الغير ، ومن ثم فلا يكون لها اسم أو عنوان أو ذمه ماليه مستقلة أو موطن أو جنسية ، ولا يستلزم تكوينها أى اجراءات قانونية من حيث الشهر أو القيد فى السجل التجارى . ومن مؤدى ذلك أنه لا يجوز اشهار أفلاس شركة المحاصة .

هذا وتعتبر خصيصة استتار شركة المحاصة أهم الخصائص التى تميزها عن غيرها من شركات الأشخاص . الا أن هذا لايعنى ضرورة أن لايعلم الغير بوجودها وانما يعنى أنه يفترض قانونا عدم علم الغير بوجودها بما يترتب على ذلك من آثار قانونية . ونتيجة لهذا فان أى من الشركاء عندما يزاول أعمالا خاصة بشركة المحاصة انما يتعاقد — من وجهة نظر الغير — مع الغير بصفته الشخصية ويكون مسؤولا بهذه الصفه عن كل ماأبرمه من تعاقدات ، حتى ولو كان هذا الشريك قد عين مديرا لأدارة أعمال شركة المحاصة . هذا وقد يقوم كل شريك بمزاولة جانبا من أعمال الشركة وقد توكل مهام الادارة لأحد الشركاء ويقتصر دور باقى الشركاء على تقديم التمويل اللازم او بعض الأصول .

هذا وتنقضى شركة المحاصة باعتبارها من شركات الأشخاص لنفس الأسباب التى تؤدى لانقضاء شركات الأشخاص والتى سبق الأشارة اليها فى الفصل السابق الا أنه تجدر الأشارة الى أن حل شركة المحاصة لايستلزم تعيين مصفى ولاتخضع لنظام التصفية ، وانما يقتصر الأمر على تسوية حقوق الشركاء فيما بينهم ٠

٢ـ المعالجة المحاسبية لعمليات شركة المحاصة :

تختلف المعالجه المحاسبية لعمليات شركة المحاصة تبعا للعديد من العوامل مثل حجم العمليات ، والفترة الزمنية لعملية المشاركة ، ومدى سهولة الاتصال وتبادل المعلومات أولا بأول بين الشركاء فيما يتعلق بعمليات شركة المحاصة وطريقة ادارة عمليات الشركة ٠ فاذا كان مثلا حجم عمليات شركة المحاصة كبيرا، وكان من المتوقع أن تمتد عملية المشاركة لفترة زمنية طويلة ، فقد يكون من الأفضل امساك مجموعة دفترية مستقلة لشركة المحاصة ٠ أما اذا كان حجم عمليات شركة المحاصة صغير نسبيا ، فقد يكون من الأفضل ان يقوم كل شريك بتسجيل عمليات شركة المحاصة فى المجموعة الدفترية التى يسجل فيها نشاطه التجارى الخاص به وحده ، خاصة اذا ماكانت مدة المشاركة قصيرة نسبيا ٠ وفى هذه الحالة يمكن اتباع أحد طريقتين بديلتين ٠ ووفقا لأحد هاتين الطريقتين يقوم كل شريك بتسجيل جميع عمليات شركة المحاصة فى مجموعته الدفترية ، وذلك باستخدام حساب لشركة المحاصه وحساب شخصى لكل من الشركاء الآخرين ٠ أما الطريقة الثانية فتقتضى أن يسجل كل شريك فى مجموعته الدفترية عمليات شركة المحاصة التى كان هو طرفا فيها دون غيرها من عمليات شركة المحاصة ٠ وتستلزم الطريقة الأولى أن يكون من السهل على كل شريك أخطار الشركاء الآخرين وأولا بأول بالعمليات التى أجراها لحساب شركة

المحاصة • وسنتناول فيما يلى كل من الطريقتين السابقتين بالاضافة لحالةاستخدام مجموعة دفترية مستقله لشركه المحاصة •

٢ـ أ ـ تسجيل جميع عمليات شركه المحاصة فى دفاتر كل شريك :

يقوم كل شريك فى ظل هذه الطريقة بفتح حساب لشركه المحاصه وحساب شخصى لكل من الشركاء الآخرين ، ويتم تسجيل جميع عمليات شركه المحاصة عن طريق هذه الحسابات وفقا للأسس التى سنتناولها بعد قليل • ويمثل رصيد حساب شركه المحاصة الأرباح والخسائر المحققه والتى يتم اقتسامها بين الشركاء وفقا لنسبه توزيع الأرباح والخسائر المتفق عليها بينهم • وباقفال حساب شركه المحاصة تتحدد مديونية أو دائنية كل شريك قبل الشركاء الآخرين ، ومن ثم تتم التسوية النهائية بقيام كل شريك بتحصيل أو سداد ماله أو عليه واقفال الحسابات الشخصية للشركاء الأخرين •

وفيما يلى العمليات المختلفة لشركه المحاصة وطريقة تسجيلها فى دفاتر كل شريك وفقا لهذه الطريقه •

١ـ تقديم بضائع للمساهمة فى شركة المحاصة :

أـ الشريك الذى قدم البضاعة: يقوم بجعل حساب شركة المحاصة مدينا وجعل حساب المخزون (أو المشتريات) دائنا •

ب ـ كل من باقى الشركاء : ـ يقوم بجعل حساب شركه المحاصة مدينا وجعل حساب الشريك (الذى قدم البضاعة) دائنا •

٢ـ قيام شريك بدفع مبالغ نقدية لشريك آخر لاستثمارها فى أعمال شركه المحاصة :

أـ الشريك الذى قام بدفع النقدية : ـ يقوم بجعل حساب الشريك (الذى حصل على النقدية) مدينا وجعل حساب البنك (أو الصندوق) دائنا •

ب ـ الشريك الذى حصل على النقدية : يقوم بجعل حساب البنك (أو الصندوق) مدينا وجعل حساب الشريك (الذى قام بدفع النقدية) دائنا .

ج ـ كل من باقى الشركاء : يقوم بجعل حساب الشريك (الذى حصل على النقدية) مدينا وجعل حساب الشريك (الذى قام بدفع النقدية) دائنا .

٣ ـ قيام شريك بشراء بضاعة نقدا لحساب شركة المحاصة :

أ ـ الشريك الذى قام بالشراء : يقوم بجعل حساب شركة المحاصة مدينا وجعل حساب البنك (أو الصندوق) دائنا .

ب ـ كل من باقى الشركاء : يقوم بجعل حساب شركة المحاصة مدينا وجعل حساب الشريك (الذى قام بالشراء) دائنا .

٤ ـ قيام شريك بشراء بضاعة على الحساب لحساب شركة المحاصة :

أ ـ الشريك الذى قام بالشراء : يقوم بجعل حساب شركة المحاصة مدينا وجعل حساب دائنو المحاصة دائنا .

ب ـ كل من باقى الشركاء : يقوم بجعل حساب شركة المحاصة مدينا وجعل حساب الشريك (الذى قام بالشراء) دائنا .

٥ ـ قيام الشريك بسداد دائنو المحاصة (مع عدم الحصول على خصم نقدى) :

أ ـ الشريك الذى قام بالسداد (وهو أصلا الذى قام بالشراء بالأجل) : يقوم بجعل حساب دائنو المحاصة مدينا وجعل حساب البنك (أو الصندوق) دائنا .

ب ـ كل من باقى الشركاء : لايقوم باجراء أى قيود .

٦ ـ قيام الشريك بسداد دائنو المحاصة بعد الحصول على خصم نقدى :

أ ـ الشريك الذى قام بالسداد : يقوم بجعل حساب دائنو المحاصة مدينا وجعل كل من حساب البنك أو الصندوق (بالمبلغ المسدد) وحساب شركة المحاصة (بالخصم المكتسب) دائنا .

ب ـ كل من باقى الشركاء : يقوم بجعل حساب الشريك (الذى قام بالسداد) مدينا وجعل حساب شركة المحاصة دائنا ، وذلك بقيمة الخصم المكتسب .

٧ ـ دفع مصروفات نقدا لحساب شركة المحاصة :

أ ـ الشريك الذى قام بدفع قيمة المصروفات : يقوم بجعل حساب شركة المحاصة مدينا وجعل حساب البنك أو الصندوق دائنا .

ب ـ كل من باقى الشركاء : يقوم بجعل حساب شركة المحاصة مدينا وجعل حساب الشريك (الذى قام بالدفع) دائنا .

٨ ـ مصروفات يقوم أحد الشركاء بتحميلها لشركة المحاصة :

قد يكون جزء من المصروفات التى دفعها شريك فى سبيل مزاولة نشاطه التجارى الخاص يخص أعمال شركة المحاصة مثل عمولة رجال البيع ومصاريف نقل للخارج ، ومن ثم يقوم بتحميل جزء من هذه المصروفات (بقدر مايخص أعمال شركة المحاصة) لشركة المحاصة .

أ ـ الشريك الذى قام بالتحميل : يقوم بجعل حساب شركة المحاصة مدينا وجعل حساب المصروف دائنا .

ب ـ كل من باقى الشركاء : يقوم بجعل حساب شركة المحاصة مدينا وجعل حساب الشريك (الذى قام بتحميل المصروف) دائنا .

٩ ــ مبيعات نقدية لحساب شركة المحاصة :

أ ــ الشريك الذي قام بالبيع : يقوم بجعل حساب البنك أو الصندوق مدينا وجعل حساب شركة المحاصة دائنا ٠

ب ــ كل من باقى الشركاء : يقوم بجعل حساب الشريك (الذى قام بالبيع) مدينا وجعل حساب شركة المحاصة دائنا ٠

١٠ــ مبيعات آجلة لحساب شركة المحاصة :

أ ــ الشريك الذى قام بالبيع : يقوم بجعل حساب عملاء المحاصة مدينا وجعل حساب شركة المحاصة دائنا ٠

ب ــ كل من باقى الشركاء : يقوم بجعل حساب الشريك (الذى قام بالبيع) مدينا وجعل حساب شركة المحاصة دائنا ٠

١١ــ تحصيل الديون من عملاء المحاصة بدون منح خصم نقدى :

أ ــ الشريك الذى قام بالتحصيل : يقوم بجعل حساب البنك أو الصندوق مدينا وجعل حساب عملاء المحاصة دائنا ٠

ب ــ كل من باقى الشركاء : لا يقوم باجراء أى قيود ٠

١٢ــ تحصيل الديون من عملاء المحاصة بعد منح خصم نقدى لهم :

أ ــ الشريك الذى قام بالتحصيل : يقوم بجعل كل من حساب البنك أو الصندوق (بالمبلغ المحصل) وحساب شركة المحاصة (بالخصم المسموح به) مدينا وجعل حساب عملاء المحاصة دائنا ٠

ب ــ كل من باقى الشركاء : يقوم بجعل حساب شركة المحاصة مدينا وجعل الشريك (الذى قام بالتحصيل) دائنا ، وذلك بقيمة الخصم المسموح به فقط ٠

١٣ — الديون المعدومة :

أ — الشريك الذى قام بالبيع الآجل أصلا : يقوم بجعل حساب شركة المحاصة مدينا وجعل حساب عملاء المحاصة دائنا .

ب — كل من باقى الشركاء : يقوم بجعل حساب شركة المحاصة مدينا وجعل حساب الشريك (الذى قام بالبيع الآجل أصلا) دائنا .

١٤ — حصول أحد الشركاء على عمولة أو مرتب من مباشرة عمليات شركة المحاصة :

أ — الشريك الذى حصل على العمولة أو المرتب : يقوم بجعل حساب شركة المحاصة مدينا وجعل حساب عمولات دائنة أو حساب مرتب (ايراد) دائنا .

ب — كل من باقى الشركاء : يقوم بجعل حساب شركة المحاصة مدينا وجعل حساب الشريك (الذى حصل على العمولة أو المرتب) دائنا .

١٥ — قيام شريك بسحب مسحوبات نقدية من شريك آخر :

أ — الشريك الذى حصل على النقدية : يقوم بجعل حساب البنك أو الصندوق مدينا وجعل حساب الشريك (الذى دفع النقدية) دائنا .

ب — الشريك الذى دفع النقدية : يقوم بجعل حساب الشريك (الذى حصل على النقدية) مدينا وجعل حساب البنك أو الصندوق دائنا .

جـ — كل من باقى الشركاء : يقوم بجعل حساب الشريك (الذى حصل على النقدية) مدينا وجعل حساب الشريك (الذى دفع النقدية) دائنا .

١٦ — قيام شريك باسترداد جزء من البضاعة التى سبق تقديمها :

أ — الشريك الذى قام بسحب البضاعة : يقوم بجعل حساب المخزون (أو

حساب المشتريات) مدينا وجعل حساب شركة المحاصة دائنا •

ب — كل من باقى الشركاء : يقوم بجعل حساب الشريك (الذى استرد البضاعة) مدينا وجعل حساب شركة المحاصة دائنا •

١٧ — قياس وتوزيع أرباح أو خسائر المحاصة :

بعد انتهاء عمليات المحاصة يتم قياس الأرباح والخسائر المحققة من عمليات المحاصة والتى تتمثل فى رصيد حساب شركة المحاصة • ويلاحظ أن رصيد حساب شركة المحاصة فى دفاتر أى من الشركاء سيكون مماثلا لرصيد حساب شركة المحاصة فى دفاتر أى شريك آخر • ويتم تقسيم الربح أو الخسارة بين الشركاء فى شركة المحاصة وفقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر المتفق عليها بينهم •

فاذا كانت نتيجة أعمال شركة المحاصة ربحا ، يقوم كل شريك بجعل حساب شركة المحاصة (بقيمة الرصيد) مدينا وجعل كل من حساب أرباح المحاصة (بنصيبه فى ربح المحاصة) وحساب كل شريك من الشركاء الباقين (كل بنصيبه فى ربح المحاصة) دائنا •

أما اذا أسفرت أعمال شركة المحاصة عن تحقيق خسائر ، فيقوم كل شريك بجعل حساب شركة المحاصة دائنا (بقيمة الرصيد) وجعل كل من حساب خسائر المحاصة (بنصيبه فى خسائر المحاصة) وحساب كل شريك من الشركاء الباقين (كل بنصيبه فى خسائر المحاصة) مدينا •

ويقوم الشركاء باجراء تسوية نهائية فيما بينهم بحيث يحصل كل شريك على ماله أو يسدد ماعليه ، ويقوم كل شريك بتسجيل ماحصل عليه من نقدية أو مادفعه من نقدية واقفال حسابات الشركاء فى دفاتره •

٢ ـ ب ـ تسجيل الشريك للعمليات التى قام بها فقط :

قد يجد الشركاء فى شركة المحاصة أنه من الأفضل أن يقوم كل شريك بتسجيل العمليات التى قام بها فقط دون باقى عمليات شركة المحاصة ، وذلك لصعوبة اخطار كل منهم للآخر بالعمليات التى يقوم بها أولا بأول . وفى هذه الحالة يقوم كل شريك بفتح حساب لشركة المحاصة ، ويقوم بجعله مدينا بما ينفقه لصالح الشركة وجعله دائنا بما حصل عليه من ايرادات أو نقدية لصالح الشركة . ويتم تحديد الأرباح أو الخسائر المحققة عن طريق اعداد قائمة (تعد خارج المجموعة الدفترية لأى من الشركاء) تتضمن التفاصيل المسجلة فى حسابات شركة المحاصة فى دفاتر جميع الشركاء . وبعد تحديد الربح أو الخسارة المحققة يتم توزيعها فيما بين الشركاء وفقا لنسبة توزيع الأرباح والخسائر المتفق عليها بينهم ، ويقوم كل شريك (فى دفاتره) بجعل حسابات شركة المحاصة مدينا بنصيبه فى الربح وجعل حساب أرباح المحاصة دائنا (والعكس فى حالة الخسارة) . وتتم التسوية النهائية بين الشركاء بعد ذلك ، حيث يقوم الشريك بدفع قيمة الرصيد الدائن لحساب شركة المحاصة الى الشركاء الذين أظهرت حسابات شركة المحاصة فى دفاترهم أرصدة مدينة .

وللتوضيح دعنا نفترض أن أ ، ب قاما بتكوين شركة محاصة بينهما على أن يقتسما الأرباح والخسائر مناصفة . وبفرض أن العمليات التى تمت كانت على النحو التالى :

١ ـ أشترى أ بضاعة تكلفتها ٢٢٠٠٠ جنيه ، وفى نفس التاريخ أرسل ب شيكا بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه الى أ مساهمة فى أعمال الشركة .

ـ قام كل شريك ببعض الدعاية حيث أنفق أ ١٦٠٠ جنيه وأنفق ب ١٠٠٠ جنيه .

٣ ـ بلغت مصاريف النقل للخارج المدفوعة نقدا ٤٠٠ جنيه بالنسبة للشريك أ ، ٢٨٠٠ جنيه بالنسبة للشريك ب ٠

٤ ـ بلغت المبيعات النقدية التى باعها أ ١٦٠٠٠ جنيه ، والتى باعها ب ٨٠٠٠ جنيه ٠

٥ ـ تم الاتفاق على انهاء الشركة على أن يحصل الشريك أ على البضاعة المتبقية فى مقابل ٥٦٠٠ جنيه ٠

٦ ـ تم الاتفاق على أن يقوم الشريك أ بتحميل شركة المحاصة بنفقات بيعية قدرها ١٦٠٠ جنيه ونفقات تخزين ٦٠٠ جنيه ٠

٧ ـ تم اجراء التسوية النهائية بين الشريكين أ ب ٠

وتظهر الحسابات فى دفاتر الشركاء وكذلك القائمة التى تعد خارج الدفاتر لتحديد الربح أو الخسارة على النحو التالى :

أولا : فى دفاتر الشريك (أ) :

حـ/ شركة المحاصة مع (ب)

٢٢٠٠٠	الى حـ/ البنك (مشتريات)	٦٠٠٠	من حـ/ البنك (محصل من أ)
١٦٠٠	الى حـ/ البنك (دعاية)	١٦٠٠٠	من حـ/ البنك (مبيعات)
٤٠٠	الى حـ/ البنك (نقل للخارج)	٥٦٠٠	من حـ/ المخزون (غير مباع)
١٦٠٠	الى حـ/ مصاريف بيعية	٢٠٠	من حـ/ خسائر المحاصة
٦٠٠	الى حـ/ مصاريف تخزين		
١٦٠٠	الى حـ/ البنك (مسدد الى ب كتسوية نهائية)		
٢٧٨٠٠		٢٧٨٠٠	

ثانيـا : فى دفاتر الشريك (ب) :

حـ/ شركة المحاصة مع (أ)

٦٠٠٠	الى حـ/ البنك (دفعة الى ب)	٨٠٠٠	من حـ/ البنك (مبيعات)
١٠٠٠	الى حـ/ البنك (دعاية)	٢٠٠	من حـ/ خسائر المحاصة
٢٨٠٠	الى حـ/ البنك (نقل للخارج)	١٦٠٠	من حـ/ البنك (محصل من ب كتسوية نهائيـة)
٩٨٠٠		٩٨٠٠	

ثالثا : اعداد قائمة الربح أو الخسارة لشركة المحاصة :

٢٢٠٠٠	مشتريات	٢٤٠٠٠	مبيعات (٨٠٠٠+ ١٦٠٠٠)
٢٦٠٠	دعاية (١٦٠٠+ ١٠٠٠)	٥٦٠٠	بضاعة محولة ل أ
٣٢٠٠	نقل للخارج (٤٠٠+ ٢٨٠٠)	٤٠٠	خسائر المحاصة
١٦٠٠	مصاريف بيعيـة		٢٠٠ أ
٦٠٠	مصاريف تخزين		٢٠٠ ب
٣٠٠٠٠		٣٠٠٠٠	

٢ ـ جـ ـ استخدام مجموعة دفترية مستقلة لشركة المحاصة :

اذا ماكان حجم عمليات شركة المحاصة كبيرا ويمتد نشاطها لفترة طويلـة من الزمن فان مقتضيات التنظيم الجيد والرقابة الداخلية القائمة على أسس سليمـة وغير ذلك من عوامل يستلزم وجود مجموعة دفترية مستقلة لشركة المحاصة • وتعتـبر شركة

المحاصة فى هذه الحالة وحدة محاسبية وان لم يكن لها شخصية قانونية مستقلة ٠ ومن ثم فقد تختلف السنة المالية لشركة المحاصة أو تتفق مع السنة المالية لمنشأة أى من الشركاء فيها ٠

وتشتمل سجلات شركة المحاصة فى هذه الحالة على كافة الحسابات المعروفة بالنسبة للأصول والالتزامات وحقوق الملكية والايرادات والمصروفات ٠ ولا تختلف الاجراءات المحاسبية المتبعة ابتداء من تسجيل المعاملات وانتهاء باعداد القوائم المالية عن تلك الاجراءات المحاسبية المتبعة فى حالة شركات التضامن ٠ ويتم فتح حساب باسم كل شريك من المشاركين فى شركة المحاصة يجمع فى طبيعته بين حساب رأس مال الشريك وحساب جارى الشريك فى شركات التضامن ٠ ويجعل هذا الحساب دائنا بما يقدمه الشريك لشركة المحاصة من نقدية أو أصول عينية (مقابل جعل حساب البنك أو حسابات الأصول مدينة) ، وكما يجعل حساب الشريك مدينا بأى مبالغ نقدية أو بقيمة أى بضائع يقوم بسحبها مقابل جعل حساب البنك أو حساب المخزون دائنا ٠ وفى نهاية السنة المالية لشركة المحاصة يجعل حساب الشريك دائنا بالمرتب (ان وجد) ونصيبه فى الربح (أو مدينا بنصيبه فى الخسارة) مقابل جعل حساب توزيع الأرباح مدينا (أو دائنا) ٠

وعند تحقيق الغرض الذى قامت من أجله شركة المحاصة تتم تصفيتها وتسوية حقوق الشركاء فيها واقفال المجموعة الدفترية لها ٠

أما فيما يتعلق بالشركاء ، فان كل شريك يقوم بفتح حساب فى سجلاته الخاصة يطلق عليه حساب الاستثمار فى شركة المحاصة ٠ ويجعل هذا الحساب مدينا بالمبالغ النقدية المدفوعة لشركة المحاصة وبقيمة البضائع المقدمة لها (مقابل جعل حساب البنك وحساب المخزون أو المشتريات دائنا) ، كما يجعل حساب الاستثمار فى شركة المحاصة دائنا بقيمة المسحوبات النقدية للشريك مقابل جعل حساب البنك

مدينا • وعند توزيع أرباح المحاصة بين الشركاء ، يقوم الشريك بجعل حساب الاستثمار فى شركة المحاصة مدينا بنصيبه فى الربح مقابل جعل حساب أرباح المحاصة دائنا ، ويتم اجراء قيد عكسى فى حالة الخسارة ، واذا حصل الشريك على مكافأة نظير القيام بعمل أو بادارة أعمال شركة المحاصة ، فيتم جعل حساب الاستثمار فى شركة المحاصة مدينا وجعل حساب المكافأة (ايرادات) دائنا • ويمثل الرصيد المدين لحساب الاستثمار فى شركة المحاصة (فى دفاتر الشريك) المبلغ المستحق للشريك قبل شركةالمحاصة • وعند قيام الشريك باعداد القوائم المالية لمنشآته الخاصة ، يقوم باظهار رصيد حساب الاستثمار فى شركة المحاصة فى الميزانية العمومية فى جانب الأصول ضمن الأصول المتداولة أو بين الأصول الثابتة وبين الأصول المتداولة (تبعا للمدة المتوقعة للانتهاء من تحقيق الغرض من شركة المحاصة) • هذا وعند انتهاء أعمال المحاصة يقوم الشريك بتحصيل حقوقه قبل شركة المحاصة والمتمثلة فى الرصيد المدين لحساب الاستثمار فى شركة المحاصة ، ومن ثم يقوم باقفال هذا الحساب بجعله دائنا مقابل جعل حساب البنك مدينا •

وغنى عن القول أن الشريك لا يقوم بتسجيل أى معاملات بين شركة المحاصة وبين غيره من الشركاء أو بتسجيل أى معاملات لشركة المحاصة مع الغير •

الباب الثاني

في

المشاكل المحاسبية

لشركات الأموال

مقدمة

تلعب شركات الأموال دورا بالغ الأهمية فى الاقتصاد الحديث . ففى كثير من الدول تنتج تلك الشركات جانبا كبيرا من الانتاج القومى من السلع والخدمات وتعتبر مصدرا رئيسيا لتوفير فرص العمالة ، وتمثل أداة رئيسية لاستثمار رؤوس الأموال ، وتلعب دورا رائدا فى مجال البحث والتطوير الذى يساهم فى تطوير الاقتصاد القومى . وقد يكون رأس مال الشركة أو الجانب الأكبر منه مملوكا للدولة أو مملوكا للأفراد ، ويطلق على الشركة فى الحالة الأولى شركة قطاع عام ، بينما يطلق عليها فى الحالة الثانية شركة قطاع خاص . وتنحصر دراستنا فى هذا الباب على شركات الأموال فى القطاع الخاص .

ويمكن التمييز بين أنواع ثلاثة من شركات الأموال التى تنتمى الى القطاع الخاص هى : الشركات المساهمة ، شركات التوصية بالأسهم ، الشركات ذات المسئولية المحدودة . وتتميز الشركات المساهمة بأن رأسمالها ينقسم الى أجزاء متساوية القيمة يطلق عليها أسهم ، وتكون هذه الأسهم قابلة للتداول . وتقتصر مسئولية المالك (المساهم) على أداء قيمة ما اكتتب فيه من أسهم ولا يكون مسئولا فى حالة التصفية عن ديون الشركة الا فى حدود قيمة مايمتلكه من أسهم . أما شركات التوصية بالأسهم فهى تجمع بين خصائص شركات الأشخاص وخصائص الشركات المساهمة ، حيث يتكون رأس المال من جزئين : جزء يتكون من حصة أو أكثر من حصة يمتلكها شريك متضامن أو أكثر ، وجزء يتكون من أسهم متساوية القيمة يكتتب فيها المساهمون وتكون قابلة للتداول . ومن الطبيعى أن يكون الشريك أو الشركاء المتضامنون مسئولين عن التزامات الشركة مسئولية غير محدودة فى أموالهم الخاصة ، بينما لايكون المساهم مسئولا الا فى حدود قيمة الأسهم التى اكتتب فيها . أما

الشركات ذات المسئولية المحدودة فيتكون رأسمالها من حصص (لا يزيد عددها وفقا للتشريع المصرى عن خمسين) ولا يكون الشريك مسئولا الا بقدر حصته فى رأس المال .

ونتناول فيما يلى من فصول دراسة المشاكل المحاسبية فى شركات الأموال والتى تتميز بها عن غيرها من الأشكال التنظيمية للمشروعات .

الفصل السادس

في

الشركات المساهمة

التأسيس وعمليات رأس المال

من المعروف أن تحقيق كفاءة عالية في الانتاج والتوزيع يتطلب وجود أموال طائلة لايمكن للمشروعات الفردية أو شركات الأشخاص توفيرها ٠ أما الشركة المساهمة فتستطيع توفير الأموال اللازمة لقيام مشروع ذو كفاءة عالية ، حيث ينقسم رأسمالها الى أسهم متساوية القيمة قابلة للتداول ومن ثم فهي تستطيع تجميع تلك الأموال عن طريق بيع عدد كبير من الأسهم صغيرة القيمة لعدد كبير من المساهمين ٠ ولقد حققت الشركات المساهمة الدور الهام الذى تلعبه في كثير من الدول المتقدمة والنامية من خلال قدرتها على تركيز رأس المال ٠ الا أن توزيع ملكية الشركة المساهمة بين عدد ضخم من حملة الأسهم يجعل من غير الممكن لملاك الشركة المشاركة في ادارتها ٠ ولذا فان المساهمين الملاك يقومون بانتخاب مجلس لادارة الشركة ويكون مسؤولا أمامهم٠ ويقتضي انفصال الملكية عن الادارة وجود نظام متكامل للمحاسبة والرقابة الداخلية فضلا عن وجود مراجع خارجي مستقل عن الادارة من حيث سلطة تعيينه وتحديد أتعابه ، وذلك لحماية مصالح المساهمين ٠

وتتميز الشركات المساهمة عن غيرها من الأشكال التنظيمية في مجال النشاط الاقتصادى بعدد من المزايا تتمثل فيما يلي :

١ ـ المسؤولية المحدودة : تنحصر مسؤولية المساهم فى أداء قيمة ما اكتتب فيه من أسهم ، وليس لدائنى الشركة حق الرجوع على الأموال الشخصية للمساهمين وانما يقتصر حقهم فى اقتضاء ديونهم على أموال الشركة ذاتها . وتمثل هذه الميزة أحد العوامل الهامة التى تشجع كلا من كبار و صغار المستثمرين على استثمار أموالهم فى الشركات المساهمة .

٢ ـ سيولة الاستثمار : يستطيع المساهم استرداد جزء من أو كل استثماراته فى الشركة بسهولة وفى أى وقت يشاء عن طريق بيع الأسهم التى يمتلكها . ولا شك أن السيولة المرتفعة للاستثمار تعتبر أحد العوامل الهامة لرواج الاستثمارات فى الشركات المساهمة .

٣ ـ الاستمرارية : يكون للشركة المساهمة شخصية قانونية مستقلة عن ملاكها كما أن حياتها غير محدودة ولا ترتبط بحياة ملاكها كما هو الحال بالنسبة لشركات الأشخاص حيث تنقضى الشركة بوفاة أو افلاس أو انسحاب أحد الشركاء .

٤ ـ انفصال الملكية عن الادارة : يقوم المساهمون فى رأس مال الشركة نتيجة لتعددهم بانتخاب مجلس للادارة على أساس القدرة الادارية ، مما يكفل للشركة تحقيق ادارة ذات كفاءة عالية لمقادير كبيرة من الموارد الاقتصادية والبشرية .

وسنتناول فى هذا الفصل اجراءات تأسيس الشركات المساهمة ، انتخاب مجلس الادارة وتشكيله وسلطاته ، اختصاصات الجمعية العامة للمساهمين ،

تعريف وخصائص الأسهم ، وأنواع الأسهم ، والقيم المختلفة للأسهم ، مفاهيم اصطلاحات رأس المال ، حصص التأسيس ، والمعالجة المحاسبية لاصدار رأس المال ، المعالجة المحاسبية لزيادة رأس المال ، والمعالجة المحاسبية لاستهلاك رأس المال وعمليات الشركة فى أسهم رأسمالها ٠

١ - اجراءات تكوين الشركات المساهمة :

تتباين اجراءات تأسيس الشركة المساهمة من دولة لأخرى تبعا لتباين القوانين المنظمة فى تلك الدول ٠ بل ان القوانين المنظمة لتأسيس الشركات المساهمة قد تتباين داخل الدولة الواحدة كما هو الحال فى الولايات المتحدة الأمريكية حيث تتباين تلك القوانين من ولاية لأخرى ٠ وينظم القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ اجراءات تأسيس الشركات المساهمة (وغيرها من شركات الأموال) فى جمهورية مصر العربية ٠

ويتولى تأسيس الشركة المساهمة مجموعة من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين يطلق عليهم المؤسسون ٠ ويشترط القانون فى مصر أن لايقل عدد المؤسسين عن ثلاثة ٠ فيقوم المؤسسين بابرام العقد الابتدائى للشركة واعداد وتحرير نظامها وفقا لنموذج معين يصدر بقرار من الوزير المختص ٠ ويشتمل النموذج على كافة البيانات والشروط التى يتطلبها القانون أو اللوائح ، كما يبين الشروط والأوضاع التى يجوز للمؤسسين أن يأخذوا بها أو يحذفوها من النموذج ٠ ويكون للمؤسسين اضافة أية شروط للنموذج بشرط أن لاتتنافى مع أحكام القانون أو اللوائح ، الا أنه لايجوز لهم تضمين العقد الابتدائى أية شروط تعفيهم أو تعفى أحدهم من المسئولية الناجمة عن تأسيس

الشركة أو أية شروط ينص على سريانها على الشركة بعد انشائها مالم تدرج في النظام الأساسي للشركة . ويعتبر العقد الابتدائي عقدا بين المؤسسين ملزم لأطرافه وليس عقدا للشركة . أما نظام الشركة فينظم كل مايتعلق بحياة الشركة بعد التأسيس ، ومن ثم فهو مشروع الشركة الذى يكتتب الجمهور فى رأسمالها على أساسه . وتقوم الجمعية العمومية التأسيسية التى تدعى للانعقاد فيما بعد وقبل التأسيس النهائى للشركة بالمصادقة على نظام الشركة . هذا ويجب أن يكون كل من العقد الابتدائى ونظام الشركة رسميا أو مصدقا على التوقيعات فيه وفقا لأحكام اللائحة التنفيذية .

ويحدد نظام الشركة رأس المال المرخص به ، ويجوز أن يقل ما يتم اصداره من رأس المال (أى رأس المال المصدر) عن رأس المال المرخص به ، وقد يكتتب المؤسسين وحدهم (أو مع غيرهم من الاشخاص الذين لاتتوافر بهم وصف الاكتتاب العام) فى كل رأس المال المصدر أى دون طرح أى جزء منه للاكتتاب العام . وقد يكتتب المؤسسين فى جزء من رأس المال المصدر ويتم طرح الباقى للاكتتاب العام ، وهو مايحدث فى الغالب . ويشترط فى الحالة الأخيرة أن لايقل الجانب من الأسهم الذى يطرح للاكتتاب العام عن ٢٥٪ من مجموع قيمة الأسهم النقدية ، وأن توجه الدعوة للاكتتاب العام فى تلك الأسهم الى أشخاص غير محددين سلفا أو أن يزيد عدد المكتتبين فى الشركة عن مائة . هذا ويجب أن لايقل رأس المال المصدر بالنسبة للشركة المساهمة التى لا تطرح

أسهمها للاكتتاب العام (وشركة التوصية بالأسهم) عن ٠٠٠ ٢٥٠ جنيه . أما بالنسبة للشركة المساهمة التى تطرح أسهمها للاكتتاب العام فيجب أن لا يقل رأس المال المصدر عن ٠٠٠ ٥٠٠ جنيه، وأن لا يقل مايكتتب فيه مؤسسوا الشركة من رأس المال المصدر عن نصف رأس المال أو مايساوى ١٠٪ من رأس المال المرخص به أى المبلغين أكبر . وتجدر الاشارة الى أن هذه الاحكام لا تسرى على الشركة القائمة فى أول ابريل ١٩٨٢ والشركات التى وافق مجلس ادارة هيئة الاستثمار على انشائها قبل ذلك التاريخ . ومن الجدير بالذكر أنه اذا زاد رأس المال المرخص به فى الشركات المساهمة التى تطرح أسهمها للاكتتاب العام عن ٠٠٠ ٣٧٥٠ جنيه فيجب أن لا يقل رأس المال المصدر عن ١٣٫٣٣٤٪ من رأس المال المرخص به حتى يمكن الوفاء بالاحكام السابقة (وليس مبلغا معينا كما تنص أحكام اللائحة التنفيذية) . فاذا افترضنا مثلا أن رأس المال المرخص به ٠٠٠ ٣٨٠٠ جنيه وأن رأس المال المصدر ٠٠٠ ٥٠٠ جنيه (وفقا للاحكام السابقة) ، فان المؤسسين يجب أن يكتتبوا فى ٠٠٠ ٣٨٠ جنيه من رأس المال المصدر (١٠٪ من رأس المال المرخص به) ومن ثم فان ما يبقى لكى يطرح للاكتتاب العام ٠٠٠ ١٢٠ جنيه، وهو مايقل عن ٢٥٪ من مجموع الاسهم النقدية . ولذا يجب أن لا يقل رأس المال المصدر فى هذه الحالة عن ٥٠٦٦٩٢ جنيه (أى ١٣٫٣٣٤٪ من رأس المال المرخص به) حيث يكتتب المؤسسين فى ٠٠٠ ٣٨٠ جنيه ويطرح باقى أسهم رأس المال والبالغ ١٢٦٦٩٢ (أى مايعادل ٢٥٪ تقريبا) للاكتتاب العام . وعليه فان الحد الأدنى لرأس المال المصدر المنصوص عليه فى اللائحة التنفيذية لا ينطبق الا فى الحالة التى يساوى فيها رأس المال المرخص به أو يقل عن ٠٠٠ ٣٧٥٠ جنيه ، أما اذا زاد رأس المال المرخص به عن هذا المبلغ فان الحد الادنى لرأس المال المصدر يكون مبلغا

يعادل ٣٣٤ر١٣٪ من رأس المال المرخص به .[1]

ويقسم رأس المال الى أسهم متساوية القيمة بحيث لا تقل القيمة الاسمية للسهم عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن ألف جنيه . ولا يسرى هذا الحكم الخاص بالقيمة الاسمية للسهم على الشركات القائمة فى أول ابريل ١٩٨٢ .

ويتم بعد ذلك اتخاذ الاجراءات اللازمة للوفاء برأس المال المصدر . ولقد سبق الاشارة الى أنه قد يتم الاكتتاب فى رأس المال بالكامل بواسطة المؤسسين وغيرهم ممن لا يتوافر بهم وصف الاكتتاب العام (فى حالة تأسيس الشركة عن غير طريق الاكتتاب العام) وقد يتم الاكتتاب فى جزء من رأس المال المصدر عن طريق المؤسسين ويطرح الباقى للاكتتاب العام (فى حالة تأسيس الشركة عن طريق الاكتتاب العام) . وقد يتم الوفاء بقيمة جانب من الاسهم - عادة عن طريق المؤسسين - بتقديم حصص عينية مادية أو معنوية، سنتناول فى حينه الاحكام الخاصة بها . أما باقى أو كل أسهم رأس المال فيتم الوفاء بقيمتها نقدا وفقا للاحكام التى سنتناولها بعد قليل .

ولقد أوجب القانون ١٥٩ لسنة ٨١ على الشركات المساهمة التى يتم تأسيسها عن طريق الاكتتاب العام أن تقوم بعرض ٤٩٪ من أسهمها عند تأسيسها أو زيادة رأس مالها فى اكتتاب عام يقصر على المصريين من الاشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين لمدة شهر ، مالم يكن قد تم الاكتتاب فى هذه النسبة من قبل المؤسسين المصريين قبل طرح الأسهم للاكتتاب العام ، أو اذا اكتملت النسبة المشار اليها من مشاركة المصريين خلال فترة الاكتتاب قبل مضى مدة شهر . كما يستثنى من هذا الحكم الشركات المساهمة المنشأة طبقا لقانون

---

(١) يستند هذا النقد الى افتراض أن جميع أسهم رأس المال أسهم نقدية . أما فى حالة وجود أسهم عينية فان الامر يتوقف على النسبة التى تمثلها تلك الأسهم العينية من رأس المال .

استثمار المال العربى والأجنبى ، وذلك فى حدود مايسمح به ذلك القانون من ملكية الأجانب لرؤوس أموال الشركات المذكورة • ومع ذلك فلقد أجاز القانون تأسيس الشركة دون استيفاء نسبة الـ ٤٩٪ أو بعضها اذا لم يسفر طرح أسهم الشركة للاكتتاب العام عن استيفاء النسبة المقررة •

هذا ويشترط لصحة الاكتتاب — سواء كان عاما أو غير عام — أن يكون كاملا بأن يغطى جميع أسهم الشركة التى تمثل رأس المال المصدر، وأن يكون باتا غير معلق على شرط (واذا علق على شرط بطل الشرط وصح الاكتتاب وألزم المكتتب به)وفوريا غير مضاف لأجل (واذا كان مضافا لأجل بطل الأجل وكان الاكتتاب فوريا) • كذلك يشترط لصحة الاكتتاب أن يكون جديا لاصوريا وأن يدفع المكتتب ربع القيمة الاسمية للاسهم النقدية وأن تكون الأسهم التى تمثل حصص عينية قد تم الوفاء بقيمتها كاملة •

وتتم دعوة الجمهور للاكتتاب العام فى أسهم الشركة بنشرة اكتتاب تشتمل على البيانات الواردة بالملحق رقم (٢) من اللائحة التنفيذية وذلك بعد اقرار الهيئة العامة لسوق المال لهذه النشرة • ويشترط القانون أن يكون طرح أسهم الشركة للاكتتاب العام عن طريق أحد البنوك المرخص لها بتلقى الاكتتاب أو عن طريق الشركات التى تنشأ لهذا الغرض أو الشركات التى يرخص لها بالتعامل فى الاوراق المالية وبعد موافقة الهيئة العامة لسوق المال • ويجب أن يظل الاكتتاب مفتوحا لمدة لا تقل عن عشرة أيام ولا تزيد عن شهرين (ويجوز مد مدة الاكتتاب لمدة شهرين آخرين باذن من رئيس الهيئة العامة لسوق المال اذا لم يتم الاكتتاب فى رأس المال بالكامل) •

ولقد أجاز القانون للبنوك وشركات توظيف الأموال التى تعمل فى مجال الاوراق المالية أن تقوم بتغطية جزء من الاكتتاب اذا لم تتم تغطية الاكتتاب بالكامل خلال المدة المحددة له • كما

أجاز لها أن تعيد طرح ما اكتتبت به للجمهور مرة أخرى . الا أنه أذا لم تتم تغطية الاكتتاب فى رأس المال المصدر بالكامل بأى من السبل المتاحة، كان معنى ذلك أن مشروع تأسيس الشركة قد باء بالفشل ومن ثم وجب رد الاكتتابات للمكتتبين والتوقف عند هذا الحد .

وتجدر الاشاره الى أن القانون ١٥٩ لسنه ١٩٨١ قد أجاز للمكتتبين استرداد المبالغ التى اكتتبوا بها اذا لم يتم تأسيس الشركة بسبب خطأ مؤسسيها فى خلال ستة أشهر من تاريخ طلب الترخيص بانشائها، وكذلك فى حالة ما اذا مضت مدة سنة على تاريخ الاكتتاب دون البدء فى اتخاذ اجراءات تأسيس الشركة .

واذا تم الاكتتاب فى رأس المال المصدر بالكامل يقوم المؤسسين (أو وكيلهم) بدعوة الجمعية العمومية التأسيسية للانعقاد ، وذلك للنظر فى تقويم الحصص العينية ، وتقرير المؤسسين عن عملية التأسيس والنفقات التى استلزمها، والموافقة على نظام الشركة (ولا يجوز للجمعية ادخال تعديلات عليه الا بموافقه المؤسسين والأغلبيه العدديه للشركاء الممثلين لثلثى رأس المال على الأقل) ، والمصادقة على اختيار أعضاء مجلس الادارة الأول ومراقب الحسابات .

ويقوم المؤسسين بعد ذلك بتقديم طلب للترخيص بتأسيس الشركة الى الجهة الادارية المختصة ، ويرفق بالطلب العقد الابتدائى ونظام الشركة وكافة الأوراق التى يتطلبها القانون أو اللائحه التنفيذية . وتقوم لجنة فحص طلبات انشاء الشركات بفحص الطلب المقدم من المؤسسين ، ويتعين عليها ان تصدر قرارها خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الأوراق مستوفاة ، ويعتبر الطلب مقبولا اذا لم تعترض اللجنه عليه خلال تلك المدة . وفى حالة الشركات المساهمة التى تطرح اسهمها أو

سندا تها للاكتتاب العام يجب أن يعتمد الوزير المختص قرار لجنة فحص الط. ات ، وذلك بعد أخذ رأى الهيئه العامةلسوق المال ، وعلى أن يتم الاعتماد خلال ستين يوما من تاريخ العرض على الوزير. واذا لم يصدر قرار الوزير خلال تلك المدة أعتبر ذلك بمثابة موافقة على تأسيس الشركة • هذا ويتعين عرض الأمر على الوزير خلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ موافقه اللجنه•

ويقوم المؤسسين بعد ذلك باتخاذ اجراءات نشر عقد الشركه ونظامها واداة الموافقه على التأسيس سواء بالوقائع المصرية أو النشرة الخاصة التى تصدر لهذا الغرض أو بغير ذلك من الطرق وفقا لأحكام اللائحه التنفيذية•كما يقوم المؤسسين باشهار عقد الشركه ونظامها بالقيد فى السجل التجارى ، ولاتثبت الشخصية الاعتبارية للشركه ولايجوز لها أن تبدأأعمالها الا من تاريخ الشهر فى السجل التجارى •

٢ـ مجلس ادارة الشركه المساهمة :

سبق أن أشرنا الى خاصية انفصال الملكية عن الادارة فى الشركات المساهمة حيث تتوزع الملكية بين عدد ضخم من المساهمين ومن ثم يقوم هؤلاء المساهمين الملاك بانتخاب مجلس لادارة الشركه يكون مسئولا أمامهم • وتتحدد طريقة انتخاب مجلس الادارة وتشكيله وسلطاته تبعا للقوانين السائدة فى موطن الشركه •

ويشترط القانون ١٥٩ لسنه ٨١ فى مصر أن يتكون مجلس الادارة من عدد فردى من الأعضاء لايقل عن ثلاثة تختارهم الجمعيه العامة للمساهمين بطريقة الاقتراع السرى ، وتكون مدة المجلس ثلاثة سنوات (أو خمس سنوات بالنسبة لأول مجلس ادارة) • كما يكون للعاملين بالشركه ممثلين فى مجلس الادارة يتم انتخابهم وفقا

للقواعد والشروط التى تحددها اللائحه التنفيذيه • ويشترط القانون فيمن يعين عضوا بمجلس الادارة أن يكون قد شغل وظيفة رئيسية بالشركه مدة لاتقل عن سنتين، وذلك دون الاخلال بأحكام مشاركه العاملين فى الادارة • ولمجلس الادارة أن يقوم بتوزيع العمل بين جميع أعضائه وفقا لطبيعة عمل الشركه، وله أن يندب واحدا أو أكثر من أعضائه للقيام بأعمال الادارة الفعليه، كما يجوز للمجلس تعيين مدير عام للشركه من غير الأعضاء لتولى رئاسة الجهازالتنفيذى بالشركه على أن يباشر أعماله تحت اشراف العضو المنتدب • كما استلزم القانون أن يعين مجلس الادارة رئيسا له من بين أعضائه وأجاز للمجلس أن يعهد لرئيسه بأعمال العضو المنتدب. هذا ويمثل رئيس مجلس الادارة الشركة أمام القضاء •

ويعطى القانون مجلس الادارة كافة السلطات المتعلقه بادارة الشركه ، وللمجلس القيام بكافة الأعمال اللازمة لتحقيق غرض الشركه فيما عدا ما استثنى بنص خاص فى القانون أو نظام الشركه من أعمال أو تصرفات تدخل فى اختصاص الجمعيه العامة للمساهمين •

ويعد مجلس الادارة عن كل سنه مالية ميزانية الشركه وحساب الأرباح والخسائر وتقرير عن نشاط الشركه خلال السنه المالية وعن مركزها المالى فى ختام السنة ذاتها ، وذلك كله طبقا للأوضاع والشروط والبيانات التى تحددها اللائحه التنفيذيه • كما ألزم القانون مجلس الادارة بنشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وخلاصة وافيه لتقريره والنص الكامل لتقرير مراقب الحسابات قبل اجتماع الجمعيه العامة للمساهمين فى وسائل النشر وفى المواعيد التى تحددها اللائحهالتنفيذيه • الا أن القانون أجاز فى هذا الصدد الاكتفاء بارسال نسخه من تلك الأوراق الى

كل ـ اهم اذا كان نظام الشركه يبيح ذلك ٠

ويتم تحديد مكافأة أعضاء مجلس الادارة وفقا لما هو منصوص عليه فى نظام الشركه وان كان من غير الجائز تقدير تلك المكافأة بنسبه معينه فى الأرباح تزيد على ١٠٪ من الربح الصافى بعد تجنيب الاحتياطى القانونى والنظامى وتوزيع ربح لايقل عن ٥٪ من رأس المال على المساهمين والعاملين ، مالم يحدد نظام الشركه نسبة أعلى.

وتحدد الجمعية العامة للمساهمين الرواتب المقطوعة وبدلات الحضور والمزايا الأخرى المقررة لاعضاء مجلس الادارة ، أما مكافآت ومرتبات وبدلات العضوالمنتدب فيتم تحديدها بقرار من مجلس الادارة ٠

٣ـ الجمعيه العامة للمساهمين :

يلزم القانون فى مصر رئيس مجلس الادارةبدعوة الجمعيةالعامةالعادية للمساهمين للانعقاد مرة على الاقل فى السنة خلال الستة شهور التالية لنهاية السنه المالية ٠ كما يجب دعوة الجمعية العامة للانعقاد كلما دعت الضرورة لذلك أو بناء على طلب مراقب الحسابات أو عدد من المساهمين يمثل ٥٪ من رأس المال على الأقل ٠

وتختص الجمعية العامة العادية بما يلى :

١ـ انتخاب اعضاء مجلس الادارة وعزلهم ٠

٢ـ مراقبة أعمال مجلس الادارة والنظر فى اخلائه من المسؤولية ٠

٣ـ المصادقة على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر ٠

٤ـ المصادقة على تقرير مجلس الادارة عن نشاط الشركه ٠

٥ـ الموافقة على توزيع الأرباح ٠

٦ـ كل مايرى مجلس الادارة أو الجهة الادارية المختصة أو المساهمين الذين يملكون ٥٪ من رأس المال عرضه على الجمعية العامة ، وكل ماينص عليه القانون ونظام الشركه ٠

وتصدر قرارات الجمعية العامة للمساهمين المكونه تكوينا صحيحا وفقا للقانون بالأغلبية المطلقه للاسهم الممثله فى الاجتماع .

كما يلزم القانون مجلس الادارة بدعوة الجمعيه العمومية غير العادية للانعقاد اذا بلغت خسائر الشركه نصف رأس المال المصدر أو اذا طلب اليه ذلك المساهمين الذين يملكون ١٠٪ من رأس المال على الاقل ٠ وتختص الجمعيه العامة غيرالعادية بالنظر فى تعديل نظام الشركه بما لايخالف أحكام القانون وخاصة اطالة أمد الشركه أو تقصيره أو حل الشركه قبل موعدها أو تغيير نسبة الخسارة التى يترتب عليها حل الشركه اجباريا أو ادماج الشركه ، والنظر فى حل الشركه أو استمرارها اذا بلغت الخسائر نصف رأس المال المصدر ٠

وتصدر الجمعيه العامة غير العادية المكونه تكوينا صحيحا قراراتها بأغلبية ثلثى الأسهم الممثله فى الاجتماع الا اذا كان القرار يتعلق بزيادة رأس المال أو خفضه أو حل الشركه قبل الميعاد أو تغيير الغرض الاصلى او ادماجها حيث يشترط لصحة القرارات فى تلك الحالات الحصول على أغلبية ثلاثة أرباع الاسهم الممثله فى الاجتماع ٠

٤ـ حقوق الملكية فى الشركات المساهمة :

تشتمل حقوق الملكية فى الشركات المساهمة على : (أ) رأس المال المدفوع

ب الأرباح المحجوزة ، (جـ) أرباح أو خسائر اعادة التقدير الناتجـــه عـــن اعاده تقويم الأصول على أساس قيمها السوقيه • ومن الجدير بالذكر أن زيادة فيـــم الأصول عن طريق اعادة التقدير لاتلقى تأييدا من جانب المحاسبين الا فى حالات استثنائيه نظرا لأن العرف المحاسبى يستند الى التكلفه التاريخيه كأساس لتقويـــم الاصول • ولذا فانه من النادر ظهور أرباح اعادة التقدير ضمن حقوق الملكية فـــى القوائم الماليه المنشورة •

أما الأرباح المحجوزة فتتمثل فى الارباح التى حققتها الشركه منذ تاريـــــخ انشائها ناقصا الخسائر المحققه والكوبونات التى تم توزيعها على المساهين ، أى أنها تتمثل فى ماتم احتجازه من أرباح لتدعيم المركز المالى للشركه : وسوف نتناول موضوع توزيع الأرباح والارباح والمحجوزة فى فصل تال مستقل •

أما رأس المال المدفوع فيتمثل فى المبالغ التى دفعها المساهمين فى سبيـــل حصولهم على أسهم رأس المال • وتجدر الاشارة هنا الى وجود اصطلاحات متعددة لرأس المال • الا أننا رأينا ألا نتعرض لها قبل أن نتعرف على طبيعة الأسهم وأنواعها والقيم المختلفة لها • كما تجدر الاشارة أيضا الى وجود نوع من أنواع الملكية فى الشركات المساهمة يطلق عليه حصص التأسيس ، حيث يكون لمالكها حقوق المساهم ولكـــن لايكون لها قيمة مدفوعة تدخل فى مكونات رأس المال المدفوع •

وسنتناول فيما يلى تعريف وخصائص الاسهم ، وأنواع الاسهم ، والقيم المختلفة للاسهم ، ومفاهيم اصطلاحات رأس المال ، وحصص التأسيس •

٤ ـ أ ـ تعريف وخصائص الاسهم :

ينقسم رأس مال الشركه المساهمة الى أجزاء متساوية القيمة يطلق عليهـــا أسهم . فالسهم هو صك يمثل حصة معينه فى رأس مال الشركه المساهمه ويتميز بخصائـــص

محدده تتمثل اساسا فى تساوى قيم الاسهم من النوع الواحد ، والمسؤوليه المحدوده لمالكه ، وقابليته للتداول • وتعتبر الخصيصتين الأخيرتين أهم مايتميز به الشكل المساهم على غيره من الاشكال التنظيميه • فعلى خلاف الحال فى شركات الاشخاص نجد ان المساهم فى شركات المساهمه لايكون مسؤولا عن ديون الشركه الا فى حدود مايملكه من أسهم ، كما انه يستطيع التخلص من أسهمه بالبيع دون الحاجه للحصول على موافقه باقى الشركاء •

وقد تصدر الشركه نوع واحد من الاسهم يطلق عليه الأسهم العاديه Common Stock أو تصدر نوعين من الاسهم ، أحدهما الاسهم العاديه وثانيهما الأسهم الممتازه _ Preferred Stock فاذا اصدرت الشركه نوع واحد من الاسهم هو الاسهم العاديه فان المساهمين يكون لهم حقوق معينه يحصل كل منهم عليها على اساس نسبى اى بقدر عدد الاسهم التى يمتلكها • وتتمثل حقوق مالكى الاسهم العاديه فيما يلى :

١ـ حق الحصول على نصيب فى الارباح الموزعه يتمثل فى قيمه الكوبون الذى يعلنه مجلس الادارة •

٢ـ حق التصويت فى اجتماعات الجمعيه العامه للمساهمين لانتخاب مجلس الادارة وتحديد سياسات معينه للشركه • ويكون لكل مساهم عدد من الاصوات يعادل عدد الاسهم التى يملكها •

٣ـ حق الاكتتاب فى أى اسهم يتم اصدارها بعد تكوين الشركه والتمتع بأولوية تخصيص عدد من الاسهم المصدرة يعادل نسبه مايملكه المساهم من أسهم فى تاريخ الاصدار الجديد • ويكفل هذا الحق للمساهم المحافظه على نصيبه النسبى فى الشركه ومن ثم الوزن النسبى لحق

التصويت المكفول للمساهم فى اجتماعات الجمعيه العامه .وتجدر الاشارة الى ان هذا الحق قد يتم سحبه من المساهمين بعد موافقتهم ـ كما حدث فى العديد من الحالات فى الولايات المتحده الأمريكيه ـ حتى لايعوق الشركه عن تحقيق هدفها فى تملك شركات أخرى عن طريق اصدار أسهم اضافيه .

٤ ـ حق الحصول على نصيب فى ناتج التصفيه بعد سداد التزامات الشركه للغير وذلك فى حالة تصفية الشركه . ويتناسب نصيب المساهم فى ناتج التصفيه مع عدد الأسهم التى يملكها .

وأذا اصدرت الشركه اكثر من نوع واحد من الاسهم فان حمله الاسهم من نوع معين قد يتمتعون بالأولوية على حمله الأسهم من الانواع الأخرى فيما يتعلق بالحصول على أحد أو بعض الحقوق السابقه ، كما ان حمله نوع معين من الأسهم قد يحرمون من التمتع بحق او اكثر من تلك الحقوق . فحمله الأسهم الممتازة قد يكون لهم أولوية الحصول على الأرباح وقد يحرمون فى مقابل ذلك من حق التصويت فى ظروف معينه ومالى ذلك . وسنتناول فى البند التالى الأنواع المختلفه للاسهم .

٤ ـ ب ـ أنواع الأسهم :

يمكن التمييز بين عدة تقسيمات للأسهم تختلف تبعا للأساس المستخدم فى التمييز بين انواع الاسهم . ويمكن التمييز بين التقسيمات التالية والتى سنتناول كل منها بشئ من التفصيل :

١ـ يمكن تقسيم الأسهم الى أسهم عاديه وأسهم ممتازة وذلك على أساس الحقوق المكفوله أو أولوية الحصول على أحد أو بعض الحقوق الممنوحه لكل نوع. بل ويمكن أيضا تقسيم الاسهم الممتازه ذاتها تقسيما اضافيا الى أنواع متعدده من الاسهم الممتازة وفقا للحقوق المكفولة لكل نوع من تلك الأسهم الممتازة .

٢ـ يمكن تقسيم الأسهم على أساس قيمه السهم الى أسهم ذات قيمه اسمية Par Value Stock وأسهم بدون قيمة اسمية No-Par Value Stock

٣ـ يمكن تقسيم الاسهم على أساس طبيعة مقابل الوفاء الى أسهم نقديه وأسهم عينية .

٤ـ يمكن تقسيم الأسهم على أساس ما اذا كانت قيمة السهم قد تم ردها للمساهم أم لا الى أسهم التمتع وأسهم رأس المال .

٥ـ يمكن تقسيم الاسهم على اساس طريقه تداولها الى أسهم اسمية وأسهم لحاملها .

٤ـ ب ـ ١ ـ الأسهم العادية والأسهم الممتازة :

تصدر معظم الشركات المساهمة نوع واحد من الاسهم . ومع ذلك فان الشركه تحقق بعض المزايا من اصدار أكثر من نوع واحد من الأسهم تتباين من حيث الحقوق والأولويات .

فاذا أصدرت الشركه المساهمه نوعا واحدا من الأسهم ، فان جميع الاسهم تكون متساوية القيمة ويكون لجميع حملتها نفس الحقوق ، ويطلق عليها الأسهم العادية . اما اذا أصدرت الشركه نوعين أو أكثر من أسهم رأس المال فيكون لكل

نوع حقوق أو أولويات مختلفة • ويطلق على الأسهم التى تعطى أولويات على الأسهم العادية الأسهم الممتازة • وغالبا ماتكون الأولوية المعطاه للأسهم الممتازة هى أولوية الحصول على الكوبون ، وان كان هذا لايعنى بالضرورة ضمان الحصول على الكوبون لحملة تلك الأسهم • فأولوية الحصول على الكوبون تعنى فقط أنه يجب دفع الكوبون على السهم الممتاز قبل دفع أى كوبونات للسهم العادى • أما اذا لم يعلن مجلس الادارة الكوبون للسهم الممتاز فلا يكون لحامله أى حق فى هذه السنه قبل الشركه • وقد يتحدد الكوبون فى صورة نسبة مئوية من القيمة الاسمية (اذا كان السهم الممتاز ذو قيمة اسمية) أو يتحدد فى صورة مبلغ معين (اذا كان السهم الممتاز بدون قيمة اسمية)•

وقد تصدر الشركه المساهمه عدة أنواع من الاسهم الممتازة تتباين من حيث أولوية الحصول على الكوبون أو من حيث معدل الكوبون أو بالنسبه لاى امتيازات أخرى • فعلى سبيل المثال ، قد يطلق على الاصدار الأول أسهم ذات امتياز أول ويطلق على الاصدار الثانى أسهم ذات أمتياز ثان ، حيث يكون للاصدار الأول أولوية أولى للحصول على الكوبون بينما يكون للاصدار الثانى أولوية ثانيه للحصول على الكوبون ، أو يكون لكلا الاصدارين نفس الأولوية ولكن مع اختلاف معدل الكوبون لكل اصدار أو مع اختلاف المزايا الأخرى • وغنى عن القول أن حملة الاسهم العادية لايكون لهم حق فى الحصول على كوبون الا بعد الوفاء بكوبونات جميع الاصدارات الممتازة •

وتتمتع الاسهم الممتازة فى معظم الحالات بحق الأولوية لمالكيها فى مواجهة مالكى الاسهم العادية فى الحصول على حقوقهم (عادة بما فى ذلك الكوبونات غير

المعلنه بالنسبه للاسهم الممتازة مجمعة الأرباح والتى سيأتى ذكرها بعد قليل) فى حالة التصفيه • وقد يتضمن عقد اصدار الاسهم الممتازة نصا يكفل دفع كافة الكوبونات غير المعلنه فى حالة التصفيه بغض النظر عن رصيد الأرباح المحجوزة . فاذا لم تكفى الأرباح المحجوزة لتغطية تلك الكوبونات وجب اقتضاؤ ها من رأس مال الاسهم العادية ، ومن ثم لايحصل المساهمين العاديين الا على مايبقى من الأصول بعد سداد حقوق مالكى الاسهم الممتازة • الا أن أولوية الاسهم الممتازة فى حالة التصفيه لايمكن افتراضها فى جميع الحالات وانما يجب أن يكون منصوصا عليها فى عقد اصدار الاسهم الممتازة • كما أن هذه الاولوية لاتسرى فى مواجهة الدائنين ، حيث يكون لدائنى الشركه أولوية الحصول على حقوقهم فى مواجهة كل من مالكى الاسهم العاديه والاسهم الممتازة •

وبالرغم من أن الاسهم التممتازة غالبا مالايكون لها حق التصويت ، فان هذا الحق قد تكون مكفولا للاسهم الممتازة فى حالات استثنائيه معينه ينص عليها فى عقد الاصدار • ومع ذلك فقد تعطى الاسهم الممتازة فى بعض الاصدارات امتيازا خاصا بالنسبه للتصويت كأن يكون السهم متعدد الاصوات (أى للسهم الممتاز أكثر من صوت واحد) •

وعلى أى حال فان الخصائص والحقوق المكفولة للسهم الممتاز تتباين من حالة لأخرى ، ولذا فانه من غير الممكن القول بحقوق أو أولويات معينه بدون التحديد الواضح لنوع السهم الممتاز • وتجدر الاشارة هنا الى أن القانون ١٥٩ لسنه ١٩٨١ يجيز ان يتضمن نظام الشركه نصوص تقرر بعض الامتيازات لبعض أنواع الاسهم

وذلك فى التصويت أو الأرباح أو ناتج التصفية بشرط أن تتساوى الأسهم من نفس النوع فى الحقوق والمميزات أو القيود • ويستلزم القانون أن يتضمن نظام الشركة عند التأسيس شروط وقواعد الأسهم الممتازة ، ولا يجيز زيادة رأس المال بأسهم ممتازة الا اذا كان نظام الشركة يرخص بذلك ابتداء وبعد موافقة الجمعية العمومية غير العادية • كما أن القانون لا يجيز تعديل الحقوق أو المميزات أو القيود المتعلقة بنوع من الأسهم الا اذا صدر بذلك قرار من الجمعية العامة غير العادية وبموافقة ثلثى حاملى نوع الأسهم الذى يتعلق به التعديل •

وسنتناول فيما يلى الأنواع المختلفة من الأسهم الممتازة :

٤ ـ ب ـ ١ ـ أ ـ الأسهم الممتازة مجمعة وغير مجمعة الأرباح :

اذا كانت الأسهم الممتازة مجمعة الأرباح Cumulative Preferred Stock فان هذا يعنى أنه اذا لم يعلن مجلس الادارة عن الكوبون فى سنة معينة فان حملة تلك الأسهم لا يسقط حقهم فى الكوبون وانما يتراكم الكوبون مع غيره من الكوبونات غير المعلنة ، ولابد للشركة من دفع هذه الكوبونات فى المستقبل قبل دفع أى كوبون للأسهم العادية • لنفترض على سبيل المثال أن شركة ما أصدرت ٥٠٠٠٠ سهم ممتاز مجمع الأرباح ١٠٪ بقيمة أسمية ٢٠ جنيه ، وأن آخر كوبون دفعته الشركة كان فى نهاية عام ١٩٧٨ ، وأن الشركة ترغب فى دفع كوبونات للأسهم العادية فى نهاية عام ١٩٨١ • ان مجلس الادارة لا يستطيع الاعلان عن أى كوبون للأسهم العادية فى نهاية عام ١٩٨١ الا بعد أن يعلن عن كوبون للأسهم الممتازة عن الثلاث سنوات أى ٣٠٠٠٠٠ جنيه • ومع أن الكوبونات غير المعلنة لا تمثل التزاما على الشركة قبل أن يقوم مجلس الادارة باعلانها ، فان قيمتها تعتبر معلومات ذات أهمية بالنسبة للمساهمين وغيرهم من

مستخدمى القوائم المالية • ومن ثم فانه يجب الافصاح عن مقدار الكوبونات غير المعلنة على الأسهم الممتازة فى شكل ملحوظة فى الميزانية العمومية •

أما اذا كانت الأسهم الممتازة غير مجمعة الأرباح Noncumulative Preferred Stock فان أى كوبون لايتم اعلانه فى سنة معينة يسقط حق حملة الأسهم الممتازة فى الحصول عليه أى أنهم يفقدون هذا الكوبون الى الأبد • فاذا كانت الأسهم الممتازة فى المثال السابق غير مجمعة الأرباح فان مجلس الادارة لايكون ملزما فى نهاية عام ١٩٨١ الا باعلان كوبون قدره ١٠٠٠٠٠ جنيه (أى كوبون عام ١٩٨١) قبل دفع أى كوبون على الأسهم العادية • وعادة مايرفض المستثمرين شراء الأسهم الممتازة غير مجمعة الأرباح ، ولذا فان هذا النوع من الأسهم نادرا مايتم اصداره •

٤ ـ ب ـ ١ ـ ب ـ الأسهم الممتازة المشاركة وغير المشاركة فى الأرباح :

اذا كان السهم الممتاز مشارك فى الأرباح Participating Preferred Stock فان مالك السهم الممتاز يشارك مالك السهم العادى فى أى كوبونات تدفع بعد أن يحصل السهم العادى على كوبون يساوى المعدل التفضيلى للسهم الممتاز • وقد تكون المشاركة فى الأرباح كاملة أو جزئية • ولنفترض مثلا أن شركة ما أصدرت أسهم ممتازة ٥٪ مشاركة بالكامل فى الأرباح بقيمة اسمية ١٠ جنيه للسهم ، وأعلنت الكوبون العادى وقدره خمسين قرشا للسهم الممتاز وأعلنت أيضا كوبون للسهم العادى خمسين قرشا • فاذا أرادت الشركة أن تدفع كوبون اضافى لحملة الأسهم العادية فان الأمر يقتضى دفع كوبون اضافى مماثل للأسهم الممتازة • أما بالنسبة للأسهم الممتازة المشاركة جزئيا فى الأرباح

فيكون هنـاك حد أقصى لمشـاركة هذه الأسهم فـى الكوبون الاضافـى ٠

وفى الواقع فان الأسهم الممتازة المشاركة فى الأرباح غير شائعة الاستخدام بل ومن النادر اصدارها ، أما الغالبية العظمى من الأسهم الممتـازة عـادة ماتكون أسهم ممتازة غير مشاركة فى الأرباح Nonparticipating Preferred Stock ٠ ويمكن القول بأن السهم الممتاز يكون غير مشـارك فـى الأرباح مالم يكون هناك نص فى شهادة السهم على أنه مشارك فى الأرباح ٠ ولا يكون لمالك السهم الممتاز غير المشارك فى الأرباح غير حق أولوية الحصـول علـى الكوبون العادى أى أنه لا يستحق أى كوبون اضافى مهما بلغت التوزيعات للأسهم العاديـة ٠

٤ ــ ب ــ ١ ــ جـ ــ الأسـهم الممتـازة القابلـة للتحويـل
Convertible Preferred Stock

تصدر الشركات المساهمة فى العديد من الحالات أسهما ممتـازة قابلـة للتحويل والتى تكفل لحاملها حق استبدالها باصدار آخر (غالبـا مايكون أسهم عاديـة) وفقا لمعامل تحويل Conversion Ratio معين ٠ واذا كـان السهم الممتاز قابل للتحويل الى سهم عادى فان استخدام مالك السهم الممتـاز لحق التحويل يعنى التنازل عن أولوية الحصول على الكوبون المحدود مقـابـل التمتع بالمشاركة غير المحدودة فى الأرباح ٠ وقد تكون الفترة التى يكـون فيهـا حق التحويل مكفولا لمالك السهم الممتاز لمدة محددة تنتهى بعد عـدد مـن السنوات أو لمدة غير محددة ٠ وفى بعض الأحيان تكون الأسهم الممتـازة قابلـة للتحويل الى سندات ، وفى هذه الحالة يكون لمالك السهم الممتاز حق الاختيـار فى تغيير مركزه من مساهم فى الشركة الى دائن للشـركة ٠

ويعتبر قرار المساهم فيما يختص بتوقيت تحويل الأسهم الممتازة الى أسهم عادية قرار صعب ينطوى على عوامل عديدة • الا أن المحدد الأول للقرار هو العائد النسبى للسهم العادى مقارنا بالعائد النسبى للسهم الممتاز ، ومن ثم فكلما زاد معدل الكوبون على الأسهم العادية كلما زاد ميل الأسهم الممتازة للتحول الى أسهم عادية • وعلى أى حال فان السعر السوقى للسهم الممتاز يتأثر بالتغيرات فى السعر السوقى للسهم العادى ، حيث يرتفع سعر الأول بنفس نسبة ارتفاع سعر الأخير مادامت ميزة التحويل متاحة لمالك السهم الممتاز •

٤ ـ ب ـ ١ ـ د ـ الأسهم الممتازة القابلة للاستدعاء
Callable Preferred Stock

تكون الأسهم الممتازة قابلة للاستدعاء اذا كان من حق الشركة استرداد السهم ودفع قيمته للمساهم • ويعتبر شرط القابلية للاستدعاء ميزة للشركة ، حيث تحتفظ الشركة برأس مال تلك الأسهم طالما هى فى حاجة اليه وتقوم برده الى المساهمين فى أى وقت تشاء • وقد تقرر الشركة استدعاء الأسهم الممتازة عندما تتراكم أرباح محجوزة كافية لتمويل العمليات بصورة ملائمة ، أو اذا ماتوافرت مصادر أخرى لرأس المال بشروط أكثر ملائمة للشركة • وعادة مايكون سعر الاستدعاء (أى القيمة التى يجب دفعها للمساهم فى حالة استدعاء السهم) منصوص عليه فى عقد اصدار الأسهم الممتازة ، وعادة مايكون هذا السعر أعلى من سعر الاصدار •

وقد يكون السهم الممتاز القابل للاستدعاء أيضا قابل للتحويل الى سهم عادى • ويكون لمالك السهم الممتاز عند استدعاء السهم حق الاختيار بين تحويله الى سهم عادى أو تسليمه للشركة مقابل سعر الاستدعاء • ولذلك فان السعر السوقى للسهم الممتاز القابل للاستدعاء والقابل أيضا للتحويل يميل للتحرك فى

نفس الاتجاه مع سعر السهم العادى رغم أن السعر السوقى عادة مايكون أكبر من سعر الاستدعاء • أما اذا كان السهم الممتاز القابل للاستدعاء غير قابل للتحويل فان سعر الاستدعاء يعتبر حدا أقصى للسعر السوقى لهذا السهم •

٤ ـ ب ـ ٢ ـ الأسهم ذات القيمة الاسمية والأسهم بدون قيمة اسمية :

قد يتم اصدار الأسهم العادية أو الممتازة بقيمة اسمية أو بدون قيمة اسمية ، وان كانت الاسهم الممتازة عادة مايتم اصدارها بقيمة اسمية • والسهم ذو القيمة الاسمية هو ذلك السهم الذى تحدد قيمته بمبلغ معين (القيمة الاسمية) يكون مكتوبا على شهادة السهم ذاتها • ومالم تنص القواعين فى الدولة موطن الشركةعلى حد أدنى أو حد أقصى معين فان القيمة الاسمية يمكن أن تكون أى مبلغ • ففى الولايات المتحدة مثلا لاتستلزم القوانين حدا أدنى أو حدا أقصى ولذا فمن الممكن أن تكون القيمة الاسمية مائة دولار مثلا أو حتى ربع دولار • أما فى مصر فنجد أن القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ كان يشترط أن لاتقل القيمة الاسمية للسهم عن جنيه واحد ، الا أن القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ عدل هذا الشرط (بالنسبة للشركات التى يتم تكوينها فى ظل هذا القانون) حيث أصبح من غير الجائز أن تقل القيمة الاسمية للسهم عن خمسة جنيهات أو أن تزيد عن ألف جنيه • وعلى أى حال فسواء كان القانون فى الدولة موطن الشركة يشترط حدودا معينه أو لايشترط وأيا كانت القيمة الاسمية للسهم ، فيجب أن تكون جميع الأسهم من نفس النوع ذات قيمة اسمية موحدة •

ولايعنى اصدار أسهم ذات قيمة اسمية أن يكون سعر الاصدار (المبلغ الذى يدفعه المكتتب مقابل السهم) بالضرورة مساويا للقيمة الاسمية • فقد يكون

سعر الاصدار أعلى من القيمة الاسمية ، ويمثل الفرق علاوة اصدار تعتبر جـزء من حقوق الملكية • ويجيز القانون فى مصر اصدار الاسهم بعلاوة اصدار فى حالة زيادة رأس المال ، على أن يكون ذلك بقرار من مجلس الادارة بناء على تقرير من مراقب الحسابات ، وأن تضاف العلاوة الى الاحتياطى القانونى حتى يبلغ مايساوى نصف رأس المال المصدر ، أما مايزيد على ذلك من مبالغ العلاوة فيتكون منها احتياطى خاص ، ويكون للجمعية العامة تقرير استخدامه على نحو يحقق صالح الشركة على أن لايتضمن ذلك توزيعه بصفة ربح • كما قد يكون سعر الاصدار أقل من القيمة الاسمية ، حيث يمثل الفرق خصم اصدار والذى يمثل بندا سالبا من بنود حقوق الملكية • ولا يجيز القانون فى مصر اصدار الاسهم بأقل من قيمتها الاسمية بأى حال من الاحوال ، كما أن معظم القوانين فى العالم لايجيز ذلك عند تأسيس الشركة ، وأن كان بعضها يجيزه فى حالة زيادة رأس المال أى فيما بعد تكوين الشركة •

أما الاسهم بدون قيمه اسميه فهى الاسهم التى لايكون مكتوبا فى شهاداتها مبلغ معين يمثل قيمة السهم • وقد يكون للشركه حرية الاختيار فى أصدار أسهمها بقيمة أسمية أو بدون قيمه اسميه اذا لم تكن القوانين فى الدولة موطن الشركه تمنع اصدار الاسهم بدون قيمه اسمية • ففى الولايات المتحدة قبل عام ١٩١٢ لم يكن مسموحا للشركات ان تصدر أسهم بدون قيمه اسمية ، أما الان فلقد أصبح مسموحا باصدار تلك الاسهم فى جميع الولايات • أما فى مصر فانه لايجوز اصدار أسهم بدون قيمه اسميه •

واذا كان من المسموح به اصدار أسهم بدون قيمه أسمية ، فان مجلس ادارة الشركه قد يقوم بتحديد قيمة تحكمية لكل سهم ـ اذا كان القانون يجيز ذلك كما هو الحال فى بعض الولايات فى الولايات المتحدة ـ وقد لايحدد أى قيمه للسهم• ويطلق على القيمه التى يحددها مجلس الادارة للسهم القيمة المحددة Stated Value ، وعادة ماتكون هذه القيمة اقل من سعر الاصدار (المبلغ الـذى

يدفعه المساهم مقابل السهم) • ويطلق على الأسهم التي تتحدد لها قيمة تحكمية أسهم بدون قيمه اسميه ذات قيمة محددة تمييزا لها عن الاسهم التي لاتتحدد لها قيمة تحكميه والتي يطلق عليها أسهم بدون قيمه اسمية •

ويثور الجدل حول أفضلية كل من الاسهم ذات القيمة الاسميه والاسهم بدون قيمه اسميه • ويمكن تلخيص هذا الجدا. فيما يلي :

١ - ان اصدار الاسهم بقيمه اسميه يهدف اساسا لحماية دائني الشركة ، حيث تمثل القيمه الاسميه للاسهم المصدرة الضمان النهائي للدائنين لاستيفاء حقوقهم في حالة تصفية الشركه • الا انه قد يتم التحايل في الحياة العمليه على هذا الضمان باصدار اسهم ذات قيمه اسميه مقابل اصول عينيه مثل شهرة المحل وحق الاختراع وغير ذلك من الأصول التي يتعذر التحقق من قيمتها الحقيقيه • ومؤدى ذلك أن تظهر تلك الأصول في ميزانية الشركه بقيم مغالى فيها • الا انه من ناحية أخرى ليس هناك مايثبت أن اصدار أسهم بدون قيمة اسميه في مقابل تلك الأصول سيؤدى الى تقييم أفضل للأصول المقدمة في مقابلها • وتجدر الاشاره الى ان القانون في مصر يحدد اجراءات معينه لضمان تقييم الأصول العينيه المقدمة وفاء لقيمة الاسهم ، سيأتي ذكرها في حينه •

٢ - ان اصدار الاسهم بقيمة اسمية قد يؤدى لتضليل المستثمرين بايهامهم بان السهم يساوى قيمته الاسميه • أما اذا لم تحمل شهادة السهم اى قيمة فان ذلك سوف يدفع المستثمر الى استقصاء القيمه الحقيقيه للسهم وأخذ العوامل الأكثر جوهريه في الاعتبار مثل الأرباح المحققه والكوبونات المعلنه والقيم الجاريه للأصول • ومرة أخرى ليس هناك دليل حتى الآن يثبت ما اذا كان المستثمر يقوم باجراء استقصاء للقيمه الحقيقيه للسهم في حالة الاسهم بدون قيمه اسميه يزيد عما يقوم به في حالة

الاسهم ذات القيمه الاسميه • وسنتناول فى بند مستقل القيم المختلفه للسهـــم•

٣ـ تعتبر المسؤوليه المحدودة للمساهم أهم خصائص الشركات المساهمة• وفى حالة اصدار اسهم بدون قيمه اسميه لايمكن الرجوع على المساهم الا فى حـــدود مادفعه للشركه (أو القيمه المحددة)• أما فى حالة اصدار اسهم ذات قيمه اسميـه بخصم اصدار فان المساهم يظل مسؤولا تجاه الدائنين بالقيمه الاسميه كاملة •

٤ـ اذا زاد سعر الاصدار عن القيمه المحددة للسهم بدون قيمه اسميه ، فان مايتم تحصيله بالزيادة عن القيمة المحددة يتم تسجيله فى حساب خاص تطلق عليـه رأس المال المدفوع ـ مبالغ اضافيه • ولقد أدت معالجه المبالغ المدفوعه زيادة عـن القيمه المحددة على هذا النحو الى أمور غير مرغوب فيها • فمن ناحيه تم تقرير ذلك الجزء من رأس المال المدفوع بطريقة توحى بأنها مكاسب مجمعه أكثر مما توحى بأنها رأس مال مستثمر • ومن ناحيه أخرى فان هذا الجزء من رأس المال المدفوع أستخدم فى أستيعاب خسائر العمليات مما أدى الى فشل الميزانيه فى الافصاح عن خسائـر العمليات الحقيقيه • ومن ناحيه ثالثة استخدم هذا الجزء من رأس المال المدفـوع فى دفع كوبونات للمساهمين دون أن يتم الافصاح لهؤلاء المساهمين أن الكوبونـات فى مثل هذه الحالات ليست الا استرداد لاستثمارتهم الأصليه •

٤ـ ب ـ ٣ ـ الاسهم النقدية والاسهم العينيه :

الاسهم النقديه هى الاسهم التى يتم الوفاء بقيمتها نقدا • وقد يتم الوفـــاء بالمقابل النقدى للسهم دفعه واحدة أو على عدة اقساط • وغالبا ماتتم تجزئه قيمـة السهم الى عدة اقساط ، يدفع اولها عند الاكتتاب (قسط اكتتاب) ، ويدفع ثانيها عند تخصيص السهم للمكتتب (قسط تخصيص) ، ويدفع الباقى بقسط واحد أو اكـــثر

(قسط أول وقسط ثانى ٠٠ الخ) تطلبه الشركة كلما دعت الحاجة ٠ ويتطلب القانون ١٥٩ لسنة ٨١ فى مصر أن لا يقل المدفوع عند الاكتتاب عن ربع القيمة الاسمية للسهم ٠ كما يتطلب القانون أن يتم سداد القيمة الاسمية للسهم بالكامل خلال مدة لاتزيد عن عشر سنوات من تاريخ التأسيس ٠ ويكون للاسهم التى لم يتم أداء قيمتها بالكامل كافة الحقوق المقررة للأسهم التى تم أداء قيمتها وذلك فى حدود ماينص عليه نظام الشركة ، فيما عدا الارباح فيتم توزيعها بنسبة ماتم دفعه من قيمتها الاسمية الى تلك القيمة ٠ الا أن القانون يحظر تداول الاسهم التى يكتتب فيها المؤسسين قبل نشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وسائر الوثائق الملحقة بها عن سنتين ماليتين كاملتين من تاريخ تأسيس الشركة ، الا اذا كان نقل الملكية عن طريق الحوالة بين المؤسسين بعضهم لبعض أو منهم لأحد أعضاء مجلس الادارة اذا احتاج الى الحصول عليها لتقديمها كضمان لادارته أو من ورثتهم الى الغير فى حالة الوفاة ٠

كما حظر القانون تداول شهادات الاكتتاب (خلال الفتره السابقه على القيد فى السجل التجارى) أو الاسهم (خلال الفترة التاليه لتاريخ القيد وحتى نشر حساب الأرباح والخسائر عن سنه ماليه كاملة) بمقابل يزيد عن القيمه التى صدرت بها مضافا اليها ـ عند الاقتضاء ـ مقابل نفقات الاصدار ٠

أما الاسهم العينيه فهى الاسهم التى يتم الوفاء بقيمتها بتقديم أصول عينيه ٠ وهذا النوع من الاسهم غالبا يحصل عليه المؤسسين عن طريق تقديم بعض الأصول العينيه اللازمه مثل الاراضى والمبانى وغيرها ٠ ويستلزم القانون ١٥٩ لسنه ٨١ فى

مصران يتم الوفاء بقيمة الاسهم العينيه بالكامل • كما أن القانون يشترط مجموعه من الاجراءات والضوابط لضمان تقدير الاصول العينيه فى مثل تلك الحالات تقديـــرا سليما وذلك لحمايه المساهمين الآخرين المكتتبين فى الاسهم النقديه ، حيث قـد يعمد مقدمى الاصول العينيه الى المغالاه فى تقدير قيم الأصول المقدمه للحصـول على اكبر عدد ممكن من الاسهم فى مقابلها ومن ثم التمتع بعدد أكبر من الاصوات فـى الجمعيه العامة وبنصيب أكبر فى الأرباح • وتتمثل الاجراءات والضوابط الـــتى حددها القانون ١٥٩ لسنه ٨١ فيما يلى :

١ـ اذا دخل فى تكوين رأس مال الشركه المساهمه أو عند زيادة رأس المـال حصص عينيه مادية أو معنوية، وجب على المؤسسين أو مجلس الادارة بحسب الأحوال أن يطلبوا الى الجهة الادارية المختصة التحقق مما اذا كانت هذه الحصص قـــد قدرت تقديرا صحيحا • وتقوم الجهه الاداريه المختصه بتشكيل لجنه لتقدير تلـــك الحصص ، وتكون رياسة اللجنه لمستشار باحدى الهيئات القضائيه ، ويتكون اعضاؤها من أربعة أعضاء على الأكثر من الخبراء فى التخصصات الاقتصاديه والمحاسبيـــه والقانونيه والفنيه بالاضافة الى ممثلين عن وزارة المالية وبنك الاستثمار القومى (اذا كانت الحصه العينيه مملوكه للدوله أو لاحدى الهيئات العامة أو شركات القطـــاع العام) • ويقوم المؤسسون أو مجلس الادارة بتوزيع تقرير اللجنه على المكتتبـــين وكذلك الجهاز المركزى للمحاسبات (اذا كانت الحصه العينيه مملوكه لاحـــدى الجهات السابق الاشارة اليها) قبل الاجتماع الذى يعقد لمناقشته بأسبوعين علـى الاقل •

٢ـ لايكون تقدير الحصص العينيه نهائيا الا بعد اقراره من جماعة المكتتبين بأغلبيتهم العدديه الحائزه لثلثى الأسهم النقديه ، بعد ان يستبعد منهـا مـا يكون مملوكا لمقدمى هذه الحصص • ولايكون لمقدمى هذه الحصص حق التصويـــت

فى شأن هذا القرار حتى ولو كانوا من أصحاب الاسهم النقديه

٣ـ اذا اتضح ان تقدير الحصه العينيه يقل بأكثر من الخمس عن القيمه التى قدمت من اجلها ، وجب على الشركه تخفيض رأس المال بما يعادل هذا النقص

٤ـ يجوز مع ذلك لمقدم الحصه أن يؤدى نقدا الفرق بين تقدير الحصهو بين القيمه التى قدمت من اجلها ، كما يجوز له أن ينسحب من الشركه ٠

٥ـ يجب أن يتم الوفاء بقيمة الاسهم العينيه بالكامل ٠

٦ـ لايجوز تداول الاسهم العينيه قبل نشر الميزانيه وحساب الأرباح والخسائر وسائر الوثائق الملحقه بها عن سنتين ماليتين كاملتين من تاريخ تأسيس الشركه ٠

وتجدر الاشاره الى أن القانون قد استثنى من الأحكام السابقة الحصة العينيه التى تكون مقدمه من جميع المكتتبين حيث يعتبر تقديرهم للحصه نهائيا ٠ على أنه اذا تبين أن القيمةالمقدرة تزيد على القيمه الحقيقيه للحصه العينيه فان المكتتبين يكونون مسؤولين بالتضامن فى مواجهة الغير عن الفرق بين القيمتين ٠

٤ـ ب ـ ٤ـ أسهم التمتع :

لاتجيز التشريعات عادة للشركات المساهمه استهلاك أسهمها عن طريق رد قيمتها الى المساهمين الا فى حالات معينه ، لما ينطوى عليه ذلك من اضرار بدائنى الشركه ٠ ذلك أن الدائنين يعتمدون على أن خسائرالشركه سيتم استيعابها من حقوق المساهمين فى رأس المال قبل ان تمتد الى حقوقهم ٠ ففى الولايات المتحدة الأمريكيه مثلا نجد ان قوانين العديد من الولايات لاتسمح بتخفيض عدد الاسهم المصدرة أو تخفيض القيمه الاسميه او القيمه المحدده للسهم الا بعد الحصول على موافقه رسميه من السلطات المختصة فى الولاية ، ولاتمنح

هذه الموافقه اذا ماكانت تلك الاجراءات تنطوى على اضرار محتمله للدائنين • وفى مصر لايجيز القانون استهلاك الشركه لأسهمها الا بالنسبه للشركات التى ينص نظامها على استهلاك اسهمها قبل انقضاء اجل الشركه بسبب تعلق نشاط الشركه بالتزام باستغلال مورد من موارد الثروة الطبيعيه أو مرفق من المرافق العامه ممنوح لها لمده محدودة ، أو بوجه من أوجه الاستغلال مما يستهلك بالاستعمال أو يزول بعد مدة معينه • ففى مثل هذه الحالات يكون استهلاك الشركه لأسهم رأسمالها منطقيا وضروريا • فاذا كان غرض الشركه استغلال محجر او منجم مثلا فسيأتى يوم سينفذ فيه هذا الأصل ، واذا كانت الشركه تقوم باستغلال مرفق عام بموجب امتياز حكومى لمده معينه فسيأتى يوم تضطر فيه الشركه لتسليم ممتلكاتها للجهة مانحه الامتياز • ولاشك أن الشركه لابد أن تحمى مساهميها مما سيتعرضون له من غبن عن طريق استهلاك أسهمها من الأرباح خلال حياتها وذلك ضمانا لاسترداد المساهمين لرأسمالهم قبل حل الشركه • ويكون استهلاك الاسهم من الأرباح المحققه اما عن طريق استهلاك عدد من الاسهم كل سنه تختار بطريق القرعة الى أن يتم الوفاء بقيمه كل الأسهم قبل انقضاء أجل الشركه ، أو عن طريق رد جزء من قيمه كل سهم الى جميع المساهمين وذلك على أساس سنوى بحيث يتم رد قيمه كل رأس المال فى نهاية أجل الشركه •

وحتى لايضار المساهم الذى تستهلك أسهمه حيث يحرم من الارباح التى تحققها الشركه بعد ذلك ، فان الشركات المساهمه التى تقوم باستهلاك أسهمها تصدر اسهم بدلا من الأسهم التى تم استهلاكها يطلق عليها اسهم تمتع تكفل لصاحبها نفس الحقوق المكفوله لاسهم رأس المال (أى الاسهم التى لم يتم استهلاكها) سواء بالنسبه للتصويت فى الجمعيه العامه أو فى الكوبونات الموزعة

أو فى الحصول على نصيب من ناتج التصفيه ان وجد ٠

٤ـ ب ـ ٥ ـ أسهم المنحه :

قد تقرر الشركة ضم جزء من الأرباح المحجوزة (الاحتياطيات)الى رأس المال ومن ثم الاحتفاظ بها فى الشركة بصفة دائمه ٠ وتقوم الشركة فى مثل هذه الحالة بأصدار اسهم جديدة يتم توزيعها على الساهمين مجانا حيث أن قيمتها قد تم سدادها عن طريق الأرباح المحجوزة ٠ ويطلق على الأسهم التى يتم أصدارها على هذا النحو أسهم منحه ٠ وغنى عن القول أن اصدار أسهم منحه لايؤدى الى زيادة حقوق الملكية فى مجموعها أو الى تغيير حقوق كل مساهم فى الشركة ٠

٤ـ ب ـ ٦ ـ الأسهم الأسمية والأسهم لحاملها :

تكون أسهم الشركة أسمية او لحاملها ٠ والسهم الأسمى هو ذلك السهم الذى يحمل أسم المساهم الذى يملكه وتثبت ملكية المساهم للسهم فى سجل خاص تعده الشركة لهذا الغرض يطلق عليه سجل المساهمين ٠ أما السهم لحامله فهو ذلك السهم الذى لايحمل أسم مالكه ، ومن ثم يعتبر حامل السهم هو مالكه من وجهة نظر الشركة ٠

٤ـ ب ـ ٧ ـ القيم المختلفه للاسهم :

سبق أن تناولنا فى البند (٤ـ ب ـ٢) الاسهم ذات القيمة الاسمية والأسهم بدون قيمه اسمية وذات قيمة محددة والأسهم بدون قيمه اسمية، حيث أشرنا الى أن أحد عناصر الجدل حول أفضلية كل نوع الحافز الذى يوفره النوع لاستقصاء القيمة السوقية للسهم ٠ ونتناول فى هذا البند القيم المختلفة للسهم ٠

٤ ـ ب ـ ٧ ـ أ : القيمة الاسمية :

سبق أن أوضحنا أن القيمة الاسمية هى القيمة المكتوبة على شهادة السهم داتها . وقد يتساوى سعر أصدار السهم مع القيمة الأسمية أو يقل عنها (اصدار السهم بخصم اصدار) أو يزيد عنها (اصدار السهم بعلاوة اصدار) . وقد لاتحدد التشريعات فى الدولة موطن الشركة حدودا معينه للقيمة الاسميه كما فى الولايات المتحدة ومن ثم يمكن أن تكون تلك القيمة اى مبلغ ، وقد تحدد التشريعات حدودا معينه للقيمة الأسمية كما فى مصر حيث لايجب ان تقل القيمة الاسمية عن خمسة جنيهات أو أن تزيد على ألف جنيه . وكثيرا ماتختلف القيمة الأسمية عن القيمة الدفترية وعن القيمه السوقيه للسهم .

٤ ـ ب ـ ٧ ـ ب ـ القيمة المحددة :

اذا كانت الأسهم بدون قيمة أسمية فان القوانين فى الدولة موطن الشركة قد تسمح لمجلس الأدارة بأن يحدد قيمة تحكمة للسهم يطلق عليها القيمة المحددة وعادة ماتقل هذه القيمة المحددة عن سعر اصدار السهم . واذا زاد سعر الاصدار عن القيمة المحددة للسهم فان الفرق يتم تسجيله فى حساب خاص هو حساب رأس المال المدفوع ـ مبالغ أضافيه . وعادة مالاتكون هناك أى علاقة بين تلك القيمة المحددة وبين القيمة الدفترية أو القيمه السوقيه للسهم .

٤ ـ ب ـ ٧ ـ ج ـ القيمة الدفتريه :

يتوقف الأمر فى هذه الحالة على ماإذا كانت الشركة قد اصدرت نوعا واحدا من الأسهم هو الأسهم العادية أم أصدرت أكثر من نوع واحد من الاسهم كأن تكون قد اصدرت أسهما عادية وأسهما ممتازة ، كما يتوقف الأمر فى الحالة الأخيرة على نوع الأولويات والأمتيازات المكفولة للأسهم الممتازة .

فاذا كانت الشركة قد أصدرت أسهما عاديه فقط ، فان القيمة الدفتريه

للسهم تتمثل فى حاصل قسمة مجموع حقوق الملكية كما تظهر بالدفاتر على عـــدد الأسهم .

أما اذا كانت الشركة قد أصدرت أكثر من نوع واحد من الأسهم فان الأمـــر يتطلب تحديد حقوق الملكية لكل نوع من الاسهم وفقا للحقوق والأمتيازات المكفولـة لكل منها ، ثم أحتساب القيمة الدفتريه للسهم من كل نوع بقسمة حقوق الملكية علـى عدذ الأسهم بالنسبة لكل منها .

فعلى سبيل المثال دعنا نفترض أن رأس مال شركة ما يتكون من ١٥٠ ٠٠٠ سهم عادى قيمة اسمية ١٠ جنيه مدفوعة بالكامل وعلاوة أصدار أسهم عاديـــة ١٥٠ ٠٠٠ جنيه ، ٥٠ ٠٠٠ سهم ممتاز ٥٪ بقيمة أسمية ٢٠ جنيه وعلاوة أصـدار أسهم ممتازة ١٠٠ ٠٠٠ جنيه . ودعنا نفترض أيضا أن رصيد الأرباح المحجـــوزة يبلغ ٨٠٠ ٠٠٠ جنيه . وسنميز فيما يلى بين عدة أفتراضات اضافيه .

١ـ أفترض أن الكوبونات عن العام الحالى أعلنت ودفعت بالكامـــل . وأن الأسهم الممتازة غير مجمعة الأرباح ، وأن الامتياز المكفول للاسهم الممتازة فى حالـة التصفية مقصور على القيمة الاسميه للسهم .

حقوق الملكية للأسهم الممتازة = ١٠٠٠ ٠٠٠ جنيه (القيمه الأسمية)

حقوق الملكية للاسهم العاديـة = ١٥٠٠ ٠٠٠ جنيه (القيمة الاسمية) + ١٥٠ ٠٠٠ جنيه (علاوة اصدار اسهم عادية)+ ١٠٠ ٠٠٠ جنيه(عـــلاوة اصدار اسهم ممتازة)+ ٨٠٠ ٠٠٠ جنيه (أرباح محجوزة)= ٢٥٥٠ ٠٠٠ جنيه .

∴ القيمة الدفترية للسهم العادى = ١٧ جنيه

∴ القيمة الدفترية للسهم الممتاز = ٢٠ جنيه

٢ـ نفس الافتراض السابق مع تعديل أن الأمتياز المكفول للأسهم الممتازة فى حالـه التصفيه يشمل القيمة الاسمية وعلاوة الاصدار .

حقوق الملكية للأسهم الممتازة = ١١٠٠٠٠٠ جنيه

حقوق الملكية للأسهم العادية = ٢٤٥٠٠٠٠ جنيه

∴ القيمه الدفتريه للسهم العادى = ١٦٫٣ جنيه

∴ القيمه الدفتريه للسهم الممتاز = ٢٢ جنيه

ونلاحظ هنا ان علاوة اصدار الأسهم الممتازة دخلت ضمن حقوق الملكيـــــة لحملتها .

٣ـ افترض أن الأسهم الممتازة غير مجمعة الأرباح وغير مشاركة فى الأرباح وأن أمتياز التصفيه للأسهم الممتازة يقتصر على القيمة الاسمية ، وأن الشركة لم تعلن عـن أى كوبونات خلال العاميين الماضيين وأن الشركة أعلنت عن كوبون العام الحالى والذى سيدفع من الأرباح المحجوزة .

حقوق الملكية للأسهم الممتازة = ١٠٠٠٠٠٠ جنيه+ ٥٠٠٠٠ جنيه(كوبون)

حقوق الملكية للأسهم العادية= ١٥٠٠٠٠٠+ ١٥٠٠٠٠+ ١٠٠٠٠٠ +

٧٥٠٠٠٠ = ٢٥٠٠٠٠٠ جنيه

ونلاحظ أنه قد تم خصم ٥٠٠٠٠ جنيه من الأرباح المحجوزة عند تحـــديـد حقوق الملكية للأسهم الممتازة . ويستطيع القارئ بسهولة تحديد القيمة الدفتريـــه للسهم من كل نوع .

كما يستطيع القارئ تعديل الأرقام بسهولة لتحديد القيمة الدفترية للسهـــم لـــو أفترضنا أن امتياز التصفيه للاسهم الممتازة يشمل القيمة الاسمية وعلاوة الاصدار .

٤ـ افتراض أن الاسهم الممتازة مجمعه الأرباح وغير مشاركة فى الأرباح ، وأن أمتياز التصفيه للأسهم الممتازة يقتصر على القيمة الأسمية ، وأن الشركة لم تعلن عن كوبونات خلال العامين الماضيين أو العام الحالى ٠

حقوق الملكية للأسهم الممتازة = ٠٠٠ ٠٠٠ ١ + ٠٠٠ ١٥٠ (كوبونات غيرمعلنة)

= ٠٠٠ ١١٥٠ جنيه

حقوق الملكية للأسهم العادية= ٠٠٠ ١٥٠٠ + ٠٠٠ ١٥٠ + ٠٠٠ ١٠٠ + ٠٠٠ ٦٥٠ = ٠٠٠ ٢٤٠٠ جنيه٠

ونلاحظ أنه قد تم خصم الكوبونات غير المعلنه للأسهم الممتازة من الأرباح المحجوزة عند تحديد حقوق الملكية للأسهم العادية٠ ويسهل على القارئ تحديد القيمة الدفتريه للسهم لكل نوع، كما يسهل على القارئ تعديل الأرقام لتحديد القيمه الدفتريه للسهم من كل نوع بافتراض أن امتياز التصفيه للسهم الممتاز يشمل القيمة الأسمية وعلاوة الاصدار ٠

٥ ـ افتراض أن الأسهم الممتازة مجمعه الأرباح ومشاركة بالكامل فى الأرباح ، وأن امتياز التصفيه للاسهم الممتازة يقتصر على القيمة الاسمية ، وأن الشركة لم تعلن عن كوبونات خلال العاميين الماضيين أو العام الحالى ٠

حقوق الملكية :	اسهم ممتازة	اسهم عادية
القيمة الاسمية	١٠٠٠ ٠٠٠	١٥٠٠ ٠٠٠
كوبونات غير معلنه	١٥٠ ٠٠٠	٢٢٥ ٠٠٠
باقى الأرباح المحجوزة	١٧٠ ٠٠٠	٢٥٥ ٠٠٠
علاوة اصدار أسهم عاديه		١٥٠ ٠٠٠
علاوة اصدار اسهم ممتازة		١٠٠ ٠٠٠
مجموع حقوق الملكية	١٣٢٠ ٠٠٠	٢٢٣٠ ٠٠٠

ويلاحظ أننا قد اضفنا للقيمة الأسمية للاسهم العادية كوبونات بمعدل ٥٪ مماثلة للكوبونات غير المعلنه للاسهم الممتازة ، ثم وزعنا رصيد الأرباح المحجوزة (بعد خصم الكوبونات للنوعين من الأسهم) بين نوعى الاسهم بنسبة القيمه الأسمية لكل منهما . ويستطيع القارئ بسهولة تحديد القيمة الدفتريه لكل سهم بالنسبة لكل نوع فى ظل هذه الحالة وكذلك بتعديل الأرقام اذا افترضنا أن أمتياز التصفيه للأسهم الممتازة يشمل القيمة الأسمية وعلاوة الاصدار .

وتجدر الاشارة الى أن عقد اصدار الأسهم الممتازة قد يتضمن أن قيمة رد الأسهم الممتازة تتضمن علاوة رد بالاضافة للقيمة الاسمية . ويتم اضافة علاوة الرد فى مثل هذه الحالة الى حقوق الملكية للأسهم الممتازة خصما من علاوة الاصدار للأسهم الممتازة ، وان لم تكفى يغطى باقى علاوة الرد خصما من الأرباح المحجوزة .

٤ـ ب ـ٧ـ د ـ القيمة السوقيه :

ويتمثل فى السعر الذى يمكن للمستثمر المحتمل أن يشترى به السهم من المساهم الحالى وذلك فى سوق الأوراق المالية . وتتحدد القيمة السوقيه للسهم وفقا لظروف العرض والطلب والتى تتأثر بعوامل مختلفه مثل الأرباح المحققه والأرباح المتوقعه ومعدل الكوبون ومدى انتظام توزيع الكوبون والقيم الجارية للأصول . وتعتبر القيمة السوقيه أهم قيم السهم من وجهة نظر كل من المساهم الحالى والمستثمر المحتمل .

٤ـ ب ـ٧ـ هـ ـ قيمة رد السهم :

سبق أن أشرنا الى أنه يحق للشركة استدعاء السهم الممتاز ورد قيمته اذا ما كان عقد الاصدار يتضمن أنها قابله للاستدعاء . وفى مثل هذه الحالات يجب أن

يتضمن عقد الاصدار سعر الرد والذى يتضمن عادة القيمه الاسميه للسهم مضافا اليها نسبه معينه من القيمة الأسمية أو مبلغ معين يطلق عليه علاوة رد ، مضافا اليهما الكوبونات التى لم تدفع للسهم الممتاز. فقيمة الرد هى القيمة التى يتعين على الشركة دفعها لمالك السهم اذا ماقررت باختيارها استدعاء السهم .

٤ـ ب ـ٧ـ و ـ قيمة التصفيه :

وهى القيمة التى يحصل عليها مالك السهم فى حالة تصفية الشركة تصفيه فعلية . واذا كانت الشركة قد أصدرت نوعا واحدا من الأسهم فانه ناتج التصفيه (القيمة المحصله من بيع الأصول وتحصيل الحقوق بعد سداد كافة التزامات الشركه قبل الغير) تكون من حق الأسهم العادية ، ومن ثم تتحدد قيمة التصفيه للسهم العادى فى هذه الحالة بقسمة ناتج التصفيه على عدد الأسهم .

وغنى عن القول أن قيمة التصفيه للسهم تختلف عن القيمة الدفتريه للسهم حيث تختلف القيم الدفتريه للأصول عن القيم البيعيه لها .

أما اذا كانت الشركه قد أصدرت أسهم عادية وأسهم ممتازة فان قيمة التصفيه للسهم الممتاز تتحدد وفقا للشروط المنصوص عليها فى عقد الاصدار. أما قيمة التصفيه للسهم العادى فى هذه الحالة فتتمثل فى ناتج التصفيه بعد سداد ألتزامات الشركه قبل الغير مخصوما منها حقوق الأسهم الممتازة مقسوما على عدد الأسهم العادية .

٤ـ جـ ـ رأس المال :

هناك عدة اصطلاحات يتم استخدامها بالنسبه لرأس المال ولكل منها مفهوم معين ، مثل رأس المال المصرح به ، رأس المال المصدر ، رأس المال المكتتب فيه، رأس المال المدفوع، رأس المال القانونى . وسنتناول فيما يلى تحديد مفهوم كل

من هذه الاصطلاحات .

٤ـ جـ ـ ١ ـ رأس المال المصرح به :

وهو رأس المال الذى حصلت الشركه على ترخيص باصداره من الجهات الرسمية المسؤولة وذلك عند تأسيس الشركه او عند زيادة رأسمالها . ويمثل رأس المال المصرح للشركه باصداره احتياجات الشركه فى المدى الطويل ومن ثم فقد لاتحتاج الشركه لاصداره فى المدى القصير بالكامل ، وانما قد تقوم باصدار جزء من رأس المال المصرح به فى البداية ثم اصدار الباقى مرة واحده أو على عدة مرات كلما اقتضت الضرورة ذلك . على أن هذا الاختيار قد لايكون مكفولا دائما للشركه وانما يتوقف على ماتقضى به القوانين فى الدولة موطن الشركه . ففى ظل القانون ٢٦ لسنه ٥٤ فى مصر قبل صدور قانون الشركات الجديد كان لابد للشركه من أن تقوم باصدار كل رأس المال المصرح به (أى يجب أن يتساوى رأس المال المصرح به ورأس المال المصدر) . أما فى ظل القانون ١٥٩ لسنه ٨١ فى مصر فان رأس المال المصدر يمكن أن يكون أقل من رأس المال المرخص به (والمحدد فى نظام الشركه) عند التأسيس ولكن على ألا يقل عن الحد الأدنى لرأس المال المصدر الذى تحدده اللائحه التنفيذية لكل نوع من أنواع النشاط الذى تمارسه الشركات . كما أن القانون يجيز للشركه زيادة رأس المال المرخص به بقرار من الجمعيه العامة غير العاديه اذا ما كان رأس المال المرخص به عند التأسيس قد تم اصداره بالكامل وتم سداد رأس المال المصدر (قبل الزيادة) بالكامل . الا أنه فى هذه الحالة لابد أن تتم زيادة رأس المال المصدر فعلا خلال الثلاث سنوات التاليه لصدور القرار المرخص بالزيادة والا كانت باطله (أى لابد أن يتساوى رأس المال المرخص به مع رأس المال المصدر) . وفى الولايات المتحدة الأمريكيه يجيز القانون اختلاف رأس المال المصدر عن رأس المال المصرح به عند تأسيس الشركه .

٤ـ جـ ـ ٢ ـ رأس المال المصدر ورأس المال المدفوع:

رأس المال المصدر هو رأس المال الذى تم اصداره فعلا ، أى اصدار شهادات الاسهم عنه . وقد يكون رأس المال المصدر مدفوعا قيمته بالكامل أو تكون قيمته غير مدفوعة بالكامل ، تبعا لما تقضى به القوانين فى الدولة موطن الشركة .

ففى الولايات المتحدة الامريكيه مثلا نجد أن شهادة السهم لا يتم اصدارها الا اذا كانت قيمة السهم مدفوعة بالكامل . ولذا فان الأمر يتطلب استخدام ما يطلق عليه رأس المال المكتتب فيه والذى يتمثل فى القيمة الاسمية للأسهم المكتتب فيها سواء تم سداد القيمة بالكامل أو جزء منها . وعليه فقد يتساوى رأس المال المصدر مع رأس المال المكتتب فيه وقد يختلف عنه . ويختلف رأس المال المصدر عن رأس المال المكتتب فيه بقيمة الاسهم التى لم تصدر بعد شهادات أسهمها (أى لم تدفع قيمتها بالكامل بعد) . أما رأس المال المدفوع فيتمثل فى المبالغ التى دفعها المساهمين والمكتتبين فعلا ، أى أنه يساوى الجزء المدفوع من رأس المال المكتتب فيه .

أما فى مصر فان شهادات الأسهم تصدر قبل تحصيل قيمة السهم بالكامل ويدون على ظهر السهم القيمة الأسمية للسهم وماسدد منها فعلا والأقساط الباقية (وتواريخ استحقاقها اذا كانت محدده) . ويشترط القانون أن يكون رأس المال المصدر مكتتبا فيه بالكامل ، ومن ثم فليس هناك من حاجه للتفرقه بين رأس المال المصدر ورأس المال المكتتب فيه . أما رأس المال المدفوع فقد يقل عن رأس المال المصدر ، حيث يشترط القانون أن يقوم كل مكتتب بأداء ربع القيمة الاسميه للسهم على الأقل وبحيث لا يقل رأس المال المدفوع عن الحد الأدنى الذى تحدده اللائحه التنفيذيه . وتجدر الأشاره هنا الى أن رأس المال المصدر لابد أن يتساوى مع رأس

المال المدفوع خلال عشر سنوات من تاريخ التأسيس حيث يشترط القانون أن تكون القيمة الأسمية للسهم مسدده بالكامل خلال تلك المدة ٠

كما تجدر الأشارة هنا الى أن القانون ١٥٩ لسنه ٨١ يجيز زيادة رأس المال المصدر بقرار من مجلس الادارة طالما أن الزيادة فى حدود رأس المال المرخص به وبشرط أن يكون رأس المال المصدر ـ قبل الزيادة ـ مسددا بالكامل ٠ ومع ذلك فلقد أجاز القانون فى حالات معينه الترخيص لبعض الشركات فى اصدار أسهم جديدة قبل تمام سداد قيمة اسهم الاصدارات السابقة بعد موافقة الهيئه العامة لسوق المال ٠ ولقد سبق أن أشرنا الى أن زيادة رأس المال المرخص به بقرار من الجمعيه العامة يستلزم أصدار الزيادة فعلا خلال ثلاث سنوات من صدور القرار المرخص بالزيادة والا أصبح القرار باطلا ٠

٤ ـ جـ ـ ٣ ـ رأس المال المدفوع :

أشرنا فى البند السابق الى أن رأس المال المدفوع ٠ هو المبالغ التى دفعها المساهمين أو المكتتبين فعلا ٠ الا أن المبالغ التى يقوم المساهمون بدفعها قد تزيد عن القيمة الأسمية (بفرض أن المساهم دفعها بالكامل) أو القيمة المحددة للسهم ٠ ولذا فان رأس المال المدفوع يتكون عادة من جزئين :

١ ـ رأس المال القانونى أو المحدد :

ويطلق عليه عادة رأس مال الاسهم أى رأس المال المصدر (أو المدفوع منه اذا كان المدفوع اقل من القيمة الاسمية كما فى مصر) ، أو بعبارة أخرى أجمالى القيمة الأسمية (أو المدفوع منها) لكل الاسهم المصدرة ٠ ويضاف الى ذلك فى الولايات المتحدة المدفوع من رأس المال المكتتب فيه (أى الجزء المدفوع ولم تصدر عنه شهادات أسهم بعد) ٠

أما اذا كانت الاسهم التى تم اصدارها أسهم بدون قيمة اسمية وذات قيمة محددة (كما هو الحال أحيانا فى الولايات المتحدة) فان رأس المال المحدد يتمثل فى القيمه المحددة لجميع الأسهم المصدرة ٠

٢ـ رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الأسمية أو القيمه المحددة :

اذا تم اصدار الأسهم ذات القيمة الاسميه بقيمة أعلى ـ فى الأحوال التى تسمح فيها القوانين بذلك ـ أى بعلاوة اصدار ، فان علاوة الاصدار تضاف الى البند السابق لتحديد رأس المال المدفوع ٠ أما اذا كانت الأسهم المصدرة بدون قيمة اسميه وذات قيمة محددة ، فان المبالغ التى دفعها المساهمون زيادة عن القيمه المحددة والتى تمت تعليتها الى حساب رأس المال المدفوع ـ مبالغ اضافيه تعتبر جزءا من رأس المال المدفوع ٠ وتجدر الاشارة الى أنه فى حالة اصدار أسهم بدون قيمة أسمية وبدون قيمه محددة فان كل المبالغ التى يتم تحصيلها من المساهمين تمثل رأس المال المدفوع

وللتبسيط سنقوم بتوضيح اظهار رأس المال المدفوع فى الميزانيه العموميه فى ظل ثلاث حالات افتراضيه ٠ ففى الحالة الأولى سنفترض اصدار أسهم عادية واسهم ممتازة مدفوعه بالكامل مع وجود علاوة اصدار اسهم ممتازة ٠

جنيه	
	رأس المال المصرح به
	٣٠ ٠٠٠ سهم عادى بقيمة أسمية ١٠ جنيه للسهم
	٢٠ ٠٠٠ سهم ممتاز ٥٪ مجمع الأرباح بقيمة أسميه ٥ جنيه للسهم ٠
	رأس المال المصدر والمدفوع :
٢٠٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠ سهم عادى بقيمه أسميه ١٠ جنيه مدفوعة بالكامل
٧٥ ٠٠٠	١٥٠٠٠ سهم ممتاز ٥٪ مجمع الأرباح بقيمه اسميه ٥ جنيه مدفوع بالكامل ٠
١٥ ٠٠٠	علاوة اصدار اسهم ممتازة
٢٩٠ ٠٠٠	رأس المال المدفوع ٠

ويلاحظ أن رأس المال المصرح به يتم الافصاح عنه فى الميزانيه العموميه بصورة اعلاميه ، فهو وأن كان لايمثل بندا من خصوم الشركه فانه يمثل معلومات ذات فائدة لقارئ الميزانيه ٠ كما تجدر الأشارة هنا الى أن بعض المحاسبين يفضلون أظهار رأس المال المدفوع بالنسبه لكل الأسهم الممتازة والأسهم العادية كل على حدة ٠

وسنفترض الآن حالة أخرى ، حيث تكون الأسهم بدون قيمة اسميه وذات قيمة محددة ٠

جنيـــه	رأس المال المصدر والمدفوع
٢٠٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠ سهم عادى بدون قيمه أسميـة وبقيمـــة محددة ١٠ جنيه مدفوع بالكامل ٠
١٠٠ ٠٠٠	رأس المال المدفوع ـ مبالغ أضافيه
٣٠٠ ٠٠٠	رأس المال المدفوع

وسنفترض الآن حالة ثالثه ، حيث تكون الأسهم بدون قيمه اسميه وبدون قيمـه محددة ٠

جنيـــــه	رأس المال المصدر والمدفوع :
٣٠٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠ سهم عادى بدون قيمه أسميه وبدون قيمـه محددة ومدفوع بالكامل ٠

وتجدر الأشارة هنا الى أنه من المفضل أن يتم الافصاح فى الميزانيه العموميه فى شكل ملحوظه عن أى حقوق أو ميزات لحملة الأسهم الممتازة والتى لاتمثـــــل ألتزامات فى تاريخ الميزانيه مثل الكوبونات غير المعلنه فى حالة الأسهم الممتـــازة مجمعه الأرباح ، ومثل قيمة التصفيه للأسهم الممتازة والتى قد تشمل قيمة التصفيـــه للسهم (القيمه الاسميه أو القيمة الأسمية مضافا اليها علاوة معينه أو قيمه معينـــه) والكوبونات غير المعلنه ٠

٤ ــ د ــ حصص التأسيس :

حصص التأسيس أو حصص الأرباح هى صكوك تخول لصاحبها الحق فى الحصول على نصيب من الأرباح دون أن يقابلها تقديم حصه فى رأس المال ٠ وتمنح هـــذه الحصص عادة للمؤسسين وقد تمنح لغير المؤسسين مقابل الخدمات التى أدوهافى

سبيل تأسيس الشركه • كما قد تمنح هذه الحصص لمن قدم للشركه حصه يصعب تقويمها كحق احتكار أو أمتياز حكومى أو براءة اختراع • وتختلف حصه التأسيس عن الأسهم العينيه السابق الأشارة اليها فى أن الأولى تكون مقابل حق أو خدمات يصعب تقدير قيمتها تقديرا موضوعيا ، بينما الأصول العينيه المقدمه فى مقابل الأسهم العينيه يمكن تقدير قيمتها تقديرا موضوعيا ، كما يمكن التحقق من سلامة هذا التقدير • ولايجيز القانون ١٥٩ لسنه ٨١ فى مصر أنشاء حصص تأسيس أو حصص أرباح الا مقابل التنازل عن ألتزام منحته الحكومه أو حق من الحقوق المعنويه • ومن أهم خصائص حصص التأسيس وفقا للتشريع المصرى مايلى :

١ـ ليس لها قيمة أسمية ولاتدخل ضمن مكونات رأس المال • ومع ذلك فمن المفضل اظهار عددها والنسبه المخصصه لها فى الأرباح بصورة أعلاميه فى الميزانيه فى الجزء الخاص بحقوق الملكية •

٢ـ لايكون لصاحب الحصه حق التصويت •

٣ـ لا يكون لصاحب الحصة أى نصيب فى فائض التصفيه عند حل الشركه أو تصفيتها

٤ـ يكون لصاحب حصة التأسيس نصيب فى الأرباح ، الا أنه لايجوز أن يخصص لحصص التأسيس مايزيد على ١٠٪ من الأرباح الصافيه بعد حجز الاحتياطى القانونى ووفاء ٥٪ على الأقل بصفة ربح لرأس المال •

٥ـ تكون حصص التأسيس قابله للتداول ، الا أنه لايجوز تداولها قبل نشرالميزانية وحساب الأرباح والخسائر وسائر الوثائق الملحقه بها عن سنتين ماليتين كاملتين من تاريخ التأسيس •

هذا ويجيز القانون للجمعيه العامة للشركه الغاء حصص التأسيسمقابل تعويض عادل تحددة لجنه تشكلها الجهة الادارية المختصة (بنفس التشكيل الخاص بتقدير

الحصص العينيه)، وذلك بعد مضى ثلث مدة الشركه أو عشر سنوات ماليــــه علــى الأكثر من تاريخ أنشاء تلك الحصص ، مالم ينص نظام الشركه على مدة أقصر أو فـــى أى وقت بعد ذلك ٠

٥ـ المعالجة المحاسبيه لاصدار رأس المال :

سبق أن أشرنا الى أن الشركه المساهمة قد تصدر نوعا واحدا أو أكـثر مــن نوع واحد من الأسهم ، وقد يكون مقابل الوفاء للأسهم المصدرة نقدا أو عينا ، وقد يكتتب المؤسسون فى كل رأس المال أو يطرح جانبا منه للاكتتاب العام ، وقد تقـوم الشركه بأنشاء حصص تأسيس ٠ وسنتناول فى هذا البند المعالجة المحاسبيـــه لاصدارات رأس المال عند تكوين الشركه على أن نتناول فى بنود تاليه حالات زيادة رأس المال وأستهلاك الأسهم ٠

ولقد سبق أن أوضحنا أن مسؤولية المساهم فى شركات الأموال تنحصر فــى حدود قيمة الاسهم التى ساهم بها فى رأس المال ، ومن ثم فليس هناك من حاجـة لتحديد شخصية المساهم (اللهم الا فى سجل بيانى اذا كان السهم اسميا وليـس لحامله) أو مقدار مايملكه من أسهم ٠ ولذا فلقد جرت العادة على تخصيص حســاب لرأس مال الاسهم لتسجيل القيمة الأجماليه (القيمة الاسمية أو القيمة المحـــددة) للاسهم المصدرة ٠ على أنه اذا أصدرت الشركه أكثر من نوع واحد من الأسهم فأن الأمر يستلزم تخصيص حساب رأس مال الاسهم لكل نوع على حدة ، وذلك لاختــلاف الحقوق والأولويات المكفولة لحملة كل نوع ٠ الا انه فى الفترة السابقه على اصـــدار شهادات الأسهم ومنذ تحصيل قيمة السهم أو جزء من قيمة السهم يتم استخـــدام حساب أسهم مكتتب فيها ـ نوع الاسهم (أى أسهم عادية أو أسهم ممتازة مجمعـــه الارباح ٠٠٠ الخ) ٠ وعند اصدار شهادات الاسهم يتم أقفال حساب أسهـــــم

مكتتب فيها ــ نوع الاسهم فى حساب رأس مال الأسهم ــ نوع الأسهم ٠

٥ــأ ــ اكتتابات المؤسسين :

يقوم المؤسسين باتخاذ الأجراءات اللازمة لتأسيس الشركه على النحو السابق بيانه فى البند (١) ٠ وقد سبق أن أشرنا الى أن المؤسسين قد يكتتبون فى رأس المال بالكامل أو يكتتبون فى جزء من رأس المال مع طرح الباقى للاكتتاب العام وفى أى من الحالتين يقوم المؤسسين بالوفاء بقيمة ماكتتبوا فيه من أسهم نقدا أو بتقديم حصص عينيه مادية أو معنوية ٠ كما أن الشركه قد تقوم بانشاء حصص تأسيس تمنح للمؤسسين مقابل خدمات أو حقوق معنوية يصعب تقدير قيمتها تقديرا موضوعيا وسنتناول كل من الحالات الثلاث على حدة ٠

٥ــأ ــ ١ ــ اكتتابات المؤسسين فى الأسهم النقديه :

اذا اكتتب المؤسسين فى رأس المال بالكامل ، أو اكتتبوا فى جزء من رأس المال قبل طرح باقى الاسهم للاكتتاب العام ، فان القانون فى مصر يستلزم ايداع تلك المبالغ فى أحد البنوك المرخص لها بذلك ، ولا يجوز سحب هذه المبالغ الا بعد شهر نظام الشركه أو عقد تأسيسها فى السجل التجارى ٠ فاذا أصدرت الشركه نوع واحد من الاسهم واكتتب فيه المؤسسون بالكامل وقاموا بدفع قيمة الأسهم المكتتب فيها كاملة ، يتم أجراء القيود التاليه :

١ــ عند دفع قيمة الأسهم وايداعها فى البنك المرخص له بذلك :

xx	من حـ / البنك (تأسيس)	
	xx	الى حـ/ أسهم مكتتب فيها ــ اسهم عادية

٢ــ عند تكوين الشركه وبعد الشهر فى السجل التجارى واصدار شهادات

الاسهم الخاصة بالمؤسسين :

xx من حـ/ أسهم مكتتب فيها ـ اسهم عادية

xx الى حـ/ رأس مال الأسهم ـ اسهم عادية

---

xx من حـ/ البنك (جارى)

xx الى حـ/ البنك (تأسيس)

ويلاحظ أنه اذا اصدرت الشركه أكثر من نوع واحد من الأسهم وأكتتب المؤسسين فى كلا النوعين (اسهم عادية واسهم ممتازة ٥٪ مجمعه الأرباح مثلا) فان القيود نفسها لاتتغير الا من حيث استخدام حسابين للأسهم المكتتب فيها (حـ/أسهم مكتتب فيها ـ اسهم عادية ، حـ/ اسهم مكتتب فيها ـ اسهم ممتازة ٥٪ مجمعه الأرباح) فضلا عن استخدام حسابين لرأس مال الاسهم (أحدهما للأسهم العادية والآخر للأسهم الممتازة) ٠

٥ـ أ ـ ٢ ـ اكتتابات المؤسسين فى الأسهم العينيه :

سبق أن أوضحنا أن الأسهم العينيه هى التى يكون الوفاء بقيمتها عن طريق تقديم حصة عينيه ، وهذا عادة مايحدث من جانب المؤسسين ٠ ويجب تقدير الأصول المقدمه تقديرا صحيحا ، ولقد سبق توضيح الأجراءات التى حددها القانون فى مصر لضمان صحة هذا التقدير ٠ وسبق الأشارة أيضا الى أن الأسهم التى يتم أصدارها مقابل حصص عينيه يجب أن يتم الوفاء بقيمتها بالكامل عند الاكتتاب ٠

واذا كانت الأسهم العينيه بدون قيمة أسمية (اذا كان القانون يسمح بذلك

كما فى أمريكا) وبدون قيمة محددة ، فيتم أثبات تقديم الحصة العينيه بجعل حسابات الأصول المختلفة مدينه مقابل جعل حساب الأسهم المكتتب فيها ـ نوع الأسهم دائنا . وعندما يتم أصدار شهادات الاسهم يتم جعل حساب الأسهم المكتتب فيها مدينا مقابل جعل حساب رأس مال الاسهم ـ نوع الأسهم دائنا . أما اذا كانت الأسهم العينيه بدون قيمة أسمية وذات قيمة محددة ، فيتم اثبات تقديم الحصة العينية بجعل حسابات الأصول المختلفة مدينة وجعل كل من حساب الأسهم المكتتب فيها ـ نوع الأسهم (بالقيمة المحددة للأسهم المخصصة كمقابل للأصول المقدمة) وحساب رأس المال المدفوع ـ مبالغ اضافية (بالفرق بين مجموع قيم الأصول المقدمة وبين اجمالى القيمة المحددة للأسهم) دائنا . وعند اصدار شهادات الأسهم يتم جعل حساب الأسهم المكتتب فيها مدينا مقابل جعل حساب رأس مال الأسهم ـ نوع الأسهم (بالقيمة المحددة للأسهم المصدرة) دائنا .

أما اذا كانت الأسهم العينيه ذات قيمة أسمية ، فيتم تسجيلها بالقيم المقدرة بنفس النمط السابق ، حيث تجعل حسابات الأصول مدينه مقابل جعل حساب الأسهم المكتتب فيها دائنا ، وعند أصدار شهادات الأسهم يتم أقفال حساب الأسهم المكتتب فيها فى حساب رأس مال الأسهم . وللتوضيح دعنا نفترض أن أحد المؤسسين قدم سيارات وآلات قيمتها السوقيه ٥٠٫٠٠٠ جنيه ، ٧٥٠٠٠ جنيه ، على التوالى مقابل ١٢٥٠ سهم عادى بقيمه أسمية ١٠٠ جنيه . فعند تقديم الحصة العينيه يتم أجراء القيد التالى :

من مذكورين

٧٥ ٠٠٠ حـ/ آلات

٥٠ ٠٠٠ حـ/ سيارات

١٢٥ ٠٠٠ الى حـ/ أسهم مكتتب فيها ـ اسهم عادية

وبعد أن يتم التحقق من صحة تقدير الأصول المقدمه وبعد اصدار شهادات الأسهم يتم اجراء القيد التالى :

١٢٥ ٠٠٠ من حـ/ اسهم مكتتب فيها ـ اسهم عادية

١٢٥ ٠٠٠ الى حـ/ رأس مال الاسهم ـ اسهم عادية

وقد يقوم أحد أو بعض المؤسسين بتقديم أصول والتزامات منشأة فردية أو شركه أشخاص قائمة كحصة عينيه • وفى هذه الحالة لابد من تقدير قيم الأصول المقدمة تقديرا صحيحا • ولنفترض أن خمسة أشخاص قاموا بتأسيس شركة مساهمة برأس مال قدرة مليون جنيه مقسم الى ٧٠ ٠٠٠ سهم عادى بقيمة اسمية ١٠ جنيه للسهم ، ٢٠ ٠٠٠ سهم ممتاز ٦٪ غير مجمع الأرباح بقيمة أسمية ١٥ جنيه للسهم• ولنفترض أن ثلاثة من المؤسسين قدموا أصول والتزامات شركه الأشخاص التى يملكونها كحصة عينيه مقابل ٢٥ ٠٠٠ سهم عادى ، وأن المؤسسين الآخرين قاموا بدفع قيمة ١٠ ٠٠٠ سهم عادى بالكامل ، وتقرر طرح الأسهم الممتازة وباقى الأسهم العادية للأكتتاب العام •

ولنفترض أن القيم الدفترية والقيم المقدرة للأصول المنتقله كانت كما يلى :

الأصل	صافى القيمة الدفترية (بالجنيه)	القيمة المقدرة (بالجنيه)
أراضى ومبانى	٨٣ ٠٠٠	١٢٠ ٠٠٠
آلات	٩٦ ٠٠٠	٩٢ ٠٠٠
سيارات	٦٨ ٠٠٠	٦٤ ٠٠٠
مدينون	٣٠ ٠٠٠	٢٩ ٠٠٠
شهرة محل	—	٢٥ ٠٠٠

ولنفترض أيضا أن الالتزامات المنتقله الى الشركه المساهمة تتمثل فى رصيد للدائنين يبلغ ٨٠ ٠٠٠ جنيه ٠ وسنوضح فيما يلى القيود الخاصة باكتتابات المؤسسين فقط حيث أننا لم نتناول بعد المعالجه المحاسبيه لطرح الاسهم للاكتتاب العام ٠

١ـ عند الحصول على الحضة العينيه واكتتابات المؤسسين فى الاسهم النقدية :

		من مذكورين
١٢٠ ٠٠٠		حـ/ أراضى ومبانى
٩٢ ٠٠٠		حـ/ آلات
٦٤ ٠٠٠		حـ/ سيارات
٢٩ ٠٠٠		حـ/ مدينون
٢٥ ٠٠٠		حـ/ شهرة محل
		الى مذكورين
	٨٠ ٠٠٠	حـ/ دائنون
	٢٥٠ ٠٠٠	حـ/ اسهم مكتتب فيها ـ اسهم عادية
		اثبات انتقال أصول والتزامات شركة الاشخاص الى الشركه مقابل الاكتتاب فى اسهم رأس المال

١٠٠ ٠٠٠ من حـ/ البنك (تأسيس)

١٠٠ ٠٠٠ الى حـ/ اسهم مكتتب فيها ــ اسهم عادية

اثبات تحصيل اكتتابات المؤسسين فى الأسهم النقديه

٢ــ عند اصدار شهادات الأسهم (بعد طرح الاسهم الأخرى للاكتاب العام وتخصيص الأسهم):

٣٥٠ ٠٠٠ من حـ/ اسهم مكتتب فيها ــ اسهم عادية

٣٥٠ ٠٠٠ الى حـ/ رأس مال الاسهم ــ اسهم عادية

اثبات اصدار ٣٥ ٠٠٠ سهم عادى بقيمة أسميه ١٠ جنيه للسهم مدفوعه بالكامل ٠

١٠٠ ٠٠٠ من حـ/ البنك (جارى)

١٠٠ ٠٠٠ الى حـ/ البنك (تأسيس)

تحويل أموال الأكتتابات من البنك (تأسيس) الى البنك (جارى)

٥ــ أ ــ ٣ ــ اصدار حصص تأسيس لأحد المؤسسين :

سبق أن أوضحنا أن حصص التأسيس ليس لها قيمه نقديه ولاتعتبر من مكونات رأس المال ٠ ومع ذلك فعادة مايتم أجراء شرح فى اليوميه العامة بالبيانات الخاصه بحصص التأسيس مثل :

اصدار ٢٠٠ حصة تأسيس مكافأةللمؤسسين تخولهم الحصول على ١٠٪ من الأرباح الصافية بعد تجنيب الأحتياطى القانونى وتوزيع ٥٪ على المساهمين

مقابل التنازل للشركه عن حق احتكار

ويتم اظهار حصص التأسيس بصورة اعلاميه فى الميزانيه العموميه وذلك على الوجه التالى (أرقام افتراضيه) :

رأس المال المصرح به :		
٥٠ ٠٠٠ سهم عادى قيمة أسمية ١٠ جنيه ، ٢٠ ٠٠٠ سهم ممتاز ٧٪ غير مجمع الأرباح بقيمة أسمية ١٥ جنيه .		
رأس المال المصدر والمدفوع :		
٣٠ ٠٠٠ سهم عادى بقيمة اسمية ١٠ جنيه مدفوع بالكامل	٣٠٠ ٠٠٠	
٢٠ ٠٠٠ سهم ممتاز ٧٪ غير مجمع الأرباح، قيمة اسمية ١٥ جنيه مدفوع بالكامل .	٣٠٠ ٠٠٠	
	٦٠٠ ٠٠٠	
٢٠٠ حصة تأسيس ١٠٪	ــــ	

٥ ـ ب ـ طرح الاسهم للاكتتاب العام :

سبق أن أوضحنا أن جانبا من رأس المال المصدر قد يتم طرحه للاكتتاب العام ، وذلك أما لتجميع مدخرات المستثمرين الى جانب اكتتابات المؤسسين لتوفير الأموال اللازمة لقيام الشركه ، أو تطبيقا لاحكام القانون ـ كما هو الحال فى بعض

الحالات فى مصر ـ لضمان أمتلاك مواطنى الدولة موطن الشركة لنسبة من رأس المال وتتم دعوة الجمهور للاكتتاب العام بناء على نشرة الاكتتاب ، ويقوم المكتتب بالتوقيع على طلب الاكتتاب الذى يعتبر بمثابة عقد بين الشركة والمكتتب ، وان كانت أركان العقد لاتكتمل الا بتخصيص اسهم للمكتتب . وبمقتضى هذا العقد يلزم المكتتب بالوفاء بقيمة الاسهم المكتتب فيها وفقا لشروط الاكتتاب . وقد يقوم المكتتب بدفع قيمة السهم دفعة واحدة ، أو يقوم بدفع قيمة السهم على دفعات ـ وهو غالبا مايحدث عمليا ـ يكون احداها عند الاكتتاب وأخرى عند التخصيص ودفعة أو أكثر فى تاريخ أو تواريخ لاحقة محددة أو بناء على طلب الشركة .

وسبق أن أشرنا الى أن شهادات الاسهم قد لايتم اصدارها الا بعد سداد قيمة الاسهم بالكامل أو يتم اصدارها قبل سداد قيمة الأسهم بالكامل مع تسجيل المبلغ المدفوع والأقساط الباقية (وتواريخها اذا كانت محددة) على شهادة السهم وذلك تبعا لما تقضى به القوانين فى الدولة موطن الشركة . ولذا فاننا سنقوم بالتفرقة بين حالتين :

الأولى ، اذا كانت شهادة السهم لاتصدر الا بعد سداد قيمة السهم بالكامل (كما هو الحال فى أمريكا) ، حيث يتم استخدام حساب أسهم مكتتب فيها الى أن يتم اصدار شهادة السهم فيتم حينئذ أقفال هذا الحساب فى حساب رأس مال الأسهم . أما الحالة الثانية ، فهى حالة أصدار شهادة السهم قبل تمام سداد قيمته (كما هو الحال فى مصر) ، حيث لايحتاج الأمر لاستخدام حساب أسهم مكتتب فيها .

وسنوالى بالتوضيح المعالجة المحاسبية فى كل من الحالتين السابقتين ، وان كنا سنعالج الحالة الثانية بدرجة أكبر من التفصيل باعتبارها الحالة التى تتفق مع

القوانين فى مصر •

٥ـ ب ـ ١ ـ المعالجة المحاسبية لاصدارات الأسهم فى حالة عدم اصدار شهادة السهم الا بعد سداد قيمة السهم بالكامل :

سبق أن أشرنا الى أن السهم قد يكون ذو قيمة أسمية ، أو يكون بدون قيمة أسمية ولكنه ذو قيمة محددة ، أو يكون بدون قيمة اسميه وبدون قيمة محددة ، كما أشرنا الى أن سعر الاصدار قد يختلف عن قيمة السهم بالنسبة للنوعين الأول والثانى •

ونظرا لان شهادة السهم لاتصدر الابعد سداد قيمة السهم بالكامل ، ونظرا لأن التوقيع على طلب الأكتتاب يلزم المكتتب بسداد قيمة سعر الاصدار بالكامل وفقا للتواريخ المحددة أو بناء على طلب الشركه ، فان قيمة الاصدار للأسهم (سعر اصدار السهم مضروبا فى عدد الأسهم) يعتبر دينا على المكتتبين للشركه • ويقتضى الأمر لذلك توسيط حساب يطلق عليه حساب اكتتابات تحت التحصيل يجعل مدينا بقيمة اصدار الاسهم ويقوم المكتتبين بسداده وفقا لشروط الاكتتاب • وعند استلام الأكتتابات يتم اجراء أحد القيود التاليه وفقا لنوع السهم • فاذا كانت الاسهم ذات قيمه أسمية ، يجعل حساب أكتتابات تحت التحصيل مدينا بقيمة الاصدار (سعر الاصدار للسهم × عدد الأسهم المصدرة) مقابل جعل كل من حساب أسهم مكتتب فيها ـ نوع اسهم (بالقيمة الأسمية للاسهم المصدرة) وحساب رأس المال المدفوع ـ علاوة اصدار (بالفرق بين قيمة الاصدار والقيمة الاسميه للأسهم المصدرة ان وجد) دائنا • ويلاحظ أن حساب علاوة الاصدار لايظهر اذا تساوت القيمة الاسمية للسهم مع سعر اصدار السهم • أما اذا كانت الاسهم بدون قيمة أسميه وذات قيمة محددة، فيجعل حساب أكتتابات تحت التحصيل مدينا بقيمه الاصدار ، مقابل جعل كل من

حساب أسهم مكتتب فيها ـ نوع أسهم (بالقيمة المحددة للسهم مضروبا فى عدد الأسهم المصدرة) وحساب رأس المال المدفوع ـ مبالغ أضافية (بالفرق بين قيمة الاصدار والقيمة المحددة للاسهم المصدرة) ٠ أما اذا كانت الأسهم بدون قيمة أسميه وبدون قيمة محددة ، فيجعل حساب أكتتابات تحت التحصيل ـ نوع السهم مدينا بقيمة الاصدار مقابل جعل حساب أسهم مكتتب فيها ـ نوع الأسهم دائنا بنفس قيمة الاصدار ٠

وعند تحصيل قيمة السهم أو فى كل مرة يتم فيها تحصيل جزء من قيمة السهم (تبعا لشروط الاكتتاب) يتم جعل حساب النقدية مدينا مقابل جعل حساب اكتتابات تحت التحصيل دائنا بالمبالغ المحصلة ٠ واذا تم اعداد الميزانيه العموميه قبل أن يتم سداد رصيد حساب اكتتابات تحت التحصيل ، فان رصيد الحساب يظهر فى الميزانيه العمومية ٠ ويعتبر هذا الحساب أصلا متداولا اذا كان من المتوقع تحصيل الرصيد خلال فترة قصيره وهى الحالة العادية ٠ أما اذا كان رصيد حساب أكتتابات تحت التحصيل لن يحصل الا بعد فترة غير قصيرة أو سيتم تحصيله عندما تحتاج الشركه الى نقديه، فان رصيد الحساب يطرح طرحا شكليا من حساب اسهم مكتتب فيها عند تقرير رأس المال المدفوع فى الميزانيه العموميه ٠

وعندما يتم تحصيل قيمة السهم بالكامل ، يجعل حساب اسهم مكتتب فيها ـ نوع الأسهم مدينا مقابل جعل حساب رأس مال الاسهم ـ نوع الأسهم دائنا ، وذلك بالنسبة للاسهم التى أصدرت شهاداتها ٠

وللتوضيح سنتناول المعالجه المحاسبية لحالة اصدار ٥٠٠٠ سهم عادى بسعر اصدار ٢٥ جنيه للسهم يدفع ٥٠٪ منها خلال الفترة من أول الى آخر

نوفمبر على أن يدفع الباقى خلال ستين يوما . وسنفترض أنه خلال الفترة من أول ديسمبر حتى نهايته (حيث تم اعداد ميزانية عمومية للشركه) دفع نصف المكتتبين باقى قيمة الاسهم المكتتب فيها وتم اصدار شهادات الاسهم الخاصة بهم . وسنتناول المعالجة المحاسبية لهذه الحالة فى ظل افتراضات مختلفة بالنسبه لنوع السهم من حيث قيمته .

١ـ بافتراض أن الاسهم ذات قيمة اسمية ٢٠ جنيه للسهم :

يتم اجراء القيود التاليه عند تلقى الاكتتابات من أول الى آخر نوفمبر :

١٢٥ ٠٠٠		من حـ/ اكتتابات تحت التحصيل
		الى مذكوريــن
	١٠٠ ٠٠٠	حـ/ أسهم مكتتب فيها ـ اسهم عادية
	٢٥ ٠٠٠	حـ/ رأس المال المدفوع ـ علاوة اصدار

٦٢ ٥٠٠		من حـ/ النقدية
	٦٢ ٥٠٠	الى حـ/ اكتتابات تحت التحصيل

ويتم اجراء القيود التاليه عند تلقى باقى قيمة الاسهم بالنسبة لنصف عدد الأسهم المصدرة واصدار شهادات الاسهم للمكتتبين الذين سددوا القيمة بالكامل (٢٥٠٠ سهم) :

٣١ ٢٥٠		من حـ/ النقديــة
	٣١ ٢٥٠	الى حـ/ اكتتابات تحت التحصيل

٥٠ ٠٠٠		من حـ/ اسهم مكتتب فيها ـ اسهم عادية
	٥٠ ٠٠٠	الى حـ/ رأس مال الأسهم ـ أسهم عادية
		أصدار ٢٥٠٠ سهم بقيمة اسمية ٢٠ جنيه للسهم

وتظهر حقوق الملكية فى الميزانية العمومية فى هذا التاريخ على النحو التالى :

جنيــــه	
	رأس المال المصرح به (٥٠٠٠ سهم عادى بقيمة اسميه ٢٠ جنيه)
	رأس المال المصدر والمدفوع :
٥٠ ٠٠٠	رأس مال الاسهم (٢٥٠٠ سهم عادى بقيمة اسمية ٢٠ جنيه مدفوع بالكامل)
٥٠ ٠٠٠	اسهم مكتتب فيها (٢٥٠٠ سهم عادى بقيمة اسمية ٢٠ جنيه مدفوع منها ١٠ جنيه)
٢٥ ٠٠٠	رأس المال المدفوع ـ علاوة اصدار
١٢٥ ٠٠٠	حقوق الملكيــه

ويلاحظ أن رصيد حساب اكتتابات تحت التحصيل سيظهر فى جانب الأصول من الميزانية .

٢ـ بافتراض أن الاسهم بدون قيمة اسمية وذات قيمة محددة ٢٠ جنيه ، يتم اجراء القيود التالية :

١٢٥٠٠٠		من حـ/ اكتتابات تحت التحصيل
		الى مذكورين
	١٠٠٠٠٠	حـ/ أسهم مكتتب فيها ـ أسهم عادية
	٢٥٠٠٠	حـ/ رأس المال المدفوع ـ مبالغ اضافية
		اصدار ٥٠٠٠ سهم بدون قيمة أسمية وذات قيمة محددة ٢٠ جنيه
٦٢٥٠٠		من حـ/ النقدية
	٦٢٥٠٠	الى حـ/ اكتتابات تحت التحصيل
		استلام ٥٠٪ من قيمة الأسهم المصدرة خلال شهر نوفمبر.
٣١٢٥٠		من حـ/ النقديه
	٣١٢٥٠	الى حـ/ اكتتابات تحت التحصيل
		استلام باقى قيمة الأسهم عن ٢٥٠٠ سهم خلال شهر ديسمبر
٥٠٠٠٠		من حـ/ أسهم مكتتب فيها ـ أسهم عادية
	٥٠٠٠٠	الى حـ/ رأس مال الاسهم ـ أسهم عادية
		اصدار ٢٥٠٠ سهم عادى بقيمة محددة ٢٠ جنيه

وتظهر حقوق الملكية فى الميزانية العمومية على النحو التالى :

جنيه	
	رأس المال المصرح به (٥٠٠٠ سهم عادى بقيمه محددة ٢٠ جنيه)
٠٠٠ ٥٠	رأس المال المصدر والمدفوع :
٠٠٠ ٥٠	رأس مال الأسهم (٢٥٠٠ سهم عادى بقيمة محددة ٢٠ جنيه مدفوعة بالكامل) .
٠٠٠ ٥٠	أسهم مكتتب فيها (٢٥٠٠ سهم عادى بقيمة محددة ٢٠ جنيه مدفوع منها ١٠ جنيه)
٠٠٠ ٢٥	رأس المال المدفوع ـ مبالغ اضافيه
٠٠٠ ١٢٥	حقوق الملكيه

وكما هو الحال فى الحالة السابقه يظهر رصيد حساب اكتتابات تحت التحصيل فى جانب الأصول .

٣ـ بافتراض أن الاسهم بدون قيمة اسمية وبدون قيمة محددة ، يتم أجراء القيود التالية :

١٢٥٠٠٠		من حـ/ اكتتابات تحت التحصيل
	١٢٥٠٠٠	الى حـ/ اسهم مكتتب فيها ـ أسهم عادية
		اصدار ٥٠٠٠ سهم عادى بدون قيمه اسميه وبدون قيمة محددة

٦٢٥٠٠		من حـ/ النقديـــه
	٦٢٥٠٠	الى حـ/ اكتتابات تحت التحصيل
		استلام ٥٠٪ من سعر الاصدار خلال شهر نوفمـــبر
٣١٢٥٠		من حـ/ النقديـــه
	٣١٢٥٠	الى حـ/ اكتتابات تحت التحصيل
		استلام باقى سعر الاصدار عن ٢٥٠٠ سهم خـــلال شهر ديسمبر
٦٢٥٠٠		من حـ/ أسهم مكتتب فيها ـ أسهم عادية
	٦٢٥٠٠	الى حـ/ رأس مال الاسهم ـ أسهم عاديه
		اصدار ٢٥٠٠ سهم عادى بدون قيمة اسميهوبـدون قيمة محددة

وتظهر حقوق الملكية فى الميزانية العمومية على النحو التالى :

	رأس المال المصرح به(٥٠٠٠ ســــهـم عادى بدون قيمة اسمية)
	رأس المال المصدر والمدفوع :
٦٢٥٠٠	رأس مال الاسهم (٢٥٠٠ سهم عـــادى بدون قيمة أسمية)
٦٢٥٠٠	أسهم مكتتب فيها (٢٥٠٠ سهم عـــادى بدون قيمة أسمية)
١٢٥٠٠٠	حقوق الملكية

وهنا أيضا يظهر رصيد حساب اكتتابات تحت التحصيل فى جانب الأصول ٠

٥ـ ب ـ ٢ ـ المعالجة المحاسبية لاصدارات الأسهم فى حالة أصدار شهادة السهم قبل سداد قيمة السهم بالكامل :

سبق أن أشرنا الى أن القانون فى مصر يشترط أن تكون الاسهم ذات قيمة أسمية ، وأن لاتقل القيمة الاسمية عن خمسة جنيهات ولاتزيد عن ألف جنيه ، وأن القانون لايجيز اصدار أسهم بعلاوة اصدار الا فى الأحوال التى تحددها اللائحه التنفيذية للقانون ١٥٩ لسنه ٨١ ، ولايجيز اطلاقا اصدار اسهم بخصم أصدار ٠ وسبق وأشرنا أيضا الى أن القانون يستلزم أن يكون رأس المال المصدر مكتتب فيه بالكامل وأن لايقل مايدفعه المكتتب عن ربع القيمة الاسمية للأسهم النقدية وبحيث يتم تسديد قيمة الأسهم الاسمية بالكامل خلال عشر سنوات من تاريخ تأسيس الشركه ٠ وعادة ماتقسم قيمة السهم الى عدة أقساط يدفع احدها عند الاكتتاب وثانيها عند التخصيص ثم يدفع المساهم قسط أول وقسط ثانى ٠٠ الخ (فى تواريخ محددة أو وفقا لاحتياجات الشركه) ٠ وتجدر الأشارة الى أن القانون يستلزم أن يتم طرح الأسهم للاكتتاب العام عن طريق أحد البنوك المرخص لها بتلقى الاكتتابات أو عن طريق الشركات التى تنشأ لهذا الغرض أ و الشركات التى يرخص لها بالتعامل فى الأوراق المالية وبعد موافقة الهيئة العامة لسوق المال ٠

واذا طرح جانب من رأس المال المصدر للاكتتاب العام ، فان نتيجة الأكتتاب تكون أحد احتمالات ثلاثة هى : عدم تغطية الأكتتاب ، أو يتساوى عدد الأسهم المكتتب فيها مع عدد الاسهم المطروحة للاكتتاب ، أو أن تتجاوز الاكتتابات عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب ٠ وفى الحالة الأولى يفشل المشروع ولايتم تأسيس الشركه ومن ثم يتم رد الاكتتابات للمكتتبين ٠ أما الحالة الثانية فهى حالة نادرة

الحدوث وان كنا سنعالجها أولا لاغراض تبسيط عرض المعالجة المحاسبية فى هذا الصدد .

أما فى الحالة الثالثة وهى الأكثر احتمالا ، فان الأمر يقتضى تخصيص عدد من الأسهم لكل مكتتب ورفض الاكتتابات فيما يزيد عن الاسهم المخصصة . وينص القانون فى هذه الحالة على ضرورة توزيع الأسهم المطروحة (أى تخصيص الاسهم) بين المكتتبين بالكيفية التى يحددها نظام الشركة ، وبحيث لايترتب على ذلك اقصاء المكتتب فى الشركة أيا كان عدد الأسهم التى اكتتب فيها ، مع مراعاة جبر الكسور لصالح صغار المكتتبين (حيث أن السهم غير قابل للتجزئه بمقتضى القانون) .

وتتلخص القيود المحاسبيه اللازمة لاثبات اصدار رأس المال فيما يلى :

١ - عند تلقى الاكتتابات عن طريق أحد البنوك المرخص لها بذلك ، يجعل حساب البنك (اكتتاب) مدينا مقابل جعل حساب اكتتابات محصله - نوع الأسهم دائنا ، وذلك بالمبالغ المحصلة من المكتتبين .

٢ - عندما يتم تخصيص الاسهم يحول جزء من أو كل (حسب الحالة) رصيد حساب اكتتابات محصله الى حساب رأس مال الأسهم - نوع الاسهم .
كما يتم أثبات طلب قسط التخصيص بجعل حساب أقساط تحت التحصيل (قسط تخصيص) - نوع الاسهم مدينا مقابل جعل حساب رأس مال الأسهم - نوع الأسهم دائنا ، وذلك بقيمة قسط التخصيص عن الاسهم المخصصه كما يتم تحويل المبالغ المودعة فى البنك (اكتتاب) الى حساب البنك (جارى) وذلك بجعل الأول دائنا والثانى مدينا . ويلاحظ أن رصيد حساب أكتتابات محصلة - نوع الاسهم يمثل حينئذ المبالغ المحصله

بالزيادة عن قيمة قسط الاكتتاب للاسهم المطروحة ، ويتم استخدام هذا الرصيد في سداد قسط التخصيص بالنسبه لبعض المكتتبين وتحويل جزء منه الى حساب أقساط محصلة مقدما ورد جزء منه للمكتتبين (اذا زادت قيمة قسط الاكتتاب المدفوعة عن الاقساط المطلوبة للاسهم المخصصة لهم) .

٣- عند تلقى قيمة قسط التخصيص ، يجعل حساب البنك (وكذلك حساب اكتتابات محصلة اذا اقتضى الأمر ذلك) مدينا مقابل جعل حساب اقساط تحت التحصيل (قسط تخصيص) - نوع الاسهم دائنا .

٤- عند طلب أى قسط تال (قسط أول ، قسط ثانى ... الخ) يجعل حساب أقساط تحت التحصيل (قسط ...) - نوع الاسهم مدينا ، مقابل جعل حساب رأس مال الاسهم - نوع الاسهم دائنا . وعند تلقى قيمة القسط من المساهمين يجعل حساب البنك (وحساب أقساط محصلة مقدما اذا وجد) مدينا مقابل جعل حساب أقساط تحت التحصيل (قسط ...) - نوع الأسهم دائنا .

وسنوضح فيما يلى الاجراءات السابقة بأمثله رقميه .

مثال (١) :

افتراض تساوى الاسهم المكتتب فيها مع الاسهم المطروحة للاكتتاب :

دعنا نفترض أن شركة مساهمة طرحت للاكتتاب العام ٣٥٠٠٠ سهم عادى بقيمة أسمية ٢٠ جنيه ، ٢٥٠٠٠ سهم ممتاز ٥٪ مجمع الأرباح بقيمة اسمية ١٨ جنيه ، وكانت شروط الاكتتاب تقضى بأن يدفع عند الاكتتاب ربع القيمة الاسميه بالنسبه للاسهم العادية وثلث القيمة الاسمية بالنسبة للاسهم الممتازة ، وأن يدفع الباقى على دفعتين متساويتين بالنسبة لكل نوع من الاسهم احدها عند التخصيص والأخرى بعد أربعة أشهر من التخصيص . ولقد تم الاكتتاب فى جميع الأسهم المطروحة فى

١/ ٥ وتم للتخصيص فى ١/ ٨ كما تم تحصيل قسط التخصيص بالكامل خلال المهلة الممنوحة والتى تنتهى فى ٣١/ ٨ ، وطلب القسط الأخير فى ١/ ١٢ وتم تحصيله خلال المهلة الممنوحة والتى تنتهى فى ٣١/ ١٢ ٠ وفيما يلى قيود اليوميه اللازمه لاثبات اصدار الأسهم ٠

١٧٥٠٠٠		من حـ/ البنك (اكتتاب)	١/ ٥
	١٧٥٠٠٠	الى حـ/ اكتتابات محصلة ــ اسهم عادية	
		تحصيل قسط الاكتتاب عن ٣٥٠٠٠ سهم عادى بواقع ٥ جنيه للسهم	
١٥٠ ٠٠٠		من حـ/ البنك (اكتتاب)	١/ ٥
	١٥٠ ٠٠٠	الى حـ/ اكتتابات محصلة ــ أسهم ممتازة ٥٪ مجمعه الأرباح	
		تحصيل قسط الاكتتاب عن ٢٥٠٠٠ سهم ممتاز بواقع ٦ جنيه للسهم	
١٧٥٠٠٠		من حـ/ اكتتابات محصلة ــ اسهم عادية	١/ ٨
	١٧٥٠٠٠	الى حـ/ رأس مال الاسهم ــ أسهم عادية	
		تحويل الاكتتابات المحصلة عن الاسهم العاديه الى رأس مال الاسهم	

١٥٠ ٠٠٠		من حـ/ اكتتابات محصلة ـ اسهم ممتازة ٥٪	٨/١
		مجمعه الأرباح	
	١٥٠ ٠٠٠	الى حـ/ رأس مال الاسهم ـ اسهم ممتازة ٥٪ مجمعه الأرباح	
		تحويل الاكتتابات المحصلة عن الاسهم الممتازة الى رأس مال الأسهم	
٣٢٥٠٠٠		من حـ/ البنك (جارى)	٨/١
	٣٢٥٠٠٠	الى حـ/ البنك (اكتتاب)	
		تحويل الاكتتابات المحصلة من حساب البنك (اكتتاب) الى حساب البنك (جارى)	
٢٦٢٥٠٠		من حـ/ أقساط تحت التحصيل (تخصيص) ـ أسهم عادية	٨/١
	٢٦٢٥٠٠	الى حـ/ رأس مال الاسهم ـ أسهم عاديه	
		طلب قسط التخصيص عن الاسهم العادية بواقع ٧٫٥ جنيه خلال الفترة من ١/ ٨ الى ٣١/ ٨	
١٥٠ ٠٠٠		من حـ/ أقساط تحت التحصيل (تخصيص) ـ اسهم ممتازة ٥٪ مجمع	٨/١
	١٥٠ ٠٠٠	الى حـ/ رأس مال الاسهم ـ اسهم ممتازة ٥٪ مجمع	
		طلب قسط التخصيص عن الاسهم الممتازة بواقع ٦ جنيه للسهم خلال الفترة من ١/ ٨ الى ٣١/ ٨	

٢٦٢٥٠٠		من حـ/ البنك (جارى)	٣١/ ٨
	٢٦٢٥٠٠	الى حـ/ اقساط تحت التحصيل	
		(تخصيص) ـ اسهم عادية	
		تحصيل قسط التخصيص عن ٣٥٠٠٠ سهم عادى	
		بواقع ٧ر٥ جنيه للسهم	
١٥٠ ٠٠٠		من حـ/ البنك(جارى)	٣١/ ٨
	١٥٠ ٠٠٠	الى حـ/ أقساط تحت التحصيل	
		(تخصيص) ـ اسهم ممتازة ٥٪ مجمع	
		تحصيل قسط التخصيص عن ٢٥٠٠٠سهم	
		ممتاز بواقع ٦ جنيه للسهم	
٢٦٢٥٠٠		من حـ/ أقساط تحت التحصيل (أخير) ـ	
		اسهم عادية	١/ ١٢
	٢٦٢٥٠٠	الى حـ/ رأس مال الاسهم ـ أسهم عاديه	
		طلب القسط الأخير عن الاسهم العادية	
		بواقع ٧ر٥ جنيه للسهم خلال الفترة من ١/ ١٢	
		الى ٣١/ ١٢.	

١٥٠ ٠٠٠		من حـ/ أقساط تحت التحصيل (أخير) ـ اسهم ممتازة ٥٪ مجمع	١٢/١
	١٥٠ ٠٠٠	الى حـ/ رأس مال الاسهم ـ اسهم ممتازة ٥٪ مجمع	
		طلب القسط الأخير عن الاسهم الممتازة بواقع ٦جنيه للسهم خلال الفترة من ١/ ١٢ الـى ٣١/ ١٢	
٢٦٢٥٠٠		من حـ/ البنك(جارى)	١٢/٣١
	٢٦٢٥٠٠	الى حـ/أقساط تحت التحصيل (أخير ـ أسهم عادية	
		تحصيل القسط الأخير عن ٣٥٠٠٠ سهم عادى بواقع ٥ر٧ جنيه للسهم	
١٥٠ ٠٠٠		من حـ/ البنك (جارى)	
	١٥٠ ٠٠٠	الى حـ/أقساط تحت التحصيل (أخير) ـ اسهم ممتازة ٥٪ مجمع	
		تحصيل القسط الأخير عن ٢٥٠٠٠ سهـم ممتاز بواقع ٦ جنيه للسهم	

مثـــال ٢ :

طرحت شركة مساهمه ٣٢٠٠٠ سهم عادى للاكتتاب العام بقيمة اسميـــة ١٥ جنيه للسهم ، وكانت شروط الاكتتاب أن يدفع المكتتب ٦ جنيه عند الاكتتاب خـــلال الفترة من ١/١ الى ١/٣١ ، ومبلغ ٥ جنيه عند التخصيص خلال الفترة من ٣/١ الى ٣/٣١ ، ومبلغ ٤ جنيه قسط أخير خلال الفترة من ١٠/١ الـــى ١٠/٣١٠ ولقد اكتتب الجمهور فى ٥١٠٠٠ سهم ٠ وفى أول مارس تقرر تخصيص الأسهـــــم على النحو التالى :

١ـ صغار المكتتبين : يخصص لكل منهم الأسهم التى اكتتب فيها ، وبلـــــغ اجمالى عدد الأسهم المكتتب فيها لهذه الفئه ١٤٠٠٠ سهم ٠

٢ـ باقى المكتتبين : يخصص لكل منهم عدد من الأسهم الباقيه يعادل نسبـــة ماأكتتب فيه من أسهم الى عدد الأسهم المكتتب فيها لهذه الفئه ٠

وتقرر الاحتفاظ بأى مبالغ محصلة بالزيادة من تحت حساب القسط التالى ٠

ويتم اجراء القيود اللازمه فى هذه الحالة على النحو التالى :

٣٠٦٠٠٠		من حـ/ البنك (أكتتاب)	١/٣١
	٣٠٦٠٠٠	الى حـ/اكتتابات محصله ـ أسهم عادية	
		تحصيل قسط اكتتاب ٦ جنيه عن ٥١٠٠٠ سهم	
١٩٢٠٠٠		من حـ/ اكتتابات محصله ـ أسهم عاديه	٣/١
	١٩٢٠٠٠	الى حـ/ رأس مال الاسهم ـ أسهمعاديه	
		تحويل الاكتتابات المحصلة لرأس مال الأسهم بواقع ٦ جنيه للسهم عن ٣٢٠٠٠ سهم٠	

٣٠٦٠٠٠		من ح/ البنك (جارى)	٣/١
	٣٠٦٠٠٠	الى ح/ البنك (اكتتاب)	
١٦٠٠٠٠		من ح/ أقساط تحت التحصيل (تخصيص) ـ أسهم عادية	٣/١
	١٦٠٠٠٠	الى ح/ رأس مال الاسهم ـ أسهم عاديه	
		طلب قسط تخصيص ٥ جنيه عن الأسهم المخصصه	
٩٠٠٠٠		من ح/ اكتتابات محصلة ـ أسهم عادية	٣/١
	٩٠٠٠٠	الى ح/ أقساط تحت التحصيل (تخصيص) ـ أسهم عادية	
		تحويل مايعادل قسط التخصيص عن ١٨٠٠٠ سهم من المبالغ المحصله بالزيادة عند الاكتتاب سدادا لقسط التخصيص المستحق •	
٢٤٠٠٠		من ح/ اكتتابات محصله ـ أسهم عاديه	٣/١
	٢٤٠٠٠	الى ح/ أقساط محصله مقدما ـ أسهم عادية	
		تحويل رصيد حساب اكتتابات محصلة الى حساب أقساط محصلة مقدما •	
٧٠٠٠٠		من ح/ البنك (جارى)	٣/٣١
	٧٠٠٠٠	الى ح/ اقساط تحت التحصيل (تخصيص) ـ أسهم عاديه	
		تحصيل قسط تخصيص ٥جنيهعن ١٤٠٠٠ سهم	

١٢٨٠٠٠		من حـ/ أقساط تحت التحصيل (أخير)	
		ـ أسهم عادية	١٠/١
	١٢٨٠٠٠	الى حـ/ رأس مال الأسهم ـ أسهم عاديه	
		طلب القسط الأخير بواقع ٤ جنيه عن ٣٢٠٠٠ سهم	
٢٤٠٠٠		من حـ/ أقساط محصلة مقدما ـ أسهم عاديه	١٠/١
	٢٤٠٠٠	الى حـ/ أقساط تحت التحصيل (أخير) ـ أسهم عادية	
		استخدام رصيد حساب أقساط محصلة مقدما لسداد القسط الأخير .	
١٠٤٠٠٠		من حـ/ البنك (جارى	١٠/٣١
	١٠٤٠٠٠	الى حـ/ أقساط تحت التحصيل (أخير) ـ أسهم عادية	
		تحصيل القسط الأخير	

يلاحظ أن عدد الأسهم المخصصة بالكامل بلغ ١٤٠٠٠ سهم ، مما يعنى أن باقى المكتتبين قد اكتتبوا فى ٣٧٠٠٠ سهم (٥١٠٠٠ ـ ١٤٠٠٠) وخصص لهم ١٨٠٠٠ سهم (٣٢٠٠٠ ـ ١٤٠٠٠) . وحيث أن الفئه الاولى قد خصصت لهم الأسهم بالكامل ، فان عليهم سداد كل من قسط التخصيص (القيد السابع) والقسط الأخير (ضمن القيد الأخير) .

أما بالنسبة للفئة الثانية ، فقد دفعوا عند الاكتتاب ٢٢٢٠٠٠ جنيه (٣٧٠٠٠ سهم × ٦ جنيه) فى حين أن قسط الاكتتاب عن الاسهم المخصصة

لهم يبلغ ١٠٨٠٠٠ جنيه (١٨٠٠٠ سهم × ٦ جنيه) ، أى أنهم دفعوا بالزيادة مبلغ ١١٤٠٠٠ جنيه تم الاحتفاظ بها من تحت حساب الاقساط التاليه وحيث أن قسط التخصيص قد حل فورا ، فلقد أستخدم جزء من هذه المبالغ المحصلة بالزيادة قدرة ٩٠٠٠٠ جنيه (١٨٠٠٠ سهم × ٥ جنيه)فى سداد قسط التخصيص المطلوب عن الأسهم المخصصة لهذه الفئه • ومع ذلك فلقد تبقى من المبالغ المحصلة بالزيادة بعد سداد قسط التخصيص مبلغ ٢٤٠٠٠ جنيه (٢٢٢٠٠٠ ــ ١٠٨٠٠٠ ــ ٩٠٠٠٠ = ٢٤٠٠٠)، ولذا تم تحويلها الى حساب خاص بالأقساط المحصلة مقدما لاستخدامها فى سداد القسط الأخير عندما يحل أجله • ويلاحظ أن هذا المبلغ لم يكفى لسداد القسط الأخير ولذا فان المساهمين من هذه الفئة دفعوا مبلغا اضافيا قدرة ٤٨٠٠٠ جنيه •

الا أن الأمر لايكون عادة بهذه البساطه ، حيث ينقسم المساهمين الى فئات عديدة من حيث عدد الأسهم التى اكتتب فيها كل منهم ، فضلا عن أن تخصيص الأسهم بينهم يتم بنسب متفاوته • ولتسهيل العمليات الحسابية يمكن أستخدام جدول معين على النحو الذى سنراه فى المثال التالى • وتجدر الأشاره الى ان الشركة عادة ماتعد كشوف (يستخرج منها الجدول المشار اليه) يقيد فيها أسماء المكتتبين وعدد الأسهم المكتتب فيها وعدد الأسهم المخصصة لكل منهم وغير ذلك من بيانات خاصه بالمبالغ المحصلة عند الاكتتاب والمستحق السداد أو المستخدم فى سداد قسط التخصيص والمحول للأقساط المقدمة (ان وجد) •

<u>مثال (٣):</u>

طرحت شركة مساهمة للاكتتاب العام ٩٢٠٠٠ سهم عادى بقيمة اسميه ١٠ جنيه

للسهم ، وكانت شروط الاكتتاب أن يتم سداد القيمة الأسمية على ثلاث دفعات يدفع منها ٤٠٪ عند الاكتتاب خلال الفترة من ١/٣ الى ٣١/٣ ، ويدفع ٢٥٪ عند التخصيص خلال الفترة من ١/٦ الى ٣٠/٦ ، ويدفع الباقى خلال الفترة من ١/١٢ الى ٣١/١٢٠

ولقد اكتتب الجمهور فى ١٦٦٠٠٠ سهم ، وتقرر فى أول يونيه تخصيص الأسهم على النحو التالى :

١ـ المكتتبين فى أقل من مائه سهم يخصص لكل منهم ١٠٠ ٪ من الاسهم المكتتب فيها ، وبلغ أجمالى عدد الاسهم المكتتب فيها لهذه الفئه ٢٢٠٠٠ سهم ٠

٢ـ المكتتبين فى ١٠٠ سهم وأقل من ٢٠٠ سهم ، يخصص لكل منهم ٧٥٪ من الأسهم المكتتب فيها بحد أدنى ١٠٠ سهم ، وبلغ اجمالى عدد الأسهم المكتتب فيها لهذه الفئة ٢٤٠٠٠ سهم ، ولم يكتتب أحد من هذه الفئه فى أقل من ١٣٦ سهم ٠

٣ـ المكتتبين فى ٢٠٠ سهم وأقل من ٤٠٠ سهم ، يخصص لكل منهم ٦٥٪ من الأسهم المكتتب فيها بحد أدنى ١٥٠ سهم ، وبلغ أجمالى عدد الأسهم المكتتب فيها لهذه الفئه ٢٥٠٠٠ سهم ، ولم يكتتب أحد من هذه الفئه فى أقل من ٢٤٠ سهم ٠

٤ـ المكتتبين فى ٤٠٠ سهم وأقل من ٦٠٠ سهم ، يخصص لكل منهم ٥٠٪ من الأسهم المكتتب فيها بحد أدنى ٢٦٠ سهم ، وبلغ أجمالى عدد الأسهم المكتتب فيها لهذه الفئه ٢٥٥٠٠ سهم ، ولم يكتتب أحد من هذه الفئة فى أقل من ٥٢٢ سهم ٠

٥ـ المكتتبين فى ٦٠٠ سهم وأقل من ٩٠٠ سهم ، يخصص لكل منهم ٤٠٪ من الأسهم المكتتب فيها بحد أدنى ٣٠٠ سهم ، وبلغ أجمالى عدد الأسهم المكتتب فيها لهذه الفئة ٣٧٥٠٠ سهم ، ولم يكتتب أحد من هذه الفئه فى أقل من ٧٥٠ سهم .

٦ـ المكتتبين فى ٩٠٠ سهم أو أكثر يخصص لكل منهم ٢٥٪ من الاسهم المكتتب فيها بحد أدنى ٣٦٠ سهم ، وبلغ أجمالى عدد الاسهم المكتتب فيها لهذه الفئة ٣٢٠٠٠ سهم ، ولم يكتتب أحد من هذه الفئة فى أقل من ١٤٦٠ سهم.

ولقد تقرر الاحتفاظ بأى مبالغ دفعها المكتتب تزيد عن قسطى الاكتتاب والتخصيص عن الأسهم المخصصة له وذلك من تحت حساب القسط الأخير.

ولاجـرا" القيود اللازمة لاثبات اصدار رأس المال فى هذه الحالة نقوم باعداد الجدول التالى :

السنة	أسهم مكتتب فيها (١)	أسهم مخصصة (٢)	اكتتابات محصلة (٣)	قيمة كتب [illegible] (٤)	مبالغ محصلة زائدة (٥)	قسط التخصيص: إجمالي (٦)	قسط التخصيص: محول من الاكتتابات محصلة (٧)	قسط التخصيص: مستحق (٨)	أقساط تالية: إجمالي (٩)	أقساط تالية: محول لأقساط محصلة مقدما (١٠)	مردود (١١)
١	٢٢٠٠٠	٢٢٠٠٠	٨٨٠٠٠	١٨٠٠٠	—	٥٥٠٠٠	—	٥٥٠٠٠	٧٧٠٠٠	—	—
٢	٢٤٠٠٠	١٨٠٠٠	٩٦٠٠٠	٧٢٠٠٠	٢٤٠٠٠	٤٥٠٠٠	٢٤٠٠٠	٢١٠٠٠	٦٣٠٠٠	—	—
٣	٢٥٠٠٠	١١٢٥٠	١٠٠٠٠٠	٦٥٠٠٠	٣٥٠٠٠	٤٠٦٢٥	٣٥٠٠٠	٥٦٢٥	٥٦٨٧٥	—	—
٤	٢٥٥٠٠	١٢٧٥٠	١٠٢٠٠٠	٥٠٠٠٠	٥١٠٠٠	٣١٨٧٥	٣١٨٧٥	—	٤٤٦٢٥	١٩١٢٥	—
٥	٣٧٥٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٩٠٠٠٠	٣٧٥٠٠	٣٧٥٠٠	—	٥٢٥٠٠	٥٢٥٠٠	—
٦	٣٢٠٠٠	٨٠٠٠	١٢٨٠٠٠	٣٢٠٠٠	٩٦٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	—	٢٨٠٠٠	٢٨٠٠٠	٤٨٠٠٠
المجموع	١٦٦٠٠٠	٩٢٠٠٠	٦٦٤٠٠٠	٣٦٨٠٠٠	٢٩٦٠٠٠	٢٣٠٠٠٠	١٤٨٣٧٥	٨١٦٢٥	٣٢٢٠٠٠	٩٩٦٢٥	٤٨٠٠٠

ونوضح فيما يلى طريقة اعداد الجدول السابق :

١ـ يسجل فى الخانه رقم (١) عدد الأسهم المكتتب فيها لكل فئه .

٢ـ يسجل فى الخانه رقم (٢) عدد الأسهم المخصصه لكل فئه . وتم ذلك فى هذا المثال بضرب عدد الأسهم المكتتب فيها لكل فئة (خانة رقم ١) فى نسبه التخصيص لنفس الفئه .

٣ـ يسجل فى الخانه رقم (٣) قيمة الاكتتابات المحصلة والتى نحصل عليها بضرب عدد الاسهم طبقا للخانة رقم (١) فى قيمة قسط الاكتتاب .

٤ـ يسجل فى الخانه رقم (٤) قيمة قسط الاكتتاب المحول لحساب رأس المال والذى يتمثل فى حاصل ضرب عدد الاسهم المخصصة (خانه رقم ٢) فى قسط الاكتتاب .

٥ـ يسجل فى الخانه رقم (٥) المبالغ المحصلة بالزيادة عند الاكتتاب والتى تتمثل فى الاكتتابات المحصلة (خانة رقم ٣) ناقصا قسط الاكتتاب عن الأسهم المخصصة والمحول لحساب رأس المال (خانه رقم ٤) .

٦ـ يسجل فى الخانه رقم (٦) قيمة قسط التخصيص عن الأسهم المخصصة وذلك بضرب عدد الاسهم المخصصة (خانه رقم ٢) فى قسط التخصيص .

٧ـ يسجل فى الخانه رقم (٧) مايستخدم من المبالغ المحصلة بالزيادة لسداد قسط التخصيص . ويتم التسجيل فى هذه الخانه بمقارنة الخانتين رقم (٥) و رقم (٦)، وذلك على النحو التالى :

أ ـ اذا كان الرصيد بالخانه رقم (٥) = صفر ، لايسجل شئ بالخانه رقم (٧) كما هو الحال بالنسبة للفئه الأولى من المكتتبين . ويعنى هذا أن على هذه الفئه سداد قسط التخصيص بالكامل .

ب ـ اذا كان الرصيد بالخانه رقم (٥) أقل من الرصيد بالخانه رقم (٦)، فـان الرصيد بالخانه رقم (٥) ينقل كما هو الى الخانه رقم (٧)، كما هو الحال بالنسبة للفئتين الثانية والثالثة من المكتتبين • ويعنى هذا ان كل ماحصل بالزيادة عند الاكتتاب سوف يستخدم لسداد جزء من قسط التخصيص المستحق

جـ ـ اذا كان الرصيد بالخانه رقم (٥) يساوى أو أكبر من الرصيد بالخانه رقم (٦) فان الرصيد بالخانه رقم (٦) ، ينقل الى الخانه رقم (٧)، كما هو الحال بالنسبة للفئات الرابعة والخامسة والسادسة من المكتتبين • ويعنى هذا أن المبالغ المحصلة بالزيادة عند الاكتتاب تكفى أو تزيد عن ماهو مطلوب عند التخصيص ، ولذلك فان قسط التخصيص يتم سداده بالكامل من الاكتتابات المحصلة (مبالغ محصلة بالزيادة)•

٨ـ يسجل فى الخانه رقم (٨) المبالغ التى يتم تحصيلها من المكتتبين عند التخصيص • ويمكن القول أن المبالغ المسجله بالخانه رقم (٨)تساوى المبالغ المسجله بالخانه رقم (٦) ناقصا المبالغ المسجله بالخانه رقم (٧)•

٩ـ يسجل فى الخانه رقم (٩) قيمة الأقساط التاليه والتى تتمثل فى حاصل ضرب عدد الأسهم المخصصه (خانه رقم ٢) فى قيمة الأقساط التاليه (القسط الأخير فقط فى المثال الحالى)•

١٠ـ يسجل فى الخانه رقم (١٠) الاكتتابات المحصلة بالزيادة عن قسطى الاكتتاب والتخصيص والمحولة لحساب أقساط محصلة مقدما • وبالتالى فان الفئات المسجل لها رصيد فى الخانه رقم (٨) لايسجل لها شئ فى الخانه رقم (١٠)• أما بالنسبه لباقى الفئات فيتم التسجيل على النحو التالى :

أ ــ اذا كانت المبالغ المحصلة بالزيادة بعد استبعاد ماأستخدم فى سداد قسط التخصيص أقل من المطلوب للأقساط التاليه (أى اذا كانت خانة (٥) ناقصا خانه (٦) أقل من خانه (٩)) ، فان المتبقى يسجل بالخانه رقم (١٠) ٠ فبالنسبة للفئه الرابعه من المكتتبين نجد أن المبالغ المحصلة بالزيادة ٥١٠٠٠ جنيه وبعد استبعاد ماستخدم منها لسداد قسط التخصيص وقدره ٣١٨٧٥ جنيه يتبقى ١٩١٢٥ جنيه وهى أقل من قيمة الأقساط التاليه (٤٤٦٢٥ جنيه) ولذا يسجل هذا المبلغ المتبقى (١٩١٢٥ جنيه) فى الخانه رقم (١٠)٠

ب ــ اذا كان الرصيد فى الخانه رقم (٥) ناقصا الرصيد فى الخانه رقم (٦) يساوى أو يزيد عن الرصيد فى الخانه رقم (٩) ، فان الرصيد بالخانه رقم (٩) يسجل فى الخانه رقم (١٠)٠ فبالنسبة للفئه الخامسه مثلا نجد أن المبالغ المحصلة بالزيادة (٩٠٠٠٠ جنيه) ناقصا المحول لسداد قسط التخصيص (٣٧٥٠٠ جنيه) يساوى ٥٢٥٠٠ جنيه وهو يعادل المطلوب للأقساط التاليه تماما ولذا تم تسجيله فى الخانه رقم (١٠) ٠ أما بالنسبه للفئه السادسة فان الخانه (٥) ــ الخانه (٦) = ٩٦٠٠٠ جنيه ــ ٢٠٠٠٠ جنيه = ٧٦٠٠٠ جنيه ، وهو مايزيد عن المطلوب للأقساط التاليه وقدره ٢٨٠٠٠ جنيه ٠ ولذلك يسجل فى الخانه رقم (١٠) المبلغ المطلوب فقط لسداد الأقساط التاليه وهو ٢٨٠٠٠ جنيه ٠

١١ ــ يسجل فى الخانه رقم (١١) المبالغ المستحقه الرد للمكتتبين ٠ ففى حالة الفئه السادسه وجدنا أن المبالغ المحصلة بالزيادة عند الاكتتاب تزيد عن ماهو مطلوب لسداد قسط التخصيص والقسط الأخير ، ولذا تم تسجيل المبالغ المستحقة الرد وقدرة ٤٨٠٠٠ جنيه بالخانه رقم (١١)٠

وباستخدام اجماليات الخانات فى الجدول السابق يتم اثبات القيود اللازمه لاصدار رأس المال على النحو التالى:

٦٦٤٠٠٠		من حـ/ البنك (اكتتاب)	٣/٣١
	٦٦٤٠٠٠	الى حـ/ اكتتابات محصلة ــ أسهم عاديه	
		مجموع الخانه رقم (٣)	
٣٦٨٠٠٠		من حـ/ اكتتابات محصلة ــ أسهم عاديه	٦/١
	٣٦٨٠٠٠	الى حـ/ رأس مال الأسهم ــ أسهم عاديه	
		مجموع الخانه رقم (٤)	
٦٦٤٠٠٠		من حـ/ البنك (جارى)	٦/١
	٦٦٤٠٠٠	الى حـ/ البنك (اكتتاب)	
٢٣٠٠٠٠		من حـ/ أقساط تحت التحصيل (تخصيص) ــ اسهم عادية	٦/١
	٢٣٠٠٠٠	الى حـ/ رأس مال الأسهم ــ اسهم عاديه	
		مجموع الخانه رقم (٦)	
١٤٨٣٧٥		من حـ/ اكتتابات محصلة ــ أسهم عادية	٦/١
	١٤٨٣٧٥	الى حـ/ أقساط تحت التحصيل (تخصيص) ــ أسهم عادية ٠	
		مجموع الخانه رقم (٧)	
٩٩٦٢٥		من حـ/ اكتتابات محصلة ــ اسهم عادية	٦/١
	٩٩٦٢٥	الى حـ/ أقساط محصلة مقدما ــ أسهم عادية	
		مجموع الخانة رقم (١٠)	

٤٨٠٠٠		من حـ/ اكتتابات محصلة ـ أسهم عادية	٦/١
	٤٨٠٠٠	الى حـ/ البنك (جارى)	
		المبالغ المردودة للمكتتبين (مجموع خانه رقم (١١)	
٨١٦٢٥		من حـ/ البنك (جارى	٦/٣٠
	٨١٦٢٥	الى حـ/ أقساط تحت التحصيل (تخصيص) ـ أسهم عادية	
		مجموع الخانه رقم (٨)	
٣٢٢٠٠٠		من حـ/ أقساط تحت التحصيل (أخير) ـ أسهم عادية	١٢/١
	٣٢٢٠٠٠	الى حـ/ رأسمال الاسهم ـ أسهم عاديه	
		مجموع الخانه رقم (٩)، حيث أن الاقساط التاليه هى القسط الأخير فقط	
٩٩٦٢٥		من حـ/ أقساط محصلة مقدما ـ اسهم عاديه	١٢/١
	٩٩٦٢٥	الى حـ/ أقساط تحت التحصيل (أخير) ـ أسهم عادية	
		مجموع الخانه رقم (١٠)	

٢٢٢٣٧٥		من حـ/ البنك (جارى)	١٢/٣١
	٢٢٢٣٧٥	الى حـ/ أقساط تحت التحصيل (أخير)	
		ـ أسهم عادية	
		تحصيل المستحق عن القسط الأخير	
		(٣٢٢٠٠٠ ـ ٩٩٦٢٥)	

ونوضح فيما يلى الحسابات كما تظهر بدفتر الأستاذ لكى تتضح طريقة التصرف فى الاكتتابات المحصلة وطلب الاقساط وتحصيلها بصورة أفضل •

حـ/ البنك (جارى)

٦٦٤٠٠٠	الى حـ/ بنك أكتتاب	٤٨٠٠٠	من حـ/ اكتتابات محصلة (مردودة)
٨١٦٢٥	الى حـ/ اقساط تحت التحصيل (تخصيص)		
٢٢٢٣٧٥	الى حـ/ اقساط تحت التحصيل (أخير)	٩٢٠٠٠٠	رصيد
٩٦٨٠٠٠		٩٦٨٠٠٠	

ح/ اكتتابات محصلة ـ أسهم عادية

٣٦٨٠٠٠	الى ح/ رأس مال الاسهم	٦٦٤٠٠٠	من ح/ البنك (اكتتاب)
١٤٨٣٧٥	الى ح/ أقساط تحت التحصيل (تخصيص)		
٩٩٦٢٥	الى ح/ اقساط محصلـــه مقدما		
٤٨٠٠٠	الى ح/ البنك جاري (مردود)		
٦٦٤٠٠٠		٦٦٤٠٠٠	

ح/ أقساط تحت التحصيل (تخصيص) ـ اسهم عادية

٢٣٠٠٠٠	الى ح/ رأس مال الأسهم	١٤٨٣٧٥	من ح/ اكتتابات محصلة
		٨١٦٢٥	من ح/ البنك جاري
٢٣٠٠٠٠		٢٣٠٠٠٠	

ح/ أقساط محصلة مقدما ـ اسهم عادية

٩٩٦٢٥	الى ح/ اقساط تحت التحصيل (اخيرا)	٩٩٦٢٥	من ح/ أكتتابات محصلة
٩٩٦٢٥		٩٩٦٢٥	

ح/ أقساط تحت التحصيل (أخير) ـ أسهم عادية

٣٢٢٠٠٠	الى ح/ رأس مال الاسهم	٩٩٦٢٥	من ح/ اكتتابات محصلة مقدما
		٢٢٢٣٧٥	من ح/ البنك جارى
٣٢٢٠٠٠		٣٢٢٠٠٠	

ح/ رأس مال الأسهم ـ أسهم عادية

		٣٦٨٠٠٠	من ح/ اكتتابات محصلة (قسط اكتتاب)
٩٢٠ ٠٠٠	رصيد	٢٣٠ ٠٠٠	من ح/ اقساط تحت تحصيل (تخصيص)
		٣٢٢ ٠٠٠	من ح/ أقساط تحت التحصيل (أخير)
٩٢٠ ٠٠٠		٩٢٠ ٠٠٠	

وتظهر حقوق الملكية فى الميزانية العمومية فى ٣١/ ١٢ على النحو التالى:

رأس المال المصدر والمدفوع:

٩٢ ٠٠٠ سهم عادى بقيمة اسميه ١٠ جنيه مدفوع بالكامل	٩٢٠ ٠٠٠
رأس المال المدفوع	٩٢٠ ٠٠٠

وتجدر الاشارة الى أنه لو تم اعداد الميزانية العمومية فى ٣٠/ ٦ فان حقوق الملكية تظهر على النحو التالى :

رأس المال المصدر والمدفوع :

٥٩٨٠٠٠	٩٢٠٠٠ سهم عادى بقيمة أسميه ١٠ جنيه مدفوع منها ٥ر٦ جنيه٠
٩٩٦٢٥	أقساط محصلة مقدما ـ أسهم عادية
٦٩٧٦٢٥	رأس المال المدفوع

٥ ـ ب ـ ٣ ـ تأخر المساهم (أو المكتتب) عن سداد الأقساط :

سبق أن اوضحنا أن قيمة السهم عادة مايتم تقسيمها الى عدد من الاقساط يقوم المكتتب بدفع احدها عند الاكتتاب وثانيها عند التخصيص وقسط أو أكثر فى تواريخ لاحقه٠ وقد تتحدد تواريخ معينه لأداء الأقساط التاليه لقسط التخصيص وذلك فى نشرة الاكتتاب مع تسجيلها على شهادة السهم (اذا كان يتم اصدارها قبل دفع قيمة السهم بالكامل)، أو تحددها الشركه فيما بعد تبعا لحاجتها الى الاموال ٠ الا أن المساهم (أو المكتتب) قد لايقوم بسداد قسط التخصيص أو أى من الأقساط التاليه فى الآجال المحددة لذلك٠ وفى مثل هذه الأحوال يكون من حق الشركه تحميل المساهم (أو المكتتب) بفوائد تأخير عند ما يقوم بسداد الأقساط المتأخرة، كما يكون من حق الشركه الغاء الأسهم (أو الأسهم المكتتب فيها) المخصصة للمساهم (أو للمكتتب) واصدار أسهم جديدة، اذا لم يقم المساهم (أو المكتتب) بسداد الأقساط المتأخرة ٠

٥ ـ ب ـ ٣ ـ أ ـ سداد المساهم (أوالمكتتب) للأقساط بعد موعدها :

لتوضيح هذه الحالة سنفترض أن أحد المساهمين فى المثال رقم (٣) من البند السابق كان قد اكتتب فى ٢٠٠ سهم وخصص له ١٥٠ سهم ولم يقم بسداد باقى

قسط التخصيص الا فى ٣١/ ١٠ ، ويقضى نظام الشركه باحتساب فوائد تأخير بمعدل ٦٪ على الأقساط المتأخره اعتبارا من آخر موعد لسداد القسط وحتى تاريخ السداد • وفيما عدا ذلك فان جميع الأقساط تم الوفاء بها فى مواعيدها •

وتجدر الأشارة الى أن القيود السبعه الأولى التى أثبتت فى المثال السابق لن تتغير فى هذه الحالة • أما القيد الثامن والخاص بتحصيل باقى قسط التخصيص فيتم اجراؤه على أساس المبلغ المحصل فقط أى ٨١٤٥٠ جنيه ، حيث أن المبلغ الذى تأخر المساهم فى سداده هو ١٧٥ جنيه (المستحق عن قسطى الاكتتاب والتخصيص عن الاسهم المخصصة ٩٧٥ جنيه ــ المحصل عند الاكتتاب ٨٠٠ جنيه) ويتم أجراء القيود التالية لاثبات تأخر المساهم وتحميله بالفوائد عند سداد القسط المتأخر:

١٧٥		من حـ/ أقساط متأخرة ــ تخصيص	٦/٣٠
	١٧٥	الى حـ/ أقساط تحت التحصيل (تخصيص) ــ اسهم عادية	
		اثبات تأخر مساهم اكتتب فى ٢٠٠ سهم وخصص له ١٥٠ سهم عن سداد باقى قسط التخصيص	

٥ر١٧٨ من حـ/ البنك (جارى) ٣١/١٠

الى مذكوريـــــن

١٧٥ حـ/ أقساط متأخرة ـ تخصيص

٥ر٣ حـ/ فوائد تأخير أقساط

اثبات تحصيل قسط التخصيص المتأخر والفوائـــد

المستحقه بمعدل ٦٪ عن الفترة من ٣٠/٦ حـــتى

٣١/١٠

وغنى عن القول أن القيود الخاصة بطلب وتحصيل القسط الأخير (التاسـع والعاشر والحادى عشر) فى المثال رقم (٣) تظل كما هى فى هذه الحالة • كما أنه غنى عن القول أن فوائد تأخير الأقساط تعتبر ايراد للشركة ومن ثم يتم أقفالها فى حساب الأرباح والخسائر فى نهاية السنه المالية • كما تجدر الأشارة الى أن رصيد حساب أقساط متأخرة تظهر كبند سالب ضمن حقوق الملكيه فى الميزانية العمومية (ان وجد عند اعدادها) •

هذا وفى حالة ماذا كانت شهادات الأسهم لايتم اصدارها الابعد سداد قيمة السهم بالكامل ، فان تأخر المكتتب عن سداد أحد الأقساط يتم تسجيلـه بجعل حساب أقساط متأخرة مدينا مقابل جعل حساب اكتتابات تحت التحصيل دائنا • ومع أنه من الممكن الاستغناء عن هذا القيد باعتبار أن رصيد حساب اكتتابات تحت التحصيل يمثل الاقساط غير المحصلة ، فاننا نعتقد بأفضلية اجراء القيد السابق للأفصاح عن تأخر المكتتب عن سداد ماحل أجله من أقساطه فضلا عن أن عدم أجراء القيد قد يوحى لقارئ الميزانيه بأن كل رصيد حساب اكتتابات

تحت التحصيل يمثل أقساط لم تطلب بعد . وعند تحصيل الأقساط المتأخرة يجعل حساب النقدية مدينا وكل من حساب أقساط متأخرة وحساب فوائد تأخير أقساط دائنا .

٥ـ ب ـ ٣ ـ ب ـ الغاء الاسهم (أو الاسهم المكتتب فيها) واصدار اسهم جديدة :

كما سبق وذكرنا فان للشركة الحق اذا لم يقم المساهم (أو المكتتب) بسداد الأقساط المتأخرة أن تقوم بالغاء الأسهم (أو الاسهم المكتتب فيها) واصدار أسهم جديدة تقوم ببيعها فى سوق الأوراق الماليه . أما بالنسبة لحقوق المساهم (أو المكتتب) المتأخر عن السداد والذى ألغيت أسهمه ، فان الأمر يتوقف على مايقضى به القانون فى الدولة موطن الشركة . ففى أمريكا مثلا نجد أن القانون لايعطى الحق للمكتتب فى بعض الولايات فى الحصول على ماسبق له سداده من أقساط اذا ألغيت الأسهم بسبب تأخره عن سداد باقى الأقساط ، بينما يكون للمكتتب الحق فى ولايات أخرى فى الحصول على ماسبق له سداده من أقساط أو على جزء من قيمة هذه الأقساط . أما فى مصر فان للشركة الحق فى الغاء الاسهم المخصصه للمساهم اذا لم يقم بسداد الأقساط المتأخره، واصدار أسهم جديده يتم بيعها، ويحق للمساهم الذى ألغيت أسهمه الحصول على مايتبقى من حصيلة البيع بعد استيفاء قيمة الأقساط المتأخرة وفوائد التأخير ومصاريف بيع الأسهم الجديدة . على أنه اذا كانت حصيلة البيع تقل عن هذه المبالغ المستحقه على المساهم المتأخر فانه يظل مسؤولا عن سدادها للشركة .

ولتوضيح هذه الحالة دعنا نفترض أن شركة مساهمة طرحت أسهما للاكتتاب العام بقيمة أسمية ١٠ جنيه يدفع منها عند الاكتتاب ٥ جنيه خلال المدة من ١/ ١

الى ٣١/ ١، ويدفع ٣ جنيه عند التخصيص خلال المدة من ١/ ٤ الى ٣٠/ ٤ ويدفع قسط أخير ٢ جنيه خلال المدة من ١/ ١٠ الى ٣١/ ١٠ • ولقد تأخر المساهم حسن فرحات عن سداد قسط التخصيص والقسط الأخير ، علما بأنه كان قد اكتتب في ٤٠٠ سهم وخصص له ٣٠٠ سهم • ولقد تقرر في ٣١/ ١٢ الغاء الأسهم المخصصه لهذا المساهم وأصدار أسهم جديده بدلا منها وتم بيعها بمبلغ ٧٥ر ٩ جنيه للسهم ، وبلغت مصاريف البيع ١٥ جنيه • هذا ويقضى نظام الشركة باحتساب فوائد تأخير بمعدل ٦٪ على الأقساط المتأخره أعتبارا من آخر موعد لسداد القسط

ولن نتعرض هنا للقيود التى يتم اجراؤها عادة بالنسبة لاصدار الأسهم وسنكتفى باجراء القيود الخاصة بتأخر المساهم والغاء الاسهم المخصصة له وتسوية مركزه مع الشركة •

٤٠٠		من حـ/ أقساط متأخرة ــ تخصيص	٤/٣٠
	٤٠٠	الى حـ/ اقساط تحت التحصيل (تخصيص)	
		اثبات تأخر المساهم حسن فرحات المكتتب فى ٤٠٠ سهم والمخصصة له ٣٠٠ سهم عن سداد باقى قسط التخصيص•	
٦٠٠		من حـ/ أقساط متأخرة ــ أخير	١٠/٣١
	٦٠٠	الى حـ/ أقساط تحت التحصيل (أخير)	
		اثبات تأخر المساهم حسن فرحات عن سداد القسط الأخير عن ٣٠٠ سهم•	

١٠٣٢		من حـ/ المساهم (حسن فرحات)	١٢/٣١
		الى مذكوريـــــن	
	٤٠٠	حـ/ أقساط متأخرة ــ تخصيص	
	٦٠٠	حـ/ أقساط متأخرة ــ أخير	
	٣٢	حـ/ فوائد تأخير أقساط	
		تحميل المساهم بالأقساط المتأخرة وفوائد تأخيـــر عن قسط التخصيص لمدة ٨ شهور ، وعن القسط الأخير لمدة شهرين ، بمعدل ٦٪ ٠	
٢٩٢٥		من حـ/ البنك	١٢/٣١
	٢٩٢٥	الى حـ/ المساهم (حسن فرحات)	
		بيع ٣٠٠ سهم بسعر ٩٫٧٥ جنيه للسهم	
١٥		من حـ/ المساهم(حسن فرحات)	
	١٥	الى حـ/ البنك	
		اثبات مصاريف بيع الأسهم وتحميلها للمساهم	
١٨٧٨		من حـ/ المساهم (حسن فرحات)	
	١٨٧٨	الى حـ/ البنك	
		اثبات دفع المستحق للمساهم من بيع الأسهم ٠	

هذا وفى حالة ماإذا كانت شهادات الاسهم لايتم اصدارها الا بعد سداد قيمة السهم بالكامل ، واذا كانت ذات قيمة اسمية ، فان القيود تختلف عما سبـــق ٠

وللتوضيح سوف نستخدم نفس بيانات المثال السابق • وغنى عن القول أنـــه عند طرح الأسهم للاكتتاب تم جعل حساب اكتتابات تحت التحصيل مدينا وحساب اسهم مكتتب فيها دائنا بالقيمة الأسمية للأسهم المطروحة للاكتتاب • وعند تلقى الاكتتابات تم جعل حساب النقدية مدينا وحساب اكتتابات تحت التحصيل دائنا بالمبالغ المحصلة (متضمنه مبلغ ٢٠٠٠ جنيه التى دفعها المكتتب فرحات)• وعند التخصيص تم تسجيل المستحق بجعل حساب النقدية مدينا وحساب اكتتابات تحت التحصيل دائنا بما تم تحصيلة (من باقى الاسهم حيث لم يدفع فرحات المستحق عليه)• ونوالى الآن تسجيل باقى القيود •

٤٠٠		من حـ/ أقساط متأخرة	٤/٣٠
	٤٠٠	الى حـ/ اكتتابات تحت التحصيل	
٦٠٠		من حـ/أقساط متأخرة	١٠/٣١
	٦٠٠	الى حـ/ اكتتابات تحت التحصيل	
٣٠٠٠		من حـ/أسهم مكتتب فيها	
		الى مذكوريـــن	
	١٠٠٠	حـ/ أقســاط متأخرة	
	٢٠٠٠	حـ/ المكتتب حسن فرحات	
		اثبات الغاء الاسهم المخصصة للمكتتب وعددها ٣٠٠ سهم مكتتب فيه •	

٤٧		من حـ/ المكتتب فرحات	١٢/٣١
		الى مذكوريـــن	
	٣٢	حـ/ فوائد تأخير أقساط	
	١٥	حـ/ النقدية	
		تحميل المكتتب بفوائد تأخير الأقساط	
		ومصاريف اصدار وبيع الاسهم الجديدة	
		من مذكورين	١٢/٣١
٢٩٢٥		حـ/ النقدية	
٧٥		حـ/ المكتتب حسن فرحات	
	٣٠٠٠	الى حـ/ رأس مال الأسهم	
		اثبات اعادة اصدار الاسهم الملغـــاه	
		بسعر ٩٫٧٥ جنيه للسهم وتحميل	
		المكتتب بالفرق بين سعر البيع والقيمـة	
		الاسمية للسهم.	
١٨٧٨		من حـ/ المكتتب حسن فرحات	
	١٨٧٨	الى حـ/ النقدية	
		سداد المستحق للمكتتب	

ومن الجدير بالذكر أن القيود لاتختلف عما سبق اذا كانت الاسهم المكتتـــب فيها بدون قيمة أسمية وبدون قيمة محددة . أما اذا كانت الاسهم بدون قيمـــة أسمية وذات قيمة محددة، فيتم اثبات توقف المساهم عن سداد الأقســاط بجعـــل

حساب أقساط متأخرة مدينا وجعل حساب أكتتابات تحت التحصيل دائنا • وعند الغاء الأسهم المخصصه للمكتتب المتأخر عن السداد يتم جعل كل من حساب أسهم مكتتب فيها وحساب رأس المال المدفوع ــ مبالغ اضافية مدينا مقابل جعل كل من حساب اقساط متأخرة وحساب المكتتب دائنا • كما يتم تحميل حساب المكتتب بفوائد التأخر و مصاريف اصدار وبيع الاسهم الجديدة • وعند اصدار وبيع الأسهم الجديدة يجعل كل من حساب رأس مال الأسهم (بالقيمة المحددة) وحساب رأس المال المدفوع ــ مبالغ اضافية (بالفرق بين القيمة المحددة وسعر الاصدار للاكتتاب الأصلى) دائنا مقابل جعل كل من حساب النقدية (بالمبلغ المحصل من المساهم الجديد) وحساب المكتتب (بالفرق بين سعر اعادة اصدار الأسهم وسعر الأصدار الأصلى) مدينا • ويتم اخيراً سداد المستحق للمكتتب بجعل حساب المكتتب مدينا مقابل جعل حساب النقدية دائنا •

٦ ــ مصاريف التأسيس ومصاريف الأصدار :

يتطلب تأسيس الشركه انفاق بعض المصروفات مثل نفقات دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع وأتعاب تحرير العقد الأبتدائى ونظام الشركه ورسوم التسجيل وغير ذلك من نفقات • وعادة مايقوم المؤسسين بدفع هذه النفقات ثم اقتضاؤها من الشركه فيما بعد • ويتم اثبات رد هذه النفقات الى المؤسسين بجعل حساب مصاريف التأسيس مدينا وحساب البنك دائنا • وعادة مايتم استهلاك مصاريف التأسيس على عدة سنوات باعتبار أنها تعتبر من النفقات الايرادية المؤجلة •

أما مصاريف الاصدار فتتمثل فى النفقات التى تتحملها الشركه فى سبيل أصدار الأسهم وطرحها للاكتتاب العام • وعادة ماتقوم الشركه بتحميل المكتتبين

بمصاريف الاصدار حيث تتضمن شروط الاكتتاب دفع مبلغ معين مع قسط الاكتتاب مقابل مصاريف الاصدار.

ويقضى القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فى مصر بأن لاتتجاوز مصاريف الاصدار بأى حال الحد الذى يصدر به قرار من الهيئة العامة لسوق المال .

ويتم أثبات تحصيل مقابل مصاريف الاصدار ضمن القيد الخاص بتلقى الاكتتابات ، وذلك بجعل حساب البنك (اكتتاب) مدينا وجعل كل من حساب اكتتابات تحت التحصيل (بقيمة قسط الاكتتاب) وحساب مقابل مصاريف اصدار (بقيمة مصاريف الاصدار المحصلة) دائنا .

أما مصاريف الاصدار الفعلية فيتم تسجيلها بجعل حساب مصاريف الاصدار مدينا وجعل حساب البنك دائنا . ويتم اقفال حساب مصاريف الاصدار فى حساب مقابل مصاريف الاصدار أو العكس . ويعتبر رصيد حساب مقابل مصاريف الاصدار بعد تحميله بمصاريف الاصدار الفعليه جزءا من حقوق الملكية .

أما اذا كانت مصاريف الاصدار الفعلية أكبر من المبالغ المحصلة لتغطيتها ، فان رصيد حساب مصاريف الاصدار بعد اقفال حساب مقابل مصاريف اصدار يظهر فى جانب الأصول من الميزانية الى أن يتم استهلاكه

٧ـ زيادة رأس المال :

اذا احتاجت الشركة بعد تكوينها الي موارد مالية اضافية ، فان أحد المصادر المتاحة هى اصدار أسهم جديدة • وقد يتم ذلك عن طريق اصدار رأس المال المرخص به غير المصدر ، أو عن طريق زيادة رأس المال المرخص به (اذا كان قد تم أصداره بالكامل من قبل) واصدار هذه الزيادة • ويعطى القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فى مصر سلطةأتخاذ القرار بزيادة رأس المال المصدر فى حدود رأس المال المرخص به لمجلس ادارة الشركة ، بشرط أن يكون رأس المال المصدر ـ قبل الزيادة ـ قد تم سداده بالكامل • ومع ذلك . يجوز للشركات العاملة فى مجالات الاسكان أو الانتاج الصناعى أو الزراعى اصدار أسهم جديده قبل تمام سداد قيمة أسهم الاصدار السابق بعد موافقة الهيئة العامة لسوق المال • أما سلطةأتخاذ القرار بزيادة رأس المال المرخص به فلقد اختص بها القانون الجمعيه العامة غير العادية وبشرط أن يصدر القرار بأغلبية ثلاثة أرباع الأسهم الممثله فى الاجتماع المنعقد انعقادا صحيحا • كما أن القانون اشترط أن تتم زيادة رأس المال المصدر بالفعل خلال الثلاث سنوات التاليه لصدور القرار المرخص بالزيادة والا كانت باطلة •

وقد تتم زيادة رأس المال باصدار أسهم عادية أو باصدار أسهم ممتازة (عادة ذات أولويات معينة لجذب المستثمرين) • وقد يزيد سعر الاصدار فى مثل هذه الحالات عن القيمة الاسمية للأسهم الجديدة (أى اصدار الأسهم بعلاوة اصدار) اذا كانت الأسهم ذات قيمة أسمية ، أو يزيد عن القيمة المحددة اذا كانت الأسهم بدون قيمة اسمية وذات قيمة محددة • ولقد سبق أن ذكرنا أن القانون

فى مصر يستلزم أن تكون الأسهم المصدرة ذات قيمة أسمية ٠ كما تجدر الأشارة هنا الى أن القانون ١٥٩ لسنه ١٩٨١ لايجيز زيادة رأس المال بأسهم ممتازة الا اذا كان نظام الشركة يرخص بذلك ابتداء وبعد موافقة الجمعية العامة غير العادية ٠

هذا ومن ناحية أخرى فان الشركة قد لاتكون فى حاجة الى موارد مالية اضافية ، وانما تحتاج الى الاحتفاظ بما سبق احتجازه من احتياطات أو أرباح غير موزعة بصفة دائمة ، وذلك باستبعاد امكانية توزيع تلك الاحتياطيات والأرباح غير الموزعة ضمانا لاستمرار مصادر التمويل الحالية ٠ ويتم ذلك عادة عن طريق تحويل جزء من تلك الأرباح المحجوزة الى حساب رأس مال الأسهم واصدار أسهم منحة للمساهمين الحاليين توزع عليهم مجانا فى مقابل ذلك ٠

ومن ناحية ثالثه ، فان الشركة قد تلجأ الى ضم جزء من رأس المال المقترض الى رأس مال الاسهم حفاظا على مصادر التمويل الحاليه ، وذلك عن طريق تحويل السندات (بعد مضى مدة معينه من تاريخ اصدارها) الى أسهم رأس مال ،اذا كانت شروط عقد اصدار السندات تسمح بذلك وبعد الحصول على موافقة حملة السندات ٠

وسنتناول فى هذا البند الحالات المختلفة لزيادة رأس مال الأسهم فيما عدا حالة تحويل السندات الى أسهم رأس مال ، حيث أننا سنتناولها فى الفصل الخاص بالسندات ٠

٧ـ أ ـ زيادة رأس المال عن طريق اصدار أسهم جديدة :

يتم أصدار الأسهم الجديدة لزيادة رأس المال وفقا لنفس القواعد والشروط الخاصة باصدار الأسهم عند تأسيس الشركة ٠ فيجب وفقا للتشريع المصرى أن تكون

الاسهم ذات قيمة أسمية لاتقل عن خمسة جنيهات ولاتزيد عن ألف جنيه ، وان لايقل سعر الاصدار عن القيمة الاسمية للسهم (أى عدم جواز اصدار الاسهم بخصم اصدار) ، وأن يتم الاكتتاب فى جميع الأسهم المطروحة ، وأن يتم الاكتتاب عن طريق أحد البنوك (أو الشركات) المرخص لها بذلك ، وأن لايقل المدفوع عند الاكتتاب عن ربع القيمة الأسمية للأسهم النقدية ·

الا أن زيادة رأس المال عن طريق أصدار أسهم جديدة قد يؤدى الى الاضرار بالمساهمين القدامى ، اذا ماكان سعر اصدار هذه الأسهم مساويا لقيمتها الأسمية · ذلك أن المساهمين الجدد سوف يشاركون المساهمين القدامى فى الاحتياطيات والأرباح غير الموزعة التى سبق احتجازها قبل الاصدار الجديد مما يؤدى ألى انخفاض القيمة الدفترية للسهم · ولذا قد تعمد الشركة الى تحصيل مبلغ معين من كل سهم من المساهمين الجدد (علاوة اصدار) يعادل نصيب السهم قبل الاصدار الجديد من الاحتياطيات والأرباح غير الموزعة وذلك بالاضافة للقيمة الأسمية للسهم · ومن ثم فان علاوة الاصدار هى الثمن الذى يدفعه المساهم الجديد بالاضافة للقيمة الاسمية للسهم مقابل انضمامه للشركة ودفعا للضرر عن المساهمين القدامى · ومن الجدير بالذكر أن القانون ١٥٩ لسنه ١٩٨١ يجيز اصدار الأسهم بعلاوة أصدار وذلك فى الأحوال وبالشروط التى تحددها اللائحة التنفيذية ، وان كان القانون يستلزم أن تضاف علاوة الاصدار الى الاحتياطى القانونى · وعادة مايعطى المساهمين القدامى حق الأولوية فى الاكتتاب فى اسهم الاصدار الجديد وذلك بنسبة مايملكه كل منهم من أسهم ·

ولاتختلف اجراءات اثبات اصدار أسهم جديدة لزيادة رأس المال عن ماسبق

بيانه بالنسبة لاصدار الاسهم عند تأسيس الشركه • ومع أن علاوة الاصدار قد يتم دفعها عن الاكتتاب ، فان العادة جرت على طلبها عند التخصيص • وللتوضيح دعنا نفترض أن احدى الشركات المساهمة قررت زيادة رأسمالها باصدار ٢٥٠٠٠ سهم عادى بقيمة أسمية ٨ جنيه وعلاوة اصدار ٢ جنيه ، على أن يحصل عند الاكتتاب ٤ جنيه ، وعند التخصيص ٢ جنيه وعلاوة الاصدار ، وقسط أخير ٢ جنيه بعد ثلاثة أشهر من تاريخ التخصيص • وبافتراض تساوى عدد الأسهم المكتتب فيها مع عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب ، وبافتراض أن شهادات الأسهم يتم اصدارها عند التخصيص ، فان اثبات اصدار الاسهم الجديدة لزيادة رأس المال يتم على النحو التالى :

١٠٠ ٠٠٠		من حـ/ البنك (اكتتاب
	١٠٠ ٠٠٠	الى حـ/ اكتتابات محصلة ـ اسهم عادية
١٠٠ ٠٠٠		من حـ/ اكتتابات محصلة ـ اسهم عادية
	١٠٠ ٠٠٠	الى حـ/ رأس مال الاسهم ـ اسهم عادية
١٠٠ ٠٠٠		من حـ/ البنك (جارى)
	١٠٠ ٠٠٠	الى حـ/ البنك (اكتتاب)
١٠٠ ٠٠٠		من حـ/ أقساط تحت التحصيل (تخصيص) ـ أسهم عادية
		الى مذكورين
	٥٠ ٠٠٠	حـ/ رأس مال الاسهم ـ اسهم عادية
	٥٠ ٠٠٠	حـ/ علاوة اصدار ـ أسهم عادية

١٠٠ ٠٠٠		من حـ/ البنك (جارى)
	١٠٠ ٠٠٠	الى حـ/ اقساط تحت التحصيل (تخصيص) ـ أسهم عادية
٥٠ ٠٠٠		من حـ/ أقساط تحت التحصيل (أخير) ـ أسهم عادية
	٥٠ ٠٠٠	الى حـ/ رأس مال الأسهم ـ أسهم عادية
٥٠ ٠٠٠		من حـ/ البنك (جارى)
	٥٠ ٠٠٠	الى حـ/ أقساط تحت التحصيل (أخير) ـ أسهم عادية

هذا ووفقا لما يقضى به القانون فى مصر يجب اجراء قيد اضافى وهو الخاص بضم علاوة الاصدار الى الاحتياطى القانونى ، وذلك على النحو التالى :

٥٠ ٠٠٠		من حـ/ علاوة اصدار ـ أسهم عادية
	٥٠ ٠٠٠	الى حـ/ احتياطى قانونى

وتجدر الاشارة الى انه اذا تم تحصيل علاوة الاصدار مع قسط الاكتتاب ، فان حساب البنك يجعل مدينا مقابل جعل حساب اكتتابات محصلة دائنا بقيمة قسط الاكتتاب وعلاوة الاصدار عن الاسهم المكتتب فيها • وعند تخصيص الاسهم يجعل حساب اكتتابات محصلة مدينا مقابل جعل كل من حساب رأس مال الاسهم (بالقيمة الاسمية عن الاسهم المخصصة) وحساب علاوة الاصدار (بقيمة علاوة الاصدار عن الاسهم المخصصة) دائنا •

ويتم اجراء باقى القيود وفقا للاجراءات المعروفه . كما أنه اذا كانت زيادة رأس المال تمت باصدار أسهم ممتازة ، فان اجراءات الاثبات لن تختلف الا من حيث استبدال نوع السهم فى القيود (أسهم ممتازة بدلا من أسهم عادية) .

كما تجدر الأشارة الى أنه اذا ماكانت القوانين فى الدولة موطن الشركه تقضى بعدم اصدار شهادات الأسهم الا بعد الوفاء بقيمتها بالكامل ، أو كانت تسمح باصدار اسهم بدون قيمة أسمية وذات قيمة محددة أو باصدار أسهم بدون قيمة أسمية وبدون قيمة محددة ، فان اجراءات اثبات زيادة رأس المال لن تختلف عن الحالات المقابلة لها عند التأسيس وذلك على النحو السابق بيانه فى البند (٥ـ ب ـ ١) .

كما تجدر الأشارة الى أنه فى حالة تأخر المساهم (أو المكتتب) عن سداد الأقساط فى مواعيدها ، أو فى حالة التوقف عن السداد والغاء الاسهم (أو الأسهم المكتتب فيها)، بالنسبة للاصدار الجديد فان المعالجة المحاسبية لاتختلف عن ماسبق بيانه فى البند (٥ ـ ب ـ ٣) .

٧ـ ب ـ زيادة رأس المال عن طريق ضم الأرباح المحجوزة لرأس المال :

تعمد الشركات عادة الى تجنيب جزء من الأرباح المحققه(حجبا لها من التوزيع) فى صورة أرباح محجوزة أو فى صورة احتياطيات وأرباح غير موزعة ، وذلك اما بقوة القانون (كما فى حالة الاحتياطى القانونى) أو طبقا لما يقضى به نظام الشركه (احتياطى نظامى) أو بقرار من الجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الادارة . ويتم استخدام الأرباح المحجوزة (أو الاحتياطيات والأرباح غير الموزعة) فى تمويل نشاط الشركه ، ومن ثم فان توزيعها أو توزيع جزء منها فى أى

وقت فى المستقبل (فى حدود ماتسمح به القوانين المنظمة فى الدولة موطن الشركه) قد يؤدى الى المساس بالمركز المالى للشركه • وبالرغم من أن ادماج الأرباح المحجوزة أو جزء منها فى رأس المال لن يؤدى الى زيادة الموارد الماليه للشركه ، فان مثل هذا الاجراء يمنع امكانية توزيع تلك الأرباح المحجوزة أو ذلك الجزء المدمج منها فى رأس المال بعد ذلك ، ومن ثم فانه يكفل للشركه ضمان الاحتفاظ بها على وجه دائم • ويتم اصدار أسهم جديدة تعادل قيمتها ماتم ضمه من الأرباح المحجوزة (أو الاحتياطيات والأرباح غير الموزعة) لرأس المال ، وتوزيع هذه الأسهم على المساهمين بلا مقابل ولذا يطلق عليها أسهم مجانية أو أسهم منحه • وينطوى هذا الاجراء على تحقيق مصلحة كل من الشركة والمساهمين والدائنين • فكما ذكرنا يحقق هذا الاجراء للشركه الاحتفاظ بتلك الأموال بصفة دائمة • ويحقق هذا الأجراء أيضا مصلحة المساهمين حيث يحصل كل منهم على أسهم بلا مقابل يستطيع بيعها والحصول على نقدية (اذا رغب فى ذلك) دون التأثيرعلى المركز المالى للشركه التى يساهم فى رأسمالها • ويحقق نفس الاجراء مصلحة دائنى الشركه فى نفس الوقت ، حيث أن هذا الاجراء يزيد الضمان المكفول للدائنين • وغنى عن القول أن توزيع اسهم منحه على المساهمين يؤدى الى تخفيض القيمة الدفترية للسهم ، وقد يؤدى الى انخفاض القيمة السوقية للسهم انخفاضا طفيفا أو ملحوظا ، وان كان مدى الانخفاض فى كل من القيمتين يتوقف على عدد الاسهم التى يتم توزيعها بالنسبة لعدد الاسهم المصدرة قبل التوزيع •

وعند اتخاذ قرار ادماج الأرباح المحجوزة (أو الاحتياطى أو الأرباح غير الموزعة) يتم جعل حساب الأرباح المحجوزة أو حساب الاحتياطى أو حساب الأرباح غير الموزعة (تبعا للحالة) مدينا مقابل جعل حساب توزيعات أسهم دائناه

وعند ما يتم اصدار وتوزيع الأسهم على المساهمين يجعل حساب توزيعات أسهم مدينا مقابل جعل حساب رأس مال الأسهم دائنا ٠

وللتوضيح دعنا نفترض أن احدى الشركات المساهمة والتى يبلغ رأسمالها مليون جنيه مقسم الى أسهم عادية ذات قيمة أسمية ١٠ جنيه ، وأن حقوق الملكية تتضمن احتياطى تبلغ قيمته ٢٠٠ ٠٠٠ جنيه ٠ ولنفترض أيضا أنه قد تقرر زيادة رأس المال عن طريق ادماج نصف الاحتياطى فى رأس المال مقابل اصدار اسهم عادية مدفوعة بالكامل يتم توزيعها على المساهمين بلا مقابل بمعدل سهم واحد عن كل عشرة أسهم يملكها المساهم ٠ ويتم فى هذه الحالة اثبات القيود التالية :

١٠٠ ٠٠٠		من حـ/ الاحتياطى
	١٠٠ ٠٠٠	الى حـ/ توزيعات الأسهم
		اثبات قرار استخدام نصف الاحتياطى لاصدار اسهم منحة توزع على المساهمين بمعدل سهم واحد عن كل عشرة أسهم ٠
١٠٠ ٠٠٠		من حـ/ توزيعات الأسهم
	١٠٠ ٠٠٠	الى حـ/ رأس مال الأسهم ـ أسهم عادية
		اثبات اصدار ١٠ ٠٠٠ سهم عادى بقيمة اسمية ١٠ جنيه مدفوعة بالكامل وتوزيع الأسهم على المساهمين ٠

وغنى عن القول انه عند اعداد الميزانية العمومية فان حقوق الملكية ستشتمل على ١١٠٠ ٠٠٠ جنيه رأس المال المصدر والمدفوع (١١٠ ٠٠٠ سهم عادى بقيمة

أسمية ١٠ جنيه مدفوع بالكامل)، ٠٠٠ ١٠٠ جنيه احتياطى ٠

٨ـ تخفيض رأس المال :

قد تعمد الشركه الى تخفيض رأسمالها بهدف تغطية خسائر كبيرة تكبدتها الشركه ، أو التخلص من الأموال العاطلة بردها للمساهمين ، أو حماية مصالح المساهمين فى حالة الشركات التى يتعلق نشاطها باستغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية أو مرفق من المرافق العامة لفترة محدودة من الزمن ، أو نتيجة الغاء ماحصلت عليه الشركه من أسهم رأسمالها ٠

فقد تقرر الشركه تخفيض رأس المال لاستيعاب الخسائر الكبيرة التى تحققت (نتيجة لتراكم الخسائر المحققه على مدار عدد من السنوات مثلا) والتى لا يتوقع تغطيتها من الأرباح التى ينتظر تحقيقها خلال السنوات التاليه ٠ ويؤدى هذا الاجراء الى اظهار رأس المال بقيمته الحقيقيه ، فضلا عن الافصاح عن المعدل الحقيقى للعائد على رأس المال المستثمر اذا ماتحققت الأرباح المتوقعة فى المستقبل ٠ كما أن هذا الاجراء يؤدى الى تمكين الشركة من توزيع كوبونات لمساهميها خلال السنوات التاليه لتخفيض رأس المال ، اذا ماتحققت الأرباح المتوقعة ، مما قد يؤدى بدوره الى رفع القيمة السوقية للاسهم بما يعود بالنفع على المساهمين ٠ وغنى عن القول ان تخفيض رأس المال فى هذه الحالة لا يترتب عليه رد أى مبالغ فعلية للمساهمين عند اجراء التخفيض ٠ ومع ذلك يجب أن يكون واضحا أن الكوبونات التى يتم توزيعها على المساهمين بعد اجراء التخفيض والى أن يتم تحقيق أرباح مماثلة لقيمة الجزء الذى تم تخفيضه من رأس المال ، ماهى الا استرداد لجزء من رأس المال الذى استثمره المساهمين فى الشركه ٠

وقد تقرر الشركة تخفيض رأسمالها اذا ماتضح وجود أموال عاطله لايتم استثمارها في تمويل النشاط مع عدم الحاجه لها في المستقبل . ويتم في هذه الحالة رد مبالغ فعلية للمساهمين ، أى ان تخفيض رأس المال يكون تخفيضا حقيقيا. ويعود هذا الاجراء بالنفع على المساهمين نتيجة تمكنهم من الحصول على الأموال العاطلة واستثمارها في مجالات أفضل ، فضلا عن أن تخفيض رأس المال في هذه الحالة يؤدى الى الافصاح عن المعدل الحقيقى للعائد على رأس المال ، مما قد يؤدى الى رفع القيمة السوقية للأسهم.

ويتم تخفيض رأس المال في مثل هذه الحالات اما عن طريق تخفيض القيمة الاسمية أو القيمة المحددة أو القيمة المكتتب بها (في حالة الاسهم بدون قيمة اسمية وبدون قيمة محددة) أو عن طريق تخفيض عدد الاسهم المصدرة بالغاء نسبة منها، أو عن طريق اعفاء المساهمين (أو المكتتبين) من دفع باقى الأقساط التى لم تطلب بعد . وتجدر الاشارة الى أن تخفيض رأس المال يعود بالضرر على دائنى الشركه نظرا لانتقاص قيمة الضمان العام المكفول لهم . فدائنى الشركه لايملكون حق الرجوع على المساهمين لاقتضاء ديونهم اذا لم تكفى أموال الشركه لسدادها . ومن ثم فان رأس مال الشركه هو الحاجز الذى يحول دون أن تمتد خسائر الشركه الى حقوقهم ، حيث يتم استيعاب الخسائر من حقوق الملكية قبل أن تنتقص من حقوق الدائنين . ولذلك فان القوانين عادة ماتضع شروطا معينه لاتخاذ قرار تخفيض رأس المال أو تقيد من سلطة اتخاذ هذا القرار مع وضع الضمانات اللازمة للدائنين . ففى الولايات المتحدة الأمريكية مثلا ، نجد ان القوانين في العديد من الولايات تتطلب حصول الشركه على موافقة رسمية من السلطات المختصة في الولاية في حالة

تخفيض عدد الأسهم المصدرة أو تخفيض القيمة الأسمية او المحددة للسهم ولا تعطى هذه الموافقة الا اذا كان من المحتمل أن تؤدى الى الاضرار بالدائنين • وفي مصر نجد ان القانون يستلزم أن يكون تخفيض رأس المال بقرار من الجمعية العامة غير العادية كما يستلزم أن يصدر القرار بأغلبية ثلاثة ارباع الأسهم الممثلة في الاجتماع المنعقد انعقادا صحيحا • هذا ويجوز للدائنين الذين نشأت حقوقهم قبل قرار التخفيض الطعن في قرار الجمعية العامة غير العادية بدعوى عدم نفاذ التصرف اذا توافرت شروطها ، كما يجوز لمن لحق به الضرر من هؤلاء الدائنين نتيجة لتخفيض رأس المال ان يطالب في حدود مصلحته باعادة تكوين رأس المال ، وذلك بالمطالبة بما دفع للمساهمين أو مطالبتهم بالجزء غير المدفوع الذي أعفوا منه •• ومن المقرر أنه لا يجوز أن يقل رأس المال بعد التخفيض عن الحد الأدنى الذى تحدده اللائحة التنفيذية للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ لكل نوع من أنواع النشاط••

وقد يتم تخفيض رأس المال عن طريق رد قيمة الاسهم للمساهمين في الحالات التي تقتضي طبيعة نشاط الشركة ذلك ، أو لرغبة الشركة في التخلص من الأسهم المتداولة القابلة للاستهلاك •• فبالنسبة للشركات التي تكون لاستغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية (مثل المناجم والمحاجر) أو للحصول على امتياز حكومي لاستغلال مرفق من المرافق العامة لفترة محددة من الزمن ، نجد أن المورد الذي تقوم الشركة باستغلاله سينفذ يوما ما في الحالة الأولى ، وأن ممتلكات الشركة ستؤول للحكومة بعد انتهاء مدة الامتياز في الحالة الثانية • وفي كلا الحالتين يتعين على الشركة حماية لمصالحهم عن طريق رد قيمة الاسهم اليهم خلال حياتها

وذلك من الأرباح المحققه• ومن ناحية أخرى فان الشركه قد تلجأ الى رد قيمة الاسهم الممتازة القابلة للاستدعاء اذا ماتراكمت لديها أرباح محجوزة كافية لتمويل العمليات بصورة ملائمة او اذا ماتوافرت مصادر أخرى لرأس المال بشروط أكثر ملائمة •

وقد تصبح الشركه فى أى وقت مالكة لبعض أسهم رأسمالها ، وذلك عن طريق قيام الشركه بشراء اسهم رأسمالها من السوق بغرض الغائها أو اعادة بيعها • ولاشك أن اقتناء الشركه لبعض اسهم رأسمالها يعنى رد قيمة هذه الاسهم للمساهمين ومن ثم فان اتخاذ قرار بالغائها أو الاحتفاظ بها دون اعادة بيعها (ودون اتخاذ قرار صريح بالغائها) انما هو اجراء ينطوى على تخفيض لرأس المال ، مما يتطلب اتخاذ الاجراءات التى يستلزمها القانون فى الدولة موطن الشركه فى مثل هذه الحالة • ولذا نجد ان القانون ١٥٩ لسنه ١٩٨١ فى مصر يلزم الشركه التى تحصل على أسهمها بأية طريقة أن تتصرف فى هذه الاسهم للغير (اعادة بيعها) فى مدة أقصاها سنه من تاريخ حصولها عليها • كما أن القانون لايجيز للشركه التى تحصل علي أسهمها بأية طريقة أن تقوم باستهلاكها (أى الغائها) الافى حالة انقاص رأس المال وباتباع الاجراءات المقررة لذلك •

ومن ثم فلابد من الحصول على قرار بتخفيض رأس المال من الجمعية العامة غير العادية وبالاغلبية المشار اليها من قبل •

يتضح مما تقدم أن تخفيض رأس المال يمكن أن يتم بوسائل عديدة تتمثل فى: (١) تخفيض قيمة السهم ، (٢) تخفيض عدد الأسهم ، (٣) رد قيمة الأسهم، (٤) الغاء الاسهم المقتناه • وسنتناول فيما يلى المعالجة المحاسبية لكل من

الحالات الثلاث الأولى ، أما الحالة الرابعة فسنتناولها من خلال معالجة اقتناء الشركة لبعض اسهم رأسمالها وطرق التصرف فيها ، وذلك فى بند تال مستقل . كما أننا سنتناول هنا المعالجه المحاسبية لالغاء حصص التأسيس ، ذلك أن هذه الحصص وان كانت لاتدخل ضمن مكونات حقوق الملكية ، فان أصحابها يعتبرون بمثابة شركاء فى الشركه .

٨ـ أ ـ تخفيض قيمة السهم :

يتم تخفيض القيمة الاسمية أو القيمة المحددة أو القيمة المكتتب بها كما سبق وأوضحنا لتغطية خسائر محققة أو لرد قيمة الجزء المحنض من رأس المال الى المساهمين أو لاعفاء المساهم (أو المكتتب) من سداد باقى الأقساط التى لم تطلب بعد .ولا يجوزطبقا للتشريع المصرى أن تقل القيمة الاسمية للسهم بعد التخفيض عن خمس جنيهات .وسنفرق هنا بين حالتين : حالة ماإذا كانت قيمة السهم مدفوعة بالكامل ، وحالة ماإذا كانت قيمة السهم غير مدفوعة بالكامل .

ولتوضيح المعالجة المحاسبية فى الحالة الاولى دعنا نفترض أن رأسمال احدى الشركات المساهمة يبلغ ٢٠٠٠٠٠ جنيه مقسم الى ٢٠٠٠٠ سهم عادى بقيمة اسمية ١٠ جنيه مدفوعة بالكامل . ودعنا نفترض أيضا أن الشركه اتخذت الاجراءات القانونية (قرار الجمعية العامة غير العادية فى مصر) لتخفيض القيمة الاسمية للسهم الى ٨ جنيه . وفى هذه الحالة يتم اجراء القيد التالى :

٢٠٠ ٠٠٠		من حـ/ رأس مال الاسهم ـ أسهم عاديـــة (قيمة اسمية ١٠ جنيه)
		الى مذكوريـــن
	١٦٠ ٠٠٠	حـ/ رأس مال الاسهم ـ اسهم عاديـــة (قيمة اسميه ٨ جنيه)
	٤٠ ٠٠٠	حـ/ رأس المال ـ اعادة تقويم السهم

اثبات تخفيض القيمة الاسمية للسهم من ١٠ جنيه الى ٨ جنيه بقرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ...

وتجدر الاشارة هنا الى أنه اذا كانت الأسهم بدون قيمة اسمية وذات قيمة محددة وتقرر تخفيض القيمة المحددة للسهم ، أو اذا كانت الاسهم بدون قيمة اسمية وبدون قيمة محددة وتقرر تخفيض القيمة المكتتب بها للسهم ، فان القيد المحاسبى اللازم اجراؤه فى أى من الحالتين لايختلف عن القيد السابق والذى أجريناه فى حالة تخفيض القيمة الاسمية للاسهم ذات القيمة الاسمية .

واذا تم استخدام المبالغ المحولة الى حساب رأس المال ـ اعادة تقويم أسهم فى تغطية الخسائر المحققة ، يجعل هذا الحساب مدينا ويجعل حساب الخسائر دائنا . أما اذا تم استخدام المبالغ المحولة الى حساب رأس المال ـ اعادة تقويم فى رد قيمة الجزء المخفض من رأس المال ، فيجعل هذا الحساب مدينا ويجعل حساب المساهمين دائنا . وعندما يتم دفع القيمة المردودة للمساهمين فعلا يجعل حساب المساهمين مدينا ويجعل حساب البنك دائنا . وتجدر الاشارة الى

أن استخدام تلك المبالغ فى تغطية الخسائر يتم فى حدود مايسمح به القانـــون فى الدولة موطن الشركة .

أما فى الحالة الثانية (قيمة السهم غير مدفوعة بالكامل) فيفرق بين ماإذا كانت شهادات الاسهم يتم اصدارها قبل سداد قيمة السهم بالكامل أو إذا كانـــت شهادات الأسهم لايتم اصدارها الا بعد سداد جميع الاقساط .

فاذا كانت شهادات الاسهم يتم اصدارها قبل سداد قيمة السهم بالكامل ، وتقرر تخفيض رأس المال عن طريق اعفاء المساهمين من سداد القسط الباقـــى (القسط الثانى أو الثالث مثلا) ، فان الأمر لايحتاج الى قيود محاسبية ، وان كان يتم اثبات قرار الجمعية العامة غير العادية بهذا الخصوص بصورة بيانية فى اليوميـة العامة .

أما اذا كانت الاسهم ذات قيمة اسمية ، أو كانت بدون قيمة اسمية وذات قيمة محددة ، أو اذا كانت بدون قيمة اسمية وبدون قيمة محددة، وكانت شهادات الأسهم لايـتم اصدارها الابعد الوفاء بجميع الأقساط ، فيتم اجراء القيد التالى بقيمـة القسط أو الأقساط التى تقرر اعفاء المكتتبين من سدادها :

من حـ/ أسهم مكتتب فيها ـ نوع الاسهم

الى حـ/ اكتتابات تحت التحصيل

وتنفيذا لقرار اعفاء المكتتبين من سداد القسط أو الاقساط الباقية يتم اصدار شهادات الاسهم ، والتى أصبحت طبقا لذلك القرار مدفوعة القيمة بالكامل . ويتم بالتالى اجراء القيد الآتى (بالقيمة المدفوعة عن الاسهم قبل القرار)

من حـ/ اسهم مكتتب فيها ـ نوع الأسهم

الى حـ/ رأس مال الاسهم ـ نوع الاسهم .

٨ـ ب ـ تخفيض عدد الأسهم :

سبق ان اشرنا الى أن تخفيض رأس المال قد يتم عن طريق تخفيض عدد الاسهم المصدرة بالغاء عدد من هذه الاسهم ، ولكن مع الاحتفاظ بالقيمة الاسمية أوالقيمة المحددة أو القيمة المكتتب بها على ماكانت عليه قبل تخفيض رأس المال ٠.
ويتم فى مثل هذه الأحوال الغاء الاسهم بالنسبة لكل مساهم على أساس نسبه معينه من الاسهم التى يملكها ، وبحيث لا يترتب على ذلك اخراج أحد المساهمين من الشركة ، ولا أن يترتب عليه تجزئه السهم ٠ فاذا كان عدد الاسهم المصدرة مثلا ٨٠ ٠٠٠ سهم عادى بقيمة اسمية ٨ جنيه للسهم ، وقررت الجمعية العامة غير العادية الغاء سهم من كل أربعة أسهم ، فيتم اثبات هذا القرار باجراء القيد التالى :

٢٠ ٠٠٠		من حـ/ رأس مال الأسهم ـ اسهم عادية
	٢٠ ٠٠٠	الى حـ/ رأس المال ـ اعادة تقويم اسهم
		اثبات قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٠٠ بتخفيض عدد الاسهم بمعدل سهم من كل أربعة أسهم ٠

ويتم استخدام قيمة الجزء المخفض من رأس المال والمحول الى حساب رأس المال ـ اعادة تقويم اسهم على النحو السابق بيانه فى البند (٨ـأ) ٠

٨ـ جـ ـ رد قيمة السهم بالكامل :

سبق أن أشرنا الى أن الشركة تعمد الى رد قيمة أسهم رأسمالها الى المساهمين خلال حياتها من الأرباح المحققه ، وذلك فى حالة الشركات التى

تتكون لاستغلال مورد من الموارد الطبيعية أو للحصول على امتياز حكومى لاستغلال مرفق من المرافق العامة . كما أشرنا الى أن أى شركه قد تعمد الى رد قيمة الاسهم الممتازة القابلة للاستدعاء فى أى وقت .

ويتعين فى حالة رد قيمة الاسهم للمساهمين فى حالة الشركات التى تقوم باستغلال احد الموارد الطبيعية أو المرافق العامة (بامتياز حكومى) ، أن يتم رد قيمة الاسهم من الأرباح المحققه ، وذلك حفاظا على مصالح المساهمين والدولة مانحة الامتياز ودائنى الشركه . فاذا قامت الشركه برد قيمة بعض اسهمها دون تحقيق أرباح أو بما يزيد عن الأرباح المحجوزة لهذا الغرض ، فان ذلك يؤدى لانقاص قيمة الاصول ورأس المال فى آن واحد بما قد يؤثر على الكفاءة التشغيليه للشركه ومن ثم الأضرار بالمساهمين . ومن ناحية أخرى فان مثل هذا الاجراء فى مثل هذه الحالة يؤدى الى الاضرار بالدائنين حيث انه يؤدى الى الانقاص من الضمان العام المكفول لهم . واخيرا فان ذلك الاجراء فى تلك الحالة يؤدى الى الاضرار بالجهة مانحة الامتياز ، ذلك أن رد قيمة بعض الأسهم (أو جميع الاسهم) دون تحقيق ارباح كافية للاستخدام فى تغطية القيمة المردودة للأسهم انما يؤدى لانقاص (أو استنفاذ) رأس المال استنفاذا حقيقيا وبالتالى استنفاذ مايقابلة من أصول . وفى مثل هذه الحالة قد لاتجد الشركة فى نهاية حياتها أصولا لتسليمها للجهه مانحة الامتياز مما يعد اخلالا بشروط التعاقد واضرارا بتلك الجهة . ولتوضيح هذه النقطة سنفترض أن كل من أصول الشركه ورأسمالها عند التكوين بلغ مليون جنيه . فاذا ماحققت الشركه أرباحا قدرها مائة ألف جنيه فان الاصول ستظهر فى نهاية الفترة بقيمة قدرها ١١٠٠٠٠٠ جنيه يقابلها رأس المال وقدرة ١٠٠٠٠٠٠ جنيه والأرباح المحجوزة وقدرها ١٠٠٠٠٠ جنيه .

فاذا ردت الشركة جزء من رأس المال يعادل الأرباح المحجوزة فان هذا سيؤدى الى انقاص كل من الأصول ورأس المال ، وتظهر الأصول بمبلغ مليون جنيه يقابلها رأس المال وقدره ٩٠٠ ٠٠٠ جنيه ، والأرباح المحجوزة وقدرها ١٠٠ ٠٠٠ جنيه. وفى هذه الحالة فانه رغم رد جزء من قيمة رأس المال فلقد تم احلال الأرباح المحجوزة محل هذا الجزء المخفض لتمويل الأصول ، ومن ثم فلا ضرر يقع على الجهة مانحة الامتياز أو على الدائنين . أما اذا قامت الشركة برد قيمة أسهم تزيد عن الأرباح المحققه ، كأن ردت مثلا فى الحالة السابقة الى المساهمين قيمة اسهم تبلغ ٢٥٠ ٠٠٠ جنيه ، فان الأصول تصبح قيمتها ٨٥٠ ٠٠٠ جنيه يقابلها رأس المال وقدره ٧٥٠ ٠٠٠ جنيه والارباح المحجوزة وقدرها ١٠٠ ٠٠٠ جنيه . فهنا نجد أن رأس المال قد أنتقص بمبلغ ٢٥٠ ٠٠٠ جنيه ولم يتم تعويض ذلك الا بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ جنيه ، أى أن الأموال المتاحة لتمويل الأصول نقصت بمقدار ١٥٠٠٠٠ جنيه وهو نفس المقدار الذى نقصت به قيمة الأصول . ولو استمر الحال على هذا المنوال فان الامر سينتهى حتما الى رد كل قيمة رأس المال ولكن على حساب الأصول التى ستصبح قيمتها فى نهاية حياة المشروع صفر . ولذلك فعادة مايخصص جانب من الأرباح المحققة كل سنه لتكوين احتياطى لرد قيمة الاسهم ، ولا يتم رد قيمة الاسهم الا فى حدود قيمة الاحتياطى .

وهناك عدة طرق يمكن للشركة اتباعها لرد قيمة الاسهم فى حالة الشركات التى تقوم باستغلال مورد من الموارد الطبيعية أو مرفق عام لمدة محددة من الزمن. فاما ان يتم رد جزء من قيمة السهم لجميع المساهمين كل سنه بحيث يتم رد كامل قيمة السهم لجميع المساهمين فى نهاية حياة الشركه . واما أن تقوم الشركه برد قيمة نسبة معينه من الاسهم (ومن ثم الغاؤها) بالنسبه لكل مساهم بما يتناسب

مع عدد الاسهم التى يملكها . فعلى سبيل المثال ، قد تقوم الشركه برد قيمة سهم واحد من كل ٢٠ سهم يمتلكها ، وفى السنه التالية تقوم برد قيمة سهم واحد من كل ١٩ سهم يمتلكها المساهم ، وفى السنه التاليه تقوم برد قيمة سهم واحد من كل ١٨ سهم يمتلكها المساهم .. وهكذا . وقد تعمد الشركه الى استخدام طريقة ثالثة وهى اختيار الاسهم التى يتم رد قيمتها للمساهمين على اساس الاختيار العشوائى (أى بالقرعة) . ويتم اجراء القيود الخاصة برد قيمة الأسهم على النحو التالى :

١ ـ عند تجنيب جزء من الأرباح المحققه لتكوين احتياطى لرد قيمة الاسهم يجرى القيد الأتى :

من حـ/ توزيع الأرباح

الى حـ/ احتياطى رد قيمة الاسهم

اثبات تجنيب جزء من الأرباح لتكوين احتياطى

لرد قيمة الاسهم للمساهمين

---

٢ ـ عند اتخاذ قرار رد قيمة الاسهم وتحديد عددها وتخصيصها على المساهمين ، يتم اجراء القيد الآتى :

من حـ/ رأس مال الاسهم ـ أسهم عادية

الى حـ/ المساهمين

اثبات رد قيمة .. سهم للمساهمين بمعدل

.. سهم عن كل ... سهم

٣ـ عند قيام المساهمين بسحب قيمة الأسهم التى تقرر رد قيمتها فعلا ، يجرى القيد الآتى :

من حـ/ المساهمين

الى حـ/ البنك

اثبات دفع قيمة ٠٠٠ سهم الى المساهمين

ومن الواضح ان هذا الاجراء سيؤدى الى انخفاض رأس مال الأسهم، الا ان هذا النقص سيعوضه ظهور بند احتياطى رد قيمة الاسهم (أو زيادته اذا كان قد تم البدء فى تكوينه فى سنه سابقه)٠

وتجدر الاشارة هنا الى أن رد قيمة الاسهم للمساهم فى هذه الحالة لايترتب عليه حرمانه من الحقوق التى كانت تكفلها له الأسهم التى تم رد قيمتها اليه ٠ ذلك أن الشركه تقوم بتوزيع أسهم تمتع على المساهمين الذين ردت اليهم قيمة أسهمهم بواقع سهم تمتع عن كل سهم ردت قيمته ٠ وحيث أن أسهم التمتع تخول لحاملها حق المشاركة فى الأرباح ، وحق التصويت فى الجمعية العامة ، وحق المشاركة فى فائض التصفيه (اذا تحقق) ، فان المساهم الذى ترد له قيمة بعض أو كل (وهو مايمكن أن يحدث فى حالة القرعة) أسهمه لايقع عليه أى ضرر٠ وتجدر الاشارة الى أن القانون ١٥٩ لسنه ١٩٨١ لايجيز اصدار اسهم تمتع الا بالنسبة الى الشركات التى ينص نظامها على استهلاك أسهمها قبل انقضاء أجل الشركه بسبب تعلق نشاط الشركه بالتزام باستغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية أو مرفق من المرافق العامة ممنوح لها لمدة محدودة ، أو بوجه من أوجه الاستغلال مما يستهلك بالاستعمال أو يزول بعد مدة معينه ٠

هذا ولا يتطلب الأمر اجراء أى قيود لاثبات اصدار أسهم تمتع ، حيث أن هذه الاسهم ليست لها قيمه معينه فضلا عن أنها توزع على المساهمين بلا مقابل. ومع ذلك فعادة مايتم اثبات اصدار أسهم تمتع بصورة بيانيه فى اليومية العامة. وجدير بالذكر أيضا أنه يتم الافصاح عن اصدار أسهم تمتع فى الميزانية العمومية ضمن عناصر حقوق الملكية (بالطبع دون تضمين أى قيمة لها) مثلها فى ذلك مثل حصص التأسيس .

أما فى حالة رد قيمة الأسهم الممتازة القابلة للاستدعاء ، فلا يتطلب الأمر بالضرورة تكوين احتياطى لرد قيمتها . ففى بعض الاحيان تقوم الشركه باستدعاء الاسهم الممتازة نتيجة تراكم أرباح محجوزة (احتياطيات) كافيه لتحل محل رأس مال الاسهم الممتازة فى تمويل الأصول . وفى أحيان أخرى قد تقوم الشركه باستدعاء الأسهم الممتازة ورد قيمتها دون تكوين مثل هذه الأرباح المحجوزة (أو الاحتياطيات) ، وذلك اذا ماتوافرت مصادر أخرى لرأس المال بشروط أكثر ملائمة . فالشركه تعمد فى الحالة الاخيرة الى استدعاء الاسهم الممتازة القائمة واصدار أسهم ممتازة جديدة بالشروط المتاحه والأكثر ملائمه لها ، أى أن الشركه تقوم باستبدال اصدار الاسهم الممتازة باصدار جديد ، ومن ثم فهى ليست فى حاجه الى وجود ارباح محجوزة لتحل محل الأسهم الممتازة التى يتم استدعاؤها .

وعادة مايكون سعر الاستدعاء أو سعر الرد للسهم الممتاز محددا فى عقد الاصدار ، وعادة مايكون هذا السعر أعلى من سعر الاصدار . هذا ويطلق على الفرق بين سعر الاستدعاء وبين القيمة الاسمية أو القيمة المحددة للسهم علاوة الرد . ويتم تحميل علاوة الرد لحساب علاوة الاصدار (فى حالة الاسهم ذات القيمة الاسمية) أو لحساب رأس المال المدفوع ـ مبالغ اضافية (فى حالة الاسهم بدون

قيمة اسمية وذات قيمة محددة) ان وجدت ، وذلك فى حدود مايخص الاسهم الممتازة المستدعاة من علاوة الاصدار (أو من الفرق بين سعر الاصدار والقيمة المحددة) ٠ أما اذا كانت الاسهم الممتازة قد سبق اصدارها بقيمتها الاسمية (أى بدون علاوة اصدار) أو كانت علاوة الرد تزيد عن علاوة الاصدار (أو الفرق بين سعر الاصدار والقيمة المحددة) للسهم ، فيتم تحميل علاوة الرد أو الفرق بين علاوة الرد وعلاوة الاصدار (أو قيمة الزيادة فى علاوة الرد عن الفرق بين سعر الاصدار والقيمة المحددة) لحساب الأرباح المحجوزة أو الاحتياطى ٠ كما تجدر الاشارة هنا الى أنه فى حالة وجود كوبونات غير معلنه بالنسبة للأسهم الممتازة مجمعة الأرباح ، فان هذه الكوبونات يجب دفعها بالاضافة الى سعر الاستدعاء أو الرد ، ويتم تحميلها لحساب الأرباح المحجوزة (أو الاحتياطى) ٠ وسنوضح الحالات المختلفه لرد قيمة الاسهم الممتازة ببعض الأمثلة فيما يلى ٠

مثال (١) :

قررت احدى الشركات المساهمة رد قيمة ٢٠٠٠ سهم ممتاز ٨٪ غير مجمعة الأرباح بسعر رد ١٥ جنيه للسهم ، وتبلغ القيمة الاسمية للسهم ١٢ جنيه ٠ ولقد قام جميع حملة الأسهم الممتازة التى تقرر رد قيمتها باسترداد قيمة أسهمهم فيما عدا مساهم واحد يملك ٥٠ سهم ٠ وبافتراض أن الأسهم الممتازة كان قد تم اصدارها بسعر اصدار ١٥ جنيه ، وأن رصيد حساب علاوة الاصدار أسهم ممتازة ٨٪ غير مجمعة يبلغ ٢٤٠٠٠ جنيه ، فيتم اجراء القيود التالية :

		من مذكوريـــن
٢٤ ٠٠٠		ح/ رأس مال الاسهم ــ أسهم ممتازة ٨٪ غـــير مجمعه
٦ ٠٠٠		ح/ علاوة رد ــ اسهم ممتازة ٨٪ غير مجمعــــه
	٣٠ ٠٠٠	الى ح/ حملة الاسهم الممتازة ٨٪ غير مجمعه
		اثبات قرار استدعاء ٢٠٠٠ سهم ممتاز ٨٪ غـــير مجمعه الأرباح بقيمة اسمية ١٢ جنيه ، ورد قيمتها بسعر ١٥ جنيه .
٢٩٢٥٠		من ح/ حملة الاسهم الممتازة ٨٪ غير مجمعــــه
	٢٩٢٥٠	الى ح/ البنك
		اثبات رد قيمة ١٩٥٠ سهم ممتاز ٨٪ غير مجمعة الارباح بسعر ١٥ جنيه .
٦٠٠٠		من ح/ علاوة الاصدار ــ اسهم ممتازة ٨٪ غـــير مجمعه
	٦٠٠٠	الى ح/ علاوة رد ــ اسهم ممتازة ٨٪ غـــير مجمعه
		اثبات تحميل علاوة رد الاسهم الممتازة ٨٪ غير مجمعة الأرباح لحساب علاوة الاصدار لهـــذه الاسهم

من الواضح فى المثال السابق أن علاوة الرد للسهم بلغت ٣ جنيه وتتمثل فى الفرق بين سعر الرد (١٥ جنيه) والقيمة الاسمية (١٢ جنيه) ٠ ويلاحظ أن علاوة الرد عن الاسهم الممتازة التى ردت قيمتها قد تم تحميلها لحساب علاوة الاصدار الخاص بهذه الأسهم وفى حدود ما يخصها ٠ كما يلاحظ أن قيد السداد لمالكى الاسهم الممتازة تم اجراؤه بقيمة ماتم سداده فقط ، حيث أن هناك ٥٠ سهم لم يتقدم مالكها لاسترداد قيمة أسهمه ٠

وتجدر الاشارة الى أنه لو كان سعر اصدار السهم الممتاز ٨٪ غير مجمع فى هذا المثال ١٤ جنيه مثلا ، فان القيد الأخير يتم أجراؤه على النحو التالى:

		من مذكورين
٤٠٠٠		حـ/ علاوة اصدار ـ أسهم ممتازة ٨٪ غير مجمعه
٢٠٠٠		حـ/ احتياطى (أو أرباح محجوزة)
	٦٠٠٠	الى حـ/ علاوة رد ـ اسهم ممتازة ٨٪ غير مجمعه
		اثبات تحميل حساب علاوة الاصدار بعلاوة رد الاسهم الممتازة ٨٪ غير مجمعه الارباح فى حدود ٢ جنيه للسهم وتحميل باقى علاوة الرد للاحتياطى ٠

أما اذا كانت الاسهم الممتازة ٨٪ غير مجمعه الأرباح فى هذا المثال قد سبق اصدارها بقيمتها الأسميه ، أى أن سعر اصدارها كان مساويا للقيمة الاسمية فان علاوة الرد وقدرها ٦٠٠٠ جنيه يتم تحميلها بالكامل للاحتياطى (أو الأرباح

المحجوزة) ، وذلك بجعل حساب الاحتياطي (أو الأرباح المحجوزة) مدينـــا ، وجعل حساب علاوة رد ـ اسهم ممتازة ٨٪ غير مجمعه دائنا ٠

مثال (٢):

قررت احدى الشركات المساهمةفي بداية السنة رد قيمة ١٠٠٠سهم ممتاز ١١٪ مجمعـة الأرباح بسعر رد ١٦ جنيه ، وتبلغ القيمة الاسمية للسهم ١٤ جنيه ، ولقد سبـق اصدار هذه الاسهم بعلاوة أصدار قدرها جنيه واحد ٠ وبافتراض أن مجلس الادارة لم يعلن أى كوبونات عن الثلاث سنوات السابقة ، وبافتراض أن جميع مالكى الأسهم الممتازة قاموا باسترداد المستحق لهم ، يتم اجراء القيود التاليه :

		من مذكوريـــن
١٤٠٠٠		حـ/ رأس مال الأسهم ـ أسهم ممتازة ١١٪ مجمعه
٢٠٠٠		حـ/ علاوة رد ـ اسهم ممتازة ١١٪ مجمعه
٤٦٢٠		حـ/ كوبونات اسهم ممتازة ١١٪ مجمعه
	٢٠٦٢٠	الى حـ/ حملة الاسهم الممتازة ١١٪ مجمعه

اثبات قرار استدعاء ١٠٠٠ سهم ممتاز ١١٪ مجمع الأرباح بقيمة اسمية ١٤ جنيه ، ورد قيمتها بسعر رد ١٦ جنيه مع الكوبون غير المعلن عـن الثلاث سنوات السابقة ٠

(الكوبونات غير المعلنه = ١٤٠٠٠ × ١١٪×٣
= ٤٦٢٠ جنيه)

٢٠٦٢٠		من حـ/ حملة الاسهم الممتازة ١١٪ مجمعه
	٢٠٦٢٠	الى حـ/ البنك
		اثبات رد قيمة ١٠٠٠ سهم ممتاز ١١٪ مجمع الأرباح بسعر رد ١٦ جنيه مع الكوبون غير المعلن عن السنوات الثلاث السابقه
		من مذكورين
١٠٠٠		حـ/ علاوة اصدار ـ اسهم ممتازة ١١٪ مجمعه
٥٦٢٠		حـ/ احتياطى (أو ارباح محجوزة)
		الى مذكورين
	٢٠٠٠	حـ/ علاوة رد ـ أسهم ممتازة ١١٪ مجمعه
	٤٦٢٠	حـ/ كوبونات اسهم ممتازة ١١٪ مجمعه
		اثبات تحميل حساب علاوة الاصدار بعلاوة رد الاسهم الممتازة ١١٪ مجمعة الأرباح فى حدود جنيه واحد للسهم وتحميل باقى علاوة الرد والكوبونات غير المعلنه عن الثلاث سنوات السابقة للاحتياطى

مثال (٣):

قررت احدى الشركات المساهمة رد قيمة ٣٠٠٠ سهم ممتاز ٩٪ غير مجمعة الارباح بسعر رد ١٢ جنيه ٠ ولقد سبق اصدار هذه الاسهم بسعر اصدار ١١ جنيه ، علما بان القيمة المحددة للسهم ٩ جنيه ٠ ولقد قام جميع مالكى الاسهم

التى تقرر رد قيمتها باستلام مستحقاتهم · ويتم فى هذه الحالة اجراء القيـــود التالية :

		من مذكورين
٢٧٠٠٠		حـ/ رأس مال الاسهم ـ اسهم ممتازة ٩٪ غـــير مجمعه ·
٩٠٠٠		حـ/ علاوة رد ـ اسهم ممتازة ٩٪ غير مجمعه
	٣٦٠٠٠	الى حـ/ حملة الاسهم الممتازة ٩٪ غيرمجمعه
		اثبات قرار استدعاء ٣٠٠٠ سهم ممتاز ٩٪ غير مجمعه الأرباح ذات قيمة محددة ٩ جنيـــه، ورد قيمتها بسعر رد ١٢ جنيه ·
٣٦٠٠٠		من حـ/ حملة الاسهم الممتازة ٩٪ غير مجمعـــه
	٣٦٠٠٠	الى حـ/ البنك
		اثبات رد قيمة ٣٠٠٠ سهم ممتاز ٩٪ غير مجمع الارباح بسعر رد ١٢ جنيه ·

		من مذكوريــــن
٦٠٠٠		حـ/ رأس المال المدفوع ـ مبالغ اضافيه (اسهم ممتازة ٩٪ غير مجمعه)
٣٠٠٠		حـ/ أرباح محجوزة (أو احتياطى)
	٩٠٠٠	الى حـ/ علاوة رد ـ اسهم ممتازة ٩٪ غير مجمعه ٠
		اثبات تحميل حساب رأس المال المدفوع ـ مبالغ اضافية بعلاوة رد الاسهم الممتازة ٩٪ غيرمجمعه الأرباح فى حدود ٢ جنيه للسهم وتحميل باقى علاوة الرد لحساب الأرباح المحجوزة

وغنى عن القول أنه لو كانت علاوة الرد للسهم تعادل أو تقل عن الفرق بين سعر الاصدار وبين القيمة المحددة للسهم لقمنا بتحميل علاوة الرد بالكامل لحساب رأس المال المدفوع ـ مبالغ اضافية ٠ كما تجدر الاشارة الى أنه لو كانت الاسهم الممتازة مجمعة الأرباح فان أى كوبونات غير معلنه يتم تحميلها لحساب الأرباح المحجوزة على النحو الذى اتبعناه فى حالة مثال رقم (٢) من هذا البند ٠

٨ـ د ـ اقتناء الشركة لأسهم رأسمالها وطرق التصرف فيها :

سبق الأشارة الى أن الشركة قد تصبح مالكة لبعض أسهم رأسمالها وذلك فى حالة قيام الشركة بشراء هذه الاسهم من السوق أو نتيجة تبرع احد أو بعض أو كل المساهمين للشركة ببعض أسهم رأسمالها (أى عن طريق الهبة) ٠ وتقوم الشركة عادة بالتصرف فى اسهم رأسمالها التى تملكتها بأية طريقة (الشراء من

السوق او الهبة) بأحد وسيلتين : الالغاء أو اعادة البيع • فالقوانين فى معظم الحالات لاتسمح للشركة بالاحتفاظ بأسهم رأسمالها (لأن هذا يعتبر تخفيض لرأس المال) دون اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة التى سنتها القوانين لحماية ذوى المصالح فى الشركة • ولقد سبق الاشارة الى ان القانون ١٥٩ لسنه ١٩٨١ فى مصر يلزم الشركة باعادة بيع اسهم رأسمالها التى حصلت عليها بأية طريقه فى مدة أقصاها سنه من تاريخ حصولها عليها ، وان كان يجيز للشركة الغاء هذه الاسهم بشرط اتباع الاجراءات المقررة لتخفيض رأس المال • ومن الجدير بالذكر أن القانون ١٥٩ لسنه ٨١ يجيز للشركة شراء بعض اسهم رأسمالها لتوزيعها على العاملين بها كجزء من نصيبهم فى الأرباح • وفى الولايات المتحدة الأمريكيه نجد أن القانون لايسمح للشركة باقتناء أسهم خزينه (أسهم رأسمال الشركه المقتناه) اذا ماأدى هذا الى انتقاص حقوق الملكية الى حد يقل عن رأس المال القانونى (القيمة الاسمية أو القيمة المحددة أو القيمة المكتتب بها لأسهم رأس المال) ومن ثم فليس من المسموح به اقتناء هذه الاسهم الا اذا كانت قيمتها أقل من أو فى حدود الأرباح المحجوزة • وحتى فى هذه الحالة فان القانون يفرض قيودا على الأرباح المحجوزة ، حيث لاتكون هذه الأرباح قابلة للتوزيع فى شكل كوبونات وذلك فى حدود المبلغ المدفوع فى سبيل اقتناء اسهم الخزينه •

فاذا قامت الشركة بالغاء أسهم رأسمالها التى حصلت عليها عن طريق الشراء او الهبة ، فان هذا ينطوى على تخفيض لرأسمالها ، ومن ثم يستلزم الأمر اتخاذ الأجراءات التى تقضى بها القوانين فى الدولة موطن الشركة فى مثل هذه الحالة • وغنى عن القول ان قيام الشركة بالغاء اسهم رأسمالها التى حصلت عليها عن طريق الشراء من السوق يؤدى الى تخفيض حقوق الملكية بقيمة الاسهم الملغاة •

الا أن قيام الشركة بالغاء اسهم رأسمالها التى حصلت عليها عن طريق الهبــــة لايؤدى الى تخفيض حقوق الملكية فى مجموعها ، بل انه يؤ دى الى زيادة حقـــوق الملكية بالنسبة لكل من مالكى الاسهم الباقية ٠

أما اذا قامت الشركه باعادة بيع أسهم رأسمالها (أو قامت بتوزيعها علـــى العاملين بها) التى حصلت عليها عن طريق الشراء من السوق فان رأس مال الشركه لايتأثر ، حيث لايختلف الأمر فى هذه الحالة عن حالة تداول أسهم الشركه فـــى السوق بين المستثمرين وبعضهم البعض ٠ الا أن عملية اعادة بيع الأسهم فى هـــذه الحالة قد تسفر عن تحقيق أرباح أو خسائر ، مما يؤدى الى زيادة أو نقص حقـــوق الملكية بمقدار تلك الأرباح أو الخسائر٠ ومع أن رأسمال الشركه لايتأثر أيضـــا اذا ماقامت الشركه باعادة بيع أسهم رأسمالها التى حصلت عليها عن طريق الهبة ، فان هذا الاجراء يؤ دى الى زيادة حقوق الملكية بقيمة هذه الأسهم فضلا عن تأثر حقوق الملكية بالفرق بين سعر اعادة بيع الاسهم وبين قيمة هذه الاسهم ٠

هذا ويتم اثبات قيمة اسهم رأس المال التى تحصل عليها الشركه عن طريـــق الشراء أو الهبة فى حساب يطلق عليه حساب أسهم رأس المال بالخزينة ، وذلـــك الى أن يتم التصرف فيها بالالغاء أو باعادة البيع ٠ (١) ونوضح بيما يلى المعالجة المحاسبية لاقتناء الشركه لاسهم رأسمالها والتصرف فيها فى حالتى الشراء مـــن السوق والهبة ٠

---

(١) تستند معالجتنا لحالة شراء الشركة لأسهمها الى طريقة يطلق عليها طريقة التكلفة Cost Method ، حيث تعتبر أن شراء أسهم رأس المال يؤدى لخلق بند مـــن بنود رأس المال الى أن يتم التصرف فيه فيما بعد ٠ وهناك طريقة أخرى يطلق عليهـــا طريقة القيمة الاسمية أو المحدودة Par or Stated Value Method حيث يعتبر شراء أسهم رأس المال تخفيض مباشر لرأس مال الأسهم ٠

٨ـ د ـ ١ ـ المعالجة المحاسبية لاقتناء الشركة لأسهمها عن طريق الشراء:

قد تقوم الشركة ـ كما سبق وأشرنا ـ بشراء اسهمها من السوق بغرض الغائها أو اعادة بيعها أو توزيعها على العاملين بها كجزء من حصتهم فى الأرباح . ويتم تسجيل واقعة الشراء بجعل حساب أسهم رأس المال بالخزينه مدينا وجعل حساب البنك دائنا بثمن شراء الأسهم.

فاذا قامت الشركة باعادة بيع أسهمها التى حصلت عليها عن طريق الشراء من السوق، فان هذه العملية قد تسفر عن تحقيق ربح أو خسارة تتمثل فى الفرق بين ثمن اعادة البيع وثمن الشراء . واذا سفرت عطية اعادة بيع الأسهم عن تحقيق أرباح ، فيتم تعليتها الى حساب يطلق عليه حساب رأس المال المدفوع ـ أرباح اعادة بيع أسهم رأس المال . أما اذا أسفرت عملية اعادة بيع أسهم رأس المال عن تحقيق خسائر فيتم تحميلها لحساب يطلق عليه حساب رأس المال ـ خسائر اعادة بيع أسهم رأس المال . ويتم اجراء مقاصة بين الخسائر المحققة من اعادة بيع أسهم رأس المال وبين الأرباح المحققه من عملية اعادة بيع أسهم أخرى (ان وجدت) وذلك بجعل حساب رأس المال المدفوع ـ أرباح اعادة بيع أسهم رأس المال مدينا وجعل حساب رأس المال المدفوع ـ خسائر اعادة بيع اسهم رأس المال دائنا ، فى حدود مايسمح به رصيد الحساب الأول . واذا لم يكن هناك رصيد لحساب رأس المال المدفوع ـ أرباح اعادة بيع أسهم رأس المال (أو كان الرصيد أقل من قيمة الخسائر المحققه) فيجعل حساب الاحتياطى أو حساب الأرباح المحجوزة مدينا بقيمة الخسائر المحققة (أو بالفرق) مقابل جعل حساب رأس المال ـ خسائر اعادة

بيع أسهم رأس المال دائنا • وللتوضيح دعنا نفترض أن احدى الشـركات المساهمة قامت بشراء ٢٠٠ سهم عادى من أسهم رأسمالها بسعر ١٢ جنيه للسهم ، وقامـت بعد ثلاثة أشهر باعادة بيع هذه الأسهم بسعر ١٤ جنيه للسهم • ويـتم اثبـات هذه العمليات باجراء القيود التاليـة :

٢٤٠٠		من حـ/ أسهم رأس المال بالخزينـة
	٢٤٠٠	الى حـ/ البنـك
		اثبات شراء ٢٠٠ سهم عادى من أسهم رأس المـال بسعر ١٢ جنيه للسهم •
٢٨٠٠		من حـ/ البنـك
		الى مذكوريـن
	٢٤٠٠	حـ/ أسهم رأس المال بالخزينـة
	٤٠٠	حـ/ رأس المال المدفوع ـ أرباح اعادة بيـع أسهم رأس المـال
		اثبات اعادة بيع ٢٠٠ سهم من أسهم رأس المـال بالخزينـة بسعر ١٤ جنيه للسهم

ويلاحظ أن رأس مال الأسهم لم يتأثر بعملية شراء أو اعادة بيع أسـهم رأس المال ، الا أن حقوق الملكية قد زادت بقيمة الأرباح المحققة • وتجدر الاشارة هنا الى أنه اذا لم تكن أسهم رأس المال بالخزينة قد تم اعادة بيعها فـى تـاريخ اعداد الميزانية العمومية ، فان رصيد حساب أسهم رأس المال بالخزينـة يظهـر

مطروحا من مجموع حقوق الملكية فى جانب الخصوم من الميزانية العمومية .[1]

والآن دعنا نفترض أن احدى الشركات المساهمة قامت بشراء ٥٠٠ سهم عادى من أسهم رأسمالها بسعر ١٥ جنيه للسهم ، وقامت بعد شهرين باعادة بيع ٢٠٠ سهم من هذه الأسهم بسعر ١٦ جنيه للسهم . ولنفترض أيضا أن الشركة قامت بعد ثلاثة أشهر ببيع باقى هذه الأسهم بسعر ١٤٫٥ جنيه للسهم . فيتم اثبات هذه العمليات على النحو التالى :

٧٥٠٠		من حـ/ أسهم رأس المال بالخزينة
	٧٥٠٠	الى حـ/ البنك
		اثبات شراء ٥٠٠ سهم عادى من أسهم رأس المال بسعر ١٥ جنيه للسهم .
٣٢٠٠		من حـ/ البنك
		الى مذكورين
	٣٠٠٠	حـ/ أسهم رأس المال بالخزينة
	٢٠٠	حـ/ رأس المال المدفوع ـ أرباح اعادة بيع أسهم رأس المال
		اثبات اعادة بيع ٢٠٠ سهم من أسهم رأس المال بالخزينة بسعر ١٦ جنيه للسهم .

(١) تتفق هذه المعالجة مع وجهة نظر لجنة المبادئ المحاسبية بالمجمع الأمريكى للمحاسبين القانونيين ، انظر :
APB Opinion No.6, "Status of Accounting Research Bulletins", AICPA (New York: 1965) , P. 40.

		من مذكوريـــن
٤٣٥٠		حـ/ البنـك
١٥٠		حـ/ رأس المال ــ خسائر اعادة بيع أسهم رأس المال
	٤٥٠٠	الى حـ/ أسهم رأس المال بالخزينـة
		اثبات اعادة بيع ٣٠٠ سهم من أسهم رأس المـــال بالخزينة بسعر ١٤٫٥ جنيه للسهم
١٥٠		من حـ/ رأس المال المدفوع ــ أرباح اعادة بيع أسـهم رأس المـــال
	١٥٠	الى حـ/ رأس المال ــ خسائر اعادة بيع أسـهم رأس المـــال
		اثبات اجراء مقاصة بين أرباح وخسائر عمليـات اعادة بيع أسهم رأس المـــال

ويلاحظ أننا قمنا باقفال رصيد حساب رأس المال ــ خسائر اعادة بيع أسهم رأس المال بالكامل فى حساب رأس المال المدفوع ــ أرباح اعادة بيع أسهـــم رأس المال ، حيث أن رصيد الحساب الأول (١٥٠ جنيه) يقل عن رصيد الحساب الثانى (٢٠٠ جنيه) ٠ واذا افترضنا فى المثال السابق أن عملية اعادة بيع باقى أسـهم رأس المال بالخزينة قد تمت بسعر ١٤ جنيه مثلا ، فان اجراء القيد الثالث سيسفر عن جعل حساب رأس المال ــ خسائر بيع أسهم رأس المال مدينا بمبلغ ٣٠٠ جنيه ٠ وفى ظل هذا الافتراض يصبح القيد الرابع كما يلى :

من مذكوريـــــن

٢٠٠ ح/ رأس المال المدفوع ـ أرباح اعادة بيع أسهم رأس المال

١٠٠ ح/ الاحتياطي (أو الأرباح المحجوزة)

٣٠٠ الى ح/ رأس المال ـ خسائر اعادة بيع أسهم رأس المال

اثبات اجراء مقاصة بين أرباح وخسائر عمليات اعـــادة بيـع أسهم رأس المال وتحميل باقي الخسائر للاحتياطي (أو للأرباح المحجـــوزة)

وغني عن القول أنه لو كان قد تم اعادة بيع جميع أسهم رأس المـــال بالخزينة (٥٠٠ سهم) بسعر أقل من سعر الشراء (٥ر١٤ جنيه مثلا) ، فان اجراء القيد الخاص بعملية اعادة البيع كان سيسفر عن جعل حساب رأس المال ـ خسائر اعادة بيع أسهم رأس المال مدينا بمبلغ ٢٥٠ جنيه ٠ وفي مثل هذه الحالة (حيث لا يوجد حساب لرأس المال المدفوع ـ أرباح اعادة بيع أسهم رأس المال) ، فان الخســـارة تحمل بالكامل للاحتياطي (أو الأرباح المحجوزة) ، ومن ثم يجعل حساب الاحتياطي (أو الأرباح المحجوزة) مدينا بمبلغ ٢٥٠ جنيه مقابل جعل حساب رأس المـــال ـ خسائر اعادة بيع أسهم رأس المال دائنا بنفس المبلغ ٠

وكما سبق وقد منا فان الشركة المساهمة في مصر قد تقوم بشـــراء أســـهم رأسمالها بغرض توزيعها على العاملين بها كجزء من حصتهم في الأربـــاح ٠(١)

---

(١) تجـدر الاشـــارة الـى أن هـذه التوزيعـات تعتـبر بمثابـة توزيعـات نقديـــة ومن ثـم فان ثمـن شـراء الأسـهم الموزعـة على كل من العاملين تخضـع للضريبـة علـى المرتبـات ٠

ولتوضيح المعالجة المحاسبية فى هذه الحالة دعنا نفترض أن احدى الشركات المساهمة قامت بشراء ٣٠٠٠ سهم عادى من أسهم رأسمالها بسعر ٨ جنيه للسهم، وأن الشركة قامت بتوزيع هذه الأسهم على العاملين بها كجزء من حصتهم فى الأرباح وذلك بواقع سهم واحد لكل من العاملين . ويتم اثبات هذه العمليات على النحو التالى :

٢٤٠٠٠		من حـ/ أسهم رأس المال بالخزينة
	٢٤٠٠٠	الى حـ/ البنك
		اثبات شراء ٣٠٠٠ سهم عادى من أسهم رأس المال بسعر ٨ جنيه للسهم
٢٤٠٠٠		من حـ/ حصة العاملين فى الأرباح
	٢٤٠٠٠	الى حـ/ أسهم رأس المال بالخزينة
		اثبات توزيع جزء من حصة العاملين فى الأرباح على شكل أسهم من أسهم رأسمال الشركة

ويلاحظ أن حساب حصة العاملين فى الأرباح يظهر فى الدفاتر عند اجراء القيد الخاص باثبات قرار الجمعية العامة بالموافقة على توزيع الأرباح وفقا لاقتراح مجلس الادارة ، وتجدر الاشارة الى أن المعالجة المحاسبية فى الحالات السابقة لاتختلف اذا ما كانت أسهم رأسمال الشركة بدون قيمة اسمية وذات قيمة محددة أو بدون قيمة اسمية وبدون قيمة محددة .

هذا وقد تعمد الشركة المساهمة كما سبق وقدمنا الى الغاء أسهم رأسمالها التى حصلت عليها عن طريق الشراء . ويتم فى هذه الحالة تخفيض رأس مال

الأسهم بالقيمة الاسمية (أو بالقيمة المحددة أو بالقيمة المكتتب بها) عن الأسهم الملغاة ، فى مقابل اقفال حساب أسهم رأس المال بالخزينة • واذا كانت الأسهم الملغاة قد أصدرت من قبل بعلاوة اصدار (أو كان سعر الاصدار أكبر من القيمة المحددة) ، فان حساب علاوة الاصدار (أو حساب رأس المال المدفوع مبالغ اضافية) يتم تخفيضة أيضا بما يخص الأسهم الملغاة • هذا واذا أسفرت عملية الغاء الأسهم عن تحقيق أرباح أو خسائر ، فيتم تعلية الأرباح لحساب رأس المال ـ أرباح الغاءات أسهم ، ويتم تحميل الخسائر لحساب رأس المال ـ خسائر الغاءات أسهم • ويتم اقفال حساب رأس المال ـ خسائر الغاءات أسهم فى حساب رأس المال ـ أرباح الغاءات أسهم ، واذا لم يوجد الحساب الأخير (أو لم يكفى رصيده لذلك) يقفل الحساب (أو الفرق) فى حساب رأس المال ـ أرباح اعادة بيع أسهم رأس المال ، واذا لم يوجد الحساب الأخير (أو لم يكفى رصيده لذلك) يقفل الحساب (أو باقى الخسائر) فى حساب الأرباح المحجوزة أو الاحتياطى •

وللتوضيح دعنا نفترض أن احدى الشركات المساهمة قامت بشراء ٢٠٠٠ سهم عادى من أسهم رأسمالها بسعر ٩ جنيه للسهم ، وقامت الشركة بعد اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة بالغاء هذه الأسهم • ولنفترض أيضا أن أسهم رأسمال الشركة كان قد سبق اصدارها بقيمة اسمية ٧ جنيه وعلاوة اصدار ٢ جنيه • فيتم فى هذه الحالة اجراء القيود التالية :

١٨٠٠٠		من حـ/ أسهم رأس المال بالخزينة
	١٨٠٠٠	الى حـ/ البنك
		اثبات شراء ٢٠٠٠ سهم عادى من أسهم رأس المال بسعر ٩ جنيه للسهم .
		من مذكورين
١٤٠٠٠		حـ/ رأس مال الأسهم ـ أسهم عادية
٤٠٠٠		حـ/ علاوة اصدار ـ أسهم عادية
	١٨٠٠٠	الى حـ/ أسهم رأس المال بالخزينة
		اثبات قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ..... بالغاء ٢٠٠ سهم عادى بقيمة اسمية ٧ جنيه وعلاوة اصدار ٢ جنيه .

واذا افترضنا أن سعر شراء الاسهم فى المثال السابق كان ٨ جنيه للسهم، فيلاحظ أن القيد الأول سيظل كما هو مع اختلاف المبلغ (يصبح ١٦٠٠٠ جنيه)، أما القيد الثانى فيتم اجراؤه بجعل كل من حساب رأس مال الأسهم (بمبلغ ١٤٠٠٠ جنيه) وحساب علاوة اصدار (بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه) مدينا ، مقابل جعل كل من حساب أسهم رأس المال بالخزينة (بمبلغ ١٦٠٠٠ جنيه) وحساب رأس المال ـ أرباح الغاءات أسهم (بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه) دائنا .

أما اذا افترضنا أن سعر شراء الأسهم فى المثال السابق كان ١٠ جنيه ، فيلاحظ أن القيد الأول سيظل أيضا كما هو مع اختلاف المبلغ (يصبح ٢٠٠٠٠ جنيه) أما القيد الثانى فيتم اجراؤه بجعل كل من حساب رأس مال الأسهم (بمبلغ

١٤٠٠٠ جنيه) وحساب علاوة الاصدار (بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه) وحساب رأس المال - خسائر الغاءات أسهم (بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه) مدينا ، مقابل جعل حساب أسهم رأس المال بالخزينة (بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه) دائنا . وبافتراض وجود رصيد بحساب رأس المال - أرباح اعادة بيع أسهم رأس المال بمبلغ ٥٠٠ جنيه ، فيتم اقفال حساب رأس المال - خسائر الغاءات أسهم بجعله دائنا بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه مقابل جعل كل من حساب رأس المال - أرباح اعادة بيع أسهم رأس المال (بمبلغ ٥٠٠ جنيه) وحساب الاحتياطى أو الأرباح المحجوزة (بمبلغ ١٥٠٠ جنيه) مدينا .

ومن الجدير بالذكر أنه لو كانت الأسهم التى قامت الشركة بشرائها تم الغائها فى المثال السابق (والافتراضات التالية له) أسهم بدون قيمة اسمية وذات قيمة محددة ، فان المعالجة المحاسبية لن تختلف الا من حيث تخفيض رأس مال الأسهم بالقيمة المحددة (بدلا من القيمة الاسمية) للأسهم الملغاة، واستبدال حساب علاوة الاصدار بحساب رأس المال المدفوع - مبالغ اضافية (بما يخص الأسهم الملغاة) . أما اذا كانت الاسهم بدون قيمة اسمية وبدون قيمة محددة فان الأمر أيضا لن يختلف الا من حيث تخفيض رأس مال الأسهم بالقيمة المكتتب بها (بدلا من القيمة الاسمية) ، طبعا مع عدم وجود حساب لعلاوة الاصدار أو رأس المال المدفوع - مبالغ اضافية .

٨ - د - ٢ - المعالجة المحاسبية لاقتناء الشركة لأسهمها عن طريق الهبة :

قد تمتلك الشركة بعض أسهم رأسمالها نتيجة حصولها على هذه الأسهم من أحد أو بعض أو كل المساهمين بلا مقابل - أى على سبيل الهبة . ويتم تسجيل واقعة تملك الشركة لأسهمها فى هذه الحالة بجعل حساب أسهم رأس المال

بالخزينة (هبة) مدينا وجعل حساب رأس المال ــ هبات دائنا ، وذلك بالقيمة الاسمية أو بالقيمة المحددة أو بالقيمة المكتتب بها (حسب نوع الأسهم) • وقد تقوم الشركة فى هذه الحالة باعادة بيع الأسهم التى حصلت عليها عن طريق الهبة أو تقوم بالغائها • وسنوضح فيما يلى المعالجة المحاسبية فى كل من الحالتين •

وللتوضيح دعنا نفترض أن احدى الشركات المساهمة قد حصلت من أحد المساهمين على ١٠٠ سهم عادى من أسهم رأسمالها على سبيل الهبة • ولنفترض أيضا أن القيمة الاسمية للسهم تبلغ ١٠ جنيه ، وأن الشركة قامت ببيع هذه الأسهم بعد شهر بسعر السهم ١١ جنيه ، ويتم فى هذه الحالة اجراء القيود التالية :

١٠٠٠		من حـ/ أسهم رأس المال بالخزينة (هبة)
	١٠٠٠	الى حـ/ رأس المال ــ هبات
		اثبات حصول الشركة على ١٠٠ سهم من أسهم رأس المال ، قيمة اسمية ١٠ جنيه للسهم ، وذلك على سبيل الهبة •
١١٠٠		من حـ/ البنك
		الى مذكورين
	١٠٠٠	حـ/ أسهم رأس المال بالخزينة (هبة)
	١٠٠	حـ/ رأس المال ــ هبات
		اثبات اعادة بيع ١٠٠ سهم من أسهم رأس المال بالخزينة والتى حصلت عليها الشركة على سبيل الهبة وذلك بسعر ١١ جنيه للسهم •

ويلاحظ هنا أن حقوق الملكية قد زادت فى مجموعها بالقيمة الاسمية لأسهم

رأس المال التى حصلت عليها الشركةعلى سبيل الهبة ، كما زادت حقوق الملكيـة فى مجموعها نتيجة اعادة بيع هذه الاسهم بما يزيد عن القيمة الاسمية • أى أن حقـوق الملكية زادت فى مجموعها برصيد حساب رأس المال ــ هبات (١١٠٠ جنيه) •

وتجدر الاشارة هنا الى أن بعض المحاسبين يرى أن يتم تسجيـل حصـول الشركة على أسهم رأسمالها على سبيل الهبة بصورة بيانية فى دفاتر الشركة ، وعندما يتم بيع هذه الأسهم يجعل حساب النقدية مدينا ويجعل حساب رأس المال ــ هبات دائنا بثمن بيع الأسهم (١١٠٠ جنيه فى المثال السابق) • الا أننا نرى أن الطريقة التى اتبعناها تعتبر أكثر ملائمة على أساس أن حصول الشركة على أسـهم رأسمالها على سبيل الهبة (وان كان بلا مقابل) هى معاملة تمت بين الشركة وبين مساهميها ومن ثم يجب تسجيلها بقيد فى الدفاتر ، فضلا عن أن اجراء هذا القيد يمكـن مـن الافصاح بصورة ملائمة عن حقيقة تملك الشركة لأسهم رأسمالها (وذلك فى الفترة قبل اتخاذ قرار بطريقة التصرف فى هذه الأسهم بالبيع أو الالغاء) •

والآن دعنا نفترض أن الشركة قررت فى المثال السابق الغاء الأسـهم الـتى حصلت عليها وقامت باتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لذلك • ويتم فى هذه الحالة استبدال القيد الثانى بالقيد التالى :

١٠٠٠		من حـ/ رأس مال الأسهم ــ أسهم عاديـة
	١٠٠٠	الى حـ/ أسهم رأس المال بالخزينة (هبـة)
		اثبات قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريـخ •••• بالغاء ١٠٠ سهم عادى بقيمة اسمية ١٠ جنيه للسـهم ، والتى حصلت عليها الشركة على سبيل الهبة •

ويلاحظ فى هذه الحالة أنه لم يترتب على الغاء الشركة لأسهمها نقص حقوق الملكية فى مجموعها حيث ظل مجموع حقوق الملكية كما هو ، وكل مافى الأمر أن النقص فى رأس مال الأسهم قد تم تعويضة برصيد حساب رأس المال المدفوع ـ هبات . كما يلاحظ أن نصيب السهم من حقوق الملكية قد زاد ، حيث أن حقوق الملكية فى مجموعها لم تتغير فى الوقت الذى نقص فيه عدد أسهم رأس المال .

وتجدر الاشارة الى أنه من غير المحتمل أن تقوم الشركة ببيع أسهمها التى تملكتها عن طريق الهبة بأقل من قيمتها الاسمية (أو المحددة أو المكتتب بها) ، اذ تجد الشركة فى مثل هذه الحالة أنه من الأفضل الغاء هذه الأسهم أو الانتظار (اذا كانت القوانين فى الدولة موطن الشركة تسمح بذلك) حتى ترتفع القيمة السوقية للسهم الى مايعادل (أو يزيد عن) القيمة الاسمية أو القيمة المحددة أو القيمة المكتتب بها للسهم .

٨ ـ هـ ـ الغاء حصص التأسيس :

بالرغم من أن حصص التأسيس لاتعتبر من مكونات حقوق الملكية (وان كان يتم الافصاح عنها بصورة بيانية فى الجزء الخاص بحقوق الملكية فى الميزانية العمومية) فلقد رأينا أن نتعرض للمعالجة المحاسبية لالغاء هذه الحصص فى هذا الجزء ، نظرا لأنها تخول مالكها حق مشاركة المساهمين فى الأرباح بنصيب معين (لايزيد طبقا للتشريع المصرى عن ١٠٪ من الأرباح الصافية بعد حجز الاحتياطى القانونى ووفاء ٥٪ على الأقل بصفة ربح لرأس المال) . هذا ويجيز القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فى مصر الغاء حصص التأسيس أو حصص الأرباح بقرار من الجمعية العامة للشركة فى مقابل تعويض عادل (تحدده اللجنة التى تقوم الجهة الادارية المختصة بتشكيلها لتقدير الحصص العينية التى تدخل فى تكوين رأس المال أو زيادته) ، وذلك بعد مضى ثلث مدة الشركة أو عشر سنوات مالية على الأكثر من تاريخ انشاء

تلك الحصص ، مالم ينص نظام الشركة على مدة أقصر أو فى أى وقت بعد ذلــــك • ومرد تخويل القانون حق الغاء حصص التأسيس هو أن هذه الحصص تستوجب جانبــا غير صغير من أرباح الشركة مما ينتقص من حقوق المساهمين فى الربح •

ولما كان الغاء حصص التأسيس يقتضى تعويض أصحابها ، فان هذا الالغــــاء يترتب عليه نقص أصول الشركة • وعليه فان الغاء حصص التأسيس لا بد وأن يــتم عـن طريق الاستقطاع من أرباح العام أو تخفيض الاحتياطى (أو كليهمــــا) بمقـــدار التعويض • ولتوضيح المعالجة المحاسبية لعملية الغاء حصص التأسيس ، دعنا نفترض أن الجمعية العامة لاحدى الشركات المساهمة قررت الغاء حصص التأسيس وأن اللجنة المشكلة لهذا الغرض من قبل الجهة الادارية المختصة قدرت تعويضا لأصحاب هـذه الحصص قدره ٢٢٠٠٠ جنيه • ولقد تقرر تخصيص مبلغ ٨٠٠٠ جنيه من أرباح العام لدفع التعويض وتحميل الباقى لحساب الاحتياطى • ولقد قام أصحــــاب الحصــص باستلام التعويضات المستحقة لهم • ويتم اثبات ماسبق على النحو التالى :

٨٠٠٠		من حـ/ توزيع الأربــــاح
	٨٠٠٠	الى حـ/ حملة حصص التأسيس
		اثبات تجنيب ٨٠٠٠ جنيه من أرباح العام لتعويض حملة حصص التأسيس عن الغاء حصصهم •
١٤٠٠٠		من حـ/ الاحتياطـــى
	١٤٠٠٠	الى حـ/ حملة حصص التأسيس
		اثبات تخفيض الاحتياطى بباقى قيمة التعويض المســـتحق لحملة حصص التأسيس عن الغاء حصصهم •
٢٢٠٠٠		من حـ/ حملة حصص التأسيس
	٢٢٠٠٠	الى حـ/ البنـــك
		اثبات سداد التعويضات لحملة حصص التأسيس

تمـــاريـــــن

تمرين الأول :

أصدرت احدى الشركات المساهمة تحت التأسيس كرأسمال لها ١٠٠٫٠٠٠ سهم
عادى بسعر اصدار ٢٥ جنيه ٠ وذلك فى ١/ ٨/ ١٩٨١ ٠ ولقد ساهم المؤسسون
ى ٣٠٪ من أسهم رأس المال وتم سداد كامل قيمتها على النحو التالى :

- ٢٠٫٠٠٠ سهم سددت قيمتها نقدا ببنك الاكتتاب
- ١٠٫٠٠٠ سهم خصصت لمؤسسين قدموا للشركة الاصول الآتية :

١٥٠٫٠٠٠ جنيه مبانى ، ٦٠٫٠٠٠ جنيه آلات ، ٤٠٫٠٠٠ جنيه بضاعة ٠

أما باقى الأسهم فقد طرحت للاكتتاب العام بالشروط الآتيـة :

- قسط اكتتاب ١٠ جنيه يسدد اعتبارا من ٣١/ ٧/ ١٩٨١ ٠
- قسط تخصيص ٥ جنيه يسدد اعتبارا من أول سبتمبر وحتى ٣٠ سبتمبر ٠
- قسط أخير الباقى يسدد اعتبارا من أول ديسمبر وحتى نهاية العام ٠

وقد أقفل باب الاكتتاب فى ١٥ أغسطس ١٩٨١ حيث تم تغطية الأسهم المطروحة
بالكامـل ٠

فاذا علمت أن شهادات الاسهم لاتصدر الا بعد سداد قيمة السهـم بالكامل
وأن المكتتبين سددوا الاقساط فى مواعيدها ، فالمطلوب :

أولا : اثبات قيود اليومية اللازمة لاثبات تكوين الشركة بفرض أن القيمـة الاسـمية
للسهم ٢٥ جنيـه ٠

ثانيا: اثبات قيود اليومية اللازمة بفرض أن الاسهم بدون قيمة اسمية وأن القيمة التى
حددت لها ٢٠ جنيه للسهم ٠

ثالثا: اثبات قيود اليومية اللازمة بفرض أن الأسهم بدون قيمة اسمية ولم يحدد لها قيمة محددة ٠

التمريـن الثانـي :

فى أول نوفمبر ١٩٨١ رخص لجماعة المؤسسين فى احدى الشركات المساهمة تحت التأسيس باصدار ١٥٠٫٠٠٠ سهم عادى كرأسمال لهذه الشركة ، بقيمة اسمية للسهم ١٠ جنيه وعلاوة اصدار بواقع ٢٠٪ من القيمة الاسمية ٠

ولقد ساهم المؤسسون فى ثلث أسهم رأس المال وقاموا بالوفاء بمساهمتهم على النحو التالـى :

- سددوا قيمة اصدار ١٠٫٠٠٠ سهم نقدا فى بنك مصر فرع " اسكندرية "

- قدم المؤسسين سدادا لباقى مساهمتهم فى رأس المال أصول وخصوم شركة التضامن المملوكة لـ أ ، ب والتى ظهرت ميزانيتها على النحو التالى :

الميزانية العمومية لشركة التضامن أ ، ب
فى ١/ ١١/ ١٩٨١

٢٧٠٫٠٠٠	آلات		رأس مال الشركاء :
٥٠٫٠٠٠	أثاث	٣٠٠٫٠٠٠	الشريك أ
٢٨٠٫٠٠٠	بضاعة	٢٥٠٫٠٠٠	الشريك ب
٥٢٫٠٠٠	مدينون	٢٠٫٠٠٠	جارى الشريك أ
٨٫٠٠٠	أوراق قبض		
٥٫٠٠٠	م ٠ تأسيس	٩٠٫٠٠٠	دائنون
		٣٠٫٠٠٠	أوراق دفع
٣٥٫٠٠٠	نقدية بالبنك	١٠٫٠٠٠	مصاريف مستحقة
٧٠٠٫٠٠٠		٧٠٠٫٠٠٠	

ولقد قدم الشركاء فى شركة التضامن كافة أصول الشركة والتزاماتها للشركة المساهمة فيما عدا المصاريف المستحقة وأوراق القبض ٠ مع اعادة تقدير بعض الأصول كالآتى :

آلات ٢٥٠٫٠٠٠ جنيه ، بضاعة ٢٤٠٫٠٠٠ جنيه ، ديون جيدة ٥٠٫٠٠٠ جنيه ٠ على أن يقوم الشركاء بسحب أو ايداع الفرق نقدا ببنك الاكتتاب٠

وفيما عدا مساهمة المؤسسين فقد طرحت باقى الأسهم للاكتتاب العام بالشروط الآتية :

ـ قسط اكتتاب : ٥٠٪ من القيمة الاسمية فضلا عن كل علاوة الاصدار ويسدد فى ٣٠/ ١١/ ١٩٨١

ـ قسط تخصيص : ٣٠٪ من القيمة الاسمية ويسدد من ١/ ١٢ الى ١٥/ ١٢

ـ قسط أخير : باقى قيمة الاصدار ويسدد من ٢٠/ ١٢ الى ٣١/ ١٢

وفى ٢٥/ ١١ تم اقفال باب الاكتتاب حيث غطى الاصدار بالكامل ٠

فاذا علمت أن كافة المكتتبين قاموا بسداد الاقساط فى التواريخ المحددة لذلك ، وأن شهادات الأسهم يتم اصدارها عند التخصيص

فالمطلوب :

(١) اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات اصدار الأسهم ٠

(٢) اعداد الميزانية الافتتاحية للشركة المساهمة بعد تمام تحصيل قيمة الأسهم ٠

التمرين الثالث :

أصدرت احدى الشركات المساهمة تحت التأسيس كرأسمال لها ١٢٠٫٠٠٠ سهم عادى بسعر اصدار ١٠ جنيه يعادل قيمتها الاسمية ، وقد ساهم المؤسسون فى ٢٠٫٠٠٠ سهم وقاموا بسداد كامل قيمة اصدارها فى أول سبتمبر سنة ١٩٨١ ٠

أما باقى الاسهم فقد طرحت للاكتتاب العام للجمهور بالشروط الآتية :

- قسط اكتتاب ٥ جنيه تسدد حتى ٣٠ سبتمبر
- قسط تخصيص ٢ جنيه تسدد من أول نوفمبر وحتى ٣٠ نوفمبر
- قسط أخير الباقى ويسدد من أول ديسمبر وحتى نهاية العام

وقد أقفل باب الاكتتاب فى ٢٠ سبتمبر حيث غطت طلبات الاكتتاب ١٣٠٫٠٠٠ اسهم

فاذا علمت أن الاسهم المطروحة للاكتتاب العام خصصت كالآتى :

- بالنسبة لصغار المكتتبين تم تخصيص ٣٠٫٠٠٠ سهم لهم تعادل ماطلبوا الاكتتاب فيه ٠
- خصصت باقى الاسهم لباقى المكتتبين بالتناسب ٠

المطلوب : : اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات العمليات السابقة وتصوير الحسابات اللازمة ، علما بأن شهادات الاسهم تصدر عند التخصيص وأن جميع الأقساط سددت فى مواعيدها ٠

التمرين الرابع :

أصدرت احدى الشركات المساهمة تحت التأسيس كرأسمال لها ١٨٠٫٠٠٠ سهم عادى بقيمة اسمية ١٠ جنيه للسهم ٠ وقد قام المؤسسين بالاكتتاب فى ٣٣٫٠٠٠ سهم منها ١٣٫٠٠٠ سهم سددت قيمة اصدارها نقدا ، أما باقى مساهمة المؤسسين فكانت مقابل أصول مقدمة منهم وبياناتها كالآتى :

أراضى ١٠٠٫٠٠٠ جنيه ، مبانى ٥٠٫٠٠٠ جنيه ، بضاعة ٢٠٫٠٠٠ جنيه ، آلات ٣٠٫٠٠٠ جنيه ٠

وقد طرحت باقى أسهم رأسالمال للاكتتاب العام فى ١/ ٨/ ١٩٨١ على أن تحصل

قيمتها على ثلاث أقساط على النحو التالى :

قسط اكتتاب ٥ جنيه يسدد فى ٣١/ ٨/ ١٩٨١

قسط تخصيص ٢ جنيه يسدد من ١/ ٩ الى ٣٠/ ٩

قسط أخير الباقى يسدد من ١/ ١٠ الى ٣٠/ ١٠

ولقد قام المؤسسين بسداد قيمة الاسهم النقدية والعينية ، كما تم اعتماد التقديرات الخاصة بالاسهم العينية ٠

ولقد أقفل باب الاكتتاب فى ٢٢/ ٨/ ١٩٨١ حيث تجاوزت الاسهم المكتتب فيها ماطرح للاكتتاب العام وبلغت ٢٣٠٠٠٠ر٠ سهم ولذا تقرر التخصيص على النحو التالى :

- مكتتبين فى أقل من ١٠٠ سهم خصص لهم بالكامل وبلغت اكتتاباتهم ٢٥٠٠٠٠ر٠ سهم ٠
- مكتتبين فى ١٠٠ سهم الى أقل من ٢٠٠ سهم خصص لهم ٨٠٪ من طلباتهم البالغة ٤٠٠٠٠ر٠ سهم ٠
- مكتتبين فى ٢٠٠ سهم الى أقل من ٣٠٠ سهم خصص لهم ٧٠٪ من طلباتهم البالغة ٥٠٠٠٠ر٠ سهم ٠
- مكتتبين فى ٣٠٠ سهم الى أقل من ٤٠٠ سهم خصص لهم ٥٠٪ من طلباتهم البالغة ٤٠٠٠٠ر٠ سهم ٠
- باقى المكتتبين فى أكثر من ٤٠٠ سهم خصص لهم باقى الاسهم ٠

فاذا علمت أنه قد تم تحصيل الأقساط فى مواعيدها ، وأن شهادات الأسهم تصدر عند التخصيص ، فالمطلوب :

أولا : اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات اصدار الاسهم ،

ثانيا : تصوير الحسابات اللازمة ٠

ثالثا : اعداد الميزانية الافتتاحية للشركة فى التواريخ الآتية :

١ ــ عقب استيفاء قسط التخصيص ٠

٢ ــ بعد تحصيل القسط الأخير ٠

التمرين الخامس :

أصدرت احدى الشركات المساهمة تحت التأسيس ١٨٠٠٠٠ سهم عادى بقيمة اسمية ٢٠ جنيه للسهم ، ولقد ساهم المؤسسون فى جزء منها نقدا وعينا وطرح الباقى للاكتتاب العام على أن تحصل قيمة السهم على ثلاثة أقساط : قسط اكتتاب ، وقسط تخصيص ، وقسط أخير ، ولقد تم السداد فى المواعيد المقررة ٠ فاذا أعطيت البيانات الآتيــة :

ح/ اكتتابات محصلة (عادية)

؟	؟ ؟	٢٣٠٠٠٠٠	من ح/ البنك اكتتاب
٤٤٠٠٠٠	الى ح/ اقساط تحت التحصيل "تخصيص"		
٣٤٠٠٠٠	الى ح/ أقساط محصلة مقدما		
٥٠٠٠	الى ح/ البنك جارى		
ــــــ		ــــــ	
═════		═════	

ح/ أسهم مكتتب فيها (عادية)

		٤٠٠٠٠٠	من مذكورين (الاصول المقدمة من المؤسسين)
؟	الى ح/ رأس مال الأسهم ــ عاديــة	؟	من ح/ البنك
ــــــ		ــــــ	
═════		═════	

ح/ رأس مال الأسهم (عادية)

؟	رصيـــــد	٦٦٠ر٠٠٠	من ح/ أسهم مكتتب فيها ـ عاديـــة
		؟	من ح/ اكتتابات محصلــة ـ عاديـــة
		٥٨٨ر٠٠٠	من ح/ أقســاط تحـــت التحصيل " تخصيص "
		؟	من ح/ اكتتابــات تحت التحصيل " أخير "
ـــــــ		ـــــــ	

المطلوب :

١ ـ استكمال عناصر هذه الحسابات الثلاث ٠

٢ ـ تصوير باقى الحسابات اللازمة لاثبات اصدار الاسهم ٠

٣ ـ بعد أن استكملت تصوير الحسابات ماهى فى تصورك قيود اليوميـة الـتى ترتب على اجراءها أن ظهرت الحسابات على هذه الصورة ٠

٤ ـ اذا علمت أن قيمة قسط التخصيص ٤ جنيه فما هو عدد الاسهم التى اكتتب فيها المؤسسون نقدا وعينـا ٠

التمرين السادس :

أظهر حساب رأس مال احدى الشركات المساهمة القائمة رصيدا قـــدره ٢ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه عبارة عن ٢٠٠ر٠٠٠ سهم عادى ، كان رصيـــد الأربـــاح المحجوزة فى ذلك التاريخ ٧٦٠ر٠٠٠ جنيه ، وقد وافقت الجمعية العامـة فـى ذلك التاريخ على زيادة رأسمال الشركة الى النحو التالى :

أولا : اصدار ٠٠٠ر٣٠ سهم منحة للمساهمين القدامى ٠

ثانيا : طرح ٠٠٠ر١٢٠ سهم للاكتتاب العام بالشروط الآتية :

- لايترتب على اصدار أسهم الاكتتاب العام أى تأثير على القيمة الدفترية للأسهم الأصليــــة ٠

- يتم تحصيل قيمة الاصدار على النحو التالى :

- قسط اكتتاب ٥٠٪ من القيمة الاسمية يسدد من ١/ ٩ الى ٣٠/ ٩/ ٨١

- قسط تخصيص ٣٠٪ من القيمة الاسمية يسدد من ١/ ١١ الى ٣٠/ ١١/ ٨١

- قسط أخير الباقى من القيمة الاسمية يسدد من ١/ ٢ الى ٢٨/ ٢/ ٨٢

- تطلب علاوة الاصدار مع قسط الاكتتاب ٠

وقد وردت اكتتابات فى ٠٠٠ر١٦٦ سهم وتم التخصيص كالآتى :

- اكتتب المساهمين القدامى فى ٠٠٠ر٢٠ سهم خصصت لهم بالكامل ٠

- مكتتبين فى ٠٠٠ر٥٠ سهم خصص لهم ٨٠٪ من اكتتاباتهم ٠

- مكتتبين فى ٠٠٠ر٦٠ سهم خصص لهم ٧٠٪ من اكتتاباتهم ٠

- باقى المكتتبين خصص لهم باقى الاسهم ٠

وقد تم سداد الأقساط فى مواعيدها ٠

فاذا علمت أن الشركة أصدرت شهادات الأسهم عند التخصيص فالمطلوب :

أولا : اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات زيادة رأس المال ٠

ثانيا : تصوير حسابات الاستاذ العام ٠

ثالثا : بيان أثر ماتقدم على الميزانية العمومية التى تظهر بعد تمام اجراءات زيادة رأس المال ٠

التمرين السابع :

وافقت الجمعية العامة غير العادية للشركة المصرية المساهمة للأمن الغذائي على زيادة رأسمال الشركة بمقدار ١٠٠ر٠٠٠ سهم عادى ، ٦٠ر٠٠٠ سهم ممتاز ٥٪ مجمعة الأرباح ٠ ولقد بلغ سعر اصدار الأسهم العادية ١٠ جنيه منها جنيه واحد علاوة اصدار تطلب مع قسط التخصيص ٠ كما أصدرت الأسهم الممتازة بقيمة اسمية ١٠ جنيه وعلاوة اصدار ٢ جنيه ٠

ولقد اكتتب المساهمين القدامى في نصف الاسهم الممتازة ، وكذلك في ٣٠٪ من الأسهم العادية ، وقاموا بسداد قيمة اصدارها بالكامل في تاريخ الاصدار ٠

أما باقى الأسهم فقد طرحت للاكتتاب العام على أن تحصل قيمتها على ثلاث أقساط على النحو التالى :

	أسهم عادية	أسهم ممتازة
ـ قسط اكتتاب يحصل من ١/ ٨ الى ٣١/ ٨/ ٨١	٥ جنيه	٦ جنيه
ـ قسط تخصيص يحصل من ١/ ٩ الى ٣٠/ ٩/ ٨١	٣ جنيه (بما فيها العلاوة)	٢ جنيه + العلاوة
ـ قسط أخير يحصل من ١/ ١ الى ٣١/ ١/ ٨٢	الباقى	٢ جنيه

فاذا علمت أنه قد وردت اكتتابات فى ١٣٠ر٠٠٠ سهم وتم التخصيص كالآتى :

ـ خصص للمساهمين القدامى ١٠ر٠٠٠ سهم تمثل ١٠٠٪ من طلباتهم ٠

ـ خصص ٢٤٠٠٠ سهم لبعض المكتتبين تمثل ٨٠٪ من طلباتهم ٠

ـ خصص ٢٠ر٠٠٠ سهم لبعض المكتتبين تمثل ٥٠٪ من طلباتهم ٠

ـ باقى الاسهم المطروحة تخصص لباقى المكتتبين ٠

فاذا علمت أن شهادات الأسهم تصدر عند التخصيص ، فالمطلوب :

أولا : بفرض أنه قد تم تحصيل الاقساط فى مواعيدها قم باجراء قيود اليومية وتصوير الحسابات اللازمة لاثبات زيادة رأسمال هذه الشركة .

ثانيا : بافتراض أن المساهم " سرحان " قد تأخر عن سداد المستحق عليه من قسط التخصيص وقام بسداده مع القسط الأخير ، قم باجراء القيود اللازمة لاثبات ذلك ، مع بيان تأثيرها على قيود زيادة رأس المال (ينص نظام الشركة على احتساب فوائد تأخير ٦٪) . مع العلم بأن سرحان ضمن المكتتبين الذين خصصت لهم ٨٠٪ من اكتتاباتهم ، وأنه كان قد اكتتب فى ٤٠٠ سهم .

ثالثا : بافتراض أن المساهم " غسلان " قد تأخر عن السداد حتى آخر فبراير سنة ١٩٨٢ ولذا فقد قامت الشركة بالغاء الاسهم واعادة اصدارها بسعر ٨ جنيه للسهم ، وأن مصاريف اعادة الاصدار بلغت ٢٥ جنيه . وبافتراض أن المساهم " غسلان " من الذين خصصت لهم ٨٠٪ من اكتتاباتهم ، وأنه كان قد اكتتب فى ٥٠٠ سهم ، قم باجراء قيود اليومية وتصوير الحسابات اللازمة لاثبات كل مما يلى :

(١) زيادة رأس المال

(٢) معالجة الغاء الاسهم واعادة اصدارها .

التمرين الثامن :

أصدرت احدى الشركات المساهمة عند تأسيسها ١٠٠٠٠٠ سهم عادى بقيمة اسمية ١٠ جنيه للسهم . ولقد تم الاكتتاب فى هذه الأسهم على النحو التالى :

أ - اكتتب بعض المؤسسين فى ٤٠٠٠ سهم وتم دفع قيمتها بالكامل نقدا .

ب - اكتتب مؤسس آخر فى عدد من الأسهم مقابل ما قدمه من أصول تتمثـــل فيما يلى :

١ - قطعة أرض تبلغ تكلفتها ٤٥٠٠٠ جنيه وقيمتها السوقية ٥٠٠٠٠ جنيه ٠

٢ - بضاعة تبلغ تكلفتها ٢٧٠٠٠ جنيه قيمتها السوقية ٣٠٠٠٠ جنيه٠

٣ - أسهم فى شركة أخرى تبلغ تكلفتها ١٨٠٠٠ جنيه وقيمتها السوقيـــة ٢٠٠٠٠ جنيه ٠

جـ - تم طرح باقى الأسهم للاكتتاب العام على أن يدفع المكتتبين ٤٠٪ مـــن القيمة الاسميه للسهم عند الاكتتاب خلال الفترة من ١/٧ الى ٣٠/٧، ويدفع ٣٠٪ من قيمة السهم عند التخصيص خلال الفترة من ١٥/٨ الـى ١٥/٩ ، ويدفع باقى قيمة السهم بقسط واحد خلال الفترة من ١/١١، الى ١٥/١١٠

ولقد تم الاكتتاب فى عدد من الأسهم يعادل مرة ونصف عدد الأسهـــــم المطروحة للاكتتاب العام ، وتم تخصيص ٥٠٠٠ سهم لبعض المكتتبين بما يعـادل ١٠٠٪ من اكتتاباتهم ، وتخصيص ١٠٠٠٠ سهم لبعض المكتتبين بما يعـــادل ٥٠٪ من اكتتاباتهم ، وتخصيص ١٥٠٠٠ سهم لمكتتبين اكتتبوا فى ٣٥٠٠٠سهم وتخصيص باقى الأسهم لباقى المكتتبين بالنسبة والتناسب ٠

فاذا علمت أن الشركة قررت الاحتفاظ بالاكتتابات الزائدة لمقابلة الأقســاط التاليه عن الأسهم المخصصة ، وأن جميع الأقساط حصلت فى مواعيدهـــا ،وأن شهادات الأسهم يتم اصدارها عند التخصيص ، فالمطلوب :

١ـ اعداد قائمة الاكتتاب والتخصيص الخاصة بالاكتتاب العام .

٢ـ اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات ماتقدم .

التمرين التاسع :

أصدرت أحدى الشركات المساهمة أسهما عادية وطرحتها للاكتتاب العام على أن تسدد القيمة الاسمية للسهم على ثلاثة أقساط ، أحدها عند الاكتتاب وثانيها عند التخصيص وثالثها بعد شهرين من التخصيص . ولقد تجاوز عدد الأسهم المكتتب فيها عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب ، فقامت الشركة بتخصيص الأسهم على المكتتبين . وفيما يلى بعض البيانات المستخرجه من قائمة الاكتتاب والتخصيص التى قامت الشركة باعدادها :

أسهم مكتتب فيها	أسهم مخصصة	قسط اكتتاب محول لرأس المال (جنيه)
١٠ ٠٠٠	٨٠٠٠	٤٠ ٠٠٠
١٥٠٠٠	٧٠٠٠	٣٥ ٠٠٠
٢٠ ٠٠٠	٥٠٠٠	٢٥ ٠٠٠

فاذا علمت أن قسط التخصيص يبلغ ٣ جنيه وأن القسط الأخير يبلغ ٢ جنيه فالمطلوب :

١ـ استكمال بيانات قائمة الاكتتاب والتخصيص

٢ـ اجراء قيود اليومية اللازمة ، علما بأن شهادات الأسهم يتم اصدارها عند التخصيص ، وأن جميع الأقساط استلمت فى مواعيدها .

التمرين العاشر :

كانت احدى الشركات المساهمة قد أصدرت ١٠٠ ٠٠٠ سهم عادى بقيمة اسمية ١٥ جنيه تحصل على ثلاثة أقساط . ولقد ظهرت أرصدة الحسابات التاليه

بالميزانية العمومية فى ١/ ٨/ ١٩٨١ بعد سداد قسط التخصيص :

ح/ اكتتابات تحت التحصيل ١٦٠٠٠٠ جنيه ، ح/أسهم مكتتب فيها ــ عادية ١٥٠٠٠٠٠ جنيه ولقد قررت الشركة فى ذلك التاريخ تخفيض رأسمالها عن طريق اعفاء المكتتبين من سداد القسط الأخير وقدره ٢ جنيه ٠

المطلوب :

(١) اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات ماسبق ٠

(٢) بافتراض أن شهادات الأسهم يتم اصدارها عند التخصيص ، قم بتحديد الحسابات التى ظهرت فى الميزانية العمومية فى ١/ ٨/ ٨١ وأرصدة هذه الحسابات ، ثم قم باجراء القيود اللازمة لاثبات ماتقدم ٠

التمرين الحادى عشر :

تكونت شركة مساهمة فى ١/ ١/ ١٩٨١ بغرض استغلال أحد المناجم لمدة ٢٠ سنه وذلك برأس مال قدرة ٢٠٠٠٠٠ سهم بقيمة اسميه ١٠ جنيه للسهم ولقد قررت الشركة رد قيمة أسهمها خلال حياتها موزعة بالتساوى على مدار فترة الاستغلال وذلك بطريق القرعة مع اصدار أسهم تمتع بنفس عدد الاسهم التى ترد قيمتها لأصحابها ٠ ولذا قامت الشركة بتجنيب مبلغ من أرباح العام يكفى لتغطية قيمة الأسهم التى تقرر ردها ٠

المطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة بفرض تمام عملية الرد فى ٣١/ ١٢/ ٨١ ، وبيان أثر ذلك على الميزانية العمومية فى ذلك التاريخ ٠

التمرين الثانى عشر :

ظهرت الأرصدة الآتية بميزانية احدى الشركات المساهمة :

١٠٠٠٠٠ جنيه ح/ رأس مال الأسهم ــ أسهم ممتازة ٦٪ مجمعه الأرباح ٠

٢٥٠٠٠ جنيه حـ/ علاوة اصدار ـ أسهم ممتازة ، ٤٠٠٠٠ جنيه حـ/ أربـــاح محجوزة •

فاذا علمت أن الشركة قررت فى تاريخ الميزانية العمومية استدعاء ٢٠٪ من الأسهم الممتازة ورد قيمتها ، وأن القيمة الاسمية للسهم ٢٠ جنيه ، وأن الشركه لم تعلن أى كوبون عن سنتين متتاليتين فى تاريخ الميزانية ، فالمطلوب :

١ـ اجراء قيود اليومية بفرض أن سعر الرد للسهم الممتاز ٢٥ جنيه ، مع بيـــان أثر ذلك على الميزانية العمومية •

٢ـ اجراء قيود اليومية بفرض أن علاوة الرد للسهم الممتاز ٧ جنيه •

٣ـ اجراء قيود اليومية بفرض أن سعر الرد للسهم الممتاز ٢٢ جنيه •

٤ـ بافتراض أن الأسهم الممتازة فى هذا التمرين بدون قيمة اسمية ولكن قيمتهـا المحددة ٢٠ جنيه للسهم ، وأن رصيد حساب رأس المال المدفوع ـ مبالــغ اضافية ٢٥٠٠٠ جنيه ، وأن رصيد حساب الأرباح المحجوزة ٤٠٠٠٠ جنيه قم باجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات رد ٢٠٪ من الاسهم الممتازة فى ظــل نفس الافتراضات السابقة بالنسبة لسعر الرد ، مع بيان الأثر على الميزانيـــة العمومية •

التمرين الثالث عشر :

فيما يلى بعض الأصدة التى ظهرت بميزانية احدى الشركات المساهمة فــى بداية السنه :

حـ/ رأس مال الأسهم (١٠٠٠٠٠ سهم) ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه ، حـ/ أربـــاح محجوزة ٣٠٠٠٠٠ جنيه •

ح/ أسهم رأس المال بالخزينه ٢٧٠٠٠ جنيه (تمثل تكلفة شراء ١٠٠٠ سهم)

وفيما يلى العمليات المتعلقة بأسهم رأس المال بالخزينه خلال السنه :

١ـ قامت الشركه بشراء ٥٠٠٠ سهم من أسهم رأسمالها بسعر ٢٨ جنيه للسهم

٢ـ قامت الشركه ببيع ١٢٠٠ سهم تتضمن الأسهم التى كانت موجودة بالخزينه فى بداية السنه بسعر ٣١ جنيه للسهم ٠

٣ـ قامت الشركه ببيع ٨٠٠ سهم بسعر ٢٤ جنيه للسهم ٠

٤ـ تم توزيع ٣٠٠٠ سهم على العاملين بالشركه مقابل حصتهم فى توزيعات الأرباح ٠

٥ـ قررت الشركه الغاء باقى الأسهم الموجودة بالخزينه

المطلوب : اجراء قيود اليومية وتصوير الحسابات اللازمة لاثبات العمليات السابقه

التمرين الرابع عشر :

فيما يلى بعض الأرصدة المستخرجه من دفاتر احدى الشركات المساهمة وذلك فى ١/ ١/ ١٩٨١ :

ح/ رأس مال الاسهم (٠ ١٠٠ ٠ سهم) ١٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه

ح/ علاوة اصدار ٠٠ ٠ ٢٠ جنيه ، ح/ أرباح محجوزة ٠٠٠ ٢٥٠٠ جنيه

والآتى العمليات المتعلقة بأسهم رأس المال والتى قامت بها الشركه :

١ـ تبرع جميع مساهمى الشركه على سبيل الهبة للشركه بما يعادل ١ر٪ من اسهم رأس المال وذلك فى ١٥/ ١/ ٨١

٢ـ قامت الشركه بشراء ١٥٠٠ سهم من أسهم رأسمالها من السوق بسعر ١٥ جنيه للسهم ، وذلك فى ١٧/ ١/ ٨١٠

٣ـ قامت الشركه فى أول مارس من نفس العام ببيع نصف أسهم الهبة وثلث الأسهم المشتراه وذلك بسعر ١٧ جنيه للسهم ٠

٤ـ قامت الشركه فى ١٥ أغسطس من نفس العام ببيع نصف ماتبقى من الأسهم

المشتراه بسعر ١٠ جنيه للسهم ، كما قررت فى هذا التاريخ الغاء باقــــى الأسهم الموجودة بالخزينه .

المطلوب :

اجراء قيود اليومية وتصوير الحسابات اللازمة لاثبات ماتقدم .

الفصل السابع

في

شركات المساهمة : رأس المال المكتسب وتوزيعات الأرباح

١ — مقدمة :

تتكون الوحدات الإقتصادية عموما ، بما في ذلك شركات المساهمة ، القيام بنشاط إقتصادى بغية تحقيق الربح من وراء ذلك ، ويختلف مفهوم ومضمون الربح من وجهة نظر الوحدة الإقتصادية عن وجهة نظر أصحاب رأس المال فيها عنه عن وجهة نظر المجتمع لها . وترجع هذه الإختلافات إلى حد كبير الى تباين وجهتى النظر الإقتصادية والمحاسبية في هذا الصدد . وسوف اوضح هذه الاختلافات في هذا الفصل بإيجاز وتبسيط .

هذا وعندما تحقق الوحدة الاقتصادية أرباحا معينة عن فترة زمنية ما ، فإن كيفية التصرف في هذه الأرباح يؤثر في القدرات الاقتصادية الأطراف التى تتأثر بها بما فيهم الوحدة الاقتصادية ذاتها . فإذا قررت الوحدة الاقتصادية احتجاز الأرباح المحاسبية أو جزء منها لإغراض التوسع في عملياتها فهى بذلك تضيف إلى رأس المال المستثمر في هذه العمليات ومن ثم يمكنها أن تحتفظ بمقدار الاصول التى نتجت عن تدفق هذه الارباح لديها ، أما إذا قررت توزيع هذه الأرباح أو جزء منها على أصحاب خدمات عوامل الانتاج ذات الحق فيها فإنها بذلك تخفض مقدار الأصول لديها بما يتم توزيعه . وقد تختلف النتائج التى تترتب على كل من القرارين اختلافا بينا من حيث الأثر الاقتصادى الخاص والعام .

وسوف نتناول فى هذا الفصل مفهوم الربح ورأس المال فى الفكر المحاسبى وفى الفكر الإقتصادى بإيجاز شديد بهدف تحديد العلاقة بين الربح ورأس المال فى كل منهما . ونعرض بعد ذلك النتائج التى تترتب على إحتجاز الأرباح فى شركة المساهمة دون توزيعها ، ثم نتناول بعد ذلك توزيعات الأرباح فى الفكر والممارسة المحاسبية بوجه عام .

٢ - الربح ورأس المال فى الفكر المحاسبى وفى الفكر الاقتصادى :

الربح من وجهة النظر المحاسبية هو تدفق الايرادات بالزيادة عن تدفق المصروفات على مدار فترة زمنية معينة ، هى فى العادة الفترة المحاسبية . ويترتب على ذلك أن مضمون الربح يختلف طبقا للاختلافات فيما يمكن أن تتضمنه الايرادات وما يمكن أن تتضمنه المصروفات من ناحية ، كما يختلف هذا المضمون طبقا للاختلافات فى مفهوم الربح ذاته والأسس التى يتم قياسه على أساسها .

أما من وجهة النظر الاقتصادية فيمثل الربح عائد المنظم مقابل إتخاذ القرارات المختلفة فى كل ظروف المخاطرة وعدم التأكد وتحمل تبعتها . وعادة ما تقوم الإدارة العليا ، والتى تكون مستقلة بدرجة كبيرة فى اتخاذ قراراتها عن جمهور المساهمين ، بدور المنظم فى شركات المساهمة . ويعتبر العائد على رأس المال المستثمر فى المشروع من وجهة النظر الاقتصادية من عناصر تكلفة الحصول على الايرادات والواجبة الخصم منها بصدد التوصل الى عائد المنظم وهو الربح ، هذا ولا يعتبر العائد على رأس المال الممثل فى حقوق الملكية من عناصر المصروفات من وجهة النظر المحاسبية ، سواء كان ذلك فى الفكر أو فى الممارسة العملية . وبذلك فان الربح من وجهة النظر المحاسبية ، ومع بقاء العوامل الأخرى متماثلة ، يزيد عن قرينه فى الفكر الإقتصادى بمقدار العائد على حقوق الملكية المستثمرة فى المشروع وتزداد الأمور تعقيدا عندما تنتقل الى تحديد مفهوم ومضمون رأس المال الذى على أساسه يتحدد العائد إقتصاديا ، والذى يعتد به فى قياس المصروفات محاسبيا .

ويمكن القول بصفة عامة أن رأس المال من وجهة النظر الاقتصادية ينقسم إلى قسمين : رأس المال الثابت أو الدائم ، ورأس المال العامل . ويتمثل الأول باللغة المحاسبية فى الأصول الثابتة مضافا اليها الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة ، ويتمثل الثانى فى الخصوم المتداولة وبمعنى آخر فان جميع مصادر التمويل التى تتاح للوحدة الاقتصادية ، وسواء كانت تتمثل فى حقوق ملكية أو فى ائتمان طويل الاجل أو قصير الأجل ، تعد من مكونات رأس المال الذى يستوجب الامر حساب عائد عليه واعتباره من مكونات المصروفات لاغراض تحديد عائد المنظم وهو الربح . ويترتب على ذلك أن الامر يقتضى حساب الفوائد على رأس المال الذى يساهم به الملاك ورأس المال المكتسب من تراكم الارباح ورأس المال المقترض ، وتحميل هذه الفوائد على الايرادات ضمن بنود المصروفات للتوصل الى الربح من وجهة النظر الاقتصادية .

ويقتصر رأس المال من وجهة النظر المحاسبية على حقوق الملكية ، ومن ثم فهو يشتمل على رأس المال المدفوع بعناصره المختلفة والذى يساهم به أصحاب المشروع ، ورأس المال المكتسب الذى يتمثل فى الأرباح المحجوزة من الأرباح المحاسبية المحققة على عمليات المشروع المختلفة بما فيها حيازة الأصول ولا يحسب على حقوق الملكية محاسبيا أى عائد لأغراض قياس الربح ومن ثم لا تشمل بنود المصروفات على أية فوائد على حقوق الملكية . وفى الوقت نفسه تعالج الفوائد على رأس المال المقترض على أنها من بنود المصروفات ومن ثم تستبعد من الايرادات لأغراض قياس الربح المحاسبى ، وبذلك فيشتمل هذا الأخير على العائد على حقوق الملكية بالاضافة إلى عائد المنظم .

وتتمشى وجهة النظر الاقتصادية لرأس المال مع فرض إستقلال الوحدة المحاسبية ، ومن ثم فهى تزاول عملياتها بإستخدام عوامل الانتاج التى يقدمها الغير لها بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر عن طريق تمكينها من الموارد

المالية اللازمة للحصول عليها . ويترتب على ذلك أن تصبح الوحدة المحاسبية ملزمة بأداء مقابل هذه الخدمات لأصحاب هذه العوامل وتعد من التكاليف اللازمة لمزاولة نشاطها من وجهة نظرها . ولا يؤثر على الوحدة المحاسبية المفترض إستقلالها في شيء إختلاف مصدر الحصول على رأس المال ، سواء عن طريق الملاك أو عن طريق الاقتراض أو الحصول على إئتمان تجاري ، فهي من حيث الدلالة لا تخرج كلها عن كونها موارد مالية متاحة للوحدة عن طريق الغير لأغراض إستخدامها في الحصول على خدمات عوامل الانتاج المختلفة اللازمة لعملياتها .

أما وجهة النظر المحاسبية لرأس المال فهي بالاضافة الى عدم توافقها مع فرض إستقلال الوحدة المحاسبية فهي تعتبر حقوق الملكية الوحيدة التي يتحمل أخطار القرارات التي يتخذها المنظم . فإذا ترتب على هذه القرارات خسائر تحمل بها الملاك أولا ، وإذا ترتب على هذه القرارات أرباح فهي من حق الملاك أولا وأخيرا وبالتبعية ، وبالتالي فيتم قياس الارباح (أو الخسائر) من وجهة النظر المحاسبية على إعتبار أنها تمثل العائد على حقوق الملكية بعد إستبعاد كل عناصر التكلفة الاخرى والتي تتعلق بعوامل انتاج أخرى بخلاف رأس المال الذي ساهم به الملاك والذي تم اكتسابه واحتجازه لحسابهم . وعلى أساس هذا المفهوم الضيق لرأس المال تتحدد عناصر المصروفات محاسبيا والتي بمقابلتها مع الايرادات يتحدد العائد على حقوق الملكية .

هذا وسوف يكون إستخدامنا لاصطلاحي رأس المال والأرباح فيما يلي من دراسة متفقا مع وجهة النظر المحاسبية ما لم تنص صراحة على خلاف ذلك .

٣ . رأس المال المكتسب :

يمثل رأس المال المكتسب الزيادة في حقوق الملكية عن رأس المال المدفوع والتي تنتج عن تراكم الارباح التي يحققها المشروع من نشاطه الجاري بعد توزيع

توزيعها على مستحقيها ، أو التى تنتج عن حيازة الأصول المختلفة وإرتفاع قيمتها الاقتصادية عن قيمتها الدفترية . وبالتالى يمكن التمييز بين مصدرين من مصادر رأس المال المكتسب، كما سبق وأوضحنا وهما : رأس المال المكتسب من حيازة الأصول ، ورأس المال المكتسب من إحتجاز جزء من أرباح العمليات الجارية وتراكمها . وفى كل من الحالتين يتمثل رأس المال المكتسب فى الزيادة فى حقوق الملكية عن رأس المال المدفوع (وهذا هو المفهوم المحاسبى الضيق لرأس المال من وجهة نظر الملاك) . ويتطلب الأمر لقياس وتحديد هذه الزيادة معرفة القيمة التى تمثل رأس المال المدفوع حتى يمكن التعرف على مقدار الزيادة بإعتبارها رأسمالا مكتسبا .

٣ - أ - قياس الربح والحفاظ على رأس المال :

سبق أن ذكرنا أن الربح يتمثل من وجهة النظر المحاسبية فى فائض تدفق الإيرادات عن فترة زمنية معينة على تدفق المصروفات عن نفس الفترة ، وبصرف النظر عن مفهوم الربح فى هذه الحالة فإن الأمر يقتضى عدم المساس برأس المال ، أو بمعنى آخر فإنه يجب الحفاظ على قيمة رأس المال بدون نقصان بصدد قياس الربح . وهذا يستدعى أن تتضمن بنود المصروفات كل ما يؤدى إلى إنتقاص رأس المال بأى صورة من الصور كما يجب أن لا تتضمن الإيرادات أيه عناصر من مكونات رأس المال على أى شكل من الأشكال . فلا يجوز مثلا إهمال الإهلاك على الأصول الثابتة بصدد قياس المصروفات لأن ذلك سوف يؤدى حتما إلى إنتقاص رأس المال بهذا المقدار ، كما لا يجوز مثلا إعتبار جزء من علاوة إصدار أسهم رأس المال بمثابة أرباح وإعتبارها من مكونات الإيرادات لأن هذا سوف يؤدى أيضا الى إنتقاص رأس المال .

هذا وتختلف الإجراءات اللازمة للحفاظ على رأس المال بصدد قياس الربح على مفهوم رأس المال والأساس الذى يتبع لأغراض تحديد قيمته . وبالرغم

من أننا سوف نهتم فى هذا المجال أساسا بالمفهوم المحاسبى لرأس المال إلا أن قيمة رأس المال المحاسبى تختلف فى الواقع طبقا لإختلاف أسس القياس المستخدمة لأغراض تحديد هذه القيمة .

والمفروض أن القيمة الاقتصادية لرأس المال — حتى بمفهومه المحاسبى الضيق — تتوقف على قدرته على إدرار الدخل ، فكلما زادت هذه القدرة كلما زادت القيمة الاقتصادية لرأس المال والعكس بالعكس. وتتمثل قيمة رأس المال فى هذه الحالة فى القيمة الحالية للخدمات المتوقع الحصول عليها منه فى المستقبل، وتنصب هذه النظرة فى الواقع على الأصول المختلفة التى يتكون منها رأس المال ، وليس على القيمة النقدية لرأس المال كما تظهر فى جانب الخصوم من الميزانية . والمحافظة على رأس المال دون نقصان فى هذه الحالة يقتضى الأمر الحفاظ على القيمة الحالية لتدفقات الدخل دون نقصان من لحظة زمنية إلى أخرى . وسوف نتعرض لهذا المفهوم بصورة أكثر تفصيلا فى دراستنا المتقدمة .

هذا كما قد تكون القيمة المرغوب الحفاظ عليها لرأس المال هى قوته الشرائية فى صورة وحدات نقدية ، وتتأثر القوة الشرائية لرأس المال بالتقلبات فى المستوى العام للأسعار . فعندما يتكون المشروع برأس مال معين فى تاريخ معين ، فإن القوة الشرائية لعدد وحدات النقدية التى يتم بها قياس رأس المال فى ذلك التاريخ من السلع والخدمات المختلفة قد تختلف عن القوة الشرائية لنفس العدد من وحدات النقدية فى تاريخ لاحق . فالقوة الشرائية للجنيه سنة ١٩٤٠ مثلا تختلف بلا شك عنها سنة ١٩٧٠ عنها سنة ١٩٧٥ نتيجة للتقلبات فى المستوى العام للأسعار . فإذا زادت كمية السلع والخدمات التى يمكن شراؤها بعدد معين من الجنيهات فى تاريخ معين عن كمية السلع والخدمات من نفس النوع التى كان من الممكن الحصول عليها فى تاريخ سابق بنفس العدد من الجنيهات ، فأنه يقال فى هذه الحالة أن القوة الشرائية للنقود قد ارتفعت أو أن المستوى العام للأسعار

قد إنخفض . أما إذا حدث العكس فإن القوة الشرائية النقود تكون قد إنخفضت أو أن المستوى العام للأسعار قد إرتفع .

ويتطلب الأمر للحفاظ على القوة الشرائية لرأس المال ضرورة تعديل وحدات النقدية التى يتم قياسه بها التقلبات فى المستوى العام للأسعار وتحميل الفرق لحساب الأرباح والخسائر . فإذا كان رأس المال ١٠٠٠٠٠ جنيه عندما كان المستوى العام للأسعار ١٠٠ ٪ فان الأمر يتطلب زيادة عدد وحدات النقدية الممثلة لرأس المال الى الضعف أى إلى ٢٠٠٠٠٠ جنيه إذا أرتفع المستوى العام للأسعار إلى ٢٠٠ ٪ للحفاظ على قوته الشرائية دون نقصان . هذا وكما هو عليه الوضع بالنسبة للقيمة الاقتصادية لرأس المال فسوف نعالج موضوع الحفاظ على القوة الشرائية فى دراسة متقدمة .

ويبقى بعد ذلك القيمة المحاسبية لرأس المال ، وهى تتمثل فى عدد وحدات النقدية الممثلة له دون تعديل للتقلبات فى القوة الشرائية النقود ودون تعديل التقلبات فى القيمة الاقتصادية الناتجة عن التقلبات فى تدفقات الدخل . ويتم الحفاظ على رأس المال من وجهة النظر المحاسبية فى هذه الحالة عن طريق عدم المساس بعدد وحدات النقدية التى تم قياسه به وقت الحصول عليه . ولا تتطلب حماية الحفاظ على القيمة المحاسبية لرأس المال أية أجراءات محاسبية إضافية على ما سبق دراسته فيما يتعلق بالمقابلة السليمة للايرادات التى تخص فترة زمنية معينة بالمصروفات المتعلقة بها . وعن طريق هذه المقابلة تتم التفرقة بين الربح المحاسبي ورأس المال المحاسبي بقيمته المحاسبية .

٣ - ب - رأس المال المكتسب من حيازة الأصول :

تأسيسا على ما تقدم تعد الزيادة فى حقوق الملكية عن رأس المال المدفوع بقيمته المحاسبية رأس مالا مكتسبا، وقد يكون رأس المال المكتسب ناتجا عن زيادة القيمة الاقتصادية للأصول التى تقع فى حيازة المشروع عن تكلفتها الدفترية ، كما

قد يقوم المشروع بإحتجاز جزءاً من أرباحه المحاسبية للتوسع فى عملياته ومن ثم يزيد من رأس ماله المكتسب من الأرباح المحجوزة . وسوف نتناول رأس المال المكتسب من حيازة الأصول فى هذا البند الفرعى على أن نتناول إحتجاز الأرباح فى البند الفرعى التالى .

وعادة ما تقوم الأصول التى تقع فى حيازة المشروع ومن ممتلكاته فى أى لحظة زمنية معينة — تمسكاً من المحاسبين عموماً بقاعدة التكلفة التاريخية المعروفة — بتكلفتها التاريخية وقت الحصول عليها أو إقتنائها وتظل الأصول مسجلة فى دفاتر المشروع بهذه التكلفة حتى يتم إستخدامها أو إستنفاد خدماتها فى عملياته أو حتى يتم الاستغناء عنها وتبادلها بالبيع . وإذا اختلفت القيمة الاقتصادية للأصول المستخدمة أو الخدمات المستنفذة منها عن تكلفتها التاريخية وقت إستخدامها أو إستنفاد خدماتها ، فإن الفرق الناتج عن ذلك ، وفى ظل الإجراءات المحاسبية السائدة عملا يتسرب ضمنا إلى بنود الايرادات أو بنود المصروفات أو كلاهما وبالتبعية فى الأرباح الناتجة عن مقابلتهما . وبرغم أن هذه الأرباح (أو الخسائر) تعد عادة نتاج عمليات المشروع العادية بخلاف حيازة الأصول إلا أنها تنطوى ضمنا على أرباح (أو خسائر) حيازة بقدر الفرق بين القيمة الاقتصادية والتكلفة التاريخية للأصل المستخدم أو المستنفد خدماته من هذه الأصول فى عمليات المشروع الانتاجية الأخرى .

فعند شراء الآلات والمعدات مثلا فإنها تسجل فى دفاتر المشروع بتكلفة شرائها وعند إستخدامها فى العمليات الإنتاجية تظل الأصول مثبتة فى الدفاتر على أساس هذه التكلفة حتى تستنفد خدماتها فى العمليات الإنتاجية أو يتم الاستغناء عنها وبيعها قبل ذلك وتحمل المصروفات الخاصة بكل فترة محاسبية بالاهلاك المحسوب على هذه الأصول على أساس تكلفتها التاريخية ، دون مراعاة القيمة الإقتصادية لهذه الأصول وقت حساب الإهلاك فإذا كانت القيمة الإقتصادية

تزيد عن التكلفة التاريخية حينئذ، فإن حساب الإهلاك على أساس التكلفة التاريخية يؤدى إلى تحميل مصروفات الفترة بأهلاك أقل مما يجب بمقدار أرباح الحيازة الناتجة عن إرتفاع القيمة الاقتصادية للأصول الخاضعة للاهلاك عن الجزء الذى تم إهلاكه منها . ويؤدى ذلك إلى زيادة الأرباح (أو تخفيض الخسائر) عما كان من الممكن أن تكون عليه لو تم حساب الإهلاك على أساس القيمة الاقتصادية وبالرغم من أن هذه الزيادة فى الأرباح (أو الإنخفاض فى الخسائر) ترجع إلى أرباح الحيازة التى تحققت نتيجة إهلاك الاصول إلا أنها فى ظل قاعدة التكلفة التاريخية التى مازالت تسيطر على الممارسة المحاسبية لا تظهر بصورة صريحة فى حسابات النتيجة وإنما تعد من العوامل الضمنية التى تؤثر فى تحديد ربح العمليات الجارية .

ويختلف الوضع بالنسبة للأصول التى لا تهلك بالاستخدام فى العمليات الانتاجية مثل الأراضى ، حيث لا توجد الثغرة اللازمة لتسرب أرباح الحيازة الناتجة عن إقتنائها والاحتفاظ بها لفترة طويلة نسبيا لربح العمليات فى صورة ضمنية . ولما كانت هذه الاصول تظل مثبته بالدفاتر بتكلفتها التاريخية ، فإنه عندما يتقرر بيعها فإن الارباح (أو الخسائر) التى تنتج عن ذلك والتى ترجع الحيازة فى هذه الحالة تظهر صريحة عند معالجتها محاسبيا ، حيث تعالج كأرباح (أو خسائر) رأسمالية . ويسرى نفس الوضع على الأرباح والخسائر التى تتحقق ببيع الأصول القابلة للاهلاك بسعر يزيد أو يقل عن رصيد التكلفة التاريخية غير المستنفد بالاهلاك المجمع الخاص بها . وبرغم أن الأرباح أو الخسائر التى تنتج فى مثل هذه الأحوال يتم تمييزها صراحة كأرباح أو خسائر رأسمالية ، إلا أنها تقفل أيضا فى حساب الأرباح والخسائر قبل أن يتحدد مقدار الربح المحاسبى .

وتأسيسا على ما تقدم نجد أن الربح المحاسبى يحتوى فى الواقع على عنصرين:

أحدهما يمثل مقدار الأرباح الناتجة عن عمليات المشروع المختلفة بخلاف حيازة الأصول ، والآخر يمثل أرباح الحيازة المكتسبة على أصول المشروع والتي تحققت فعلا ببيع هذه الأصول أو باستخدامها أو إستفاد خدماتها في العمليات الإنتاجية . وبالتالي فإنه عندما يتقرر إحتجاز جزء من هذه الأرباح لزيادة رأس المال المكتسب ، فانها تعد بمثابة أرباح محجوزة من أرباح العمليات رغم أنها قد تنطوى على أرباح مكتسبة ومحققة من حيازة الأصول وإلى هنا لا مجال التمييز محاسبيا بين رأس المال المكتسب من حيازة الاصول ورأس المال المكتسب من الأرباح المحجوزة .

غير أن الإدارة قد ترى في بعض الأحيان ضرورة تعديل التكلفة الدفترية لبعض الأصول بما يتفق مع قيمتها الإقتصادية دون أن يتم بيعها . وسواء كانت هذه الأصول خاضعة للاهلاك أو لا تخضع فإن الأرباح (أو الخسائر) التي تنتج عن هذا التعديل تعد مكتسبة وقت إجرائه ولكنها لا تتحقق إلا بالبيع أو بالإستخدام في العملية الانتاجية . هذا ويرى المحاسبون في هذه الحالة إظهار الأرباح التي تنتج عن إعادة تقويم الأصول كبند مستقل من بنود رأس المال المكتسب ، على إعتبار أنها أرباح لم تتحقق بعد ومن ثم لا يجوز إظهارها في حساب الأرباح والخسائر ، الذي يعد رصيده بمثابة الوعاء الذي يمثل الأرباح القابلة للتوزيع .

وفي رأينا أنه يحسن التفرقة بين أرباح الحيازة على الأصول والتي تتحقق فعلا بالبيع أو بالاستخدام في العملية الانتاجية وتلك التي تم إكتسابها نتيجة إختلاف القيمة الاقتصادية للأصول عن تكلفتها الدفترية ولم تتحقق بعد . كما نرى أن يطلق على الأولى أرباح (أو خسائر) الحيازة المحققة بدلا من أرباح (أو خسائر) رأسمالية ، كما نرى أن يطلق على الثانية أرباح (أو خسائر) الحيازة المكتسبة . ذلك على أن تظهر أرباح (أو خسائر) الحيازة المحققة

كبند مستقل فى حساب الأرباح والخسائر بعد تحديد ربح العمليات ليتحدد بعد ذلك وعاء الأرباح القابلة للتوزيع مادام قد تم الحفاظ على رأس المال دون نقصان . أما أرباح الحيازة المكتسبة والتى لم تتحقق بعد فتعد من مكونات رأس المال المكتسب وتظهر فى حقوق الملكية فى الميزانية وإذا ترتب على حيازة الأصول خسائر لم تتحقق بعد فتظهر مطروحة طرحا شكليا من رأس المال المكتسب فى الميزانية . وعندما تتحقق الأرباح المكتسبة على حيازة الأصول بالبيع أو بالإستخدام ، فإنها تصبح متاحة للتوزيع مادام قد تم الحفاظ على رأس المال المدفوع دون نقصان وما لم تكن هناك حاجة للابقاء على رأس المال المكتسب دون نقصان . وعندما تتحقق خسائر الحيازة على الأصول فإنها تحمل لحساب الأرباح المحجوزة (وهو أحد حسابى رأس المال المكتسب) ما لم ترغب الإدارة فى تحميلها على حساب الأرباح والخسائر كبند مستقل بعد تحديد ربح العمليات ، وبالتالى تؤدى إلى زيادة رأس المال المكتسب بنفس المقدار .

ولنفرض مثلا وعلى سبيل الإيضاح أنه من بين أصول إحدى الشركات وجد الآتى : ٢٥,٠٠٠ جنيه أراضى ، ٤٠,٠٠٠ جنيه (قبل خصم الإهلاك) ، حيث الأصول تظهر بتكلفتها التاريخية . ولنفرض مثلا أن الشركة فى بداية السنة المالية الحالية قامت ببيع نصف الاراضى بمبلغ ٤٢,٥٠٠ جنيه وقدر النصف الباقى بنفس القيمة . هذا كما قررت الادارة تعديل تكلفة المبانى لقيمتها السوقية (قبل خصم الأهلاك) حينئذ والتى بلغت ٢٥,٠٠٠ جنيه (تستهلك المبانى بواقع ٥ ٪ سنويا كما تبلغ القيمة الدفترية للاهلاك المجمع على المبانى فى بداية العام ٥٠ ٪ من القيمة الدفترية للمبانى) . ويترتب على ذلك إثبات القيود التالية (بفرض عدم وجود تقلبات فى المستوى العام للأسعار) .

من مذكورين		
ح/ النقدية		٤٢ر٥٠٠
ح/ الأراضي		١٧ر٥٠٠
إلى مذكورين		
ح/ أرباح حيازة الأراضي المحققة بالبيع	٣٠ر٠٠٠	
ح/ أرباح حيازة الأراضي المكتسبة عند إعادة التقويم	٣٠ر٠٠٠	
إثبات بيع نصف الأراضي البالغ تكلفتها ١٢ر٥٠٠ جنيه بمبلغ ٤٢ر٥٠٠ جنيه وتعديل قيمة النصف الباقي لقيمته السوقية بالزيادة بمبلغ ٣٠ر٠٠٠ جنيه .		

ويلاحظ أن رصيد الأراضي بعد هذا القيد يظهر في الدفاتر بمبلغ ٤٢ر٥٠٠ جنيه . وكان من الممكن أن يتحقق ذلك عن طريق جعل حساب الأراضي دائنا بمبلغ ١٢ر٠٠٠ جنيه تمثل تكلفة ما تم بيعه وجعله مدينا بمبلغ ٣٠ر٠٠٠ جنيه تمثل زيادة القيمة الإقتصادية للنصف الباقي عن تكلفته الدفترية . أما بالنسبة للمباني فيجرى إثبات الآتي :

عند إعادة التقويم :

من ح/ خسائر حيازة المباني عند إعادة التقويم		١٥ر٠٠٠
إلى ح/ المباني	١٥ر٠٠٠	
تخفيض صافي التكلفة الدفترية للمباني لقيمتها الإقتصادية		

ولما كانت هذه الخسائر تمثل النقص في إجمالي القيمة الدفترية التي تم إهلاك نصفها عن إجمالي القيمة الاقتصادية التي تم إهلاك نصفها أيضا ، فإن نصف هذه الخسائر قد تحقق فعلا وحمل لمصروفات السنوات السابقة بمثابة إهلاك . ويتطلب الأمر تعديل مخصص إهلاك المباني طبقا للوضع الجديد كالآتي :

٧٫٥٠٠		من ح/ مخصص إهلاك المباني
	٧٫٥٠٠	إلى ح/ خسائر حيازة المباني عند إعادة التقويم
		تخفيض خسائر حيازة المباني بما يقابل الخسائر على ما تم إهلاكه منها وتعديل المخصص ليمثل ٥٠ ٪ من القيمة المعدلة للمباني .

وعندما يتم إهلاك ٥ ٪ من المباني في نهاية العام، فإن هذا يعني تحقق ٥ ٪ من خسائر الحيازة المحسوبة على المباني بالتسمية، بمعنى أنه ما لم يتم تخفيض قيمة المباني بخسائر الحيازة لتم حساب الأهلاك على أساس ٥ ٪ من ٤٠٫٠٠٠ جنيه بدلا من ٥ ٪ على ٢٥٫٠٠٠ جنيه . وبالتالي يتم إثبات الآتي عند إثبات إهلاك المباني.

		من مذكورين
١٫٢٥٠		ح/ إهلاك المباني
٧٥٠		ح/ خسائر الحيازة المحققة على المباني
		إلى مذكورين
	١٫٢٥٠	ح/ مخصص إهلاك المباني
	٧٥٠	ح/ خسائر حيازة المباني عند إعادة التقويم
		حساب إهلاك المباني عن العام وتخفيض خسائر حيازة المباني عند إعادة التقويم بما يقابل الخسائر على الجزء المهلك من المباني عن العام .

هـــذا ويقفل حساب أرباح حيازة الأراضي المحققة بالبيع في حساب الأرباح والخسائر كبند مستقل، ويظهر حساب أرباح حيازة الأراضي المكتسبة عند إعادة التقويم ضمن بنود رأس المال المكتسب في حقوق الملكية في الميزانية، وتقفل خسائر الحيازة المحققة على المباني إما في حساب الأرباح

والخسائر أو حساب الأرباح المحجوزة، ويظهر رصيد حساب خسائر حيازة المبانى عند إعادة التقويم مطروحا طرحا شكليا من رأس المال المكتسب فى الميزانية أو يقفل فى حساب الأرباح المحجوزة ، ولكلا الإجرائين نفس الأثر على رأس المال المكتسب .

٣ ـ حـ — رأس المال المكتسب من الأرباح المحجوزة:

الأرباح المحجوزة Retained Earnings (أو العجز المتجمع Accumulated Deficit) هى حصيلة تجمع الأرباح (أو الخسائر) الدورية من نتائج عمليات المشروع المختلفة بما فيها الأرباح والخسائر التى تتحقق من حيازة الأصول كنتيجة للاحتفاظ بها لزيادة رأس المال المكتسب وعدم توزيعها أو جزء منها على مستحقيها . وتتجمع الأرباح المحجوزة فى العادة عن طريق جعل حساب توزيع الأرباح مدينا بالمبلغ المرغوب إحتجازه من أرباح الفترة المحاسبية مقابل جعل حساب (أو حسابات كما سوف نرى فيما بعد) الأرباح المحجوزة دائنا به . أما إذا كانت توزيعات الأرباح عن الفترة المحاسبية تفوق ما تحقق من أرباح عنها فإن الفرق يحمل لحساب الأرباح المحجوزة ومن ثم يؤدى إلى نقصانها . وتتمثل مصادر الأرباح المحجوزة أساسا فى الأرباح الناتجة عن العمليات الرئيسية للمشروع ، والأرباح التى تنتج عن العمليات العرضية الأخرى كإيرادات الإستثمارات فى أوراق مالية ، والأرباح غير العادية كتنازل بعض الدائنين عن مستحقاتهم قبل المشروع مثلا ، وأرباح الحيازة التى تنتج عن بيع الأصول الثابتة بما يزيد عن صافى قيمتها الدفترية والأرباح الناتجة عن تصحيح الأخطاء التى تخص فترات سابقة .

وبصرف النظر عن مصدر الأرباح فإنها عادة ما تصل إلى حساب الأرباح المحجوزة عن طريق حساب الأرباح والخسائر بمعنى أنها تقفل فى حساب الأرباح والخسائر اولا ثم إذا تقرر إحتجاز جزء من الأرباح بعد ذلك فإنها تكون مشتملة على مزيج

من هذه المناصر . إلا أن الفكر المحاسبى فى هذا الصدد ينقسم إلى إتجاهين الأول ويتمثل فى وجهة نظر جمعية المحاسبة الأمريكية American Accounting Association ويتبنى إظهار جميع مصادر الإيرادات بما فيها الأرباح غير العادية وأرباح الحيازة وما يترتب على تصحيح أخطاء الفترات السابقة فى حساب الأرباح والخسائر دون اقفالها مباشرة فى حساب الأرباح المحجوزة . ويمكن بالطبع فى ظل هذا الإتجاه تبين مصادر الإيرادات واظهارها بصفة مستقلة فى حساب الارباح والخسائر حيث يمكن أن يتحدد ربح العمليات الأساسية المشروع عن الفترة المحاسبية أولا ثم تضاف بعد ذلك الإيرادات الأخــــرى كالايرادات العرضية وأرباح الحيازة وما إلى ذلك ، وبعد أن يخصم منها الخسائر ذات الطبيعة المماثلة أو المصروفات المتعلقة بعناصر الإيرادات الأخرى ، إلى ربح العمليات ليتحدد صافى الربح القابل التوزيع . ويتمشى هذا الإتجاه مع ما يطلق عليه « قياس الدخل على أساس شامل The all-inclusive Concept of Income »

أما الإتجاه الثانى ويمثل وجهة نظر جمعية المحاسبين الأمريكية American Institute of Certified public Accountants فيجادل بأن رقم الربح الذى يظهره حساب الأرباح والخسائر لابد وأن يكون قادرا على أن يعكس مستوى الأداء الجارى للعمليات العادية للمشروع دون تشويهها بالايرادات العرضية والخسائر غير الطبيعية والتى لا ترتبط بهذه العمليات . فإذا كانت هذه الايرادات أو الخسائر بالقدر الذى يؤدى إلى تشويه نتائج عمليات المشروع العادية ، بمعنى كبر مقدارها النسبى بالقياس إلى هذه النتائج ، فانها تقفل مباشرة فى حساب الارباح المحجوزة دون إظهارها فى حساب الأرباح والخسائر . وقــــد حددت الجمعية فى هذا الصدد العناصر الآتية على إعتبار أنها واجبة المعالجة فى حساب الأرباح المحجوزة مباشرة.

(١) التسويات المتعلقة بسنوات سابقة إذا لم تكن ذات طبيعة دورية ،

(٢) الأرباح أو الخسائر الناتجة عن بيع الأصول التى لا يقتنيها المشروع لغرض إعادة بيعها ، (٣) الخسائر التى تنتج عن كوارث أو أحداث لا يمكن التأمين ضدها ، (٤) إقفال رصيد خصم إصدار السندات والمصاريف غير المستهلكة عند رد السندات أو إستبدالها بأصدار جديد ، هذا بالإضافة الى كل التسويات التى تعتبر من عمليات حقوق الملكية بصرف النظر عن مقدارها ، كالمعاملات فى أسهم رأس المال (أسهم الخزينة) والعمليات المتعلقة بتكوين الإحتياطيات أو تخفيضها أو إلغائها ، أو المتعلقة بأعادة التكوين أو تخفيض رأس المال أو زيادته . ويطلق على هذا الاتجاه « مفهوم دخل العمليات الجارية فى قياس الدخل The Current Operating Concept of Income

ولن نجادل مع أى من الاتجاهين فى هذه المرحلة ، برغم سابق التعرض لهما فى الجزء الثانى من هذه السلسلة ، ولكننا نفضل الاتجاه الأول بشرط تقسيم حساب الأرباح والخسائر الى مرحلتين ، الأولى تظهر الأرباح والخسائر التى تنتج عن العمليات العادية للمشروع وبالتالى تمثل نتيجة العمليات الجارية للمشروع كالإتجاه الثانى ، وتظهر المرحلة الثانية عناصر الإيردات والمصروفات العرضية أو غير الطبيعية ، وأرباح أو خسائر الحيازة ، والتسويات التى تتعلق بسنوات سابقة ، والأرباح والخسائر التى تنتج عن كوارث وأحداث غير طبيعية ، وإهلاك الأصول غير الملموسة وما شابه ذلك . ويعنون الرصيد الناتج فى المرحلة الثانية « الربح القابل للتوزيع من أرباح المساهمين » إذا وجدت أرباح أو « العجز الجارى » إذا كانت النتيجة هى تحقق خسائر . وبذلك نكون قد أوصدنا الباب أمام إمكانية التلاعب فى نتيجة العمليات الجارية عن طريق التلاعب فى إعتبار ما يعد من عناصر الايرادات والمصروفات من العمليات العادية للمشروع وما لا يعد منها من ناحية ، وهو الأمر الممكن بسهولة فى ظل الإتجاه الثانى ، كما نكون بذلك قد حافظنا على حقوق الملكية من الوجهة المحاسبية دون نقصان عند قياس

لنتائج العمليات المختلفة للمشروع سواء كانت عادية أو غير عادية وسواء كانت مرضية أو غير مرضية ، وبصرف النظر عن إمكانية التحكم فيها بمعرفة الإدارة من ناحيـة أخرى ، كما نتمكن بذلك أيضا من قياس نتيجة العمليات الجـارية للمشروع كما تظهرها المرحلة الأولى من حساب الأرباح والخسائر . والواقع أن النظام المحاسبي الموحد فى مصر قد أخذ بوجهة نظر تقرب إلى حد كبير من وجهة نظرنا مع إختلافات معينة فى بعض التسميات وفى ترتيب بعض العناصر . هذا كما يجب أن يراعى أننا مازلنا نعتبر أن نتائج العمليات المتعلقة بحقوق الملكية لابد وأن تنعكس فيها دون إظهارها فى حساب الأرباح والخسائر .

هذا وبصرف النظر عن المصدر التى تتأتى منه الأرباح المحجوزة ، فإن سياسة إحتجاز الأرباح تعد من الوسائل الهامة فى توفير رأس المال اللازم للتوسع فى عمليات المشروع وتقوية مركزه المالى من موارده الذاتية دون الإلتجاء إلى الحصول على رأس مال جديد من المساهمين (أو الملاك) أو الإقتراض من الغير . وتزداد أهمية إحتجاز الأرباح لزيادة رأس المال المكتسب فى ظل الظروف الإقتصادية الراهنة كوسيلة مساعدة لتلافى آثار التضخم العام الذى تعانى منه معظم دول العالم على القوة الشرائية لرأس المال المدفوع . فالتضخم يؤدى إلى إنخفاض القوة الشرائية للنقود بما يجعل الزيادة فى رأس المال المكتسب عن طريق إحتجاز الأرباح زيادة صورية لحقوق الملكية فى كثير من الأحيان . ذلك لأن وحدات النقدية التى تمثل حقوق الملكية قد تزداد عددا بإحتجاز الأرباح دون أن تزداد فى قوتها الشرائية من السلع والخدمات المختلفة ، ومن ثم تصبح الزيادة صورية وليست زيادة حقيقية . وتأسيسا على ذلك يمكن القول أن زيادة رأس المال المكتسب عن طريق إحتجاز الأرباح فى ظل إرتفاع المستوى العام للأسعار قد يكون مجرد كافيا للحفاظ على القوة الشرائية لرأس المال دون أن يؤدى إلى أى زيادة حقيقية فى حقوق الملكية .

وسواء كان الغرض من إحتجاز الأرباح فى المشروع وتراكمها هو التوسع فى العمليات أو الحفاظ على القوة الشرائية لرأس المال أو كلاهما ، فأن هذه الأرباح المحتجزة تمثل جزءا لا يتجزأ من حقوق الملكية . ذلك بالرغم من أن هذه الأرباح أو جزء منها قد يعين عند إحتجازه لغرض معين ، قد يكون ناتجا عن مقتضيات قانونية معينة تلزم المشروع بإحتجاز نسبة معينة من أرباحه أو ناشئا عن شروط تعاقدية معينة ، أو ناشئا عن الرغبة فى زيادة رأس المال المستثمر فى الأصول المختلفة عن طريق مصادر التمويل الذاتى . وفى كل هذه الأحوال تعتبر الأرباح المحجوزة من مكونات رأس المال المكتسب من الموارد الذاتية للمشروع حيث يعتد برأس المال المدفوع من الناحية المحاسبية على أساس عدد وحدات النقدية الممثلة له وقت الحصول عليه بصرف النظر عن قوته الشرائية .

هذا وعندما يتقرر إحتجاز الأرباح أو جزء منها دون توزيع على المستحقين فإن هذا يكفل للمشروع عدم الحاجة إلى توفير النقدية اللازمة لهذا التوزيع، ومن ثم يستطيع الاحتفاظ بتشكيلة الأصول التى ترتبت على تدفق الإيرادات والمصروفات خلال الفترة المحاسبية على ما هى عليه . ذلك لأن الأرباح لاتعنى بالضرورة توفر نقدية سائلة بمقدارها ، لأن الإيرادات قد تكون منتشرة فى جميع أصول المشروع نتيجة لإستمرار تدفقها على مدار الفترة ، كما أن المصروفات تستوعب جزءا من أصول المشروع كما ينعكس جزء منها على إلتزاماته المختلفة. فعندما يحصل المشروع على جزء من إيراداته نقدا فهو لا يحتفظ بها فى العادة فى صورتها النقدية وإنما يستغل هذه الحصيلة فى شراء أصول أخرى أو فى سداد مصروفات أو الوفاء بالتزامات قبل الغير . وعندما تتحدد الأرباح فى نهاية الفترة قد لايتواجد لدى المشروع نقدية سائلة إلا بالقدر الكافى لمزاولة عملياته دون توزيع الأرباح على المستحقين فيها . فإذا قرر المشروع إحتجاز الأرباح دون توزيعها فلن تتولد الحاجة إلى نقدية إضافية قد يتطلب الامر الحصول عليها قيام المشروع بالإقتراض

من الغير أو بيع بعض أصوله ليتمكن من توزيع الأرباح .

ولا يعنى ماتقـــدم أن قيام المشروع باحتجاز أرباحه دون توزيعها يعتبر بالسياسة المفضلة على الدوام . فأذا لم تكن حاجة المشروع إلى موارد رأسمالية إضافيـة ملحة إذا توافر للمشروع موارد تمويلية أخرى يفضلها أصحاب الحق فى توزيعـات الأرباح على التمويل الذاتى باحتجازها ، فإن توزيـع الارباح على مستحقيها فى هذه الحالة يفضل على إحتجازها للتمويل الذاتى وعادة ما توفق معظم الشركات بين الهدفين حيث يتم توزيع جزء من الأرباح على أصحاب الحق فيها ويحتجز الجزء الباقى ليضيف إلى رأس المال المكتسب من الأرباح المحجوزة بما يعضد من المركز المالى للشركة ويمكنها من تمويل التجديدات والتوسعات اللازمة فى ظل الظروف المتغيرة .

٣ — ٤ — الأرباح المحجوزة لغرض معين - الاحتياطيات :

عادة ما يتم إحتجاز الارباح عن طريق تجنيب جزء من الارباح الدورية التى يحققها المشروع وعدم توزيعهـــا على مستحقيها . ويتم تجنيب الارباح وإحتجازها لأحدى أغراض ثلاثة هى : الوفاء بمتطلبات قانونيـة معينة حيث يقتضى القانون فى كثير من الدول إحتجاز نسبة معينة من الأرباح كل سنة إلى أن تصل الأرباح المحجوزة إلى نسبة معينة من رأس المال ، أو للوفاء بمقتضيات تعاقدية معينة مثلما ينص فى عقد إصدار السندات أو فى شروط إصدار الاسهم الممتازة على إحتجاز نسبة معينة من الأرباح السنوية لتأمين حملة السندات أو حملة الأسهم الممتازة فى إسترداد حقوقهم من المشروع ، أو أن يتم تجنيب الارباح بصفة إختيارية حتى يتمكن المشروع من تمويل توسعاته تمويلا ذاتيا . وإذا تحدد الغرض الذى من أجله يتم تجنيب جزء من الأرباح وإحتجازها ، فأن المحاسبون عادة مايطلقون إصطلاح « احتياطى » عليها ، كأن يطلق على الارباح المجنبه بمقتضى القانون «الإحتياطى القانونى» والأرباح المجنبه ضمانا لرد السندات

« إحتياطى رد السندات » ، والأرباح المجنبة لتمويل التوسعات والتجديدات « إحتياطى توسعات وتجديدات » وهكذا ... وفى كل من هذه الأحوال يتم تعيين جزء من الارباح المحجوزة لغـــرض معين ، وتنتهى الحاجة إلى التعيين بانتهاء الغرض الذى قام من أجله .

هذا وقد سار إستخدام إصطلاح « إحتياطى » بالعديد من المراحل التى كان مفهومة ومضمونه فيها يختلف إختلافا بينا من مرحلة إلى أخرى فى الممارسة المحاسبية فقد كان الاصطلاح فى إحدى هذه المراحل مثلا ينطبق ليس فقط على عناصر الارباح المحتجزة وإنما أيضا على عناصر تعد تحميلا على الربح وليس تجنيبا لجزء منه . فقـد كان يطلق على الإهلاك المجمع للأصول الثابتة مثلا « إحتياطى الإستهلاك » وعلى المبلغ المقـدر للديون المشكوك فيها « إحتياطى الديون المعدومة » ، وعلى المبلغ المقدر للضرائب المستحقة « إحتياطى ضرائب مستحقة » وهكذا . وقد أدى ذلك إلى التباس فى مفهوم ومضمون الإصطلاح «إحتياطى» حيث تاره يحمل لحساب الارباح والخسائر ، وأخرى يجنب من الارباح القابلة للتـــوزيع . وقد أدى ذلك إلى نشأة إصطلاح جديد يطلق عليه المخصص Allowance وتم تمييزه عن الإحتياطى Reserve, or prevision على أساس أن المخصص يتكون تحميلا على الربح بينما يتكون الإحتياطى تجنيبا للربح وترتب على ذلك أن أصبح «إحتياطى الإهلاك» يسمى «مخصص الإهلاك» واحتياطى الديون المشكوك فيها يسمى «مخصص الديون المشكوك فيها» ..وهكذا فيما يتعلق بالعناصر التحميلية على الربح والتى تعد من بنود المصروفات . وأصبح اصطلاح الإحتياطى ينصب على مايتم تجنيبه من الارباح لغرض معين .

هذا وترى جمعية المحاسبة الامريكية .American Accounting Ass عدم استخدام اصطلاح احتياطى على الاطلاق حيث يختلف مفهومه ومضمونه العام

عن المفهوم والمضمون المحاسبي من ناحية ، كما أن الاهداف الثلاثة لإحتجاز الارباح يمكن بلا شك تمييزها عن طريق العرض فى الميزانية دون الحاجة الى استخدام الاصطلاح. فيمكن مثلا (من وجهة نظرنا) أن تظهر الارباح المحجوزة فى جانب الخصوم فى الميزانية كالآتى (الأرقام إفتراضية)

جنيه	جنيه	
		رأس المال المكتسب من الارباح المحجوزة :
	٢٨٫٠٠٠	أرباح محجوزة بمقتضى القانون
	١٢٫٠٠٠	أرباح محجوزة ضمانا لرد السندات
	٨٠٫٠٠٠	أرباح محجوزة للتمويل الذاتى للتوسعات
	٦٠٫٠٠٠	أرباح محجوزة وغير معينة لغرض محدد
١٧٠٫٠٠٠	ــــــــ	مجموع رأس المال المكتسب من الارباح المحجوزة

وبالرغم من توافق وجهة نظرنا مع وجهة نظر الجمعية إلا أن التطبيق والممارسة العملية مازالت تتمسك بإصطلاح « احتياطى » لتمييز الأرباح المحجوزة والمعينة لغرض محدد عن الأرباح المحجوزة لتقوية المركز المالى للمشروع بصفة عامة والتى تعد قابلة للتوزيع على مستحقيها تأسيسا على هذا التمييز. هذا ومازال التشريع المصرى والنظام المحاسبى الموحد يستخدم اصطلاح « الإحتياطى » بتوسع كاف يمكن من تعيين كل الأرباح المحجوزة لأغراض محددة كما سوف يرد فى البنود التالية .

وسواء تم تعيين الأرباح المحجوزة لأغراض محددة عن طريق تسميتها احتياطيات أو لم يتم تعيينها على الاطلاق فإنها ولا شك تعد من بنود حقوق الملكية وتمثل رأسمالا مكتسبا من نشاط المشروع وموارده الذاتية .

هذا وقد سبق أن أوضحنا أن إحتجاز الارباح لا يعنى على الاطلاق توفر موارد نقدية لدى المشروع بمقدار الأرباح التى يتم احتجازها . فعندما يحتجز

المشروع جزء من أرباحه كإحتياطى لرد السندات ، مثلا ، فإن هذا لا يعنى على على الاطلاق توفير النقدية اللازمة لهذا الرد . ومن هنا وجب التمييز بين الإعتماد النقدى Cash fund ، والاحتياطى . فالأول يعنى تخصيص مبلغ نقدى معين واعتمادة لغرض معين ، بينما تكوين الاحتياطى يعنى بمجرد إثبات قيد دفترى يجعل حساب توزيع الأرباح مدينا وحساب الإحتياطى دائنا . ومن الواضح أن هذا القيد لا يترتب عليه توفير أى نقدية ، وإنما تصبح هذه الأرباح المجنبة غير قابلة للتوزيع ولا تستدعى توفير المواد النقدية اللازمة لتوزيعها فى حالة عدم وجودها . ومن جهة أخرى فقد يتوفر لدى المشروع الموارد النقدية الكافية لرد السندات مثلا دون تكوين إحتياطى لردها . وهذا بالطبع يتوقف على التدفقات النقدية الواردة للمشروع وكيفية إستخدامها فى أغراضه المختلفة .

والواقع أن تعيين جزء من الارباح وإحتجازها لغرض معين قد يقترن بتكوين إعتماد نقدى للوفاء بالغرض الذى عينت الأرباح المحجوزة من أجله . فقد يقترن تكوين إحتياطى لرد السندات مثلا بتوفير النقدية السائلة اللازمة لردها . وقد يكون كل من الإحتياطى والإعتماد النقدى ملزما للمشروع ، كما قد يكون أحدهما ملزما والآخر غير ملزما ، أو قد يكون كلاهما غير ملزم للمشروع . وفى الحالة الأولى تتحدد العلاقة بين الاحتياطى والاعتماد النقدى طبقا لشروط العقد الملزم للمشروع أ، ما فى الحالتين الثانية الثالثة فليس هناك ما يدعو إلى وجوب وجود علاقة معينة بين الإحتياطى والأعتماد النقدى .

ويتكون الإعتماد النقدى عادة بإستثمار مبلغ نقدى فى أوراق مالية سريعة التحول إلى نقدية أو بالإستثمار فى بوليصة تأمين تستحق التحصيل فى تاريخ الحاجة إلى المبالغ النقدية ، أو بالإستثمار فى حسابات توفير أو ايداع لأجل لدى أحد البنوك ، وما شابه ذلك . وفلذا يحتفظ المشروع بالإعتماد فى صورة نقديه سائلة لفترات طويلة حيث يفقد بذلك العائد الذى يمكن الحصول عليه بأستثمارها فى

أصول يمكن تحويلها إلى النقدية بسهولة وسرعة . وكما سبق القول فقد يكون الإعتماد النقدى المستثمر فى مثل هذه الأصول مساويا لرصيد الإحتياطى المخصص لغرض معين ، أو قد يختلف عنه إختلافا ضئيلا أو بينا طبقا لمـــدى إلتزام المشروع تعاقديا أو طبقا لما تقرره الإدارة فى حالة عدم وجود إلتزام تعاقدى. وسوف اعاود الكلام على الإحتياطيات وعلاقتها بالاعتمادات النقدية بصدد معالجة السندات فيما بعد .

٤ — التوزيعات Dividends :

التوزيعات هى عبارة عن تعيين جزء من الأرباح الجارية أو المحجوزة مع توافر النية لتوزيع قيمة مماثلة من أصول المشروع على حملة الأسهم أو من لهم الحق فى هذه التوزيعات .

هذا ويمكن التمييز بين عدة أنواع من التوزيعات طبقا للمصدر وطبقا لوسيلة السداد وطبقا للأثر الذى يترتب على عناصر حقوق الملكية من إجراء التوزيع . فمن حيث المصدر يمكن أن نميز توزيعات الارباح الجارية، وتوزيعات الارباح المحجوزة ، وتوزيعات رأس المال المكتسب بخلاف الارباح المحجوزة، وتوزيعات رأس المال المدفوع . أما من حيث وسيلة السداد فيمكن التمييز بين التوزيعات النقدية ، والتوزيعات العينية فى صورة أصول مختلفة بخلاف النقدية وتوزيعات أوراق الدفع أو السندات ، وتوزيعـات الأسهم . أما من حيث الأثر على عناصر حقوق الملكية فإن ذلك يتوقف على مصدر التوزيـــع ووسيلة السداد .

وغالبا ماتكون التوزيعات من الأرباح الجارية ، أى من أرباح العام ، وفى صورة نقدية . ولا تؤثر هذه التوزيعات على حقوق الملكية عما كانت عليه قبل إضافة أرباح العام . وإذا كانت التوزيعات المقررة تقل عن أرباح العـام فإن الفرق يمثل إضافة لرأس المـال المكتسب من الأرباح المحجوزة . وإذا كانت

توزيعات أرباح العام تسدد فى صورة أصول عينية بخلاف النقدية فإن أثرها على حقوق الملكية يماثل تماما التوزيعات النقدية إذا ماقومت الأصول المقرر توزيعها بصافى تكلفتها الدفترية . أما إذا قومت هذه الأصول بقيمتها السوقية العادلة وقت إجراء التوزيع فإن مايترتب على ذلك من أرباح أو خسائر ناتجة عن التقويم يؤدى إلى إنتقاص حقوق الملكية - الأرباح المحجوزة - بالخسائر أو زيادتها بالأرباح . أما إذا كانت توزيعات أرباح العام فى صورة أوراق دفع أو سندات فإن ذلك يؤدى إلى الإبقاء على أصول المشروع كما كانت عليه قبل إقرار التوزيع وزيادة إلتزاماته قصيرة الأجل أو طويلة الأجل بمقدار التوزيع ، ولاتتأثر عناصر حقوق الملكية عما كانت عليه قبل توزيع أرباح العام . وتعد توزيعات أوراق الدفع والسندات توزيعات مؤجلة تمكن المشروع من الحفاظ على أصوله حتى يحين الأجل المعين فى الإلتزام. وقلما تكون توزيعات الأسهم من أرباح العام، وإذا تمت فأنها تؤدى إلى زيادة حقوق الملكية - رأس المال المدفوع بمقدار التوزيعات ، ولا تؤثر فى أصول المشروع .

اما إذا كانت التوزيعات أو جزء منها يمثل أرباح محجوزة ، فإنها ولاشك تؤدى إلى إنتقاص رأس المال المكتسب - الأرباح المحجوزة بمقدار التوزيعات أو الجزء المستند إلى الأرباح المحجوزة. ويؤدى ذلك بالطبع إلى إنتقال حقوق الملكية مالم تكن هذه التوزيعات فى صورة أسهم فلا يترتب عليها الا مجرد إنتقال جزء من حقوق الملكية من بنود رأس المال المكتسب إلى بنود رأس المال المدفوع كما سبق ووضحنا . وتؤدى التوزيعات النقدية أو العينية بالاضافة إلى ذلك بالطبع إلى نقص الأصول ، كما تؤدى توزيعات أوراق الدفع والسندات إلى زيادة الإلتزامات . ولاتختلف توزيعات رأس المال المكتسب بخلاف الأرباح المحجوزة عن توزيعات الأرباح المحجوزة .

وتؤدى توزيعات رأس المال المدفوع إلى إنتقاص رأس المال . مالم تكن

هذه التوزيعات فى صورة توزيعات أسهم (كأن يتم توزيع علاوة أصدار الاسهم فى صورة أسهم على حاملة الاسهم ! !) وهو أمر من النادر حدوثه حيث يفتقر إلى المنطق والهدف الشريف والأساس الموضوعى . وتعتبر توزيعات رأس المال المدفوع بمثابة رد لرأس المال يؤدى إلى نقصانه وعادة مالا تلجأ الشركات إلى هذا الاجراء إلا فى الحالات التى تقتضى فيها طبيعة نشاط المشروع ذلك كما سبق ووضحنا فى الفصل المتقدم ، وبشرط أن يكون الرد فى حدود ماتسمح بة القوانين فى بلد الموطن .

هذا وعادة ماتتحدد التوزيعات فى غالبية الأحوال طبقا للقوانين التى تعمل الشركة فى ظلها ، كما تتحدد وسيلة السداد فى ظل الظروف الماليـــة للشركة والسياسة المالية المرسومة لها .

وعندما تتقرر التوزيعات فإنها تصبح إلتزاما على الشركة إلى أن يتم سدادها بالوسيلة المحددة للسداد . ذلك فيا عدا توزيعات الأسهم طبعا حيث تعد من مكونات حقوق الملكية عند إقرار توزيعها .

القيود الدفترية وحساب توزيع الارباح :

عادة مايتم إثبات التوزيعات عند إقرارها بالدفاتر ويتم توضيحها فى حساب يطلق عليه حساب التوزيع . ذلك بالرغم من إمكانية إظهار أثر التوزيعات على حقوق الملكية فى حساب الأرباح المحجوزة - غير المعينة لغرض محدد . وإذا وسط حساب التوزيع لغرض إثبات وعرض التوزيعات فإنه يجعل دائنا بأرباح العام مقابل جعل حساب الأرباح والخسائر مدينا ، ويجعل مدينا بالتوزيعات المقررة مقابل جعل حسابات التوزيعات (إلتزامات - فيما عدا توزيعـــات الأسهم طبعا) دائنة . ثم يمثل الرصيد الزيادة (أو النقص) فى حساب الأرباح المحجوزة حيث يجعل الأخير دائنا (مدينا) مقابل جعل حساب التوزيع مدينا (دائنا وذلك فى حالة زيادة الأرباح المقرر توزيعها عن أرباح العام حيث يمثل الفرق توزيعات من الأرباح المحجوزة) .

اسئلة وتمارين

أولا : الاسئله :

١ ـ ما هى أهم أوجه الإختلاف بين مفهوم ومضمون الربح ورأس المال من وجهة النظر المحاسبية ومن وجهة النظر الإقتصادية ؟ .

٢ ـ ما هو رأس المال الواجب الحفاظ عليه إقتصاديا وما هو رأس المال الذى يتم العمل على الحفاظ عليه محاسبيا ؟ .

٣ ـ كيف يمكن التمييز بين رأس المال المكتسب من الارباح المحجوزة ورأس المال المكتسب من حيازة الأصول ؟ وإلى أى مدى يتم الخلط بينهما محاسبيا .

٤ ـ ماهى أهم الخصائص التى تميز الإحتياطى عن « الإعتماد النقدى » عن « المخصص »؟ وإلى أى مدى توصلت الممارسة المحاسبية لتلافى الخلط بين مفهوم ومضمون كل منها ؟ .

٥ ـ قم بالتمييز بين الأشكال المختلفة للتوزيعات من حيث المصدر والوسيلة والأثر على حقوق الملكية .

٦ ـ ضع كل من العبارات التالية فى صيغتها الصحيحة من وجهة نظرك :

أ ـ يتحمل المنظم عائد المخاطرة وعدم التأكد من وجهة النظر الاقتصادية بينما تتحملها حقوق الملكية من وجهة النظر المحاسبية .

ب ـ يقتصر رأس المال من وجهة النظر المحاسبية على حقوق الملكية لأن ذلك يتمشى مع فرض إستقلال الوحدة المحاسبية عن وجهة النظر الإقتصادية لرأس المال .

حـ ـ تؤدى الإجراءات المحاسبية التقليدية بشأن قياس الربح للحفاظ على القوة الشرائية لرأس المال بينما يرغب الاقتصادى فى الحفاظ على القدرة الإنتاجية لرأس المال .

و ـ تختلف أرباح الحيازة المحققة عن أرباح الحيازة المكتسبة فى أن الأولى تقفل فى حساب الأرباح والخسائر بينما الثانية تمد من بنود الأرباح المحجوزة .

هـ ـ لا يمكن فى ظل قياس الدخل على أساس شامل التمييز بين أرباح العمليات الجارية والأرباح أو الخسائر التى تنتج عن عمليات عرضية أو غير عادية أو عمليات رأسمالية .

و ـ يؤدى إحتجاز الأرباح دون توزيعها إلى توفير النقدية السائلة لدى الشركة بحيث يمكن إستخدامها فى عملياتها بمقدار الأرباح المحجوزة .

ز ـ لا يمكن للشركة إحتجاز أرباح إلا إذا كانت معينة لغرض معين مثل إستبدال الأصول الهالكة أو مقابلة الديون التى يتم إعدامها فى فترات تاليه .

ح ـ إذا أقترن تكوين الاحتياطى بتكوين إعتماد نقدى للغرض الذى كون الاحتياطى من أجله فلا بد وأن يتساويان فى القيمة .

ط ـ التوزيعات هى مايتم توزيعة من الأرباح نقداً على المساهمين ، أو على المساهمين والعاملين .

ى ـ إذا كانت الأسهم الممتازة غير مجمعة ولكنها مشتركة فى الأرباح دون حدود فان نسبة العائد عليها من الأرباح التى يتقرر توزيعها يتساوى دائما مع نسبة العائد على الأسهم العادية .

ثانيــا التمارين :

التمرين الاول : قررت إحدى الشركات فى أول يناير ١٩٧٥ إعادة تقويم بعض أصولها بحيث تعكس قيمتها السوقية العادلة فى ذلك التاريخ حيث تبتعد تكلفتها الدفترية كل البعد عن تلك القيمة . وكانت هذه الاصول كالآتى: عشرون

طبقا لطريقة الوارد أخيرا صادر أولا : قدرت قيمته على أساس سعر الاحلال من السوق بمبلغ ٦٠٫٠٠٠ جنيه في حين كانت تكلفته الدفترية ١٢٫٠٠٠ جنيه ، أراضي قدرت قيمتها السوقية بمبلغ ١٠٢٫٠٠٠ جنيه في حين كانت تكلفتها الدفترية ٢٢٫٠٠٠ جنيه ، مباني مهلك نصف قيمتها الدفترية البالغة ٦٠٫٠٠٠ جنيه قدر صافي قيمتها (بعد خصم الاهلاك) بمبلغ ٣٦٫٠٠٠ جنيه ، تهلك المباني بواقع ٥ ٪ سنويا ، آلات ومعدات مهلك منها ما يعادل ٧٠ ٪ من تكلفتها الدفترية البالغة ٢٠٫٠٠٠ جنيه قدر صافي قيمتها بمبلغ ٢٥٫٠٠٠ جنيه وتهلك الآلات بمعدل ١٠ ٪ سنويا .

فإذا علمت أن مخزون ٧٥/١٢/٣١ كان مساويا للصفر ، فالمطلوب : إثبات القيود الدفترية اللازمة لإثبات إعادة تقويم هذه الأصول في بداية العام ، وإجراء ما يلزم من قيود تسوية في نهاية العام .

التمرين الثاني : كانت كل توزيعات الأرباح الخاصة بالأسهم الممتازة لشركة التجارة العالمية مسددة حتى ١٩٧٠/١٢/٣١ . ويتكون رأس مال الشركة من ٢٠٠٫٠٠٠ سهم عادي بقيمة إسمية ١٠ جنيه ، ٢٢٫٠٠٠ سهم ممتاز ٦ ٪ قيمة إسمية ٢٥ جنيه . وقد حققت الشركة أرباحا على مدار الخمسة سنوات المنتهية في ٧٥/١٢/٣١ وتم إقرار التوزيعات التالية لكل من السنوات الخمس : ١٩٧١ مبلغ ٢٨٠٫٠٠٠ جنيه ، ١٩٧٢ مبلغ ١٦٨٫٠٠٠ جنيه ، ١٩٧٣ مبلغ ٢٤٫٠٠٠ جنيه ، ١٩٧٤ مبلغ ٤٨٫٠٠٠ جنيه ، ١٩٧٥ مبلغ ٢١٦٫٠٠٠ جنيه .

المطلوب : حساب نصيب كل نوع من نوعي الأسهم من الأرباح المقرر توزيعها عن كل سنة في ظل كل من الإفتراضات التالية .

أ — أن الأسهم الممتازة غير مشاركة في الأرباح ، ب — الأسهم الممتازة مجمعة وغير مشتركة في الأرباح ، ح — الأسهم الممتازة غير مجمعة ومشتركة

فى الارباح بالكامل ، و — الاسهم الممتازة مجمعة ومشتركة فى الارباح بالكامل ، هـ — الاسهم الممتازة مجمعة ومشتركة فى الارباح بعد أقصى ٨ ٪ من القيمة الإسمية .

الفصل الثامن

فى

شركات المساهمة

رأس مال السندات .

١ ـ مقـدمة :

تناولنا فى الفصول المتقدمة مصادر رأس المال المدفوع ورأس المال المكتسب فى شركات المساهمة وتناولنا الإجراءات والمشاكل المحاسبية التى تتعلق بكل منها . وتمثل هذه المصادر فى الواقع الموارد التى تتاح الشركة من مساهميها ومن نشاطها الذاتى لأغراض الإستغلال فى تشكيلة الأصول المختلفة التى تمكنها من مزاولة نشاطها التى قامت من أجله بغرض تحقيق أهدافها . وتعد هـذه الموارد ــ التى تكون بشقيها حقوق الملكية فى شركة المساهمة ـ موارد مالية طويلة الأجل لاتلزم الشركة بالوفاء بها مادامت مستمرة فى عملياتها بمستوى من النشاط يتفق مع الحاجة إلى هذه الموارد .

ولا تقتصر الموارد المالية المتاحة لشركة المساهمة على حقوق الملكية فيها بل تمتد هذه الموارد أيضا لتشمل ماتحصل عليه الشركة من قروض ومن إئتمان من الغير لتمويل عملياتها المختلفة أو التوسع فيها . وقد سبق أن ميزنا فى الواقع بين رأس المال الثابت رأس المال العامل من وجهة النظر الإقتصادية وذكرنا أن رأس المال الثابت يتمثل فى الموارد المستغلة فى أصول ثابتة وفى الفرق بين الأصول المتداولة والإلتزامات قصيرة الأجل ، بينما رأس المال العامل يتمثل فى الموارد المستغلة فى باقى الأصول المتداولة . وتعنى هذه التفرقة أن رأس المال الثابت يتطلب إتاحة الموارد المالية اللازمة للأستغلال فى الأصول المقابلة له على المدى الطويل مادامت الشركة مستمرة فى عملياتها . بينما رأس المال العامل

يستدعى ذلك ، ويمكن أن تتوفر الموارد اللازمة للاستغلال فى الأصول المقابلة عن طريق الإئتمان التجارى قصير الأجل أو عن طريق الإقتراض لفترات قصيرة .

وعندما تحتاج شركة المساهمة لزيادة رأس مالها الثابت لأغراض التوسع فى عملياتها بقدر لايمكن مسايرته بالتمويل عن طريق الموارد الذاتية (رأس المال المكتسب) ، فإنها يمكن أن تلجأ إلى زيادة رأس المال المدفوع بإصدار أسهم جديدة لزيادة راس المال ، أو تلجأ للأقتراض من الغير قروضا طويلة الاجل يتفق مداها مع مدى الموارد المالية التى تتاح منها . وإذا أختارت الشركة الطريق الاخير فإنها عادة ماتصدر فى مقابل هذه القروض صكوكا لمقدميها تثبت مديونية الشركة لهم للأجل المتفق عليه لرد الدين . ويعد الاقتراض عن طريق إصدار السندات من أهم وسائل التمويل التى تلجأ إليها شركات المساهمة لتوفير الموارد المالية طويلة الأجل التى تكون فى حاجة إليها دون الإلتجاء إلى زيادة رأس مال الأسهم . ويتناول هذا الفصل بأختصار وتبسيط شديد المعالجة المحاسبية لإصدار السندات والمشاكل المحاسبية المترتبة عليها وإجراءات رد السندات وتحويلها إلى أسهم .

٢ — رأس مال السندات بالمقارنة برأس مال الأسهم :

بينما تمثل السندات حقا لدائنى الشركة ومن ثم تعد من إلتزاماتها ، وبينما تمثل الأسهم حصصا للشركاء فى الشركة ومن ثم تعد من حقوق الملكية فيها ، فإن كلاهما يمثل إستثمارا فى أصول الشركة ، أو مصدرا من مصادر التمويل طويل الأجل ، التى تتاح للشركة لأغراض الحصول على الاصول المختلفة اللازمة لمزاولة عملياتها . وتأسيسا على ذلك فإن كلا من الأسهم والسندات تعد من مصادر تمويل الحصول على أصول رأسمالية ، أو تعد من مصادر رأس المال من وجهة النظر الإقتصادية السليمة .

وبالرغم من ذلك ، وتأثرا بالمقتضيات القانونية ، فإن السندات من وجهة النظر المحاسبية تعد من الإلتزامات طويلة الأجل ، ولا تعد من مكونات رأس المال المحاسبي ، تأسيسا على مايوجد من إختلافات في حقوق حملة السندات عن حقوق حملة الأسهم. فلحامل السند وبصفته كدائن للشركة الحق في الحصول على فائدة ثابتة سنويا بصرف النظر عن نتيجة عمليات الشركة من أرباح أو خسائر، كما له الحق في إسترداد قيمة السند في الموعد المحدد لذلك حيث تنقطع صلته بالشركة بعد ذلك، كما أن له ضمانا عاما على أصول الشركة يترتب عليه أولية الحصول على قيمة السند والفوائد قبل أن يحصل حملة الأسهم على شيء ، كما أن حامل السند لايتمتع بحق الإشتراك في إدارة الشركة بالتصويت في الجمعية العمومية .

ويترتب على هذه الحقوق المخولة لحملة السندات والتي تنبثق من صفتهم كدائنين أن السندات تمثل إستثمارا مضمونا بالمقارنة بأسهم رأس المال . وعادة مايقتني السندات هؤلاء المستثمرون الذين يطلق عليهم متجنبو المخاطرة « Risk avoiders » بينما يقتني الاسهم ذوى الرغبة في المخاطرة بروؤس أموالهم في سبيل الحصول على عائد أكبر « Risk takers » . ولذلك نجد أن سعر الفائدة على السندات عادة مايكون أقل من معدل العائد على أسهم رأس المال من أرباح محجوزة وأرباح موزعة .

هذا ويتطلب إصدار السندات ، بالإضافة إلى المقتضيات القانونية لذلك، الحكمة وحسن البصيرة في مقارنة التكلفة التي تترتب على إصدار السندات بالعائد المتوقع من إستغلال الموارد المالية التي تتاح منها . فالسندات كما سبق القول تحمل سعر فائدة ثابت تلزم الشركة بسدادها لحملة السندات بصرف النظر عما تحققه الشركة من أرباح أو خسائر . فإن لم يكن العائد المتوقع من إستغلال الموارد المالية المتاحة بإصدار السندات يزيد عن الفائدة الثابتة عليها فإن إصدار السندات لايعد قرارا حكيما في هذا الصدد . وبالاضافة إلى ذلك فإن إصدار السندات يتطلب إستيفاء شروط قانونية معينة قد تختلف من دولة إلى أخرى . ففي مصر مثلا يلزم لاصدار السندات أن تقر ذلك الجمعية العمومية للمساهمين

وأن تكون الشركة قد نشرت ميزانيتها عن سنة مالية على الأقل ، وأن تكون قد استوفت رأس مال الأسهم كله من المساهمين ، وأن لا تزيد قيمة السندات عن رأس المال المدفوع كما تظهره آخر ميزانية عمومية أقرتها الجمعية العمومية .

٢ — ء — مزايا وعيوب الاقتراض بالمقارنة بزيادة رأس مال الأسهم :

إذا قامت الشركة بإصدار سندات لتوفير الموارد المالية المطلوبة للتوسع في عملياتها بدلا من زيادة رأس المال فأن ذلك قد يؤدى إلى إفادة حملة الأسهم أو الإضرار بهم طبقا لما يترتب على إستغلال أموال السندات من عوائد بالمقارنة بما يتطلبه ذلك تكلفة . ولتوضيح ذلك نفترض البيانات التالية التي تخص الشركتين س ، ص .

	الشركة ص	الشركة س
	جنيه	جنيه
مجموع الأصول	٥٠٠ر٠٠٠	٥٠٠ر٠٠٠
قرض السندات ٤ ٪		٢٥٠ر٠٠٠
رأس مال الأسهم ـ قيمة إسمية ١٠ جنيه	٥٠٠ر٠٠٠	٢٥٠ر٠٠٠
مجموع الخصوم	٥٠٠ر٠٠٠	٥٠٠ر٠٠٠
صافي ربح العمليات	٧٠ر٠٠٠	٧٠ر٠٠٠
— فائدة السندات		١٠ر٠٠٠
صافي الربح الخاضع للضريبة	٧٠ر٠٠٠	٦٠ر٠٠٠
— ضرائب (بفرض معدلها ٤٠ ٪)	٢٨ر٠٠٠	٢٤ر٠٠٠
صافي الربح القابل للتوزيع	٤٢ر٠٠٠	٣٦ر٠٠٠
	مليم جنيه	مليم جنيه
صافي الربح بالنسبة للسهم	٨٤٠ر —	٤٤٠ر١
معدل العائد على حقوق الملكية	٨ر٤ ٪	١٤ر٤ ٪
معدل العائد على الأصول (نسبة صافي ربح العمليات على الأصول)	١٤ ٪	١٤ ٪

ويتضح من هذه البيانات أنه بالرغم من تساوى نسبة صافى ربح العمليات للأصول فى كل من الشركتين فإن الشركة س إستطاعت أن تحقق معدل عائد على حقوق الملكية قدرة ١٤٫٤ ٪ بينما حققت ص ٨٫٤ ٪ فقط ، وقد انعكس ذلك على صافى الربح بالنسبة للسهم من أسهم رأس المال . ويمكن توضيح ذلك على الوجه التالى : أقترضت الشركة س ٢٥٠٫٠٠٠ جنيه عن طريق إصدار السندات ، وقد كلفها ذلك ٦٫٠٠٠ جنيه (الفوائد بعد خصم الضريبة بمعدل ٤٠ ٪) فى الوقت الذى أضافت فيه عملية إستثمار أموال السندات فى عمليات الشركة إلى الأرباح الصافيه بعد خصم الضريبة ٢١٫٠٠٠ جنيه (٣٥٫٠٠٠ — ١٤٫٠٠٠) . وبذلك تكون الإضافة الصافية الأرباح بعد إستبعاد التكلفة الصافية للسندات هى ١٥٫٠٠٠ جنيه ، تعود على حملة الأسهم ، وتمثل معدل عائد إضافى قدرة ٦ ٪ على حقوق الملكية ($١٥٫٠٠٠ \times \frac{١٠٠}{٢٥٠٫٠٠٠}$) بالزيادة عما حققته الشركة ص، التى تستمد موارده المالية كلها فى أسهم رأس المال .

هذا ولايترتب على إصدار السندات زيادة العائد على حقوق الملكية فى كل الأحوال . والواقع أنه يشترط لذلك أن يكون معدل العائد من إستثمار السندات أكبر من سعر الفائدة المحدد عليها . ويمكن للقارى أن يتحقق من ذلك بتعديل صافى ربح العمليات فى المثال السابق إلى ١٥٫٠٠٠ جنيه لكل من الشركتين مع بقاء العوامل الأخرى على حالها . فيصبح صافى ربح س بعد خصم فائدة السندات ٥٫٠٠٠ جنيه ، ويصبح الربح القابل للتوزيع بعد خصم الضرائب (بمعدل ٤٠ ٪) هو ٣٫٠٠٠ جنيه للشركة س، ٩٫٠٠٠ جنيه بالنسبة للشركة ص . ويكون معدل العائد على حقوق الملكية فى س هو ١٫٢ ٪ بينما يكون فى ص ١٫٨ ٪ . ويلاحظ أن السبب فى ذلك يرجع أساسا إلى أن معدل العائد على الأصول فى هذه الحالة هو ٣ ٪ بينما فائدة السندات بمعدل ٤ ٪ ، أى أن أموال

السندات تستغل فى نشاط الشركة بمعدل عائد أقل من معدل تكلفتها . وفى مثل هذه الأحوال التى يكون فيها معدل العائد على الأصول أقل من معدل الفائدة على السندات ، يصبح قرار إصدارها قرارا غير حكيما .

وبالإضافة إلى ماتقدم،فإن إصدار السندات يعتبر من العوامل الهامة المحددة لقدرة الشركة على الإستمرار فى عملياتها فى حالة تحقق خسائر . فبالإضافة إلى أن فائدة السندات تزيد من مقدار الخسائر التى تتحملها الشركة فى هذه الحالة فإن وجود السندات يجعل الشركة عرضه إلى الإفلاس فى مثل هذه الظروف والتى قد تكون وقتية ، وخاصة إذا زادت إلتزاماتها عن مقدار أصولها (أى إذا لم تكفى حقوق الملكية لإستيعاب الخسائر) . فلو فرضنا مثلا فى المثال السابق أن كل من الشركتين قد حقق خسائر صافية قبل فائدة السندات قدرها ٧٥٠٠٠٠٠ جنيه ، فإن الشركة ص يمكنها أن تستمر بباقى أصولها والتى تبلغ قيمتها فى هذه الحالة ٢٥٠٠٠٠٠ جنيه على أمل إسترداد هذه الخسائر . أما الشركة س فتصبح معسرة حيث بأضافة فائدة السندات للخسائر تصبح قيمة أصولها الباقية ٢٤٠٠٠٠٠ جنيه وهى أقل من قرض السندات الذى يمثل إلتزام قائم على الشركة .

٣ — تعريف السندات وأنواعها :

السند هو صك قابل للتداول يعطى صاحبه الحق فى الحصول على فائدة محددة فى مواعيد معينة وأسترداد قيمة السند فى الميعاد المحدد . وعادةماتكون سندات الأصدار الواحد متساوية القيمة وعادة ماتكون القيمة الإسمية للسند أكبر من الحد الأدنى للقيمة الإسمية للسهم . والسندات عبارة عن أداة للاقتراض الجماعى طويل الأجل حيث تطرح للإكتتاب العام مثلما تطرح الأسهم ويتم عقد القرض بين الشركة المقترضة والجمهور المقرض عند مايتم الإكتتاب فى السندات .

هذا وتنقسم السندات بصفة عامة إلى عديد من الأنواع فقد تكون السندات

مضمونة برهن ممتلكات الشركة الثابتة أو المنقولة أو قد تكون غير مضمونة إلا بالمركز الائتماني العام للشركة . وإذا كانت السندات مضمونة برهن ممتلكات معينة فقد تكون مضمونة بعقارات من أراضي ومباني ، أو تكون مضمونة بآلات ومعدات أو بالأصول العينية بما فيها المخزون ، كما قد تكون مضمونة بأوراق ماليه من إستثمارات الشركة المقترضة. وعندما تكون السندات مضمونة برهن فإن الشركة المدينة عاده ماتختار أحد البنوك ليقوم بدور الوسيط بينها وبين أصحاب السندات . وإذا كان الرهن يتمثل في عقارات أو ممتلكات ثابتة فعادة ماتودع مستندات ملكية هذه الأصول لدى البنك مع ما يفيد حق البنك في التصرف القانوني في هذه الممتلكات بالبيع لحساب حملة السندات إذا أخلت الشركة بالشروط المنصوص عليها في عقد الاصدار . وإذا كان الرهن يتمثل في أوراق مالية قابلة للتداول ، فإن هذه الأوراق عادة ماتودع لدى البنك ويكون ردها للشركة أو جزء منها مرهونا على قيـــام الشركة بسداد قرض السندات أو جزء منه .

وإذا كانت السندات مضمونة برهن عقارات أو ممتلكات أخرى ، فإنها تنقسم من حيث أولوية الاسترداد من حصيلة بيع هذه الممتلكات إلى درجات على حسب ترتيب الاصدارات . فالسندات المضمونه برهن عقارات أو ممتلكات من الدرجة الأولى يكون لها الأولوية المطلقة في الاسترداد من حصيلة بيع هذه الممتلكات إذا اقتضت الظروف ذلك . وإذا قامت الشركة بإصدار سندات بعد ذلك بضمان نفس العقارات والممتلكات فإنها تكون من الدرجة الثانية ، بمعنى أن حق أصحابها في إسترداد قيمة السندات من حصيلة بيع هذه الممتلكات يكون مقتصرا على ما فاض من هذه الحصيلة عن الوفاء بقيمة سندات الدرجة الأولى . وهكذا بالنسبة لسندات برهن من الدرجة الثالثة والرابعة . . الخ .

أما السندات غير المضمونة برهن فإن ضمان أصحابها فى الحصول على قيمتها فى ميعاد الاستحقاق يتوقف على المركز الائتمانى العام للشركة وسلامة مركزها المالى والهيكل التمويلى لأصولها المختلفة . قد تقوم بعض الشركات فى بعض الأحيان باصدار نوع من هذه السندات لايختلف كثيراً عن الاسهم الممتازة وغير المجمعة وغير المشتركة فى أرباح ، حيث يتوقف إستحقاق الفوائد على السندات على تحقق أرباح كافية لمقابلتها . فإذا لم تتحقق أرباح أو لم تكن كافية للوفاء بالفوائد عن فترة معينة يسقط حق صاحب السند فى الحصول على هذه الفوائد فى فترات تالية . ويطلق على هذا النوع من السندات « سندات الأرباح » حيث يحمل سعر فائدة محدد ولكن إستحقاق الفائدة يتوقف على تحقق أرباح كافية لمقابلتها .

هذا كما تنقسم السندات من حيث طريقة سداد الفوائد إلى سندات إسمية وسندات لحاملها . والسندات الأسمية يتم تسجيلها فى سجلات الشركة المصدرة لها بأسم صاحبها وتسدد الفوائد عليها من واقع هذه السجلات . ويتم تداول السندات الاسمية بالتظهير والتسجيل فى سجلات الشركة . وقد تكون السندات الاسمية مسجلة فى دفاتر الشركة بالنسبة لأصل السند فقط دون الفائدة . وفى هذه الحالة عادة مايرفق مع صك السندات كوبونات الفوائد يمكن تحصيلها فى تاريخ الاستحقاق من البنك الذى تعينة الشركة لذلك أو من خزينة الشركة وفى هذه الحالة تكون الكوبونات لحاملها ويكون صك السند إسميا . وأخيرا فقد تكون كل من السندات وكوبونات الفوائدا لحاملها . ولاشك فى أن السندات الاسمية تحمى صاحبها من مخاطر السرقة والضياع التى لاتتوفر فى السندات لحاملها غير أن السندات الاسمية تكون أكثر تكلفة للشركة المصدرة من حيث ضرورة الاحتفاظ بسجلات لحملة السندات والأعمال الكتابية والادارية المترتبة على تداولها وتحديد من لهم الحق فى الفوائد فى تاريخ إستحقاقها . ولذلك تعتبر

السندات الاسمية من حيث أصل السند والتى تسدد فوائدها عن طريق كوبونات لحاملها مفضلة من حيث حماية صاحب السند من مخاطر السرقة والضياع ومن حيث تخفيض الأعمال الكتابية والإدارية الخاصة بالفوائد بالنسبة للشركة .

٤ — إصدار السندات :

يوضح قرار إصدار السندات عدد السندات التى يمكن للشركة طرحها للإكتتاب فى إصدار معين ، والقيمة الأسمية للسند ، معدل الفائدة والممتلكات المرهونة كضمان فى حالة إصدار سندات مضمونة برهن . وقد تقوم الشركة بطرح كل الاصدار للاكتتاب العام أو تكتفى بطرح جزء منه على أن تطرح الأجزاء الباقية عند الحاجة إلى موارد نقدية ، أو أن تطـــرح كل السندات للاكتتاب وتحصل قيمتها على أقساط تشجيعا للمكتتبين فى الأكتتاب فيها . وعادة مايوسط أحد البنوك ليتولى بيع السندات للجمهور بالنيابة عن الشركة ، والواقع أن ذلك يعتبر واجبا بحكم القانون فى مصر . وتكون دعوة الجمهور للاكتتاب العام فى السندات بنشرة تشتمل على بيانات رأس المال وإقرار الجمعية العمومية لاصدار السندات وشروط الاصدار من حيث سعر الفائدة ومدة السندات وطريقة ردها وأى مزايا أخرى أو قيود تتعلق بأصدارها .

ولنفرض مثلا أن الجمعية العمومية للشركة العقارية المساهمة قررت التصريح للأدارة بأصدار سندات إسمية من الدرجة الأولى برهن ممتلكات الشركة الثابتة قيمتها ٥٠٠,٠٠٠ جنيه بسعر فائدة ٤ ٪ سنويا وبقيمة اسمية للسند ٢٥ جنيه وتستحق السداد فى ١٩٨٥/٧/١ ، وقد قامت الشركة بطرح السندات للاكتتاب العام بالكامل وتم الاكتتاب فيها بتاريخ ١٩٧٥/٧/١ . ويكون قيد اصدار السندات فى هذه الحالة كالآتى .

٥٠٠,٠٠٠ من حـ/ النقدية (أو من حـ / البنك)

٥٠٠,٠٠٠ الى حـ/ قرض السندات من الدرجة الأولى برهن الممتلكات الثابتة .

اثبات اصدار ٢٠٫٠٠٠ سند ٤ ٪ برهن الممتلكات
الثابتة من الدرجة الاولى ـ القيمة الاسمية للسند
٢٥ جنيه تستحق فى ١٩٨٥/٧/١ .

إما إذا كانت الشركة ليست فى حاجة إلى النقدية المترتبة على إصدار السندات فى وقت واحد ، فأنه يمكن لها فى هذه الحالة إصدار السندات المصرح بها على دفعات طبقا لإحتياجاتها النقدية . فإذا قامت الشركة فى المثال السابق بأصدار ١٢٫٠٠٠ سند فقط بدلا من ٢٠٫٠٠٠ سند فأن القيد يكون كالآتى :

٣٠٠٫٠٠٠ من ح/ النقدية (أو من ح/ البنك)
٣٠٠٫٠٠٠ إلى ح/ قرض السندات من الدرجة الأولى برهن
المتلكات الثابتة .

إثبات إصدار ١٢٫٠٠٠ سند ٤ ٪ من إجمالى العدد
المصرح به وهو ٢٠٫٠٠٠ سند بالقيمة الإسمية
٢٥ جنية تستحق فى ١٩٨٥/٧/١ .

وتظهر السندات فى جانب الخصوم من الميزانية فى هذه الحالة الأخـــيرة كالآتى :

إلتزامات طويلة الأجل

	جنيه	جنيه
قرض السندات ٥ ٪ من الدرجة الأولى برهن المتلكات الثابتة يستحق فى ١٩٨٥/٧/١ .		
مصرح به ـ ٢٠٫٠٠٠ سند قيمة إسمية ٢٥ جنيه	٥٠٠٫٠٠٠	
لم يصدر بعد ـ ٨٫٠٠٠ سند قيمة إسمية ٢٥ جنيه	٢٠٠٫٠٠٠	
المصدر والمدفوع ـ ١٢٫٠٠٠ سند قيمة إسمية ٢٥ جنيه	ـــــــ	٣٠٠٫٠٠٠

هذا ويراعى ضرورة توضيح سعر الفائدة وتاريخ إستحقاق السندات بالإضافة إلى نوعية إمتيازها على ممتلكات الشركة فى الميزانية العمومية. وعندما تحتاج الشركة إلى نقدية فى وقت لاحق تستطيع إصدار السندات الباقية أو جزء منها حتى يصبح القرض كله مصدراً . وإذا إحتاجت الشركة إلى الإقتراض عن طريق إصدار سندات برهن بعد ذلك ، فإن الاصدار الثانى يصبح من الدرجة الثانية بالنسبة للممتلكات المرهونة على سندات الإصدار الأول .

٥ — الفائدة على السندات :

عادة ما تسدد الفوائد على السندات على أساس نصف سنوى . وتختلف الطريقة المتبقية فى سداد الفوائد إذا كانت السندات إسمية بالنسبة للأصل والفوائد عنها إذا كانت السندات لحاملها بالنسبة للأصل والفوائد ، أو إذا كانت اسمية بالنسبة للأصل فقط . فإذا كانت السندات إسمية بالنسبة للأصل والفوائد فأنه يصبح من الضرورى على الشركة المقترضة أن تحتفظ بسجل لأصحاب السندات وتقوم بحساب الفوائد المستحقة لكل منهم وتسددها لهم مباشرة أما فى صورة نقدية من الخزينة عن طريق تقدم صاحب السند لقبض قيمة الفوائد أو عن طريق شيكات تقوم الشركة بأرسالها لكل منهم بقيمة الفوائد المستحقة له . أما إذا كانت السندات لحاملها أو أن الفوائد تسدد عن طريق كوبونات ، فأنه عادة ما يتم صرف الفوائد فى هذه الحالة مقابل الكوبون الذى يتحدد لكل دفعة من الفوائد . وقد تقوم الشركة فى هذه الحالة بتعيين حساب خاص لدى بنك معين لسداد الفوائد ، حيث يتقدم صاحب السند أو حامل الكوبون إلى البنك لصرف قيمته مباشرة . والواقع أن الطريقة الأخيرة هى الشائعة الإستخدام حيث عادة ما يرفق بالسندات كوبونات الفوائد حتى ولو كانت السندات ذاتها إسمية

وفى كل الأحوال يجب على الشركة المقترضة أن تقوم بحساب الفوائد فى

تاريخ الاستحقاق أو فى تاريخ نهاية السنة وتحمل بها حسابات المصروفات حتى تتحمل كل سنه ماليه بما يخصها من مصروفات، وبصرف النظر عن سداد الفوائد في ذلك التاريخ أو عدم سدادها . فإذا افترضنا مثلا أن السنة المالية للشركة العقارية المساهمة فى المثال السابق تنتهى فى ١٢/٣١ من كل عام وأن فوائد السندات تستحق على دفعتين فى ١/١ وفى ٧/١ من كل عام ، وأن السندات قد تم إصدارها بالكامل وأنها تحمل كوبونات للفوائد ، فإن الكوبون الأول يستحق فى ١٩٧٦/١/١ . ويكون على الشركة إجراء العمليات المؤدية القيود التالية .

١٠٫٠٠٠		من ح/ الفوائد المدينة على قرض السندات
	١٠٫٠٠٠	إلى ح / الفوائد المستحقة على قرض السندات
		إثبات الفوائد المستحقة على قرض السندات بواقع ٤ ٪ سنويا على مبلغ ٥٠٠٫٠٠٠ جنيه لمدة ستة أشهر المنتهية فى ٧٥/١٢/٣١ .
١٠٫٠٠٠		من ح/ البنك الأهلى المصرى-حساب الفوائد (كوبون أول)
	١٠٫٠٠٠	إلى ح / النقدية (أو حساب جارى البنك . . .)
		إثبات تحويل النقدية اللازمة لسداد فوائد الكوبون الأول على قرض السندات للحساب الخاص بالبنك

وعندما يتقدم أصحاب السندات إلى البنك لصرف الفوائد ويقوم البنك بإخطار الشركه بذلك يتم إثبات القيد التالى :

٨٫٦٠٠		من ح/ الفوائد المستحقة على قرض السندات
	٨٫٦٠٠	إلى ح / البنك الأهلى المصرى - حساب الفوائد (كوبون أول)
		إثبات كوبونات الفوائد التى تم سدادها

وقد تعمدنا أن نوضح في هذا القيد الأخير أنه ليس من الضروري أن يتقدم كل أصحاب السندات لصرف الفوائد في موعد واحد ويترتب على ذلك أن رصيد حساب الفوائد المستحقة على قرض السندات يظهر كأحد بنود الإلتزامات قصيرة الأجل ، ويظهر حساب البنك (الأهلى المصرى) — حساب الفوائد ضمن مكونات الأصول فى الميزانية إلى أن يتم سداد الفوائد بالكامل ، أو أن تتقادم قانونا ويسقط حق أصحابها فيها وتؤول للدولة .

أما إذا كانت السندات والفوائد إسميه ، فإن الشركة المقترضة فى هذه الحالة ، عادة ماتقوم بسداد الفوائد المستحقة لأصحاب السندات كل بما يستحقه بطريق مباشر . ولا يختلف قيد إثبات استحقاق الفوائد فى هذه الحالة عن القيد الأول فى الحالة السابقة . وعند سداد الفوائد أو جزء منها يجعل حساب الفوائد المستحقة على قرض السندات (من حسابات الخصوم قصيرة الأجل) مدينا بما يتم سداده وحساب النقدية (الصندوق أو البنك) دائنا .

٦ — سعر إصدار السندات وسعر الفائدة الفعال :

يتم إصدار السندات فى كثير من الأحيان بخصم إصدار أو بعلاوة أصدار ، أى بسعر أقل من القيمة الإسمية التى يحصل عليها صاحب السند فى تاريخ الإستحقاق أو بسعر يزيد عن هذه القيمة الإسمية . ويتحدد سعر إصدار السند فى الواقع وسواء كان هذا السعر هو القيمة الاسمية أو أقل منها أو أكبر طبقا لمدى توافق سعر الفائدة الذى يحمله السند مع سعر الفائدة السائد فى السوق ، أو السعر الذى يشجع الجمهور على شراء السند بقيمته الإسمية فالسند الذى يحمل سعر فائدة ٦ ٪ مثلا قد يباع بسعر إصدار يزيد عن القيمة الاسمية (أى بعلاوة) إذا كان سعر الفائدة على الاستثمارات المماثلة ٥ ٪ مثلا ، بينما يبـــاع نفس السند بخصم إصدار إذا كان سعر الفائدة على هذه الإستثمارات ٧ ٪ مثلا .

والواقع عندما يقدم مستثمر معين على شراء سند ما فأنه يحصل بذلك على

وعدين من الشركة المصدرة لهـــذا السند : الأول ويتمثل فى استرداد القيمة الاسمية للسند فى تاريخ الاستحقاق ، والثانى يتمثل فى الحق فى الحصول على فائدة دورية على القيمة الاسمية فى تواريخ محددة وبمعدل أو سعر معين . فالسند الذى يحمل قيمة إسمية ١٠٠ جنيه مثلا ويستحق السداد بعد عشرة سنوات من تاريخ الإصدار بسعر فائدة ٦ ٪ سنويا تسدد على أساس نصف سنوى قد يكون إستثمارا مغريا إذا كان سعر الفائدة السائد فى السوق والذى يغرى المستثمرين على إستثمار أموالهم فى مثل هذه الأدوات المالية التى تحمل نفس مستوى المخاطرة هو ٥ ٪ سنويا ، ومن ثم يمكن أن يباع هذا السند عن إصداره بعلاوة إصدار . أما إذا كان سعر الفائدة السائد فى السوق هو ٦ ٪ فإن السند يصبح إستثمارا مناسبا بشرائه بقيمته الأسمية ، كما أن السند لا يصبح إستثمارا مغريا إلا إذا تم إصداره بخصم إصدار إذا كان سعر الفائدة السائد فى السوق ٧ ٪ .

وعادة ما لا تتحدد علاوة الإصدار أو خصم الاصدار بطريقة عشوائية ، وإنما تتحدد بحيث يتمشى سعر الفائدة الفعال ، أى السعر الحقيق الذى يحصل عليه صاحب السند بفرض بقاء الظروف الاقتصادية على ماهى عليه أثناء مدة السند ، مع السعر السائد فى السوق للإستثمارات المماثلة . فإذا كانت السندات يتم إصدارها بعلاوة فإن سعر الفائدة الفعال يقل عن سعر الفائدة الأسمى على السند ، والعكس فى حالة إصدار السندات بخصم . ومن ثم فإن علاوة الاصدار تمثل مايدفعه صاحب السند مقابل مايحصل عليه من فوائد تزيد عن السعر السائد فى السوق نتيجة لزيادة سعر الفائدة الاسمى للسند الذى يحصل عليه عن سعر الفائدة على الاستثمارات المماثلة ، ويمثل خصم الاصدار الفوائد المؤجل صرفها لصاحب السند حتى تاريخ الاستحقاق عوضا آجلا لنقص الفوائد التى يحصل عليها دوريا مما يجب، نتيجة إنخفاض سعر الفائدة الاسمى عن السعر السائد على الاستثمارات المماثلة .

ويمكن حساب علاوة أو خصم الإصدار التي تتلاءم مع إصدار معين من السندات بالإستعانة بجداول القيمة الحالية. فإذا عرض سند ما بقيمة إسمية ١٠٠ جنيه للبيع لجمهور المستثمرين وكان يستحق السداد بعد عشر سنوات بفائدة سنوية ٦ ٪ تسدد على أساس نصف سنوى بينما سعر الفائدة السائد في السوق هو ٥ ٪ ، فإنه بالإستعانة بجداول القيمة الحالية تكون القيمة الحالية لهذا السند والفوائد مركبة على أساس نصف سنوى كالآتى :

	ملیم جنيه
القيمة الحالية لمبلغ ١٠٠ جنيه بمعدل ٢٫٥ ٪ لمدة ٢٠ فترة	٦١٫٠٢٧
القيمة الحالية لدفعة الفائدة النصف سنوية قدرها ٣ جنيه لمدة ٢٠ فترة بمعدل ٢٫٥ ٪ (٣ × ١٥٫٥٨٩)	٤٦٫٧٦٧
القيمة الحالية لأصل السند والفوائد	١٠٧٫٧٩٤
	مليم جنيه

ويترتب على ذلك أن المستثمر الذى يشترى هذا السند بمبلغ ١٠٧٫٧٩٤ يستطيع أن يحقق سعر فائدة فعال قدره ٥ ٪ سنويا إذا حصل على سعر فائدة إسمى قدره ٦ ٪ سنويا على أساس نصف سنوى، وحصل على ١٠٠ جنيه بعد مضى عشر سنوات من تاريخه :

ويلاحظ أننا إستخدمنا لأغراض إيجاد القيمة الحالية لأصل السند والفوائد سعر الفائدة السائد في السوق للاستثمارات المماثلة كما حسبناها على أساس مركب نصف سنوى (٥ ٪ سنويا يؤدى إلى ٢٫٥ ٪ نصف سنويا) . وقد أوجدنا القيمة الحاليه للقيمة الإسمية للسند على أساس القيمة الحالية لدفعة واحدة لمدة فترات (٢٠ فترة) بينما أوجدنا القيمة الحالية للفوائد على أساس القيمة الحالية لدفعة دورية بمقدار ثابت لمدة ٢٠ فترة ، وذلك كله بالإستعانة بجداول القيمة الحالية التى لاشك فى أن القارىء على إلمام بكيفية إستخدامها .

ولنفرض كمثال لحساب خصم الإصدار وإبانة دفتريا بصدد إصدار السندات أن الشركة العقارية قد أصدرت ٥٠٠٫٠٠٠ جنيه سندات ٥ ٪ سنويا تسدد على أساس نصف سنوى ، وتستحق السندات بعد ٢٠ سنه ، فى الوقت الذى كان فيه سعر الفائدة السائد فى السوق على الإستثمارات المماثلة هو ٦ ٪ سنويا وقد تم الإكتتاب فى السندات بالكامل بخصم إصدار يتناسب مع جعل سعر الفائدة الفعال على هذه السندات ٦ ٪ . ويتم حساب خصم الإصدار كالآتى :

	جنيه
القيمة الحالية لمبلغ ٥٠٠٫٠٠٠ جنيه (القيمة الإسمية) لمدة ٢٠ سنه بمعدل ٦ ٪ سنويا على أساس نصف سنوى	١٥٣٫٢٦٩
القيمة الحالية لدفعة نصف سنوية قدرها ١٢٫٥٠٠ جنيه بمعدل ٣ ٪ لمدة ٤٠ فترة تمثل القيمة الحالية الفائدة الإسمية بالسعر الفعال	٢٨٨٫٩٣٥
القيمة الحالية للسندات والفوائد بالسعر الفعال	٤٤٢٫٢١٤
القيمة الأسمية للسندات	٥٠٠٫٠٠٠
خصم الأصدار	٥٧٫٧٨٦

ويترتب على ذلك أن السند الذى يحمل قيمة إسمية ٢٥ جنيه يجب أن يباع

مليم جنيه

بمبلغ ٢٢٫١١١ تقريبا [٢٥ — (٥٧٫٧٨٦ ÷ ٢٠٫٠٠٠)] ليتحقق عليه سعر فائدة فعال ٦ ٪ سنويا إذا كان سعر الفائدة الاسمى ٥ ٪ وكانت مدة القرض ٢٠ سنه وتسدد الفوائد نصف سنويا . وإذا تم إصدار السندات على هذا الأساس فإن قيد الاصدار يكون كالآتى :

من مذكورين :

٤٤٢٫٢١٤	ح / النقدية (أو ح / البنك)
٥٧٫٧٨٦	ح / قرض السندات ٥ ٪ — خصم الاصدار
٥٠٠٫٠٠٠	إلى ح / قرض السندات ٥ ٪ — درجة أولى برهن الممتلكات الثابتة .

إثبات إصدار ٢٠٫٠٠٠ سند قيمة إسمية ٢٥ جنيه

علم جنيه

بسعر إصدار ٢٢٫١١١ تقريبا . مدة السندات

٢٠ سنة رهن ممتلكاتنا الثابتة ، والفائدة نصف سنوية

هذا وسوف نوضح المعالجة المحاسبية لخصم الاصدار فى البند الفرعى التالى .

٦ - ١ - المعالجة المحاسبية لخصم إصدار السندات :

لاشك فى أن خصم الإصدار على السندات ، مثلة فى ذلك مثل الفائدة عليها يعد من عناصر تكلفة إستخدام الموارد المالية الغير فى عمليات الشركة إذا كانت السندات ترد قيمتها فى تاريخ الإستحقاق بالقيمة الإسمية . وبالرغم من ذلك فقد إختلف المحاسبون بصدد المعالجة المحاسبية الملائمة له وكيفية إظهاره فى الميزانية . فالبعض يرى أن خصم الإصدار يجب أن يظهر فى جانب الأصول من الميزانية على إعتبار أنه يمثل فائدة مدفوعة مقدما لحملة السندات تستنفد سنويا على سنوات القرض بتحميل مايخص كل سنة منها على ايرادات السنة . ولا شك فى أن هذه المعالجة تعد خاطئة من حيث المنطق والموضوع . فلا الشركة المصدرة للسندات قامت بسداد فوائد مقدما لتعد من مكونات أصولها ، ولا هى حصلت فعلا على أصول مقابل إصدار السندات بخصم إصدار تزيد عن النقدية المتحصلة فعلا من عملية الإصدار ، ولا حصل حملة السندات على فوائد مقدما . وكل ما حدث هو قيام حملة السندات بدفع مبلغ معين من المال للشركة المصدرة مقابل الحصول على وعد من الشركة بسداد هذا المبلغ بقيمة نقدية أكبر بعد إنقضاء مدة

السندات بالإضافة إلى مبلغ دورى بمثابة فوائد بالسعر الاسمى المحدد فى عقد إصدار السندات (١).

ويرى البعض الآخر أن خصم إصدار السندات يعتبر خسارة محققة للشركة (ويتمادى البعض فى إعتبارها خسارة رأسمالية) نتجت عن إلتزامها بسداد مبلغ يزيد عما حصلت عليه فعلا عند إصدار السندات. ومن ثم يرى هؤلاء تحميل خصم الإصدار على أرباح السنة المالية التى تم فيها الإصدار أو تحميلة على حساب الأرباح المحجوزة. ولا شك فى أن هذه المعالجة تتنافى تماما مع كل من الشرطين الواجب توافر أحدهما على الأقل فى تعريف الخسائر. فالخسائر تترتب على تضحية بموارد إقتصادية مقابل الحصول على منافع تقل عن الموارد التى تم التضحية بها فى القيمة، وذلك إما عن طريق الإجبار، أو بسبب عدم التأكد. فإذا لم يتحقق أحد هذين الشرطين (الإجبار، أو عدم التأكد) فإن نقص المنفعة عن قيمة التضحية يعد تحويلا من الناحية الإقتصادية ولا يعد من قبيل الخسائر. ولعله من الواضح تماما إن مبررات وجود خصم الإصدار (أو علاوة الاصدار) ليس فيها ما يوحى بالاجبار، لأن عقد السندات يتطلب توافق إرادتين توافقا اختياريا. كما أن الشركة التى تصدر سندات بسعر فائدة يقل عن السعر السائد فى السوق للاستثمارات المماثلة فى ظروف مماثلة ان تستطيع الحصول على اكتتاب واحد فى سنداتها لو عرضتها للبيع بالقيمة الاسمية. فهى لكى تغرى الجمهور على الاكتتاب فى السندات بهذا السعر المنخفض تعرض عليهم اختياريا ودون ما اجبار من قبلها أن تعوضهم هذا الانخفاض فى سعر الفائدة عند رد قيمة السندات بعد انقضاء مدتها بدفع مبلغ يزيد عن المبلغ الذى تحصل عليه منهم حاليا. وقد

---

(١) أنظر لمناقشة هذا الموضوع بصورة أكثر تفصيلا.

W. A. Paton & W. A. Paton, Jr., Corporation Accounts And Statements, (New York : The Macmillan co. 1964) pp. 218—222.

يترتب على هذا القرض خسائر للشركة فيما بعد نتيجة ظروف عدم التأكد ، ولكنها قطعا لا تنبع من خصم الاصدار حيث كان يمكن للشركة اصدار السندات بسعر فائدة يتمشى مع سعر السوق دون خصم اصدار ، ولن يمنع ذلك ما قد تحققه الشركة من خسائر نتيجة ظروف عدم التأكد فيما بعد ، بل قد يؤدى فى الواقع الى زيادة الطين به بالنسبة لها .

وفى رأينا أن معالجة خصم الاصدار لابد وأن تتمشى مع التزام الشركة الفعال قبل حملة السندات . فعند اصدار السندات يجب أن يقتصر إلتزام الشركة على ما حصلت عليه فعلا من حملة السندات . ويترتب على ذلك أن القيمة الاسمية للسندات لا تمثل التزام الشركة الفعلى قبل حملة السندات فى أى تاريخ يسبق تاريخ الاستحقاق ، ومن ثم فإن خصم الاصدار ماهو فى واقع الأمر الا بمثابة فائدة مؤجل استحقاقها وسدادها لحملة السندات حتى تاريخ نهاية مدة القرض . وبالتالى فهى لم تسدد مقدما لأنها لم تستحق أصلا ومن ثم لا مجال لاعتبارها أصلا من الأصول ، كما لم يترتب عليها فقدان أصل من الأصول كان موجودا فعلا حتى يمكن إعتبارها خسائر - وتأسيسا على ذلك فيجب أن يظهر خصم الإصدار مطروحا من القيمة الإسمية للسندات فى الميزانية العمومية ليمثل الفرق بينهما فى أى وقت إلتزام الشركة الفعال قبل حملة السندات. ويصبح من الضرورى قطعا تجميع خصم الأصدار على مدار سنى مدة القرض بحيث يزداد إلتزام الشركة الفعال كل سنة بمبلغ معين يتلاءم مع معدل إستفادة هذه السنة من الموارد المتجمعة من قرض السندات . ويتم ذلك عن طريق إستنفاد خصم الإصدار بمبلغ سنوى يتلاءم مع هذا الهدف تحميلا على حساب الفوائد المدينة على السندات .

فإذا كانت السندات فى المثال الوارد بماليه ترد بكاملها فى نهاية المده ، أى بعد ٢٠ سنه ، فإن خصم الإصدار يمكن أن يوزع على سنوات القرض بالتساوى

أى بواقع ٥٧٫٧٨٦ ÷ ٢٠ = ٢٫٨٩٠ جنيه فى السنة تقريبا . ويحمل هذا المبلغ على حساب الفائدة المدينة على قرض السندات بالاضافة إلى الفوائد الدورية التى يتم حسابها على أساس سعر الفائدة الإسمى . وتكون حصة السنة أشهر من هذا المبلغ هى ١٫٤٤٥ جنيه تقريبا . فإذا كانت الفائدة تستحق فى ١/١ وفى ٧/١ من كل عام مثلا وتم إصدار السندات فى ٧٥/١/١ فى المثال الجارى بمالية فيكون القيد فى ٧/١ كالآتى :

١٣٫٩٤٥	من حـ/ الفوائد المدينة على قرض السندات
	إلى مذكورين :
١٢٫٥٠٠	حـ/ الفوائد المستحقة على قرض السندات
١٫٤٤٥	حـ/ خصم إصدار السندات
	إثبات إستحقاق الفوائد بمعدل ٥ ٪ على قرض السندات بمبلغ ٥٠٠٫٠٠٠ جنيه لمدة سته أشهر وتخفيض خصم الإصدار بنصيب الفترة .

وإذا كانت السنه المالية تنتهى فى ٧٥/١٢/٣١ ، فإنه يتم إجراء قيد مماثل القيد السابق فى ١٢/٣١ لتصبح قيمة الفوائد المدينة الواجبة التحميل على الحسابات الختامية هى ٢٧٫٨٩٠ جنيه تمثل الفوائد المستحقة عن العـــام على قرض السندات والوجبة السداد نقداً وقدرها ٢٥٫٠٠٠ جنيه ، ونصيب الفترة من خصم الإصدار الذى يمثل حصة الفترة من الفوائد المؤجلة فى خصم الاصدار وقدرها ٢٫٨٩٠ جنيه . وبمعالجة خصم الاصدار على هذا الأساس حتى تاريخ إستحقاق السندات تصبح قيمته مساوية للصفر ويصبح المبلغ المستحق السداد لحلة السندات هو القيمة الأسمية لها .

ونؤكد أن إلتزام الشركة قبل حملة السندات التى يتم إصدارها بخصم إصدار يجب أن يكون من حيث المنطق والعدالة بالقيمة التى تحصلت منهم فعلا فى تاريخ الاصدار

وتزداد هذه القيمة بمرور الزمن حتى تصل إلى القيمة الاسمية بانقضاء مدة السندات ، وعلى ذلك فتظهر السندات بقيمتها الاسمية فى جانب الخصوم من الميزانية مطروحا منها خصم الاصدار ، والذى يتناقص سنويا بتحميل مايخص كل فترة منه على حساب الفوائد المدينة ، حتى تتجمع قيمته بالكامل بانتهاء مدة السندات . وعلى هذا الأساس فلا يمكن إعتبار خصم الاصدار من الخسائر الرأسمالية كما يرى البعض ، وبالتالى لايجوز تحميلة على حساب الارباح والخسائر أو حساب الارباح المحجوزة دفعة واحدة ، كما لايمكن إعتبارة من الاصول كما يرى البعض الآخر ، وانما يجب معالجته بما يتفق مع دلالته والتى تتمثل فى كونه فوائد مؤجلة الاستحقاق والسداد لحلة السندات لتغطية الفرق بين السعر الاسمى وسعر الفائدة الفعال ، ويجب أن تتحمل منه كل فترة من فترات حياة قرض السندات بمقدار إستفادتها منه .

ومن الجدير بالذكر أنه برغم شيوع طريقة تجميع خصم إصدار السندات بتحميله على حساب الفوائد المدينة طبقا لطريقة القسط الثابت الموضحة بعالية فإن هذه الطريقة تعتبر غير سليمة من الناحية النظرية . ففى مثالنا السابق يستفيد النصف الأول من السنة الاولى من إصدار السندات بمبلغ ٤٤٢ر٢١٤ جنيه . فلو حسبت عنها الفائدة بالسعر الفعال ، ألا وهو ٦ ٪ ، بدلا من السعر الاسمى ، الا وهو ٥ ٪ ، لتحملت هذه الفترة بمبلغ ١٣ر٢٦٦ جنيه (٤٤٢ر٢١٤ × ٦/١٠٠ × ١/٢) بدلا من ١٣ر٩٤٥ جنيه . وبذلك يصبح المبلغ الواجب إستنزاله من خصم الاصدار عن السنة أشهر هو ٧٦٦ جنيه بدلا من ١ر٤٤٥ جنيه . ويترتب على ذلك أن يستفيد النصف الثانى من العام بمبلغ ٤٤٢ر٩٨٠ جنيه (٤٤٢ر٢١٤ + ٧٦٦) وتكون الفائده عليها بالسعر الفعال هى ١٣ر٢٨٩ جنيه منها ٧٨٩ جنيه تمثل حصة الستة أشهر من خصم الاصدار ، وبالتالى يصبح المبلغ الواجب تعليته — لخصم الاصدار بتحميلة الفائدة المدينة

السنة الأولى هو ٥٥٥ر١ جنيه ، وليس ٨٩٠ر٢ جنيه ، وذلك من الناحية النظرية السليمة . ويزداد هذا المبلغ كل سنة حيث تزداد المبالغ التى تستفيد بها السنوات المتتالية من مقدار الإلتزام الفعال بانخفاض رصيد خصم الإصدار . ويوضح الجدول التالى كيفيه توزيع خصم الإصدار على سنوات القرض طبقا للسعر الفعال لمدة السنوات الأربع الأولى (القيمة الإسمية ٠٠٠ر٥٠٠ جنيه ، خصم إصدار ٧٨٦ر٥٧ جنيه ، سعر فعال ٦ ٪ سنويا ، سعر اسمى ٥ ٪ سنويا) .

(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
الفترة المنتهية فى	صافى الالتزام القيمة الإسمية ـــ خصم الاصدار .	الفائدة المدينة بالسعر الفعال ٣ ٪ على صافى الالتزام	الفائدة المسددة ٥ر٢ ٪ على القيمة الاسمية .	التجميع الفترى لخصم الاصدار
	مليم جنيه	مليم جنيه	مليم جنيه	مليم جنيه
٧٥/٦/٣٠	٤٤٢ر٢١٤ر—	١٣ر٢٦٦ر٤٢٠	١٢ر٥٠٠ر—	٧٦٦ر٤٢٠
٧٥/١٢/٣١	٤٤٢ر٩٨٠ر٤٢٠	١٣ر٢٨٩ر٤١٢	١٢ر٥٠٠ر—	٧٨٩ر٤١٢
٧٦/٦/٣٠	٤٤٣ر٧٦٩ر٨٣٢	١٣ر٣١٣ر٠٩٤	١٢ر٥٠٠ر—	٨١٣ر٠٩٤
٧٦/١٢/٣١	٤٤٤ر٥٨٢ر٩٢٦	١٣ر٣٣٧ر٤٨٧	١٢ر٥٠٠ر—	٨٣٧ر٤٨٧
٧٧/٦/٣٠	٤٤٥ر٤٢٠ر٤١٣	١٣ر٣٦٢ر٦١٢	١٢ر٥٠٠ر—	٨٦٢ر٦١٢
٧٧/١٢/٣١	٤٤٦ر٢٨٣ر٠٢٥	١٣ر٣٨٨ر٤٩٠	١٢ر٥٠٠ر—	٨٨٨ر٤٩٠
٧٨/٦/٣٠	٤٤٧ر١٧١ر٥١٥	١٣ر٤١٥ر١٤٥	١٢ر٥٠٠ر—	٩١٥ر١٤٥
٧٨/١٢/٣١	٤٤٨ر٠٨٦ر٦٦٠	١٣ر٤٤٢ر٠٩٨	١٢ر٥٠٠ر—	٩٤٢ر٠٩٨
. . . .	. . . . . .	. . . . .	. . . . .	. . . .

ويوضح العمود (٢) القيمه الاسمية للسندات بعد إستبعاد رصيد خصم الإصدار المخفض بالمبالغ الموضح فى العمود (٥) . ويتم حساب الفوائد المدينه التى تتحمل بها الفترة بالسعر الفعال (٦٪ سنويا أى ٣٪ لكل ستة أشهر) على صافى الالتزام بالعمود (٢) والتى تتضح فى العمود (٣) . أما الفوائد المسددة فيتم حسابها بالسعر الإسمى (٥٪ سنويا أى ٢ر٥٪ كل سته أشهر) على القيمة الإسمية للسندات كما هو موضح فى العمود (٤) ويمثل الفرق بين العمود (٣) والعمود (٤) مايجب إستنزاله من رصيدخصم الإصدار بجعله دائنا ، ويمثل مقدار إستفادة الفترة بمبلغ الإلتزام على أساس السعر الفعال بالزيادة عن السعر الأسمى . وكما هو واضح من الجدول فإن الفترات الأولى تتحمل من خصم الإصدار بقيمة أقل من الفترات اللاحقة نتيجة زيادة الإلتزام الفعال للشركة بنقص رصيد خصم الأصدار (على القارىء إستكمال الجدول حتى نهاية سنة ١٩٨٥) . وإذا تم إستكمال هذا الجدول حتى نهاية مدة القرض فنجد أن مجموع العمود الخامس سوف يتساوى مع مجموع خصم الإصدار ، كما أن صافى الإلتزام فى نهاية مدة القرض [العمود (٢)] سوف يتعادل مع القيمة الإسمية للسندات .

هذا ويجب التفرقة بين خصم إصدار السندات والذى أتفقنا أنه يمثل فوائد مؤجلة الإستحقاق والسداد لحملة السندات حتى تاريخ إستحقاق السندات ، والتكاليف التمويلية الأخرى المتعلقة بأصدار السندات مثل المصاريف القانونية والمصاريف الكتابية والمكتبية كتكلفة طباعة السندات وعمولة توزيعها عن طريق البنك وما إلى ذالك من التكاليف الضرورية واللازمة لإصدار السندات والتى تتحملها الشركة المصدرة فهذة التكاليف تتحملها الشركة مقابل خدمات حقيقية يتم الحصول عليها فعلا حتى يمكن إصـــدار السندات والحصول على الموارد المالية اللازمة للشركة . ويقوم بعض المحاسبون بدمج مثل هذه التكاليف على خصم الإصدار وإعتبار مجموعها بمثابة أصل من الأصول غير الملموسة يتم إستفادة على أقساط على مدار سنى قرض السندات وبينما تعد هذه المعالجة خاطئة من وجهة نظرنا فيما يتعلق

بخصم الإصدار كما سبق وأوضحنا ، فأنها تعد ملائمة لتكلفة الاصدار . ولذلك يجب الفصل من وجهة نظرنا بين تكاليف الاصدار التى يمكن إعتبارها من الأصول التى تستنفد على مدار سنوات القرض ، بينما يعالج خصم الاصدار كحساب مضاد للسندات فى الخصوم فى الميزانية يتم تجميعة بتحميلة لحساب الفائدة على مدار هذه السنوات ويمكن فى هذا الصدد إستنفاد تكاليف الاصدار بتحميلها الحسابات الختامية طبقا لطريقة القسط الثابت .

٦ - - ب - المعالجة المحاسبية لعلاوة إصدار السندات :

تمثل علاوة إصدار السندات الوجه المضاد لخصم الاصدار . فبينما يمثل خصم الاصدار فوائد مؤجلة الاستحقاق والسداد تتحملها الشركه على مدار سنوات القرض وتسدد لحملة السندات عند إستحقاق السندات ذاتها لتكمل القيمة التى تحصلت منهم عند إصدارها إلى القيمة الاسمية ، فإن علاوة الاصدار تمثل فوائد مستحقة السداد لحملة السندات على أساس دورى على مدار سنوات القرض يقوم حملة السندات بسداد قيمتها للشركة المصدرة فى بداية القرض ليحصلوا عليها على دفعات على مدار سنوات القرض والسبب فى ذلك أن سعر الفائدة الاسمى على السندات يزيد عن السعر السائد فى السوق على الاستثمارات المماثلة فى ظل الظروف المماثلة . وتأسيسا على ذلك فأن علاوة الاصدار تعد إلتزام فعلى على الشركة المصدرة لحملة السندات يتم الوفاء به على دفعات عند سداد الفوائد بالسعر الاسمى بما يعادل الفرق بينها وبين الفوائد محسوبة على أساس السعر الفعال .

ولنفرض على سبيل الايضاح أن إحدى الشركات أصدرت سندات قيمتها الاسمية ١٠٠,٠٠٠ جنيه مدتها ١٠ سنوات بسعر فائدة إسمى ٥ ٪ تسدد نصف سنويا بينما سعر الفائدة الفعال هو ٤ ٪ على أساس نصف سنوى . وبالتالى

وطبقا للطريقة السابق إيضاحها لحساب علاوة وخصم الاصدار يكون حساب علاوة الاصدار كالآتى : (١)

	جنيــه
القيمة الحالية لمبلغ ١٠٠٠٠٠ لمدة ١٠ سنوات بمعدل نصف سنوى ٢ ٪	٦٧٫٢٩٧
القيمة الحالية لدفعة نصف سنوية قدرها ٢٫٥٠٠ جنيه بمعدل ٢ ٪ لمدة ٢٠ فترة .	٤٠٫٨٧٩
القيمة الحالية للأصل والفوائد .	١٠٨٫١٧٦
القيمة الاسمية	١٠٠٫٠٠٠
علاوة الاصدار	٨٫١٧٦

ويكون قيد إثبات إصدار السندات فى هذه الحالة كالآتى :

١٠٨٫١٧٦ من حـ/ النقدية (أو حـ/ البنك)

إلى مذكورين :

١٠٠٫٠٠٠ حـ/ قرض السندات ٥ ٪ — القيمة الاسمية

٨٫١٧٦ حـ/ قرض السندات ٥ ٪ — علاوة الاصدار

ولما كان المبلغ المستحق السداد فعلا لحلة السندات بعد ١٠ سنوات هو ١٠٠٫٠٠٠ ، فإن علاوة الاصدار تستنفد على مدار العشر سنوات بتخفيض

(١) عادة ما تتحدد علاوة وخصم الإصدار فى الحياة العملية طبقا لظروف السوق وبما يشجع المستثمرين على شراء السندات فى ضوء المركز المالى للشركة . ويمكن فى هذا الصدد الاستعانة بجداول الفائدة إذا تحدد سعر الفائدة الفعال الذى يعتبر مغريا لجمهور المستثمرين فى ظل الظروف المحيطة . كما قد تتحدد علاوة وخصم الإصدار فى بعض الحالات على أساس تقريبى ، وفى هذه الحالة يمكن تحديد سعر الفائدة الفعال بالاستعانة بجداول الفائدة عن طريق التجربة والخطأ . ولمن يرغب فى الاستفاضة فى هذا الموضوع أن يرجع المرجع السابق ذكره ص ٢٢٨ — ٢٣١ .

الفائدة الفعلية بها . وإذا تم ذلك بأستخدام طريقة القسط الثابت وبفرض إصدار السندات فى ٧٥/١/١ وإستحقاق الفوائد فى ٧/١ وفى ١/١ من كل عام ، يكون قيد الفوائد فى ٧٥/٧/١ كالآتى :

من مذكورين

٢ر٠٩١ ح / الفوائد المدينة على قرض السندات

٤٠٩ ح / قرض السندات ٥ ٪ — علاوة الاصدار

٢ر٥٠٠ إلى / النقدية (أو ح / الفوائد المستحقة على قرض السندات) .

إثبات إستحقاق الفوائد (أو سدادها) عن النصف الأول من ١٩٧٥ وإستنفاد ٥ ٪ من علاوة الاصدار

وكما أن طريقة القسط الثابت لاتعد سليمة من الناحية النظرية لتجميع خصم الاصدار ، فإنها لاتعد سليمة أيضا لاستنفاد علاوة الاصدار . وبالتالى فسيتحسن إستنفاد علاوة الاصدار بأستخدام سعر الفائدة الفعال كما أوضحنا بصدد خصم الأصدار . ويوضح الجدول التالى كيفية حساب المبلغ المستنفد من علاوة الأصدار على أساس سعر الفائدة الفعال للمثال الجارى لمدة سنتين .

	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
الفترة المنتهية فى	صافى الالتزام القيمة الاسميه + علاوة الأصدار .	الفائدة المدينة بالسعر الفعال ٢ ٪ على صافى الالتزام	الفائدة المسددة ٥ر٢ ٪ من القيمة الاسمية	الاستنفاد الفترى لعلاوة الاصدار
	مليم جنيه	مليم جنيه	مليم جنيه	مليم جنيه
٧٥/٦/٣٠	١٠٨ر١٧٦ر—	٢ر١٦٣ر٥٢٠	٢ر٥٠٠ر—	٣٣٦ر٤٨٠
٧٥/١٢/٣١	١٠٧ر٨٣٩ر٥٢٠	٢ر١٥٦ر٧٩٠	٢ر٥٠٠ر—	٣٤٣ر٢٠٩
٧٦/٦/٣٠	١٠٧ر٤٩٦ر٢٢٠	٢ر١٤٩ر٩٢٠	٢ر٥٠٠ر—	٣٥٠ر٠٧٠
٧٦/١٢/٣١	١٠٧ر١٤٦ر٢٥٠	٢ر١٤٢ر٩٢٠	٢ر٥٠٠ر—	٣٥٧ر٠٨٠
....	......	......	.....	....

ويمثل العمود (٣) قيمة الفوائد المدينة التى تتحمل بها الحسابات الختامية عن كل فترة ، وهى تتناقص بمرور الزمن نتيجة تناقص إلتزام الشركة قبل حملة السندات كما يتضح من العمود (٢) أما الفائدة المسددة فعلا فهى تتكون من شقين : الاول يمثل الفائدة على صافى الالتزام بالسعر الفعال والثانى يمثل مايتم رده من علاوة الاصدار .

٦ — حـ — إصدار السندات بين تواريخ استحقاق الفوائد :

قد تقوم الشركة بأصدار السندات أو جزء منها بين تواريخ إستحقاق الفوائد . وعادة مايتحمل المستثمر فى هذه الحالة ، بالاضافة إلى سعر الإصدار ، قيمة الفوائد المستحقة على السند منذ تاريخ سداد الفائدة السابق لعملية شراء السندات حتى تاريخ الشراء . وتتوقف المعالجة المحاسبية فى هذه الحالة على سعر إصدار السندات .

فلو فرضنا مثلا أن أحدى الشركات أصدرت ١٠٫٠٠٠ جنيه سندات ٦٪ فى ٤/١ حيث تستحق الفوائد عليها نصف سنويا فى ١/١ وفى ٧/١ من كل عام بالقيمة الاسمية ، فإن حصيلة بيع هذه السندات يجب أن تتضمن فى هذه الحالة الفوائد التى سوف يحصل عليها أصحاب هذه السندات عن الثلاثة أشهر المنقضية حتى ٣/٣١ ضمن الفائدة الدورية عن ستة أشهر فى ٧/١ . ويكون قيد الإصدار كالآتى :

١٠٫١٥٠	من حـ/ النقدية	
	إلى مذكورين	
١٠٫٠٠٠	حـ/ قرض السندات — ٦٪	
١٥٠	حـ/ الفوائد المستحقة على قرض السندات	

إثبات إصدار السندات بالقيمة الاسمية مضافا إليها الفوائد المستحقة عن ثلاثة أشهر حتى تاريخ الإصدار .

وعند سداد الفوائد على هذه السندات فى ١/٧ يجعل ح/ الفوائد المدينة على قرض السندات مدينا بمبلغ ١٥٠ جنيه مقابل جعل حساب الفوائد المستحقة دائنا لإثبات إستحقاق الفوائد عن الثلاثة أشهر الأخيرة ، ثم يجعل حساب الفوائد المستحقة مدينا بمبلغ ٣٠٠ جنيه وحساب النقدية دائنا لإثبات سداد الفوائد .

وإذا كانت السندات قد تم إصدارها بخصم إصدار فإن سعر الإصدار بين تواريخ إستحقاق الفوائد فى هذه الحالة يجب أن يتضمن الفوائد المستحقة عن الفترة المنقضية من تاريخ إستحقاق الفائدة حتى تاريخ الإصدار بالإضافة إلى خصم الإصدار الواجب تجميعه عن الفترة ذاتها ، ذلك إذا كانت الرغبة فى حساب خصم الإصدار هى تحديد سعر فائدة فعال يزيد عن سعر الفائدة الأسمى .

ولنفرض مثلا فى المثال الوارد فى البند (٦ — أ) بعاليه أن الشركة قد أصدرت نصف السندات المؤرخة ١/١/٧٥ فى ١/٥/١٩٧٥ . ويمكن بالنظر الجدول الموضح فى ذلك البند حساب حصيلة بيع هذه السندات كالآتى :

ملِيم جنيه

٢٢١ر١٠٧ر ـــ السعر الأساسى فى ١/١/٧٥ (بعد إستبعاد خصم الاصدار)

٤ر١٦٦ر٦٦٧ الفائدة بالسعر الإسمى عن ٤ شهور (٢٥٠ر٠٠ × ٥/١٠٠ × ٤/١٢)

٢٥٥ر٤٧٣ تجميع خصم الاصدار عن ٤ شهور [(٢٢١ر١٠٧ × ٦/١٠٠ × ٤/١٢)

ملِيم جنيه

— ٤ر١٦٦ر٦٦٧]

٢٢٥ر٥٢٩ر١٤٠ حصيلة البيع .

ويكون قيد إصدار هذه السندات كالآتى (مع التقريب لأقرب جنيه) :

من مذكورين :

٢٢٥ر٥٢٩	ح / النقدية
٢٨ر٦٣٨	ح / قرض السندات ٥ ٪ — خصم الاصدار
٢٥٤ر١٦٧	بعده

٤٧٨.٤٠٤ ما قبله

الى مذكورين

٢٥٠٠٠٠ ح/ قرض السندات ٥٪ – القيمة الاسمية

٤١٦٧ ح/ الفوائد المستحقة على قرض السندات .

ويلاحظ أن خصم الاصدار على السندات كلها فى ١/١/٧٥ كان ٥٧٧٨٦ جنيه وبالتالى يكون على نصفها ٢٨٨٩٣ جنيه تجمع منه بانقضاء أربعة أشهر من تاريخ السندات حتى الاصدار الفعلى لها ٢٥٥ جنيه ليكون الرصيد المتبقى من خصم الاصدار على نصف السندات فى ١/٥/٧٥ هو ٢٨٦٣٨ جنيه .

وعند إستحقاق الفوائد (الكوبون الاول فى هذه الحالة) فى ١/٧ ، فإن حساب الفوائد المدينة على قرض السندات يجعل مدينا بالفوائد على القيمة الاسمية (٢٥٠٠٠٠ جنيه) بالسعر الاسمى (٥٪) لمدة شهرين ، كما يجعل مدينا بتجميع خصم الاصدار على هذه السندات لمدة شهرين ويجعل حساب خصم الاصدار دائنا بمبلغ ١٢٨ جنيه وحساب الفوائد المستحقة على قرض السندات دائنا بمبلغ ٢٠٨٣ جنيه . ثم يسدد مبلغ ٦٢٥٠ جنيه لحملة هذه السندات .

ويراعى أن تجميع خصم الإصدار فى هذه الحالة قد تم على أساس السعر الفعال . أما إذا كان التجميع يتم على أساس القسط الثابت فإن حصيلة بيع السندات فى هذه الحالة سوف يتضح أنها تكون أكبر عند حسابها عما حسبناه بعالية . (يصبح تجميع خصم الاصدار فى هذا المثال عن ٤ أشهر على نصف السندات طبقا لطريقة القسط الثابت هو مبلغ [(٥٧٧٨٦ ÷ ٤٠) × ½ × ٤/١] = ٤٨٢ جنيه ولاشك فى أن تحميل المستثمرين الذين يقومون بشراء نصف السندات فى ١/٥ بهذا المبلغ يترتب عليه إضرار بهم بالمقارنة بمن يقوم بشراء السندات فى تاريخها ، أى فى ١/١/١٩٧٥ ، وذلك لان خصم الاصدار فى الحالة الاخيرة يتفق مع السعر الفعال بينما فى الحالة الاولى يتمتع المستثمرون الذين قاموا بالشراء

متأخرا بسعر فعال يقل عن ذلك المستخدم فى حساب خصم الإصدار . ولذلك وحتى فى حالة تجميع خصم الاصدار على أساس القسط الثابت ، فإنه يجب لأغراض حساب حصيلة بيع السندات المصدرة بين تواريخ إستحقاق الفوائد حساب مجمع خصم الإصدار الواجب الحصول عليه من المستثمرين على أساس السعر الفعال .

هذا وتعالج حالة إصدار السندات بعلاوة إصدار بين تواريخ إستحقاق الفوائد عكس معالجة الإصدار بخصم . فلو تم إصدار نصف السندات الواردة فى المثال الموضح فى البند (٦ — ب) بمالية فى ٧٥/٦/١ فإن حصيلة البيع فى ذلك التاريخ يتم حسابها كالآتى :

جنيه ملیم	
٥٤٠٨٨ر —	السعر الأساسى فى ٧٥/١/١ (بما فيه علاوة الاصدار)
(١٤٠ر٢٠٠)	يستبعد إستنفاد علاوة الإصدار عن ٥ أشهر ، جنيه ملیم (٢٣٦ر٤٨٠ × ١/٢ × ٥/٦)
١ر٠٤١ر٦٦٧	تضاف الفوائد على القيمة الإسمية بالسعر الاسمى لخمسة أشهر .
٥٤ر٩٨٩ر٤٦٧	حصيلة البيع

ويكون قد إصدار هذه السندات كالآتى (مع التقريب لأقرب جنيه) .

٥٤ر٩٨٩	من حـ/ النقدية
	إلى مذكورين
٥٠ر٠٠٠	حـ/ قرض السندات ٥ ٪ — القيمة الإسمية .
٣ر٩٤٨	حـ/ قرض السندات ٥ ٪ — علاوة الإصدار .
١ر٠٤١	حـ/ الفوائد المستحقة على قرض السندات .

- -

حيث تم إستبعاد ٤٠٠ جنيه من علاوة الاصدار على نصف السندات وهى ٤٠٨٨٠ جنيه . وفى ١/٧ طبقا تحمل الفوائد المدينة وحساب علاوة الإصدار كل مدين بما يخصه عن شهر وتحمل الفوائد المستحقة دائنة بالسعر الاسمى عن شهر ثم يجرى إثبات سداد الفوائد .

٧ — رد السندات :

يعتبر قرض السندات دينا على الشركة تلتزم بسداده فى التاريخ المحدد لإستحقاقه وقد يتم رد قيمة السندات لاصحابها بأحدى الطرق الآتية :

ا — سداد القيمة المستحقه لحملة السندات والمحددة فى عقد القرض دفعة واحدة فى تاريخ الإستحقاق .

ب — سداد القيمة بصفة جزئيه أو بصفة كلية فى تاريخ سابق لتاريخ الإستحقاق .

حـ — سداد القيمة على دفعات سنويه متتالية طبقا لشروط عقد القرض .

ى — سداد القيمة عن طريق تكوين إعتماد مالى يخصص لرد السندات طبقا لشروط العقد .

هـ — الوفاء بقيمة السندات عن طريق تحويلها إلى اسهم رأس المال .

وسوف نتناول كل من هذه الحالات على التوالى .

٧ — ا - رد قيمة السندات دفعة واحدة فى تاريخ الاستحقاق :

إذا ظل قرض السندات قائما بالكامل حتى تاريخ الاستحقاق ، فإن القيمة الواجبة الرد لحملة السندات فى هذه الحالة غالبا ماتكون القيمة الاسمية . ذلك حتى ولو كانت السندات قد تم إصدارها بعلاوة أو خصم إصدار حيث تكون العلاوة قد تم إستنفادها فى إستغراق جزء من الفوائد المسددة لحملة السندات على مدار مدة القرض ، كما يكون الخصم قد تم تجميعة تحميلا على حساب الفوائد المدينة على مدار مدة القرض . وقد يتم تمويل عملية رد قيمة السندات من الموارد

الذاتية الحاضرة فى صورة نقدية لدى الشركة فى تاريخ إستحقاق السندات ، أو عن طريق توفير النقدية اللازمة بالاقتراض أو بإصدار سندات جديدة .

وإذا تم رد السندات من النقدية المتوفرة لدى الشركة ، فإن حساب قرض السندات يجعل مدينا فى تاريخ الاستحقاق مقابل جعل حساب حملة السندات دائنا حيث يتوقف سريان الفوائد على قرض السندات فى ذلك التاريخ . وعندما يتقدم حملة السندات لاسترداد قيمة سنداتهم فيجعل حساب حملة السندات مدينا وحساب النقدية دائنا . ويراعى أن آخر دفعة للفوائد تستحق السداد فى العادة فى تاريخ إستحقاق السندات ، وبذلك فيجب إجراء قيود التسوية اللازمة فى هذا الصدد وإتخاذ الاجراءات الكفيلة بسداد الفوائد .

أما إذا تم تمويل رد السندات فى تاريخ الإستحقاق عن طريق الإقتراض أو إصدار سندات جديدة ، وهو مايسمى بعملية إعادة تمويل السندات بإصدار سندات جديدة فإن عملية الحصول على الموارد النقدية اللازمة لرد السندات عادة ماتسبق عملية الرد فى تاريخ الإستحقاق . فإذا كان التمويل عن طريق سندات جديدة فإن القيود اللازمة لإثبات ذلك لاتختلف عما سبق ذكره بصدد إصدار السندات ، ثم تستخدم النقدية المتحصلة فى رد السندات المستحقة (بصفة كلية أو جزئية) كما فى الحالة السابقة .

٧ — ب - رد السندات فى تاريخ سابق لتاريخ الاستحقاق :

تحتاط معظم الشركات المصدرة السندات لنفسها ضد التقلبات التى قد تطرأ فى سوق الأموال فى غير صالحها بأن تحتفظ لنفسها بحق رد السندات أو جزء منها فى تاريخ سابق لتاريخ الإستحقاق . فقد تنخفض أسعار الفائدة بعد إصدار السندات على القروض المماثلة لقرض سندات الشركة كثيرا عن السعر الذى تحدد فى القرض ، بما يمكن الشركة من الحصول على الموارد المالية اللازمة بتكلفة أقل . وفى هذه الحالة تستطيع الشركة إذا أحتفظت لنفسها بحق رد

السندات فى تاريخ سابق لتاريخ الإستحقاق أن تتخلص من تكلفة التمويل المرتفعة والحصول على احتياجاتها التمويلية بأسعار فائدة ملائمة . وفى ظل هذه الظروف عادة ما يزيد سعر الرد المتفق عليه عن كل من القيمة الإسمية للسندات وسعر الإصدار بما يشجع المستثمرين على اقتناء السندات عند إصدارها فى ظل إحتمال ردها قبل تاريخ الإستحقاق .

ولنفرض مثلا أن إحدى الشركات قررت رد ٣٠٠٠٠ سند بقيمة إسمية ٣٠٠٠٠٠ جنيه وقيمة دفترية ٢٩٢٠٠٠ جنيه بسعر ١٠٥٠٠ جنيه السند . فيلاحظ فى هذه الحالة أن السندات كان قد تم إصدارها بخصم إصدار ، وأن خصم الإصدار الذى لم يتجمع بعد حتى تاريخ الرد على هذه السندات هو ٨٠٠٠ جنيه ، وأن السندات يتم ردها بعلاوة رد قدرها ٥٠٠ مليم للسند ، أى ١٥٠٠٠ جنيه للـ ٣٠٠٠٠ سند . ويعالج خصم الإصدار الذى لم يتجمع حتى تاريخ الرد وكذا علاوة الرد فى هذه الحالة معالجة الخسائر العرضية التى لا تنتج عن عمليات الشركة الرئيسية . وتكون قيود رد هذه السندات بصورة مختصرة كالآتى :

من مذكورين :

٣٠٠٠٠٠ ح/ قرض السندات ـ القيمة الإسمية .

٢٣٠٠٠ ح/ خسائر رد السندات .

إلى مذكورين :

٣١٥٠٠٠ ح/ النقدية (أو ح/ حملة السندات ثم حساب النقدية)

٨٠٠٠ ح/ قرض السندات ـ خصم الإصدار .

وتزداد الخسائر بالطبع بأية تكاليف تترتب على هذه العملية وبتكلفة إصدار السندات التى لم يتم إستنفادها بعد والتى تخص السندات التى يتم ردها .

إما إذا كانت السندات قد تم إصدارها بعلاوة إصدار ، كأن تكون القيمة الدفترية للسندات التى تقرر ردها فى المثال السابق ٣٠٨٫٠٠٠ جنيه، فإن العلاوة غير المستنفده على السندات التى يتم رد قيمتها تؤدى إلى تخفيض الخسائر (أو تحقق أرباح) . وفى هذه الحالة يجعل قرض السندات مدينا بالقيمة الإسمية وحساب علاوة الإصدار مدينا بالعلاوة غير المستنفده على السندات المردودة، ويجعل حساب النقدية دائنا (أو حساب حملة السندات) بقيمة الرد ، ويمثل الفرق بين الجانبين بعد ذلك أرباح أو خسائر رد السندات .

هذا كما تستطيع الشركة أن ترد السندات بطريق غير مباشر قبل تاريخ الإستحقاق وذلك بشرائها من السوق . فقد تتحين الشركة فرصة إنخفاض سعر سنداتها عن القيمة الإسمية إنخفاضا كبيرا فتقوم بشراء جزء منها وإلغائها . فإذا أفترضنا مثلا أن إحدى الشركات قامت بشراء ماتبلغ قيمة الإسمية ١٠٠٫٠٠٠ جنيه من سنداتها بمبلغ ٨٠٫٠٠٠ جنيه من السوق ، وكانت القيمة الدفترية لهذه السندات حينئذ ٨٩٫٠٠٠ جنيه (أى أنها كانت مصدرة بخصم إصدار لم يستهلك بكامل مقداره بعد) وقررت إلغائها فأن القيد يكون كالآتى .

١٠٠٫٠٠٠ من حـ/ قرض السندات ــ القيمة الإسمية .

إلى مذكورين :

٨٠٫٠٠٠ حـ/ النقدية

١١٫٠٠٠ حـ/ خصم الإصدار

٩٫٠٠٠ حـ/ أرباح رد السندات

ويراعى فى هذه الأحوال أيضا ضرورة تسوية الفوائد على السندات التى يتم ردها قبل تاريخ الإستحقاق حتى تاريخ الرد . فإذا كان الرد يتم عن طريق الإستدعاء ، أى عن طريق الرد المباشر لحملة السندات فإن ذلك عادة ما يكون فى أحد تواريخ إستحقاق الفوائد . وبذلك يجب تسوية الفوائد المستحقة لحامل

السند وسدادها عند الاستدعاء ، حتى ولو تم الإستدعاء بين تواريخ الفوائد .
أما إذا كان الرد يتم عن طريق شراء السندات من سوق الأوراق المالية ، فإن سعر الشراء غالبا مايتضمن الفوائد المستحقة حتى تاريخ الشراء والتى لم يحصل عليها حامل السند بعد إذا كانت السندات يتم شراؤها بالكوبون، أو أن يقل سعر الشراء الفعلى عن سعر الشراء الحقيقى بمقدار الفوائد منذ تاريخ الشراء حتى تاريخ إستحقاق الفوائد إذا تم شراء السندات بدون كوبون .

ولنفرض مثلا أن أحدى الشركات قد قامت بشراء ماتبلغ قيمة الإسمية ١٠٠٫٠٠٠ جنيه من سنداتها التى تحمل سعر فائدة ٦ ٪ تسدد نصف سنويا فى ١/١ وفى ٧/١ من كل عام بتاريخ ٤/١٦ بمبلغ ٨٨٫٠٠٠ جنيه من السوق . ولنفرض أن القيمة الدفترية لهذه السندات فى ١/١ بلغت ١٠٤٫٠٠٠ جنيه وأن سعر الفائدة الفعال عليها هو ٥ ٪ . فإذا تم شراء السندات بالكوبون الذى يستحق فى ٧/١ فإن مبلغ الـ ٨٨٫٠٠٠ جنيه يتضمن الفوائد المستحقة على هذه السندات منذ ١/١ حتى ٤/١٥ . أما إذا تم شراؤها بدون الكوبون فإن سعر الشراء الفعلى (٨٨٫٠٠٠ جنيه) يقل عن سعر الشراء الحقيقى بقيمة الفوائد التى سوف يحصل عليها البائع فى ٧/١ عن الفترة من ٤/١٥ حتى ذلك التاريخ رغم إستردادة لقيمة السند . وفى حالة الشراء بالكوبون تكون قيود إثبات هذه العملية كالآتى :

	من مذكورين :	
٢٩٢	حـ/ قرض السندات ٦ ٪ ـ علاوة إصدار	
١٫٤٥٨	حـ/ الفوائد المدينة على قرض السندات	
	إلى حـ/ الفوائد المستحقة على قرض السندات	١٫٧٥٠

إثبات الفوائد المستحقة على السندات المشتراه والتى تم إلغائها .

	من مذكورين :	
١٠٠٫٠٠٠	حـ/ قرض السندات ٦ ٪ ـ القيمة الإسمية	
٤٫٢٠٨	حـ/ قرض السندات ٦ ٪ ـ علاوة إصدار	
١٫٧٥٠	حـ/ الفوائد المستحقة على قرض السندات .	

إلى مذكورين :

٨٨٫٠٠٠ ح/ النقدية

١٧٫٩٥٨ ح/ أرباح رد السندات .

وفى هذه الحالة تبلغ تكلفة شراء السندات الحقيقية ٨٦٫٢٥٠ جنيه وهى تمثل فى الثمن المدفوع مخصوما منها الفوائد المستحقة على هذه السندات من ١/١ حتى ١٦/٤ بمعدل ٦٪ (١٠٠٫٠٠٠ × $\frac{٦}{١٠٠}$ × $\frac{٣٫٥}{١٢}$) . وبذلك تكون الأرباح التى تحققت عن العملية ١٧٫٩٥٨ جنيه منها ٧٥٠ ١٣ جنيه تمثل الفرق بين سعر الشراء الحقيقى والقيمة الإسمية و ٤٫٢٠٨ جنيه علاوة الإصدار التى لم تستنفد حتى تاريخ الشراء ، وذلك بعد تسويتها كما يتضح فى القيد الأول على أساس سعر الفائدة الفعال (٤٫٥٠٠ — ٢٩٢ = ٤٫٢٠٨) .

وإذا تم شراء هذه السندات دون الكوبون الذى يستحق فى ١/٧ بمبلغ ٣٫٠٠٠ جنيه ، فإن القيد الأول الخاص بتسوية الفوائد حتى تاريخ الشراء يظل كما هو . أما القيد الثانى فيصبح كالآتى :

من مذكورين :

١٠٠٫٠٠٠ ح/ قرض السندات ٦ ٪ - القيمة الإسمية

٤٫٢٠٨ ح/ قرض السندات ٦ ٪ - علاوة الإصدار

إلى مذكورين :

٨٨٫٠٠٠ ح/ النقدية

١٫٢٥٠ ح/ الفوائد المستحقة على قرض السندات

١٤٫٩٥٨ ح/ أرباح رد السندات

إثبات شراء السندات دون الكوبون

ويلاحظ فى هذه الحالة أن أرباح رد السندات قد انخفضت (أى أن تكلفة شرائها قد ارتفعت بمقدار الفوائد التى سوف يحصل عليها بائع السند فى ٧/١ وقدرها ٣٠٠٠ جنيه منها ١٧٥٠ جنيه تستحق له فعلا عن الفترة حتى ٤/١٦ ولم ينطوى عليها سعر الشراء والباقى عن الفترة حتى ٧/١ والتى تمثل فى حقيقة الامر جزءا من ثمن الشراء ومن ثم لم يتحمل بهـا حساب الفوائد المدينة على قرض السندات .

٧ — ﺟ — رد السندات على دفعات متتالية قبل تاريخ الاستحقاق .

وفى ظل هذه الحالة يتم رد السندات بمعدل عادة مايكون سنوى ثابت إعتباراً من تاريخ لاحق لتاريخ الإصدار وبحيث يتم رد آخر دفعة فى تاريخ الإستحقاق الأخير . ولنفرض مثلا أن إحدى الشركات أصدرت سندات بقيمة إسمية ٥٠٠٠٠٠ جنيه لمدة ٢٠ سنة بمعدل فائدة ٤ ٪ على أن ترد السندات على عشر دفعات متساوية إعتباراً من نهاية العام الحادى عشر . فإذا كانت السندات قد تم إصدارها بالقيمة الإسمية ويتم ردها بالقيمة الإسمية فإنه يتم رد مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه كل سنة لمدة العشرة سنوات الأخيرة من مدة السندات بجعل حساب قرض السندات مدينا وحساب حملة السندات ثم النقدية دائنا . ويطلق على السندات التى يتم إصدارها على هذا الأساس السندات المتسلسلة ، وتنقل القيمة الإسمية (أو القيمة الدفترية) للسندات المزمع ردهـا فى العام التالى للالتزامات قصيرة الأجل فى ميزانية نهاية العام الحالى ، ويظل الباقى فى الإلتزامات طويلة الأجل . ويتوقف سريـان الفوائد على السندات التى يتم إستدعائها كل عام طبقا لشروط القرض منذ تاريخ الإستدعاء حتى ولو لم يتقدم حامل السند لتحصيل قيمته . وتظل قيمة السند إلتزاما على الشركة حتى تتقـادم قانونـا .

وإذا كانت السندات المتسلسلة serial Bonds قد تم إصدارها بعلاوة (أو بخصم) فإنه يصبح من المتعين إستنفاد العلاوة (أو تجميع الخصم) عليها بحيث تصل كل دفعة منها إلى القيمة الإسمية فى التاريخ المحدد للاستدعاء. فإذا كانت السندات التى تم إصدارها فى مثالنا الجارى بخصم إصدار بحيث يصبح السعر الفعال عليها ٥ ٪، فإن خصم الإصدار يجب تجميعه على الدفعة الواجبة الرد بعد ١١ سنة خلال هذه الفترة وعلى الدفعة الواجبة الرد بعد ١٢ سنة خلال هذه الفترة .. وهكذا والواقع أنه يمكن إعتبار مبلغ قرض السندات الكلى فى هذه الحالة على أساس أنه يتكون من ١٠ قروض جزئية متساوية القيمة الإسمية ومختلفة المدة الزمنية. ويتم تجميع خصم الإصدار (أو إستنفادعلاوةالاصدار) لكل منها على هذا الأساس.

٧ — د — رد السندات عن طريق تكوين أعتماد مالى موقوف لهذا القرض :

يتضمن عقد إصدار السندات فى كثير من الأحيان الزام الشركة المصدرة بتكوين إعتماد مالى لضمان رد السندات فى تاريخ إستحقاقها ويوقف لهذا القرض. وعادة ما يكون هذا الاعتماد لدى إحدى المنشآت المالية حيث تقوم الشركه المصدرة للسندات بإيداع مبلغ نقدى أو أصول نقدية بصفة دورية تمكن من قيام المنشأة المالية برد قيمة السندات لاصحابها فى تاريخ الاستحقاق. وقد تكون هذه المنشأة أحد البنوك الذى يعمل كوكيل لحملة السندات فى هذا الشأن، أو قد تكون إحدى شركات التأمين هى التى تتولى هذه العمليه عن طريق إبرام بوليصة تأمين مع الشركة المصدرة للسندات تستحق السداد فى تاريخ إستحقاق السندات. وعادة مايتم الإتفاق بين الشركة المصدرة والمنشأة المالية التى يتكون لديها الاعتماد المالى على حساب فوائد مركبة بسعر متفق عليه على المبالغ التى تودعها الشركة المصدرة فى الاعتماد المالى الموقوف لرد السندات،

وبحيث يتحدد المبلغ الذى يتم إيداعه بصفة دورية ليعطى مع الفوائد المتراكمة عليه قيمة رد السندات فى تاريخ الاستحقاق .

ولنفرض مثلا أن إحدى الشركات قد أصدرت ٥٠٠٬٠٠٠ سندات ٦ ٪ تستحق الرد بعد ٢٠ سنة بالقيمة الإسمية وعلى أن تقوم الشركة بتكوين إعتماد مالى لدى أحد البنوك تحسب عليه فوائد بمعدل ٣ ٪ سنويا تضاف على أساس نصف سنوى لرصيد الاعتماد ليبلغ القيمة الإسمية السندات فى تاريخ الاستحقاق وقد تم الاتفاق بين الشركة والبنك على أن تقوم بإيداع دفعة نصف سنوية متساوية فى الإعتماد الموقوف لهذا الغرض . ويتم حساب الدفعة طبعاً بالإستعانة بجداول الفائدة (المبلغ الذى يتراكم إلى جنيه واحد بعد ٤٠ فترة بمعدل ١٫٥ ٪ مركب فى الفترة مضروباً فى القيمة الاسمية السندات) حيث نجد أنها ٩٫٢١٤ جنيه (٠٫٠١٨٤٢٧١٠ — × ٥٠٠٫٠٠٠) . ويتم حساب الفائدة على رصيد الاعتماد فى التاريخ المحدد وتضاف للرصيد مع إعتبارها من الايرادات المتنوعة للشركة المصدرة السندات . وفيما يلى قيود اليومية اللازمة لإثبات الإيداع الأول والثانى فى حساب الإعتماد الموقوف لرد السندات لدى البنك (بنك الإسكندرية مثلا) .

الدفعة الأولى :

٩٫٢١٤ من ح/ بنك الاسكندرية — إعتماد رد السندات

٩٫٢١٤ إلى ح / النقدية

الدفعة الثانية : ويتم عندها إثبات الفوائد المستحقة على رصيـــد الاعتماد (وهو الدفعة الأولى فى هذه الحالة)

٩٫٢١٤ من ح/ بنك الاسكندرية — إعتماد رد السندات .

٩٫٢١٤ إلى ح/ النقدية

٢ر١٣٨ من حـ/ بنك الاسكندرية ـــ إعتماد رد السندات .
٢ر١٣٨ إلى حـ/ الفوائد الدائنة على إعتماد رد السندات .
حساب الفوائد المكتسبة على رصيد إعتماد رد السندات
لمدة سته أشهر بمعدل ٣ ٪ سنويا .

وعند إيداع الدفعة الثالثة يتم حساب الفوائد على رصيد الاعتماد قبل الايداع وهو ٥٦٦ر١٨ جنيه تقريبا لمدة ستة أشهر ويجرى بها قيد كالقيد الثانى فى إثبات الدفعة الثانية ، وهكذا بالنسبة لباقى الدفعات . وبذلك نجد أن رصيد حساب إعتماد رد السندات يتزايد كل ستة أشهر بمقدار الدفعة الثابتة (٢١٤ر٩ جنيه) وبمقدار الفوائد المتزايدة بالمعدل المتفق عليه حتى يصل الرصيد فى تاريخ إستحقاق السندات إلى قيمتها الإسمية . (لاحظ أن المبلغ الذى ستقوم الشركة بإيداعه فعلا على مدار الـ ٢٠ سنة هو ٢١٤ر٩ × ٤٠ = ٥٦٠ر٣٦٨ جنيه بينما المبلغ الذى يتراكم فعلا فى نهاية الـ ٢٠ سنة هو ٠٠٠ر٥٠٠ جنيه نتيجة لتراكم الفوائد .) .

هذا وتعد الفوائد المكتسبة على رصيد الإعتماد المالى الموقوف لرد السندات من بنود الإيرادات بالنسبة للشركة المصدرة للسندات ، رغم أنها تخصص لإعتماد رد السندات .

وعند إستحقاق السندات يتولى البنك رد قيمتها لحملة السندات من الإعتماد المالى الموقوف لديه لهذا الغرض وتقوم الشركه عند استلامها الاخطار البنك بذلك بجعل حساب قرض السندات مدينا وحساب البنك إعتماد رد السندات دائنا .

وفى كثير من الأحيان التى يتكون فيها إعتماد مالى لرد السندات لدى أحد

البنوك بهذه الطريقة عادة ما يتولى البنك أيضا سداد كوبونات فوائد السندات لحملة السندات فى تواريخ إستحقاقها . وفى هذه الحالة يتكون المبلغ الذى تقوم الشركة بإيداعة فى البنك بالإضافة إلى الدفعة اللازمة لتكوين إعتماد رد السندات من قيمة الفوائد المستحقة لحملة السندات . وعادة ما يخصص بالبنك حساب مستقل لسداد الفوائد فى هذه الحالة . أما إذا كان الإعتماد المالى يتكون لرد السندات والسداد الفوائد معا فهو ماسوف نعالجه فى البند الفرعى التالى .

كما أنه فى كثير من الأحيان التى يتطلب فيها عقد إصدار السندات تكوين إعتماد مالى لرد قيمتها عادة ما تقوم الشركة المصدرة ،أو تكلف البنك بشراء سنداتها من السوق إذا كانت الظروف مواتية ويؤدى ذلك إلى انخفاض قيمة الاعتماد المالى اللازم لرد السندات الباقية من ناحية ، كما أنه فى حالة قيام البنك بهذه العملية فأن تمويل الشراء يكون فى العادة من الإعتماد المالى المرقوف لرد السندات من ناحية أخرى ، وفى كل الأحوال يجب تسوية الإعتماد المالى بما يتفق مع الشروط الواردة فى عقد إصدار السندات.

هذا ويجب إظهار رصيد الإعتماد المالى المخصص لرد السندات فى جانب الأصول من الميزانية ، حيث يمثل إستثمارا لموارد الشركة موقوفا على غرض معين ولا يجوز إظهاره مخصوما من السندات فى جانب الخصوم حيث يتضمن ذلك إظهار إلتزام الشركة الفعلى قبل حملة السندات بأقل من القيمة الإسمية دون مبرر منطقى أو قانونى لذلك ، لأن تكوين الإعتماد المالى لا يعنى إعفاء الشركة من إلتزامها قبل حملة السندات .

٧ ـ د ـ ١ ـ الاعتماد المالى لرد السندات وسداد الفوائد معا :

إذا كان عقد إصدار السندات يتطلب تكوين إعتماد مالى يوقف على رد السندات وسداد الفوائد الدورية معا ،فإن ما يتم إيداعه لدى البنك لهذا الغرض

يتكون من الدفعة الدورية اللازمة لتكوين إعتماد الرد مضافا إليها الفوائد الدورية كما سبق أن ذكرنا . ففى المثال السابق تكون الدفعة كل ستة أشهر مكونه من ٩ر٢١٤ جنيه مضافا إليها الفوائد نصف السنوية على السندات وهى ١٥ر٠٠٠ ج (٥٠٠ر٠٠٠ × $\frac{٦}{١٠٠}$ × $\frac{١}{٢}$) ويجرى إثبات إستحقاق الفوائد على السندات كالعادة بجعل حساب الفوائد المدينة مدينا وحساب الفوائد المستحقة دائنا . وعند سداد الدفعة الدورية للبنك يجعل حساب الاعتماد المالى مدينا وحساب النقدية دائنا بالقيمة الكلية (٢٤ر٢١٤ جنيه) وعندما يرد إخطار من البنك بسداد الفوائد لحملة السندات يجعل حساب الفوائد المستحقة مدينا وحساب الإعتماد المالى دائنا .

ويلاحظ أن تأثير خصم أو علاوة إصدار السندات على حساب الفوائد المدينة يعالج بالطريقة التى سبق شرحها فى ظل تكوين إعتماد مالى لرد السندات وسداد الفوائد. فالدفعة التى تودع لدى البنك تتضمن الفوائد على السندات بالسعر الإسمى بينما حساب الفوائد المدينة يتحمل بالفوائد بالسعر الفعال ويمثل الفرق بينهما التسوية اللازمة لتجميع خصم الإصدار أو لإستنفاد علاوة الإصدار .

وإذا كانت السندات متسلسلة حيث يتم ردها على دفعات دورية إعتباراً من تاريخ معين ، فإن تكوين الإعتماد المالى فى هذه الحالة وتحديد الدفعة الواجبة السداد للبنك لهذا الغرض يمكن أن يتم بإعتبار كل منها بمثابة قرض جزئى منفصل . فلو فرضنا مثلا أن السندات فى المثال السابق يتم ردها على ثلاثة دفعات بالقيمة الإسمية كالآتى : ١٥٠ر٠٠٠ جنيه بعد عشر سنوات ، ١٥٠ر٠٠٠ جنيه بعد ١٥ سنة و ٢٠٠ر٠٠٠ جنيه بعد ٢٠ سنة وكان عقد الاصدار يتطلب تكوين إعتماد مالى لدى أحد البنوك لأغراض رد قيمة السندات فى تواريخ إستحقاقها ، ووافق البنك على منح الشركة فوائد مركبة نصف سنوية بمعدل ٤ ٪ سنويا على

ما يودع فى هـذا الاعتماد ، فان حساب الدفعة اللازمة لتكوين الاعتماد يتم كالآتى :

الدفعة الدورية التى تتراكم إلى ١ جنيه[1]	٢٠ فترة	٣٠ فترة	٤٠ فترة
بمعدل فائدة مركب ٢ ٪ خلال [١]	٠ر٠٤١١٥٦٧٢	٠ر٠٢٤٦٤٩٩٢	٠ر٠١٦٥٥٥٧٥
	مليم جنيه	مليم جنيه	مليم جنيه
مبلغ القرض المستحق السداد بعد : [٢]	١٥٠ر٠٠٠ر—	١٥٠ر٠٠٠ر—	٢٠٠ر٠٠٠ر—
	مليم جنيه	مليم جنيه	مليم جنيه
الدفعة اللازمة لتكوين الاعتماد المالى [١] × [٢]	٦ر١٧٢ر٠٠٨	٣ر٦٩٧ر٤٨٨	٣ر٣١١ر١٥٠

وتكون الدفعة اللازمة لتكوين إعتماد الرد خلال العشرة سنوات الأولى هى مبلغ ١٣ر١٨٢ر١٤٦ (جنيه مليم) كل ستة أشهر ، ثم تكون الدفعة اللازمة خلال الخمسة سنوات التالية ٧ر٠٠٨ر٦٣٨ (جنيه مليم) كل ستة أشهر ، ثم تنخفض الدفعـة إلى ٣ر٣١١ر١٥٠ (جنيه مليم) كل ستة أشهر عن الخمسة سنوات الأخيرة . وإذا أرادت الشركة سداد دفعة موحدة على مدار مدة القرض الكلية (٢٠ سنة فى هذه الحالة) فان الأمر يتطلب إيجاد القيمة الحالية لكل من الدفعات الثلاثة ثم إستنفادها على مدار مدة القرض على أساس نصف سنوى كالآتى .

---

(١) جدول $\left[\frac{ر}{(١+ر)^{ن}-١}\right]$ حيث ر سعر الفائدة ، ن عدد الفترات .

	٢٠ فترة	٣٠ فترة	٤٠ فترة
	جنيه	جنيه	جنيه
القيمة الحالية لمبلغ ١ جنيه لمدة بمعدل فائدة مركب ٢ ٪ : [١]	-ر٦٧٢٩٧١٢٣	-ر٥٥٢٠٧٠٨٩	-ر٤٥٢٨٩ ٤٢
مبلغ القرض المستحق السداد بعد: [٢]	١٥٠ر٠٠٠	١٥٠ر٠٠٠	٢٠٠ر٠٠٠
	جنيه مليم	جنيه مليم	جنيه مليم
القيمة الحالية [١] × [٢]	١٠٠٩٤٥ر٦٩٠	٨٢٨١٠ر٦٢٣	٩٠٥٧٨ر٠٨٤

جنيه مليم
مجموع القيمة الحالية الثلاثة دفعات = ٢٣٤٢٣٤ر٣٠٧ [٣]
الدفعة الدورية التي تتراكم إلى ١ جنيه مع الفوائد بمعدل فائدة مركب ٢ ٪ لمدة ٤٠ فترة[١] = ٠٢٦٥٥٥٧٥ر- [٤]
الدفعة الدورية الموحدة اللازمة لتكوين الاعتماد المالي [٣] × [٤]
جنيه مليم
= ١٠٠٢٨ر٤٩٩

وبذلك تكون الدفعة الدورية المتساوية الواجب إيداعها في الاعتماد كل ستة أشهر لمدة ٢٠ سنة هي ١٠٠٢٨ر٤٩٩ جنيه مليم . وتحسب عليها الفوائد وتجرى قيود إثباتها كما سبق بيانه .

وإذا رغبت الشركة في سداد الفوائد على السندات عن طريق الاعتماد المالي مع توحيد المبلغ الذي يودع دوريا على مدار مدة القرض بالكامل (مع ضرورة تحميل الفترات بالفوائد على مبلغ القرض الذي أستفادت منه طبعا) . فيمكن إيجاد القيمة الحالية للفوائد الدورية بالقيمة الإسمية على كل من دفعات القرض الثلاثة ثم مراكمتها بنفس الطريقة التي وضحناها لغرض سداد أصل القرض ، لتحدد الدفعة الموحدة في حساب الإعتماد والتي تلزم للوفاء بسداد الفوائد على السندات .

---

(١) جدول $\left[\frac{ر}{1-\frac{1}{(1+ر)^{ن}}}\right]$ حيث ر سعر الفائدة ، ن عدد الفترات .

٧ ـ ٤ ـ ٢ ـ الاعتماد المالى الموقوف بالمقارنة باحتياطى رد السندات :

قد يلزم عقد إصدار السندات الشركة المصدرة بإحتجاز جزء من الأرباح التى تتحقق لتكوين إحتياطى لرد السندات . وقد يكون ذلك بالإضافة إلى تكوين إعتماد مالى موقوف لهذا الغرض ، أو قد يقتصر إلتزام الشركة بتكوين الإحتياطى فقط دون الإعتماد المالى،أو العكس ويعتبر إحتياطى رد السندات جزءا من الأرباح المحجوزة المخصصة لغرض معين ، ويهدف إلى فرض قيود على الشركة فى شأن توزيع الأرباح التى تتحقق بحيث تتمكن من الإحتفاظ بما يقابلها من أصول بما يساعد على تقوية مركزها المالى . والواقع أن مجرد تكوين الإحتياطى لرد السندات لا يترتب عليه توفير موارد مالية سائلة لهذا الغرض وقت إستحقاق السندات ، مالم يكن هذا الإحتياطى مقرونا بشرط تكوين إعتماد مالى موقوف لرد السندات . ومن هنا يجب عدم الخلط بين الإحتياطى الذى يمثل أرباحا محجوزة ومستثمرة فى تشكيلة الاصول الموجودة لدى الشركة ، ويعتبر من مكونات حقوق الملكية فيها ، وبين الإعتماد المالى الذى يمثل أصلا من الوصول الموقوف إستخدامها على غرض معين . وإذا كانت الشركة ملزمة بتكوين إحتياطى لرد السندات بالإضافة إلى الإعتماد المالى، فإن تكوين الإحتياطى يتم بجعل حساب التوزيع مدينا بالمبلغ المقرر إحتجازه سنويا مقابل جعل حساب إحتياطى رد السندات دائنا .ذلك بالإضافة إلى القيود اللازمة لإثبات تكوين الإعتماد المالى والسابق بيانها . ويمكن فى حالة إقتران تكوين الإحتياطى بتكوين اعتماد مالى تسمية الأخير « حساب استثمارات احتياطى رد السندات » . ومالم ينص فى عقد القرض على ضرورة تساوى رصيدى الاحتياطى والاعتماد المالى ، فليس هناك مايبرر ضرورة تقيد الشركة بذلك . وإذا كان إلزام الشركة قاصرا على تكوين الاحتياطى دون الاعتماد المالى

فيصبح الأمر قاصرا على تجنيب القدر المقرر من الارباح فى حالة تحققهـــا لتكوين الاحتياطى دون اتخاذ أية أجراءات أخرى . أما اذا كان التزام الشركة قاصرا على تكوين اعتماد مالى دون الاحتياطى فتصبح الشركة ملزمة بإيداع الدفعة الدورية فى الاعتماد المالى حتى ولو أسفرت نتيجة عملياتها عن خسائر .

٧ ـ هـ - تحويل السندات الى أسهم :

قد تتضمن شروط اصدار السندات إمكانية تحويلها إلى أسهم إذا رغب حامل السند فى ذلك بعد مضى مدة معينة من تاريخ إصدارها (ستناقش فى التشريع المصرى). وتثير هذه الميزه الممنوحة لحملة السندات عدة مشاكل من الوجهة المحاسبية . فتؤدى هذه الميزه فى المقام الاول إلى أرتباط التقلبات فى القيمة السوقية للسندات بالتقلبات فى القيمة السوقية للأسهم بما قد يؤدى إلى ارتفاع القيمة السوقية السندات اذا كانت الشركة ناجحة ومركزها المالى متين عن القيمة الدفترية السندات والتى تمثل التزام الشركة الفعال قبلهم فى حالة رد السندات نقدا، وحيث لا يمكن تحديد قيمة هذه الميزه ولو بصفة تقديرية يمكن الوثوق بها الحد المعقول عند اصدار السندات فإنها عادة مايتم اهمالها ، ذلك بالرغم من أن وجود مثل هذه الميزة يؤدى الى زيادة سعر الفائدة الفعال بصورة ضمنية فى حالة الشركات الناجحة والعكس فى حالة الشركات الحديثة .

كما يؤدى وجود هذه الميزة الى مشاكل فيما يختص بمعالجة علاوة أو خصم إصدار السندات . ويمكن التغلب على هذه المشاكل اذا تحدد فى شروط الاصدار الموعد المحدد أو المواعيد المحددة لامكانية تحويل السندات الى أسهم حيث يمكن تجميع خصم الاصدار طبقا لهذه المواعيد أو استنفاد العلاوة على أساسها . وفى كل الاحوال فان إصدار السندات مع اعطائها حق التحويل الى أسهم يجب أن لا يمنع ضرورة تجميع خصم الاصدار أو استنفاد العلاوة وعند تحويل السندات الى اسهم يمكن

اعتبار القيمة الدفترية للسندات بمثابة سعر اصدار الاسهم المقابلة لها. فاذا كانت القيمة الدفترية للسندات ٩٥٠٠٠٠ جنيه مثلا متمثلة فى ١٠٠٠٠٠٠ جنيه قيمة اسمية و ٥٠٠٠٠ جنيه خصم اصدار غير متجمع ، وتم اصدار أسهم فى مقابلها قيمتها الاسمية ١٠٠٠٠٠٠ جنيه ، فيمكن اعتبار الاسهم مصدرة بخصم اصدار فى هذه الحالة ، اذا أجاز ذلك قانون بلد الموطن ، أما اذا لم يكن ذلك جائزا فيلزم تحويل ٥٠٠٠٠ جنيه من الارباح المحجوزة لتصل بالقيمة الدفترية للسندات القيمة الاسمية للأسهم المصدرة كمقابل .

هذا وكما سبق أن ذكرنا فإن القيمة السوقية للأسهم غالبا ماتختلف عن قيمتها الإسمية والتى ترتبط إلى حد ما بالقيمة الدفترية لها . وإذا كان للسندات حق تحويلها إلى أسهم فإن قيمتها السوقية ترتبط بالقيمة السوقية للأسهم . وعند تحويل السندات إلى أسهم فى ظل هذه الظروف فإن طريقة تقييم الأسهم المصدرة كمقابل يصبح مثارا للجدل . فهل تقوم الأسهم بقيمتها الإسمية ، أو بقيمتها الدفترية ، أو بقيمتها السوقيسة . وإذا قومت الأسهم بقيمتهـا الإسمية فإن ذلك يعنى مشاركة حملة السندات التى تتحول سنداتهم إلى أسهم المساهمين القدامى فى بنود رأس المال المدفوع بخلاف القيمة الإسمية، وذلك بالإضافة إلى حصولهم على نصيب كامل من الأرباح المحجوزة إذا تقرر توزيعها . ولا يؤدى ذلك إلى الحفاظ على رأس المال المدفوع للمساهمين القدامى دون نقصان حتى من الوجهة المحاسبية التقليدية ، وعلى هذا الأساس فيستحسن تقويم الأسهم بقيمتها السوقية على أن يتم تحويل الفرق بين القيمة الدفترية للسندات والقيمة السوقيـة للأسهم المصدرة كمقابل من الأرباح المحجوزة إلى بنود رأس المال المدفوع ، حتى تمتنع إمكانية توزيعة على المساهمين. فإذا كانت القيمة الإسمية للأسهم المصدرة كمقابل السندات ١٠٠٠٠٠٠ جنيه فى الوقت الذى كانت فيه القيمة الدفترية للسندات ١٠٥٠٠٠٠ جنيه منها ٥٠٠٠٠ جنيه علاوة إصدار غير مستنفدة ، وكانت

القيمة السوقية للأسهم ١٧٠٫٠٠٠ جنيه ، فإن قيود التحويل فى رأينا يفضل أن تكون كالآتى :

من مذكورين :

١٠٠٫٠٠٠	ح/ قرض السندات — القيمة الإسمية
٥٫٠٠٠	ح/ قرض السندات — علاوة الإصدار
٦٥٫٠٠٠	ح/ الأرباح المحجوزة .

إلى مذكورين

١٠٠٫٠٠٠	ح/ رأس مال الأسهم — القيمة الأسمية .
٧٠٫٠٠٠	ح/ رأس المال المدفوع — علاوة إصدار .

وبذلك تمتنع إمكانية توزيع ذلك الجزء من الأرباح المحجوزة على المساهمين فيما بعد .

٩ — العرض فى الميزانية العمومية :

تعتبر السندات من الإلتزامات طويلة الأجل ويجب أن تظهر فى جانب الخصوم من الميزانية على هذا الأساس مع توضيح مدتها وسعر الفائدة الإسمى عليها .

وتظهر علاوة الإصدار مضافة إلى قرض السندات كما يظهر خصم الإصدار مطروحا منه حتى تعطى القيمة الدفترية للإلتزام فى تاريخ الميزانية . وإذا كانت السندات ترد قيمتها على دفعات ، فإن القيمة التى تكون مستحقة الرد خلال السنة المالية المقبلة يجب أن تظهر فى الإلتزامات قصيرة الأجل فى ميزانية نهاية السنة المالية الجارية .

وإذا كانت الشركة تقوم بأحتجاز جزء من أرباحها لتكوين إحتياطى لرد السندات فيجب أن يظهر هذا الاحتياطى من مكونات حقوق الملكية — الأرباح المحجوزة لغرض معين — الاحتياطيات .

وإذا كانت الشركة تقوم بتكوين إعتماد مالى موقوف لرد السندات فإن يظهر فى جانب الأصول من الميزانية . ويتوقف موقعة من الأصول الثابتة والمتداولة على طريقة إستخدامة لرد السندات . فإذا كان يستخدم دوريا لرد السندات على دفعات فيعد عن مكونات الأصول المتداولة . أما إذا كان لايستخدم الا مرة واحدة فى تاريخ إستحقاق السندات وردها دفعة واحدة ، فيعد رصيده من الاستثمارات طويلة الأجل حتى يحين موعد إستحقاق السندات .

اسئلة وتمارين

أولا : الأسئلة :

١ — فاضل بين رأس مال السندات ورأس مال الأسهم من حيث مزايا وعيوب كل من وجهة نظر حملة الأسهم ومن وجهة نظر حملة السندات .

٢ — وضح متى يختلف سعر الفائدة الفعال على السندات عن السعر الأسمى ومتى يكون سعر الفائدة الفعال أكبر من السعر الإسمى والعكس . وعن طريق مثال مبسط قم بتوضيح كيفية إستخدام السعر الفعال لتحديد سعر إصدار السندات .

٣ — فاضل بين تجميع خصم الإصدار وإستنفاد العلاوة فى ظل كل من طريقتى القسط الثابت وسعر الفائدة الفعال .

٤ — ما هى الظروف التى تعتقد أن شرط تكوين إحتياطى لرد السندات يؤدى إلى زيادة ضمان حملة السندات عن تكوين إعتماد مالى موقوف لرد السندات والعكس .

٥ — علل بأختصار لماذا تعتبر كل من العبارات التالية خطأ أو صواب :

ا — يؤدى إصدار السندات إلى إضعاف المركز المالى للشركة إذا كانت خاسرة ، أما إذا كانت رابحة فيؤدى إصدار السندات إلى زيادة العائد على حقوق الملكية .

ب — تفضل السندات الإسمية من وجهة نظر الشركة على السندات لحاملها ، ذلك حيث تتمكن من التعرف على دائنيها .

حـ — يمثل خصم إصدار السندات فوائد إضافية يتم سدادها مقدما عن

طريق الخصم عند المنبع لحملة السندات ، بينما تمثل علاوة الإصدار الفوائد التى يحصل عليها حملة السندات بالزيادة عن السعر الفعال .

د — يتحدد خصم أو علاوة الإصدار بالفرق بين القيمة الحالية لقرض السندات والقيمة الإسمية له بسعر الفائدة الفعال .

هـ — يجب أن يظهر خصم الإصدار منطقيا فى جانب الأصول فى الميزانية إلا أن العادة جرت على إظهاره كحساب مضاد لقرض السندات فى جانب الخصوم دون مبرر منطقى .

و — تزيد الفوائد المسددة لحملة السندات عن الفوائد التى تتحمل بها الحسابات الختامية فى حالة وجود علاوة إصدار .

ز — يؤدى وجود خصم إصدار غير متجمع عند رد السندات قبل تاريخ الإستحقاق إلى تحقق خسائر على عملية الرد ، والعكس صحيح فى حالة وجود علاوة إصدار غير مستنفذه .

ح — تمثل الفوائد المكتسبة على الإعتماد المالى الذى يتكون لرد السندات جزءا من هذا الإعتماد ومن ثم لا تعتبر من بنود الإيرادات

ثانيـا : التمارين :

التمرين الأول : قامت إحدى شركات المساهمة بأصدار ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه سندات ٥ ٪ مدتها ١٠ سنوات بالقيمة الإسمية فى ١٩٧٤/١/٣١ حيث تسدد الفوائد نصف سنويا فى ٨/١ و ٢/١ من كل سنة وتقوم الشركة بأعداد حسابات ختامية وميزانية على أساس نصف سنوى وتنتهى سنتها المالية فى ١٢/٣١ من كل عام . وتسدد الفوائد عن طريق تخصيص حساب فى البنك لهذا الغرض مقابل تقديم الكوبون الملائم فى تاريخ الإستحقاق. هذا وقد تم صرف الكوبون الأول بالكامل فى تاريخ إستحقاقه ، وصرف من الكوبون الثانى كل ما تقدم حتى ١٩٧٥/٦/٣٠ حيث اتضح أن ٦٠ كوبونا على سندات تبلغ قيمتها الإسمية

٦٠،٠٠٠ جنيه لم يتقدم أصحابها لصرفها بعد . والمطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات هـــذه العمليات وإجراء التسويات اللازمة حتى ١٩٧٥/٦/٣٠ .

التمرين الثاني : قامت الشركة س بأصدار ٢٠٠،٠٠٠ جنيه سندات ٤ ٪ لمدة عشر سنوات بسعر إصدار يمثل ٩٥ ٪ من القيمة الإسمية، وقامت الشركة ص فى نفس التاريخ بأصدار ٢٠٠،٠٠٠ جنيه سندات ٦ ٪ لنفس المدة بسعر إصدار ١٠٥ ٪ من القيمة الإسمية . المطلوب : (١) إثبات القيود اللازمة لإثبات الإصدار فى دفاتر كل من الشركتين ، (٢) توضيح مقدار الفوائد التى تتحمل بها الحسابات الختامية بكل من الشركتين بفرض إتباع طريقة القسط الثابت وإجراء القيود اللازمة عن السنة الأولى بفرض أن الفوائد تسدد على أساس نصف سنوى .

التمرين الثالث : ترغب كل من الشركتين س ، ص فى إصدار سندات قيمتها ١،٠٠٠،٠٠٠ جنيه لمدة ٢٠ سنة تسدد عليها الفوائد نصف سنويا . ويبلغ سعر الفائدة على الإستثمارات المماثلة فى السوق ٥ ٪ سنويا وقد قررت الشركة س اصدار سنداتها بسعر فائدة ٤ ٪ سنويا ، بينما قررت الشركة ص اصدار سنداتهـا بسعر فائدة ٦ ٪ سنويا ، فماهو سعر الاصدار الملائم لسندات الشركة س ولسندات الشركة ص (القيمة الحالية لمبلغ جنيه واحد بمعدل فائدة ٢٫٥ ٪ لمدة ٤٠ فترة = ٣٧٢٤٣١ر ـــ ؟ القيمة الحالية لدفعة دورية قدرها جنيه واحد بمعدل ٢٫٥ ٪ لمدة ٤٠ فترة = ٢٥٫١٠٢٧٧٥) قم بأجـراء قيود اليومية اللازمة لاصدار سندات كل من الشركتين وسداد الدفعتين الأولى والثانيه من الفوائد .

التمرين الرابع : ظهرت الأرصدة التالية فى الميزانية العمومية لأحـدى الشركات فى ٧٤/١٢/٣١ : قرض السندات ٥ ٪ ـــ القيمة الاسمية لمدة ٢٠

سنة ۰۰۰ر۰۰۰ر۱ جنيه ، قرض السندات ٥ ٪ — خصم اصدار ١٠٣٨٢٧ر١٠٣ جنيه . وكانت الشركة قد أصدرت هذه السندات منذ ٤ سنوات لتحقق لحاملها سعر فائدة فعال قدرة ٦ ٪ سنويا . فإذا علمت أن الفوائد تسدد على أساس نصف سنوى ، قم بأعداد جدول يوضح مساق التزام الشركة ، والفائدة التى تتحمل بها الحسابات الختامية والفائدة المسددة ، والتجميع الفترى لخصم الاصدار على أساس السعر الفعال لمدة أربعة سنوات اعتباراً من ٧٥/١/١ . قم بأجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات عمليات وتسويات سنة ١٩٧٥ ، وسنة ١٩٧٨ .

التمرين الخامس : ظهرت الأرصدة التالية فى الميزانية العمومية لاحدى الشركات فى ١٩٧٥/١٢/٣١ : قرض السندات ٥ ٪ — القيمة الاسمية لمدة ١٠ سنوات ، ۰۰۰ر۰۰۰ر۱ جنيه ، قرض السندات ٥ ٪ — علاوة اصدار ٧٤ر٩٦٣ جنيه ، وكانت الشركة قد أصدرت هذه السندات فى ٧٤/٦/٣٠ لتحقق سعر فائدة فعال قدرة ٤ ٪ سنويا ، وبحيث تسدد الفوائد على أساس نصف سنوى والمطلوب : هو تحديد مبلغ علاوة الاصدار عند اصدار السندات اذا علمت أن الفوائد المدينة على السندات التى تحمل بها حساب الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية فى ٧٤/١٢/٣١ بلغت ٢١٦٣٥ر٢١ جنيه . قم بعد ذلك بأعداد جدول على النمط الموضح فى التمرين السابق ليوضح الاستنفاد الفترى لعلاوة الاصدار عن مدة السنوات الخمس الاولى من القرض . وقم بأجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات اصدار السندات وسداد الفوائد عن السنة الاولى ، وقم بتصوير حساب علاوة اصدار السندات عن الثلاثة سنوات الاولى .

التمرين السادس : لنفرض فى التمرين السابق أن الشركة أصدرت ۰۰۰ر۱۰۰ جنيه من السندات المؤرخة ٧٤/٦/٣٠ فى ٧٤/١٠/١ ، كما أصدرت ۰۰۰ر۲۰۰ جنيه فى ٧٥/١/١ أما الباقى فقد تم اصداره فى ٧٤/٦/٣٠ المحدد على السندات .

المطلوب : (١) حساب حصيلة بيع كل من هذه الاصدارات الثلاثة اذا علمت أن إصدار ٧٥/١/١ قد تم بدون الكوبون الاول (٢) إجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات كل من الاصدارات الثلاثة .

التمرين السابع : قررت إحدى الشركات إصدار ١٠٠٠٠٠٠ جنيه سندات ٤ ٪ لمدة ١٠ سنوات مؤرخة فى ٧٥/١/١ ، التحقق سعر فائدة فعال ٥ ٪ سنويا وعلى أن تسدد الفوائد نصف سنويا . وقد تحدد سعر الاصدار الاساسى الذى يحقق هذا القرض فى ٧٥/١/١ بمبلغ ٩٢٢٠٥٥ جنيه ، إلا أن الشركة لم تصدر السندات وتحصل قيمتها فعلا إلا فى ٧٥/١/٣١ . المطلوب (١) حساب حصيلة بيع السندات فى ٧٥/١/٣١ وإجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات الاصدار (٢) إجراء قيود اليومية اللازمة والتى تتعلق بالسندات والفوائد وخصم الاصدار عن السنة المالية المنتهية فى ١٩٧٥/١٢/٣١ .

التمرين الثامن : قامت إحد الشركات بأصدار ٥٠٠٠٠٠ جنيه سندات ٦ ٪ بسعر إصدار ١٠٥ ٪ من القيمة الإسمية فى ١٩٧٠/١/١ تستحق بعد ٢٠ سنة ، وتسدد الفوائد على أساس نصف سنوى . وتحتفظ الشركة بالحق فى رد هذه السنوات أو جزء منها فى أى تاريخ من تواريخ إستحقاق الفوائد إعتباراً من ٧٤/١/١ بسعر رد قدرة ١٠٥ ٪ من القيمة الإسمية . هذا فإذا علمت أن الشركة قد مارست هذا الحق فى ٧٤/٧/١ وقامت برد سندات قيمتها الاسمية ١٥٠٠٠٠ جنيه ، وأن الشركة تستنفد علاوة الاصدار طبقا لطريقة القسط الثابت ، فالمطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات إصدار السندات وتسوية الفوائد وعلاوة الاصدار عن السنة الأولى ورد السندات فى ٧٤/٧/١ .

التمرين التاسع : قامت إحدى الشركات بشراء ما تبلغ قيمة الاسمية ٢٠٠٠٠٠ جنيه من سنداتها التى تحمل سعر فائدة إسمى ٥ ٪ من السوق بمبلغ ١٩٢٦٢٠ جنيه فى ٧٥/٣/١ وتسدد الفوائد على هذه السندات فى ١/١ ، ٧/١ من كل سنة وتبلغ قيمتها الدفترية فى تاريخ الشراء ٢٠٧٥٠٠ جنيه فإذا علمت أن هذه

السندات كان قد تم إصدارها لتحقق سعر فائدة فعال ٤ ٪ سنويا ، وأن الشركة قررت شراء السندات لالغائها فالمطلوب : (١) إثبات قيود اليومية اللازمة إذا تم شراء السندات بالكوبون ، (٢) إجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات ذلك بفرض شراء السندات قد تم بدون الكوبون الذى يستحق فى ٧/١ .

التمرين العاشر : تلزم شروط إصدار السندات التى تبلغ قيمتها الاسمية ١٠٠٠٠٠٠ جنية وتحمل سعر فائدة إسمى ٦ ٪ سنويا تسدد نصف سنويا لمدة ٢٠ سنة قيام الشركة المصدرة بتكوين اعتماد مالى لرد السندات بقيمتها الاسمية فى تاريخ الاستحقاق بإيداع دفعة دورية نصف سنوية لدى أحدى البنوك لهذا الغرض . وقد اتفقت الشركة مع أحد البنوك على تكوين الاعتماد المالى لدية على أن تحصل على فائدة مركبة نصف سنويا بمعدل ٤ ٪ فى السنة على رصيد الاعتماد . والمطلوب : اجراء قيود اليومية اللازمة لتكوين الاعتماد المالى وتسوية الفوائد المكتسبة عليه عن السنوات الثلاثة الاولى علما بأن الدفعة الدورية اللازمة الحصول على جنيه واحد بعد مضى ٤٠ فترة بمعدل فائدة مركب ٢ ٪ هى (٠٫٠١٦٥٥٥٧ جـ) .

الفصل التاسع

فى

شركات المساهمة

التصفية و الإندماج

١ — مقدمة :

تنقضى شركة المساهمة بإنقضاء الغرض التى قامت من أجله ، أو بانقضاء المدة المحددة فى نظامها إذا كانت محدودة المدة ، أو لإعسارها أو إصابتها بخسائر جسيمة ، ولا تنقضى شركات المساهمة الأسباب التى ترجع للاعتبار الشخصى كما هو الحال فى شركات التضامن والتوصية البسيطة ، كما تنقضى شركة المساهمة ضمنا إذا ما أندمجت فى شركة أخرى متحدة معها فى الغرض .

وعندما يتقرر إنقضاء شركة المساهمة تدخل فى دور التصفية ، ويتعين شهر إنقضائها وتعيين المصفين . وتعين الجمعية العمومية الشخص أو الجهة التى تقوم بالتصفية ، وتنتهى مهمة مجلس الإدارة بتعيين المصفين .

وتظل سلطة الجمعية العمومية قائمة إلى أن يتم إخلاء عهدة المصفين ، كما تظل الشركة محتفظة بشخصيتها المعنوية بالقدر اللازم لتصفية . ويترتب على ذلك فى التشريع المصرى أن يحق المصفى مطالبة مكتتبى الأسهم بالوفاء بالباقى من قيمتها . وتقتصر مسئولية المساهمين على مقدار حقوق ملكيتهم فى الشركة ، وليس لدائنى الشركة الحق فى الرجوع على الأموال الخاصة للمساهمين .

وقد تنقضى شركة المساهمة إجباريا أو إختياريا . وفى حالة الإنقضاء الاجبارى، والذى عادة ما يكون فى حالة إعسار الشركة وتلبية لطلب الدائنين

تقوم المحكمة بتعيين المصفى. أما إذا انقضت الشركة إختياريا فإن الجمعية العمومية للمساهمين هى التى تقوم بتعيين المصفين .

ويترتب على تصفية الشركة بيع كل اصولها وتحصيل كل حقوقها والوفاء بالتزاماتها قبل الغير طبقا للأولويات القانونيـة لهذه الإلتزامات . وإذا فاض شيء من حصيلة التصفية بعـد ذلك وزعت على المساهمين طبقا للحقوق المحددة لكل منهم .

٣ — التصرف في حصيلة التصفية :

يتم التصرف فى حصيلة التصفية طبقـا لأولويات معينة . فتحتل مصاريف وأتعاب التصفية المركز الاول حيث تمتاز على باقى الديون قانوناً . وتأتى بعد ذلك الديون الممتازة قانونا مثل المصروفات القضائيـة والضرائب والرسوم وأجور العاملين عن الستة أشهر الاخيرة وثمن السماد والبذور وأجرة الأراضى الزراعية والمبانى عن فى حدود سنتين . وتأتى بعد ذلك الديون المضمونة برهن ممتلكات فى حدود حصيلة بيع الممتلكات المرهونة . فإذا زادت حصيلة البيع عن قيمة هذه الديون والفوائد المستحقة عليهـا حتى تاريخ قرار التصفية فيستعمل الباقى فى سداد الديون العـادية . أما إذا لم تكفى حصيلة بيع الأصول المرهونة لسداد الديون والفوائد فأن البـاقى يعامل معاملة الديون العادية . ويلبق بعـد ذلك الديون العادية التى تسدد مما فاض من حصيلة التصفية عما تقدم . فإذا كانت هـذه الزيادة تكفى لسداد باقى الديون العادية (أى أن الشركة موسرة) أو تزيدفإن الزيادة توزع على المساهمين . أما إذا لم تكفى حصيلة التصفية لسداد الديون العـادية فإن المبلغ يوزع على الدائنين . كل على حسب دينه. وتأتى حقوق المسـاهمين فى آخر القائمة من حيث الأحقية فى الحصول على نصيب من حصيلة التصفية. فإذا كانت الأسهم المصدرة من نوع واحد يتحدد نصيب السهم من فائض التصفية عن سداد كل الإلتزامات وأتعاب

ومصاريف التصفية بتقسيم هذا الفائض على عدد الأسهم بالتساوى . أما إذا وجدت أسهم ممتازة بالنسبة للتصفية فقد يكون هذا الامتياز قاصرا على القيمة الاسمية للسهم أو قد يمتد إلى فائض التصفية بالكامل إذا زاد عن القيمة الاسمية للأسهم .

٣ — الأجراءات المحاسبية المتعلقة بالتصفية :

لا تختلف الأجراءات المحاسبية المتعلقة بتصفية شركة المساهمة وإقفال حساباتها عن تلك التى تعرضنا لها بصدد شركات الأشخاص إختلافا جوهريا ، وإن كانت أكثر تعقيداً . فيجب أن تتحدد حقوق المساهمين عند إقرار التصفية وذلك بأقفال كل حسابات حقوق الملكية فى حساب المساهمين ، ثم يحمل هذا الحساب بكل ما ينتج عن عمليات التصفية من خسائر ويعلى بكل ما يتحقق عنها من أرباح كما يتم تصوير حساب التصفية إما بإعتبارة حساب متاجرة أو بأعتباره حساب أرباح وخسائر ، وذلك بالاضافة الى حساب النقدية طبعا الذى يجب أن يتوافق رصيده مع رصيد حساب المساهمين . وإذا تعددت أنواع الأسهم فيجب أن تتحدد حقوق كل نوع من هذه الانواع على حدة . وتأتى التعقيدات أساساً من طول الفترة التى قد تستغرقها تصفية شركة المساهمة لكبر حجمها بالمقارنة بشركات الأشخاص . ومن ثم يصبح من الضرورى أن يقوم المصفى بالاحتفاظ بمجموعة سجلات منظمة تمكنة من تقديم تقارير دورية عن تقدم عمليات التصفية للجمعية العمومية ، أو للمحكمة فى حالة التصفية الاجبارية وعندما تتم التصفية بالكامل ويتم سداد إلتزامات الشركة بالكامل يتم إقفال حسابات الشركة من واقع تقارير وسجلات التصفية وسوف نهتم هنا أساساً بتقرير التصفية الذى يقدمة المصفى بصفة دورية حيث لا تختلف حسابات التصفية كثيراً عما سبق عرضة بصدد تصفية شركات التضامن .

٣ — أ — قائمة التصفية التقديرية :

قد يقوم المصفى بإعداد قائمة للمركز المالى المشروع تحت التصفية باسقاط

فرض استمرار المشروع فى عملياته والتى تقوم على أساسه القوائم والتقارير المحاسبية فى الظروف العادية ويترتب على ذلك تقويم الأصول والالتزامات طبقاً للقيمة المقدرة لها عند التصفية وليس على أساس تكلفتها التاريخية . ويطلق على قائمة المركز المالى التى يتم إعدادها المشروع عند التصفية قائمة التصفية التقديرية Statement of Affairs . وهى تختلف عن قائمة المركز المالى (الميزانية العمومية) فى ثلاث نواحى أساسية هى :

١ ـ يتم إعداد قائمة المركز المالى بفرض استمرار عمليات المشروع بينما يتم إعداد قائمة التصفية التقديرية على أساس تصفية عمليات المشروع .

٢ ـ تنقسم الأصول فى قائمة المركز المالى إلى أصول طويلة الأجل (ثابتة) وأخرى قصيرة الأجل (متداولة) على أساس استمرار المشروع فى عملياته ، وتنقسم الالتزامات كذلك إلى التزامات طويلة الاجل وأخرى قصيرة الأجل . ويختلف التقسيم فى قائمة التصفية حيث تنقسم الالتزامات حسب امتيازهـا القانونى أو مقدار الضمان الذى تتميز به وتنقسم الأصول طبقا لتبعيتها لأقسام الالتزامات المختلفة .

٣ ـ تقوم الأصول فى قائمة المركز المالى عادة بتكلفتها التاريخية ، بينما تقوم فى قائمة التصفية التقديرية بالقيمة المقدره لها وقت التصفية بالاضافة الى تكلفتها التاريخية .

ولنفرض كمثال لكيفية اعداد هـذه القائمة ولتوضيح دلالتها أنه قـد تقرر تصفية شركة الصناعة المساهمة فى ١٩٧٥/٧/٣٠ حيث ظهرت ميزانيتها العمومية كالآتى :

شركة الصناعة المساهمة

الميزانية العمومية فى ٣٠/٧/١٩٧٥

أصول

البيان		
أراضى		١٥٠٠٠
مبانى	١٨٠٠٠	
- مخصص إهلاك	٢٠٠٠	٦٠٠٠
آلات ومعدات	٨٢٠٠٠	
- مخصص اهلاك	٥٢٠٠٠	٣٠٠٠٠
اعتماد مالى لرد السندات		٢٥٠٠٠
المخزون :		
مواد أولية وخامات	١٣٠٠٠	
انتاج غير تام	١٧ر٠٠٠	
انتاج تام	١٢ر٠٠٠	٤٢٠٠٠
عملاء	٢٣٠٠٠	
- مخصص ديون	٣٠٠٠	٢٠٠٠٠
أوراق قبض		١٠٠٠٠
إستثمارات مالية		٥٤٥٠
فوائد دائنة مستحقة		٣٥٠
نقدية بالبنك والصندوق		٣٢٠٠
		١٥٧٠٠٠

خصوم

البيان		
حقوق الملكية :		
رأس المال	٤٠٠٠٠	
إحتياطى رد السندات	٢٥٠٠٠	
العجز المتجمع	(٣٠٥٠٠)	٣٤٥٠٠
الالتزامات طويلة الأجل :		
قرض السندات ٥٪ برهن		٣٢٠٠٠
التزامات قصيرة الأجل :		
قرض البنك - برهن	٢٧٠٠٠	
دائنون	٢٥٥٠٠	
أوراق دفع	١٧٨٥٠	
ضرائب مستحقة	١٢٥٠٠	
أجور مستحقة	٦٢٥٠	
فوائد مستحقة على أوراق الدفع	٥٠٠	
فوائد مستحقة على قرض السندات	٨٠٠	
		٩٠٥٠٠
		١٥٧٠٠٠

هذا وقد كانت السندات برهن الأراضى والمبانى كما نتطلب تكوين إعتماد موقوف لردها وتكوين إحتياطى لرد السندات . كما أن قرض البنك مرهوناً بالانتاج التام والاستثمارات المالية . وتمثل الاجور المستحقة أجور العاملين عن الأربعة شهور الاخيرة من العام . وقد قدرت الأصول عند التصفية كما يلى :

الأراضى ٢٠٫٠٠٠ جنيه ، المبانى ٣٫٠٠٠ جنيه ، الآلات والمعدات ١٢٫٠٠٠ جنيه، مواد أولية وخامات: يستخدم منها ٢٫٥٠٠ جنيه لإنهاء الانتاج غير التام ويقدر أن يباع الباقى بمبلغ ٦٫٠٠٠ جنيه ، الانتاج التام حالياً ١٠٫٠٠٠ جنيه ، الانتاج المنتظر إتمامه ١٨٫٠٠٠ جنيه ، العملاء ١٤٫٠٠٠ جنيه ، أوراق القبض ٨٫٠٠٠ جنيه ، كما أن هناك أوراق قبض مقطوعة لدى البنك قيمتها الاسمية ٤٫٠٠٠ جنيه ينتظر أن يرجع البنك على الشركة منها بمبلغ ١٫٠٠٠ جنيه مضافا اليها المصاريف المقدرة بمبلغ ٢٥ جنيه ، الاستثمارات المالية ٤٫٢٠٠ جنيه، من النقدية بالبنك والصندوق شيكات مودعة للتحصيل منها ٨٠٠ جنيه شيكات تبين أنها بدون رصيد ولا ينتظر تحصيلها . هذا ويتطلب إتمام الانتاج غير التام مصاريف أخرى تقدر بمبلغ ١٫٢٠٠ جنيه، ومن واقع هذه البيانات والمعلومات تكون قائمة التصفية التقديرية كما هو موضح بالصفحة التالية.

وبالنظر إلى القائمة نجد أن ترتيب الأصول يكون على أساس علاقتها بالإلتزامات. فالاصول المرهونة لإلتزامات مضمونة بالكامل تظهر أولا وتقدر بقيمة التصفية ثم يخصم منها الإلتزام ، وما يزيد منها يرحل لخانة المتاح للديون العادية. وفى مثالنا الجارى كانت القيمة المقدرة للأصول المرهونة للسندات تزيد عن الالتزام ومن ثم أصبحت السندات مضمونة بالكامل . أما إذا كانت القيمة المقدرة للأصول المرهونة للسندات تقل عن ٢٢٫٨٠٠ جنيه فإن السندات تصبح مضمونة جزئياً وما زاد منها عن ذلك الضمان الجزئى يعد دينا عاديا، ذلك كما هو الحال فى قرض البنك مثلا الذى لم تكفى القيمة المقدرة للأصول المرهونة له لتغطيته. أما الأصول غير المرهونة فتوضع القيمة المقدرة لها فى خانة المتاح للديون العادية حيث يضاف اليها ما زاد عن الأصول المرهونة لالتزامات مضمونة بالكامل ثم يخصم منها الديون الممتازة لتحصل على ما يتبقى للديون العادية.

ونجد فى جانب الخصوم أن الديون الممتازة (أ) قد خصمت من مجموع الأصول المتاحة للديون العادية أولا حيث تسدد بالكامل قبل سداد أى شيء من الديون العادية . أما الديون المضمونة بالكامل والتى تتمثل فى قرض السندات

شركة الصناعة المساهمة

قائمة التصفية التقديرية في ٣٠/٦/٧٥

جانب الأصول

القيمة الدفترية			المتاح للديون العادية
جنيه			جنيه
	أصول مرهونة لإلتزامات مضمونة بالكامل	جنيه	
١٥٠٠٠	أراضي – قيمة مقدرة	٣٠٠٠٠	
٦٠٠٠	مباني – قيمة مقارنة	٣٠٠٠	
٢٥٠٠٠	إعتماد مالي لرد السندات	٢٥٠٠٠	
	رهن السندات	٤٨٠٠٠	
	يخصم السندات والفوائد (ب)	٣٢٨٠٠	١٥٢٠٠
	أصول مرهونة لإلتزامات مضمونة جزئيا		
١٢٠٠٠	إنتاج تام – قيمة مقدرة	١٠٠٠٠	
٥٤٥٠	إستثمارات مالية	٤٢٠٠	
٣٥٠	فوائد مستحقة	٣٥٠	
	مجموع ضمان قرض البنك	١٤٧٥٠ (ح)	
	أصول غير مرهونة :		
٣٥٠٠٠	الآت ومعدات		١٢٠٠٠
	مواد أوليه		
١٣٠٠٠	تستخدم في الانتاج		٢٥٠٠
	للبيع		٦٠٠٠
١٧٠٠٠	إنتاج غير تام		
	القيمة المقدرة عند اتمامه	١٨٠٠٠	
	يخصم مواد مستخدمة	(٢٥٠٠)	
	مصاريف أخرى	(١٢٠٠)	١٤٣٠٠
٢٠٠٠٠	عملاء		١٤٠٠٠
١٠٠٠٠	أوراق قبض		٨٠٠٠
٣٢٠٠	نقدية بالبنك والصندوق		٢٤٠٠
	مجموع الأصول غير المرهونة :		٧٤٤٠٠
	يخصم الديون الممتازة (أ)		١٨٨٥
	صافي الأصول غير المرهونة		٥٥٥٥٠
	العجز عن الديون العادية		١٥٧٥
١٥٢٠٠٠			٥٧١٢٥

جانب الخصوم

القيمة الدفترية		الديون العادية
جنيه		جنيه
	الديون الممتازة	
١٢٥٠٠	ضرائب مستحقة } مخصومة في المقابل	
٦٣٥٠	أجور مستحقة } (أ)	
	الديون المضمونة بالكامل :	
٣٢٠٠٠	قرض السندات ٥٪ } مخصومة في المقابل	
٨٠٠	فوائد السندات } (ب)	
	الديون المضمونة جزئيا :	
٢٧٠٠٠	قرض البنك – مخصوم كمقابل (ح)	١٢٢٥٠
	الديون العادية :	
٢٥٠٠	دائنون	٢٥٠٠٠
١٧٨٥٠	أوراق دفع	١٧٨٥٠
٥٠٠	فوائد مستحقة على أوراق الدفع	٥٠٠
	إلتزامات متوقعة :	
	أوراق قبض مخصومة والمصاريف	١٠٢٥
	حقوق الملكية	
٤٠٠٠٠	رأس المال	
٢٥٠٠٠	إحتياطي رد السندات	
(٣٠٥٠٠)	العجز المتجمع	
١٥٧٠٠٠		٥٧١٢٥

والفوائد المستحقة عليه(ب) فقد خصمت من القيمة المقدرة للأصول المرهونة في جانب الأصول . أما قرض البنك والبالغ قدره ٢٧٫٠٠٠ جنيه فلم تكفى الأصول المرهونة لمقابلته حيث قدرت قيمتها بمبلغ ١٤٫٧٥٠ جنيه (ج) ومن ثم خصم هذا المبلغ من قرض البنك وعولج الباقى كدينا عاديا .

وكما هو واضح من هذا المثال فإن الديون العادية تأتى أخيرا لتمتص مايزيد عن باقى الديون الممتازة والمضمونة بأصول معينة وتتحمل العجز الذى قـــد يترتب عن التصفية . ولا يكون ذلك فى العادة إلا إذا كانت الشركة معسرة . أما إذا كانت الشركة موسرة فإن كل الديون تسدد ويزيد من حصيلة التصفية مبلغ يوزع على حملة الأسهم .(أفترض فى هذا المثال أن رأس المال ٥٠٫٠٠٠ جنيه والعجز المتجمع ٢٧٫٥٠٠ جنيه وأن الدائنون ١٤٫٥٠٠ جنيه ، ثم قم بإعداد قائمة التصفية التقديرية وحدد نصيب حملة الأسهم من حصيلة التصفية المتوقعة) .

٣ — ب - تقارير التصفية :

يلتزم المصفى بتقديم التقارير الملائمة لتوضيح تقدم عمليات التصفية إلى من يهمهم الأمر من المساهمين والدائنين . وتتخذ تقارير التصفيـة الشكل وتشمل على المحتوى الذى يوضح ماتم فعلا فى شأنها وما يظل فى طريقة إلى الإتمـام وما قام به المصفى أو هيئة المصفين فى هذا الشأن . وتتمثل تقارير التصفية فى حسابين أو قائمتين أساسيتين، الأولى توضح الأصول التى تسلمها المصفى لأغراض تصفيتها والإلتزامات التى اصبح من الواجب عليه الوفاء بها، ثم ماتم تصفيته فعلا من هذه الأصول والإلتزامات وما حصل عليه المصفى من أصول جديدة أثناء قيامه بالعمليات اللازمة للتصفية وما ترتب على هذه العمليات من إلتزامات جديدة . أما الحساب الثانى فيوضح حركة النقدية من مقبوضات ومدفوعات خلال الفترة . ونوضح كل من هذين الحسابين بأرقام إفتراضية .

شركة التجارة والخدمات - عبد الحميد حسونه (مصفى)

تقرير التصفية عن الفترة من ١/١ حتى ١٩٧٥/٦/٣٠

مدين

البيان		
أصول التصفية		
ا — أراضى		١٠٠٠٠
ا — مبانى	١٦٠٠٠	
— مخصص إهلاك	٣٠٠٠	١٣٠٠٠
ا — أثاث	١ ٠٠٠	
— مخصص إهلاك	٤٠٠٠	٦٠٠٠
ا — إستثمارات مالية		٥٠٠٠
ا — مخزون		٤٠٠٠٠
ا — عملاء — قدامى	٢٠٠٠٠	
— مخصص ديون	٢٠٠٠	١٨٠٠٠
ا — أوراق قبض — قدامى		٧٠٠٠
ا — تأمين مقدم		٦٠٠
		٩٩٦٠٠
أصول جديدة :		
ب — عملاء جدد		٤٦٠٠٠
مصروفات مختلفة :		
ح — مشتريات	٢٢٠٠٠	
د — خصم مسموح به	١٢٥٠	
ه — فائدة السندات من ١/١ حتى ٦/٣٠	٥٠٠	
و — أجور ومرتبات	٣٥٠٠	
ز — مصروفات عمومية	١٧٥٠	
		٢٩٠٠٠
إلتزامات مسددة :		
ع — فائدة مستحقة على قرض السندات	١٠٠٠	
ط — دائنون — قدامى	٣٢٥٠٠	
ى — أوراق دفع — قديمة	١١٥٠٠	
ك — من قرض السندات	١٠٠٠٠	
ل — فوائد القرض حتى ٦/٣٠	٥٠٠	
		٥٥٥٠٠
التزامات لم تسدد بعد :		
قرض السندات	١٠٠٠٠	
دائنون جدد	٢٢٠٠٠	٣٢٠٠٠
أرباح التصفية حتى تاريخه		٣٧٠٠
		٢٦٥٨٠٠

دائن

البيان			
التزامات التصفية :			
ا — قرض السندات ٥ ٪			٢٠٠٠٠
ا — فائدة مستحقة على القرض			١٠٠٠
ا — دائنون — قدامى			٣٢٥٠٠
ا — أوراق دفع — قديمة			١١٥٠٠
			٦٥٠٠٠
التزامات جديدة :			
ح — دائنون — جدد		٢٢٥٠٠	
ه — فائدة السندات		٥٠٠	
			٢٢٥٠٠٠
إيرادات مختلفة :			
ب — مبيعات		٤٦٠٠٠	
م — فوائد على الاستثمارات		١٥٠	
ن — فوائد على أ. ق.		٢٥٠	
ط — خصم مكتسب		١١٠٠	
			٤٧٥٠٠
حصيلة التصفية :			
س — عملاء — قدامى		١٤٠٠٠	
د — عملاء — جدد		٢٥٠٠٠	
ت — أ. قبض — قدامى		٥٠٠٠	
ذ — أراضى		١٣٠٠٠	
			٥٧٠٠٠
أصول لم تستحق بالتصفية :			
مبانى	١٦٠٠٠		
— مخصص الاهلاك	٤٠٠٠	١٢٠٠٠	
أثاث	١٠٠٠٠		
— مخصص الاهلاك	٤٥٠٠	٥٥٠٠	
استثمارات مالية		٢٥٠٠٠	
مخزون		٦٠٠٠	
تأمين مقدم		٣٠٠	
عملاء — جدد	٢١٠٠٠		
— مخصص ديون	١٠٠٠	٢٠٠٠٠	٧١٨٠٠
			٢٦٥٨٠٠

ح/ النقـــدية

منه

٤٦٩٠	الرصيد فى ١/١/٧٥ (١)	١٠٠٠	ع - فائدة مستحقة على قرض السندات
١٤٠٠٠	ص - عملاء - قدامى	٣١٤٠٠	ط - دائنون - قدامى
٢٣٧٥٠	ى - متحصل من عملاء - جدد	١١٥٠٠	ى - أوراق دفع - قديمة
٥٠٠٠	ت - ا - قبض . قدامى	١٠٠٠٠	ك - من قرض السندات
١٢٠٠٠	ذ - أراضى	٥٠٠	ل - فوائد القرض حتى ٦/٣٠
١٥٠	م - فوائد على استثمارات	٢٥٠٠	و - أجور ومرتبات
٢٥٠	ن - فوائد على أوراق قبض	١٧٥٠	ز - مصروفات عمومية
		١١٩٠	رصيد فى ١٩٧٥/٦/٣٠
٦٠٨٤٠		٦٠٨٤٠	

منه ح/ المساهمين

١٠٧١٠	رصيد العجز المتجمع فى ١/١/٧٥ (١)	٥٠٠٠٠	رصيد رأس المال فى ١/١/٧٥ (١)
٤٢٩٩٠	رصيد ٣٠/٦/٧٥	٢٧٠٠	أرباح التصفية حتى تاريخه
٥٢٧٠٠		٥٢٧٠٠	

ويتضح من تقرير التصفية وحسابى النقدية والمساهمين مايلى :

الميزانية فى تاريخ التصفية :

١ - الأصول والخصوم فى ١/١/٧٥ ظهرت كالآن : أصول التصفية فى تقرير التصفية بصافى قيمتها الدفترية ٩٩٦٠٠ جنيه فيما عدا النقدية، والنقدية فى حساب النقدية بمبلغ ٤٦٩٠ جنيه ليكون مجموع الأصول ١٠٤٢٩٠ !

جنية ، والإلتزامات التصفية فى تقرير التصفية بمبلغ ٠٠٠ر٦٥ جنيه ورصيد رأس المال فى حساب المساهمين بمبلغ ٠٠٠ر٥٠ جنيه يخصم منه رصيد العجز المتجمع فى نفس الحساب ٧١٠ر١٠ جنيه ليكون مجموع الخصوم فى ٧٥/١/١ مساويا لمجموع الأصول .

أصول جديدة :

ب — مبيعات على الحساب بمبلغ ٠٠٠ر٤٦ جنيه جعل بها حساب العملاء الجدد مدينا فى تقرير التصفية وإيرادات المبيعات دائنا فى الجانب المقابل .

مصروفات مختلفة :

حـ — مشتريات على الحساب جعلت مدينة فى تقرير التصفية مقابل جعل حساب الدائنون الجدد دائنا بمبلغ ٠٠٠ر٢٢ جنيه فى الجانب المقابل .

د — متحصلات من عملاء جدد مع خصم مسموح به متحصل نقدا ٧٥٠ر٢٣ جنيه جعل به حساب النقدية مدينا ، خصم مسموح به ٢٥٠ر١ جنيه جعل به حساب الخصم المسموح به مدينا فى تقرير التصفية وجعل حساب العملاء الجدد دائنا بمبلغ ٠٠٠ر٢٥ جنيه فى حصيلة التصفية فى تقرير التصفية .

هـ — فائدة السندات ٥٠٠ جنيه المستحقة من ١/١ حتى ٦/٣٠ جعل بها حساب فائدة السندات مدينا فى المصروفات المختلفة فى تقرير التصفية مقابل جعل فائدة . السندات فى الالتزامات الجديدة دائنـا فى الجانب المقابل من تقرير التصفية .

و — أجور ومرتبات ٠٠٠ر٣ جنيه جعلت مدينة فى المصروفات فى تقرير التصفية مقابل جعل حساب النقدية دائنا .

ز — مصروفات عمومية ٧٥٠ر١ جنيه بنفس معالجة الأجور والمرتبات .

التزامات مسددة :

(ع ، ل) — الفائدة المستحقة على قرض السندات فى ١/١ والفوائد التى استحقت حتى ٦/٣٠ سددت وجعل بها حساب النقدية دائنا .

ط ــ الدائنون القدامى ــ سدد الرصيد وجعل به حساب النقدية دائنا بمبلغ ٣١٫٤٠٠ جنيه وحساب الخصم المكتسب دائنا بمبلغ ١٫١٠٠ جنيه .

ى ــ أوراق الدفع القديمة ــ سدد الرصيد وجعل بها حساب النقدية دائنا .

ك ــ قرض السندات ــ سدد منه مبلغ ١٠٫٠٠٠ جنيه حيث جعل حساب النقدية دائنا .

التزامات جديدة :

ح ــ الدائنون الجــــدد .

هـ ــ الفائدة على السندات حتى ٦/٣٠ كما سبق ذكره .

ايرادات مختلفة :

ب ــ المبيعات كما سبق ذكره ، م ــ الفوائد على الإستشارات المالية حيث جعل بها حساب النقدية مدينا ، ن ــ الفوائد على أوراق القبض حيث جعل بها حساب النقدية مدينا ، ط ــ والخصم المكتسب على تسديد الدائنون القدامى كما سبق ذكره .

حصيلة التصفية : الأصول التى تم تحويلها إلى نقدية .

ص ــ العملاء القدامى ــ بقيمة دفترية ١٨٫٠٠٠ جنيه تحصل منها مبلغ ١٤٫٠٠٠ جنيه حيث جعل بها حساب النقدية مدينا وأعتبر الباقى بمثابة ديون معدومة ــ وكان فى الإمكان إظهار ١٨٫٠٠٠ جنيه فى حصيلة التصفية ومبلغ ٤٫٠٠٠ جنيه ديون معدومة فى بنود المصروفات المختلفة .

و ــ متحصلات من عملاء جدد بخصم مسموح به كما سبق ذكره .

ت ــ متحصلات من أوراق قبض قديمة تبلغ قيمتها الدفترية ٧٫٠٠٠ جنيه حيث تحصل مبلغ ٥٫٠٠٠ جنيه وأعتبر الباقى بمثابة ديون معدومة ، وجعل حساب النقدية مدينا بمبلغ ٥٫٠٠٠ جنيه .

ز – بيع الأراضى بمبلغ ١٣٫٠٠٠ جنيه حيث جعـــل بها حساب النقدية مدينا .

واخـيراً .

الاصول التى لم تتحقق بالتصفية بعد + رصيد النقدية فى ٦/٣٠ = الالتزامات التى لم تسدد بعد + رصيد حساب المساهمين فى ٦/٣٠ . وذلك بعد ترحيل أرباح أو خسائر التصفية حتى تاريخه لحساب المساهمين فى الجانب الملائم . ويمثل الجانب الايمن من هذه المعادلة جانب الاصول من الميزانية التى يتم تصويرها فى ٦/٣٠ ويمثل الجانب الايسر من هذه المعادلة جانب الخصوم للميزانية .

٧٣٫٨٠٠ جنيه أصول لم تتم تصفيتها بعد + ١٫١٩٠ جنيه نقدية = الأصول = ٧٤٫٩٩٠ جنيه .

٣٢٫٠٠٠ جنيه إلتزامات لم تسدد بعد + ٤٢٫٩٩٠ جنيـه حقوق المساهمين = الخصوم = ٧٤٫٩٩٠ جنيه .

ويلاحظ أن تقرير التصفية يتكون من خمسة أجزاء مميزة كالآتى :

	مدين	دائن
الجزء الاول :	أصول التصفية	إلتزامات التصفية
الجزء الثانى :	أصول جديدة	إلتزامات جديدة
الجزء الثالث :	مصروفات مختلفة	إيرادات مختلفة
الجزء الرابع :	إلتزامات مسددة	حصيلة التصفية
الجزء الخامس .	إلتزامات لم تسدد بعد	أصول لم تتحقق بالتصفية :

ويمثل الجزء الاول أرصدة بداية الفترة من أصول (بخلاف النقدية) والالتزامات (دون حقوق الملكية) . ويمثل الجزء الثانى ما ترتب على عمليات التصفية من حصول على أصول جديدة وما ترتب عنها من إلتزامات جديدة خلال الفترة التى يتم إعداد التقرير عنها . أما الجزء الثالث فيمثل ما ترتب على عمليات التصفية

من مصروفات وما تحقق من إيرادات خلال الفترة . ويوضح الجزء الرابع ماتم تصفيته من الأصول وما تم سدادة من إلتزامات خلال الفترة . أما الجزء الخامس والأخير فيمثل رصيد الأصول الموجودة فى نهاية الفترة (بخلاف النقدية) . ورصيد الإلتزامات القائمة فى نهاية الفترة والتى لم تسدد بعد .

وكما هو واضح فإن تقرير التصفية وحساب النقدية وحقوق المساهمين تمكن المطلع عليها من الوقوف على سير عمليات التصفية المختلفة وما تحقق عنها من نتائج .

٤ — الاندماج :

قد تنقضى شركة المساهمة باندماجها فى شركة أخرى ، وبذلك يتقضى الأمر تصفية الشركة المندمجة وإقفال حساباتها. هذا وقد سبق أن تناولنا هذا الموضوع فى البند (٤ - ب) من الفصل الثامن وفى البند (٧) من الفصل الرابع ولا داعى لتكرار ماذكر هنا . وتتم تصفية الشركة المندمجة فى هذه الحالة بإثبات إنتقال أصولها وإلتزاماتها إلى الشركة الدامجة وإعتبار الفرق بينهما بمثابة القيمة المحددة للأسهم التى يتم الحصول عليها من الشركة الدامجة كمقابل لصافى الأصول (أو حقوق الملكية) فى الشركة المندمجة . ويترتب على إندماج شركة مساهمة فى شركة مساهمة أخرى زيادة رأس مال الشركة الدامجة كما سبق أن أوضحنا .

أسئلة وتمارين

أولا : الأسئلة :

١ ـ ماهى أهم أوجه الشبه والخلاف بين قائمة التصفية التقديرية وقائمة المركز المالى ؟

٢ ـ بلغ رصيد النقدية بعد سداد كل إلتزامات إحدى شركات المساهمة تحت التصفية ١٤٣٫٥٠٠ جنيه وكانت حقوق الملكية تتكون من ١٥٠٫٠٠٠ جنيه أسهم ممتازة بالقيمة الإسمية ٢٠٠٫٠٠٠ جنيه أسهم عادية بالقيمة الإسمية ، خسائر متجمعة وخسائر تصفية ٢٠٦٫٥٠٠ جنيه . فإذا كانت الاسهم الممتازة لها إمتياز بالنسبة لحصيلة التصفية وكانت القيمة الإسمية للسهم ١٠ جنيه فما هو المبلغ الذى يحصل عليه كل مساهم عن كل سهم؟ . وإذا كانت الاسهم الممتازة لها إمتياز فى الارباح فقط فما هو المبلغ الذى يحصل عليه كل مساهم عن كل سهم ؟

٣ ـ قارن بين قائمة التصفية التقديرية وتقرير التصفية من حيث دلالة وإستخدامات كل منهما .

ثانيا : التمارين :

التمرين الأول : فيما يلى الميزانية العمومية لاحدى الشركات التجارية المساهمة فى ١٩٧٥/١٢/٣١ .

جنيه			جنيه	
٣٢٦ر٢٤٥		أصول ثابتة (صافى)	٢٠٠ر٠٠٠	رأس المال
١٣٢ر٧٠١		مخزون	٥٢ر٨٤٠	أرباح محجوزة
	٩٢ر٧١٠	عملاء	٢٠٠ر٠٠٠	قرض السندات ٦ ٪
	٢ر٢٢٦	- مخصص ديون	٧٠ر٠٠٠	أوراق دفع
٩٠ر٣٨٤			٨٢ر٦٦٠	دائنون
٥٠ر٠٠٠		شهرة محل		
٦ر١٧٠		نقدية		
٦٠٥ر٥٠٠			٦٠٥ر٥٠٠	

وعند فحص سجلات الشركة أتضح أن من بين حسابات العملاء ما يبلغ ٣٧ر٧٠٠ جنيه لاينتظر أن يحصل منها إلا مبلغ ١٤ر٥٠٠ جنيه لأنها تمثل أرصدة قديمة تزيد مدتها عن سنة ، ومن الباقى ما يبلغ ٤٠ر٠٠٠ جنيه يعد ديونا جيدة ولكنها مرهونة لقرض من البنك بمبلغ ٣٠ر٠٠٠ جنيه يظهر ضمن أوراق الدفع فى الميزانيـــة ، هذا ويعد مخصص الديون كافيا للخسائر المحتملة على باقى أرصدة العملاء .

هذا كما أتضح أن مخصصات إهلاك الأصول الثابتة لم تكن كافية وقدرت هذه الأصول بمبلغ ٢١٠ر٠٠٠ جنيه ، كما أن شهرة المحل ليس لها أية قيمة . كما أن جزء كبير من المخزون يعد غير صالحا للبيع وقد قدرت قيمة المخزون البيعية بمبلغ ٤٢ر٦٠٠ جنيه .

ومن بين حسابات الدائنون ١ر٢٨٠ جنيه أجور مستحقة ، ١٥ر٠٠٠ جنيه قرض من رئيس مجلس الإدارة الذى يعتبر من كبار مساهمى الشركة . كما أن

قرض السندات يستحق على أربعة دفعات سنوية متساوية إعتبارا من العام القادم والقرض مضمون برهن الأصول الثابتة .

المطلوب : (١) بفرض أنه قد تقرر تصفية الشركة، قم بأعداد قائمة التصفية التقديرية . (٢) إذا علمت أن الشركة لم توزع أرباحا لمدة عشر سنوات كما أنها حققت أرباحا سنوية قدرها ٧٫٠٠٠ جنيه لمدة سنوات ، فهل تعتقد أن الشركة يمكن أن تستمر فى عملياتها فى ظل الظروف والمعلومات السابقة ؟ ولماذا ؟ .

التمرين الثانى : ظهرت الأرصدة الآتيــة فى ميزان المراجعة لأحدى الشركات فى تاريخ إقرار تصفيها فى ٧٥/٦/٣٠ (بالجنيــه) : عدد وأدوات ١٫٠٠٠ ، أثاث وتركيبات ١٫٣٤٠ ، آلات ومعدات ٧٫٠٠٠ ، أراضى ومبانى ١١٫٠٠٠ ، مخزون ٢٫٠٧٠ ، عملاء ٤٫٦٨٠ ، نقدية ٢٫٢٦٤ ، دائنون ٤٫٤٠٠ ، فوائد مستحقة على قرض السندات ٦٢ ، قرض السندات ٦ ٪ ٥٫٢٠٠ ، مخصصات إهلاك : مبانى ١٫٠٠٠ ، آلات ومعدات ١٫٦٠٠ ، أثاث وتركيبات ١٫٠٢٠ ، رأس المال ١٢٫٠٠٠ ، أرباح محجوزة ٤٫٦٧٢ . هذا وقد تقرر تصفية الشركة وبيعت الاراضى والمبانى المرهونة للسندات بمبلغ ٧٫٠٠٠ جنيه . وفى أول نوفمبر عند ما تمت التصفية أظهر دفتر النقدية البيانات التالية .

الجانب المدين : أراضى ومبانى ٧٫٠٠٠ جنيه ، آلات ومعدات ٤٫٩٠٠ جنيه ، عدد وأدوات ٤٢٠ جنيه ، أثاث وتركيبات ٦٤٠ جنيه ، عملاء ٤٫٢٠٠ جنية ، مخزون ١٫٦٠٠ جنيه .

المطلوب : إعداد تقرير التصفية وحساب النقدية وحساب المساهمين .

التمرين الثالث : ظهرت الأرصدة الآتية فى ميزان مراجعة إحدى شركات

المساهمة فى ١٩٧٤/١٢/٣١ (بالجنيه) : نقدية ٨٫٤٠٠ ، عملاء ٢٨٫٨٠٠ ، خسائر متجمعة ٣٢٫٨٠٠ ، مخزون ٢٦٫٦٠٠ ، أثاث وتركيبات ٤١٫٣٠٠ ، مخصص إهلاك ٢٥٫٦٠٠ ، دائنون ٦٤٫٢٠٠ ، مصروفات مستحقة ٨٫١٠٠ ، أسهم رأس المال ٥٠٫٠٠٠ .

هذا ، قد تقرر تصفية الشركة وقام المصفى بالعمليات التاليــة خلال الستة أشهر المنتهية فى ٧٥/٦/٣٠ .

(١) مشتريات بضاعة على الحساب ٨٫٢٠٠ جنيه .

(٢) مبيعات على الحساب ٥٦٫٤٠٠ جنيه .

(٣) مدفوعات نقدية : مصروفات مستحقة ٨٫٠٠٠ جنيه ، دائنون قدامى ٤٤٫٤٠٠ جنيه، دائنون جدد ٥٫٨٠٠ جنيه ، مصروفات عمومية ٦٫٢٠٠ جنيه.

(٤) متحصلات نقدية ، من عملاء قدامى ١٦٫٤٠٠ جنيه ، من عملاء جدد ٥٢٫٤٠٠ جنيه .

(٥) باقى رصيد العملاء القدامى يعد ديونا معدومة .

(٦) إهلاك الأثاث والتركيبات عن الفترة ٢٫٠٨٠ جنيه .

المطلوب : (١) إعداد تقرير التصفية عن الفترة .

(٢) إجراء قيود اليومية اللازمة لإيضاح أثر العمليات السابقة على تقرير التصفية وحساب النقدية ، حساب المساهمون .

التمرين الرابع : فيما يلى الميزانية العمومية لاحدى الشركات فى ٧٤/١٢/٣١ تاريخ تعيين المصفى واستلامه إدارة الشركة لأغراض تصفيتها .

البيان	جنيه	جنيه
آلات	٨٠٠ر٣٣٦	
- مخصص إهلاك	٨٢٠ر١٧٣	٩٨٠ر١٦٢
مباني	٠٠٠ر٤٥٠	
- مخصص إهلاك	٨٠٠ر١٩٦	٢٠٠ر٢٥٣
أراضي		٠٠٠ر١١٠
مواد أولية وخامات		٣٨٠ر١٢٦
إنتاج غير تام		٤٠٠ر٦٢
إنتاج تام		٦٢٠ر١١٢
عملاء	٨٦٠ر١٤٥	
- مخصص ديون	٢٤٠ر٦	٦٢٠ر١٣٩
نقدية		٠٨٠ر١٣
		٢٨٠ر٩٨٠

البيان	جنيه	جنيه
رأس المال	٠٠٠ر٦٠٠	
- العجز المتجمع	٥٦٠ر١٨٧	٤٤٠ر٤١٢
دائنون		٨٤٠ر٢١٧
أوراق الدفع		٠٠٠ر٢٥٠
		٢٨٠ر٩٨٠

وقد قام المصفى بالعمليات الآتية خلال السنة المنتهية فى ٣١/١٢/٧٥ .

(١) أشترى مواد أولية على الحساب بمبلغ ٦٨٠ر٢٨٥ جنيه .

(٢) وباع إنتاج تام على الحساب بمبلغ ٤٠٠ر٢٧٩ر١ جنيه .

(٣) وحصل من هذه المبيعات مبلغ ٢٢٤ر١٦٩ر١ جنيه .

(٤) وسدد من الدائنون الجدد بعد الحصول على خصم مكتسب بمبلغ ٢٠٠ر٢ جنيه مبلغ ٣٤٠ر٢٢٤ جنيه .

(٥) وحصل من العملاء القدامى ٢٦٠ر١٢٨ جنيه .

(٦) وسدد أجور ومرتبات ٢٦٠ر٢٩٤ جنيه .

(٧) وسدد مصروفات صناعية أخرى ٧٨٠ر٩٤ جنيه .

(٨) وسدد مصروفات بيع وتوزيع ٢٠٠ر١١٧ جنيه .

(٩) وأحتسب إهلاك على الآلات بمعدل ١٠٪ وعلى المبانى ٥٪ وكون مخصص الديون المشكوك فيها من العملاء الجدد بواقع ١٪ من المبيعات .

هذا وقد تم سداد جميع الإلتزامات القديمة مع الفوائد التى استحقت عليها والبالغ قدرها ٠٢٠٤ر٩ جنيه . وقد بلغ مخزون آخر الفترة مايلى : مواد أولية ١٦٠ر٨٢ جنيه ، إنتاج غير تام ٣٤٠ر٢٢ جنيه ، إنتاج تام ٨٢٤ر٦٢ جنية .

المطلوب :

(١) إعداد تقرير التصفية عن الفترة وحسابى النقدية والمساهمين .

(٢) تصوير الميزانية العمومية فى ١٩٧٥/١٢/٣١ .

الفصل العاشر

فى

شركات التوصية بالأسهم
والشركات ذات المسئولية المحدودة

١ — مقدمة :

تناولنا فى الفصول السابقة من هذا الباب أهم أنواع شركات الأموال وهى شركات المساهمة . وبالإضافة إلى هذا النوع الهام من شركات الأموال يوجد نوعان آخران هما شركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وقد أجلنا دراسة هذين النوعين إلى هذه المرحلة حيث يمكن إرجاع القارىء إلى أوجه الشبه الرئيسية بينها وبين شركات المساهمة وشركات التضامن والتوصية البسيطة وتقتصر المعالجة على أوجه الخلاف الأساسية . وسوف نتناول كل من هذين النوعين من الشركات فى هذا الفصل بأختصار، وفى ضوء التشريع المصرى .

٢ — شركات التوصية بالأسهم :

تضم شركات التوصية بالأسهم فريقين من الشركاء : أحدهما يمثل الشركاء المتضامنين والذى يسرى عليهم نفس القواعد التى تسرى على الشركاء المتضامنين فى شركات التضامن أو التوصية البسيطة ، والآخر يشمل الشركاء الموصين التى تكون مسئولية كل منهم محدودة بقدر حصته فى الشركة . غير أن رأس مال شركة التوصية بالإسهم ينقسم إلى أسهم وتكون حصص الموصين فيها قابلة للتداول . وخلاصة القول أن شركة التوصية بالأسهم تعد شركة تضامن بالنسبة للمتضامنين وتعد شركة مساهمة بالنسبة للموصين .

وتخضع شركات التوصية بالأسهم للقواعـــد القانونية المقررة لشركات

المساهمة ، كما يجب أن لا يقل رأس المال المصدر عند التأسيس عن ٢٥٠٠٠٠ر جنيه ويجب الاكتتاب فى جميع رأس المال وأداء ما لا يقل عن الربع ويودع المبلغ لحساب الشركة فى أحد البنوك المعتمدة ، وإذا طرح جانب من الاسهم للأكتتاب العام وجب أن يتم ذلك عن طريق أحد البنوك المعتمدة .

غير أنها يحظر عليها التدخل فى أعمال الإدارة الخارجية التى تتعلق بمعاملات الشركة مع الغير .

وتنقضى شركات التوصية بالاسهم بطرق الإنقضاء العامة كما تنقضى بوفاة أحد الشركاء المتضامنين أو إنسحابه أو الحجر عليه أو إفلاسه مالم ينص فى نظام الشركة على خلاف ذلك .

ولا تختلف الاجراءات المحاسبية المتعلقة بالتكوين ورأس المال عما تناولناه فى شركات المساهمة ، كما أنه لا توجد حسابات شخصية للشركاء كالحساب الجارى وحساب المسحوبات وما إلى ذلك فى العادة ، وإن وجدت فأنها تصبح من عناصر الاصول أو الإلتزامات الخاصة بالشركة ولا تقفل فى حساب رأس المال . وتعد مرتبات الشركاء المتضامنون القائمون بالإدارة من عناصر التكلفة الواجبة التحميل على الحسابات الختامية ، أما المكافآت التى يحصل عليها المديرون فيما زاد عن المرتب كنسبة من الارباح فتعد توزيعا للربح . ويتم توزيع الارباح طبقا للأسس والقواعد المحاسبية والمبادىء القانونية التى تخضع لها شركات المساهمة .

٣ — الشركات ذات المسئولية المحدودة :

الشركة ذات المسئولية المحدودة هى شركة لا يزيد عدد الشركاء فيها عن خمسين شريكا ولا يقل عن شريكان ، ويكون كل شريك مسئول فقط فى حدود حصته فى الشركة . ولا يجوز للشركة أصدار أوراق مالية للاكتتاب العام سواء فى صورة أسهم رأس المال أو سندات . وينقسم رأس مالها إلى حصص لا تقل

قيمة الحصة عن ١٠٠ جنيه وبحيث لا يقل رأس المال عن ٥٠٠٠٠ جنية وحصة الشريك غير قابلة للتداول بالطرق التجارية، غير أنه يجوز التنازل عنها للشركاء أو الغير مع حق الشركاء الباقين فى إسترداد الحصة المباعة للغير بالشروط نفسها.

وتشبه هذه الشركات شركات الاشخاص من حيث قيامها على الإعتبار الشخصى إلى حد ما وحظر الإكتتاب العام فى رأس مالها، وعدم قابلية الحصص التداول كما تشبه شركات الاموال من حيث تحديد مسئولية كل شريك بقدر حصة فى الشركة.

ولا يتم تأسيس الشركة إلا إذا تم توزيع الحصص النقدية على الشركاء وتم الوفاء بقيمتها بالكامل ويجب أن تودع الحصة النقدية فى أحد البنوك المعتمدة. أما إذا قدم بعض الشركاء حصصا عينية فيجب أن يبين عقد تأسيس الشركة موضوعها وقيمتها والثمن الذى أرتضاه باقى الشركاء لها وإسم الشريك ومقدار حصته فى رأس المال مقابل ماقدمه.

وتتأسس الشركة ذات المسئولية المحدودة بمحرر رسمى، كما يجب شهرها فى خلال شهر من تأسيسها.

ويمكن أن يدير الشركة أحد أو بعض الشركاء أو غير الشركاء مقابل أجر كما أن للشركاء جمعية عمومية تصدر قراراتها بأغلبية الاصوات.

وتخضع الشركات ذات المسئولية المحدودة لنفس القواعد والاجراءات المحاسبية التى تخضع لها شركات المساهمة.

الباب الثالث

في

مشاكل المحاسبة

للشركات القابضة

والشركات التابعة

الفصل الحادى عشر

فى

الشركات القابضة

الميزانية التجميعية عند الاقتناء

١ — مقدمة :

عندما تسيطر إحدى شركات المساهمة على شركة أخرى عن طريق ملكية غالبية أسهم رأس المال فى الأخيرة فان الشركة المسيطرة تعتبر الأصل أو الأم بينما تعتبر الثانية شركة تابعة أو الفرع ، مع استقلال كل من الشركتين استقلالا تاما من حيث الشخصية المعنوية . وقد تحصل الشركة الأم على سيطرتها على الشركة التابعة عن طريق شراء أسهم رأس مالها أو عن طريق تكوينها تكوينا جديدا . ويطلق على الشركة الأم محاسبيا الشركة القابضة .

وتقوم علاقة الشركات القابضة والتابعة أساسا لتبادل المنافع . فقد يكون نشاط الشركة التابعة مكملا لنشاط الشركة القابضة أو ضروريا لضمان استمراره كأن تكون الشركة التابعة المصدر الرئيسى للخامات الضرورية لاستمرار نشاط الشركة القابضة ، كما تمكن هذه العلاقة من التوسع فى نشاط الشركة القابضة عن طريق إنشاء شركات مستقلة تزاول كل منهـــا فرعا من فروع النشاط مع الاحتفاظ بالسيطرة على النشاط الكلى للمجموعة . ويؤدى ذلك فى العادة إلى الإقلال من حدة المنافسة وتكوين الإمبراطوريات الصناعية ، مع توفير مرونة الإدارة وإمكان الاستفادة من تنوع أوجه النشاط مع التخصص فى نفس الوقت .

٢ — أهمية الحسابات والقوائم التجميعية :

عندما تسيطر إحدى الشركات القابضة على أحد الشركات التابعة أو عدد منها ، فإن الحسابات والقوائم الخاصة بكل من هذه الشركات تبين نتيجة نشاطها بصفة مستقلة ومركزها المالى المميز عن باقى الشركات فى المجموعة . غير أن حسابات وقوائم الشركة القابضة التى تتعلق بنشاطها الخاص فى هذه الحالة لا توضح نتيجة العمليات التى تمارسها الشركات التابعة ، والتى تعد جزءاً مكملا لنشاط المجموعة العام من وجهة نظر الشركة الأم ، بالإضافة إلى أن البيانات التى توجد فى دفاتر الشركة القابضة عن حقوقها فى الشركات التابعة عادة ما لا تكون كافية للاستدلال على مدى نجاح المجموعة ككل ومدى سلامة مركزها المالى . وبالتالى يتطلب الأمر ضرورة إعداد حسابات ختامية تجميعية للمجموعة ككل وميزانية عمومية مجمعة توضح المركز المالى للأم والفروع بصفة مجتمعة . وتفيد الحسابات والقوائم التجميعية من يهمهم أمر الشركة القابضة فى المركز الأول ، وأهم هؤلاء جميعا بالطبع هم مساهميها . أما مساهمى الشركات التابعة أو من يهمهم أمرها بخلاف الشركة القابضة فلا تفيدهم الحسابات والقوائم التجميعية ، بل يرجعون فى العادة إلى الحسابات والقوائم التى تخص كل شركة على حـــدة .

هذا وتزداد أهمية البيانات التجميعية عموما والحسابات والقوائم التجميعية بوجه خاص فى المجتمعات التى تقوم على مبـــدأ التخطيط المركزى سواء كان ذلك على وجه الشمول أو بصفة جزئية . كما تفيد هذه البيانات أيضاً فى رسم سياسة التوجيه الاقتصادى لأغراض التنمية دون اللجوء إلى مركزية التخطيط والتنفيذ والإشراف المباشر من قبل الدولة .

والواقع ان مستويات التجميع فى الاقتصاديات المخططة تكون متعددة . فبينما يقتصر التجميع فى الشركات القابضة والتابعة على مستوى المجموعه لتوفير البيانات اللازمة لمن يهمهم أمر الشركة القابضه ، نجد أن التجميع فى الاقتصاديات

المخططة يتم على مستوى الصناعة ، وعلى مستوى الوزارة ، وعلى مستوى القطاع وعلى المستوى القومى ككل (١) . وتفيد البيانات التجميعة فى هذا الصدد فى خدمة أغراض ثلاثة هى :

١ — حصر الإمكانيات الإنتاجية المتاحة على كل مستوى من المستويات وتفيد الميزانيات العمومية التجميعية فى هذا الشأن حيث توضح التكوين الرأسمالى من أصول مختلفة طبيعية كانت أو صناعية والتى تمثل موارد إقتصادية متاحة لدى كل مستوى من مستويات التجمع . ولا شك فى أن معرفة الإمكانيات المتاحة تعد من الأوليات اللازمة لإمكانية التخطيط الرشيد .

٢ — تقييم كفاية الأداء الكلية لإستخدام هذه الإمكانيات المتاحة والرقابة عليها وتلعب الحسابات الختامية التجميعة دورا هاما فى هذا الشأن حيث منها يمكن إحتساب معايير الأداء وقياس الكفاية وخاصة إذا ماتم إعدادها على أسس إقتصادية سليمة .

٣ — المساعدة فى التنبؤ لأغراض التخطيط ،حيث بتوفر البيانات التجميعية لعدة فترات كافية فيما يختص بالماضى يمكن التعرف على ما يمكن أن يتوقع حدوثه فى المستقبل بأستخدام الأساليب الرياضيه والإحصائية .

٣ — أسس التجميع :

تتلخص الأسس العامة لإعداد الحسابات والقوائم التجميعية ، وسواء كان ذلك فيما يختص بالشركات القابضة وما تسيطر عليها من شركات تابعة ، أو فيما يختص باعداد بيانات تجميعية على مستويات معينة لأغراض التخطيط الاقتصادى أو رسم السياسة الإقتصادية العامة ، فى الآتى :

---

(١) لتفاصيل أكبر بخصوص هذا الموضوع يمكن القارىء أن يرجع إلى المحاسبة فى وحدات القطاع العام والمشاكل المحاسبية المعاصرة ، للمؤلف ، مؤسسة شباب الجامعة ، إسكندرية ، ١٩٧١ ، ص ١٤٨ — ٢٥١ .

أ ـ استبعاد الأصول والإلتزامات المتبادلة بين الشركات أو الوحدات التابعة لوحدة تجمعية واحدة .

ب ـ إستبعاد التحويلات الرأسمالية التي تتم بين هذه الواحدات .

حـ ـ إستبعاد المعاملات الوسيطة في عناصر الإيرادات أو الموارد والمصروفات أو الإستخدامات بين هذه الوحدات .

وسوف نتناول كل من هذه الأسس في بقية هذا الفصل والفصول الباقية بقدر كاف من التفصيل .

٤ ـ إستثمار الشركة القابضة في الشركات التابعة والميزانية التجمعية :

يمكن للشركة القابضة أن تحصل على السيطرة على الشركات التابعة بصفة كاملة أو عن طريق إمتلاك غالبية أسهم رأس المال . كما يمكن للشركة القابضة أن تحصل على هذه السيطرة مقابل شراء الحصة اللازمة للسيطرة باعتبارها إستثمارا في الشركات التابعة أو مقابل أصدار أسهم في رأس مالها كمقابل لهذه الحصة . وقد يكون إستثمار الشركة القابضة في الشركات التابعة معادلا في تكلفة الحصول عليه للقيمة الدفترية كما تظهر في دفاتر الشركة التابعة ، كما قد تزيد هذه التكلفة أو تقل عن القيمة الدفترية . وأخيراً فأن إجراءات التجميع تختلف في وقت حصول الشركة القابضة على السيطرة عنها في أي وقت لاحق، وخاصة فيما يتعلق بحقوق الشركة القابضة في الشركات التابعة .

وسوف نتناول أولا إجراءات التجميع المتعلقة بالميزانيات العمومية عند إقتناء الشركة القابضة للشركة أو الشركات التابعة على إعتبار أن الشركات التابعة مملوكة بالكامل للشركة القابضة ، وبفرض أن المقابل المدفوع يكون في صورة أصول مختلفة بخلاف أسهم رأس المال ، ثم نتناول الحالات الأخرى على التوالي .

وتعتبر الميزانية العمومية التجميعية القائمة الوحيدة الواجبة الإعداد عند تمام حصول الشركة القابضة على السيطرة على الشركات التابعة لها . ذلك لأن الحسابات الختامية الأخرى ليس لها أى دلالة تجميعية من وجه نظر المجموعة قبل ذلك التاريخ . وتهدف الميزانية العموميه التجميعية أساسا إلى قياس الموارد الاقتصادية المتوفرة لدى مجموعة الشركات كما تتمثل فى أصولها، وقياس الالتزامات التى تقع على عاتق المجموع الغير ، وتحديد حقوق الملكية فيها . ذلك مع مراعاة عدم الازدواج فى الحساب بما يؤدى إلى تلافى تضخم الأصول والخصوم عما يجب أن تكون عليه .

ولنفرض لتوضيح ما تقدم أن الشركة القابضة ص قد حصلت على ١٠٠ ٪ من أسهم رأس المال فى الشركات التابعه س١ ، س٢ ، س٣ فى ١/١/١٩٧٤ حيث ظهرت الميزانيات العمومية لكل شركة فى المجموعة كالآتى :

الشركة القابضة ص وشركاتها

الميزانيات العموميه للمجموعة فى ١/١/٧٤ - تاريخ الاقتناء .

	ص	س١	س٢	س٣
إستثمار فى الشركة س١	١٥ر٠٠٠			
« « « س٢	٢٨ر٠٠٠			
« « « س٣	٣٠ر٠٠٠			
أصول أخرى	٩٢ر٠٠٠	٣٣ر٠٠٠	٤٧ر٠٠٠	٨٢ر٠٠٠
مجموع الأصول	١٦٥ر٠٠٠	٣٣ر٠٠٠	٤٧ر٠٠٠	٨٢ر٠٠٠
حقوق الملكية : أسهم رأس المال	١٠٠ر٠٠٠	١٠ر٠٠٠	٢٠ر٠٠٠	٥٠ر٠٠٠
ارباح محجوزة	١٥ر٠٠٠	٥ر٠٠٠	٥ر٠٠٠	(١٢ر٠٠٠)
مجموع حقوق الملكية	١١٥ر٠٠٠	١٥ر٠٠٠	٢٥ر٠٠٠	٣٨ر٠٠٠
الإلتزامات	٥٠ر٠٠٠	١٨ر٠٠٠	٢٢ر٠٠٠	٤٤ر٠٠٠
مجموع الخصوم	١٦٥ر٠٠٠	٣٣ر٠٠٠	٤٧ر٠٠٠	٨٢ر٠٠٠

هذا ويتم تسجيل إستثمارات الشركة القابضة فى الشركات التابعة عند الاقتناء بالتكلفة والتى تتحدد على أساس القيمة السوقية العادلة للتضحيات التى تحملتها الشركة القابضة فى الحصول على هذه الاستثمارات ، وسواء كانت هذه التضحيات تتمثل فى أصول نقدية أو عينية أو تتمثل فى أسهم من رأس مال الشركة القابضة، وعلى هذا الأساس يمكن أن تتخذ العلاقة بين التكلفة التى تضحى بها الشركة القابضة مقابل صافى الأصول فى كل من الشركات التابعة أحد ثلاثة أشكال ، فقد تتساوى التكلفة مع صافى الأصول الدفترية كما هو الحال فى الشركة س١ ، أو قد تزيد التكلفة عن صافى الأصول الدفترية كما هو الحال فى الشركة س٢ ، أو قد تقل التكلفة عن صافى الأصول الدفترية كما هو الحال فى الشركة س٣ .

وكما سبق أن ذكرنا فإن الهدف من إعداد الميزانية العمومية التجمعية هو إظهار الموارد المتاحة للمجموع دون إزدواج فى الحساب ، والالتزامات التى تقع على عاتق المجموع دون إزدواج فى الحساب أيضا ، وتحديد حقوق الملكية فى المجموع دون إزدواج فى الحساب .

ولنأخذ مثلا الشركة ص والشركة س١ . ويتطلب إعداد الميزانية العمومية المجمعة للشركتين تجميع الاصول وتجميع الخصوم لتندمج الميزانيتين فى ميزانية واحدة غير أنه بالنظر لاصول الشركة ص نجد أن من بينها إستثمارات فى الشركة س١ قدرها ١٥٠٠٠ جنيه تعادل حقوق الملكية فى خصوم الشركة الاخيرة فلو جمعنا الاصول كلها والخصوم كلها لكل من الشركتين لكى يمكن أن ننظر إليهما كشركة واحدة لترتب على ذلك تضخم مجموع الاصول ومجموع الخصوم بأستثمار ص فى س١ والذى يقع فى أصولها وحقوق الملكية فى س١ المملوكة بالكامل للشركة ص والتى تقع فى خصوم س١ . ولذلك يتطلب الأمر إستبعاد العلاقات المتبادلة بين الشركتين فى هذا الشأن حتى يمكن النظر إليهما

كشخصية معنوية واحدة . ويتم ذلك عملا بأعداد ورقة عمل لاعداد الميزانية التجميعية يتم فيها إجراء القيود اللازمة لاستبعاد مثل هذه العلاقات المتبادلة . وتكون ورقة العمل اللازمة لاعداد الميزانية التجميعية للشركة ص والشركة س١ كالآتى .

الشركة القابضة ص والتابعة س١

ورقة عمل الميزانية العمومية التجميعية فى تاريخ الاقتناء

	ص	س١	استبعادات وتسويات مدين	استبعادات وتسويات دائن	الميزانية العمومية التجميعية
الأصول :					
استثمارات فى الشركة س١	١٥ر٠٠٠				
» » » س٢	٢٨ر٠٠٠			١٥ر٠٠٠ (١)	٢٨ر٠٠٠
» » » س٣	٣٠ر٠٠٠				٣٠ر٠٠٠
أصول أخرى	٩٢ر٠٠٠	٣٣ر٠٠٠			١٢٥ر٠٠٠
مجموع الأصول	١٦٥ر٠٠٠	٣٣ر٠٠٠			١٨٣ر٠٠٠
حقوق الملكية والالتزامات :					
رأس مال ص	١٠٠ر٠٠٠				١٠٠ر٠٠٠
أرباح محجوزة ص	١٥ر٠٠٠				١٥ر٠٠٠
رأس مال س١		١٠ر٠٠٠	١٠ر٠٠٠ (١)		
أرباح محجوزة س١		٥ر٠٠٠	٥ر٠٠٠ (١)		
الالتزامات	٥٠ر٠٠٠	١٨ر٠٠٠			٦٨ر٠٠٠
	١٦٥ر٠٠٠	٣٣ر٠٠٠	١٥ر٠٠٠	١٥ر٠٠٠	١٨٣ر٠٠٠

هذا ويلاحظ أننا أستبعدنا إستثمارات ص فى س١ بجعلها دائنة مقابل استبعاد حقوق الملكية فى س١ بجعلها مدينة . أما إستثمارات ص فى كل من س٢ ، س٣ فتظهر فى الميزانية التجميعية للشركتين ص ، س١ لان كل من س٢ ، س٣ لم تدخل فى التجميع بعد .

٤ — ١ - تكلفة الاقتناء تزيد عن صافي التكلفة الدفترية للشركة التابعة :

إذا زادت تكلفة إقتناء الشركة القابضة للاستثمارات في الشركة التابعة عن صافي التكلفة الدفترية لهذه الاستثمارات فإن هذا يعني أحد عدة أمور أهمها : (١) أن أصول الشركة التابعة تظهر في الدفاتر بأقل من قيمتها السوقية العادلة وقت الاقتناء ، وفي هذه الحالة يجب أن يعاد تقويم الاصول بما يتفق مع قيمتها العادلة إذا كان ذلك ممكنا ، أو إعتبار الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية بمثابة فرق تقويم يحمل لحساب الارباح المحجوزة للشركة التابعة (٢) وجود شهرة محل الشركة التابعة غير ظاهرة بدفاترها مما أدى إلى قيام الشركة القابضة بدفع قيمة أعلى من القيمة الدفترية للأصول بمقدار الشهرة ، وفي هذه الحالة يجب إثبات الشهرة وتعلية قيمتها على حساب الارباح المحجوزة للشركة التابعة ، (٣) قيام الشركة القابضة بدفع قيمة أعلى عن القيمة السوقية العادلة لصافي أصول الشركة التابعة ترغيبا لمساهمي الاخيرة في بيع أسهمهم بحيث تتمكن الشركة القابضة من السيطرة على الشركة التابعة إنتظارا لفوائد غير منظورة يمكن أن تحقق الشركة الام من وراء ذلك . ويمكن إعتبار ذلك بمثابة أصل غير ملموس (شهرة سيطرة من وجهة نظر الشركة القابضة) في الميزانية التجميعية للمجموعة .

وبالعودة لمثالنا السابق نجد أن ص حصلت على حقوق الملكية في س البالغ قيمتها الدفترية ٢٥٠٠٠ جنيه مقابل ٢٨٠٠٠ جنيه . فإذا كانت الزيادة ترجع إلى تقويم الأصول بأقل من قيمتها وجب إعادة تقويم أصول الشركة التابعة على هذا الاساس ، أما إذا كانت الزيادة ترجع إلى شهرة المحل الخاصة بالشركة س ، أو المزايا المتوقع الحصول عليها من حصول ص على السيطرة على س ، فإنها تعالج كأصل غير ملموس .

وسوف نعتبر الفرق بصفة مرحلية بمثابة زيادة في التكلفة عن القيمة الدفترية لصافي أصول الشركة التابعة ونرمز له في القوائم التالية بالرمز (ت +)

وعلى هذا الاساس يمكن تجميع ميزانية س٣ على الميزانية التجميعية للشركتين ص ، س١ كالآتى :

الشركة القابضة ص والشركتين التابعتين س١ ، س٢
ورقة عمل الميزانية التجميعية فى تاريخ الاقتناء

	ص + س١	س٢	إستبعادات وتسويات - مدين	إستبعادات وتسويات - دائن	الميزانية التجميعية ص ، س١ ، س٢
الأصول :					
إستثمارات فى الشركة س٢	٢٨ر٠٠٠			٢٨ر٠٠٠ (٢)	
ت +			٣ر٠٠٠ (١)		٣ر٠٠٠
إستثمارات فى الشركة س٣	٣٠ر٠٠٠				٣٠ر٠٠٠
أصول أخرى	١٢٥ر٠٠٠	٤٧ر٠٠٠			١٧٢ر٠٠٠
مجموع الأصول	١٨٣ر٠٠٠	٤٧ر٠٠٠			٢٠٥ر٠٠٠
حقوق الملكية والالتزامات					
رأس مال ص	١٠٠ر٠٠٠				١٠٠ر٠٠٠
أرباح محجوزة ص	١٥ر٠٠٠				١٥ر٠٠٠
رأس مال س٢		٢٠ر٠٠٠	٢٠ر٠٠٠ (٢)		
أرباح محجوزة س٢		٥ر٠٠٠	٥ر٠٠٠ (٢)		
أرباح تقويم س٢			٣ر٠٠٠ (٢)	٣ر٠٠٠ (١)	
الالتزامات	٦٨ر٠٠٠	٢٢ر٠٠٠			٩٠ر٠٠٠
	١٨٣ر٠٠٠	٤٧ر٠٠٠	٣١ر٠٠٠	٣١ر٠٠٠	٢٠٥ر٠٠٠

وبالنظر إلى ورقة العمل نجد أن القيد (١) يعكس زيادة تكلفة إستثمارات ص فى س٢ عن صافى قيمتها الدفترية ، وهو يمثل قيد تسوية حيث جعل حساب الزيادة فى التكلفة عن القيمة الدفترية (ت+) مدينا مقابل جعل حساب أرباح التقويم — س٢ دائنا . ويترتب على هذا القيد أن تصبح حقوق الملكية فى س٢ مساوية لتكلفة إستثمارات ص فيها ، ويتم إستبعادها بالقيد (٢) . وتظهر (ت+) فى الميزانية العمومية التجميعية كأحد عناصر الأصول .

وإذا كانت الزيادة فى التكلفة عن القيمة الدفترية ترجع لعدم توافق القيمة السوقية المعادلة لصافى أصول الشركة التابعة مع صافى قيمتها الدفترية ، وأمكن تحديد الأصول المعينة التى تسببت فى هذا الفرق ، فأن قيد التسوية فى هذه الحالة يترتب عليه زيادة (أو نقص) هذه الأصول مقابل زيادة (أو نقص) حقوق ملكية الشركة التابعة ولنفرض مثلا أن مبلغ الـ ٣٠٠٠٠ جنية فى مثالنا الجارى يمثل محصلة عدة عوامل كالآتى : من بين أصول الشركة التابعة أراضى تكلفتها الدفترية ٥٠٠٠ جنيه وقيمتها السوقية ١٠٠٠٠ جنيه ، ومخزون تبلغ صافى تكلفته الدفترية ١٤٠٠٠ جنيه وتبلغ قيمته السوقية ١٠٠٠٠ جنيه ، كما قدرت شهرة المحل التى سوف تترتب على السيطرة على الشركة التابعة بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه وبذلك يكون قيد التسوية كما يجب أن يظهر على ورقة العمل كالآتى :

	من مذكورين
٥٠٠٠	حـ/ الأراضى — س٢
٢٠٠٠	حـ/ شهرة المحل — المجموعة
	إلى مذكورين
٤٠٠٠	حـ/ المخزون — س ٢
٣٠٠٠	أرباح تقويم — س٢

ويترتب على هذا القيد أن تظهر فى خانة الإستبعادات والتسويات مقابل الأصول الأخرى ٥٠٠٠ جنيه فى الجانب المدين ، ٤٠٠٠ جنيه فى الجانب الدائن وتزداد الأصول الأخرى فى خانة الميزانية التجميعية بمقدار ١٠٠٠ جنيه كما تظهر شهرة المحل فى الميزانيـة التجميعية بمقدار ٢٠٠٠ جنيه وتظهر فى خانة المدين من الإستبعادات والتسويات . أما أرباح التقويم بالإضافة إلى حقوق الملكية فى س٢ بقيمتها الدفترية فتستبعد مقابل إستثمارات ص لأغراض إعداد الميزانيـة العمومية التجميعية .

وسواء اعتبرت الزيادة في تكلفة إستثمارات الشركة القابضة عن قيمتها الدفترية في دفاتر الشركة التابعة راجعة لوجود أصول غير ملموسة أو راجعة لأصول ملموسة معينة فأن مجموع الأصول في الميزانية العمومية التجميعية لا يتأثر إذا كانت الشركة التابعة مملوكة بالكامل للشركة القابضة . أما إذا كانت الشركة التابعة غير مملوكة بالكامل للشركة القابضة فإن إعتبار الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية راجعا لنقص القيمة الدفترية للأصول الملموسة يؤدى إلى نتائج مختلفة في الميزانية التجميعية عما لو أعتبر الفرق بمثابة أصل غير ملموس من وجهة نظر الشركة القابضة كما سنرى فيما بعد .

٤ — ب: تكلفة الاقتناء تقل عن صافي التكلفة الدفترية للشركة التابعة :

إذا كانت تكلفة إستثمارات الشركة القابضة في الشركة التابعة تقل عن تكلفتها الدفترية ، فإن ذلك قد يقوم دليلا على تضخم التكلفة الدفترية لأصول الأخيرة . وقد يكون هذا التضخم راجعا لعدم سلامة الاجراءات المحاسبية فيما يتعلق ببعض الأصول أو حساب الإهلاك ، أو انخفاض القيمة السوقية لبعض الأصول إنخفاضا ملموسا دون الإحتياط لذلك كما قد يكون التضخم راجعا لعدم توافق مجموع القيم الفردية للأصول المختلفة مع القيمة الاقتصادية للمشروع ككل من حيث القدرة على تحقيق الربح كوحدة إقتصادية مستمرة في نشاطها . ويترتب على الحالة الأخيرة ما يمكن أن يطلق عليه « شهرة المحل السالبة » والتى تعكس إنخفاض معدلات الربحية في الشركة التابعة عن المعدلات السائدة في الأنشطة المماثلة .

وإذا كان نقص تكلفة الإستثمارات عن قيمتها الدفترية يرجع إلى تضخم بعض أصول الشركة التابعة فإنه يلزم تعديل هذه الأصول بما يتفق مع قيمتها العادلة . ويمكن أن يتم ذلك في دفاتر الشركة التابعة أو يتم في ورقة العمل عند إعداد الميزانية التجميعية كما هو الوضع في الحالة السابقة . أما إذا كان الفرق

يرجع إلى وجود شهرة سالبة فإنه عادة مايعالج فى ورقة العمل باعتباره مخصصا لتقويم الأصول يخصم من مجموعها فى الميزانية العمومية التجميعية . وسوف نرمز لهذا المخصص فى ورقة العمل بالرمز (ت−) .

وبالرجوع لمثالنا السابق نجد أن ص حصلت على حقوق الملكية فى س٣ بمبلغ ٣٠ر٠٠٠ جنيه فى حين تبلغ تكلفتها الدفترية ٣٨ر٠٠٠ جنيه . وعلى هذا الأساس تكون ورقة العمل للميزانية التجميعية لشركة ص وشركاتها كالآتى :

الشركة القابضة ص ، والشركات التابعة س١ ، س٢ ، س٣

ورقة العمل للميزانية التجميعية فى تاريخ الإقتناء .

	ص، س١ ، س٢	س٣	تسويات واستبعادات: مدين	تسويات واستبعادات: دائن	الميزانية التجميعية ص ، س١ ، س٢ ، س٣
الأصول :					
إستثمارات فى الشركة س٣	٣٠ر٠٠٠			(٢)٣٠ر٠٠٠	
أصول أخرى	١٧٢ر٠٠٠	٨٢ر٠٠٠			٢٥٤ر٠٠٠
ت +	٣ر٠٠٠				٣ر٠٠٠
ت −				(١) ٨ر٠٠٠	(٨ر٠٠٠)
مجموع الأصول	٢٠٥ر٠٠٠	٨٢ر٠٠٠			٢٤٩ر٠٠٠
حقوق الملكية والالتزامات .					
رأس مال ص	١٠٠ر٠٠٠				١٠٠ر٠٠٠
أرباح محجوزة ص	١٥ر٠٠٠				١٥ر٠٠٠
رأس مال س٣		٥٠ر٠٠٠	(٢)٥٠ر٠٠٠		
أرباح محجوزة س٣		(١٢ر٠٠٠)	(١) ٨ر٠٠٠	(٢)٢٠ر٠٠٠	
الالتزامات	٩٠ر٠٠٠	٤٤ر٠٠٠			١٣٤ر٠٠٠
	٢٠٥ر٠٠٠	٨٢ر٠٠٠	٥٨ر٠٠٠	٥٨ر٠٠٠	٢٤٩ر٠٠٠

(١) قيد تسوية : من ح/ أرباح محجوزة − س٣ إلى ح/ مخصص تقويم أصول − س٣ (ت −)

(٢) قيد إستبعاد من ح/ رأس مال س٣ إلى مذكورين : إستثمارات فى س٣ ، أرباح محجوزة (خسائر) س

٥ — السيطرة عن طريق الملكية الجزئية — حقوق الأقلية :

تناولنا فى البند السابق كيفية إعداد الميزانية التجميعية للشركة القابضة والشركات التابعة عند الإقتناء فى ظل ملكية الشركة القابضة لتابعاتها ملكية كاملة . غير أن الشركة القابضة قد تحصل على السيطرة على بعض أو كل الشركات التابعة لها بملكية ما يقل عن ١٠٠٪ من رأس مالها . وفى هذه الحالة تظل بقية أسهم رأس المال مملوكة لمساهمين بخلاف الشركة القابضة ، وجرى العرف المحاسبى على أن يطلق على نصيب هؤلاء من حقوق الملكية فى الشركة التابعة « حقوق الأقلية Minority Interests » . وعند إعداد الميزانية التجميعية فى ظل وجود حقوق أقلية فإن أصول الشركات التابعة تندمج مع أصول الشركة القابضة فى جانب الأصول مقابل إظهار حقوق الأقلية فى جانب الخصوم .

وكما هو الحال فى الحالة السابقة فإن تكلفة إستثمارات الشركة القابضة قد تتعادل مع قيمتها الدفترية فى دفاتر الشركة التابعة أو تزيد عنها أو تقل وتختلف المعالجة المحاسبية للحالتين الأخيرتين طبقا للسبب الذى يمكن إرجاع إختلاف التكلفة عن القيمة الدفترية إليه .

ولنفرض مثلا أن الشركة ص قد حصلت على حصة فى حقوق الملكية فى الشركة س قدرها ٩٠٪ فى الوقت الذى بلغت فيه القيمة الدفترية لهذه الحقوق بكامل مقدارها ١٠٠,٠٠٠ جنيه تتكون من ٦٠,٠٠٠ جنيه رأس مال و ٤٠,٠٠٠ جنيه أرباح محجوزة . ولنفرض أن مجموع أصول س فى ذلك التاريخ بلغ ١٤٥,٠٠٠ جنيه وبالتالى فإن إلتزاماتها تكون ٤٥,٠٠٠ جنيه . ذلك فى حين بلغ مجموع أصول الشركة ص بخلاف إستثماراتها فى س ٣٥٠,٠٠٠ جنيه ، وبلغت إلتزاماتها ٧٣,٠٠٠ جنيه وبلغ رأس مالها ٢٠٠,٠٠٠ جنيه . فإذا حصلت ص على ٩٠٪ من حقوق الملكية فى س بالتكلفة الدفترية ، فإن ذلك يعنى أن إستثماراتها فى س تبلغ ٩٠,٠٠٠ جنيه وتصبح حقوق الاقلية

١٠،٠٠٠ جنيه ممثلة في ٦،٠٠٠ جنيه رأس مال (١٠٪) و٤،٠٠٠ جنيه أرباح محجوزة (١٠٪) . وتظهر ورقة عمل الميزانية العمومية التجميعية في تاريخ الإقتناء على الشكل الآتي .

	س	س	تسويات وإستبعادات: مدين	تسويات وإستبعادات: دائن	الميزانية التجميعية
الأصول :					
إستثمارات في س ٩٠٪	٩٠٠٠٠			٩٠٠٠٠ (١)	
أصول أخرى	٣٥٠٠٠٠	١٤٥٠٠٠			٤٩٥٠٠٠
مجموع الأصول	٤٤٠٠٠٠	١٤٥٠٠٠			٤٩٥٠٠٠
حقوق الملكية والالتزامات :					
رأس مال س	٢٠٠٠٠٠				٢٠٠٠٠٠
أرباح محجوزة س	١٦٧٠٠٠				١٦٧٠٠٠
رأس مال س		٦٠٠٠٠	(١)٥٤٠٠٠ (٢) ٦٠٠٠		
أرباح محجوزة س		٤٠٠٠٠	(١)٣٦٠٠٠ (٢) ٤٠٠٠		
حقوق الأقلية في س ١٠٪				(٢) ١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
إلتزامات	٧٣٠٠٠	٤٥٠٠٠			١١٨٠٠٠
	٤٤٠٠٠٠	١٤٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٤٩٥٠٠٠

(١) إستبعاد ٩٠٪ من رأس مال وأرباح محجوزة في س مقابل إستثمارات س فيها .

(٢) إثبات ١٠٪ حقوق الأقلية في س .

وكما هو واضح من ورقة العمل فإن القيمة الدفترية لحقوق الاقلية تظهر في الميزانية التجميعية ، وهي تمثل جزء من مكونات حقوق الملكية في المجموعة (رغم أن بعض المحاسبين يرى معالجتها كالتزام المجموعة وليس من بنود حقوق الملكية ولكننا نرى أن حقوق الاقلية تمثل بحق جزء من حقوق الملكية بكل مايتضمنة هذا المفهوم من معانى) . وقد ظهرت في الميزانية التجميعية دون تفاصيل لمكوناتها رغم إمكانية ذلك ، غير أن الاقلية يمكن لها الرجوع إلى الميزانية الخاصة بالشركة س بصفة مستقلة للوقوف على تفاصيل حقوقهم الدفترية .

٥ - ا - تكلفة الاقتناء تزيد عن التكلفة الدفترية للاستثمارات فى الشركة التابعة - مع حقوق الأقلية :

ولنفرض فى مثالنا السابق أن ص حصلت على ٩٠ ٪ من حقوق الملكية فى س والبالغ قيمتها الدفترية ٩٠٫٠٠٠ جنيه بمبلغ ١١٦٫١٠٠ جنيه . وكما سبق أن ذكرنا فإن هذه الزيادة فى التكلفة قد ترجع إلى نقص القيمة الدفترية لأصول الشركة التابعة عن قيمتها العادلة ، أو قد يرجع لشهرة المحل غير الظاهرة ، أو قد يرجع لأسباب غير منظورة يترتب عليها زيادة أرباح المجموعة بحصول على السيطرة على س ، والتى أطلقنا عليها « شهرة السيطرة » فيما سبق . وإذا كان الفرق يرجع إلى عدم صلاحية القيم الدفترية لأصول س وقت الإقتناء فيصبح من الواجب تعديل هذه القيم فى دفاتر س إن أمكن ، وإن لم يمكن فيكون ذلك على ورقة عمل الميزانية التجميعية كما سبق وذكرنا غير ان السيطرة الجزئية تثير مشكلة فى هذا الصدد ، حيث تعنى تكلفة الاستثمارات فى س فى هذه الحالة ضمنا إنخفاض القيم الدفترية لأصولها عما يجب أن تكون عليه . ولكن هل يعنى ذلك تعديل هذه الأصول بمقدار نصيب الشركة القابضة ص من هذا الفرق أو يستلزم ذلك تعديل الأصول بالكامل طبقا لما تتضمنه تكلفة ص بالنسبة لحصتها منها ؟ وبمعنى آخر هل يتم تعديل أصول س بمقدار ٢٦٫١٠٠ جنيه التى تمثل زيادة تكلفة إستثمارات ص فى ٩٠ ٪ من حقوق الملكية فى س عن قيمتها الدفترية ، أم يجب تعديل الأصول المقابلة لحقوق الأقلية أيضا بحيث يصبح التعديل الاجمالى للأصول ٢٩٫٠٠٠ جنيه (٢٦٫١٠٠ × $\frac{١٠٠}{٩٠}$) ؟ . والإجابة على هذا التساؤل من وجهة نظرنا هى وجوب التعديل بالكامل ، رغم أن بعض المحاسبين يفضل التعديل الجزئى . ذلك لأنه إذا كان المنطق يستدعى تعديل ٩٠ ٪ من صافى الأصول طبقا لما تتضمنه تكلفة حصول الشركة القابضة عليها ، فإنه من باب أولى يمكن الإعتماد على نفس المبررات لتعديل الـ ١٠ ٪ الباقية من صافى الأصول .

وإستمرارا للمثال السابق وفي ظل تكلفة أستثمارات ص في س بما يزيد عن القيمة الدفترية تكون ورقة العمل للميزانية العمومية التجميعية كالآتي (لاحظ أن بيانات الميزانية العمومية لكل من ص ، س بصفة مستقلة معطاه) :

	ص	س	تسويات وإستبعادات من ح/	تسويات وإستبعادات إلى ح/	الميزانية التجميعية
الأصول :					
إستثمارات في س ٩٠٪	١١٦١٠٠			(٢)١١٦١٠٠	
أصول أخرى	٣٥٠٠٠٠	١٤٥٠٠٠	(١)٢٩٠٠٠		٥٢٤٠٠٠
مجموع الأصول	٤٦٦١٠٠	١٤٥٠٠٠			٥٢٤٠٠٠
حقوق الملكية والإلتزامات :					
رأس مال ص	٢٠٠٠٠٠				٢٠٠٠٠٠
أرباح محجوزة ص	١٩٣١٠٠				١٩٣١٠٠
رأس مال س		٦٠٠٠٠	(٢)٥٤٠٠٠ (٣) ٦٠٠٠		
أرباح محجوزة س		٤٠٠٠٠	(٢)٣٦٠٠٠ (٣) ٤٠٠٠		
أرباح تقويم س			(٣) ٢٩٠٠ (٢)٢٦١٠٠	(١) ٢٩٠٠٠	
حقوق الأقلية في س ١٠٪				(٣) ١٢٩٠٠	١٢٩٠٠
إلتزامات	٧٣٠٠٠	٤٥٠٠٠			١١٨٠٠٠
	٤٦٦١٠٠	١٤٥٠٠٠	١٥٨٠٠٠	١٥٨٠٠٠	٥٢٤٠٠٠

أما إذا أعتبر الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية للإستثمارات في الشركة التابعة بمثابة شهرة محل أو شهرة سيطرة من وجهة نظر الشركة القابضة فأنه يظهر في الميزانية التجميعية بالقيمة التي دفعت في مثل هذه الشهرة دون أن تتأثر حقوق الأقلية بها . وفي ظل هذا الفرض تكون ورقة عمل الميزانية التجميعية لمثالنا الجاري كالآتي :

	س	ص	تسويات وإستبعادات من ح/	تسويات وإستبعادات إلى ح/	الميزانية التجميعية
الأصـول :					
إستثمارات فى ص ٩٠٪	١١٦١٠٠			(١)٢٦١٠٠ (٢)٩٠٠٠٠	
أصول أخرى	٣٥٠٠٠٠	١٤٥٠٠٠			٤٩٥٠٠٠
ت+ - (شهرة محل أو سيطرة)			(١) ٢٦١٠٠		٢٦١٠٠
مجموع الأصول	٤٦٦١٠٠	١٤٥٠٠٠			٥٢١١٠٠
حقوق الملكية والإلتزامات :					
رأس مال — س	٢٠٠٠٠٠				٢٠٠٠٠٠
أرباح محجوزة — س	١٩٣١٠٠				١٩٣١٠٠
رأس مال — ص		٦٠٠٠٠	(٢) ٥٤٠٠٠ (٣) ٦٠٠٠		
أرباح محجوزة — ص		٤٠٠٠٠	(٣)٣٦٠٠٠ (٣) ٤٠٠٠		
حقوق الأقلية فى ص ١٠٪				(٣) ١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
الالتزامات	٧٣٠٠٠	٤٥٠٠٠			١١٨٠٠٠
	٤٦٦١٠٠	١٤٥٠٠٠	١٢٦١٠٠	١٢٦١٠٠	٥٢١١٠٠

هذا وعادة ما تظهر شهرة المحل أو السيطرة (ت+) فى الميزانية التجميعية تحت عنوان « زيادة التكلفة عن صافى القيمة الدفترية للاستثمارات فى الشركة التابعة » فى هـذه الحالة . ويلاحظ أن الأصول التجميعية قد زادت بمقـدار نصيب س فى هذه الزيادة كما تنعكس فى تكلفة إستثماراتها فى ص دون أن تتأثر حقوق الاقلية كما كان عليه الحال عند إعتبار الزيادة راجعة إلى إنخفاض القيمة الدفترية لأصول ص عما يجب أن تكون عليه. ولعله من الواضح أيضاً أن البيانات الواردة فى خانتى التسويات والإستبعادات تمثل قيود اليوميـة اللازمة لتسوية الأصول والخصوم وإستبعاد العمليات المتبادلة بين الشركتين لأغراض إعداد الميزانية التجميعية. ولذلك فقد تعمدنا إحلال لفظة « مدين » بإصطلاح « من ح/ » ولفظة دائن » بأصطـلاح « إلى ح/ » حتى يمكن قـراءة قيـود التسوية

والإستبعادات من الخانة المخصصة لذلك مباشرة فالقيد (١) بالقائمة بعاليه يقرأ مثلا من حـ/ زيادة التكلفة عن القيمة الدفترية للاستثمارات فى الشركة س (ت + بمبلغ ١٠٠ر٢٦ جنيه) ، إلى حـ/ إستثمارات فى س (بنفس المبلغ) كما يقرأ القيد (٣) مثلا « من مذكورين : رأس مال — س بمبلغ ٠٠٠ر٦ جنيه وأرباح محجوزة — س بمبلغ ٠٠٠ر٤ جنيه ، إلى حـ/ حقوق الأقلية فى س بمبلغ الـ ٠٠٠ر١٠ جنيه » .

٥ — ٥ — تكلفة الاستثمارات تقل عن التكلفة الدفترية لها — مع حقوق الأقلية :

قد يرجع ذلك إلى تضخم بعض أصول الشركة التابعة دفتريا عما يجب أن تكون عليه أو يرجع إلى انخفاض ربحية الشركة التابعة عن مثيلاتها فى نفس النشاط كما سبق أن ذكرنا . وقد أطلقنا على الحالة الثانية شهرة المحل السالبة ، وذكرنا أنه يجب فى خالة الحالة الأولى تعديل قيمة الأصول إلى ما يجب أن تكون عليه أو عمل مخصص لفرق تقويم الأصول يخصم من مجموعها فى الميزانية العمومية التجميعية .

وإذا كان الفرق يرجع إلى عدم صلاحية القيم الدفترية لأصول الشركة التابعة وأصبح من الواجب تعديلها ، سواء فى دفاترها أو فى ورقة العمل ، فأن التقييم يجب أن ينصب على نصيب الاقلية كما ينصب على نصيب الشركة القابضة أسوة بحالة زيادة التكلفة عن القيمة الدفترية . أما إذا كان الفرق راجعا لوجود الشهرة السالبة ، فان المخصص الذى يتكون بالفرق يقتصر على نصيب الشركة القابضة .

فإذا فرضنا مثلا أن تكلفة س فى الحصول على ٩٠ ٪ من حقوق الملكية فى س فى المثال السابق بلغت ٠٠٠ر٨١ جنيه فى الوقت الذى بلغت فيه التكلفة

الدفترية لهذه الحصة ٩٠٫٠٠٠ جنيه وكان الفرق راجعا إلى تضخم أصول معينة وتعين تعديلها . فيكون التعديل فى هذه الحالة بتخفيض قيمة الأصول بمبلغ ١٠٫٠٠٠ جنيه (٩٠٫٠٠٠ × ١/٩) ويلزم تعديل حقوق الاقلية بنصيبهم فى هذا النقص بالتبعية . وتجعل أصول س دائنة فى خانة التسويات والاستبعادات بمبلغ ١٠٫٠٠٠ جنيه مقابل جعل حساب أرباحها المحجوزة مدينا فى نفس الخانة وبنفس المبلغ . ويترتب على هذا القيد أن تصبح حقوق الملكية فى س مكونه من ٩٠٫٠٠٠ جنيه (٦٠٫٠٠٠ جنيه رأس مال + ٣٠٫٠٠٠ جنيه أرباح محجوزة بعد ترحيل القيد السابق) تكون حصة ص منها ٨١٫٠٠٠ جنيه وهى تعادل تكلفة إستثماراتها حيث يتم إستبعادها . وتصبح حقوق الاقلية ٩٫٠٠٠ جنيه (٦٫٠٠٠ جنيه رأس مال + ٣٫٠٠٠ جنيه أرباح محجوزة بعد إستبعاد نصيبهم من خسائر إعادة تقويم الاصول). ويصبح مجموع الاصول فى الميزانية العمومية التجميعية ٤٨٥٫٠٠٠ جنيه (٣٥٠٫٠٠٠ أصول أخرى للشركة ص + ١٣٠٫٠٠٠ رصيد الاصول المعدل فى س). [عليك إعداد ورقة عمل الميزانية التجميعية لهـذه الحالة مع مراعاة أن الارباح المحجوزة فى الشركة ص تصبح ١٥٨٫٠٠٠ جنيه حتى تتوازن ميزانيتها الفردية طبقا للبيانات المعطاة] .

أما إذا أعتبر الفرق راجعا لوجود شهرة سالبة وكون مخصص ليخصم من مجموع الاصول و الميزانيه التجميعية بالفرق بين تكلفة إستثمارات القابضة فى الشركة التابعة وقيمتها الدفترية فى دفاتر الاخيرة، فأن قيود التسوية والإستبعادات للمثال الجارى تكون كالآتى .

(١) من ح/ أرباح محجوزة ــ س إلى ح/ مخصص تقويم أصول ــ س ــ بمبلغ ٩٫٠٠٠ جنيه .

(٢) من مذكورين : ح/ رأس مال ـــ س بمبلغ ٥٤٫٠٠٠ جنيه وح/ أرباح محجوزة ـــ س بمبلغ ٢٧٫٠٠٠ جنيه(٣٦٫٠٠٠ ـــ ٩٫٠٠٠) إلى ح/ إستثمارات فى س بمبلغ ٨١٫٠٠٠ جنيه .

(٣) من مذكورين: ح/ رأس مال ـــ س بمبلغ ٦٫٠٠٠ جنيه وح/أرباح محجوزة ـــ س بمبلغ ٤٫٠٠٠ جنيه إلى ح/ حقوق الاقلية فى س بمبلغ ١٠٫٠٠٠ جنيه .

وعليك إعداد ورقة عمل الميزانيه التجميعيه التى توضح ذلك .

اسئلة وتمارين

أولا : الأسئلة :

١ ـ ماهى أهم أهداف إعداد القوائم والحسابات التجميعية .

٢ ـ قد تقوم الشركة القابضة بدفع قيمة أعلى من القيمة الدفترية لنصيبها في حقوق الملكية فى أحدى الشركات التابعة ، فما هى أهم الأسباب التى تحدوا بالشركة القابضة لذلك ، وما هى أهم الاجراءات المحاسبية التى تترتب على كل من هذه الأسباب إذا كانت الشركة التابعة مملوكة بالكامل للشركة القابضة وفى حالة وجود حقوق للأقلية فيها ؟

٣ ـ حصلت الشركة ص على السيطرة على الشركة س التى تبلـــغ صافى القيمه الدفترية لأصولها ٣٠٠٠٠٠ جنيه . فما هو المبلغ الذى دفعته ص مقابل هذه السيطرة فى كل من الحالات الآتية :

أ ـ وجود شهرة محل غير ظاهرة فى دفاتر س قيمتها ٥٠٠٠٠ جنيه ، وتضخم بعض الأصول بما يعادل ١٢٠٠٠ جنيه، ونقص القيمة الدفترية لبعض الأصول الاخرى عن قيمتها العادلة بمبلغ ١٣٥٠٠ جنيه ، ونصيب ص فى حقوق الملكية فى س ١٠٠ ٪ .

ب ـ كالحالة السابقة فيما عدا أن نصيب ص ٩٠ ٪ .

٤ ـ تكلم باختصار عن طبيعة حقوق الأقلية موضحاً المعالجة الملائمة لها فى الميزانيات التجميعية ومدى تأثرها بالفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية لحقوق الشركة القابضة (حقوق الأغلبية) .

ثانيا : التمارين :

التمرين الاول : فيما يلى البيانات المختصرة لميزانيات أربع شركات فى ٣١/١٢/١٩٧٤ .

	ص	س١	س٢	س٣
مجموع الأصول	٥٤٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٤٨٠٠٠٠

حقوق الملكية والالتزامات :

	ص	س١	س٢	س٣
رأس المال - أسهم عادية	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
أرباح محجوزة (خسائر)	٢١٠٠٠٠	(٢٠٠٠٠)	٦٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠
التزامات	١٣٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠
	٥٤٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٤٨٠٠٠٠

وقد قامت ص بالحصول على ١٠٠ ٪ من حقوق الملكية فى الشركات الثلاثة بالشروط التالية : (١) الحصول على حقوق ملكية س١ بسداد ١٥٠٫٠٠٠ جنيه نقداً ، (٢) إصدار ١٥٫٠٠٠ سهم عادى قيمة إسمية ٥ جنيه وقيمة سوقية ١٠ جنيه مقابل حقوق الملكية فى س٢ ، (٣) إصدار سندات لحملة أسهم س٣ تبلغ قيمتها الإسمية ٣٠٠٫٠٠٠ جنيه بفائدة إسمية ٥ ٪ مساوية للسعر الفعال تسدد بعد عشرة سنوات ، والمطلوب : إعداد قيود اليومية اللازمة لإثبات إستثمارات ص فى كل من الشركات الثلاثة ، (٢) إعداد ورقة عمل الميزانية التجميعية للشركات الأربعة ، (٣) تصوير الميزانية العمومية التجميعية للمجموعة فى تاريخ إقتناء ص لها .

التمرين الثانى : حصلت الشركة ص على ٩٠ ٪ من حقوق الملكية فى الشركة س فى ٧٤/١٢/٢١ حيث ظهرت ميزانيتى الشركتين كالآتى :

	ص	س
	مليم	جنيه
مبانى وآلات وتركيبات (صافى)	٦٢٢ر٥٠٠	٣١٢ر١٠٠
إستثمارات فى أسهم س	١٢٦ر٠٠٠	
مخزون	٢٣ر٩٥٠	٣٢ر٤٠٠
عملاء (صافى)	١٢ر٥٥٠	١٠ر٥٠٠
نقدية	١٣ر٢٠٠	٥ر٠٠٠
مجموع الأصول	٧٩٩ر٢٠٠	٣٦٠ر٠٠٠
أسهم رأس المال	٣٠٠ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠
أرباح محجوزة	١٢٠ر٠٠٠	٢٠ر٠٠٠
إلتزامات	٣٧٩ر٢٠٠	٢٤٠ر٠٠٠
مجموع الخصوم	٧٩٩ر٢٠٠	٣٦٠ر٠٠٠

هذا وبمراجعة دفاتر س وجد أن المخزون مقوم على أساس طريقة الوارد أخيرا صادر أولا ، وأن قيمته طبقا لطريقة الوارد أولا صادر أولا التى تستخدمها ص تبلغ ٢٨ر٦٠٠ جنيه ، كما وجد أن مخصص الديون المشكوك فيها غير كاف الديون المتوقع إعدامها من رصيد العملاء وتلزم زيادته بمبلغ ١ر٢٠٠ جنيه ، كما وجد أن مخصص إهلاك المبانى والآلات مغالى فيه وأن قيمة هذه الأصول بعد إستبعاد المخصص لا تقل عن ٣٢١ر٦٠٠ جنيه . وقد تقرر ، إعتبار أى زيادة عن تكلفة إستثمارات ص عن قيمتها الدفترية بعد هذه التسويات بمثابة شهرة سيطرة . المطلوب : (١) إجراء القيود الدفترية اللازمة لإجراء هذه التسويات بفرض تعديل سجلات س (٢) إعداد ورقة عمل الميزانية التجميعية

في ٧٤/١٢/٣١ بفرض أنه تقرر عدم تعديل سجلات س ، قم بإجراء قيود التسوية اللازمة على ورقة العمل .

التمرين الثالث :

فيما يلي ورقة عمل الميزانية التجميعية للشركة القابضة ط ، والشركة التابعة لها ع .

الأصول	ط	ع	تسويات واستبعادات من ح/	تسويات واستبعادات إلى ح/	الميزانية التجميعية
أصول أخرى	٣٧٢ر٠٠٠	١٨٢ر٠٠٠	؟	؟	٥٦٤ر٠٠٠
شهرة سيطرة					١٢ر٠٠٠
استثمارات في ع ٩٠٪	؟		؟	؟	؟
مجموع الأصول	؟	١٨٢ر٠٠٠			؟
حقوق الملكية والالتزامات :					
رأس مال ط	٢٠٠ر٠٠٠				٢٠٠ر٠٠٠
أرباح محجوزة ط	؟				؟
رأس مال ع		١٠٠ر٠٠٠	؟	؟	
أرباح محجوزة ع		٥٠ر٠٠٠	؟	؟	
حقوق الأقلية في ع ١٠٪					١٦ر٠٠٠
التزامات	٩٦ر٠٠٠	٣٢ر٠٠٠			؟
	؟	١٨٢ر٠٠٠	؟	؟	؟

المطلوب : (١) تحديد تكلفة إستثمارات ط في ع ، (٢) توضيح الأسباب التي ترى أنه قد تم إرجاع الفرق بين تكلفة الإستثمارات والقيمة الدفترية لها ، (٣) إستكمال ورقة العمل ، (٤) إجراء قيود التسوية والاستبعاد اللازمة .

التمرين الرابع : فيما يلي البيانات المختصرة للميزانيات العمومية الخاصة بالشركة القابضة ص ، والشركات التابعة لها $س_1$ ، $س_2$ ، $س_3$ ، وذلك في تاريخ حصول ص على حقوق السيطرة على هذه الشركات .

	ص	س١	س٢	س٣
أصول ثابتة (صافى)	١٢٥ر٠٠٠	٧٠ر٠٠٠	٨٢ر٠٠٠	٥٣ر٠٠٠
إستثمارات فى س١ ١٠٠ ٪	١٠٠ر٠٠٠			
« « س٢ ٨٠ ٪	٨٥ر٠٠٠			
« « س٣ ٩٠ ٪	٦٠ر٠٠٠			
أصول متداولة	١٥٠ر٠٠٠	٨٠ر٠٠٠	٦٣ر٠٠٠	٤٧ر٠٠٠
	٥٢٠ر٠٠٠	١٥٠ر٠٠٠	١٤٥ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠
حقوق الملكية والالتزامات :				
رأس مال	٢٠٠ر٠٠٠	٥٠ر٠٠٠	٥٠ر٠٠٠	٥٠ر٠٠٠
أرباح محجوزة	٢٠٥ر٠٠٠	٤٥ر٠٠٠	٥٠ر٠٠٠	٢٠ر٠٠٠
إلتزامات	١١٥ر٠٠٠	٥٥ر٠٠٠	٤٥ر٠٠٠	٣٠ر٠٠٠
	٥٢٠ر٠٠٠	١٥٠ر٠٠٠	١٤٥ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠

والمطلوب : (ا) إجراء قيود التسوية والإستبعاد اللازمة لإعداد الميزانية التجميعية المجموعة فى ظل كل من الحالات الآتية : (١) أن الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية يرجع لشهرة المحل الخاصة بالشركة التابعة ، (٢) أن الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية يرجع إلى عدم سلامة تقييم أصول الشركة التابعة ، (٣) أن الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية فى س١ يرجع لشهرة السيطرة ، وفى س٢ يرجع إلى عدم سلامة تقييم الأصول الثابتة ، وفى س٣ يرجع إلى إنخفاض معدلات ربحية الشركة ، (٤) أن الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية فى س١ يرجع إلى عدم سلامة تقييم الأصول ، وفى س٢ يرجع إلى شهرة السيطرة ، وفى س٣ يرجع إلى عدم سلامة تقييم الأصول .

(ب) إعداد ورقة عمل الميزانية العمومية التجميعية للحالة الأولى والأخيرة فى المطلوب الأول .

الفصل الثاني عشر

فى

الشركات القابضة :

الحسابات والقوائم التجميعية بعد تاريخ الاقتناء .

١ — مقدمة :

عالجنا فى الفصل السابق إجراءات إعداد الميزانية التجميعية فى تاريخ حصول الشركة القابضة على مايكفى من حقوق الملكية فى الشركات التابعة للسيطرة عليها. وعادة ما تسجل استثمارات الشركة القابضة فى الشركات التابعة عند إقتنائها بالتكلفة ، والتى لا شك تعكس قيمة هذه الاستثمارات من الناحية الاقتصادية بالنسبة لكل من طرفى عملية التبادل فى ذلك التاريخ . وقد تستمر الشركة القابضة فى إظهار استثماراتها فى الشركات التابعة بتكلفتها فى تاريخ الإقتناء دون تعديل لما قد يطرأ على قيمة صافى أصول هذه الشركات نتيجة مزاولة عملياتها ، وهو ما يطلق عليه محاسبياً « المحاسبة للاستثمارات فى الشركات التابعة على أساس التكلفة »، كما قد تقوم الشركة التابعة بتعديل قيمة إستثماراتها فى الشركات التابعة تبعاً لما يطرأ من تغيرات على قيمة صافى أصولها نتيجة مزاولة عملياتها ، وفى هذه الحالة تعالج الاستثمارات فى الشركات التابعة طبقاً لما يعرف محاسبياً « بالمحاسبة للاستثمارات فى الشركات التابعة على أساس حقوق الملكية » . وسوف نطلق إختصاراً على الطريقة الأولى « أساس التكلفة » وعلى الطريقة الثانية « أساس حقوق الملكية » .

وسوف نستعرض فى هذا الفصل الإجراءات المحاسبية اللازمة لإعداد الحسابات والقوائم التجميعية فى تاريخ لاحق لتاريخ إقتناء الشركة القابضة لإستثماراتها فى الشركات التابعة طبقاً لكل من الطريقتين .

٣ — إنقضاء فترة محاسبية بعد تاريخ الاقتناء :

عندما تنقضى فترة محاسبية على تاريخ إقتناء الشركة القابضة لإستثماراتها فى الشركة أو الشركات التابعة فإن الأمر يقتضى إعداد حسابات ختامية تجميعية لتظهر نتائج عمليات المجموعة بالإضافة إلى الميزانية التجميعية التى توضح مركزها المالى . ذلك لأن حقوق الشركة القابضة فى الشركات التابعة تتأثر بمقدار ما تحققه هذه الشركات من أرباح أو خسائر وبمقدار ما تقوم هذه الشركات باجرائه من توزيعات للأرباح سواء كان ذلك من أرباح الفترة أو من الأرباح المحجوزة . هذا وسوف نستخدم لأغراض التبسيط فيما يلى من أمثلة توضيحية حساب ختامى واحد يشتمل على ملخص البيانات التى ترد عادة فى مجموعة الحسابات الختامية العادية (الإنتاج والمتاجرة والأرباح والخسائر) بصورة مجملة بحيث تتضح المبادىء العامة فى هذا الصدد بصورة يسهل استيعابها .

ولنفرض أن الشركة ص حصلت على ٨٠ ٪ من حقوق الملكية فى الشركة س فى ١٩٧٥/١/١ بمبلغ ٧٦٫٠٠٠ جنيه عندما بلغت صافى أصول الشركة س فى الدفاتر ١٠٠٫٠٠٠ جنيه . وقد وجد حينئذ أن المخزون لدى الشركة س والتى تبلغ تكلفته الدفترية ١٥٫٠٠٠ جنيه مبالغ فى تقويمه بمبلغ ٥٫٠٠٠ جنيه . وقد بلغت الأرباح التى حققتها الشركة س عن السنة المالية المنتهية فى ١٩٧٥/١٢/٣١ ٢٠٫٠٠٠ جنيه وزع منها ١٠٫٠٠٠ جنيه على المساهمين وتم احتجاز الباقى .

٣ — ١ — ورقة عمل الحسابات والقوائم الختامية — أساس التكلفة :

يترتب على إتباع أساس التكلفة فى إثبات استثمارات الشركة القابضة فى

الشركة التابعة إعتبار ما تحصل عليه من توزيعات فى أرباح التابعة بمثابة إيرادات فى دفاترها . وعند إعداد الحسابات الختامية التجميعية تعد هذه التوزيعات بمثابة معاملات وسيطة بين أفراد المجموعة ويتم إلغائها ، وتعتبر حصة الشركة القابضة فى مجموع الارباح ، سواء كانت موزعة أو غير موزعة بمثابة زيادة فى حقوق ملكيتها فى المجموعة . ولتوضيح ذلك سنبدأ أولا بإعداد ورقة عمل الحسابات الختامية للمثال بعاليه ، مع افتراض البيانات المتعلقة بمفرداتها فيما عدا صافى أرباح س ، ثم نوضح بعد ذلك إجراءات إعداد الميزانية التجميعية .

ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية
الشركة القابضة ص والشركة التابعة س
عن السنة المالية المنتهية فى ٣١/١٢/٧٥

	ص	س	تسويات واستبعادات من ح/	تسويات واستبعادات إلى ح/	الحسابات الختامية التجميعية
الإيرادات (بخلاف توزيعات س)	٣٩٢٠٠٠	١٢٢٠٠٠			٥١٤٠٠٠
توزيعات من س	٨٠٠٠		(٢) ٨٠٠٠		
مجموع الإيرادات	٤٠٠٠٠٠	١٢٢٠٠٠			٥١٤٠٠٠
تكلفة البضاعة المباعة	٢١٤٠٠٠	٥٦٠٠٠		(١) ٥٠٠٠	٢٦٥٠٠٠
المصروفات الأخرى	٩٤٠٠٠	٤٦٠٠٠			١٤٠٠٠٠
صافى الربح — س		٢٠٠٠٠	(١) ٥٠٠٠	(٣) ٢٥٠٠٠	
صافى الربح — ص	٩٢٠٠٠		(٣) ٢٠٠٠٠	(٢) ٨٠٠٠	١٠٤٠٠٠
حقوق الأقلية فى صافى ربح س			(٣) ٥٠٠٠		٥٠٠٠
المصروفات وصافى الربح	٤٠٠٠٠٠	١٢٢٠٠٠	٣٨٠٠٠	٣٨٠٠٠	٥١٤٠٠٠

(١) تسوية تكلفة البضاعة المباعة بمقدار التضخم فى تكلفة مخزون أول المدة (بفرض طريقة المخزون الدورى) حيث يؤدى ذلك إلى تخفيض تكلفة البضاعة المباعة (بجعله دائنا) وزيادة رصيد صافى الربح - س (وهو رصيد دائن يظهر كمتمم حسابى فى الجانب المدين من الحساب الختامى ومن ثم يزداد بجعله مدينا - أى بزيادة المتمم الحسابى بالجانب المدين من الحساب الختامى) .

(٢) استبعاد حصة ص من توزيعات س . ويؤدى ذلك إلى تخفيض الايرادات (بجعلها مدينة) وتخفيض رصيد صافى ربح ص (ويظهر كمتمم حسابى فى الجانب المدين الحساب الختامى ومن ثم لتخفيضه يجعل دائنا) .

(٣) تحديد نصيب كل من ص وحقوق الأقلية فى صافى ربح س بعد تعديله بتسوية مخزون أول الفترة ، حيث أصبح صافى الربح ٢٥٠٠٠ جنيه يخص ص ٨٠ ٪ منه ، أى ٢٠٠٠٠ جنيه ويخص الأقلية ٢٠ ٪ أى ٥٠٠٠ جنيه .

هذا ويلاحظ أن صافى الربح - ص فى الحسابات الختامية يتكون من الأرباح التى حققتها ص بصفة مستقلة (٩٢٫٠٠٠ جنيه) بعد استبعاد ما حصلت عليه من توزيعات س (٨٫٠٠٠ جنيه) مضافاً إليها حصتها فى أرباح س بعد تسويتها بالزيادة فى تكلفة مخزون أول الفترة (عند الإقتناء) وسواء كانت هذه الأرباح موزعة أو غير موزعة (٢٥٫٠٠٠ × ٨٠ ٪ = ٢٠٫٠٠٠ جنيه). ويظهر أثر توزيع أرباح س على رصيد الأرباح المحجوزة فى الميزانية التجميعية كما تتأثر به حقوق الأقلية .

ولتوضيح إجراءات إعداد الميزانية التجميعية بعد انقضاء فترة محاسبية على تاريخ اقتناء الشركة القابضة لإستثماراتها فى الشركة التابعة ، نفترض استمراراً للمثال الجارى أن بيانات الميزانية العمومية لكل من الشركتين ص ، س كما هو موضح فى ورقة العمل التالية . ونوضح أيضاً فى الورقة التسويات اللازمة لأغراض إعداد الميزانية التجميعية ثم نعلق على كل منها بما يوضح مبرراتها .

هذا وبفحص خانة التسويات والإستبعادات نجد الآتى .

(١) عند حصول ص على ٨٠ ٪ من حقوق الملكية فى س كانت تكلفة الإستثمارات . تقل عن قيمتها الدفترية بمبلغ ٤٫٠٠٠ جنيه نتيجة المغالاة فى تقويم المخزون بمبلغ ٥٫٠٠٠ جنيه (منها ١٫٠٠٠ جنيه تخص حقوق الأقلية بنسبة ٢٠ ٪) . وقد أفترضنا أن س أستنفدت هذا المخزون بتكلفته الدفترية بصدد حساب تكلفة البضاعة المباعة (أنظر ورقة عمل الحسابات الختامية) بما أدى إلى نقص أرباح العام عما كان يجب أن تكون عليه بمبلغ ٥٫٠٠٠ جنيه ، فى حين أن المبلغ كان يجب إستنزاله من الأرباح المحجوزة للشركة س فى تاريخ الإقتناء . ولذلك فيمثل القيد الأول تصحيح هذا الوضع بجعل حساب الارباح المحجوزة - س فى ٧٥/١/١ مديناً بمبلغ ٥٫٠٠٠ جنيه مقابل جعل

ورقة عمل الميزانية التجميعية للشركة القابضة س والتابعة س
فى ١٩٧٥/١٢/٣١ ، بعد سنة مالية من تاريخ الاقتناء

	س	س	تسويات واستبعادات: من ح/	تسويات واستبعادات: إلى ح/	الميزانية التجميعية
الأصول :					
أصول مختلفة	٥٤٢٠٠٠	٢١٣٠٠٠			٧٥٠٠٠٠
استثمارات فى س — ٨٠ ٪	٧٦٠٠٠			(٤)٧٦٠٠٠	
مجموع الأصول	٦١٨٠٠٠	٢١٣٠٠٠			٧٥٠٠٠٠
حقوق الملكية والالتزامات :					
رأس المال — س	٢٠٠٠٠٠				٢٠٠٠٠٠
أرباح محجوزة — س فى ٧٥/١/١	١١٢٠٠٠				١١٢٠٠٠
صافى الربح — س من سنة ٧٥	٩٢٠٠٠		(٢) ٨٠٠٠	(٣)٢٠٠٠٠	١٠٤٠٠٠
توزيعات أرباح س	(٦٢٠٠٠)				(٦٢٠٠٠)
رأس مال — س		٥٠٠٠٠	(٤)٤٠٠٠٠ (٥)١٠٠٠٠		
أرباح محجوزة — س فى ٧٥/٩/١		٥٠٠٠٠	(١) ٥٠٠٠ (٤)٣٦٠٠٠ (٥) ٩٠٠٠		
صافى ربح — س عن السنة		٢٠٠٠٠	(٣)٢٠٠٠٠ (٥) ٥٠٠٠	(١) ٥٠٠٠	
توزيعات أرباح س		(١٠٠٠٠)		(٢)٨٠٠٠ (٥)٢٠٠٠	
حقوق الأقلية فى س			(٥) ٢٠٠٠	(٥)٢٤٠٠٠	٢٢٠٠٠
الالتزامات	٢٧٦٠٠٠	١٠٣٠٠٠			٣٧٩٠٠٠
	٦١٨٠٠٠	٢١٣٠٠٠	١٣٥٠٠٠	١٣٥٠٠٠	٧٥٠٠٠٠

صافى ربح س عن السنة دائنا . وبذلك يصبح صافى ربح س بعد التعديل عن السنة ٢٥٫٠٠٠ جنية ويصبح رصيد الارباح المحجوزة فى بداية السنة(تاريخ الإقتناء) ٤٥٫٠٠٠ جنيه .

(٢) قامت س بتوزيع ١٠٫٠٠٠ جنيه من أرباحها يخص ص منها ٨٫٠٠٠ جنيه اعتبرت من بنود الإيرادات فى الحسابات الختامية الخاصة بالشركة ص . وحيث أن ص تضيف لما تحققه هى من أرباح بصفة فردية نصيبها فى الأرباح التى تحققها س سواء وزعت أو لم توزع لأغراض إعداد الحسابات والقوائم التجميعية، فقد أصبح من الواجب إلغاء قيد حصول ص على مبلغ الـ ٨٫٠٠٠ جنيه عن طريق جعل حساب صافى أرباح س عن السنة مدينا وحساب توزيعات أرباح س دائنا . وهذا هو مايتحقق بالقيد الثانى .

(٣) تبلغ حصة ص من صافى أرباح س بعد تعديلها ٢٠٫٠٠٠ جنيه وبذلك يلزم تحويل المبلغ من حساب صافى ارباح س لحساب صافى أرباح ص ليظهر فى الميزانية التجميعية . وهذا مايحققه القيد الثالث .

(٤) تتمثل حقوق ص فى س فى تاريخ الاقتناء فى ٨٠٪ من رأس المال (٤٠٫٠٠٠ جنيه) مضافا إليها ٨٠٪ من الأرباح المحجوزة بعد تسويتها بالمغالاة فى تقويم المخزون (٣٦٫٠٠٠ جنيه) . وهذه الحقوق تظهر فى أصول س المختلفة التى تنطوى عليها الميزانيـــة التجميعية . ومن ثم يجب استبعاد إستثمارات ص فى س مقابل حقوق ص فى س منعا للازدواج ، وهذا مايتحقق بالقيد الرابع .

(٥) قيد مركب يثبت حقوق الأقلية فى س قبل توزيع أرباح العام وبعد حصولهم على نصيبهم من هذه التوزيعات كالآتى :

	من مذكورين
١٠٫٠٠٠	حـ/ رأس مال - س - ٢٠٪
٩٫٠٠٠	حـ/ أرباح محجوزة - س ١/١/٦٥ (بنسبة ٢٠٪ بعد التسوية)
٥٫٠٠٠	حـ/ صافى أرباح العام - س (بعد التسوية - ٢٠٪)
٢٤٫٠٠٠	بعده

٢٤٠٠٠ ماقبله

٢٫٠٠٠ حقوق الأقلية فى س (ماحصل عليه الأقلية من الأرباح الموزعة) .

الى مذكورين :

٢٫٠٠٠ م/ توزيعات أرباح - س (حصة الأقلية فى الأرباح الموزعة) .

٢٤٫٠٠٠ م/ حقوق الأقلية فى س (بنصيبهم فى رأس المال والأرباح المحجوزة وأرباح العام) .

ومن هذا القيد نجد أن رصيد حقوق الأقلية يصبح ٢٢٫٠٠٠ جنيه وهو مايظهر فى الميزانية التجميعية .

هذا ومن الواضح أن حساب استثمارات الشركة القابضة (ص) فى الشركات التابعة لها (س) يظل بقيمته الدفترية فى تاريخ الإقتناء فى ظل « أساس التكلفة » كما هو واضح من المثال بعاليه، ويستبعد لأغراض إعداد الحسابات والقوائم التجميعية مقابل حقوق الشركة القابضة فى الشركة التابعة فى تاريخ الاقتناء . وبذلك ، وفى ظل إتباع أساس التكلفة ، يلزم الأمر ضرورة التمييز وبين حقوق الملكية فى الشركة التابعة فى تاريخ الاقتناء وما يطرأ على هذه الحقوق، من تغيرات بعد ذلك نتيجة مزاولة الشركة التابعة لعملياتها المختلفة . والواقع أن هذا التمييز ضرورى حتى فى ظل أساس حقوق الملكية كما سوف يتضح من البند التالى .

٣ ـ ب ورقة عمل الحسابات والقوائم الختامية - أساس حقوق الملكية :

عندما تعالج الشركة القابضة استثماراتها فى الشركات التابعة محاسبيا على أساس حقوق الملكية فإن القيمة الدفترية لهذه الاستثمارات فى دفاترها تتأثر

بما تحققه الشركة التابعة من أرباح أو خسائر بعد تاريخ الاقتناء، كما تتأثر بما تقوم هذه الشركة بتوزيعه من أرباح. وبمعنى آخر فإنه فى ظل إتباع طريقة حقوق الملكية فإن حساب إستثمارات الشركة القابضة يعكس باستمرار حقوقها فى ملكية الشركات التابعة بما يطرأ عليها من تغيرات . وبالرغم من أن القوائم والحسابات الختامية التجميعية تتطابق تماما مع تلك التى يتم إعدادها فى ظل أساس التكلفة ، إلا أن إجراءات التجميع والمحاسبة للاستثمارات تختلف .

وحتى تتضح الصورة للقارىء — سوف نفترض نفس بيانات الشركة ص والشركة س الواردة فى البند السابق (٢ — أ) ونعالج إستثمارات ص على أساس حقوق الملكية . وفى تاريخ الإقتناء ١/١/٧٥ تقوم ص بإثبات إستثماراتها فى س سواء فى ظل أساس التكلفة أو حقوق الملكية بالقيد الآتى .

٧٦٫٠٠٠ من ح/ الاستثمارات فى س — ٨٠ ٪

٧٦٫٠٠٠ إلى ح/ النقدية (أو أى أصول أخرى كمقابل)

وفى ظل أساس التكلفة يظل حساب الاستثمارات فى دفاتر ص بنفس القيمة بصرف النظر عما يطرأ من تغيرات على حقوق ملكية س . أما فى ظل أساس حقوق الملكية ، فإن نصيب ص من أرباح س كما يظهر فى قوائم الأخيرة يعلى على حساب الإستثمارات كالآتى :

١٦٫٠٠٠ من ح/ الإستثمارات فى س — ٨٠ ٪

١٦٫٠٠٠ إلى ح/ أرباح الإستثمارات فى س

حصتنا فى أرباح س من واقع قوائمها ٢٠٫٠٠٠ × ٨٠ ٪ .

وعندما تحصل ص على حصتها من الأرباح التى قامت س بتوزيعها ، يخفض بها حساب الإستثمارات كالآتى :

٨٠٠٠ر٠٠ من ح/ النقدية

٨٠٠٠ر٠٠ إلى ح/ الإستثمارات فى س — ٨٠ ٪

إثبات تحصيل حصتنا فى الأرباح التى وزعتها س .

ويترتب على هذه القيود أن يصبح رصيد الإستثمارات فى ميزانية ص مبلغ ٨٤٠٠٠ر٠٠ جنيه ، وتزداد أرباحها بمبلغ ٨٠٠٠ر٠٠ جنيه فى حساباتها الختامية الخاصة ، حيث لا يقتصر أثر ارباح س على قوائم ص الخاصة فى هذه الحالة على ما يتم توزيعه من أرباح (٨٠ ٪ من ١٠٠٠٠ر٠٠ جنيه) وإنما يمتد إلى ما لم يتم توزيعه أيضا (٨٠ ٪ من ١٠٠٠٠ر٠٠ جنيه المحتجزة) . وتكون ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية فى هذه الحالة كما هو موضح فيما يلى .

ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية للشركة ص و س

عن السنة المنتهية فى ٣١/١٢/٧٥ (أساس حقوق الملكية)

	ص	س	تسويات وإستبعادات من ح/	 إلى ح/	الحسابات الختامية التجميعية
الايرادات (بخلاف أرباح إستثمارات فى س)	٣٩٢ر٠٠٠	١٢٢ر٠٠٠			٥١٤ر٠٠٠
إيرادات إستثمارات فى س	١٦ر٠٠٠		١٦ر٠٠٠(٢)		
مجموع الايرادات	٤٠٨ر٠٠٠	١٢٢ر٠٠٠			٥١٤ر٠٠٠
تكلفة البضاعة المباعة	٣١٤ر٠٠٠	٥٦ر٠٠٠		٥ر٠٠٠ (١)	٣٦٥ر٠٠٠
المصروفات الأخرى	٩٤ر٠٠٠	٤٦ر٠٠٠			١٤٠ر٠٠٠
صافى الربح — س		٢٠ر٠٠٠	٥ر٠٠٠ (١)	٢٥ر٠٠٠(٣)	
صافى الربح — ص	١٠٠ر٠٠٠		٢٠ر٠٠٠(٣)	١٦ر٠٠٠(٢)	١٠٤ر٠٠٠
حقوق الأقلية فى صافى ربح س			٥ر٠٠٠ (٣)		٥ر٠٠٠
	٤٠٨ر٠٠٠	١٢٢ر٠٠٠	٤٦ر٠٠٠	٤٦ر٠٠٠	٥١٤ر٠٠٠

ويلاحظ أن الحسابات الختامية التجميعية فى ظل هذه الطريقة (طريقة حقوق الملكية) لا تختلف عن سابقتها وإن إختلفت قيم قيود التسوية والإستبعاد كما يتضح من الحالة المخصصة لذلك . فقد زادت إيرادات ص بمبلغ ١٦٠٠٠ر٠٠ جنيه فى هذه الحالة بدلا من ٨٠٠٠ر٠٠ جنيه فى الحالة السابقة ومن ثم تم إستبعادها. أما تسوية أثر تضخم تكلفة مخزون أول الفترة فما زالت كما هى ، كما لم تتأثر حقوق الأقلية بتغيير الطريقة التى أتبعتها ص فى المحاسبة لإستثماراتها فى س .

وتظهر ورقة عمل الميزانية التجميعية فى ظل أساس حقوق الملكية كالآتى

ورقة عمل الميزانية التجميعية لشركة ص وس .

فى ٧٥/١٢/٢١ ، بعد سنه مالية من تاريخ الإقتناء

	ص	س	التسويات والإستبعادات من ح/	التسويات والإستبعادات إلى ح/	الميزانية التجميعية
الأصول :					
أصول مختلفة	٥٤٢ر٠٠٠	٢١٣ر٠٠٠			٧٥٥ر٠٠٠
إستثمارات فى س – ٨٠ ٪	٨٤ر٠٠٠			(٣)٨٤ر٠٠٠	
مجموع الأصول	٦٢٦ر٠٠٠	٢١٣ر٠٠٠			٧٥٥ر٠٠٠
حقوق الملكية والإلتزامات :					
رأس المال – ص	٢٠٠ر٠٠٠				٢٠٠ر٠٠٠
أرباح محجوزة ص – ٧٥/١/١	١١٢ر٠٠٠				١١٢ر٠٠٠
صافى الربح – ص – عن السنه	١٠٠ر٠٠٠		(٣)١٦ر٠٠٠	(٢)٢٠ر٠٠٠	١٠٤ر٠٠٠
توزيعات ارباح ص	(٦٢ر٠٠٠)				(٦٢ر٠٠٠)
رأس مال س		٥٠ر٠٠٠	(٣)٤٠ر٠٠٠ (٤)١٠ر٠٠٠		
أرباح محجوزة س – ٧٥/١/١		٥٠ر٠٠٠	(١) ٥ر٠٠٠ (٣) ٣٦ر٠٠٠ (٤) ٩ر٠٠٠		
صافى ربح س عن السنة		٢٠ر٠٠٠	(٢)٢٠ر٠٠٠ (٤) ٥ر٠٠٠	٥ر٠٠٠ (١)	
توزيعات أرباح س		(١٠ر٠٠٠)		(٣) ٨ر٠٠٠ (٤) ٢ر٠٠٠	
حقوق الأقلية فى س			(٥) ٢ر٠٠٠	(٤)٢٤ر٠٠٠	٢٢ر٠٠٠
الإلتزامات	٢٧٦ر٠٠٠	١٠٣ر٠٠٠			٣٧٩ر٠٠٠
	٦٢٦ر٠٠٠	٢١٣ر٠٠٠	١٤٣ر٠٠٠	١٤٣ر٠٠٠	٧٥٥ر٠٠٠

هذا وبتفحص خانة التسويات ومقارنتها بالوضع فى ظل أساس التكلفة (البند ٢ ـــ أ) نجد الآتى .

(١) القيد الأول الخاص بتسوية رصيد الارباح المحجوزة فى س بالتضخم فى قيمة مخزون أول الفترة كما هو .

(٢) القيد الثانى فى الحالة السابقة الخاص بأستبعاد الأرباح التى وزعتها س من أرباح ليس له مقابل فى هذه الحالة ، وأنما تم إستبعاد ١٦٠٠٠ جنيه وهى قيمة الارباح التى اثبتتها ص فى دفاترها فى ظل أساس حقوق الملكية مع القيد الثالث . أما القيد الثانى فى الحالة الجارية فيقابله فى الحالة السابقة القيد الثالث .

(٣) القيد الثالث فى الحالة الجارية يستبعد إستثمارات ص فى س مقابل إستبعاد ١٦٠٠٠ جنيه من أرباح ص عليت على حساب الإستثمارات ومقابل إستبعاد ٨٠٪ من رأس مال س وأرباحها المحجوزة فى ١/١ بعد تسويتها للتضخم فى قيمة مخزون أول الفترة ، ويقابله فى الحالة السابقة القيد الرابع .

(٤) القيد الرابع فى الحالة الجارية يمثل حساب وإثبات حقوق الاقلية فى س وهو مطابق تماما للقيد الخامس فى الحالة السابقة .

ولعله من الواضح تماما أن الحسابات الختامية التجميعية والميزانية التجميعية فى أساس حقوق ظل الملكية لم تختلف عما كانت عليه فى ظل أساس التكلفة .

٣ — إنقضاء أكثر من فترة محاسبية منذ تاريخ الاقتناء :

تعتبر أسس وإجراءات إعداد الحسابات والقوائم التجميعية بعد إنقضاء أكثر من فترة محاسبية على تاريخ إقتناء الشركة القابضة لإستثماراتها فى الشركات التابعة إمتداد لما تعرضنا له فى البند السابق . فإذا كانت الشركة القابضة تستمر فى تسجيل إستثماراتها بالتكلفة فإن الامر يقتضى التمييز بين حقوق ملكية الشركة التابعة فى تاريخ الإقتناء وما يطرأ على ذلك من تغيير بعد ذلك لامكان إجراء التسويات اللازمة وخاصة إذا إختلفت التكلفة عن القيمة الدفترية فى تاريخ الإقتناء . أما اذا كانت استثمارات الشركة القابضة فى التابعة تسجل على أساس حقوق الملكية فأن الفرق بين القيمة الدفترية لهذه الإستثمارات فى دفاتر الشركة التابعة وحصة الشركة القابضة فى حقوق الملكية طبقا لدفاتر الشركة التابعة فى أى تاريخ لاحق

على تاريخ الإقتناء يمثل الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية تاريخ الاقتنـاء . ولتوضيح ذلك وكذلك لتوضيح اجراءات التجميع لفترات محاسبية لاحقة لتاريخ الاقتناء بما يزيد عن فترة محاسبية واحدة ، لنفرض البيانات التاليـه لكل من الشركه القابضة ص والتابعة ص فى صورة اجمالية مختصرة .

بيـانات اجمالية عن الشركة القابضة ص والتابعة س

	ص – بعد ٣ سنوات من الإقتناء		س	
بيانـات الميزانية العمومية :	أساس التكلفة	اساس حقوق الملكية	فى تاريخ الإقتنـاء	السنة الثالثة
الأصـول :				
أصول مختلفة (مجموع)	٢٣٧ر٥٠٠	٢٣٧ر٥٠٠	١٠٥ر٠٠٠	١٦٣ر٥٠٠
إستثمارات فى س – ٨٠٪	٧٠ر٠٠٠	٩٥ر٦٠٠		
مجموع الأصول	٣٠٧ر٥٠٠	٣٣٣ر١٠٠	١٠٥ر٠٠٠	١٦٣ر٥٠٠
حقوق الملـكية والإلتزامات :				
رأس المال	١٠٠ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠	٥٠ر٠٠٠	٥٠ر٠٠٠
الأرباح المحجوزة :				
عند الإقتناء			٣٠ر٠٠٠	
فى بداية السنة الثالثة	٩٨ر٠٠٠	١١٩ر٦٠٠		٥٧ر٠٠٠
أرباح السنة الثالثة	٢٦ر٠٠٠	٣٠ر٠٠٠		١٠ر٠٠٠
توزيعات السنة الثالثة	(١٥ر٠٠٠)	(١٥ر٠٠٠)		(٥ر٠٠٠)
الالتزامات (مجـوع)	٩٨ر٥٠٠	٩٨ر٥٠٠	٢٥ر٠٠٠	٥٢ر٥٠٠
مجموع حقوق الملـكية والالتزامات	٣٠٧ر٥٠٠	٣٣٣ر١٠٠	١٠٥ر٠٠٠	١٦٣ر٥٠٠
بيانات الحسابات الختامية :				
إيرادات مختلفة (مجموع)	٢٣١ر٠٠٠	٢٣١ر٠٠٠		١١٥ر٠٠٠
إيرادات إستثمارات فى س	٤ر٠٠٠	٨ر٠٠٠		
مجموع لايرادات	٢٣٥ر٠٠٠	٢٣٩ر٠٠٠		١١٥ر٠٠٠
مصروفا ت مختلفة (مجموع)	٢٠٩ر٠٠٠	٢٠٩ر٠٠٠		١٠٥ر٠٠٠
صافى أرباح العام الثالث	٢٦ر٠٠٠	٣٠ر٠٠٠		١٠ر٠٠٠
مجموع المصروفات والأرباح	٢٣٥ر٠٠٠	٢٣٩ر٠٠٠		١١٥ر٠٠٠

وإذا نظرنا إلى بيانات الميزانية العمومية لكل من ص و س لأمكننا إستخلاص البيانات التالية :

١ ـ بلغت تكلفة إستثمارات ص فى س فى تاريخ الإقتناء منذ ٣ سنوات ٧٠٠٠٠ جنيه كما تظهر فى خانة « أساس التكلفة » فى حين بلغت القيمة الدفترية لهذه الاستثمارات طبقا لحقوق ملكية س فى ذلك التاريخ ٦٤٠٠٠ جنيه [٨٠٪ من (٥٠٠٠٠ رأس المال + ٣٠٠٠٠ أرباح محجوزة)] . وبذلك تكون هناك زيادة فى التكلفة عن القيمة الدفترية عند الاقتناء قدرها ٦٠٠٠ جنيه . ويلاحظ أن نفس الفرق يمكن التوصل اليه عن طريق مقارنة استثمارات ص فى س على أساس حقوق الملكية والتى تبلغ ٩٥٦٠٠ جنيه بنصيب ص فى حقوق الملكية كما تظهر فى دفاتر س فى نهاية السنة الثالثة [٨٠٪ من (٥٠٠٠٠ جنيه رأس المال + ٥٧٠٠٠ جنيه أرباح محجوزة فى بداية السنة الثالثة + ٥٠٠٠ جنيه الأرباح غير الموزعة من أرباح السنة الثالثة)] والتى تبلغ ٨٩٦٠٠ جنيه ليكون الفرق ٦٠٠٠ جنيه . وسوف نفترض لأغراض إستكمال المثال أن الفرق يرجع إلى شهرة المحل الخاصة بالشركة س والغير مسجلة بدفاترها فى تاريخ الإقتناء ، وبذلك تكون قيمة الشهرة المقدرة للشركة بما فيها حقوق الأقلية ٧٥٠٠ جنيه(٦٠٠٠ × $\frac{١٠٠}{٨٠}$). وسوف نفترض أن الشركة ص قررت إستنفاد هذه الشهرة على مدة ١٠ سنوات من تاريخ الاقتناء على أساس القسط الثابت .

٢ ـ يقابل الفرق بين استثمارات ص فى س على أساس حقوق الملكية وأساس التكلفة والذى يبلغ ٢٥٦٠٠ جنيه فرق فى أرباح ص المحجوزة فى بداية السنة الثالثة يعادل ٢١٦٠٠ جنيه مضافا اليه الفرق بين أرباح السنة الثالثة فى ظل كل من الطريقتين والبالغ ٤٠٠٠ جنيه .

وسوف نعرض فيما يلى ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية عن العام

الثالث على أساس التكلفة ثم على أساس حقوق الملكية ثم نعرض ورقة عمل الميزانية التجميعية فى ظل كل من الأساسين .

ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية لشركة ص والتابعة س

عن العام الثالث من تاريخ الاقتناء

(أساس التكلفة)

	ص	س	تسويات واستبعادات من حـ/	تسويات واستبعادات إلى حـ/	الحسابات الختامية التجميعية
إيرادات مختلفة (مجموع)	٢٣١ر٠٠٠	١١٥ر٠٠٠			٣٤٦ر٠٠٠
إيرادات استثمارات فى س (توزيعات)	٤ر٠٠٠		٤ر٠٠٠ (٣)		
	٢٣٥ر٠٠٠	١١٥ر٠٠٠			٣٤٦ر٠٠٠
مصروفات مختلفة (مجموع)	٢٠٩ر٠٠٠	١٠٥ر٠٠٠			٣١٤ر٠٠٠
إستنفاد الشهرة عن العام			٧٥٠ (١)		٧٥٠
صافى الربح - س		١٠ر٠٠٠		٩ر٢٥٠ (٢) ٧٥٠ (١)	
صافى الربح - ص	٢٦ر٠٠٠		٧ر٤٠٠ (٢)	٤ر٠٠٠ (٣)	٢٩ر٤٠٠
حقوق الأقلية فى ارباح س			١ر٨٥٠ (٢)		١ر٨٥٠
	٢٣٥ر٠٠٠	١١٥ر٠٠٠	١٤ر٠٠٠	١٤ر٠٠٠	٣٤٦ر٠٠٠

ورقة عمل الحسابات الختاميه التجميعيه لشركة ص والتابعة س

عن العام الثالث من تاريخ الاقتناء

(أساس حقوق الملكية)

	ص	س	تسويات واستبعادات من حـ/	تسويات واستبعادات إلى حـ/	الحسابات الختامية التجميعية
إيرادات مختلفة (مجموع)	٢٣١ر٠٠٠	١١٥ر٠٠٠			٣٤٦ر٠٠٠
إيرادات إستثمارات فى س (أرباح	٨ر٠٠٠		٨ر٠٠٠ (٣)		
	٢٣٩ر٠٠٠	١١٥ر٠٠٠			٣٤٦ر٠٠٠
مصروفات مختلفة (مجموع)	٢٠٩ر٠٠٠	١٠٥ر٠٠٠			٣١٤ر٠٠٠
إستنفاد الشهرة عن العام			٧٥٠ (١)		٧٥٠
صافى الربح - س		١٠ر٠٠٠		٧٥٠ (١) ٩ر٢٥٠ (٢)	
صافى الربح - ص	٣٠ر٠٠٠		٧ر٤٠٠ (٢)	٨ر٠٠٠ (٣)	٢٩ر٤٠٠
حقوق الأقلية فى ارباح س			١ر٨٥٠ (٢)		١ر٨٥٠
	٢٣٩ر٠٠٠	١١٥ر٠٠٠	١٨ر٠٠٠	١٨ر٠٠٠	٣٤٦ر٠٠٠

ومن الواضح أن الحسابات الختامية التجميعية لا تختلف فى ظل أساس التكلفة عنها فى ظل أساس حقوق الملكية . ويمثل القيد (١) فى كل من الحالتين

ورقة عمل الميزانية التجميعية للشركة ص والتابعة س

فى نهاية العام الثالث من تاريخ الإقتناء

(أساس التكلفة)

	ص	س	إستبعادات وتسويات من ح/	إستبعادات وتسويات إلى ح/	الميزانية التجميعية
الأصول :					
أصول مختلفة (مجموع)	٢٣٧ر٥٠٠	١٦٣ر٥٠٠			٤٠١ر٠٠٠
شهرة محل – س (صافى)			(١) ٧ر٥٠٠	(٢) ٢ر٢٥٠	٥ر٢٥٠
إستثمارات فى س – ٨٠٪	٧٠ر٠٠٠			(٣) ٧٠ر٠٠٠	
مجموع الأصول	٣٠٧ر٥٠٠	١٦٣ر٥٠٠			٤٠٦ر٢٥٠
حقوق الملكية والالتزامات :					
رأس مال ص	١٠٠ر٠٠٠				١٠٠ر٠٠٠
أرباح محجوزة ص – بداية السنة ٣	٩٨ر٠٠٠			(٤) ٢٠ر٤٠٠	١١٨ر٤٠٠
أرباح السنة الثالثة – ص	٢٦ر٠٠٠		(٥) ٤ر٠٠٠	(٦) ٧ر٤٠٠	٢٩ر٤٠٠
توزيعات السنة الثالثة – ص	(١٥ر٠٠٠)				(١٥ر٠٠٠)
رأس مال – س		٥٠ر٠٠٠	(٣) ٤٠ر٠٠٠ (٧) ١٠ر٠٠٠		
أرباح محجوزة س – فى بداية السنة ٣		٥٧ر٠٠٠	(٢) ١ر٥٠٠ (٣) ٣٠ر٠٠٠ (٤) ٢٠ر٤٠٠ (٧) ١٢ر٦٠٠	(١) ٧ر٥٠٠	
أرباح السنة الثالثة – س		١٠ر٠٠٠	(٢) ٧٥٠ (٦) ٧ر٤٠٠ (٧) ١ر٨٥٠		
توزيعات السنة الثالثة – س		(٥ر٠٠٠)		(٥) ٤ر٠٠٠ (٧) ١ر٠٠٠	
حقوق الأقلية فى س			(٧) ١ر٠٠٠	(٧) ٢٤ر٤٥٠	٢٣ر٤٥٠
الالتزامات (مجموع)	٩٨ر٥٠٠	٥١ر٥٠٠			١٥٠ر٠٠٠
حقوق الملكية والالتزامات	٣٠٧ر٥٠٠	١٦٣ر٥٠٠	١٣٧ر٠٠٠	١٣٧ر٠٠٠	٤٠٦ر٢٥٠

بإثبات استنفاد الشهرة عن العام من وجهة نظر المجموعة حيث خفض رصيد صافى ربح س بمبلغ ٧٥٠ جنيه تمثل استنفاد الشهرة عن العام ليبقى بعد ذلك مبلغ ٩٫٢٥٠ جنيه وزعت على ص وحقوق الأقلية بالقيد (٢) . ولا يختلف هذان القيدان فى ظل كل من الطريقتين . أما القيد الثالث فيمثل استبعاد ما حصلت عليه ص من أرباح س على سبيل التوزيعات فى ظل أساس التكلفة وحصتها الكاملة من هذه الأرباح طبقاً لبيانات س فى ظل أساس حقوق الملكية

ويلاحظ من ورقة عمل الميزانية التجميعية (أساس التكلفة) الآتى :

(١) ، (٢) : شهرة المحل التى قدرت قيمتها على أساس ما دفعته ص بالزيادة لحصول على حصتها فى حقوق الملكية فى س (٦٠٠٠ × $\frac{٣٠}{١٠٠}$ = ٧٫٥٠٠ جنيه) واستنفادها لمدة ثلاث سنوات بمعدل ٧٥٠ جنيه سنوياً حيث حمل إستهلاك السنتان السابقتان لحساب الأرباح المحجوزة - س فى بداية السنة الثالثة وحمل إستهلاك السنة الثالثة لحساب أرباح السنة الثالثة س - لاحظ أن شهرة المحل لاتظهر فى دفاتر س وبالتالى لا يحسب عنها استهلاك ، وهى عنصر من العناصر التى تظهر فقط فى الحسابات والقوائم التجميعية على هذا الأساس ويعد الاستهلاك الذى يتجمع عنها عن السنوات السابقة من مكونات الأرباح المحجوزة للشركة التابعة س ، حيث لا يحدث تخفيض فعلى لهذه الأرباح المحجوزة فى دفاتر س وإنما تقتصر الآثار المترتبة على ذلك على التسويات التى توضحها ورقة العمل . أما إذا كانت س قد وافقت على إثبات شهرة المحل فى دفاترها عند حصول ص على استثماراتها فيها فكان يترتب على ذلك عدم وجود اختلاف بين تكلفة إستثمارات س وقيمتها الدفترية كما تنعكس فى حقوق ملكية س بعد تسويتها بإثبات الشهرة حينئذ . وفى ظل هذه الظروف لا يوجد ما يدعو لإجراء التسويات على ورقة العمل .

(٣) إستبعاد تكلفة إستثمارات ص في س والبالغ قيمتها ٧٠٫٠٠٠ جنيه مقابل:

	جنيـــه
٨٠ ٪ من رأس مال س عند الإقتناء (٨٠ ٪ من ٥٠٫٠٠٠ جنيه)	٤٠٫٠٠٠
٨٠ ٪ من الأرباح المحجوزة للشركة س عند الإقتناء بعد تعديلها بشهرة المحل (٨٠ ٪ من ٣٠٫٠٠٠ جنيه + ٧٫٥٠٠ جنيه)	٣٠٫٠٠٠
	٧٠٫٠٠٠

(٤) تسوية الأرباح المحجوزة — ص بنصيبها من الزيادة في الأرباح المحجوزة للشركة س منذ الإقتناء حتى بداية السنة الحالية كالآتي :

رصيد أرباح محجوزة س — في بداية السنة الثالثة بعد تعديلها بالشهرة	٦٤٫٥٠٠
يستبعد — أرباح محجوزة عند الإقتناء المعدلة بشهرة المحل	٣٧٫٥٠٠
الزيادة في الأرباح المحجوزة للشركة س منذ الإقتناء	٢٧٫٠٠٠
يستبعد إستهلاك الشهرة عن سنتين	(١٫٥٠٠)
	٢٥٫٥٠٠
نصيب ص بواقع ٨٠ ٪	٢٠٫٤٠٠

(٥) إستبعاد حصة ص من توزيعات س من أرباح العام الثالث .

(٦) إثبات حصة ص من الأرباح التي حققتها س عن السنة الثالثة بعد تسويتها بأستهلاك شهرة المحل : الأرباح التي حققتها س ١٠٫٠٠٠ جنيه يستبعد إستهلاك الشهرة عن العام ٧٥٠ جنيه ليبقى ٩٫٢٥٠ جنيه تكون حصة ص منها بواقع ٨٠ ٪ ٧٫٤٠٠ جنيه كما أظهرتها ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية .

(٧) تسوية وإثبات حقوق الأقلية في س كالآتي :

حقوق الأقلية

	مدين جنيه	دائن جنيه
رأس مال س مدين		١٠ر٠٠٠
أرباح محجوزة س ــ فى بداية العام الثالث بعد تسويتها بالشهرة واستهلاكها عن سنتين (٢٠ ٪ من ٦٤ر٥٠٠ ــ ١ر٥٠٠) ــ مدين		١٢ر٦٠٠
أرباح السنة الثالثة س ــ بعد تسويتها باستهلاك الشهرة عن العام ــ مدين .		١ر٨٥٠
توزيعات أرباح السنة الثالثة ــ س ــ دائن .	١ر٠٠٠	
الرصيد الدائن لحقوق الأقلية فى س فى نهاية السنة ٣ .	٢٣ر٤٥٠	
مجموع	٢٤ر٤٥٠	٢٤ر٤٥٠

ويلاحظ من ورقة عمل الميزانية التجميعية على أساس حقوق الملكية ما يلى :

(١) إثبات شهرة المحل على أساس فرق التكلفة عن القيمة الدفترية للاستثمارات عند الاقتناء .

(٢) إثبات إستهلاك شهرة المحل عن ثلاث سنوات حيث تحملت الأرباح المحجوزة ص فى بداية السنة الثالثة بمبلغ ١ر٢٠٠ جنيه (٨٠ ٪ من إستهلاك الشهرة عن سنتين) حيث تعلى الإستثمارات بالأرباح التى تتحقق فى س مقابل إعتبارها من مكونات أرباح ص فى ظل أساس حقوق الملكية ، وتحملت أرباح السنة الثالثة ص بمبلغ ٦٠٠ جنيه (٨٠ ٪ من إستهلاك الشهرة عن سنة بمعدل ٧٥٠ جنيه فى السنة) لأن أرباح ص عن السنة زادت بحصتها من أرباح س عن السنة قبل إستهلاك الشهرة مقابل زيادة الإستثمارات فى س ، وتحملت حقوق الأقلية بمبلغ ٤٥٠ جنيه تمثل نصيبها فى إستهلاك الشهرة لمدة ثلاثة سنوات

ورقة عمل الميزانية التجميعية للشركة ص والتابعة س
فى نهاية العام الثالث من تاريخ الإقتناء .
(أساس حقوق الملكية)

	ص	س	تسويات واستبعادات من ح/	تسويات واستبعادات إلى ح/	الميزانية التجميعية
الأصول :					
أصول مختلفة (مجموع)	٢٣٧ر٥٠٠	١٦٣ر٥٠٠			٤٠١ر٠٠٠
شهرة محل – س (صافى)			(١) ٧ر٥٠٠	(٢) ٢ر٢٥٠	٥ر٢٥٠
إستثمارات فى س – ٨٠٪	٩٥ر٦٠٠			(٣) ٩٥ر٦٠٠	
مجموع الأصول	٣٣٣ر١٠٠	١٦٣ر٥٠٠			٤٠٦ر٢٥٠
حقوق الملكية الالتزامات :					
رأس مال ص	١٠٠ر٠٠٠				١٠٠ر٠٠٠
ارباح محجوزة ص – بداية السنة ٣	١١٩ر٦٠٠		(٢) ١ر٢٠٠		١١٨ر٤٠٠
أرباح السنة الثالثة – ص	٣٠ر٠٠٠		(٢) ٦٠٠		٢٩ر٤٠٠
توزيعات السنة الثالثة – ص	(١٥ر٠٠٠)				(١٥ر٠٠٠)
رأس مال – س		٥٠ر٠٠٠	(٣) ٤٠ر٠٠٠ (٤) ١٠ر٠٠٠		
أرباح محجوزة س–فى بداية السنة ٣		٥٧ر٠٠٠	(٣) ٥١ر٦٠٠ (٤) ١٢ر٩٠٠	(١) ٧ر٥٠٠	
أرباح السنة الثالثة – س		١٠ر٠٠٠	(٣) ٨ر٠٠٠ (٤) ٢ر٠٠٠		
توزيعات السنة الثالثه – س		(٥ر٠٠٠)		(٣) ٤ر٠٠٠ (٤) ١ر٠٠٠	
حقوق الأقلية فى س			(٢) ٤٥٠ (٤) ١ر٠٠٠	(٤) ٢٤ر٩٠٠	٢٣ر٤٥٠
الالتزامات (مجموع)	٩٨ر٥٠٠	٥١ر٥٠٠			١٥٠ر٠٠٠
حقوق الملكية والإلتزامات	٣٣٣ر١٠٠	١٦٣ر٥٠٠	١٣٥ر٢٥٠	١٣٥ر٢٥٠	٤٠٦ر٢٥٠

(٢٠ ٪ من ٢٥٠ر٢ جنيه) . وبالمقارنة بأساس التكلفة نجد أن إستهلاك الشهرة عن السنوات السابقة كان يحمل لحساب الأرباح المحجوزة — س في بداية السنة ، بينما يحمل هذا الإستهلاك في ظل أساس حقوق الملكية للأرباح المحجوزة ص وحقوق الأقلية . كما سبق أن ذكرنا ، ذلك لأن في ظل أساس حقوق الملكية ، تقوم ص بأثبات نصيبها في الزيادة في حقوق ملكية س (الأرباح المحجوزة) في دفاترها أولا بأول مقابل تعليه حساب الإستثمارات بها . وقد تحملت حقوق الأقلية بنصيبها من إستهلاك الشهرة لمدة ثلاث سنوات لأنها حصلت على نصيبها من الارباح المحجوزة بما فيها مقابل قيمة الشهرة وأرباح العام قبل إستبعاد نصيبها من إستهلاك الشهرة .

(٣) إستبعاد القيمة الدفترية لاستثمارات ص في س والبالغ قدرها ٦٠٠ر٩٥ جنيه مقابل الآتي :

٨٠ ٪ من رأس مال س عند الإقتناء	٠٠٠ر٤٠ جنيه
٨٠ ٪ من الارباح المحجوزة في س في بداية العام الثالث بعد تسويتها بما يعادل مقابل قيمة الشهرة	٦٠٠ر٥١ «
٨٠ ٪ من أرباح س عن العام	٠٠٠ر٨ «
يستبعد ٨٠ ٪ من الارباح التي وزعتها س عن العام	(٠٠٠ر٤) «
إستبعادات من حقوق الملكية في س في نهاية العام	٦٠٠ر٩٥ «

(٤) تسوية وإثبات حقوق الاقلية في س كالآتي :

حقوق الاقلية

	مدين جنيه	دائن جنيه
رأس مال س مدين		١٠٫٠٠٠
ارباح محجوزة س ـ فى بداية السنة ٢ بعد تعديلها بمقابل الشهرة ـ مدين (٢٠ ٪ من ٦٤٫٥٠٠)		١٢٫٩٠٠
أرباح السنة الثالثة س ـ مدين		٢٫٠٠٠
إستهلاك الشهرة فى س دائن	٤٥٠	
توزيعات أرباح س عن السنة الثالثة ـ دائن	١٫٠٠٠	
الرصيد الدائن لحقوق الاقلية فى نهاية السنة ٣	٢٣٫٤٥٠	
مجموع	٢٤٫٩٠٠	٢٤٫٩٠٠

هذا وتقابل هذه التسوية التسوية رقم (٧) فى حالة « أساس التكلفة » .

٣ — ١ - ملخص الاختلافات بين أساس التكلفة وأساس حقوق الملكية بعد إنقضاء عدة فترات على تاريخ الاقتناء :

تتلخص الاختلافات بين الأساسين حتى الآن وفى ضوء بيانات المثال الوارد عالية فى الآتى :

أولا فيما يتعلق بالحسابات الختامية : يكون الإختلاف الاساسى عادة فيما يتعلق بالمبلغ الواجب إستبعادة من إيرادت الشركة القابضة ومن رصيد صافى أرباحها لتفادى الإزدواج فى أرباح المجموعة . ففى ظل أساس التكلفة يستبعد ما تحصل عليه الشركة القابضة من توزيعات من أرباح الشركة التابعة ، بينما يستبعد نصيب الشركة القابضة فى أرباح (أو خسائر) الشركة التابعة التى تتحقق عن العام فى ظل أساس حقوق الملكية . هذا وتكون الحسابات الختامية التجميعية متماثلة فى ظل كل من الاساسين .

ثانيا : فيما يتعلق بالميزانية العمومية : تتمثل الإختلافات الرئيسية فى إجراءات التسويات والاستبعادات فيما يلى :

١ — الفرق بين تكلفة الإستثمارات وقيمتها الدفترية فى تاريخ الإقتناء : يلزم لتحديدة فى ظل أساس التكلفة معرفة حقوق الملكية فى الشركة التابعة فى تاريخ الاقتناء ، أما فى ظل أساس حقوق الملكية فيمكن تحديد الفرق بمقارنة رصيد الإستثمارات فى نهاية العام الجارى مع نصيب الشركة القابضة من حقوق الملكية فى الشركة التابعة كما تظهر فى نهاية العام . أما فيما يتعلق بمعالجة الفرق بعد تحديده فلا يختلف فى ظل كل من الطريقتين . ففى المثال السابق جعل حساب شهرة المحل مدينا بمقدار الشهرة وحساب الأرباح المحجوزة للشركة التابعة فى بداية العام دائنا بنفس المبلغ فى ظل كل من الطريقتين . وإذا ترتب على الفـــرق نشأة أصل خاضع للأهلاك (أو الاستهلاك) * فأن معالجة الاهـلاك (أو الاستهلاك) فى الحسابات الختامية لا تختلف فى ظل كل من الطريقتين حيث يتعلق بالعام الجارى أما فيما يختص بالمتجمع عن أعوام سابقة فأن تكوينة فى ظل أساس التكلفة يكون تحميلا على حساب الأرباح المحجوزة للشركة التابعة فى بداية العام الجارى قبل توزيعها على حقوق الأغلبية وحقوق الأقلية ، أما فى ظل أساس حقوق الملكية فأن تكوين الاهلاك المجمع عن سنوات سابقة يكون تحميلا على حساب الأرباح المحجوزة للشركه القابضة بمقدار حصتها منه وعلى حساب حقوق الأقلية بمقدار حصتهم منه

---

* تستخدم لفظه « الإهلاك » هنا لتعنى Depreciatoin وتنطبق على الأصـول الملموسة كالمبانى والآلات ، وتستخدم لفظة « الإستهلاك » لتعنى Amortisation وتنطبق على الأصول غير الملموسة مثل شهرة المحل ، ذلك بالرغم من إعترافنا بقصور اللفظة الأخيرة عن المعنى المقصود وتعارض هذا المعنى بمفهوم الإستهلاك من الوجهة الاقتصادية .

٢ ـ القيمة الدفترية للاستثمارات فى دفاتر الشركة القابضة : تظهر بتكلفتها فى تاريخ الإقتناء فى ظل أساس التكلفة ويتم إستبعادها مقابل نصيب القابضة فى حقوق الملكية فى التابعة فى تاريخ الإقتناء بعد تعديله بما يوجد من إختلافات بين تكلفة الإستثمارات وما يقابلها من حقوق ملكية فى دفاتر التابعة حينئذ . وبذلك يلزم التمييز بين رأس المال والأرباح المحجوزة للشركة التابعة فى تاريخ الإقتناء وما يحدث فيها من تغيرات بعد ذلك التاريخ . وتستبعد الإستثمارات بالتكلفة مقابل نصيب القابضة فى حقوق ملكية التابعة فى تاريخ الاقتناء . أما ما يطرأ من تغيرات على حقوق الملكية نتيجة أرباح أو خسائر التابعة بعد تاريخ الاقتناء فإن نصيب القابضة منها يسوى فى حساب الأرباح المحجوزة القابضة حتى بداية العام الجارى . أما أرباح (أو خسائر) العام الجارى فيسوى نصيب القابضة منها فى أرباح القابضة عن السنة الحالية كما يتضح من الحسابات الختامية التجميعية .

أما فى ظل أساس حقوق الملكية فتظهر إستثمارات القابضة فى دفاترها بما يعادل نصيبها من حقوق الملكية فى التابعة فى تاريخ إعداد الميزانية وذلك بعد تسوية هذه الحقوق بما قد يتواجد من إختلافات بين تكلفة الاستثمارات وقيمتها الدفترية فى تاريخ الاقتناء . وتستبعد هذه الاستثمارات مقابل نصيب القابضة فى حقوق الملكية فى التابعة فى تاريخ الميزانية ، ولا يلزم التمييز بين الأرباح المحجوزة فى تاريخ الاقتناء وما يطرأ عليها من تغيرات بعد ذلك ، حيث تنعكس هذه التغيرات فى حساب الاستثمارات فى دفاتر القابضة وعلى حساب أرباحها المحجوزة .

٣ ـ الأرباح المحجوزة القابضة فى بداية العام الجارى : يلزم تسويتها فى ظل أساس التكلفة بنصيب القابضة بما طرأ من تغيرات على الأرباح المحجوزة

التابعة منذ تاريخ الاقتناء حتى بداية العام الجارى . أما فى ظل أساس حقوق الملكية فلا يستدعى الامر أية تسوية إلا إذا وجد فرق بين التكلفة والقيمة الدفترية للاستثمارات فى تاريخ الاقتناء ولم يسوى الفرق فى دفاتر التابعة كما سبق ذكره فى النقطة الاولى .

٤ — حقوق الاقليه : لاتوجد إختلافات بين الاساسين الا ما يترتب على الاختلافات السابقه .

هذا ويراعى أنه بصرف النظر عن الطريقه التى تتبعها الشركة القابضه بشأن معالجه إستثماراتها فى الشركة التابعه دفتريا فإن الميزانيه التجميعيه تكون متماثلة تمام التماثل فى ظل كل من الطريقتين .

٣ — ب — مزايا وعيوب أساس التكلفة بالمقارنة باساس حقوق الملكية :

يتضح لنا مما تقدم أن الحسابات والقوائم الختامية فى ظـل أساس التكلفة لاتختلف عنها فى أى شىء إذا ما تم إعدادها على أساس حقوق الملكية وترجع الإختلافات الأساسية بين كل من الأساسين فى أثر إتباع كل منها على الحسابات والقوائم الختامية للشركة القابضة بصفة مستقلة ومن ثم على إجراءات التسويات والإستبعادات اللازمة لإعداد الحسابات والقوائم التجميعية المجموعة .

ويقوم أساس التكلفة على مبدأ التكلفة التاريخية المعروف ، والذى يلتزم به المحاسبون فى الممارسة العملية إلى حد كبير،حيث تظل إستثمارات الشركة القابضة فى الشركة أو الشركات التابعة لها مسجلة بالدفاتر الخاصة بالشركة القابضة بتكلفتها التاريخية مهما طرأ من تغيرات على حقوق الملكية فى الشركة أو الشركات التابعة نتيجة مزاولة هذه الشركات لعملياتها . ويقتصر ما تظهره دفاتر الشركة القابضة فيما يتعلق بنشاط التابعة (أو التابعات) على ما تقوم هذه الاخيرة بتوزيعة من أرباح بالقدر الذى يخص الشركة القابضة منها . ويدعى مؤيدوا أساس التكلفة

أن هذا يتمشى مع مبدأ التحقق المحاسبي من وجهة نظر الشركة القابضة حيث لا يأخذ في الاعتبار الا ما تحقق فعلا من إيرادات نتيجة إستثماراتها في الشركة (أو الشركات) التابعة بالتحصيل أو الاستحقاق في صورة أرباح موزعة .

هذا ومن وجهة نظر الحسابات والقوائم التجميعيه ، فإن ما يطرأ من تغيرات على حقوق الملكية في الشركات التابعة منذ تاريخ الاقتناء ينعكس أثره على الأرباح المحجوزة للشركة القابضة في الميزانية التجميعيه ، بصرف النظر عن إتباع أساس التكلف أو أساس حقوق الملكيه ، ذلك لأن الأرباح (أو الخسائر) التي تحققها الشركات التابعه ، وسواء تم توزيعها أو لم يتم بعد تاريخ الاقتناء تعتبر أضافه فعليه لحقوق ملكيه الشركة القابضه بمقدار نصيبها منها ويترتب على ذلك إلى إتباع أساس حقوق الملكية بصدد المحاسبه للاستثمارات في الشركات التابعة في دفاتر الشركه القابضه يتفق مع ما ترمي إلى تحقيقه الحسابات والقوائم التجميعيه من ناحيه ، كما يظهر هذه الاستثمارات في دفاتر القابضة بما يقترب من قيمتها الاقتصادية من ناحية أخرى ، وإن كان ذلك يعد خروجا على مبدأ التكلفة التاريخيه فهو ولا ريب يعد خروجا مرغوبا فيه لزيادة دلالة البيانات التي تعكسها قوائم الشركة القابضه فيما يتعلق بأستثماراتها في الشركات التابعه .
أما من حيث مبدأ التحقق ، فأن الشركه القابضه بصفتها مسيطرة على نشاط الشركة أو الشركات) التابعه — ولو عن بعد — يعد مبررا كافيا لاعتبار ما يتحقق من إيرادات ، ومن ثم ما ينتج عن ذلك من أرباح أو خسائر محققه من وجهه نظر الشركة التابعة ، كما لو كان محققا من وجهة نظر الشركة القابضة حتى ولو لم يتم توزيع هذه الأرباح فالإرباح التي تحققها الشركات التابعة تعد زيادة محققه في قيمه إستثمارات الشركة القابضه فيها ، كما أن الخسائر التي تحققها تلك الشركات تعد إنتقاصا محققا لاستثمارات الشركة القابضة فيها .

أسئلة وتمارين

أولا : الأسئلة :

١ — ما هى أهم الإختلافات بين أساس التكلفة وأساس حقوق الملكية فيما يتعلق بمعالجة إستثمارات الشركه القابضة فى التابعة دفتريا

٢ — بعد مضى أربع سنوات على إقتناء ٨٠ ٪ من أسهم رأس مال الشركة التابعة س ، بلغ نصيب الشركة القابضة ص فى حقوق ملكية س ٤٥٦٠٠٠ جنيه ، بينما ظهرت الإستثمارات فى دفاتر ص بمبلغ ٢٥٠٠٠٠ جنيه ، فما هى الأسباب التى تعتقد أنها أدت إلى وجود هذا الإختلاف الكبير بين قيمة الاستثمارات فى دفاتر ص ، وقيمتها الدفترية فى دفاتر س ؟

٣ — قد تختلف حقوق الاقلية كما تظهر فى الميزانية التجميعية من حيث المقدار عن ما تظهره الميزانية العمومية للشركة التابعة فى هـذا الشأن ، فما هى الأسباب التى يمكن أن تؤدى إلى هذا الاختلاف ؟

٤ — علل بأختصار لماذا تعتبر كل من العبارات التالية خطأ أو صواب .

أ — إذا حققت الشركة التابعة أرباحا فى السنة التالية للإقتناء قدرها (س) ووزعت منها الثلث وكانت حصة القابضة فيها ٨٠ ٪ ، فأن أرباح القابضة تزداد بمقدار ٨٠ ٪ من (س) على أساس التكلفة وتزداد بمقدار ٥٣ $\frac{1}{3}$ ٪ من (س) على أساس حقوق الملكية .

ب — من بين قيود التسويات والاستبعادات التى ظهرت فى ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية للقابضة ص والتابعة س ظهر القيد الآتى .

٥٩٫٥٠٠ من حـ/صافى الربح - ص

٢٥٫٥٠٠ من حـ/حقوق الأقلية فى س

٨٥٫٠٠٠ إلى/ صافى الربح س

هذا فى الوقت الذى بلغ فيه صافى ربح س ٨٦٫٥٠٠ جنيه . وهذا يعنى إنتقاص أرباح ص بما جعلت به مدينة وإنتقاص حقوق الأقلية بما جعلت به مدينة ، حيث تتبع ص طريقة حقوق الملكية ، ووزعت س ٨٥٫٠٠٠ جنيه من أرباحها .

حـ - عندما تتبع القابضة طريقة حقوق الملكية المحاسبة لإستثماراتها فى التابعة فإنه يصبح من الواجب تحديد حقوق الملكية فى التابعة فى تاريخ الإقتناء لأغراض التعرف على ماقد يوجد من إختلافات بين التكلفة والقيمة الدفترية لهذه الإستثمارات فى أى تاريخ لاحق .

و - عادة مايكون صافى الربح الذى تظهره الحسابات الختامية التجميعية أقل من مجموع صافى ربح الشركات التى يتم لها إعداد هذه الحسابات بمقدار التسويات التى تتعلق باستهلاك أو إهلاك الأصول التى تمثل الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية لإستثمارات القابضة . فإذا لم توجد مثل هذه الفروق،فإن صافى ربح المجموعة كما تظهره هذه القوائم يساوى مجموع صافى أرباحها كما تظهره قوائمها الفردية .

هـ - إذا حققت الشركة التابعة أرباح بعد تاريخ إقتناء الاستثمارات فيها فإن مجموع أصول القابضة يزيد فى ظل أساس حقوق الملكية عنه فى ظل أساس التكلفة فى تاريخ نهاية أى فترة محاسبية لاحقة ، أما إذا حققت التابعة خسائر فإن مجموع أصول القابضة يتساوى فى ظل كل من الاساسين .

ثانيا التمارين :

التمرين الأول : ظهرت حسابات حقوق الملكية فى تاريخ الاقتناء للشركة القابضة ص والشركة التابعة س كالآتى :

	ص	س
	جنيه	جنيه
رأس مال الأسهم - قيمة إسمية ٥ جنيه	٥٠٠ر٠٠٠	٢٠٠ر٠٠٠
علاوة إصدار أسهم	٢٠٠ر٠٠٠	٤٠ر٠٠٠
أرباح محجوزة	٣٠٠ر٠٠٠	١٦٠ر٠٠٠
	١ر٠٠٠ر٠٠٠	٤٠٠ر٠٠٠

وقد حصلت ص فى ذلك التاريخ على ٧٠ ٪ من حقوق الملكية فى س مقابل ٢٥٠ر٠٠٠ جنيه وفى نهاية السنة الأولى بلغت الأرباح التى حققتها س ٣٠ر٠٠٠ جنيه وزعت منها ٢٠ر٠٠٠ جنيه ، وفى نهاية السنة الثانية بلغت الخسائر المحققة عن عمليات س ٢٥ر٠٠٠ جنيه وبلغت الأرباح التى وزعتها ٢٠ر٠٠٠ جنيه أيضا . وقد أعتبرت ص حصتها فى التوزيعات من بنود الايرادات لكل من العامين الأول والثانى ، فى الوقت التى أظهرت فيه الميزانية التجميعية مخصص الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية للاستثمارات فى س بمبلغ ٣٠ر٠٠٠ جنيه فى كل من السنتين .

المطلوب : (١) إظهار أثر هذه البيانات على ورقة عمل الحسابات والقوائم التجميعية فى ظل كل من أساس التكلفة وأساس حقوق الملكية (٢) إذا علمت أن ص تتبع أساس التكلفة ، فما هى وجهة نظرك فى البيانات التى تظهرها الحسابات الختامية والميزانية التى تخصها بصفتها المستقلة .

التمرين الثانى : حصلت الشركة ص على حصة سيطرة فى الشركة س فى ١٩٧٢/١/١ عن طريق إصدار أسهم رأس مال قيمتها الاسمية ١٠٠ر٠٠٠ جنيه مقابل هذه الحصة . وقد بلغت صافى أصول الشركة س فى ١٩٧٤/١٢/٣١ مبلغ ١٥٠ر٠٠٠ جنيه . وفيما يلى قيد الاستبعاد اللازم لاعداد الميزانية التجميعية فى ١٩٧٤/١٢/٣١ كما يظهر فى ورقة العمل

٩٠٫٠٠٠ من حـ/ رأس مال الاسهم ــ س ،

٦٠٫٠٠٠ من حـ/ الأرباح المحجوزة ــ س

٤٫٠٠٠ من حـ/ خصم إصدار الاسهم ــ س

١٢٤٫٠٠٠ إلى حـ/ الاستثمارات فى س ــ ص

٣٠٫٠٠٠ إلى حـ/ حقوق الأقلية فى س .

والمطلوب : (١) تحديد القيمة الدفترية لصافى أصول س فى ٧٢/١/١ ، (٢) تحديد نسبة أسهم س المملوكة للشركة ص ، (٣) تحديد الطريقة التى تتبعها ص بشأن المحاسبة لاستثماراتها فى س مع توضيح مبرراتك (٤) توضيح كيفية معالجة ص الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية لاستثماراتها فى س .

التمرين الثالث : حصلت ص على السيطرة على س فى ٧١/١/١ مقابل مبلغ ٥٦٫٥٨٠ جنيه . وفى الميزانية التجميعية فى ٧٥/١٢/٣١ ظهر من بين الأصول ١٫٥٣٠ جنيه بعنوان « زيادة تكلفة الاستثمارات فى س عن قيمتها الدفترية ــ بعد خصم الاستهلاك منذ تاريخ الاقتناء بمعدل ١٢٫٥ ٪ سنويا » هذا ولم يظهر الاستهلاك فى دفاتر ص ، كما تقوم ص بالمحاسبة لاستثماراتها على أساس التكلفة . فإذا علمت أن القيمة الدفترية لصافى أصول س فى ٧١/١/١ بلغت ٦٠٫٠٠٠ جنيه ، كما بلغت فى ٧٥/١٢/٣١ ٧٢٫٦٠٠ جنيه ، وأن الأرباح المحجوزة للشركة ص فى ٧٥/١٢/٣١ بلغت ٦٩٫٦٠٠ جنيه ــ ، فالمطلوب : (١) تحديد مقدار الارباح المحجوزة كما تظهر فى الميزانية التجميعية فى ٧٥/١٢/٣١ ، (٢) تحديد نسبة حصة ص فى أسهم رأس مال س .

التمرين الرابع : قامت ص بشراء ٧٠ ٪ من حقوق الملكية فى س ١ فى ٧١/١/١ بمبلغ ٨٤٫٠٠٠ جنيه ، كما حصلت على ٨٠ ٪ من حقوق الملكية فى س٢ فى ١٩٧٣/١٢/٣١ بمبلغ ٣٦٤٫٠٠٠ جنيه وقد بلغ رأس مال الاسهم فى س١ ٥٠٫٠٠٠ جنيه كما بلغ فى س٢ ٢٥٠٫٠٠٠ جنيه . وقد أعتبر

الفرق بين تكلفة الإستثمارات فى الشركتين التابعتين راجعا لوجود شهره محل غير مسجلة بالدفاتر وعلى أن يستهلك بمعدل ١٠ ٪ سنويا على مدى عشر سنوات . وتقوم ص بالمحاسبة لإستثماراتها فى س١ على أساس التكلفة وفى س٢ على أساس حقوق الملكية . وفيما يلى بيانات التغيرات التى طرأت على الأرباح المحجوزة للشركات الثلاثة منذ ١/١/٧١ حتى ١٩٧٤/١٢/٣١ .

	ص	س١	س٢
	جنيه	جنيه	جنيه
الرصيد فى ١٩٧١/١/١	٨٦٫٥٠٠	٥٥٫٠٠٠	١٦٠٫٠٠٠
أرباح السنة المنتهية فى ٧١/١٢/٣١	٢٦٫٠٠٠	٢٠٫٠٠٠	١٤٫٠٠٠
توزيعات السنة	(١٥٫٠٠٠)	(١٠٫٠٠٠)	(٥٫٠٠٠)
أرباح السنة المنتهية فى ٧٢/١٢/٣١	٢٤٫٠٠٠	٢٥٫٠٠٠	٦٫٠٠٠
توزيعات السنة	(١٥٫٠٠٠)	(١٠٫٠٠٠)	(٥٫٠٠٠)
أرباح السنة المنتهية فى ٧٣/١٢/٣١			
(خسائر)	٣٣٫٥٠٠	٣٠٫٠٠٠	(١٠٫٠٠٠)
توزيعات السنة	(١٥٫٠٠٠)	(١٢٫٥٠٠)	(٥٫٠٠٠)
أرباح السنة المنتهية فى ٧٤/١٢/٣١			
(خسائر)	٣١٫٥٠٠	٣٥٫٠٠٠	(٥٫٠٠٠)
توزيعات السنة	(١٥٫٠٠٠)	(٢٢٫٥٠٠)	(٥٫٠٠٠)
الرصيد فى ١٩٧٤/١٢/٣١	١٥١٫٥٠٠	١١٠٫٠٠٠	١٤٥٫٠٠٠

والمطلوب : (١) حساب رصيد إستثمارات ص فى س٢ كما يظهر فى ٧٤/١٢/٣١ (٢) حساب صافى الربح كما يظهر فى الحسابات الختامية التجميعية عن السنة المنتهية فى ٧٢/١٢/٣١ ، والسنة المنتهية فى ٧٤/١٢/٣١ ، (٣) حساب حقوق

الأقلية فى كل من س١ ، س٢ كما تظهر بعد مرور سنة من تاريخ الإقتناء وفى ٧٤/١٢/٣١ .

التمرين الخامس : حصلت الشركة ص على ٩٠ ٪ من حقوق الملكية فى الشركة س فى ٧٤/١/١ مقابل مبلغ ٢٢٩٥٠٠ جنيه ، وهو مبلغ يقل عن ٩٠ ٪ من صافى القيمة الدفترية لأصول الأخيرة فى ذلك التاريخ ويرجع الفرق لتقادم جزء كبير من الآلات والمعدات لدى س وإظهارها فى الدفاتر بما يزيد عن قيمتها . وقد قررت س فى ٧٤/١٢/٣١ إحتجاز الأرباح التى تحققت عن العام والمنتظر أن تتحقق عن العامين ٧٥ ، ٧٦ بالكامل لأغراض إنشاء إحتياطى التجديدات والتوسعات . هذا كما تقوم ص بمعالجة إستثماراتها فى س على أساس حقوق الملكية . وفيما يلى بعض البيانات الإجمالية المستقاة من حسابات وقوائم الشركتين كما تم إعدادها فى ٧٤/١٢/٣١ بالألف جنيه.

	ص جنيه	س جنيه		ص جنيه	س جنيه
أصول ثابته مختلفة (مجموع)	٢٥٠ر٠	٣٣٥ر٠	رأس المال - أسهم عادية	٢٠٠ر٠	١٤٥ر٠
أصول متداولة مختلفة (مجموع)	١٨٠ر٠	٦٠ر٠	باقى عناصر رأس المال المدفوع	١٠٠ر٠	٨٧ر٥
إستثمارات فى س ٩٠ ٪	٢٥٢ر٠	—	أرباح محجوزة	٢٠٤ر٠	٤٢ر٥
تكلفة البضاعة المباعة	٧٩٢ر٠	١٥٢ر٥	مبيعات	١٠٠٠ر٠	٢٣٠ر٠
مصروفات مختلفة	٣٣٩ر	٥٢ر٥	إيرادات إستثمارات فى س	٢٢ر٥٠	
أرباح موزعة	٨ر٠		إحتياطى توسعات تجديدات		٢٥ر٠
	١٨٢٦ر٠	٦٠٥ر٠	إلتزامات مختلفة (مجموع)	٢٩٩ر٥	٧٥ر٠
				١٨٢٦ر٠	٦٠٥ر٠

فإذا علمت أن (١) قامت الشركة س بتحميل أرباح العام بمبلغ ١٠٠٠٠ر٠ جنيه زيادة فى الإهلاك على الأصول المتقادمة رغبة فى التخلص من الزيادة فى قيمتها الدفترية على مدار سنتين ، (٢) أن مضمون الفرق بين التكلفة والقيمة

الدفترية لإستثمارات ص فى س يعالج كمخصص لتقويم أصول س فى الميزانية التجميعية .

المطلوب : (١) إعداد ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية عن سنه ٧٤ والميزانية التجميعية فى ٧٤/١٢/٣١ ، (٢) تكلم بأختصار عن الهدف من تكوين « إحتياطى التجديدات والتوسعات » ، وبرر لماذا لا يظهر هذا الإحتياطى فى الميزانية التجميعية .

التمرين السادس : فيما يلى بعض البيانات الاجمالية المستقاة من حسابات وقوائم الشركة ص والشركة التابعة لها س فى ٧٥/١٢/٣١ بعد مضى ست سنوات على الاقتناء (بالألف جنيه) :

	ص جنيه	س جنيه		ص جنيه	س جنيه
أراضى ومبانى	١٢٩	١٨٠	رأس المال	٩٧٥	٣٠٠
آلات ومعدات (صافى)	٦٠٠	٤٥٠	أرباح محجوزة ٧٥/١/١	٤٥٠	٥٧٠
إستثمارات فى س - ٩٠ ٪	٨٩١		أرباح العام	١٣٥	٧٥
أصول متداولة (مجموع)	١٥٠	٢٦٩	توزيعات العام	(٤٥)	(٣٠)
	١,٧٧٠	٩٩٩	الالتزامات (مجموع)	٢٥٥	٨٤
				١٧٧٠	٩٩٩

هذا وقد حصلت ص على إستثماراتها فى س فى ٧٠/١/١ بمبلغ ٦٦١,٥٠٠ جنيه فى الوقت الذى بلغت فيه القيمة الدفترية لصافى أصول س ٦٠٠,٠٠٠ ، وقد أعتبر الفرق راجعا لشهرة المحل الخاصة بالشركة س الغير مسجلة بالدفاتر بصفة جزئية ، كما أن الجزء الباقى من الفرق يرجع لانخفاض القيمية الدفترية للأراضى المملوكة للشركة س عن قيمتها السوقية حينئذ بمبلغ ٣٠,٠٠٠ جنيه . هذا وتستهلك شهرة س منذ تاريخ الاقتناء بمعدل ١٠ ٪ سنويا لاغراض الحسابات والقوائم التجميعية . وبالرغم من أن الشركة ص تتبع أساس حقوق

الملكية فى المحاسبة لاستثماراتها فى س فأن ماطرأ من تغيرات على حقوق ملكية س عن سنة ١٩٧٥ لم ينعكس على حساب الاستثمارات إلا فيما يختص بمبلغ ٥٠٠ر١٣ جنيه من توزيعات س التى تمت فى ١٩٧٥/٦/٣٠ . ورغم أن س قد أجرت توزيعات إضافية للأرباح فى ٧٥/١٢/٣١ بمبلغ ٠٠٠ر١٥ جنيه إلا أن دفاتر ص لم تظهر أى أثر لهذه التوزيعات .

المطلوب : (١) إعداد ورقة عمل الميزانية التجميعية فى ١٩٧٥/١٢/٣١ من واقع البيانات والمعلومات السابقة ، (٢) بفرض أن الشركة ص رغبت بعد ذلك فى إتباع أساس التكلفة لمعالجة إستثماراتها فى س إعتبارا من السنة المالية المنتهية فى ٧٥/١٢/٣١ ، فما هى القيود الدفترية اللازمة لتعديل سجلات ص لتظهر البيانات الخاصة بها على أساس التكلفة ، قم بأعداد ورقة عمل الميزانية التجميعية على هذا الأساس .

الفصل الثالث عشر

فى

الشركات القابضة

العمليات الوسيطة بين شركات المجموعة

١ — مقدمة :

تناولنا فى الفصلين السابقتين الأسس والاجراءات اللازمه لاعداد الحسابات والقوائم التجميعية لشركه قابضة وتابعاتها مع التركيز أساساً على المعالجة المحاسبية لاستثمارات الشركة القابضة فى تاريخ الاقتناء وفى الفترات المحاسبية التالية لذلك . وقد افترضنا لأغراض العرض فى هذين الفصلين عدم وجود معاملات أخرى بخلاف تلك التى تتعلق بحقوق الملكية بين شركات المجموعه وذلك رغبة فى التبسيط. إلا أن المعاملات بين الشركة القابضة والشركات التابعة لا تقتصر على مجرد الاستثمار فيها وتحصيل الارباح الموزعة منها ، وإنما قد تمتد فى غالبية الأحيان لتغطى الكثير من المعاملات الأخرى التى تتعلق ببنود الأصول والخصوم والايرادات والمصروفات .

وسوف نقسم المعاملات التى تتم بين شركات المجموعة لأغراض العرض والدراسة فى هذا الفصل الى قسمين أساسيين : والقسم الأول يتعلق بالمعاملات المالية والتى يترتب عليها نشأة أصول مالية لأحد شركات المجموعة مقابل نشأة إلتزامات مالية قبل الشركة أو الشركات الأخرى ، والقسم الثانى يتعلق بالمعاملات السلعية والتى تشمل المعاملات المختلفة فى بنود المخزون والأصول طويلة الأجل .

٢ — المعاملات المالية الوسيطة بين شركات المجموعة :

المعاملات المالية الوسيطة هي تلك التي يترتب عليها قيام أحد الأصول المالية لدى أحدى شركات المجموعة يقابلها قيام إلتزام مماثل في الالتزامات المالية لاحدى الشركات الاخرى، ومن أمثله هذه المعاملات بيع وشراء البضائع والاصول الاخرى بين شركات المجموعة على الحساب وما يترتب عليها من نشأة أصل لدى الشركة البائعة وقيام إلتزام على الشركة المشترية وكلاهما في صورة مالية. فإذا قامت الشركة القابضة ص مثلا ببيع بضائع على الحساب للشركة التابعة س فان هذه العملية سوف يترتب عليها ظهور المبلغ المستحق على س من بين أرصدة عملاء ص وظهوره في نفس الوقت من أرصدة بنود الالتزامات المالية — الدائنون أو الموردون - في س وعند اعداد الميزانية التجميعية للشركتين يصبح من الضروري إستبعاد المبلغ من أرصدة عملاء ص وإستبعاده من أرصدة الدائنون أو الموردون في س حتى لا يترتب على وجوده تضخم أصول وخصوم المجموعة دون مبرر ، ذلك لأن كل من س ، ص تعد من وجهة نظر الميزانية التجميعية كما لو كانا يمثلان وحدة محاسبية واحدة . وليس من الجائز أو المعقول أن ينشأ أصل لدى الوحدة المحاسبية مقابل نشأة إلتزام عليها لنفسها !

وينطبق نفس المنطق على أوراق القبض لدى إحدى شركات المجموعة التي تمثل في نفس الوقت أوراق دفع من وجهة نظر إحدى الشركات الاخرى والمستحقات على إحدى الشركات من وجهة نظرها التي تعد مقدمات أو أصول لدى شركة أخرى ، كالفوائد المستحقة مثلا على احدى الشركات في المجموعة لشركة أخرى ، أو الارباح التي تقرر توزيعها في شركة ولم توزع بعد بمقدار حصة الشركة الاخرى منها وما شابه ذلك .

ولنفرض على سبيل الإيضاح أن أرصدة حسابات الشركة القابضة ص وكذلك الشركة التابعة س أظهرت الآتي في تاريخ إعداد الميزانية الخاصة بكل منها .

١ — من بين أرصدة عملاء ص البالغ قدرها ٢٣ر٢٠٠ جنيه مبلغ ١١ر٠٠٠ جنيه مستحق على س .

٢ — من بين أرصدة س قرض مقدم للشركة ص يبلغ ٢٥ر٠٠٠ جنيه بفائدة ٦٪ سنويا مازالت الفوائد عن النصف الاخير من العام لم تسدد عليه بعد .

٣ — أعلنت س توزيع ٢٠ر٠٠٠ جنيه من أرباحها وقامت ص بأثبات نصيبها من توزيعات س المقترحة بواقع ٨٠٪ ، ولم تتم التوزيعات بعد .

٤ — من بين أرصدة أوراق الدفع فى دفاتر ص ١٥ر٠٠٠ جنيه تمثل أوراق مسحوبه لصالح س .

٥ — قامت ص بخصم أوراق قبض تبلغ ١٠ر٠٠٠ جنيه مسحوبه على عملائها لدى الشركة س .

وفيما يلى ورقة عمل الميزانية التجميعية الجزئية التى توضح كيفية معالجة هذه المعاملات الماليه .

ورقة عمل جزئية للميزانية التجميعية للشركة ص والتابعة س

	ص	س	تسويات واستبعادات من ح/	تسويات واستبعادات إلى ح/	الميزانية التجميعية
الأصول :					
عملاء	٢٣ر٢٠٠	١٧ر٠٠٠		(١)١١ر٠٠٠	٢٩ر٢٠٠
قرض الشركة ص		٢٥ر٠٠٠		(٢)٢٥ر٠٠٠	
فوائد دائنة مستحقة		١ر٨٦٠		(٣) ٧٥٠	١ر١١٠
توزيعات أرباح مستحقة	١٦ر٠٠٠			(٤)١٦ر٠٠٠	
أوراق قبض	٢٢ر٠٠٠	٣٣ر٥٠٠		(٥)٢٥ر٠٠٠	٣٠ر٥٠٠
أوراق قبض مخصومة	(١٠ر٠٠٠)		١٠ر٠٠٠(٥)		
	××××	××××			××××
الالتزامات:					
موردون (دائنون)	٣٧ر٠٠٠	٢٧ر٠٠٠	(١)١١ر٠٠٠		٥٣ر٠٠٠
أوراق دفع	١٩ر٦٠٠	٥ر٤٠٠	(٥)١٥ر٠٠٠		١٠ر٠٠٠
قرض من س	٢٥ر٠٠٠		(٢)٢٥ر٠٠٠		
فوائد مدينة مستحقة	٢ر٢٥٠	١ر٥٠٠	(٣) ٧٥٠ر		٣ر٠٠٠
توزيعات مستحقة		٢٠ر٠٠٠	(٤)١٦ر٠٠٠		٤ر٠٠٠
	××××	××××	٧٧ر٧٥٠	٧٧ر٧٥٠	××××

ونوضح فيما يلى شرح قيود التسويات والإستبعادات التى وردت فى ورقة العمل الجزئية .

(١) القيد الأول يمثل إستبعاد ١١٠٠٠ جنيه من أرصدة عملاء ص مقابل إستبعاد نفس المبلغ من أرصدة موردين س .

(٢) القيد الثانى يمثل إستبعاد القرض المقدم من س للشركة ص والذى يظهر فى أصولها مقابل إستبعاده من إلتزامات ص .

(٣) القيد الثالث يمثل إستبعاد الفوائد المستحقة على قرض س للشركة ص عن نصف سنة من أصول الأولى وإلتزامات الأخيرة .

(٤) القيد الرابع يمثل إستبعاد نصيب ص من توزيعات س التى لم تسدد بعد من أصول ص ومن إلتزامات س ويلاحظ أن حقوق الأقلية فى هذه التوزيعات تظهر فى إلتزامات المجموعة فى الميزانية التجميعية .

(٥) القيد الخامس يمثل إستبعاد ١٥٠٠٠ جنيه من أوراق قبض س التى تمثل أوراق دفع على ص ، بالإضافة إلى إستبعاد ١٠٠٠٠ جنيه من أوراق القبض المسحوبة على عملاء ص والمخصومة لدى س مقابل الأوراق القبض المخصومة فى دفاتر ص . ويلاحظ فى هذه الحالة الأخيرة أنه إذا ترتب على خصم أوراق القبض لدى س جعل حساب أوراق القبض ، بدلا من حساب أوراق القبض المخصومة ، دائنا ، فأنه لا يلزم أى قيد لإستبعادها فى هذه الحالة . ذلك لأن أوراق القبض مستحقة أصلا قبل عملاء أحد أفراد المجموعة للمجموعة ولا تمثل معاملة مالية وسيطة بين أطراف المجموعة ذاتها . أما اذا جعل حساب أوراق القبض المخصومة دائنا بدلا من حساب أوراق القبض عند خصم الأوراق ، فأن أوراق القبض تظهر فى الرصيد الظاهر فى دفاتر ص على أن يخصم منها رصيد أوراق القبض المخصومة كما تظهر فى رصيد أوراق القبض فى دفاتر س ، ومن ثم يلزم إستبعادها من مجموع رصيدى أوراق القبض منعا للازدواج

مقابل إستبعادها من رصيد أوراق القبض المخصومة .

وقياسا على الأمثلة السابقة يتم إستبعاد كل بنود المعاملات المالية الوسيطة بين شركات المجموعة الواحدة . ذلك لأن المبدأ أن شركات المجموعة تعد وحدة محاسبية واحدة من وجهة نظر الحسابات والقوائم التجميعية ، ومن ثم فأن نشأة حق لأحد أفراد المجموعة الواحدة مقابل قيام إلتزام مماثل قبل فرد آخر يعد بمثابة إلتزام مالى على الفرد لنفسه ، أو حق مالى للفرد قبل ذاته ، وهذا لايتمشى مع المنطق ويؤدى إلى الإزدواج فى الحساب بما يسفر عن تضخم أصول وإلتزامات المجموعة دون مبرر فى الميزانية التجميعية .

٣ — المعاملات الوسيطة فى عناصر الايرادات والمصروفات :

لاتعد المعاملات الوسيطة فى عناصر الإيرادات والمصروفات ، والتى تتم بين الوحدات التابعة لوحدة تجميعية واحدة ، من المعاملات التى يترتب عليها تحقق إيرادات أو تكبد مصروفات حقيقية من وجهة نظر المجموع. فمثلا إذا أستأجرت الشركة التابعة من الشركة القابضة أحد مبانيها لأغراض الإستخدام فى العملية الإنتاجية ، فأن القيمة الإيجارية للمبنى سوف تظهر من بنود الإيرادات لدى القابضة ومن بنود المصروفات لدى التابعة ، بمعنى أنها سوف تزيد إيرادات المجموعة عن طريق القابضة وتزيد مصروفات المجموعة عن طريق التابعة بنفس المقدار ، دون تأثير على حصيلة المقاصة بين إيرادات ومصروفات المجموعة . ذلك بالإضافة إلى أن تكلفة المبنى من إهلاك وصيانة وخلافة سوف تنطوى عليها بنود مصروفات القابضة التى تمتلك المبنى ، كما أن الإيرادات التى تتحقق عن إستخدامة فى العملية الإنتاجية سوف تنطوى عليها بنود إيرادات التابعة التى تستخدم المبنى فعلا . وبذلك يلزم الإمر إستبعاد الايجار فى هذه الحالة من بنود الايرادات الخاصة بالقابضة ومن بنودالمصروفات الخاصة بالتابعة منعا للازدواج

الذى يؤدى إلى تضخم الايرادات والمصروفات(١) مع أنه لا يؤثر على نتيجة المقاصة بينهما . وما ينطبق على الايجارات ، ينطبق على الفوائد المدينة والدائنة ومصروفات التشغيل الأخرى ، وما إلى ذلك من البنود التى تعد مصروفات من وجهة نظر أحدى الشركات وتعد إيرادا بنفس المقدار لدى شركة أخرى من شركات المجموعة هذا وسوف نتناول بعض هذه البنود بقدر أكبر من التفصيل .

٤ — الأرباح على المبيعات الوسيطة من السلع والخدمات بين الواحد :

عندما تقوم إحدى الشركات التابعة لنفس المجموعة بشراء مستلزمات وسيطة سواء كانت فى صورة سلع أو فى صورة خدمات من الشركة القابضة أو من شركة أخرى فى نفس المجموعة ، فأنه يترتب على ذلك تضخم كل من من المبيعات والمشتريات لمجمع الشركات بنفس القدر ، وبالتالى وجب أستبعاد القيمة من مبيعات الوحدات البائعة ومن مشتريات الوحدات المشترية . ولكن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد ، فطبقاً لقواعد الاستحقاق المحاسبية ، فإن الارباح لا تتحقق إلا بتمام عملية البيع ، ولا تعد عمليات البيع والشراء بين شركات المجموعة من عمليات البيع النهائية من وجهة نظر المجموعة كوحدة واحدة وبالتالى يجب أن لا يتحقق بسببها أرباح . وعلى ذلك فالأمر يقتضى ، باضافة إلى إستبعاد

---

(١) يقتصر مقدار مايجب إستبعادة من مصروفات الشركة المستخدمة للمبنى مقابل ما يعادله من إيرادات المالكة له على قيمة ما تتحمله الأخيرة من مصروفات فى دفاترها من وجهة النظر الإقتصادية . وبمعنى آخر يجب أن تتحمل إيرادات المجموعة بالقيمة الإيجارية للمبنى والتى تمثل العائد الإجمالى لرأس المال والأرض المستثمر فيه فى هذه الحالة . ويقتصر مايستبعد على تكلفة الإهلاك فى دفاتر المالكة ، حيث القيمة الايجارية تمثل العائد الاجمالى . ويترتب على الأخذ بهذا المبدأ إستبعاد إهلاك المبنى من دفاتر القابضة مقابل إستبعاد ما يعادله من القيمة الإيجارية ورغم أن نتيجة المقاصة بين الإيرادات والمصروفات فى ظل هذا المبدأ تؤدى إلى نفس النتيجة من وجهة نظر المجموعة إلا أن كل منها – يظهر بقيمة تقترب من قيمة الأقتصادية !

قيمة المبيعات والمشتريات الوسيطه على ورقة عمل الحسابات والقوائم التجميعية التحقق عما إذا كانت المبيعات الوسيطة قد تم بيعها لعملاء خارج المجمع أو لم يتم . وفى الحالة الأولى تعتبر الأرباح محققة محاسبيا حيث أعيد بيع المبيعات الوسيطة إلى عملاء خارج مجموعة الشركات . أما إذا لم يتم بيع المبيعات الوسيطة لعملاء خارج المجمع بالكامل ، فأن الأمر يقتضى إستبعاد ما قد يكون هناك من أرباح (أو خسائر) غير محققة على المخزون الموجود لدى الوحدة أو الشركة المشترية .

ولنفرض مثلا أن ص القابضة تقوم بشراء بعض منتجات س التابعة لاعادة بيعها فى مراكز توزيعها الخاصة لعدم توافر مثل هذه المراكز لدى س . ولنفرض أيضا أن س تقوم بشراء بعض منتجات ص لاستخدامها كمواد أولية رئيسية فى عملياتها الانتاجية . وقد بلغ مجموع مشتريات ص من س خلال العام ٦٠٠,٠٠٠ جنيه ، ومجموع مشتريات س من ص ٤٠٠,٠٠٠ جنيه . وفى نهاية العام وجد فى مخازن ص ماقيمة ٢٠٠,٠٠٠ جنيه من مشترياتها من س ووجد فى مخازن س ماقيمة ١٥٠,٠٠٠ جنيه من مشترياتها من ص . وتقوم ص بتسعير منتجاتها على أساس ١٥٠ ٪ من التكلفة ، وتقوم س بتسعير منتجاتها على أساس ١٢٣½ ٪ من التكلفة . ويلزم لإغراض إعداد الحسابات والقوائم التجميعية فى هذه الحالة القيام بالآتى :

(١) إستبعاد ٦٠٠,٠٠٠ جنية من مشتريات ص (أو من تكلفة مبيعاتها) مقابل إستبعاد ٦٠٠,٠٠٠ جنيه من مبيعات س . أى أن خانة التسويات والاستبعادات فى ورقة عمل الحسابات والقوائم التجميعية سوف تظهر فى الجانب الدائن منها ٦٠٠,٠٠٠ جنيه مقابل المشتريات (أو تكلفة المبيعات) وتظهر نفس المبلغ فى الجانب المدين منها مقابل المبيعات .

(٢) إستبعاد ٥٠٠ر٠٠٠ ٤ جنيه من مشتريات س (أو تكلفة مبيعاتها أو إنتاجها) مقابل إستبعاد نفس المبلغ من مبيعات ص . ويعالج فى ورقة العمل كمعالجة البند الأول . ويترتب على ذلك ضرورة تخفيض مشتريات المجموعة (أو تكلفة مبيعاتها أو تكلفة إنتاجها) ٥٠٠ر٠٠٠ر١ جنيه وتخفيض مبيعات المجموعة بنفس المقدار . ويترتب على ذلك إستبعاد أثر المبادلات الوسيطة بين الشركتين على عناصر إيراداتها ومصروفاتها (أو إستخداماتها) بصفة مجتمعة .

(٣) يجب تعديل قيمة المخزون الباقى لدى ص من مشترياتها من س فى نهاية الفترة بحيث يتمشى (محاسبيا !؟) مع قاعدة التكلفة لدى الأصل البائع . بمعنى أن مخزون ص من مشترياتها من س يجب أن يقوم على الأساس الذى كان سوف يتم تقييمه به لو كان مازال لدى س ولم يباع للشركة ص . فمخزون ص البالغ ٢٠٠ر٠٠٠ جنيه يظهر بتكلفة من وجهة نظر ص وحدها والتى تحتوى على هامش ربح س من وجهة نظرها وحدها بواقع ربع ثمن البيع أو ثلث التكلفة ومن ثم يجب تقييمه على أساس التكلفة من وجهة نظر س ، أى على أساس

$$٢٠٠ر٠٠٠ \times \frac{١٠٠}{١٣٣\frac{١}{٣}} = ١٥٠ر٠٠٠ \text{ جنيه .}$$

ويعنى ذلك ضرورة تخفيض تكلفه مخزون ص بمبلغ ٥٠ر٠٠٠ جنيه مقابل تخفيض نفس المبلغ من إيرادات الشركة س التى باعت البضاعة للشركة ص . ويكون قيد تسوية المخزون فى ورقة العمل كالآتى :

٥٠ر٠٠٠ من حـ/ مخزون آخر الفترة (فى ورقة عمل الحسابات الختامية) — ص .

٥٠ر٠٠٠ إلى حـ/ مخزون آخر الفترة (فى ورقة عمل الميزانية) — ص .

ويلاحظ أن مخزون آخر الفترة فى ورقه عمل الحسابات الختامية دائن ومن ثم ينخفض بجملة مدينا بما يؤدى إلى تخفيض إيرادات المجموعة . أما مخزون آخر الفترة فى الميزانية فهـــو مدين ومن ثم ينخفض بجملة دائنا بما يؤدى إلى إظهاره بالتكلفة فى الميزانية التجميعية . وإذا تم إعداد ورقة عمل منفصلة لكل من الحسابات الختامية والميزانية التجميعية ، فأن التسوية فى الحسابات الختامية تكون كالآتى :

٥٠٫٠٠٠ من حـ/ مخزون آخر الفترة (ص) .
٥٠٫٠٠٠ إلى حـ/ رصيد صافى الربح ـــ س

ويلاحظ أن رصيد صافى الربح يظهر ضمن الأرصدة المدينة كتم حسابى الجانب المدين من الحسابات الختامية ومن ثم ينخفض بجملة دائنا على ورقة العمل كما سبق وأوضحنا .

وعند إعداد ورقة عمل الميزانية التجميعية يظهر صافى ربح س فى الخصوم ويظهر مخزون ص فى الأصول ويكون قيد التسوية على ورقة العمل كالآتى .

٥٠٫٠٠٠ من حـ/ صافى الربح عن العام ـــ س
٥٠٫٠٠٠ إلى حـ/ مخزون آخر الفترة ـــ ص

ويؤدى القيدين السابقين إلى نفس الأثر الذى يؤدى إليه القيد الأول .

(٤) يجب تعديل قيمة المخزون الباقى لدى س من مشترياتها من ص بنفس الطريقة ، أى ينخفض مخزون آخر الفترة فى الحسابات الختـــامية بمبلغ [١٥٠٫٠٠٠ — (١٥٠٫٠٠٠ × $\frac{١٠٠}{١٥٠}$) = ٥٠٫٠٠ جنيه] مقابل تخفيض مخزون اخر الفترة فى الميزانية بنفس القيمة ، وذلك أما بقيد واحد فى حالة إعداد ورقة عمل واحدة للحسابات الختامية والميزانية معا ، أو بقيدين عن طريق توسيط صافى ربح ص فى حالة إعداد ورقتى عمل مستقلتين .

وتنطبق هذه القواعد بصفة عامة من وجهة النظر المحاسبية بصرف النظر عن وجود حقوق للأقلية أو عدم وجودها. هذا ويلاحظ أن الأرباح الواجب إستبعادها من رصيد المخزون تقتصر على هامش ربح البائع دون أية تكاليف أخرى قد تضاف على تكلفة البائع لأغراض توصيل المستلزمات أو البضائع لمخازن المشترى وما قد يضاف إليها من تكاليف تخزين وحيازة لدى المشترى.

هذا ولا تقتصر مشكلة إستبعاد الأرباح غير المحققة على المخزون الناتج عن معاملات الشركات التابعة لمجموعة واحدة على مخزون نهاية الفترة، بل يجب أن تمتد أيضا لتغطى مخزون بداية الفترة. ولنفرض مثلا أن مخزون نهاية الفترة الاولى (وهى بداية الثانية) من مشتريات ص من س كان كما عليه فى المثال السابق أى ٢٠٠٫٠٠٠ جنيه بسعر الشراء فى دفاتر ص و ١٥٠٫٠٠٠ جنيه على أساس تكلفة الشركة س. ولنفرض أن مخزون نهاية الفترة الثانية لدى ص من مشترياتها من س يبلغ ١٢٠٫٠٠٠ جنيه. ويتطلب الامر فى هذه الحالة تسوية مخزون أول الفترة وآخر الفترة الموجود لدى ص من مشترياتها من س لأغراض إعداد الحسابات والقوائم التجميعية.

ففى نهاية السنة الأولى، وهى بداية السنة الثانية، قمنا بإستبعاد ٥٠٫٠٠٠ جنيه من مخزون نهاية السنة (الأولى) لأغراض إعداد الحسابات الختامية التجميعية مقابل إستبعادها من رصيد صافى ربح س (بفرض إستخدام ورقة عمل مستقلة للحسابات الختامية التجميعية)، وذلك على أعتبار أن الارباح على هذا المخزون ظهرت كما لو كانت محققة فى دفاتر س بينما المخزون مازال موجودا لدى ص. وحيث يعتبر مخزون نهاية السنة الأولى ممثلا لمخزون بداية السنة الثانية ويعد من مكونات تكلفة مبيعاتها من وجهة نظر الحسابات التجميعية، فإنه يلزم فى نهاية السنة الثانية تسوية مخزون بداية الفترة لدى ص من مشترياتها من س ليظهر فى الحسابات التجميعية بالتكلفة طبقا للمبادىء المحاسبية المتعارف عليها.

ولما كان مخزون أول الفترة مدينا بطبيعته فأنه لإستبعاد الأرباح عليه يلزم إجراء القيد الآتى على ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية عن الفترة الثانية .

٥٠٠٠٠ من حـ/ رصيد صافى ربح ــ س
٥٠٠٠٠ إلى حـ/ مخزون أول الفترة ــ ص

ويترتب على هذا القيد تخفيض قيمة مخزون أول الفترة فى الحسابات التجميعية بالمبلغ وزيادة رصيد صافى ربح س بالقيمة (لاحظ أن رصيد صافى الربح فى ورقة العمل يظهر فى الجانب المدين من حسابات س ــ ومن ثم يزداد بجعله مدينا كما سبق وأوضحنا) .

وحيث لا يظهر مخزون أول الفترة فى الميزانية العمومية ، فأنه يلزم لإستكمال تسوية الوضع تعديل رصيد الأرباح المحجوزة لشركة س فى بداية السنة الثانية والتى تحتوى على الأرباح غير المحققة على المخزون لدى ص من مشترياتها منها من العام السابق ، مقابل تعديل صافى ربح س عن العام الحالى (وهو رصيد دائن فى الميزانية) بالقيمة . ويتم ذلك بأجراء القيد التالى على ورقة عمل الميزانية التجميعية .

٥٠٠٠٠ من حـ/ الأرباح المحجوزة - رصيد أول الفترة - س
٥٠٠٠٠ إلى حـ/ صافى أرباح العام ــ س .

وتبرير هذا القيد الاخير ، أن رصيد صافى ربح س قد تم إقفاله فى الأرباح المحجوزة فى نهاية العام الأول فى دفاتر س بما فيه مبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه تمثل أرباح غير محققة على مخزون كان مايزال موجودا لدى ص من مشترياتها من س . وحيث قامت ص ببيع هذا المخزون فى الفترة الثانية فأن الارباح تعد محققة فى الفترة الثانية من وجهة نظر الميزانية التجميعية . وبالتالى فأن هذا القيد يؤدى إلى تحويل المبلغ من الأرباح المحجوزة لشركة س إلى صافى أرباحها عن العام من وجهة نظر المجموع .

٥ ـ المعاملات فى الأصول الثابتة بين شركات المجموعة:

عندما تقوم أحد أو بعض شركات المجموعة الواحدة ببيع بعض أصولها الثابتة لشركات أخرى فى نفس المجموعة، فأنه لا يترتب على ذلك أى تغير فى موجودات المجموعة من أصول حقيقية. ولا يترتب على مثل هذه العمليات أى مشاكل إذا كان ثمن البيع يتساوى مع صافى التكلفة الدفترية للاصل المباع فى دفاتر البائع أما إذا ترتب على عمليات تبادل الأصول الثابتة، وخاصة منها ما يخضع للاهلاك، أرباح أو خسائر من وجهة نظر البائع، فان الأمر يقتضى طبقا للقواعد المحاسبية المتعارف عليها استبعاد هذه الارباح أو الخسائر عند اعداد الحسابات والقوائم التجميعية فى سنة التبادل وتسوية إهلاك هذه الاصول بما يترتب على هذه الارباح والخسائر على مدار باقى حياتها الانتاجية وسوف نتناول المعالجة المحاسبية لهذه العمليات فى هذا البند.

٥ ـ ١ ـ إستبعاد التحويلات الرأسمالية:

لا تعتبر المعاملات فى الأصول الرأسمالية مثل الأراضى والمبانى والآلات والمعدات بين شركات المجموعة الواحدة من المعاملات الرأسمالية التى تؤدى إلى زيادة هذه الأصول من وجهة نظر المجموعة. ذلك حيث لا يترتب على تبادل الأصول الثابتة بين هذه الشركات زيادة أو نقص هذه الإصول، لأن العمليات تعد مجرد نقل ملكية من شركة إلى شركة أخرى فى نفس المجموعة(١). ويطلق على مثل هذه المعاملات من وجهة النظر الاقتصادية التحويلات الرأسمالية.

---

(١) قد يترتب على عملية التحويل زيادة القيمة الاقتصادية للاصل المحول، فاذا كان الأصل يمثل طاقة غير مستغلة لدى البائع يمكن إستغلالها بكفاءة عالية لدى المشترى، فان قيمتها الاقتصادية لدى البائع تساوى صفر بينما تزداد هذه القيمة بمجرد تحويل الأصل للمشترى الذى يتوافر لديه فرص إستغلال بديلة للاصل المحول. وبالتالى يمكن القول فى مثل هذه الأحوال أن القيمة الاقتصادية لأصول المجموعة سوف تزداد بالتحويل بما يتفق والزيادة فى إنتاجية المجموعة المرتقبة والمتوقعة منه.

ويجب طبقا لقواعد التقويم المحاسبية ، أن لا يترتب على عملية التحويل من وجهة نظر المجموعة أية أرباح أو خسائر . وإذا تمت عملية التحويل بقيمة تزيد أو تقل عن صافى القيمة الدفترية للاصل المحول ، فان الفرق بين القيمتين يصبح واجب الاستبعاد من وجهة النظر المحاسبية لأغراض اعداد الحسابات والقوائم التجميعية . فاذا كان الاصل المحول لا يخضع للاهلاك فأنه يلزم تسوية حسابات البائع وحسابات المشترى بما يترتب على عملية التحويل من أرباح أو خسائر فى ورقة عمل الحسابات والقوائم التجميعية إلى أن يتم التصرف فى الاصل بالبيع لطرف خارجى عن المجموعة ، حيث تتحقق الارباح أو الخسائر حينئذ محاسبيا .

فاذا فرضنا مثلا أن القابضة ص قامت بشراء قطعة أرض فضاء من التابعة س بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه بينما بلغت تكلفتها الدفترية لدى س ٢٠٠٠ جنيه ، فان إثبات عملية البيع فى دفاتر س يودى إلى إظهار أرباح حيازة محققة من وجهة نظرها قدرها ١٨٠٠٠ جنيه . وتظهر الاراضى فى دفاتر ص بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه . وعند إعداد الحسابات والقوائم التجميعية عن سنة التبادل يستبعد مبلغ ١٨٠٠٠ جنيه من تكلفة الاراضى لدى ص مقابل استبعاد المبلغ من صافى ربح س عن العام (أو حساب الارباح المحجوزة إذا كانت أرباح الحيازة تقفل مباشرة فى حساب الارباح المحجوزة) ، وذلك على ورقة عمل الميزانية التجميعية حتى تظهر الاراضى بتكلفتها « التاريخية » من وجهة نظر المجموعة(١) . ويستبعد

---

(١) لا يتفق هذا الإجراء مع وجهة النظر الاقتصادية ، حيث قد يترتب على التحويل زيادة القيمة الاقتصادية للاراضى ، كما قد يكون المبلغ ممثلا لأرباح حيازة مكتسبة فعلا ، ومن ثم يجب ان تظهر الأراضى من وجهة النظر الاقتصادية فى هذه الحالة فى الميزانية التجميعية بقيمتها الاقتصادية العادلة مقابل اظهار الزيادة فى رأس المال المكتسب من اعادة تقويم الأصول ولكن هذا الأجراء لا يتفق مع الممارسة المحاسبية السائدة .

المبلغ بعد ذلك من الاراضى مقابل استبعاده من الارباح المحجوزة للشركة س عن السنوات التالية . ويستمر هذا الاجراء إلى أن تباع الاراضى لطرف خارجى حيث تتحقق عليها الارباح (أو الخسائر) من وجهة نظر مجموعة ص ، س محاسبيا .

٥ - ب - الارباح والخسائر على الاصول الخاضعة للاهلاك :

إذا كان الاصل المحول من شركة إلى أخرى فى نفس المجموعة من الاصول الخاضعة للاهلاك ، فان الامر يقتضى استبعاد الارباح أو الخسائر الناتجة عن التحويل من دفاتر البائع على ورقة العمل مقابل استبعاد نفس القيمة من تكلفة الاصل المحول من دفاتر المشترى ، كما هو عليه الحال فى الاصول التى لا تخضع للاهلاك . غير أن الارباح أو الخسائر غير المحققة من وجهة نظر المجموعة فى هذه الحالة ، تتحقق جزئيا بصفه دورية عند حساب الإهلاك على الأصل فى دفاتر المشترى طبقا للتكلفة الظاهرة فى دفاتره وتحميل الإهلاك للعمليات الإنتاجية المختلفة . وبالتالى يقتضى الأمر فى هذه الحالة بالإضافة إلى ما تقدم تعديل الإهلاك فى دفاتر البائع بما يقابل الأرباح أو الخسائر التى نتجت عن التحويل وتحققت فعلا بحساب الإهلاك الدورى على الإصل وإعتباره من بنود تكلفة الحصول على الايرادات .

ولنفرض مثلا لإيضاح ذلك ، أن القابضة ص قد قامت بشراء أحد المبانى من التابعة س بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه فى الوقت التى ظهرت فيه صافى القيمة الدفترية للمبنى فى دفاتر س ٣٠٠٠٠ جنيه وذلك فى بداية السنة رقم (١) ، وحيث يحتسب إهلاك على المبنى بواقع ٥ ٪ سنويا . وفى نهاية السنة الأولى من الإقتناء نجد أن ص عند حساب الإهلاك على المبنى سوف تقوم بتحميل عملياتها بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه (٥٠٠٠٠ × ٥/١٠٠) ، بينما لو كان المبنى ظل لدى س لكان الإهلاك عليه عن العام ١٥٠٠ جنيه (٣٠٠٠٠ × ٥/١٠٠) . وعند

إعداد الحسابات والقوائم التجميعية فى نهاية العام الأول يلزم الأمر تسوية هـذا الوضع من وجهة النظر المحاسبية كالآتى :

١ ـــ فى ورقة عمل الحسابات الختاميه التجميعية : يخفض إهلاك المبانى بجملة دائنا بمبلغ ١٠٠٠٠ر جنيه مقابل إضافة المبلغ لرصيد صافى ربح س (رصيد صافى الربح يظهر فى الجانب المدين من الحسابات الختامية وبذلك يزداد بجملة مدينا كما سبق أن ذكرنا) ويمكن تبرير هذا الإجرا. محاسبيا على الوجه التالى : حيث تكلفة المبنى من وجهة نظر ص وس بصفة مجتمعة مازالت ٣٠٠٠٠ر جنيه طبقا لقاعـدة التكلفة التاريخية ، فأن الاهـلاك المحسوب على المبـنى فى دفاتر ص يفوق مايلزم من وجهة نظر المجموع بمقـدار ١٠٠٠ر جنيه . وحيث قامت ص بتحميل الإهلاك لعملياتها فأنه يعتبر من وجهة نظرها مصروف محقق محاسبيا . ولما كانت الأرباح على المبنى فى دفاتر س لاتعتبر محققة من وجهـة نظر المجموعة ومن ثم يتم إستبعادها لأغراض إعـداد الميزانية التجميعية ، فأن إستخـدام ص للمبنى لمـدة سنه وإهلاكه على أساس ٥٠٠٠ر جنيه يؤدى إلى تحقيق جـزء من الأرباح التى نتجت عن تبادل المبنى تعادل نصيب السنه من هذه الأرباح طبقا لمعدل الاهلاك على المبنى . وهذه الأرباح تتحقق من وجهة نظر المجموع فى دفاتر س . ومن ثم يخفض الإهلاك المحسوب فى دفاتر ص بما يعادل الاهـلاك على الأرباح على عملية التبادل مقابل زيادة أرباح البائع بما تحقق منها .

وإذا كانت س قد أعتبرت الأرباح الناتجة عن بيـع المبنى للشركة ص من مكونات أرباح العام (أى من بنود الإيرادات) ولم تقم بأقفالهـا مباشرة فى حساب الأرباح المحجوزة ، فأنة يلزم بالأضافة إلى ماتقدم إستبعاد مبلغ ٢٠٠٠٠ر من إيرادات س على ورقة عمـل الحسابات الختاميـة التجميعية عن السنة الأولى التى تم فيها التبادل بجعلها مدينة مقـابل تخفيض رصيد صافى ربح س بالمبلـغ ، وذلك بجعله رصيد صافى الربح ـــ س دائنا على الورقة أما إذا كانت س قد

قامت بإقفال أرباح بيع المبنى فى حساب الأرباح المحجوزة ، فأن هذه التسوية تتم على ورقة عمل الميزانية التجميعية كما يتضح من النقطة التالية .

٢ — فى ورقة عمل الميزانية التجميعية ، يلزم أولا إستبعاد مبلغ الأرباح (٢٠ر٠٠٠ جنيه) من قيمة المبانى التى تظهرها دفاتر ص مقابل إستبعاد القيمة من الحساب الملائم فى دفاتر س . فأذا كانت هذه الأرباح قد أعتبرت من مكونات إيرادات س عن العام فأن قيد الإستبعاد يكون بجعل حساب صافى أرباح س — عن العام مدينا وحساب المبانى دائنا . أوا إذا كانت س قد أقفلت المبالغ فى حساب الأرباح المحجوزة مباشرة فأن قيد الإستبعاد يكون بجعل حساب الأرباح المحجوزة س — مدينا وحساب المبانى دائنا

ورقة عمل جزئية للحسابات الختامية التجميعية ص و س عن العام الأول .

	ص	س	تسويات وإستبعادات: من ح/	تسويات وإستبعادات: إلى ح/	الميزانية التجميعية
صافى مبيعات	٩٥ر٠٠٠	٢١٥ر٠٠٠			٣١٠ر٠٠٠
أرباح بيع مبانى		٢ ر٠٠٠	٢٠ر٠٠٠(١)		
مجموع الايرادات	٩٥ر٠٠٠	٢٣٥ر٧٠٠			٣١٠ر٠٠٠
مصروفات مختلفة	×××	×××			×××
إهلاك مبانى	٥ر٣٠٠	×××		١ر٠٠٠ (٢)	×××
صافى ربح ص	×××		٣٠ر٠٠٠(٣)		×××
صافى ربح س		٥٩ر٠٠٠	١ر٠٠٠ (٢)	٢٠ر٠٠٠(١) ٤٠ر٠٠٠(٣)	
حقوق الأقلية فى س — ٢٥ ٪			١٠ر٠٠٠ (٣)		١٠ر٠٠٠
مجموع المصروفات والأرباح	٩٥ر٠٠٠	٢٣٥ر٠٠٠	٦١ر٠٠٠	٦١ر٠٠٠	٣١٠ر٠٠٠

ثم يلزم بعد ذلك تخفيض مخصص إهلاك المبانى (كما يظهر فى دفاتر ص) بمبلغ ٠٠٠ر١ جنيه وذلك بجعله مدينا مقابل زيادة صافى أرباح س عن العام بالمبلغ وذلك بعمل حسابها دائنا

وتظهر ورقة العمل الجزئية للحسابات الختامية التجميعية على أساس إفتراض أن س إعتبرت الأرباح من إيراداتها عن العام كما هو موضح فى نهاية الصفحة السابقة (الأرقام فيما عدا مايتعلق بالمثال إفتراضية) .

ويلاحظ أن القيد الثالث يمثل صافى ربح س بعد تعديله بأستبعاد ٠٠٠ر٢٠ جنيه أرباح بيع المبنى وإضافة ما تحقق منها بالإهلاك وهو ٠٠٠ر١ جنيه على ص بنسبة ٧٥ ./ وحقوق الأقلية بنسبة ٢٥ / . ويلاحظ أيضا أن إهلاك المبانى فى ص والبالغ ٣٠٠ر٥ جنيه يمثل إهلاك كل المبانى بما فيها المشتراه من س .

وتظهر ورقه عمل الميزانية التجميعية فى نهاية العام الاول كالآتى (الارقام إفتراضية إلا فيما يتعلق بأرقام المثال) .

ورقة عمل الميزانية التجميعية ص وس فى نهاية العام الاول .

	ص	س	تسويات وإستبعادات: من ح/	تسويات وإستبعادات: إلى ح/	الميزانية التجميعية
مبانى	١٠٦ر٠	× × ×		٢٠ر٠٠ (١)	× × × ×
مخصص إهلاك مبانى	(٤٣ر٠)	(× × ×)	١ر٠ (٢)		(× × × ×)
اصول أخرى	× × ×	× × ×			× × × ×
إستثمارات فى س — ٧٥ /	× × ×	× × ×		× × × (٣)	
مجموع الأصول	× × ×	× × ×			× × × ×
حقوق الملكية والإلتزامات :					
. . . . . .					. . .
أرباح محجوزة س — رصيد					
أرباح العام س		٥٩ر٠	٢٠ر٠ (١) ٤٠ر٠ (٤)	١ر٠٠٠ (٢)	
. .					. .
	× × ×	× × ×	× × ×	× × ×	× × × ×

ويمثل القيد (١) إستبعاد الارباح على بيع المبنى من أرباح س مقابل تخفيض تكلفته الظاهرة فى دفاتر ص بمبلغ ٢٠٫٠٠٠ جنيه ليظهر فى الميزانية التجميعية بتكلفته كما كانت عليه فى دفاتر س . ويمثل القيد (٢) تخفيض مخصص إهلاك المبانى كما يظهر فى دفاتر ص بمبلغ ١٫٠٠٠ جنيه تمثل ماتحقق من أرباح فعلا خلال العام بأستخدام المبنى وإضافة المبلغ لارباح س . أما القيد الثالث فيمثل إستبعاد إستثمارات ص فى س وهو غير كامل . ويمثل القيد الرابع توزيع أرباح العام — س ، بعد تعديلها على ص وحقوق الاقلية وهو غير كامل .

٥ — ب — ١ — الأرباح والخسائر على الاصول الخاضعة للاهلاك فى الفترات التالية لفترة التبادل :

يلزم الإستمرار فى استبعاد الارباح أو الخسائر التى تتحقق مع مبادلات الاصول الرأسمالية بين شركات المجموعة الواحدة مادامت هذه الاصول لم تباع للغير ولم يتم إهلاكها بالكامل . كما يلزم الإستمرار فى تسوية الإهلاك والاهلاك المجمع المشترى والارباح المحجوزة وأرباح العام البائع كل سنه بما تحقق فى السنوات السابقة من أرباح أو خسائر المبادلة وفى السنة الجارية بما يتحقق فيها من هذه الارباح أو الخسائر .

فلو فرضنا إستمرار مثال المبنى الخاص بالشركة ص وس فى البند الفرعى (ب) السابق فأن عمليات التسويات والإستبعادات اللازمة فى نهاية السنة الثانية تكون كالآتى .

١ — فى ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية ، بصرف النظر عن الاجراء الذى تتبعة س لمعالجة أرباح بيع المبنى للشركة ص فى السنة الاولى ، فأن الامر يقتصر فى السنة الثانية والسنوات التاليه على تعديل إهلاك ص وتعديل أرباح س فى ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية فيما يتعلق بعملية المبنى

فيجعل إهلاك المبانى الذى تظهره دفاتر ص دائنا بمبلغ ١٠٠٠ جنيه لتخفيضة مقابل جعل رصيد صافى ربح س مدينا بالمبلغ .

٢ — ورقة عمل الميزانية التجميعية . يستمر إستبعاد مبلغ الارباح على المبنى (٢٠٠٠٠ جنيه) من تكلفة المبانى التى تظهر فى دفاتر ص، وبصرف النظر عن الاجراء الذى أتبعته س فى معالجة أرباح بيع المبنى ، فأن رصيد الارباح المحجوزة — س فى بداية العام يخفض بهذه الارباح . ويتم ذلك بجعل حساب الارباح المحجوزة س — رصيد بداية العام (الثانى، أو الثالث ....) مدينا على ورقة العمل وجعل حساب المبانى دائنا بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه . أما الاهلاك المجمع على المبانى (مخصص الاهلاك) فيلزم تعديله بتسويتان : الاولى تهدف إلى تخفيضة عما يظهر به فى دفاتر ص بما يقابل الاهلاك المجمع على أرباح المبادلة عن السنوات السابقة (وهى فى مثالنا الآن السنة الاولى) . ويتم ذلك بجعل مخصص الاهلاك — مبانى — مدينا مقابل جعل حساب الارباح المحجوزة س — رصيد بداية العام دائنا . ذلك حتى يتم تسوية الارباح المحجوزة للبائع بما تحقق فعلا من أرباح البيع باهلاك المبنى عن السنوات السابقة . ويكون القيد فى نهاية السنة الثانية فى مثالنا الجارى بمبلغ ١٠٠٠ جنيه ، وفى نهاية السنة الثالثة بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه يمثل إهلاك السنة الاولى والثانية ، وفى نهاية السنة الرابعة ٣٠٠٠ جنيه يمثل أهلاك السنوات الاولى والثانية والثالثة وهكذا. أما التسوية الثانية فتهدف إلى تخفيض الاهلاك المجمع بالاضافة التى تمت عن العام نتيجة زيادة تكلفة المبنى لدى المشترى عما كانت عليه لدى البائع ، وذلك مقابل زيادة أرباح العام للبائع بها . وفى مثالنا الجارى يجعل حساب مخصص إهلاك المبانى مدينا مقابل جعل حساب أرباح العام — س دائنا بمبلغ ١٠٠٠ جنيه .

ويتضح مما تقدم أن تبادل الاصول الخاضعة للاهلاك بين شركات المجموعة الواحدة الذى يترتب عليه تحقق أرباح أو خسائر البائع يستدعى إستبعاد هذه

الأرباح أو الخسائر لأغراض إعداد الحسابات والقوائم التجميعية من وجهة النظر المحاسبية على إعتبار أنها لم تتحقق بعد من وجهة نظر المجموعة فى تاريخ التبادل . وتتحقق هذه الأرباح او الخسائر دوريا من حساب الإهلاك على هذه الأصول بصفة جزئية بما يستدعى تعديل الأرباح المحجوزة للبائع وأرباح العام بما تحقق منها عن السنوات السابقة وما تحقق منها عن العام نتيجة حساب الإهلاك على الأصول التى تم تبادلها وترتب عليها ظهور هذه الأرباح أو الخسائر فى دفاتر البائع . وتتلخص الإستبعادات والتسويات فى الآتى .

١ — فى سنة المبادلة (أ) تستبعد الأرباح (أو الخسائر) من إيرادات البائع (أو مصروفاته) وذلك بجعلها مدينة (أو دائنة) مقابل إستبعادها من رصيد صافى ربح البائع (أو إضافتها إليه) فى ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية . أما إذا عولجت هذه الأرباح (أو الخسائر) فى حساب الأرباح المحجوزة مباشرة فأن هـــذا الإستبعاد يكون فى ورقة عمل الميزانيـــة التجميعية .

(ب) يستبعد أثر هذه الأرباح (أو الخسائر) على الإهلاك المحسوب على الأصل فى دفاتر المشترى عن العام فى ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية على إعتباره بمثابة جزء قد تحقق من أرباح (أو خسائر) المبادلة للبائع ، وذلك بجعل رصيد أرباح العام للبائع مدينا (أو دائنا فى حالة الخسارة) وحساب الإهلاك عن العـــام كما يظهر فى دفاتر المشترى دائنا (أو مدينا لزيادته فى حالة الخسارة) .

(حـ) تستبعد هذه الأرباح (أو الخسائر) من تكلفة الأصل الظاهرة فى دفاتر المشترى مقابل إستبعادها من أرباح العام (أو إضافتها إليهـا إذا كانت خسارة) أو الأرباح المحجوزة فى ورقة عمل الميزانية التجميعية .

٢ — فى السنوات التالية لسنة المبادلة : (أ) فى ورقه عمل الحسابات الختامية : يستبعد أثر الارباح (أو الخسائر) الناتجة عن تبادل الأصل على الإهلاك الخاص به عن العام فى دفاتر المشترى مقابل إضافته لأرباح العام (أو إستبعاده منها فى حالة التبادل بخسائر) الخاصة بالبائع .

(ب) ورقه عمل الميزانية التجميعية . تستبعد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التبادل من تكلفة الأصل مقابل إستبعادها (أو إضافتها إذا كانت خسائر) للأرباح المحجوزة للبائع . ويخفض الإهلاك المجمع (أو يضاف إليه فى حالة الخسائر) بمقدار الأهلاك على الارباح (أو الخسائر) منذ تاريخ المبادلة حتى بداية السنة المالية التى يتم عندها إعداد الميزانية التجميعية مقابل زيادة الارباح المحجوزة (أو تخفيضها فى حالة الخسائر) للبائع . ويخفض الإهلاك المجمع (أو يضاف إليه فى حالة الخسائر) بمقدار الاهلاك على الأرباح (أو الخسائر) عن العام الذى يتم عنه إعداد الحسابات الختامية مقابل زيادة (أو تخفيض فى حالة الخسائر) صافى أرباح العام للبائع .

٦ — السندات بين شركات المجموعة :

قد تقوم إحدى شركات المجموعة بأستثمار بعض مواردها المالية فى سندات شركة أخرى من شركات نفس المجموعة . وتمثل السندات فى هـــذه الحالة أصولا وإلتزامات مالية متبادلة بين شركات المجموعة يجب إستبعادها لأغراض إعداد الميزانية التجميعية . وإذا كانت السندات مشتراه من الشركة المصدرة ، والتى هى أحد شركات المجموعة ، فلا تثير عمليات الاستبعاد فى هذه الحالة أية مشاكل فاذا أصدرت القابضة ص سندات ٦ ٪ بقيمه إسمية ٧٥٠٠٠٠٠ جنيه وعلاوة إصدار ٢٥٠٠٠ جنيه مثلا تستحق بعد ١٠ سنوات ، وقامت س التابعة بالاكتتاب فيما تبلغ قيمته الإسمية ١٠٠٠٠٠ جنيه من هذا السندات ، فأن إجراءات التسويات والاستبعادات فى ورقة عمـــل الميزانية التجميعية تكون كالآتى :

	ص	س	تسويات وإستبعادات: من ح/	تسويات وإستبعادات: إلى ح/	الميزانية التجميعية
الأصول :					
إستثمارات فى سندات ص ٦ ٪		١٠٠ر٠٠٠		١١٠ر٠٠٠ (١)	
. . . . .					
الالتزامات :					
قرض السندات ٦ ٪	٢٥٠ر٠٠٠		١٠ر٠٠٠ (١)		١٥٠ر
قرض السندات ٦ ٪ علاوة إصدار	٢٥ر٠٠٠		١٠ر٠٠٠ (١)		١٥ر٠٠

وإذا كانت علاوة (أو خصم) الاصدار يتم إستنفادها (أو تجميعية) على نفس الاساس فى الشركة المصدرة والشركة المستثمرة ، فلا يترتب على العملية مشاكل إضافية حيث تتآكل الفوائد التى تتحمل بها مصروفات الشركة المصدرة مع الفوائد الدائنة التى تضاف لايرادات الشركة المستثمره ويتم إستبعادهما معا فى ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية فلو فرضنا أن علاوة الإصدار تستنفد على أساس القسط الثابت التبسيط فى مثالنا الجارى ، فأن ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية عن العام الأول من إصدار السندات تظهر الآتى :

	ص	س	تسويات وإستبعادات: من ح/	تسويات وإستبعادات: إلى ح/	الميزانية التجميعية
الايرادات					
فوائد دائنة		٥ر٠٠٠	٥ر٠٠٠ (١)		
. . . .					
المصروفات والارباح :					
فوائد مدينة	١٢ر٥٠٠			٥ر٠٠٠ (١)	٧ر٥٠٠

هذا وقد تمت هذه التسويات والاستبعادات على القيود التالية فيما يختص بالسندات وفوائدها .

في دفاتر ص (مدين)	في دفاتر ص (دائن)	في دفاتر ص	في دفاتر س (مدين)	في دفاتر س (دائن)	في دفاتر س
		من مذكورين	٦,٠٠٠		من ح/ النقدية (او الفوائد الدائنة المستحقة)
١٢ر٥٠٠		ح/ الفوائد المدينة			الى مذكورين :
٢ر٥٠٠		ح/ قرض السندات - علاوة الاصدار		٥ر٠٠٠	ح/ الفوائد الدائنة
	١٥ر٠٠٠	الى ح/ النقدية (أو الفوائد المستحقة)		١ر٠٠٠	ح/ إستثمارات في سندات ص
		اثبات الفوائد على قرض السندات عن العام			اثبات الفوائد الدائنة على إستثمارات السندات عن العام
١٢ر٥٠٠		من ح/ الحساب الختامي	٥ر٠٠٠		من ح/ الفوائد الدائنة
	١٢ر٥٠٠	الى ح/ الفوائد المدينة		٥ر٠٠٠	الى ح/ الحساب الختامي
		اقفال الفوائد المدينة في الحساب الختامي			اقفال الفوائد الدائنة في الحساب الختامي .

أما إذا كانت س قد أشترت سندات ص من السوق فأن تكلفة السندات في دفاتر س قد تختلف عن القيمة الدفترية لها في دفاتر ص حيث يتأثر سعر السوق عكسيا مع التقلبات في سعر الفائدة الاسمى والفعال على السندات فأذا أرتفع سعر الفائدة الاسمى على السندات المماثلة لسندات ص مثلا عن ٦ ٪ فأن ذلك يؤدى إلى إنخفاض القيمة السوقية لسندات ص والعكس بالعكس ويترتب على ذلك قيام مشكلة كيفية معالجة الفرق بين تكلفة السندات المشتراه في دفاتر س وقيمتها الدفترية في دفاتر ص بصدد إعداد الحسابات والقوائم التجميعية . ولنفرض مثلا أن س قد قامت بشراء مافيمته الاسمية ١٠٠ر٠٠٠ جنيه من سندات ص من السوق بعد مضى خمسة سنوات على أصدارها بمبلغ ٩٥ر٠٠٠ جنيه وذلك لارتفاع سعر الفائدة على السندات المماثلة . ففى هذه الحالة ، وفى

ظل إفتراضات المثال السابق ، نجد أن السندات سوف تظهر فى دفاتر س بمبلغ ٩٥٫٠٠٠ جنيه بينما يقابلها فى دفاتر ص ١٠٥٫٠٠٠ جنيه [١٠٠٫٠٠٠ + (٢٥٫٠٠٠ × ١/٢ × ٢/٥)] حيث قيمتها الاسمية ١٠٠٫٠٠٠ جنيه وعلاوة الاصدار غير المستنفده عليها ٥٫٠٠٠ جنيه . ويعنى ذلك أن س تمكنت من تخفيض إلتزامات ص البالـــغ قدرها ١٠٥٫٠٠٠ جنيه مقابل ٩٥٫٠٠٠ جنيه . وتصبح المشكلة هى كيفية التصرف فى هذا الفرق البالغ فى هذه الحالة ١٠٫٠٠٠ جنيه .

ويوجد بديلان فى الواقع للتغلب على هذه المشكلة ، بالرغم من أن كل منهما لايخلو من العيوب .

وبمقتضى البديل الاول يفترض أن الشركة المشترية تعمل بالوكالة عن الشركة المصـــدرة للسندات ، ومن ثم فيعتبر شراء س لسندات ص فى مثالنا الجارى بمثابة رد لقيمة السندات بما يترتب عليه إنخفاض التزامات المجموعة وبما تحقق من هذا الرد من أرباح (١٠٫٠٠٠ جنيه) وتأسيسا على ذلك تعتبر هذه الارباح بمثابة زيادة فى حقوق ملكية الشركة المصدرة لا تحصل منها الشركة س على شىء . ومن بين الانتقادات الاساسية لهذا البديل ، أنه فى حالة احتفاظ س بالسندات حتى تاريخ الاستحقاق فأنها سوف تحصل من ص على ١٠٠٫٠٠٠ جنيه وبالتالى تكون قد حققت أرباحا قدرها ٥٫٠٠٠ جنيه ، بينما تتمكن ص من الحصول على ٥٫٠٠٠ فقط من الارباح التى حققتها س للمجموعة عند شراء السندات . ويترتب على ذلك أن هـــذه المعالجة قد تؤدى إلى غبن الاقلية فى ظل عدم التأكد من مصير السندات التى أشترتها س اذا كانت غير مملوكة للشركة ص بالكامل .

أما البديل الثانى فيقضى بتوزيع الارباح (أو الخسائر) التى تنتج عن شراء السندات التى تخص شركة من شركات المجموعة بمعرفة شركة أخرى من المجموعة من السوق بين الشركتين على أساس قيمة الرد عند الاستحقاق . ففى مثالنا الجارى لو كانت السندات ترد بالقيمة الاسمية وقامت س بشرائها بمبلغ ٩٥٫٠٠٠ جنيه فى الوقت الذى تبلغ فيه قيمتها الدفترية فى دفاتر ص ١٠٥٫٠٠٠ جنيه ، فأن الارباح البالغ قدرها ١٠٫٠٠٠ جنيه فى هذه الحالة توزع بين س وص كالآتى :

تحصل س على الفرق بين تكلفة الشراء وقيمة الرد أى على ٥٫٠٠٠ جنيه (١٠٠٫٠٠٠ — ٩٥٫٠٠٠) .

وتحصل ص على الفرق بين القيمة الدفترية وقيمة الرد أى على ٥٫٠٠٠ جنيه (١٠٥٫٠٠٠ — ١٠٠٫٠٠٠) .

أما اذا كانت س قد حصلت على السندات من السوق بسعر يزيد عن القيمة الاسمية ، فأنها تتحمل مقابل ذلك خسائر تعادل الفرق بين التكلفة والقيمة الاسمية ويظل وضع ص كما هو عليه . ويقوم هذا البديل على أساس أن س عند ما تحتفظ بالسندات حتى تاريخ الاستحقاق فأنها سوف تضيف لايراداتها من الفوائد ما يعادل مجمع الفرق بين التكلفة والقيمة الاسمية اذا كان الشراء بسعر يقل عن القيمة الاسمية . أما اذا كان الشراء بسعر يزيد عن القيمة الاسمية فهذا يعنى أن سعر الفائدة (الاسمى والفعال) على هذه السندات يزيد عن مثيلاتها فى السوق ، ومن ثم تقوم س باستنزال الفرق بين التكلفة والقيمة الاسمية من الفوائد الدورية التى تحصل عليها من ص . وتقوم ص خـــلال الفترة الباقية من مدة السندات باستنفـاد ماتبقى من علاوة الاصدار تخفيضا لعبء الفوائد المدينة التى تتحملهـا عليهـــا .

ونحن نفضل البديل الثانى . ذلك لأنه منطقى من ناحية ، كما لايترتب عليه غبن الاقلية فى حالة وجودها من ناحية أخـــرى . ويقتضى ذلك بالطبع عند استبعاد السندات من دفاتر المشترى ودفاتر المصدر فى ورقة عمل الميزانية التجميعية توزيع الفـــرق بين التكلفة فى دفاتر المشترى والقيمة الدفترية فى دفاتر المصدر على حسابى أرباحها المحجوزة على أساس اعتبار القيمة الاسمية أو قيمة الرد المحددة اذا كانت تختلف عن القيمة الاسمية كمعيار .

أسئلة وتمارين

أولا : الأسئلة :

(١) ما هو المقصود بالمعاملات المالية الوسيطة ؟ وما هو الفرق بينها وبين التحويلات الرأسمالية ؟ .

(٢) لماذا يلزم إستبعاد الأرباح غير المحققة على المخزون فى نهاية الفترة بينما تسوى الأرباح على مخزون أول الفترة فى رصيد صافى ربح الشركة البائعة ؟

(٣) ضع كل من العبارات التالية فى صيغتها الصحيحة من وجهة نظرك .

أ ـ تؤدى المعاملات المالية الوسيطة الى زيادة أصول كل شركة من شركات المجموعة وإلتزاماتها زيادة صورية .

ب ـ عندما تحصل س التابعة على إيجارات أو فوائد من ص القابضة فأن إيراداتها الحقيقية لا تزيد بمقدار هذه الإيجارات أو الفوائد حيث تمثل مصروفات من وجهة نظر ص .

حـ ـ تقتضى المبادىء الإقتصادية عدم تحقق أرباح المخزون من المبادلات الوسيطة بين وحدات المجموعة الواحدة فى عناصر المستلزمات من مواد وبضائع .

د ـ إذا تم تبادل الأصول الثابتة بين وحدات المجموعة الواحدة بأرباح أو خسائر للبائع فيلزم إستبعاد قيمة الأصول المتبادلة بما فيهـا من أرباح أو خسائر لأغراض إعداد القوائم والحسابات التجميعية .

هـ ـ لا تعتبر إستثمارات إحدى الشركات فى سندات شركة أخرى من نفس المجموعة من المعاملات المالية الوسيطة لأن السندات تمثل إقراضا طويل الأجل .

و ـ عندما يتم إستهلاك الأصل الثابت الذى تم تبادله بين وحدتى مجموعة

واحدة من الشركات فان الحاجة إلى إستبعاد تكلفته من أصول المشترى مقابل أرباح البائع المحجوزة تتوقف ، كما يتوقف حساب الإهلاك عليه .

ثانيا التمارين :

التمرين الأول : تمتلك ص ٩٠ ٪ من حقوق الملكية فى س١ و ٧٠ ٪ من حقوق الملكية فى س٢ وتمثل الشركات الثلاثة مجموعة إنتاجية متكاملة حيث تحصل س١ على المواد الأولية اللازمة لعملياتها من س٢ ثم تبيع منتجاتها للشركة ص حيث تقوم بتجميعها وبيعها للعملاء . وقد بلغت مشتريات س١ من س٢ خلال العام الجارى ١٨٧٥٠٠ جنيه ، كما بلغ المخزون لديها من مشتريات العام السابق فى بداية العام ٦٢٥٠٠ جنيه . كما بلغت مبيعات س٢ للشركة ص خلال العام ٣٦٠٠٠٠ جنيه ولم يوجد مخزون فى بداية الفترة لدى ص من مشتريات العام السابق من س١ وقد إستخدمت ص خلال العام ما تبلغ قيمته ٢٨٨٠٠٠ جنيه من مشترياتها من س١ فى عملياتها الانتاجية خلال العام ، كما يبلغ المخزون لدى س١ من مشترياتها من س٢ فى نهاية العام ١٠٠٠٠٠ جنيه . هذا وتقوم س٢ بتسعير إنتاجها على أساس ١٢٥ ٪ من التكلفة ، كما تقوم س١ بتسعير منتجاتها على أساس ١٢٠ ٪ من التكلفة

والمطلوب : إجراء قيود اليومية اللازم أجرائها على ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية للعام الجارى والميزانية التجميعية فى نهاية العام لإستبعاد أثر المعاملات فى المخزون بين الشركات الثلاثة على الحسابات والقوائم التجميعية لها .

التمرين الثاني : ظهرت الأرصدة التالية فى دفاتر ص وشركاتهـا فى نهاية العام .

	ص	ص١	ص٢	ص٣
عملاء	٢٢٥ر٠٠٠	٣٤٠ر٠٠٠	٧٢ر٥٠٠	٩٣ر٦٠٠
أوراق قبض	٥٠ر٠٠٠	١٠ر٠٠٠	٣٢ر٠٠٠	—
أوراق قبض مخصومة	١٥ر٠٠٠	٥ر٠٠٠	—	—
فوائد مدينة	٢٢ر٣٠٠	—	١ر٢٠٠	٤ر٥٠٠
إيجارات مدينة	—	١٣ر٧٠٠	٥ر٢٠٠	—
فوائد دائنة	٦ر٢٠٠	٣ر٦٠٠	٤ر١٠٠	—
إيجارات دائنة	٣ر٦٠٠	٢ر٣٠٠	—	—
موردون	٧٦ر٠٠٠	١٥٢ر٠٠٠	١١٧ر٣٠٠	٤٥ر٩٠٠
أوراق دفع	٤٢ر٠٠٠	١٥ر٠٠٠	٢٠ر٠٠٠	٣٠ر٠٠٠

فإذا علمت أن :

(١) من بين أرصدة العملاء فى دفاتر ص ٣٧ر٠٠٠ جنيه تمثل الرصيد المدين لشركة ص١ و ٢٢ر٥٠٠ جنيه تمثل الرصيد المدين لشركة ص٢ .

(٢) من بين أرصدة أوراق القبض لدى ص ٢٠ر٠٠٠ جنيه مسحوبة على ص٢ ومخصوم منها ١٠ر٠٠٠ جنيه لدى البنك . ومن بين ارصدة أوراق القبض لدى ص٢ مبلغ ١٠ر٠٠٠ جنيه مسحوبة على ص١ ومخصومة لدى ص ، أما باقى أوراق القبض المخصومة فهى مخصومة لدى البنك .

(٣) تستاجر ص١ أحد المبانى من ص بإيجار سنوى قدره ٢ر٤٠٠ جنيه ، كما تستأجر ص٢ احدى السيارات من ص١ بأيجار سنوى ١ر٢٠٠ جنيه .

(٤) بلغت الفوائد الدائنة المستحقة لشركة ص على ص٢ عن العام ٩٠٠ جنيه .

والمطلوب : بيان أثر هذه البيانات على ورقة عمل الحسابات والقوائم التجميعية للشركات الاربع عن العام .

التمرين الثالث : تمتلك ص ٨٠ ٪ من حقوق الملكية فى س . وفى ١٩٧٤/١/١ قامت س بشراء مجموعة من الآلات التى كانت موجودة بين أصول ص بتكلفة دفترية ٢٨٠٠٠٠ جنية وخصص إهلاك ١٤٠٠٠٠ جنيه بمبلغ ١٦٠٠٠٠ جنية ، حيث تستهلك هذه الآلات بواقع ٥ ٪ سنويا . وفى ١٩٧٤/٣/٢٥ أشترت ص قطعة أرض فضاء من س بمبلغ ٤٢٦٠٠ جنيه وبلغت مصاريف التسجيل ونقل الملكية ٢٤٠٠ جنيه . وقد كانت هذه الأراضى تظهر بتكلفة دفترية قدرها ٢٥٠٠٠ جنيه فى دفاتر س . وتقوم كل من الشركتين بأظهار أرباح أو خسائر حيازة الأصول فى الحسابات الختامية عن العام الذى تتحقق فيه مثل هذه الارباح أو الخسائر .

المطلوب : (١) توضيح أثر هذه العمليات على ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية عن سنة ١٩٧٤ والميزانية التجميعية فى نهايتها ، (٢) كالمطلوب الأول لسنة ١٩٧٥ ، (٣) كالمطلوب الأول لسنة ١٩٧٦ .

التمرين الرابع : قامت الشركة س بأصدار ١٠٠٠٠٠٠ جنيه سندات ٥ ٪ لمدة عشر سنوات فى ١٩٧٠/١/١ بعلاوة إصدار ١٠ ٪ . وقد قامت ص التى تمتلك ٧٠ ٪ من أسهم رأس مال س فى الإكتتاب فى ١٥٠٠٠٠ جنيه من السندات حينئذ ، ومازالت هذه السندات فى محفظة الأوراق المالية لدى ص حتى تاريخه . وفى ١٩٧٥/١/١ ، عندما رأت ص أن سعر الفائدة على السندات المماثلة مرتفع بما أدى إلى إنخفاض من سعر سندات س فى السوق قامت بشراء ماتبلغ قيمته الإسمية ٣٥٠٠٠٠ جنيه منها بمبلغ ٣٤٢٠٠٠ جنيه ، وحيث وجد محاسب ص فى نهاية ١٩٧٥ أن رصيد السندات يظهر فى دفاتر ص بمبلغ ٤٩٩٥٠٠ جنية بينما يظهر رصيد السندات فى دفاتر س بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه مضافا إليها علاوة إصدار ٥٠٠٠٠ جنيه ، فأنه لا يستطيع أن يتخيل الطريقة التى يمكن بها إستبعاد المعاملات فى السندات بين ص وس لإغراض إعداد الحسابات والقوائم

التجميعية وتطوعا منك بما سبق قمت بشرح طريقتين بديلتين لمعالجة المشكلة مستخدما فى ذلك ورقة عمل الحسابات الختامية والميزانية التجميعية لكل من عامى ١٩٧٥ و١٩٧٦ على إفتراض أن ص سوف تحتفظ بالسندات حتى نهاية ١٩٧٦ على الأقل ، بالاضافة إلى ذلك فقد قمت بمراجعة ما أجراه محاسب الشركة فى هذا الشأن عن عام ١٩٧٤ ووجدت أنه قد أخطأ المعالجة حينئذ فوضحت له كيفية المعالجة الصحيحة التى كان من الواجب إجراؤها عن سنة ١٩٧٤ . أعرض علينا قصتك مع هذا المحاسب فى صورة منظمة .

التمرين الخامس : (مستوحى من إمتحانات جمعية المحاسبة الأمريكية AICPA) ،

فيما يلى الأرصدة التى أظهرتها موازين مراجعة ثلاث شركات تكون مجموعة واحدة فى نهاية السنة المالية الجارية

	ص	س١	س٢
	جنيه	جنيه	جنيه
أرصدة مدينة			
نقدية	٤١ر٠٠٠	٥ر٥٠٠	١٣ر٥٠٠
عملاء	٥٢ر٠٠٠	٢٠ر٥٠٠	٧١ر٥٠٠
مخزون	١٢٠ر٥٠٠	٣٥ر٠٠٠	٣٩ر٠٠٠
إستثمارات فى س١	٧٥ر٠٠٠		
« « س٢	٨٧ر٥٠٠		
« أخرى	٩٢ر٥٠٠		
آلات ومعدات	١٨٧ر٥٠٠	٢٩ر٠٠٠	٤٩ر٥٠٠
مخصص إهلاك	(٤٨ر٠٠٠)	(٣ر٥٠٠)	(١٠ر٥٠٠)
تكلفة البضاعة المباعة	٤١٠ر٠٠٠	١٥٠ر٠٠٠	١٧٥ر٠٠٠
مصروفات مختلفة	٣٠ر٠٠٠	١٧ر٥٠	٢٠ر٠٠
مجموع الأرصدة المدينة	١ر٠٤٨ر	٢٥٤ر٠٠٠	٣٥٨ر٠٠٠

أرصدة دائنة :

رأس مال الأسهم	٢٥٠ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠	٥٠ر٠٠٠
إحتياطي طوارىء			٥ر٠٠٠
أرباح محجوزة	٢٨١ر٥٠٠	—	٦ر٠٠٠
مبيعات	٤٨٠ر٠٠٠	١٣٧ر٥٠٠	٢٨٥ر٠٠٠
أرباح بيع أصول	٤ر٥٠٠		
إيرادات توزيعات	٩ر٠٠٠		
دائنون	٢٣ر٠٠٠	١٦ر٥٠٠	١٢ر٠٠٠
مجموع الأرصدة الدائنة	١ر٠٤٨ر٠٠٠	٢٥٤ر٠٠٠	٣٥٨ر٠٠٠

هذا وقد قامت ص بتأسيس الشركة س١ في أول يناير من السنة الجارية ، حيث أحتفظت لنفسها بـ ٧٥٪ من أسهم رأس المال وعرضت الباقي للإكتتاب العام بالقيمة الإسمية التي تبلغ ١٠ جنيه للسهم .

وفي أول يوليو من السنة الجارية قامت ص بشراء ٤ر٠٠٠ سهم من أسهم رأس مال س٢ من السوق بمبلغ ٨٧ر٠٠٠ جنيه بينما القيمة الإسمية لهذه الأسهم ٤٠ر٠٠٠ جنيه وفي ذلك التاريخ كانت حقوق الملكية في س٢ تبلغ ٩٠ر٠٠٠ جنيه كالآتي : ٥٠ر٠٠٠ رأس مال ، ١٨ر٠٠٠ جنيه أرباح محجوزة ، ٢٢ر٠٠٠ جنيه صافي أرباح الفترة من ١/١ حتى ٧/١ من السنة الجارية .

وفي خلال السنة الجارية تمت المبادلات التالية بين الشركات الثلاثة

	المبيعات جنيه	معدل مجمل الربح ٪ للمبيعات	الباقي في مخزون المشترى في نهاية الفترة بالتكلفة أو السوق أيهما أقل جنيه
مبيعات ص للشركة س٢	٢٠ر٠٠٠	٢٠ ٪	٧ر٥٠٠
مبيعات س١ للشركة س٢	١٥ر٠٠٠	١٠ ٪	٥ر٠٠٠
مبيعات س٢ للشركة ص	٣٠ر٠٠٠	٣٠ ٪	١٠ر٠٠٠

وعند تقويم مخزون س٢ بالتكلفة أو السوق أيهما أقل تم تخفيض تكلفة المخزون من المشتريات من ص بمبلغ ٩٥٠ جنيه .

وفى ٢/١ من السنة الجارية قامت ص ببيع بعض الآلات س١ بمبلغ ١٢ر٠٠٠ جنيه . وقد حصلت ص على هذه الآلات منذ سنتين بمبلغ ١٢ر٥٠٠ جنيه واستهلكتها بمعدل ١٠ ٪ سنويا بطريقة القسط الثابت . وقد استمرت س١ بأتباع نفس معدل الإهلاك لباقى سنوات الحياة الانتاجية المقدرة .

هذا وقد تمت توزيعات الأرباح التالية خلال العام الجارى .

التاريخ	ص	س٢
٦/٣٠	١١ر٠٠٠	٣ر٠٠٠
١٢/٣١	١٣ر٠٠٠	٧ر٠٠٠

وقد قامت ص بتحميل كل من التابعتين بمبلغ ٣ر٠٠٠ جنيه مقابل مصاريف الاشراف وأرسلت إشعارات بذلك فى نهاية العام وقد اعتبرت هذه المصاريف من بند المصروفات المتنوعة فى دفاتر س١ ، س٢ كما قامت ص بتخفيض مصروفاتها بها . هذا ولم تتم أية تسديدات فى هذا الشأن حتى نهاية العام . وفى نهاية نهاية العام قامت س٢ بتجنيب مبلغ ٥ر٠٠٠ جنيه من أرباحها المحجوزة

كأحتياطى طوارىء لمقابلة تعويضات محتملة نتيجة أحدى القضايا المرفوعة ضـــدها .

المطلوب : (١) إعداد ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية عن العـام وورقة عمـل الميزانيـة التجميعية فى نهاية العـام . يجب أن تشتمل الحسابات التجميعية على إيرادات ومصروفات س، كما لو كان قد تم السيطرة عليه فى بداية العـام ، على أن تعالج الارباح عن النصف الأول من العـام معالجـة الأرباح المحجوزة .

(٢) تم بأعداد الميزانية التجميعية فى نهاية العام والحسابات الختامية عن العام فى صورة إعلامية ملائمة .

الفصل الرابع عشر

فى

الشركات القابضة

مشاكل محاسبية مختلفة

١ - مقدمة :

تناولنا إجراءات إعداد الحسابات والقوائم التجميعية حتى الآن فى ظل عدة إفتراضات ضمنية بهدف تبسيط العرض والتدرج بالمشاكل من السهل إلى الصعب . فقد عالجنا الموضوع مثلا على اعتبار أن عملية السيطرة التى تحصل عليها الشركة القابضة تتم دفعة واحدة عن طريق شراء حصة من صافى أصول الشركة التابعة تمكنها من ذلك ، وبالتالى فقد اعتبرنا العملية بمثابة عملية تبادل مكتملة الأركان، واعتبرنا تكلفة ستثمارات الشركة القابضة فى الشركة التابعة تعكس إلى حد ما القيمة السوقية العادلة لصافى أصول الأخيرة بصرف النظر عن قيمتها الدفترية. وهذا مايطلق عليه محاسبياً إعداد الحسابات والقوائم التجميعية على أسـاس الشراء Purchase والذى بشأنه تشتد حدة الجدل المحاسبى حاليا بمفاضلته على أساس إندماج الحقوق Pooling of Interests ويؤدى كل من الأساسين إلى نتائج تجميعية مختلفة .

هذا كما افترضنا ضمنا فى الفصول السابقة أن أسهم الشركات التابعة من نوع واحد ، وأن حصة القابضة فى حقوق ملكية التابعة لاتتغير من حيث النسبة، وأن السيطرة تتم دفعة واحدة وليس عن طريق شراء أسهم التابعة بالتدريج ، وأن الشركة القابضة تحتفظ باستثماراتها التابعة باستمرار دون أن تتصرف فيها بالبيع مثلا ، وأن أسهم رأس المال فى الشركة التابعة لايطرأ عليها تغير ، وأن

سيطرة الشركة القابضة على الشركة التابعة تتم بطريق مباشر وليس عن طريق شركة أو شركات أخرى .

ولا شك فى أن إسقاط كل من هذه الافتراضات يتطلب إجراءات إضافية أو تعديلا الاجراءات السابق عرضها بما يتلاءم مع الموقف . وبالرغم من ضيق الحيز المخصص لكل من هذه المواضيع فإننا سوف نتنـــاول كل منها فى البنود التالية باختصار وتبسيط شديدين حتى يتوفر للموضوع بعض التكامل المنشود .

٣ - اندماج الحقوق بالمقارنة بالشراء :

لاخلاف فى أنه عندما تحصل إحدى الشركات القابضة على غالبية أسهم رأس المال فى شركة تابعة عن طريق تبـــادل هذه الأسهم بنقدية أو أصول أخرى ، أو التزامات ، دون أسهم رأس مال الشركة القابضة ، فإن العملية تعتبر عملية شراء مكتملة الأركان ، وتسرى عليها المعالجة المحاسبية التى وضحناها فى الفصول السابقة ، أما إذا كانت سيطرة الشركة القابضة على التابعة تتم عن طريق تبـادل أسهم رأس مال الأولى مع أسهم رأس مال الثانية فهنا يثور الجدل المحـاسبى حول إعتبار العملية عملية تبادل ، أو عملية إندماج فى حقوق ملـكية كل من الشركتين وخاصة حينما يترتب على العملية إستمرار مصالح الشركاء المساهمين فى كل من الشركتين من وجهة نظر الوحدة التجميعية . ويترتب على إعتبـــار العملية عملية إندماج لحقوق الملـكية من وجهة النظر المحاسبية بدلا من اعتبارها عملية شراء ، إختلاف بعض الاجراءات اللازمة لإعداد الحسابات والقوائم التجميعية حيث تقوم أصول التابعة بقيمتها الدفترية كما تمثل الأرباح المحجوزة فى الميزانية التجميعية مجموع الأرباح المحجوزة لكل من الشركتين القابضة والتابعة .

ولتوضيح أوجه الخـــلاف فى المعالجة المحاسبية لعمليات التجميع فى ظل أساس الشراء وأســـاس إندماج حقوق الملـكية دعنا نفترض المثال المبسط التالى : لنفرض أن الشركة ص قد حصلت على السيطرة على الشركة التابعة س فى ١/١/١٩٧٤ بتبادل ٩٠٪ من أسهم رأس المال فى س مقابل إصــــدار

١٠٫٠٠٠ سهم عادى من أسهم ص القيمة الإسمية للسهم ١٠ جنيه . وفى ذلك التاريخ كان ملخص الميزانية العمومية لكل من الشركتين كالآتى (قبل إتمام العملية) :

	س	ص
	جنيه	جنيه
مجموع الأصول .	٤٧٥٫٠٠٠	٢٥٠٫٠٠٠
حقوق الملكية :		
أسهم رأس المال - قيمة إسمية ١٠ جنيه	٢٥٠٫٠٠٠	١٠٠٫٠٠٠
أرباح محجوزة	١٢٥٫٠٠٠	١٠٠٫٠٠٠
الإلتزامات .	١٠٠٫٠٠٠	٥٠٫٠٠٠
مجموع الخصوم	٤٧٥٫٠٠٠	٢٥٠٫٠٠٠

هذا ومن الواضح أن القيمة الدفترية للسهم من أسهم ص هى ١٥ جنيه بينما القيمة الدفترية للسهم من أسهم س ٢٠ جنيه قبل إتمام العملية : ولنفرض أن القيمة السوقية لأسهم ص قبل إصدار الأسهم الجديدة مقابل ٩٠٪ من حقوق الملكية فى س بالغة ١٩ جنيه للسهم .

ويترتب على هذه العملية أن حملة ٩٠٫٠٠٠ سهم من أسهم س سوف يحصلون على ١٠٫٠٠٠ سهم من أسهم ص مقابل أسهمهم بينما يستمر حملة ١٠٫٠٠٠ سهم من أسهم س فى في حيازة أسهمهم فيها (حقوق الاقلية) . ويصبح أمام إدارة الشركة ص عدد من البدائل لتسجيل عملية الاستثمار فى س كالآتى :

١ - اعتبار أن القيمة السوقية لأسهم ص المصدرة كمقابل ممثلة القيمة السوقية العادلة لحصتها فى حقوق الملكية فى س . أى أن الاستثمارات تقوم فى هذه الحالة بمبلغ ١٩٠٫٠٠٠ جنيه .

٢ - إعتبار القيمة الدفترية لأسهم ص قبل إصدار الأسهم الجديدة

كمقياس لقيمة استثماراتها فى س ، أى أن الاستثمارات تقوم بمبلغ ١٥٠ر٠٠٠ جنيه

٣ ـ إعتبار القيمة الدفترية لأسهم س التى يتم الحصول عليها كمقابل لإصدار الأسهم الجديدة بمثابة مقياس لاستثماراتها فى س ، أى أن الاستثمارات تقوم بمبلغ ١٨٠ر٠٠٠ جنيه .

٤ ـ إعتبار القيمة الإسمية لأسهم ص المصدرة كمقابل مقياسا لقيمة إستثماراتها فى س ، أى أن الإستثمارات تقوم بمبلغ ١٠٠ر٠٠٠ جنيه .

وتكون القيود الدفترية فى دفاتر ص لإثبات إستثمارها فى س فى ظل كل من هذه البدائل الأربعة كالآتى :

البديل الأول	البديل الثانى	البديل الثالث	البديل الرابع	
١٩٠ر٠٠٠	١٥٠ر٠٠٠	١٨٠ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠	من حـ/ إستثمارات فى س
١٠٠ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠	الى حـ/ رأس مال الأسهم
٩٠ر٠٠٠	٥٠ر٠٠٠	٨٠ر٠٠٠	—	إلى حـ/ رأس المال المدفوع بالزيادة

ولا شك فى أن إختيار أى من هذه البدائل سوف يؤثر على الحسابات الخاصة بالشركة ص بطريقة مختلفة عن باقى البدائل . وبالرغم من ذلك فاذا عولجت العملية بإعتبارها إندماج فى حقوق الملكية وليست عملية شراء فأن النتائج التى يتم التوصل إليها فى الحسابات والقوائم التجميعية تكون واحدة فى ظل أى من البدائل الأربعة .

أما إذا عولجت العمليه كعملية شراء ، طبقا لما أتبعناه فى الفصول السابقة فأن إختيار أى من البدائل الأربعة سوف يؤدى إلى نتائج مختلفة عن البدائل الأخرى . فالبديل الأول يترتب عليه ارتفاع تكلفة الاستثمارات فى س عن قيمتها الدفترية بمبلغ ١٠ر٠٠٠ جنيه ، بينما البديل الثانى يؤدى إلى إنخفاض هذه التكلفة بمبلغ ٣٠ر٠٠٠ جنيه ، أما البديل الثالث فلا يترتب عليه آية أختلافات فى تكلفة الاستثمارات عن قيمتها الدفترية ، بينما البديل الرابع يؤدى

إلى إنخفاض تكلفة الاستثمارات عن قيمتها الدفترية بمبلغ ٨٠ر٠٠٠ جنيه .

ولنفرض مثلا أن ص قررت إختيار البديل الأول لأغراض المقارنة بين أساس الشراء وأساس اندماج حقوق الملكية . ولنفرض أنه فى ظل أساس الشراء أعتبر الفرق بين تكلفة الاستثمارات وقيمتها الدفترية راجعا لشهرة السيطرة من وجهة نظر ص . وعلى هذا الأساس تكون ورقة عمل الميزانية التجميعية فى تاريخ الحصول على السيطرة طبقا لأساس الشراء كالآتى :

ورقة عمل الميزانية التجميعية (أساس الشراء)

	ص	س	تسويات واستبعادات من حـ/	 إلى حـ/	الميزانية التجميعية
الأصول :					
إستثمارات فى س	١٩٠ر٠٠٠			١٩٠ر٠٠٠ (١)	—
شهرة سيطرة			١٠ر٠٠٠ (١)		١٠ر٠٠٠
أصول أخرى	٤٧٥ر٠٠٠	٢٥٠ر٠٠٠			٧٢٥ر٠٠٠
مجموع الأصول	٦٦٥ر٠٠٠	٢٥٠ر٠٠٠			٧٣٥ر٠٠٠
حقوق الملكية الالتزامات :					
رأس مال ص	٣٥٠ر٠٠٠				٣٥٠ر٠٠٠
رأس مال مدفوع بالزيادة – ص	٩٠ر٠٠٠				٩٠ر٠٠٠
ارباح محجوزة – ص	١٢٥ر٠٠٠				١٢٥ر٠٠٠
رأس مال – س		١٠٠ر٠٠٠	٩٠ر٠٠٠ (١) ١٠ر٠٠٠ (٢)		
أرباح محجوزة – س		١٠٠ر٠٠٠	٩٠ر٠٠٠ (١) ١٠ر٠٠٠ (٢)		
حقوق الأقلية فى س				٢٠ر٠٠٠ (٢)	٢٠ر٠٠٠
الالتزامات	١٠٠ر٠٠٠	٥٠ر٠٠٠			١٥٠ر٠٠٠
	٦٦٥ر٠٠٠	٢٥٠ر٠٠٠	٢١٠ر٠٠٠	٢١٠ر٠٠٠	٧٣٥ر٠٠٠

ومن الواضح أن القيد (١) يؤدى إلى إستبعاد إستثمارات ص فى س مقابل ٩٠ ٪ من حقوق الملكية فى س ويثبت شهرة السيطرة بمبلغ ١٠ر٠٠٠ جنيه فى الاصول التجميعية . أما القيد (٢) فيثبت حقوق الأقلية فى س بنسبة ١٠ ٪ .

أما إذا عولجت العملية على أعتبار أنها أندماج فى حقوق الملكية فأن قائمة عمل الميزانية التجميعية تكون كما هو موضح بالصفحة التالية وبالتحقق ورقة العمل نجد أن الإجراءات فى ظل أساس إندماج حقوق الملكية تهدف إلى إظهار صافى أصول كل من الشركتين فى الميزانية التجميعية بقيمتها الدفترية . فصافى أصول الشركتين قبل إتمام العملية كانت تبلغ ٥٧٥ر٠٠٠ جنيه (٢٥٠ر٠٠٠ رأس مال ص + ١٢٥ر٠٠٠ أرباح محجوزة ص + ١٠ر٠٠٠ رأس مال س + ١٠٠ر٠٠٠ أرباح محجوزة س) وهى مازالت تظهر بهذه القيمة فى الميزانية التجميعية (٣٥٠ر٠٠٠ رأس مال ص + ٢٠٥ر٠٠٠ أرباح محجوزة للمجموعة + ٢٠ر٠٠٠ حقوق الأقلية فى س) . ذلك بينما حقوق الملكية فى الميزانية التجميعية على أساس الشراء تبلغ ٥٨٥ر٠٠٠ جنيه حيث إزدادت بقيمة شهرة

ورقة عمل الميزانية التجميعية (أساس إندماج حقوق الملكية)

	ص	س	تسويات واستبعادات		الميزانية
			من ح/	إلى ح/	التجميعية
الأصـول :					
إستثمارات فى س	١٩ر٠٠٠	—		(١) ١٩٠ر٠٠٠	—
اصول أخرى	٤٧٥ر٠٠٠	٢٥٠ر٠٠٠			٧٢٥ر٠٠٠
مجموع الأصول	٦٦٥ر٠٠٠	٢٥٠ر٠٠٠			٧٢٥ر٠٠٠
حقوق الملكية والإلتزامات :					
رأس المال – ص	٣٥٠ر٠٠٠				٣٥٠ر٠٠٠
رأس مال مدفوع بالزيادة – ص	٩٠ر٠٠٠		٩٠ر٠٠٠ (١)		
رأس مال – س		١٠٠ر٠٠٠	٩٠ر٠٠٠ (١) ١٠ر٠٠٠ (٢)		
أرباح محجوزة	١٢٥ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠	١٠ر٠٠٠ (١) ١٠ر٠٠٠ (٢)		٢٠٥ر٠٠٠
حقوق الأقلية فى س				(٢) ٢٠ر٠٠٠	٢٠ر٠٠٠
الإلتزامات	١٠٠ر٠٠٠	٥٠ر٠٠٠			١٥٠ر٠٠٠
	٦٦٥ر٠٠٠	٢٥٠ر٠٠٠	٢١٠ر٠٠٠	٢١٠ر٠٠٠	٧٢٥ر٠٠٠

المسيطرة . وبذلك تتركز الاختلافات فى ظل كل من الاساسين فى عنصرين الاول يتعلق بأظهار صافى أصول المجموعة فى الميزانية التجميعية بتكلفتها الدفترية بصرف النظر عن القيمة التى تحددها القابضة لإستثماراتها فى التابعة ، والثانى يتصل بتجميع أرصدة الارباح المحجوزة بعد تسويتها بحقوق الاقلية وما قد يلزم لإستكمال القيمة الدفترية لإستثمارات القابضة وإظهارها فى الميزانية التجميعية وذلك فى ظل أساس إندماج حقوق الملكية . أما فى ظل أساس الشراء فان الارباح المحجوزة للتابعة حتى الإقتناء كانت واجبة الإستبعاد بالكامل بما يخص القابضة منها مقابل إستثمارات القابضة فيها .

ويلاحظ أن القيد (١) يستبعد إستثمارات ص فى س مقابل رأس المال المدفوع بالزيادة — ص والذى ترتب على العملية ، ومقابل حصة ص فى أسهم رأس مال س بالقيمة الإسمية ثم يستكمل الفرق من الارباح المحجوزة . أما القيد (٢) فيثبت حقوق الاقلية فى رأس مال س وفى أرباحها المحجوزة ، ويلاحظ أن شهرة السيطرة التى ظهرت فى حالة الشراء لم تظهر ضمن الاصول التجميعية فى حالة إندماج حقوق الملكية . كما أن الارباح المحجوزة فى الحالة الاخيرة تتكون من أرباح ص ١٢٥٫٠٠٠ + ٨٠٫٠٠٠ جنيه من الارباح المحجوزة فى س فى تاريخ العملية حيث أستبعد مبلغ ١٠٫٠٠٠ جنيه مقابل الاستثمارات ومبلغ ١٠٫٠٠٠ جنيه رحلت لحقوق الاقلية .

هذا وبصرف النظر عن البديل الذى تختاره ص لإثبات إستثماراتها فى س فان الميزانية التجميعية فى ظل أساس إندماج حقوق الملكية تظل كما هو موضح بعاليه . أما فى حالة إتباع أساس الشراء ، فأن الميزانية التجميعية تعطى صورة مختلفة فى ظل كل بديل من البدائل . ويمكن التحقق من ذلك لو قمت بأعداد ورقة عمل الميزانية التجميعية فى ظل كل من الاساسين لأى من البدائل الاخرى وقارنتها بورقتى العمل الموضحتين بعاليه .

والواقع أن أساس إندماج حقوق الملكية وما يترتب عليه من أستمرار

صافى الأصول بقيمتها الدفترية وإندماج الأرباح المحجوزة فى تاريخ الاقتناء يفتقر إلى الأساس النظرى بالرغم من تحبيذ إستخدامه عملا فى ظـل ضغوط الممارسة المحاسبية السائدة والتى عادة ما تتأثر بعوامـل وضغوط قانونية وضريبية ونحن نحبذ قطعا أساس الشراء الذى تناولنا إجراءاته فى الفصول السابقة لقيـامه على الخلفية النظرية السليمة . فحصول الشركة القابضة على السيطرة على شركة تابعـة يمثل عملية تبادل مكتملة الأركان لها دلالتها الاقتصادية حينئذ بصرف النظر عن طبيعة المقابل الذى تضحى به الشركة القابضة وسواء كان فى صورة أصول أو التزامات أو أسهم رأس المال . كما نرى أنه يجب تسجيل العملية على إعتبار أنها عملية شراء وعلى أن تقوم أسهم رأس مال القابضة المصدره كمقابل السيطرة على التابعة بقيمتها السوقية العادلة حينئذ ، مع مراعاة ما قد يترتب على زيادة عدد الأسهم المصدرة من إنخفاض فى قيمة الأسهم القائمة وإذا وجد فرق بين هذه القيمة والقيمة الدفترية لحق القابضة فى صافى أصول التابعة فأنه يصبح من الواجب التعرف على مصدره وإظهاره فى الميزانية التجميعية على هذا الأساس .

٣ — تعدد أنواع أسهم الشركة التابعة :

افترضنا فى الفصول السابقة أن أسهم الشركة التابعة من نوع واحد (ومن ثم أسهم عادية) . غير أنه فى الحياة العملية غالبا ما نجـد تعدد أنواع الأسهم لدى الشركة الواحدة ، والتى قد تصبح شركة قابضة لشركة أخرى . ويترتب على تعدد أنواع الأسهم أن يلزم الأمر تحديد القيمة الدفترية لحقوق ملكية كل نوع منها على حدة فى تاريخ حصول القابضة على السيطرة على التابعة ، وذلك بصرف النظر عن نوع أو أنواع الأسهم التى تسيطر بهـا القابضة على التابعة ، لإمكان تحـديد الفرق بين تكلفة الإستثمارات وقيمتها الدفترية لكل نوع من أنواع الأسهم من ناحية ، ولإمكان إجراء الإستبعادات والتسويات الملائمة لحسابات المناسبة لأغراض إعداد الحسابات والقوائم التجميعية ويستدعى ذلك بالطبع ضرورة دراسة شروط كل من نوع من أنواع الأسهم لتحديد قيمتها الدفترية على أساس

...م وموضوعى(١) وعندما تتحدد القيمة الدفترية لحقوق ملكية كل نوع من أنواع الأسهم ، وعلى حسب طبيعة إستثمارات القابضة فى كل نوع منها يمكن اتخاذ إجراءات إعداد القوائم التجميعية طبقا لما سبق بيانه فى الفصول المتقدمه.

ولتوضيح ذلك نفرض مثلا أن ص تمتلك ٩٠٪ من حقوق الملكية فى س١ و ٧٠٪ من حقوق الملكية فى س٢ حيث كانت حقوق ملكية كل من هاتين الشركتين فى تاريخ الإقتناء كالآتى :

	س١	س٢
رأس مال الأسهم العادية قيمة إسمية ١٠ جنيه	٢٠٠ر٠٠٠	٤٠٠ر٠٠٠
٦٪ أسهم ممتازة قيمة إسمية ٢٥ جنيه	١٠٠ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠
أرباح محجوزة (خسائر متجمعه)	(٦٠ر٠٠٠)	٥٠ر٠٠٠
مجموع حقوق الملكية	٢٤٠ر٠٠٠	٥٥٠ر٠٠٠

ولنفرض أن الأسهم الممتازة فى س١ مجمعة الأرباح ولم تسدد عنها الأرباح لمدة ٥ سنوات ، كما أن الأسهم الممتازة فى س٢ قابلة للرد طبقا لرغبة الشركة بمبلغ ٢٧ جنيه للسهم وأنها غير مجمعة للأرباح وعلى هذا الأساس يمكن حساب القيمة الدفترية لحقوق كل نوع من نوعى الأسهم فى كل من س١ ، س٢ وحقوق ص فيهما كالآتى :

	س١ حقوق الملكية	س١ حقوق الأسهم الممتازة	س٢ حقوق الملكية	س٢ حقوق الأسهم الممتازة
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
مجموع حقوق الملكية	٢٤٠ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠	٥٥٠ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠
أسهم ممتازة — قيمة إسمية		٣٠ر٠٠٠		—
أرباح مجمعة متأخرة		—		٨ر٠٠٠
علاوة رد				
حقوق الأسهم الممتازة (القيمة الدفترية)	١٣٠ر٠٠٠		١٠٨ر٠٠٠	
القيمة الدفترية للأسهم العادية	١١٠ر٠٠٠		٤٤٢ر٠٠٠	

(١) يمكن للقارىء الرجوع إلى كيفية حساب القيمة الدفترية للسهم فى حالة تعدد أنواع الأسهم

وإذا كانت ص تمتلك ٩٠ ٪ من نوعى الأسهم فى س١ و ٧٠ ٪ من نوعى الأسهم فى س٢ لكانت القيمة الدفترية لإستثماراتها فى كل نوع كالآتى :

	س١		س٢	
	حقوق ص	حقوق الأقلية	حقوق ص	حقوق الأقلية
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
أسهم ممتازة	١١٧٫٠٠٠	١٣٫٠٠٠	٧٥٫٦٠٠	٣٢٫٤٠٠
أسهم عادية	٩٩٫٠٠٠	١١٫٠٠٠	٣٠٩٫٤٠٠	١٣٢٫٦٠٠

إما إذا كانت الأسهم الممتازة ليس لها حق التصويت (وهو الغالب) ولم يكن للقابضة أى استثمارات فيها، فأنها تصبح جميعا من حقوق الأقلية .

وطبقا للسعر الذى تدفعه ص فى سبيل الحصول على السيطرة على كل من س١ ، س٢ لكل نوع من نوعى الأسهم يتحـــدد الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية وتتبع نفس الاجراءات السابق بيانها لأغراض إعداد الحسابات والقوائم التجميعية . فلو فرضنا مثلا أن ص حصلت على ٩٠ ٪ من الأسهم العادية فقط فى س١ بمبلغ ١٠٧٫٠٠٠ جنية ، بينما حصلت على ٧٠ ٪ من الأسهم العادية فى س٢ ، بمبلغ ٣٠٠٫٠٠٠ جنيه و ٨٠ ٪ من الأسهم الممتازة التى ليس لها حق التصويت بمبلغ ٩٠٫٠٠٠ جنيه ، وكان الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية فى س١ يمثل شهرة سيطرة ، والفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية الأسهم العادية الشركة س٢ يرجع للمغالاة فى تقويم بعض الأصول الثابتة ، بينما الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية لأسهمها الممتازة ، يرجع إلى إنتظام توزيعات الأرباح عليها ، فأن قيود التسوية والاستبعاد على ورقة عمـــل الميزانية التجميعية تكون كالآتى :

ـــ بالنسبة للشركة س١ .

من مذكورين :

٢٠٠ر٠٠٠ ح/ رأس مال أسهم عادية - س١

١٠٠ر٠٠٠ ح/ رأس مال أسهم ممتازة - س١

٨ر٠٠٠ ح/ شهرة السيطرة - تجميعية

الى مذكورين :

١٠ر٠٠٠ ح/ خسائر متجمعة - س١

١٠٧ر٠٠٠ ح/ استثمارات فى أسهم عادية - س١

١١ر٠٠٠ ح/ حقوق الاقلية فى أسهم عادية - س١

١٣٠ر٠٠٠ ح/ حقوق حملة الأسهم الممتازة فى س١

بالنسبة للشركة س٢ :

من مذكورين :

٤٠٠ر٠٠٠ ح/ رأس مال الأسهم العادية - س٢

١٠٠ر٠٠٠ ح/ رأس مال الأسهم الممتازة - س٢

٥٠ر٠٠٠ ح/ أرباح محجوزة - س٢

٣ر٦٠٠ ح/ الزيادة فى التكلفة عن القيمة الدفترية لاستثمارات أسهم ممتازة فى س٢ - تجميعية .

الى مذكورين :

١٣ر٤٢٨ ح/ مخصص تقويم أصول - س٢ - تجميعية

٣٠٠ر٠٠٠ ح/ إستثمارات فى أسهم عادية - س٢

٩٠ر٠٠٠ ح/ إستثمارات فى أسهم ممتازة - س٢

١٢٨ر٥٧٢ ح/ حقوق الاقلية فى أسهم عادية - س٢

٢١ر٦٠٠ ح/ حقوق الاقلية فى أسهم ممتازة - س١

ويلاحظ أن مخصص تقويم أصول س٢ قد تحدد بما يقابل حقوق ص وحقوق

الأقلية طبقا لما تضمنته تكلفة إستثمارات ص (٩٫٤٠٠ × ١/٧) ، ومن ثم أدى إلى إنخفاض حقوق الأقلية بمبلغ ٤٫٤٢٨ جنيه .

٤ — تغير نسبة حقوق القابضة فى ملكية التابعة والحصول على السيطرة بالتدريج

قد تتغير نسبة حقوق القابضة فى ملكية شركة تابعة لها أو أكثر لعدد من الأسباب منها (١) شراء عدد من أسهم التابعة بعد الحصول على السيطرة ، (٢) شراء الأسهم بالتدريج حتى الحصول على السيطرة ثم الاستمرار فى الشراء بعد ذلك ، (٣) بيع بعض أسهم الشركة التابعة فى السوق ، (٤) زيادة التابعة لرأس المال بإصدار أسهم جديدة ، أو (٥) عمليات التابعة فى أسهم رأسمالها (عمليات أسهم الخزينة) . وسوف نتناول كل من هذه الحالات فى هذا البند بقليل من التفصيل .

٤ — ا — زيادة الاستثمارات فى التابعة بعد الحصول على السيطرة :

إذا قامت الشركة القابضة بزيادة استثماراتها فى أسهم رأس مال شركة تابعة فى تاريخ لاحق لتاريخ حصول القابضة على السيطرة (والتى نفترض هنا أنها تمت مرة واحدة فى تاريخ واحد) ، فأن المحاسب عادة مايواجه بمشكلتين إضافيتين بصدد تحديد الإجراءات الملائمة لإعداد الحسابات والقوائم التجميعية . وأولى هذه المشاكل يتعلق بتحديد نصيب كل دفعة من استثمارات القابضة فى التابعة فى الأرباح المحجوزة للأخيرة فى تاريخ إقتنائها ، وثانى هذه المشاكل يرتبط بالطبع بالأولى ، ويتعلق بكيفية معالجة ما قد يوجد من إختلافات بين تكلفة الاستثمارات فى كل دفعة والقيمة الدفترية لحقوق الملكية فى التابعة المقابلة لها فى تاريخ الإقتناء ويقتضى الأمر للتغلب على المشكلة الأولى تحليل رصيد الأرباح المحجوزة فى التابعة للتعرف على ما تحقق منه أثناء سيطرة القابضة وما يخصها منه ليضاف للأرباح المحجوزة فى الميزانية التجميعية لكل دفعات الاستثمار على حدة أما

المشكلة الثانية فهى عادة ما تكون أكثر تعقيدا من الأولى حيث يترتب عليها فى كثير من الاحيان تناقض الادلة الضمنية المتوفرة للمحاسب لمعالجة الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية الاستثمارات فى التابعة . فقد يترتب على أول دفعة من الاستثمارات التى أدت إلى السيطرة زيادة التكلفة عن القيمة الدفترية بما يعنى وجود شهرة سيطره أو شهرة محل التابعة أو إنخفاض القيم الدفترية لبعض أصولها عن قيمتها السوقية العادلة بما يؤدى إلى قيام أصل جديد على ورقة عمل الميزانية التجميعية أو تعديل التكلفة الدفترية للأصول المعنية بالزيادة . وإذا نتج من الاستثمارات الإضافية فى ظل هذه الظروف وجود فرق جديد بين التكلفة والقيمة الدفترية مغايرا فى الإتجاه للفرق الاول (بمعنى أن تكون التكلفة فى هذه الحالة أقل من القيمة الدفترية للدفعة الثانية للإستثمارات فى التابعة) فأنه يمكن ارجاعه إما لوجود شهرة سالبة ، أو لإنخفاض القيمة السوقية لبعض الأصول عن قيمتها الدفترية ، والتى قد تكون هى نفس الاصول التى أعتبرت قيمتها السوقية أعلى من تكلفتها الدفترية فى تاريخ الدفعة الاولى للاستثمارات ، ومن هنا يتأتى تناقض الادلة لإختلاف تواريخ الإقتناء وإمكانية تغير الظروف المحيطة بعمليات التابعة ومركزها المالى والإقتصادى من تاريخ إلى آخر .

ولتوضيح كيفية التغلب على المشكلة الاولى وتناقض الادلة الذى قد تترتب على المشكلة الثانية دعنا نفترض المثال التالى للقابضة ص والتابعة س .

	ص	س
رأس مال الاسهم العادية - قيمة إسمية ١٠ جنيه	٤٠٠ر٠٠٠	٣٠٠ر٠٠٠
أرباح محجوزة ٧٤/١/١	١٠٠ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠
صافى الربح من العمليات خلال ٧٤	٨٠ر٠٠٠	٦٠ر٠٠٠
صافى الربح من العمليات خلال ٧٥	١٠٠ر٠٠٠	٨٠ر٠٠٠
أرباح موزعة ٧٥/١٢/٣١	(٥٠ر٠٠٠)	(٤٠ر٠٠٠)

ولنفرض أن ص حصلت على ١٨ر٠٠٠ سهم عادى من أسهم س فى ١٩٧٤/١/١ بمبلغ ٢٥٦ر٠٠٠ جنيه ، كما حصلت على ٦ر٠٠٠ سهم أخرى فى ٧٥/٦/٣٠ بمبلغ ١٠٢ر٠٠٠ جنيه .

ويتوقف أثر أرباح س عن عام ٧٤ ، ٧٥ على أرباح ص وأرباحها المحجوزة على الأساس المستخدم للمحاسبة لإستثماراتها فى س (أساس التكلفة ، أو أساس حقوق الملكية) ، كما يتضح من الجدول التالى .

أثر أرباح س على إستثمارات ص فيها والأرباح المحجوزة لشركة ص

كما يظهر فى دفاتر الشركة ص

	أساس التكلفة		أساس حقوق الملكية	
	الاستثمارات	الأرباح المحجوزة	الاستثمارات	الأرباح المحجوزة
إستثمارات وأرباح محجوزة ٧٤/١/١	٢٥٦ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠	٢٥٦ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠
صافى ربح عمليات ص عن ٧٤		٨٠ر٠٠٠		٨٠ر٠٠٠
نصيب ص من أرباح س عن ٧٤			٣٦ر٠٠٠	٣٦ر٠٠٠
رصيد ٧٥/١/١	٢٥٦ر٠٠٠	١٨٠ر٠٠٠	٢٩٢ر٠٠٠	٢١٦ر٠٠٠
استثمارات فى ٧٥/٦/٣٠	١٠٢ر٠٠٠		١٠٢ر٠٠٠	
صافى ربح ص عن ٧٥		١٠٠ر٠٠٠		١٠٠ر٠٠٠
٦٠ ٪ من ربح س عن ½ سنة ٧٥			٢٤ر٠٠٠	٢٤ر٠٠٠
٨٠ ٪ من ربح س عن ½ سنة ٧٥ الباقى			٣٢ر٠٠٠	٣٢ر٠٠٠
نصيب ص من توزيعات س		٣٢ر٠٠٠	(٣٢ر٠٠٠)	
توزيعات ص		(٥٠ر٠٠٠)		(٥٠ر٠٠٠)
الرصيد فى ١٩٧٥/١٢/٣١	٣٥٨ر٠٠٠	٢٦٢ر٠٠٠	٤١٨ر٠٠٠	٣٢٢ر٠٠٠

ويمثل الفرق بين إستثمارات ص فى س بالتكلفة فى ٧٥/١٢/٣١ وعلى أساس حقوق الملكية فى ذلك التاريخ والبالغ ٦٠ر٠٠٠ جنيه (٤١٨ر٠٠٠ — ٣٥٨ر٠٠٠) نصيب ص فى الأرباح المحجوزة التى تحققت منذ حصولها على السيطرة على س

تحليل التغيرات في القيمة الدفترية لحقوق ص في س بالمقارنة بتكلفتها وبيان حقوق الأقلية في س

	القيمة الدفترية لصافي أصول س					تكلفة استثمارات ص	زيادة (نقص) التكلفة عن القيمة الدفترية
	الكلي	حقوق الأقلية		حقوق ص			
		مبلغ	٪	مبلغ	٪		
	جنيه	جنيه		جنيه		جنيه	جنيه
في ١/١/١٩٧٤	٤٠٠ر٠٠٠	١٦٠ر٠٠٠	٪٤٠	٢٤٠ر٠٠٠	٪٦٠	٢٥٦ر٠٠٠	١٦ر٠٠٠
أرباح سنة ١٩٧٤	٦٠ر٠٠٠	٢٤ر٠٠٠		٣٦ر٠٠٠			
أرباح النصف الأول من ١٩٧٥	٤٠ر٠٠٠	١٦ر٠٠٠		٢٤ر٠٠٠			
الرصيد في ٣٠/٦/١٩٧٥	٥٠٠ر٠٠٠	٢٠٠ر٠٠٠	٪٤٠	٣٠٠ر٠٠٠	٪٦٠		
استثمارات ص الاضافية في ٣٠/٦/١٩٧٥		(١٠٠ر٠٠٠)	(٪٢٠)	١٠٠ر٠٠٠	٪٢٠	١٠٢ر٠٠٠	٢ر٠٠٠
الرصيد في ٣٠/٦ بعد الاستثمارات الاضافية	٥٠٠ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠	٪٢٠	٤٠٠ر٠٠٠	٪٨٠	٣٥٨ر٠٠٠	١٨ر٠٠٠
أرباح النصف الثاني من ١٩٧٥	٤٠ر٠٠٠	٨ر٠٠٠		٣٢ر٠٠٠			
توزيعات س في ٣١/١٢/١٩٧٥	(٤٠ر٠٠٠)	(٨ر٠٠٠)		(٣٢ر٠٠٠)			
الرصيد في ٣١/١٢/١٩٧٥	٥٠٠ر٠٠٠	١٠٠ر٠٠٠	٪٢٠	٤٠٠ر٠٠٠	٪٨٠	٣٥٨ر٠٠٠	١٨ر٠٠٠

الزيادة في تكلفة استثمارات ص عن قيمتها الدفترية	١٨ر٠٠٠
استثمارات ص في س على أساس حقوق الملكية	٤١٨ر٠٠٠
استثمارات ص في س على أساس التكلفة	٣٥٨ر٠٠٠
الزيادة في حقوق ملكية ص في س منذ تواريخ الاقتناء	٦٠ر٠٠٠

حتى ٧٥/٦/٣٠ ، ومنذ إستثماراتها الإضافية فى ذلك التاريخ حتى نهاية ١٩٧٥ .

وقبل أن نوضح قيود التسوية والاستبعاد اللازمة لإعداد الحسابات والقوائم التجميعية عن سنة ١٩٧٥ نورد فيما يلى تحليلا للتغيرات فى حقوق ص فى س وحقوق الأقلية فيها والفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية لحقوق ص كأساس لهذه القيود كما يتضح من الجدول التالى الوارد فى الصفحة السابقة .

ويلاحظ أنه إذا لم يوجد فرق بين تكلفة الإستثمارات وقيمتها الدفترية فأن تحليل الأرباح المحجوزة للتابعة على النحو الموضح بعاليه لا يؤدى إلى تعقيدات إضافية بصدد إعداد الحسابات والقوائم التجميعية رغم تعدد إستثمارات القابضة فى التابعة بتواريخ مختلفة وتتأتى التعقيدات من إختلاف القيمة الدفترية عن التكلفة للاستثمارات بنسبة متفاوتة ففى ٧٤/١/١ حيث حصلت ص على ٦٠ ٪ من حقوق ملكية س بزيادة عن القيمة الدفترية ١٦٫٠٠٠ جنيه ، فأن هذه الزيادة تنطوى على أحدى أمور ثلاثة : (١) دفع المبلغ مقابل شهرة سيطرة ، (٢) مقابل ٦٠ ٪ من شهرة المحل الخاصة بالشركة ص ، (٣) مقابل ٦٠ ٪ من زيادة القيمة السوقية العادلة لبعض أصول س عن قيمتها الدفترية . وإذا أعتبر المبلغ مقابل شهرة سيطرة فلا يترتب على ذلك مشاكل إضافية عند زيادة الاستثمارات فى س بمقدار ٢٠ ٪ وزيادة التكلفة عن القيمة الدفترية بمبلغ ٢٫٠٠٠ جنيه فى ٧٥/٦/٣٠ . فيمكن إعتبار هذه الزيادة أيضا بمثابة شهرة سيطرة . أما إذا اعتبر مبلغ الـ ١٦٫٠٠٠ جنيه مقابل ٦٠ ٪ من شهرة المحل الخاصة بالشركة س فهذا يعنى وجوب إظهار الشهرة فى الميزانية التجميعية بمبلغ ٢٦٫٦٦٧ جنيه حيث تكون حقوق الأقلية فيها ١٠٫٦٦٧ جنيه بواقع ٤٠ ٪ . ولكنه عندما تحصل ص على ٢٠ ٪ إضافية من حقوق الملكية فى س فى ٧٥/٦/٣٠ بزيادة ٢٫٠٠٠ جنيه فقط عن القيمة الدفترية فهذا يعنى أن شهرة المحل فى س

أصبحت قيمتها ١٠٫٠٠٠ جنيه فقط . منها ٨٫٠٠٠ جنيه تخص حقوق ص و ٢٫٠٠٠ جنيه تمثل حقوق حقوق الأقلية . وأى من القيمتين يمكن إعتباره ممثلا لشهرة المحل فى هذه الحالة يعد من الأمور القابلة للجدل الذى لا يخلو من اللاموضوعية . والمنطق يقتضى فى هذه الحالة إظهار شهرة المحل فى تاريخ الاقتناء الأول بمبلغ ٢٦٫٦٦٧ جنيه مقابل زيادة حقوق الملكية فى س بالقيمة ثم إستنفاد مبلغ ١٦٫٦٦٧ جنيه منها بعد تاريخ الاقتناء الثانى مقابل تخفيض حقوق ملكية س بالقيمة . وما ينطبق على شهرة المحل ينطبق على الحالة الثالثة الخاصة باختلاف القيم السوقية لبعض الأصول عن قيمتها الدفترية ، حيث يمكن زيادة هذه الأصول بمبلغ ٢٦٫٦٦٧ جنيه فى تاريخ الاقتناء الأول (٧٤/١/١) مقابل زيادة حقوق ملكية س ، ثم إستنفاد مبلغ ١٦٫٦٦٧ جنيه من هذه الزيادة فى تاريخ الاقتناء الثانى مقابل تخفيض حقوق ملكية (أرباحها المحجوزة أو الارباح المكتسبة من تقويم الأصول) .

وسوف نفترض إستكمال للمثال الجارى أن المبلغ المدفوع بالزيادة عن التكلفة يمثل شهرة سيطرة ، ومن ثم لا يؤثر فى حقوق الأقلية . ومن واقع الجدولين السابقين تكون قيود التسويات والاستبعادات اللازمة لاعداد الميزانية التجميعية فى ٧٥/١١/٣١ فى ظل كل من أساس التكلفة وحقوق الملكية على النحو الوارد فى الصفحة التالية :

ويلاحظ أن الزيادة فى حقوق ملكية ص فى س والبالغ قدرها ٦٠٫٠٠٠ جنيه قد وزعت فى ظل أساس التكلفة على الأرباح المحجوزة لشركة ص فى ٧٥/١/١ بمقدار نصيبها من أرباح ١٩٧٤ لشركة س والبالغ قدرها ٦٠٫٠٠٠ جنيه بواقع ٦٠ ٪ ، أى ٣٦٫٠٠٠ جنيه ، وعلى أرباح العام لشركة ص بمقدار نصيبها من الأرباح المحققة عن النصف الاول من العام (٤٠٫٠٠٠ جنيه بواقع ٦٠ ٪) وعن النصف الثانى من العام (٤٠٫٠٠٠ جنيه بواقع ٨٠ ٪) بعد إستبعاد ما حصلت عليه من توزيعات س (٤٠٫٠٠٠ جنيه بواقع ٨٠ ٪) .

أساس التكلفة

من مذكورين :		
ح/ رأس مال ــ س		٣٠٠ر٠٠٠
ح/ أرباح محجوزة ــ س		١٦٠ر٠٠٠
ح/ أرباح العام ــ س		٨٠ر٠٠٠
ح/ شهرة السيطرة ـــم. تجميعية		١٨ر٠٠٠
إلى مذكورين :		
ح/ إستثمارات ص فى س	٣٥٨ر٠٠٠	
ح/ أرباح محجوزة ص ١٠/١/٧٥	٣٦ر٠٠٠	
ح/ أرباح العام ص	٢٤ر٠٠٠	
ح/ أرباح موزعة س	٤٠ر٠٠٠	
ح/ حقوق الأقلية فى س	١٠٠ر٠٠٠	

أساس حقوق الملكية

من مذكورين :		
ح/ رأس مال ــ س		٣٠٠ر٠٠٠
ح/ أرباح محجوزة ــ س		١٦٠ر٠٠٠
ح/ أرباح العام ــ س		٨٠ر٠٠٠
ح/ شهرة السيطرة ـــم تجميعية		١٨ر٠٠٠
إلى مذكورين :		
ح/ إستثمارات ص فى س	٤١٨ر٠٠٠	
ح/ أرباح موزعة ــ س	٤٠ر٠٠٠	
ح/ حقوق الأقلية فى س	١٠٠ر٠٠٠	

أما فى ظل أساس حقوق الملكية فأن هذه المبالغ معلاة فعلا الأرباح المحجوزة وأرباح العام الخاصة بالشركة ص حيث جعل بها حساب الاستثمارات فى س مدينا .

٤ — ب — الحصول على السيطرة بالتدريج :

قد تحصل الشركة القابضة على سيطرتها على شركة تابعة بشراء أسهم الأخيرة على دفعات وبالتدريج حتى تتحقق لها السيطرة . ولا يقتضى الأمر إعداد حسابات وقوائم تجميعية تضم الشركة التابعة فى هذه الحالة إلى أن يتحقق القابضة السيطرة عليها بحصولها على أغلبية رأس مالها الذى له حق المشاركة فى الادارة، وإنما تعالج الاستثمارات حتى تتحقق السيطرة كمعالجة الاستثمارات طويلة الاجل العادية . وعندما تتحقق السيطرة يصبح من الواجب ضم الشركة التابعة للمجموعة عند إعداد الحسابات الختامية والميزانية التجميعية حيث تبرز حينئذ مشكلتان : الاولى تتعلق بكيفية تحديد حقوق القابضة فى الأرباح المحجوزة للتابعة والواجبة الاظهار فى الميزانية التجميعية ، والثانية تتعلق بكيفية معالجة الاختلافات بين التكلفة والقيمة الدفترية للاستثمارات فى الدفعات المختلفة ، وهما المشكلتين الذين تعرضنا لهما فى البند السابق .

وتتبع نفس الطريقة الموضحة فى البند السابق لتحديد نصيب القابضة فى الأرباح المحجوزة التابعة والتى يقتضى الأمر إضافتها للأرباح المحجوزة فى الميزانية التجميعية إذا كانت القابضة تتبع أساس التكلفة لاثبات الاستثمارات دفتريا . ولا شك أن تحليل الأرباح المحجوزة التابعة وتحديد نصيب القابضة منها بالطريقة التى سبق أن أوضحناها لكل دفعة من دفعات الاستثمارات التى تتم فى تواريخ مختلفة يعتبر الاجراء السليم من الناحية النظرية رغم صعوبته النسبية إذا كان عدد دفعات الاستثمارات كبيرا وتواريخها متباعدة . ولذلك اقترح لجنة الاجراءات فى جمعية المحاسبين الامريكيين الآتى :

« إذا تم السيطرة على القابضة عن طريق الإستثمار فيها على دفعتين أو أكثر »
« فى تواريخ مختلفة ، فإن المبدأ العام هو تحديد الأرباح المحجوزة لها عند »
« الإقتناء على أساس مرحلى . غير أنه إذا تعددت الإستثمارات الصغيره نسبيا »
« على مدار فترة زمنية ثم تحققت السيطرة بعد ذلك بدفعة إستثمارات معينة »
« فأنه يمكن إعتبار تاريخ آخر إستثمار بمثابة تاريخ الإقتناء الفعال لأغراض »
« تحديد الأرباح المحجوزة للتابعة عند الإقتناء ، ذلك رغبة فى التبسيط »(١)

وفى رأينا طبعا أن الرغبة فى التبسيط لا تقوم بديلا على السلامة النظرية للأجراء الواجب الإتباع مادام إتباعة ممكنا دون إضافة تذكر لتكلفة البيانات التى تنتج عنه مع أفضلية هذه البيانات قطعا .

أما عن مشكلة معالجة التناقضات التى تنطوى عليها إختلافات التكلفة عن القيمة الدفترية لدفعات الإستثمارات فى تواريخ مختلفة فليس لها فى الواقع حل مرضى يمكن تطبيقة فى كل الأحوال . فاذا كانت فروقات التكلفة عن القيمة الدفترية لكل الإستثمارات فى إتجاه واحد بالزيادة مثلا ، فأفضل الحلول فى هذه الحالة هو إعتبار هذه الفروق بمثابة أحد الأصول غير الملموسة بحيث يتم أصول الميزانية التجميعية لمجموع خصومها .

أما إذا كانت تكلفة كل دفعات الإستثمارات تقل عن قيمتها الدفترية فى تاريخ إقتنائها فان ذلك يقوم دليلا قاطعا على عدم سلامة القيم الدفترية لأصول التابعة ويستحسن أن يتم تعديل هذه القيم على دفاتر التابعة كلما أمكن ذلك ، وإلا كان البديلين الآخرين هو إعتبار الفرق بمثابة مخصص تقويم اصول التابعة يظهر على الميزانية التجميعية ، أو إعتبارة بمثابة أحد عناصر رأس المال المدفوع على الميزانية التجميعية ، ولا شك فى أفضلية البديل الأول على الثانى . هـــذا

---

(1) Accounting Research and Te minology Bulletns, No. 51, (New york : AICPA, 1961) , final Ed.

ترجمة المؤلف بتصرف مع الحفاظ على المضمون .

وناهيك عن المشاكل التى تترتب على تناقص إختلافات التكلفة عن القيمة الدفترية للاستثمارات فى إتجـــاهات مضادة والتى لاشك تتطلب بحثا مستقلا ، ومن ثم لن نتعرض لها هنا .

ولتوضيح كيفية معالجة الحصول على السيطرة بالتدريج فى الميزانية التجميعية فى تاريخ الحصول على السيطرة وعنا نفترض أن ص قد حصلت على السيطرة على الشركة س فى ٧٥/٩/٣٠ كالآتى :

— حصلت ص على ٤٠٠٠ر٠ سهم من أسهم س فى ٧٣/١/١ بمبلغ ٧٥٠٠٠ر٠ جنيه

— « « « ٤٠٠٠ر٠ « « « « فى ٧٤/٦/٣٠ بمبلغ ٦٤٠٠٠ر٠ جنيه

— « « « ٨٠٠٠ر٠ « « « « فى ٧٥/٩/٣٠ بمبلغ ١٣٦٠٠٠ر٠ جنيه

هذا وقد كان رأس مال س يتكون من ٢٠٠٠٠ر٠ سهم عادى قيمة إسمية ١٠ جنيه للسهم وبلغت أرباحها المحجوزة فى ٧٣/١/١ مبلغ ١٠٠٠٠٠ر٠ جنيه ، كما بلغت الأرباح المحققة عن كل من سنه ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ مبلغ ٤٠٠٠٠ر٠ جنيه ٣٠٠٠٠ر٠ جنيه ، ١٠٠٠٠ر٠ جنيه على التوالى ، كما بلغت توزيعات الأرباح من هـذه السنوات ١٠٠٠٠ر٠ جنيه ، ٢٠٠٠٠ر٠ جنيه ، ٢٠٠٠٠ر٠ جنية على التوالى وكانت التـوزيعات تتم فى نهاية العام . ويوضح الجدول التالى تحليل التطورات فى القيمة الدفترية لحقوق ص فى س على مدار السنوات الثلاثة والذى منه يمكن الحصول على البيانات اللازمة لإعداد الميزانية التجميعية فى ٧٥/٩/٣٠ تاريخ السيطرة وفى ٧٥/١٢/٣١ .

ويتضح من هذا التحليل أن القيمة الدفترية لاستثمارات ص الثلاثة فى تاريخ السيطرة بلغ ٣٠٨٠٠٠ر٠ جنيه بينما تكلفتها تبلغ ٢٥٧٠٠٠ر٠ جنيه . إلا أن جزءا من الفرق يرجع إلى نمو قيمة إستثمارات ص بواقع ٢٠ ٪ فى س منذ ٧٣/١/١ حتى ٧٥/٩/٣٠ — تاريخ السيطرة ، ومن ثم يصبح هذا النمو واجب التعليه لحساب الأرباح المحجوزة فى الشركة ص عن إستثماراتها قبل ٧٥/٩/٣٠ ويتم حساب هذا النمو من واقع جدول تحليل التغيرات كالآتى .

	جنيه
حقوق ص ف س ف ٩/٣٠ قبل استثمارات السيطره	١٥٤٫٠٠٠
يستبعد عجز التكلفة عن القيمة الدفترية للاستثمارات	(٨٫٠٠٠)
إستثمارات ص ف س على أساس حقوق الملكية	١٤٦٫٠٠٠
إستثمارات ص ف س على أساس التكلفة	١٢١٫٠٠٠
النمو فى قيمة إستثمارات ص قبل السيطرة	٢٥٫٠٠٠

وبذلك يجعل حساب أرباح محجوزة ـ س مدينا بهذا المبلغ مقابل جعل حساب أرباح محجوزة ـ ص دائنا به على ورقة عمل الميزانيـة التجميعية فى تاريخ السيطرة .

ويلاحظ أن هذا النمو قد أنخفض فى نهـاية ١٩٧٥ إلى ١٢٫٠٠٠ جنيه ، ذلك لان الارباح التى حققتها س عن الثلاثة أشهر الأخيره بلغ نصيب ص منها ١٢٫٠٠٠ جنيه بينما حصلت على توزيعات من هذه الأرباح قدرها ١٦٫٠٠٠ جنيه مما أدى إلى أنخفاض نصيبها فى نمو أرباح س المحجوزة منذ إقتناء استثماراتها بمبلغ ٥٫٠٠٠ جنيه . (عليك أن تقوم باعداد ورقة عمل الميزانية التجميعية فى ٧٥/١٢/٣١ بالقدر الذى تسمح به هـذه البيانات وإجراء قيود التسوية والاستبعاد اللازمة) .

ويلاحظ أن الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية للاستثمارات الثلاثة فى هذه الحالة فى إتجاه واحد رغم إختلاف النسبه من إستثمار إلى آخر . وهذا يعنى فى حالة عدم إمكان إعادة تقويم أصول س لتلافى هذا الفرق إعتبار مجموع الفرق (٢٦٫٠٠٠ جنيه) بمثابة مخصص لتقويم أصول س على الميزانية التجميعية وذلك بجعل حساب أرباح محجوزة ـ س مدينا وحساب مخصص تقويم أصول س دائنا على ورقة العمل . والبديل الآخر هو إعتبار الفرق بمثابة رأس مال مدفوع من زيادة القيمة الدفترية للاستثمارات عن تكلفتها فى الميزانية التجميعية وهو بديل غير منطقى وغير مرغوب فيه .

تحليل التغيرات فى القيمة الدفترية لحقوق ص فى س بالمقارنة بتكلفتها وبيان حقوق الأقلية فى س

	القيمة الدفترية لصافى أصول س					تكلفة إستثمارات س	زيادة (نقص) التكلفة عن القيمة الدفترية
	الكلى	حقوق الأقلية		حقوق س			
		مبلغ	٪	مبلغ	٪		
١٩٧٣ : فى ١/١ (٤٠٠٠ سهم)	٣٠٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠	٨٠٪	٦٠٠٠٠	٢٠٪	٥٧٠٠٠	(٣٠٠٠)
أرباح العام	٤٠٠٠٠	٣٢٠٠٠		٨٠٠٠			
توزيعات العام	(١٠٠٠٠)	(٨٠٠٠)		(٢٠٠٠)			
١٩٧٤ : أرباح حتى ٦/٣٠	١٥٠٠٠	١٢٠٠٠		٣٠٠٠			
الأرصدة فى ٦/٣٠	٣٤٥٠٠٠	٢٧٦٠٠٠	٨٠٪	٦٩٠٠٠	٢٠٪		
فى ٦/٣٠ (٤٠٠٠)		(٦٩٠٠٠)	(٢٠٪)	٦٩٠٠٠	٢٠٪	٦٤٠٠٠	(٥٠٠٠)
			٦٠٪				
أرباح من ٦/٣٠ إلى ١٢/٣١	١٥٠٠٠	٩٠٠٠		٦٠٠٠	٤٠٪		
توزيعات العام	(٢٠٠٠٠)	(١٢٠٠٠)		(٨٠٠٠)			
١٩٧٥ : أرباح حتى ٩/٣٠	٤٥٠٠٠	٢٧٠٠٠		١٨٠٠٠			
الأرصدة فى ٩/٣٠ (تاريخ السيطرة)	٣٨٥٠٠٠	٢٣١٠٠٠	٦٠٪	١٥٤٠٠٠	٤٠٪	١٢١٠٠٠	(٨٠٠٠)
إستثمارات السيطرة فى ٩/٣٠		(١٥٤٠٠٠)	(٤٠٪)	١٥٤٠٠٠	٤٠٪	١٣٦٠٠٠	(١٨٠٠٠)
	٣٨٥٠٠٠	٧٧٠٠٠	٢٠٪	٣٠٨٠٠٠	٨٠٪		
أرباح من ٩/٣٠ حتى ١٢/٣١	١٥٠٠٠	٣٠٠٠		١٢٠٠٠			
توزيعات العام	(٢٠٠٠٠)	(٤٠٠٠)		(١٦٠٠٠)			
الأرصدة فى ١٢/٣١	٣٨٠٠٠٠	٧٦٠٠٠	٢٠٪	٣٠٤٠٠٠	٨٠٪	٢٥٧٠٠٠	(٢٦٠٠٠)

عجز التكلفة عن القيمة الدفترية لإستثمارات ص فى س	(٢٦٠٠٠)
إستثمارات ص فى س على أساس حقوق الملكية	٢٧٨٠٠٠
إستثمارات ص فى س على أساس التكلفة	٢٥٧٠٠٠
الزيادة فى حقوق ملكية ص فى س منذ تواريخ الإقتناء	٢١٠٠٠

٤ – حـ – تخفيض القابضة لاستثماراتها فى التابعة بالبيع :

قد تقوم الشركة القابضة بتخفيض نسبة حيازتها من إستثمارات فى حقوق ملكية التابعة لسبب أو لآخر. ويترتب على ذلك بالطبع إنخفاض نصيب القابضة من الأرباح التى تحققها التابعة بعد ذلك مقابل زيادة نصيب الأقلية ، كما يترتب على ذلك أيضا إختلاف ما قد يكون موجودا من فرق بين التكلفة والقيمة الدفترية للاستثمارات الباقية عما كان عليه هذا الفرق قبل التصرف . ولا بد بالطبع من تحليل أثر هذه التغيرات على إجراءات إعداد القوائم والحسابات التجميعية حتى يمكن إعدادها على أساس سليم .

وإذا ترتب على بيع القابضة لجزء من إستثماراتها فى التابعة ، فأن أى أرباح أو خسائر تنتج عن هذه العملية تؤثر فى نتائج وقوائم الشركة القابضة دون التابعة . وتختلف قيمة الأرباح أو الخسائر قطعا طبقا للأساس الذى تتبعه القابضة فى المحاسبة لاستثماراتها فى التابعة (التكلفة أو حقوق الملكية) . وقد تقفل هذه الأرباح (أو الخسائر) فى حساب الأرباح والخسائر القابضة كأحد عناصر « الإيرادات الاخرى » (أو خسائر ومصروفات لا تتعلق بالعمليات)، أو تقفل فى حساب الأرباح المحجوزة القابضة مباشرة طبقا للأساس المستخدم فى إعداد حسابات النتيجة . وسواء كانت القابضة تتبع أساس حقوق الملكية أو أساس التكلفة فى معالجة إستثماراتها دفتريا ، وما يترتب على ذلك من إختلافات فى رقم الأرباح أو الخسائر التى تتحقق ببيع جزء من هذه الاستثمارات ، فأن الأثر النهائى على الميزانية التجميعية يكون واحدا .

فاذا فرضنا مثلا أن الشركة القابضة ص كانت تمتلك ٨٠٪ من حقوق الملكية فى س منذ ١/١/٧٠ حيث بلغت تكلفة هذه الإستثمارات ١٦٠,٠٠٠ جنيه وقيمتها الدفترية ١٥٢,٠٠٠ جنيه فى ذلك التاريخ وكان الفرق يمثل شهرة سيطرة وفى ١/١/٧٦ قامت القابضة ببيع ٢٠٪ من إستثماراتها فى س بمبلغ ٥٤,٠٠٠

جنيه فى الوقت الذى بلغت فيه القيمة الدفترية لكل إستثمارات ص فى س طبقا لدفاتر س ٢٤٠٫٠٠٠ جنيه . فأذا كانت ص تتبع أساس التكلفة فى معالجة إستثماراتها فى س دفتريا ، فأن هذه الاستثمارات تظهر فى دفاترها بمبلغ ١٦٠٫٠٠٠ جنيه وعندما تقوم ببيع ربعها الذى تبلغ تكلفته فى دفاترها ٤٠٫٠٠٠ جنيه ، فأن هذا يعنى تحقق أرباح على هذا الأساس قدرها ١٤٫٠٠٠ جنيه . أما إذا كانت ص تعالج إستثماراتها على أساس حقوق الملكية ، فأنها سوف تظهر فى دفاترها بمبلغ ٢٤٨٫٠٠٠ جنيه (٢٤٠٫٠٠٠ جنيه حقوقها فى س طبقا لدفاتر س + ٨٫٠٠٠ جنيه الزيادة فى التكلفة عن القيمة الدفترية عند الإقتناء) . ويترتب على بيع ربع هذه الإستثمارات الذى تبلغ قيمته الدفترية فى دفاتر ص ٦٢٫٠٠٠ جنيه بمبلغ ٥٤٫٠٠٠ جنيه تحقق خسائر على العملية بمبلغ ٨٫٠٠٠ جنيه إلا أن الأثر النهائى على الميزانية التجميعية بعد التصرف سوف يكون واحدا ، كما يتضح من التحليل الآتى :

	أساس التكلفة	أساس حقوق الملكية
	جنيه	جنيه
القيمة الدفترية للاستثمارات فى دفاتر ص	١٦٠٫٠٠٠	٢٤٨٫٠٠٠
التنازل عن الربع بالبيع	٤٠٫٠٠٠	٦٢٫٠٠٠
رصيد الإستثمارات الباقية	١٢٠٫٠٠٠	١٨٦٫٠٠٠
أثر العملية :		
على أرباح ص — زيادة	١٤٫٠٠٠	نقص- (٨٫٠٠٠)
على نمو حقوقها فى س (٨٨٫٠٠٠) نقص	(٢٢٫٥٠٠)	—
على الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية - نقص	(٢٫٠٠٠)	نقص- (٢٫٠٠٠)
الأثر النهائى على الأرباح المحجوزة التجميعية - نقص	(١٠٫٠٠٠)	نقص (١٠٫٠٠٠)

هذا ومن الواضح أن نمو حقوق ص فى س من إقتناء الاستثمارات حتى

بيع جزء منها يتساوى مع الفرق بين رصيد الاستثمارات فى دفاتر ص على أساس التكلفة وعلى أساس حقوق الملكية كما سبق وأوضحنا .

٤ - د - التغيرات فى أسهم رأس مال التابعة :

قد تقوم الشركة التابعة بزيادة رأس مالها بأصدار أسهم جديدة كما قد تقوم بشراء أسهم من رأس مالها من السوق وإيداعها الخزينة (عمليات أسهم الخزينة). ويترتب على كل من هاتين العمليتين تغير نسبة حقوق القابضة فى التابعة . فأذا كانت القابضة تمتلك ٧٥٪ من أسهم التابعة البالغ عددها ١٥٠٠٠ سهم ثم قامت التابعة بأصدار ٥٠٠٠ سهم أخرى لزيادة رأس المال ، فما لم تقم القابضة فى الإكتتاب فى ٧٥٪ من هذه الاسهم الجديدة فأنها تصبح مالكة فقط نسبة ٥٦¼٪ فقط من حقوق الملكية فى التابعة بعد هذا الإصدار وإذا تم إصدار الأسهم الجديدة بسعر يعادل القيمة الدفترية للأسهم القديمة فيقتصر أثر العملية من حيث إجراءات إعداد الحسابات والقوائم التجميعية على تغير نسبة نصيب القابضة فى الأرباح التى تحققها التابعة بعد الإصدار الجديد كذلك الأمر إذا تم شراء أسهم الخزينة بقيمتها الدفترية . ولكن مثل هذه العمليات عادة ما تتم فى الحياة العملية بأسعار تختلف عن القيمة الدفترية للاسهم القائمة ومن ثم تتأثر حقوق القابضة بما يترتب على هذه العمليات من تغيرات فى القيمة الدفترية لأسهم التابعة .

ولنفرض مثلا أن ص كانت تمتلك ٨٠٪ من أسهم س البالغ عددها ١٢٠٠٠ سهم بقيمة إسمية ١٠ جنيه وبقيمة دفترية فى تاريخ إقتناء ص لها ١٥ جنيه . وقامت س بعد مضى عدة فترات بأصدار وبيع ٣٠٠٠ سهم إضافية للجمهور بخلاف ص بمبلغ ١٦ جنيه للسهم (علاوة إصدار ٦ جنيه) فى الوقت الذى كانت تبلغ فية القيمة الدفترية للاسهم القديمة ٢٠ جنيه للسهم . ويترتب على هذه العملية إنخفاض نسبة ص فى حقوق ملكية س من ٨٠٪ إلى ٦٤٪ ، كما أن القيمة الدفترية لحقوق ص قبل وبعد الإصدار الجديد تتغير كالآتى:

القيمة الدفترية للأسهم

	قبل الإصدار	بعد الإصدار
	جنيه	جنيه
١٢٫٠٠٠ سهم × ٢٠ جنية	٢٤٠٫٠٠٠	٢٤٠٫٠٠٠
٣٫٠٠٠ سهم × ١٦ جنيه		٤٨٫٠٠٠
المجموع [١]	٢٤٠٫٠٠٠	٢٨٨٫٠٠٠
نسبة حقوق ص [٢]	٪٨٠	٪٦٤
حقوق ص [١] × [٢]	١٩٢٫٠٠٠	١٨٤٫٣٢٠

ومن الواضح أن القيمة الدفترية لحقوق ص فى س عن نفس عدد الأسهم (التى تمتلكها (٩٫٦٠٠ سهم) قد إنخفضت من ١٩٢٫٠٠٠ جنيه قبل الإصدار الجديد إلى ١٨٤٣٢٠ جنيه بعده . أى أن الاصدار الجديد قد ترتب عليه تحول جزء من الارباح التجميعية للشركة ص وتابعتها س قدره ٧٫٦٨٠ جنيه لحقوق الاقلية نتيجة الإصدار الجديد هذا ويكون العكس إذا كانت الاسهم الجديدة تباع بأعلى من قيمتها الدفترية .